

McGill University Library



3 103 064 426 J



C6

.W136m

INSTITUTE
OF
ISLAMIC
STUDIES

40266

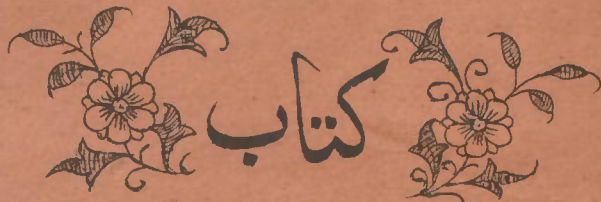
★

McGILL
UNIVERSITY

491
W436m

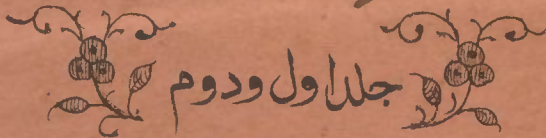
کتاب

اللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ



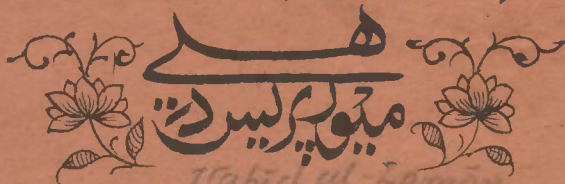
Hidayat al-ullahi

هَدِيَّةٌ الْمُهْدِي



جلداول ودوم

متضمن عقائد اهل الحد واصل حد و تفسیر



میں پیر لیس

Fahed ul Saman

مجلد پہلے کا باہمی مابین کتب طبعی



اللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ

بجود تعالی شانه درین آخر الزمان بطور مقدمه ظهور صاحب الزمان علیه السلام

المجلد الاول

مکاتیب

مشتمل بر عقائد الیه بریث و اصول

سنه ۱۲۱۵ هجری

تالیف اضعفت عباد الله المنان المرحوم وحید الزمان غفر له الرحمان

دین مطبع میونسپریتس واقع شهر دهلی مطبع شد

کتابخانه انجمن ترقی اندیشه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي فرض علينا تعلم شرائع الاسلام وحثنا على معرفة الحلال
 والحرام وصحيح المعاملات والاحكام وجعل عاقبة من فقه فيها واتبعها دار
 السلام وعقبى من تركها وخالفها دار الانقام احده حمد الاتقى بحضرة الكلمات
 ولا تسعة الارض والسماوات واصبى واسلم على سيد الخلوقات سيدنا محمد
 ذى الفيوض والبركات القائل من يرد الله به خيرا يققه في الدين وعلى اله
 واصحابه وانصاره اهل الصدق والسعادة واليقين واشهد ان لا اله الا الله شهيدا
 يفوز قائلها بمطلوبه وينال بها القرب من محبوبه واشهد ان سيدنا محمدا عبده و
 رسوله ارسله داعيا اليه ودالا به عليه فاقام به الحجة واوضح به الحجج وكشف به
 النعمة وهدى بهديه الامة خصه بكتاب جامع لاصناف العلوم الشرعية ودقا
 الحكمة العملية والسياسة المليية فرفع به اعلام الهدى ثم ازاح بالوحي لغير المتلو
 ما كان فيه من الخفا وجلا بها عن الحنيفية الصدا لانه ما ينطق عن الهوى
 ان هو الا وحي يوحى اللهم وفقنا للعمل بها الى يوم القيام واجعلها لنا خيرا قريبا

واما **ويعد** فيقول العبد العاصي الذي لا بضاعة عنده غير الذنوب والعصيان
 المدعوين الناس **وحيد الزمان** ساحة الرجاء اني قد انفقت برهة طويلة
 من دهري وجملة جليدة من عمري وانا اطالع الكتاب والسنة واتفحص عن
 مكنون اسرارهما من كتب الائمة الى ان ترجمت لكتب الستة المشهورة من كتب الحديث
 ثم ترجمت الكتاب العزيز الى اللغة الهندية رجاء ان تعم الفائدة لآخواننا من
 اهل الهند والسند وفقهم الله للخير وجعل سعيي ليوم المعاد من احسن الذخير
 ثم رايت انه بحمد الله شاع العمل بالحديث وسعى الناس اليه سيما اهل الهند
 سعيا حيث قد كشفت عن وجوه الدين ظلمات المتبدعين المقلدين ونورت
 الارض بانوار الهداية واليقين تزيد عدد العاملين بالحديث يوم ما فيو ما
 وتجلب على المقلدين نقصا ولو ما حتى انه ما بقيت قرية صغيرة ولا كبيرة الا
 وقد جمعت من اهل الحديث طائفة كثيرة اوسيرة ولا تزال ارض التقليد
 تنقص اطرافها وتنكس اعلامها غير ان بعض آخواننا من اهل الحديث قد
 خلا في الدين ولم يميز المشركين من المؤمنين وشدد النكير في المسائل
 الخلافية بين المجتهدين وناس منهم عروا عن علم اصول الدين واظهروا
 ما اظهروا بالظن والتخمين فالهمنه ربي ان اولف كتابا جامعا للعقائد والاصول
 اقتصر فيها من المسائل على ما هو الحق المقبول واسميت به **بهدية المهدي**
 اجعله هدية لاهلنا المهدي عليه وعلى ابائه من الف تحية وسلام والله يهدي
 به ان شاء الله من كان طالبا للحق والانصاف متجنباً عن الكابرة والاعتساف
 اللهم ايدني في تأليف هذا الكتاب واتمامه بالارواح المقدسة من الانبياء

والصالحين والملائكة المقربين **سبحان** اماننا الحسن بن علي وروح شيخنا
 عبد القادر الجيلاني وروح شيخنا ابن تيمية الحراني وروح شيخنا احمد المجد
 للاف الثاني **فائدة جلييلة** ائمة الحديث مالك والثوري واحمد بن
 حنبل واسحاق بن راهويه والاوزاعي وابن المبارك وداود والبخاري وابن
 جرير الطبري ثم من بعدهم كشيخنا ابن حزم وابن الجوزي وابي
 اسماعيل عبد الله الانصاري وشيخنا عبد القادر الجيلاني وابن
 تيمية وابن القيم ثم من بعدهم كالحافظ ابن حجر والشيخ ولي الله والشوكاني
 والسيد العلامة وبين هؤلاء كثيرون لان طول الكتاب بذكرهم **والشيخان**
 هما شيخنا الاسلام تقي الدين ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهما الله تعالى
فائدة ذكرنا في هذا الكتاب بعض اقوالهم لاستدلالنا بها لانهم كسائر
 المجتهدين غير معصومين عن الخطأ ولا حجة عندنا غير الكتاب والسنة
 بل تسليية وتسكيناً للقلوب اخواننا اهل الحديث واطهاراً للمطابقة سراينا
 واجتهادنا رايهم واجتهادهم وتحصيل الغلبة الظن بشهادة اهل الفن
 وهذا العمري كما يذكر البخاري وابن ابي شيبة والطحاوي وغيرهم اقوال
 التابعين واتباعهم وفتاويهم مع انها ليست بحجة شرعية **مطلب**
 اذا كانت المسئلة مختلفة فيها فاذا ذكر القول الراجح اولا ثم المرجح ثانيا بلفظ
 قيل وان كان القولان مساويين قلت فيه قولان او ثلثة اقوال ما خالفت
 هذا المرسوم الا في مواضع عديدة كما سيظهر لك ان شاء الله **تكميل**
 اذا طالعت هذا الكتاب فخص بالک من الحسد والتفنيذ وجرّد جاشد

عن التعصب والتقليد انظر الى ما قال ولا تنظر الى من قال وتفكر في حديث
النبي مثل امي مثل المطر لا يدري اوله خير ام اخره وقد قسمت هذا
الكتاب على جزئين الجزء الاول في اصول الايمان وبيئت فيها العقائد
الصحيحة لاهل الحديث والجماعة والجزء الثاني في اصول القرآن والحديث الفقه
فاذا اعتقدت بما في الجزء الاول صرت من اهل السنة واذا حفظت الجزء الثاني
تيسر لك استخراج المسائل من الكتاب السنة صرت غنيا عن تقليد الناس والجماعة

كتاب الايمان

العالم حادث بالزمان فلا بد له من محدث وهو الله تعالى وهو واحد احد
فرد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد والقران كلامه ومحمد
رسوله وله تعالى اسماء كثيرة وردت في الشرع يجب التوقيف عليها
ولا يجوز احداث اسم ولا صفة ولا التنزيه عنها بالرأي الصرف
اذ هذا مما لا يدرك بالرأي اما البحث في ان الاسم عين المسمى او غيره
اولا عين ولا غير وكذلك البحث في صفاته انها عين الموصوف او زائدة
على ذاته او لا عين ولا غير فبدعة مستحدثة وقال السيد من اصحابنا
اسماؤه عينه لا غيره كما زعمت المعتزلة والخوارج ومن الاسماء التي وردت
في الشرع الرحمان والرحيم والملك والقُدوس والسلام والمؤمن والمهيمن
والعزيز والجبار والمنتكبر والخالق والبارئ والمصور والغفار والقهار والوهاب
والرزاق والفتاح والعليم والقابض والباسط والخافض والرافع والمعز
والمذل والسميع والبصير والحكم والعدل واللطيف والخبير والحليم والعظيم

والغفور والشكور والعلیُّ والكبير والحفيظ والمقيت والحسيب والجليل والكرم
والرقيب والمجيب والواسع والحكيم والودود والمجيد والباعث والشهيد و
الحق والوكيل والقوى والمتين والوليُّ والحجيد والمحصى والمبدئى والمعيد
والمحيى والمميت والحى والقيوم والواحد والماجد والواحد والاحد والفردي
والصمد والقادر والمقتدر والمقدم والمؤخر والاول والاخر والظاهر والباطن
والوالى والمتعالى والبرُّ والتوَّاب والمنقَّم والعفو والرؤف ومالك الملك وذو الجلال
والاكرام وذو المجد وذو الجبروت وذو الكبرياء وذو العظمة والمقسط والجامع
والغنى والمغنى والمانع والضار والنافع والنور والهادى والبديع والباقي
والوارث الرشيد والصبور والوتر والقريب والراشد والرب والمبين
والبرهان والشديد والواقى والرازق وذو القوة والقائم والذائم والحافظ
والفاطر والسامع والمعطى والكافى والابد والعالم والصادق والمنير والتام
والقديم والخفى والاله والحنَّان المنَّان والمغيث والمولى والنصير والقدير و
العلام والاکرم والمدبر والشاكر والرفيع وذو الطول وذو المعارج وذو الفضل
والخلاق والكفيل والمحيط والمستعان والغالب والقاهر والاعلى وغافر الذنب
وقابل التوب وشديد العقاب ورفيع الدرجات وسريع الحساب وعالم
الغيب والشهادة وفاطر السموات والارض وبيدع السموات والارض ذو
العرش المجيد وفعال لما يريد والمليك والاکبر والاعظم ورب العرش العظيم
والسيد والذارى والصانع والبادى والسيوح والطالب والبالغ لامره والجميل والخالق
واحسن الخالقين والشافى والكاشف والفارج والجواد والغيث وفالق الحب

عقل من
اصحابنا الشيخ
ابن خرمز
قال في
القديم وبقه
على القادى و
السيدى
الانقاد مع انه
وارد في الخبر
ابن جبر بن محمد
وابن ابى الدنيا
والحاكم والوشاح
وابن مودود
ابن عظيم بن يحيى
وجعفر بن يحيى
١٣ منه

النوى والديان والدهر والمسعر والوفى والموفى وذواتقام والطيب والحبي
والستير وقيل أوائل السور أيضاً فصل وله تعصفات وردت في الشرع فصفه
بجميع تلك الصفات لا نأول ولا ننكر ولا نشبه وهي على نوعين صفات ذاتية
قديمة ازلية كالحياة والعلم والقدرة والإرادة المشية والجلال والعزّة والسمع
والبصر وقوة الكلام وصفات فعلية حادثة وقيل قديمة والتعلق حادث و
اختاره الشيخ ولى الله من اصحابنا فقال لا يقوم بذاته حادث وانما الحوادث
في تعلق الصفات بمتعلقاتها وقت تعلق الارادة بوقوعها حتى تظهر الافعال
ومن الصفات الفعلية الحادثة الكلام والاستواء والضحك والنزول وال صعود
والايتان والمحيى والقرب والبعد والنو والوطاة والتنفس والفرح والتبشير
والنظر والحنى والغيرة والغضب والملايل على قول والحياء والاستهزاء و
السخرية والمكرو والخداع والكيد والفراغ والتردد والفضل والرحمة والاختيار
والصبر واعادة الخلق والامر والنهى والاستدراج والحب والبغض والرضاء
والكراهية والسخط والمقت والموالة والمعاداة والمشى والمهولة والمخاضرة
والمصافحة والاطلاع والاشراف والتكوين والخلق والعندية وتقليب القلوب
والوعد والوعيد واسماع الكلام بعض خلقه والتجلى العارضى على بعض المحال
دون العرش اذ عليها التجلى الدائم والظهور فى اى صورة شاء فصل هو عالم
بجميع المعلومات على وجه التفصيل من الجزئيات والكليات والموجودات و
المعدومات والممكنات والمستحيلات محيط بما يجري تحت تخوم الارضين الى اعلى
السموات لا يغيب عنه مثقال ذرة فى السموات ولا فى الارض وما من ذرة

عنه قال ابن
عباس رحمه
الله كالفصل
والرحمة فانها
ليسا من صفات
الذات بل فعلا
له تعالى وجاز
تقدير بعض
الافعال على
بعض ذواته
الباقر ان الله
خلق الجنة قبل
ان يخلق النار
١١ مجمع البحرين

إلا هو أخذ بناصيته بأعالم بجميع أحوالها وأفعالها وأقوالها وتقلبها وما ألقاها
 ومصيرها إذا ولد زيد فيعلم أنه ولد ثم إذا مات فيعلم أنه مات **فصل**
 هو يتكلم متى شاء بأي لسان شاء بصوت وحروف والقرآن الفاظ ومعانيها
 كلامه وكلامه قائم بذات صفة له غير مخلوق منه بدأ واليه يعود والسموع
 من القاري والمفوض من الالفاظ والمحفوظ من الحافظ والمتلو من التالى هو
 كلامه حيث تلى وفي أى موضع قرئ في أى كتاب كتب ولا يجوز ان يقال لفظي
 بالقرآن مخلوق او الفاظا وتلا وتنا له مخلوقه وهو قول امامنا احمد بن حنبل و
 اكثر اصحاب الحديث وقال البخارى من اصحابنا الفاظنا وفعالنا وانما المخلوق تروا نكر
 ان يقال لفظي بالقرآن مخلوق وهذا الكلام صحيح في نفسه ولكن من حيث
 انه يوهم خلق الفاظ القرآن كرها امامنا احمد بن حنبل وذم الحسين
 الكلابى على هذا القول وقال اللفظية شر من الجهمية وكذا لا يجوز ان يقال
 بان الحروف المكتوبة او الاصوات المسموعة حكاية عن كلام الله او عبارة عنه
 بل هي كلام الله حقيقة وان الله تكلم به حقيقة وكلامه صفة متأينة لسكونه
 يسمع صوته الملائكة المقربون كهوت السلسلة على صفوان فتضرب اجنتها
 خضعانا لقوله وهو كلم موسى بنفسه في الدنيا فسمع موسى صوته ويكلم
 الناس في الآخرة كفاحا من غير ترجمان ويناديهم بصوت يسمعه من بعد
 كما يسمعه من قرب والقول بالكلام النفسى فاسد احدثه عبد الله بن سعيد
 بن كلاب لم يسبق اليه احد من المسلمين **فصل** هو منتصف بجميع صفات
 الكمال برئ عن كل عيب ونقص وشين والتزنيه الشرعى انه الاحد الصمد

الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد يعني ليس مثله شيء لا يس
ولا يغفل ولا يعي ولا ينام ولا يموت ولا ياكل ولا يشرب ولا يبكي ولا يترج
ليس بذكر ولا انثى ولا نقول انه جسم او ليس بجسم او جوهر او ليس بجوهر
او متحيز او ليس بمتحيز او محدود او غير محدود او بسيط او غير بسيط او مركب
او غير مركب او معدود او غير معدود اذ لم يرد به الشرع اثباتا ولا نفي
فصل هو سبحانه قديم لا ابتداء لوجوده ولا انتهاء وشئ لا كالاشياء و
شخص ومرء لا كالاشخاص والناس ونفس لا كالنفوس وذات لا كالذوات
حقيقته مخالفة لسائر الحقايق لا تعلم في الدنيا وهل تعلم في الاخرة
ام لا فيه قولان وهو سبحانه في جهة الفوق ومكان العرش وقول المتكلمين
انه ليس في جهة ولا مكان باطل بالشرع والعقل اذ كل موجود ينبغي مكانا
اما الجهة فثبتت له بعد خلق السموات والارض نعم هو ليس بزمانى
لان كان موجودا قبل خلق الزمان ولا يحتاج الى مكان فلسفى ولا
الى جهة لان كان ولا مكان بهذا المعنى ولا جهة وحديث انا الدهر معناه
بيدى الدهر يعني انا الفاعل لكل شئ والدهر لا يقدر على شئ **فصل**
وله تعالى صورة هي احسن الصور ويقدر ان يتجلى ويظهر في اى صورة
شاء خلق آدم على صورته ومن قال ان الضمير في صورته ترجع الى آدم
فقد اخطأ لان في رواية اخرى على صورة الرحمان وله تعوج وجه وعين
ويده وكف وقبضة واصابع وساعد وذراع وصدر وجنب وحقوقه
ورجل وساق وكف كما تليق بذاته المقدسة واثبات هذه الاشياء ليس

صه مذاعلى
منهيب الجهور
القائلين بخلق
العرش اما القائلون
بقدر العرش فيقولون
ان جهة الفوق ثابتة
وهو الاذل ١١

بتشبيهه انما التشبيه ان يقال يده كيدنا وسمعك سمعنا وهكذا **فصل**
 الخلق من صفات الافعال فهو تع خالق بجميع الاشياء بلا واسطة خلق الافعال
 وخلق الفاعلين وكذلك الاستواء اي العلو والجلوس والاستقرار على
 العرش استوى عليه بعد خلق السموات والارض يوم الجمعة استواء
 يليق به وهو مع ذلك غير محتاج الى العرش بل هو الحافظ والمسك للعرش
 وغيره ومن ثم اثبت لنفسه جهة الفوق فيصم الاشارة اليه كما في حديث
 الجارية وحديث مسلم فقال باصبعه واخط الشيطان الى الله من اصحابنا
 حيث قال انه لا يشار اليه ولعل مراده كالاشارة الى المحسوسات قال شيخنا
 ابن القيم الاشارة اليه تم حسنا الى العلو ثابت بالشرع كما اشار اليه من هو
 اعلم به وبما يجب له ويمتنع عليه من افراخ الجهمية والمعتزلة والفلاسفة وقال
 شيخنا ابن تيمية هو تعالى على عرشه فوق سمواته كما ورد في رواية
 الى داود وهو حديث حسن وليس معنى قوله وهو معكم انه مختلط بالخلق
 فان هذا لا توجب اللغة وهو خلاف ما اجمع عليه سلف الامة وخلوات فطر
 الله عليه الخلق وكذلك النزول والصعود فينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة الى
 السماء الدنيا بان انه ثم يصعد الى عرشه وكرسيه واذا نزل فهل يجلو من العرش
 اوله فيقولان وروح الحافظ ابن مندة القول الاول وقال ان ما ذهب اليه امامنا
 احمد بن حنبل وروح شيخنا ابن تيمية القول الثاني وكذلك الصفات الباقية التي
 ذكرناها **فصل** الصفات الفعلية حاكمة عند الاكثر من اصحابنا قال
 البخاري ان حدثه لا يشبه حدث المخلوقين فهو يحدث الاوامر والا قوال

والافعال كما قال كل يوم هو في شأن ولا يجوز اطلاق الحركة والانتقال على فعله
وان صح عليه الحركة والانتقال من مكان الى مكان كما قال وجاء ربك وقال
هل ينظرون الا ان ياتيهم الله وفي الحديث ائنته هرولة واخرج البخاري
وابن الاثرم في كتاب السنة عن فضيل بن عياض احد اولياء الكرام و
الاثمة العظام قال اذا قال لك الجهمي انا الكفر برب يزول عن مكان فقل
انا اؤمن برب يفعل ما يشاء وقال الحافظ عبد الرحمان بن مندة انه نعم اذا
نزل ينخلو منه العرش وهذا هو الانتقال وحكي عن ابن تيمية انه ينزل كما
انا انزل من المنبر وفي حديث النزول ثم يصعد الجبار الى كرسيه والصعود
والنزل والمجئى والانتيان لا تتصور الا بالحركة والانتقال واخطأ الشيخ ولي
من اصحابنا حيث قال تبعنا الشيخنا ابن جرير الطبري ولا يصح عليه الانتقال لانه
لم يقدم دليل شرعي على استحالة وكذلك اخطأ اليا فعي الشافعي حيث
قرر مذهب السلف انه نعم برئى عن الحركة والانتقال ثم عزاه الى شيخنا
عبد القادر الجيلاني اذ لم يأت بقول واحد من السلف على تلك البراءة
نعم حركة وانتقال بلا كيف لا يشابه حركتنا وانتقالنا كما ان حدث لا يشابه
حدثنا فحركة وانتقال عبارة عن ظهوره وتجليه في محل اخر غير المحل الاول
وهو صحيح بلا مريية ومن ههنا قال امامنا احمد بن حنبل في رسالت الى
مسدد بن مسرهد انه سبحانه اذا نزل فلا ينخلو منه العرش والتجلي و
الظهور في مكانين مختلفين او في امكنة مختلفة متعددة في ان واحد
لا يستحيل في ذات الله نعم انما الحال تمكن الممكن في مكانين مختلفين في ان

عنه قال القسبي في شرح
حديث طلت دون العنكبوت
انه من حال يحول اذا ذكر
فالقسبي انه حرر حال العنكبوت
دا حاط بها ٢٢٢ منه

واحد وليت شعري هل الله قادر على ان يخلق عرشا فوق هذا العرش ويثبت
 هذا العرش في محله ثم يصير فوقه اقاما لان قالوا نعم فقد سلوا الحركة والانتقال
 وان قالوا لا لزم العجز تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ولو قالوا ان لفظ الحركة
 والا انتقال لا يطلق على فعله لان لم يرد في الكتاب والسنة ما نازعناهم
 ثم ان تلك الصفات الفعلية الحادثة لا تستلزم الحدوث والتغير في ذاته بل
 هو الان كما كان برئ في ذاته عن الحدوث والتجدد والتغير والتبدل ما
 قرره المتكلمون انه تعيمت عن ان يقوم بذاته حادث باطل قطعاً اذ لم يقم
 دليل شرعي على امتناع قيام الحوادث بذاته تعالى وانما هو من خرافات
 الغزالي وابن فورك والرازي تبعوا افراخ الفلاسفة قال العرفاء ان هو ليقوم والعالم
 اعراض مجتمعة في عين واحد فصل لا شبه له ولا ضد ولا نداء ولا مثل
 ولا كفو ولا شريك له في وجوب الوجود ولا في التصرف والتدبير ولا في
 استحقاق العبادة ولا في العلم وسائر صفات كالسمع والبصر وغير ذلك
فصل الشرك الاكبر غير مغفور اذ اذامات صاحبه ولم يتب منه فيكون
 مخلدا في النار لا ينجيه عمل صالح وان صلى وصام مدة عمره وهو على اقسا
 الشرك في الالهية ووجوب الوجود كقول الوثنية والمجوس وبعض
 العرب في الجاهلية كانوا يعتقدون ذلك ويقولون للنبي اجعل
 الالهة الهاء واحداً والشرك في صفات الله كالعلم والسمع والبصر و
 القدرة والتصرف والخلق والتدبير وغيرها فمن اعتقد لاحد من المخلوقين
 بان له علما محيطا لا يغيب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الارض او ان

سكحات بن
 حصين بن عمار
 عبد ستة الهة
 في الارض واهلها
 السماء قال الله تعالى
 لا تخفوا الذين
 وقالوا لا تخفوا الهة
 الا الله ففسل وقال
 ما كان مدعى الاذنا
 الذي خب كل اله بما
 خلق ولهم اوصاف
 على بعض ١٢

يعلم مفاتيح الغيب وان له سماعا محيطا وبصرا محيطا بحيث يسمع كل من ناداه من قريب او بعيد ويبصر كل شئ صغيرا وكبير في السموات وفي الارض وان له تصرفا وقدرة على شئ بالاستقلال او بشركة مع الله او باعطاء الله له وتقويضه اليه من غير امر جديد وقضاء جديد وارادة جديدة فقد اشرك وخرج من الاسلام والشرك في العبادة ومعنى العبادة غاية الخضوع والالتقياد بالقلب والجوارح اعنى المعاملة التي تكون بين العبد وبين ربه وبين المخلوق وبين خالقه القادر المختار المستقل مثل ان يصوم او يصوم او يذبح او يذبح او يذبح لغير الله تعالى او يدعو دعاء شرعيا او يفعل فعلا آخر على وجه العبودية له كالقيام والركوع والسجود والانحناء والتقبيل وغيرها من شعائر التعظيم والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم العبادة يرجع الى اعتقاد العابد فاذا ظن احدا غير الله انه يقدر على امر من الامور بالاستقلال او بشركة مع الله او ان له قدرة موهوبة مفوضة من الله عز وجل حتى لا يحتاج فيه الى امر جديد واذن جديد من الله سبحانه وفعل له ادنى الافعال التعظيمية بهذا الاعتقاد كالقيام بين يديه والسلام عليه والانحناء اليسير عنده او تقبيله فقد عبده وصار مشركا مالم يفعل هذه الافعال بل اشد منها كالسجدة والركوع والطواف لا بطريق العبودية له اعنى لم يظن فاعلا مختارا قادرا مستقلا بقدرته واختياره الذاتيتين او الوهيتين بل اعتقد انه لا قدرة ولا تصرف له اصلا لا على امر عظيم ولا على امر يسير الا اذا اراد الله وامره بذلك ووهب له قدرة

عنه فالصلوة
الغزبية التي تحل
بعض جهلنا انهم ممنون
جانبا لخطوة
يسلمون بها الصلوة
لانك في خطوتها
قال الله تعالى صلوا
وسلموا وسبحوا
الله والعلمين لا تنزلوا
وهذا امر من امن
المسلمين
صه قال اما جعفر
بن محمد الصادق عليه السلام
السلام لا يجبر احد
وسكن من بين من رضوا
رد على النبي حيث سماه
انفسهم بانكار كن
من الدين وهو كالحوادث
بقدرته الله تعالى
وزعموا ان العبد لا يقدر
ان يفعل شيئا من غير
فعله على وجه من الاعمال
تعالى هذا المعنى
يقول من في الامم
من فهم هذا المعنى
فلنؤمن من مشركنا
فلنؤمن من مشركنا
المسلمين لا انا
البرهان والصلوة
باعتقادات ان الله سبحانه
ذبحه ويحارده
ذبحه وفوق الامور
البرهان والصلوة
ذبحه وفوق الامور
ذبحه وفوق الامور
ذبحه وفوق الامور

وعبدوهما با انواع العبادات التي لا تليق الا بحضرة الالهية خاوا وحرموا وضلوا واضلوا ١٢ من

من عنده و اراد ان ياخذ ذلك الفعل منه و انما قصده بهذه الافعال
 مجرد التعظيم والتحية لشعائر الله والصالحين المقربين من عبادة
 فلا يكون مشركا فيما بينه وبين الله قال الله تعالى وَمَنْ يُعْظِمُ شَعَائِرَ اللَّهِ
 فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ وَمَنْ يُعْظِمِ حُرْمَةَ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ الْآتِي
 ان معاذ الماسجد للنبي لم يامر به بتجديد الايمان بل اقتصر على النهي و
 ورد في رواية ان اهل الجنة يسجدون لقيمي بيوتهم اخراجها ابن ابي حاتم
 وابن مردويه عن علي وانا نعظم الكعبة ونقبل الحجر الاسود ونعظم
 الصفا والمروة ونرجو على هذه الافعال من الثواب الاجر فضلا عن ان تكون
 شركا الاتري ان عيسو قال اُحْيِ الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ ونسب الاحياء المختص
 بالله سبحانه الى نفسه ولكن باذن الله فلم يتركب شركا ولا كفرا وكذلك
 قال الله تع لنبي و يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَقَالَ لِيُخْرِجَ النَّاسَ
 مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِمْ فَنسب الاخراج من الكفر المختص بالله تع الى نبيه و
 لكن باذن ربه وكذلك قال موسى ان اُخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ
 وكذلك قال الملك المرسل عند مريم لا هب لك غلاما زكيا فنسب هبة
 الاولاد المختص بالله سبحانه الى نفسه ولكن بامر الله فلم يات بشرك ولا كفر و
 قال الله تع و فاقنوا الا ان اغناهم الله ورسوله من فضله فنسب الاغناء
 المختص بالله تع الى الرسول ايضا ونحو هذا من الاسنادات كثير في كلام الله
 ورسوله الا ان العلماء حكموا بكفر من صلى او صام او نذر او ذبح لغير الله
 مطلقا سد الابواب الشرك او لان هذه الامور لم تعهد ولم تشرع للعبادة

وكذلك حكموا بكفر من عظم الشمس والقمر والكواكب والاصنام ولو ادنى
 التعظيم ممن قام عند هابنية التعظيم او انحنى بين يديها او سلم عليها
 او قبلها وان كان قصده التحية لا العبادة لان هذه الاشياء مما كان
 المشركون يعبدونه ويعظمونه ويقضون عنده ويمثلون بين يديه
 فتعظيمها ولو ادنى التعظيم من شعائر المشركين ولذلك جعلوه كفر الا انه
 من شعائر الكفار بمن القى الزنار في عنقه تشبيها بالوثنيين من اهل الهند
 او نصب الصليب على صدره تشبيها بالنصارى او شد الخيط على حقه
 تشبيها بالمجوس او رسم القشقة على ناصيته تشبيها بالهند الكفار لا يقال
 ان المشركين كانوا يعظمون الصفا والروة والكعبة والحجر الاسود ويعبدون
 الملائكة و ارواح الانبياء والصلحاء ايضا لان الشارع ابقى تعظيمهم في
 ديننا ايضا بخلاف الشمس والقمر والصنم حيث امر بكسر الاصنام و
 احراقها ومنع عن الصلوة لله عند طلوع الشمس وغروبها حد راعن
 التشبه بعباد الشمس اما قبور المؤمنين فلم يامر النبي باهانته بل امر
 بزيارتها والتسليم على اصحابها والدعاء والاستغفار لهم ونهى عن الجلوس
 عليها فو فعل هذه الافعال التعظيمية مثل الطواف والتقبيل او القيام
 او الانحاء او الركوع او السجود عند قبر نبي او ولي وكان قصده التحية لخصا
 القبر دون العبادة فياثر غير ان لا يصير مشركا ولا كافرا او قيل يصير مشركا
 وكافرا لان هذه الافعال عند القبور من شعائر عبادة القبور فتقبيل القبر
 كتقبيل الصنم والثاني كفر بالاتفاق فكذا الاول وفيه ما فيه **فصل**

عنه يستطوع
 هذا من قوله من خلف
 بالانجيل العري فيقول
 لا اله الا الله واصفاره
 على العري لمن حذ
 اباة وعلم الامم
 يتجدد الايمان
 والذي يفهم كما
 اما ما عهدت اسماعيل
 البخاري في الصحيحين
 مطبق كالحق بالذات
 والعري ايضا
 نظرها
 الكفر بالتمتع
 حنظل في حنظل
 قال النبي حنظل بالذات
 والعري فليقل الا
 الله صنيبه الى
 اكله
 في ما عهدت اسماعيل
 البخاري في الصحيحين
 نظرها
 الكفر بالتمتع
 حنظل في حنظل
 قال النبي حنظل بالذات
 والعري فليقل الا
 الله صنيبه الى
 اكله
 في ما عهدت اسماعيل
 البخاري في الصحيحين
 نظرها
 الكفر بالتمتع
 حنظل في حنظل
 قال النبي حنظل بالذات
 والعري فليقل الا
 الله صنيبه الى
 اكله

دعاء الاستغفار
 ذكر القاري اللهم
 صل على قبره في
 القبور سنة ١٢

فهذه ثلاثة اقسام للشرك الاكبر الذي يخرج المرء من الاسلام وبعض
 اخواننا جعل للشرك اقساما اربعا هو الشرك في التصرف وبعضهم جعل
 الشرك في العلم قسما مستقلا وكلاهما داخلان في القسم الثاني اعنى الشرك
 في صفات الله وهناك شرك اصغر وهي عبارة عن افعال شركية تشبه
 افعال المشركين كالحلف بغير الله ^{عظ} عادة او تسمية الاولاد عبد الحسين
 او غلام علي او عبد النبي او دعاء غير الله تع بقلبة الحب والاستغراق
 دعاء لغويا بمعنى النداء وتنزيل الغائب منزلة الحاضر مثل قوله يا رسول
 الله اوبيا علي اوياحيد الكرار اويامدار اوياسلا راوياصحوب اوياغوث من غير
 يجعل اسمه وظيفه دائمية عند القيام والقعود والزلة والسقطه والا ضحيا
 اويقيم ذكر اسمه ذكر اشريا يجعله عبادة ويرجو الثواب والاجر عليه
 او الاستعانة والاستغاثة في امور يقدر عليها العباد بالصالحين من
 الاموات كالانبياء والاولياء مع الاعتقاد بانهم لا يعيثن ولا يعينون
 احد يقدرتهم واختيارهم بل اذا اراد الله وقضى وبغي ان ياخذ هذا
 العمل منهم وهم كالات والادوية في يد الله سبحانه فكلما لا ينفع الدعاء
 ولا يؤثر الا بحكم الله وقضائه ككهم لا يقدرون على شئ ولا يعيثن
 اعانة خطيرة او سيرة الا اذا اراد الله سبحانه وقضى ان ياخذ هذا العمل
 منهم فهذا وامثاله لا يخرج المرء من الاسلام الا ان بعض تلك الافعال
 مكروه وبعضها حرام بشرط ان يكون فاعلها مصونا عن سائر اقسام
 الشرك الاكبر ومن عن التوحيد الله تعالى في ذاته وصفاته واستحقاق

العبادة والعجب كل العجب لبعض اخواننا جعل الشرك في العادة ايضا
 شس كالكبر وكفر فاعله وهذا ظلم عظيم ولعل مرادة
 بالشرك ههنا الشرك العملي والكفر العملي فالشرك الاعتقاد
 يضاد الايمان الاعتقادى والشرك العملي يضاد الايمان
 العملي ومن ثم قيل ان هناك شركا دون شرك وكفرا دون كفر
 المحاصل ان كل من اعتقد في حق غير الله سواء كان جيا او ميتا ان له
 قدرة ذاتية او موهوبة مفوضة من الله عز وجل على امر
 من الامور بحيث لا يحتاج فيها الى اذن جديد منه فهو مشرك
 وكل من يفهم غير الله انه عاجز بالكلية كالبيت في يد الغسسال
 لا يقدر على شئ الا اذا اراد الله سبحانه وبغى ان ياخذ هذا العمل
 منه فيعمل بحكم الله واذنه وارا دته وقضائه وينصر ويغيث
 وينفع ويضر كذلك فهو موحد ليس بمشرك سواء كان ذلك
 الغير جيا او ميتا وهذا بعينه كمن فهم
 ان السقمونيا مسهل بذاته او النار محرقة بذاتها فقد اشرك ومن
 علم ان اسهل السقمونيا واحراق النار بامر الله واذنه وارا دته
 فهو موحد ليس بمشرك كما قال الله تعالى له **مُعَقَّبَاتٌ مِّنْ بَيْنِ
 يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِّنْ اَمْرِ اللّٰهِ** فنسب الحفظ من الآفات الاعداء
 الى الملائكة ولكن بامر الله **وَمَا اَسْأَلُكَ اِلَّا الشَّيْطَانَ** مع ان الاسماء فعل الله
 وليعلم ان البحث ههنا في كون هذا النوع من الافعال شركا لا في كونها

جائز او مكر وها او حراما فانه بحث اخس والا عجب من العجب فافرق
 بعض اخواننا وهذابين الاحياء والاموات وظن ان الاستنصار والاستغاثة
 بالاحياء في امور يقدر عليها العباد ليس بشرك وهو شرك بالاموات
 في نفس تلك الامور وهمل هذا الاستغسطة ظاهرة فان الحي والميت
 سيان في كونهما غير الله تع فغاية ما في الباب ان الاستنصار بالاموات
 شرك بالاحياء لا شرك بالله تع وسياتي مزيد بيان لهذا فيما بعد
فصل ذهب الشيخان الى ان طلب الكوائج من الموتى والاستغاثة
 بهم والاستعانة منهم والتوجه اليهم شرك يستتاب صاحبه
 فان تاب فيها والاقبل وفسره الشوقاني من اصحابنا ان مرادها
 الاستغاثة والاستعانة في امور لا يقدر عليها الا الله تع كغفر ان
 الذنوب والهداية وانزال الغيث وتق سيع الرزق وتطويل العمر
 وهبة الاولاد والاحياء والاموات والمخلوق وكشف السوء والشفاء من
 الامراض ونحوها اما الاستغاثة والاستعانة في امور يقدر
 عليها المخلوق مثل الدعاء والاستشفاع فلا يمكن ان تكون شركا
 اكبر ولو كانت بدعة او مكر وهمة في بعض المحال ويستوى فيها
 الاحياء والاموات وضابطه ان الامور التي كانت تطلب من الانبياء
 والصلحاء حال كونهم احياء مثل الدعاء والاستشفاع فطلبها
 منهم بعد موته لا يكون شركا اكبرا والامور التي هي مختصة
 بالله تع وكانت لا تطلب منهم وهم احياء فطلبها منهم بعد ان

ما تو ايبكون شر كما كان طلبها عنهم وهم احياء شر كالآ ان
 يكون الاسناد مجازيا كما في قول عيسى وأخي الموقن بإذن الله صرح
 بذلك شيخ الاسلام في بعض فتاواه فاحفظ هذا المقام فانه من
 مزال الاقدام **فصل** قال الشوكاني من اصحابنا لا خلاف في
 جواز الاستعانة والاستغاثة بالخلق فيما يقدر عليه اماما لا يقدر عليه
 الا الله فلا يستعان ولا يستغاث فيه الاب وهو المراد في قوله اياك
 نستعين وبهذا اظهر ان من اصحابنا من زعم ان مطلق الاستعانة
 والاستغاثة بغير الله شرك فقد غلا وتجاوز الحد فهو ذيا لله من الغلو
 والافراط اما كونه حراما او مكروها او جائزا على اختلاف المحال و
 الاقوال فهو بحث آخر وصرح شيخنا ابن تيمية بان طلب الامور
 التي كانت تطلب من الاحياء بعد موتهم غير جائز بل بدعة
 مكروهة لانه لم ينقل من السلف الصالح وبعضهم جوزة وتمسك بحديث
 الاعدابي وقال الشوكاني ان من اعتقد في ميت من الاموات اوحي
 من الاحياء انه ينفع او يضره استقلا لا او مع الله او ناداه او توجه اليه
 او استغاث به في امر من الامور التي لا يقدر عليه المخلوق فلم
 يخلص التوحيد بعد ولا افردة بالعبادة انتهى انظر الى هذا الالمام
 انما جعل الشرك الاكبر اعتقاد النفع والضرر لغير الله اذا كان
 بطريق الاستقلال او الشركة مع الله وكذلك جعل الشرك الاكبر
 والاستغاثة بغير الله شر كما اكبر اذا كانت في امور لا يقدر عليها المخلوق

عنه وكما في قوله تعالى
 واتخذ من الظن قنوتي
 الاكبر والابن باذن الله
 بخلاف قوله تعالى
 جواز الاستعانة
 رجح الله ان يجزي
 باذن الله فلا يكون شركا
 اكبر وكذلك لو طلب
 من ولي حي او من جازي
 او صلح ان يحمي اولاد
 او يشفع في مرض
 او يذبح عنه سوادان
 او يداوم فليس الاكبر
 شر كما اكبر استغاثا
 الاكبر او شر هذا القول
 في حديثه في
 قال شيخنا ابن تيمية
 بعض فتاواه الاستغاث
 بمقتضى ان يطلب من رسول
 وهو الذي يتنصب
 لا يات به مسلم من
 في هذا المعنى فهو كما
 والحظ في حال ما بالغة
 الذي تقاها فيجبها
 ومن ثبت بغير الله
 فلا يكون شركا

طلبها عنهم وهم احياء شر كالآ ان
 يكون الاسناد مجازيا كما في قول عيسى وأخي الموقن بإذن الله صرح
 بذلك شيخ الاسلام في بعض فتاواه فاحفظ هذا المقام فانه من
 مزال الاقدام فصل قال الشوكاني من اصحابنا لا خلاف في
 جواز الاستعانة والاستغاثة بالخلق فيما يقدر عليه اماما لا يقدر عليه
 الا الله فلا يستعان ولا يستغاث فيه الاب وهو المراد في قوله اياك
 نستعين وبهذا اظهر ان من اصحابنا من زعم ان مطلق الاستعانة
 والاستغاثة بغير الله شرك فقد غلا وتجاوز الحد فهو ذيا لله من الغلو
 والافراط اما كونه حراما او مكروها او جائزا على اختلاف المحال و
 الاقوال فهو بحث آخر وصرح شيخنا ابن تيمية بان طلب الامور
 التي كانت تطلب من الاحياء بعد موتهم غير جائز بل بدعة
 مكروهة لانه لم ينقل من السلف الصالح وبعضهم جوزة وتمسك بحديث
 الاعدابي وقال الشوكاني ان من اعتقد في ميت من الاموات اوحي
 من الاحياء انه ينفع او يضره استقلا لا او مع الله او ناداه او توجه اليه
 او استغاث به في امر من الامور التي لا يقدر عليه المخلوق فلم
 يخلص التوحيد بعد ولا افردة بالعبادة انتهى انظر الى هذا الالمام
 انما جعل الشرك الاكبر اعتقاد النفع والضرر لغير الله اذا كان
 بطريق الاستقلال او الشركة مع الله وكذلك جعل الشرك الاكبر
 والاستغاثة بغير الله شر كما اكبر اذا كانت في امور لا يقدر عليها المخلوق

فعلم من هذا ابداهة ان النداء والتوجه او الاستغاثة بغير الله في
 امور يقدر عليها المخلوق او اعتقاد النفع والضرر لغير الله باذن الله
 وحكمه وارادته ليس بشرك الكبر وقال ابن ابي لوسي نقل عن كلام
 المانعين من التوسل والاستغاثة ان كلامنا فيمن يستغاث به
 عند الامام ما لا يقدر عليه الا الله تعالى وسؤال ما لا يعطيه ويمنعه
 الا الله تعالى وما في ما عد اذلك مما يجري فيه التعاون والتعاقد بين
 الناس واغاثة بعضهم ببعض فهذا اشئ لا ننكره كما قال فاستغاث
 الَّذِي مِنْ شَيْعَتِي عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّي ونعد هذا السؤال من الاموات
 جنونا كما نعد سؤال ما لا يقدر عليه الا الله تعالى شركا وضللا انتهى بتصرح
 قليل لكشف المرام فصل اذا جازت الاستغاثة والاستغاثة بالمخلوق
 في امور يقدر عليها فهل تجوز الاستغاثة بارواح الانبياء والشهداء
 والصلحاء في امور كانت تطلب منهم وهم احياء مثل الدعاء من الله
 او غيره اختلف اصحابنا في قال شيخنا ابن تيمية ليس لاحد ان يدعو
 شيخا ميتا او غائبا بل ولا يدعوا ميتا ولا غائبا لا من الانبياء ولا من
 غيرهم ولما مات النبي فالصحابة لم يكونوا ايدعون ولا يستغيثون
 به ولا يطلبون منه شيئا لا عند قبره ولا بعيدا من قبره ولا يصلون
 عند قبره ولا قبر غيره لكن كانوا يصلون عليه ويسلمون
 عليه ويطيعون امره ويتبعون شريعته ويقومون بما احبه
 الله تعالى وقال في مقام اخر اما الزيارة البدعية وهي زيارة اهل

عه كيف يكون
 شرارة قال الله تعالى
 وما هم بضارين به
 من احد الا باذن الله
 لجعل الحق قاضيا
 باذن الله تعالى
 جامع البيان
 تفسيره بالنبي صلى الله عليه وسلم
 مطلق الاستغاثة
 بغير الله تعالى
 صاحب جامع البيان
 شرحه في تفسيره
 تفسيره مع اهل
 الحديث كانه قريبا
 تفسيره قال السيد
 الطوسي في تفسيره
 طوبى له يا سيدى يا مولى
 ووسيدى يا حيدر
 سيد ذر خانه قريه
 بالبحر اقامت
 من وها بنفس
 الصلوات

الى ان قال
 على وواعك
 مستغاث
 فارجى
 يا حجة
 للمؤمنين
 بكافى
 منه

الشرك من جنس زيارة النصارى الذين يقصدون دعاء الميت لاستغاثته
 به وطلب الحوائج عنده فيصلون عند قبره ويدعون به فهذا ونحوه
 لم يفعله احد من الصحابة ولا امر به رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولا استجبه احد من سلف الامة واثمتها بل قد سد النبي باب الشرك
 انتهى والله ذكر هذا الشيخ ما جعل هذه الامور شر كما حجاز عمر المشرك
 ولكن جعلها ذريعة للشرك وجعل سدّها سدّاً الابواب الشرك فيكون
 المنع عنها لمصلحة وهي سدّ ذرائع الشرك ولا منازعة فيه ولا في ان
 هذه الامور ليست بمستحبة ما تورة عن النبي واصحابه وانما الكلام في
 جوازها عند قبور الصالحين او الانبياء فاكثرا صحابنا لم يجوزوه وقالوا انه
 بدعت واتموا اختاره الشوكاني وكلام شيخنا ابن القيم بان الميت قد انقطع
 عمله وهو لا يملك لنفسه نفعا ولا ضرا فضلا لمن استغاث به واستعان
 منه او سأل ان يشفع له الى الله يؤيد عدم الجواز الا ان الجوزين كالسبكي وابن حجر المكي
 والقسطلاني وكثير من الشافعية يقولون ان الحي ايضا في ذلك مثل الميت
 قال الله تعال لا امريك لنفسك نفعا ولا ضرا فكما ان الحي لا يقدر على الاعانة
 بغير اذن الله ومرضاة وقضاء وحكمه وارا دته كذلك الميت
 وانقطاع العمل لا يستلزم عدم العمل فان الملائكة اعمالهم منقطعة ومع
 ذلك هم يفعلون مايق مروون ورايت اما منا الحسن بن علي في المنام
 صلى بالجماعة وصليت خلفه ثم سألت عن كيف تصلي ههنا مع ان
 البرزخ ليس بدار العمل فقال نعم لا تجب الصلوة ههنا ولكن الصالحين

من عباد الله يصلون ها هنا ايضا تبرُّعاً وتقرباً الى ربهم وتنشيطاً
 لانفسهم بعبادة ربهم ثم تذكرت حديث النبي ﷺ رايت موسى
 يصلي في قبره والصلوة مشتملة على الدعاء وحديث كافي النظر الى
 موسى لـ جو ار الى ربه قال الطيبي لا يبعد منهم التقرب الى الله بالدعاء
 فانهم افضل من الشهداء وان كانت الاخسة ليست دار تكليف
 فاشي مانع يمنع من دعاء الميت للزائر مع ان السؤال ليس من الاموات بل
 من ارواح الصالحاء والارواح لا تذوق الموت ولا تغني بل تبقى حساسة
 مدركة سيما ارواح الانبياء والشهداء فان حكمهم حكم الاحياء بنص
 الكتاب والسنة نعم يجب ان تكون هذه الاستعانة والاستغاث
 عند قبورهم فانهم حال كونهم احياء كانوا لا يسمعون من بعيد فكيف يسمعون
 من بعيد بعد الموت **فصل** انكر من اصحابنا الشيخان الفيوض
 والبركات والذائد القلبية التي تحصل لزارى قبور الانبياء و
 الصالحاء وقال مقصود الزيارة الدعاء والاستغفار للموتى وايصال النفع
 اليهم والعبارة والانزجار وتذكر الموت والتزهد في الدنيا للزارى فحسب
 واثبتها كثير من اصحابنا كالشيخ ولى الله الدهلوى وابنه عبد العزيز
 والسيد احمد من المتأخرين والشافعى وابن حجر المكي من المتقدمين و
 الصوفية كلهم متفقون على الاثبات وقالوا انه مشاهد محجوب حتى
 انه لم يبق لانكار مجال عند هم روى الشيخ ابن حجر في القلائد ان
 الشافعى كان يتبرك بقبر ابى حنيفة ويدعو عنده فيستجاب دعاءه

ع روى ابو يعقوب
 والبيهقى عن ابن
 من فوعال انبياء
 احياء في قبورهم يقولون
 وردى مسلمان يخطو
 ان النبي راى موسى
 وهو قائم يصلى في
 قبره ولا ينام اليه ليعنى
 كتاب خاص في هذا
 المسئلة سماه كتاب
 حياة الانبياء ص ١٢٠

وقال الشيخ عبد الحق في شرح المشكوة اما الاستمداد باهل القبور
 غير النبي او الانبياء فقد انكره كثير من الفقهاء وقالوا ليس الزيارة
 الا الدعاء للموتى والاستغفار لهم وايصال النفع اليهم بالدعاء وتلاوة
 القرآن واثبت المشايخ الصوفية قدس الله اسرارهم وبعض الفقهاء رحمهم الله قال شيخنا مولانا
 اسحاق في كتابه مائة مسائل هذه المسئلة مختلفة فيها قلت اذا ثبت السماع
 والادراك للموتى فاي مانع يمنع منه سيما اذا جرب كثير من الاولياء بحيث
 لا يحصى عددهم ولا يجوز العقل تكذيبهم ومع ذلك الاحوط الاقتصار
 على الزيارة السننية وترك الانكار **فصل** الدعاء الشرعي عبادة كالصلوة
 فلا يجوز من غير الله وهي المراد في الآيات التي ورد فيها لفظ الدعاء
 اما الدعاء اللغوي بمعنى النداء فتجوز لغير الله نعم مطلقا سواء كان حيا
 او ميتا واثبت في حديث الاعمى يا محمد اني اتوجه بك الى ربي وفي حديث
 اخري يا عباد الله اعينوني وقال ابن عمر حين زل قدمه وامجداه ولما
 دعا ملك الروم الشهيد الى النصرانية قالوا يا محمد اروا له ابن
 الجوزي من اصحابنا وقال اويس القرني بعد وفات عمر يا عمرا يا عمرا
 يا عمرا له رواه همام بن حيان وقال السيد في بعض تواريخه قبله دين
 مددي كعبه ايمان مددي ابن قيم مددي قاضي شوكان مددي
 قال مولانا اسحاق في مائة مسائل هناك فرق بين نداء النبي ونداء
 غيره ونداء النبي ظاهرة الجواز اذا كانت بنية الصلوة والسلام قلت
 ان نادى ميتا عند قبره يمكن ان يسمع ولكن لا نتيقن بالسماع وان

عنه وقال ابن عمر
 صدره يا محمد وقال
 ابو بكر من صدره
 يا رسول الله من انبياء
 وطريقا

ناداه من بعيد فالنادى اما مستغرق في حبه كما ينادى العاشق
 معشوقه يتصور الغائب شاهدا اوسفيا كما لو نادى حيا بالكوفة و
 هو في البصرة و بهذا اظهر ان ما تقول له العامة يا رسول الله اويا على
 اويا غوث فبحمد النداء لا نحكم بشر كهم كيف وقد نادى رسول الله صلى
 الله عليه واله وسلم قتلى بدر يا فلان بن فلان ويا فلان بن فلان وورد
 في حديث عثمان بن حنيف يا محمد اني اوجه بك الى ربي صلى الله عليه
 واجر وري وقال الترمذي حديث حسن صحيح وفي رواية يا رسول الله
 اني توجهت بك الى الله وورد في الحديث يا عباد الله اعينوني بل نسأل عنهم
 كيف نادى اليم الذي هو غائب عنكم فان قالوا بان حاضرا في كل مكان وانه
 يسمع نداء كل من ناداه في السموات والارض فهم مشركون خارجون
 عن دائرة الاسلام لا شك وان قالوا ان نادينا استغراقا في حبه
 او ظنا بان الله نعي بلفظ نداءنا او يسمعه اذا شاء او بنية السلام عليه
 او ظنا انه يسمع من بعيد فهم ليسوا بمشركين ولكنهم سفهاء لان
 المناذى كان لا يسمع في حيوة من بعيد فكيف يسمع بعد مماته وقد
 قال الله تعالى **وَكَأَيُّ سَوِيٍّ الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ** فاليت اضعف في امر
 السماء من الحي بنص الكتاب نعم يستثنى من هذا النبي ان ناداه بنية
 الصلوة والسلام عليه فانه جائز لا مرية فيه لانه قد ورد الحديث بان الله
 ملائكة موكلين يبلغون عن امتي السلام ولم يستثن بعض العلماء
 النبي ايضا واستدل بان الصحابة بعد وفات النبي كانوا يقرأون

في التشهد السلام على النبي بدلا عن ايها النبي فاحترز واعز لفظ
 النداء وجملته الكلام ان من اعتقد ان النبي او عليا او الغوث يسمع
 في كل حين ومن كل مكان وان ارواحهم حاضرة في كل مكان ونداءهم
 لاجل كشف الضر والشفا وتوسيع الرزق او غفران الذنوب امثالها
 من امور لا يقدر عليها الا الله نعم واعتقد انهم قادرين على هذه
 الامور استقلالاً بقدرته ذاتية او موهوبة من الله او بشركة مع
 الله او جعل نداء غير الله ذكر اشعياء رجوا الثواب والاجر عليه او
 جعله وظيفة دائمية يناديه كلما قام وكلما قعد وكلما اضجع وكلما
 سقط وكلما زل قدمه وكلما اصاب ظمأ او نصب او مخمصة او نكابة او شوك
 فهو مشرك خارج عن دائرة الاسلام وانما يلزم الشرك في الصورة الاولى والثانية
 بشرط وهو ان يعتقد لغير الله بالعلم المحيط او البصر المحيط مثل علم الله نعم و
 سماعه وبصره اما لو ظن احد بان سماع النبي او سماع علي او سماع احد
 من الاولياء اوسع من سماع عامة الناس بحيث يشمل سائر اقطار الاقليم
 او سائر اقطار الارض فهذا لا يكون شركا لان الله نعم قد اعطى بعض
 الملائكة بل بعض الحيوانات سمعا وبصرا اقوى واوسع من سماع
 العامة وبصرهم روى الديلمي في مسند الفردوس وابو يعلى مرفوعا
 فان الله وكل ملكا عند قبري فاذا صله علي رجل من امتي قال الملك
 يا محمد ان فلان بن فلان صلي عليك الساعة وروى العقيلي والبخاري
 في تاريخه عن عمار مرفوعا ان الله اعطى ملكا من الملائكة اسمع الخلق

المحيط
او السمع

عن كيف يكون ثم كما
 قال ابن عمر سمعت النبي يقول
 ان الله تعالى جعل الدنيا كله
 لابي ابي فانا اراها دارا
 ما تقع فيها الى يوم القيمة
 كما ارى كفى ذكره السمرقندي
 في الخصائص في الصحيح
 ان اري من خلقي

الفرض نعم خلال
 في رواية
 في رواية
 في رواية
 في رواية

في سنة علي بن القاسم ذكر ابن جبان في الثقات وله شواهد اخر جهها
 ابن ابي شيبة والطبراني ولفظ الطبراني اعطاه اسماع الخلائق كلها
 وتابع علي بن القاسم قبيصة بن عقبة وعبد الرحمن بن صالح الكوفي
 فالحديث حسن وورد في رواية ان الله تع جعل الارض كلها الصخرة
 عند ملك الموت وهو يلقط الارواح منها من كل ناحية اما اعتقاده
 هذا في حق نبي او ولي او غوث غلط وسفاه لانه لم يات فيه بنص
 من الشارع فانهم فصل شد بعض اخواننا من المتأخرين في
 امر الشرك وضيق دائرة الاسلام وجعل الامور المكروهة والحرمة
 شر كافان كان غرضه من هذا الشرك العملي اعنى الشرك الاصغر
 اوسد الذرائع فانه يغفر له ويعفونه والا فهو غال ومشدد في الدين
 قال الله تع لا تغلوا في دينكم والتشديد في الدين سيما الخوارج المارقين
 والناكثين ونحن ننسب على هذه الامور اجما لا وغرضنا بيان اخواننا اهل
 الحديث عن الوقوع في الغلط والله العاصم وهو الهادي الى سبيل الرشاد
 منها انه قال لا اعانة في المشكلات او قضاء الحاجات ولو بقدره الله تع واذن
 وامره ورضائه وقضائه ليس من شان الانبياء والاولياء ومن اعتقد ذلك
 فهو مشرك وهذا الكلام غير صحيح لان الملائكة يعينون الناس بامر
 الله وقضاء واداته لا باختيارهم وقد رثهم والناس يعينون بعضهم
 بعضا قال الله تعالى وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْاِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَقَالَ رَبِّ اِنِّي اسْتَنْصُرُكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ وَقَالَ تَعَالَى

عيا او حديث
 ان الله سبحانه وتعالى
 يلا في ابن كثر فقلت
 فاني السموات الارض
 مخصوص بذلك
 الحالة ولا يرد من
 علم فاني السموات و
 الارض علم جميعها
 فيها بل يلقى علم
 بعض الاشياء فيها
 لا تمام مخصوص
 البعض بالخصوص
 قوله تعالى لو كنت
 اعلم الغيب لسائلتم
 من الخبير فقلت نعم
 قل لا يعلم من في
 السموات والارض
 الغيب الا الله وحده
 عليه سلامه
 غنت وفيه انبي
 يعلم فاني فعل لا تعلم
 هذا قول الذي
 كنت تقولين فيها
 من الايات الاحاديث
 القولا يحصى على ما
 ١٢ منه عسى
 وهو التبيين عند
 الوهاب حيث
 جعل في الامور
 شر كما ابركها
 نفهم من رسالته
 انه محال وابن
 ابي عبد الله
 الى اهل مكة
 وتبعه في ذلك
 او موروثا
 اسماعيل
 شهيداني
 رتقوني
 الا انه لم يصرح بكي كما شره كما اورد على اخيه محمد سليمان بن عبد الوهاب ورسالته معرفة ١٢ منه مع رسالة محمد بن ٢٤ بين دنيو

وهو التبيين عند الوهاب حيث جعل في الامور شر كما ابركها نفهم من رسالته انه محال وابن ابي عبد الله الى اهل مكة وتبعه في ذلك او موروثا اسماعيل شهيداني رتقوني الا انه لم يصرح بكي كما شره كما اورد على اخيه محمد سليمان بن عبد الوهاب ورسالته معرفة ١٢ منه مع رسالة محمد بن ٢٤ بين دنيو

يُعِدُّكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ وَقَالَ ذُو الْقُرْنَيْنِ
 فاعينوني بقوة وفي حديث الابدال الابدال في امتي ثلثون رجلا هم
 تقوم الارض وبهم تمطرون وبهم تنصرون وفي حديث حسان
 اللهم ايداه بروح القدس وورد في حديث اذا انفلتت دابة احدكم
 في ارض فلاة فليناد يا عباد الله اعينوني فان اعتقد احد في حق ارواح
 الانبياء والصلحاء بمثل ذلك لا يلزم الشرك بالله بل الشرك بالملائكة
 والاحياء واين هذا من الشرك الاكبر اما كون هذا الاعتقاد غلطا او خطأ
 او بدعة فهو امر اخر قد قد منا ان الفرق بين الاحياء والاموات في
 باب الشرك سفسطة ظاهرة اذا الاحياء والاموات حتى الملائكة
 متساوية في كونها غير الله نعم فرق الله سبحانه بين الاحياء والاموات
 في السماع سماع اجابة فيقال وما يستوي الاحياء ولا الاموات وقال اهل
 التفسير معناه وما يستوي المؤمنون والكافرون فكل امر طلبة من الملائكة
 شرك فطلبه من الناس الاحياء والاموات ايضا شرك وبالعكس لا يمكن
 ان يكون سوالهم رجل ميت شر كما وسوال ذلك الامر من الحي لا يكون
 شر كما ومن كان هذا حال فهمه فكيف يتكلم في العقائد لا يقال ان السوال
 عن الصنم والوثن شرك مطلقا ولو سال عنهم ما يسال عن الناس الاحياء
 لانا نقول للصنم والوثن حكم اخر حيث امر الله بالاجتناب عنها وامر
 بكسرها واحراقها فالسائل عنها ولو سال ما يسال من الاحياء كان معظم
 لها وقد قد منا ان ادنى التعظيم لما يعبد المشركون غير الملائكة والانبياء

تفسير حاشية
 هذا القائل لو قال
 احد يا روح القدس
 اعينني يا رب الله او
 اعينني يا ذن الله
 فهل يصير شركا
 ام لا وكذا الصاذا
 قال يا ارحم الراحمين
 وما عباد الله اعينوني
 يا رب الله وكن ربك
 لو قال احد يا ربك
 امطر على رؤسنا من
 الله كيف يكون
 هذا شركا وقال
 الله تعالى وابداه
 بروح القدس
 امنا

والصلحاء من عباد الله والشعائر التي بقيت حرمتها في ديننا كفر وادراج
 الانبياء والاولياء ليست من قبيل الاصنام والاوتار بل هي من جنس
 الملائكة واشرف منها فتقاس على الملائكة لا على الاصنام والاوتار
 التي هي رجبس فلو قال قائل يا ميكائيل امطر باذن الله على ارضنا
 او قال يا جبرئيل اتق في روعي كذا بامر الله فهل يكون مشركا عند
 هذا القائل نعم القبر المبنى من الحجارة والطين لو عبده احد يصير
 وثنا في حقه فلو سأل من هذا القبر شيئا فحكمه حكم السائل من الصنم اما
 صاحب القبر فحكمه غير اين الحجر واين الطير من ان قال اذا شرع
 الناس في تقبيل قبر من قبول الانبياء والصلحاء او مسهوا والطواف حول
 فحكمه حكم الوثن يجب هدمه وحفره واهانته وتمسك بظاهر قوله اللهم لا تجعل قبوري
 وثنا يعبد قلنا ان قبول الانبياء والصلحاء قد ابقى الشارع تعظيمها في ديننا
 فلا يجوز تحقيرها واهانتها وانما يجب منع الناس وزجرهم عن هذه الامور
 وهذا بعين كما لو شرع العوام في عبادة الكعبة او الحجر الاسود او الصفا والمروة
 فهل يجوز حفرها وكسرها واهانتها عند هذا القائل ومعنى الحديث الدعاء بان لا يجعل
 الله قبوره صل الله عليه وسلم كالوثن الصنم بحيث يعبد الناس لانه يصير
 وثنا يعباد تلهمه واين هذا من ذلك وكيف يتفوه المتؤمن بان قبر النبي يكون محسا
 مع ان من الوثن ما هو رجبس قال الله تعالى فاجتنبوا الرجبس من الاوتار واخترتوا
 قول الزور وقطع عمر شجرة الرضوان محمول على انهم لم يعرفوها بالقطع وكانوا
 ياتقونها فصانهم عن الوقوع في الغلط اولان لو تعهد تعظيم الشجرة في ديننا

وكذلك حديث ابي الهياج الاسدي محمول على قبور المشركين لا قبور المؤمنين
 ما كانت مشرفة في عهد النبي ولا في عهد علي اما حفر المشاهد الشركية
 واحراقها وكسرها غير قبور المؤمنين والمساجد والشعائر المعظمة فتشقق عليه
 لا يخالف فيه مسلم وتحرى مسجد الضمير وقع بالوحى الالهي والحكم الخاص
 فلا يقاس عليه غيره وقد قال الله تعالى وَمَنْ يُعْظَمْ حُرْمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لِّكَ
 عِنْدَ رَبِّهِ وَاللَّعْنَةُ مَرْحُومَاتِ اللَّهِ فَالْمُؤْمِنُ بِالطَّرِيقِ الْاُولَى مِنْ حُرْمَاتِهِ قَالَ النَّبِيُّ
 الْمُؤْمِنُ اعْظَمْ حُرْمَةَ مَنْكَ وَالَّذِي يَسْتَفَادُ مِنْ كَلِمَةِ الشَّيْخَيْنِ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى
 وَجُوبَ هَدْمِ الْاِبْنِيَةِ الْمَرْتَقَةِ الَّتِي بَنَى عَلَى قُبُورِ الْاَوْلِيَاءِ وَالصَّالِحِيْنَ
 الَّتِي يَسْجُدُ عِنْدَهَا الْعَوَامُ وَيَشْرُكُونَ هُنَاكَ وَيَعْبُدُونَ غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى وَيُرَوِّعُونَ
 سُدَّ الْاَبْوَابِ الشَّرْكِ وَلَا نَزَاعَ فِيهِ وَاتَّكَلَا مَتَانِي التَّقْيِيلِ وَالْمَسِّ الطَّوَانِ
 حَوْلِ الْقُبُورِ اِذْ هَذِهِ الْاُمُورُ لَيْسَتْ بِشَرِّ الْاَكْبَرِ بَلْ كَرِهَهَا بَعْضُ الْعُلَمَاءِ وَ
 جُوزَهَا بَعْضُهُمْ وَاِنْ كَانَتْ الْكِرَاهَةُ رَاجِعَةً مِنْهَا اِنْ قَالَ مَنْ اَعْتَقَدَ
 النَّبِيُّ اَوْ غَيْرُ وَاُولِيهِ وَشَفِيعٌ فَهُوَ وَاَبُو جَهْلٍ فِي الشَّرْكِ سَوَاءٌ قَلْتِ هَذَا
 الْاِطْلَاقُ غَيْرُ مَرَّةٍ ثُمَّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى اِنَّمَا وَاُولِيكُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ اٰمَنُوا
 وَقَالَ النَّبِيُّ لَعَلِّي هُوَ وَاُولَى كُلِّ مُؤْمِنٍ بَعْدِي وَقَالَ اَنَا وَاُولَى مِنْ وَاُولَى
 وَقَالَ لَا نِكَاحَ الْاَبْوَالِ اِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْاِحَادِيثِ الْمَتَوَافِقَةِ وَكُنْتُ
 النَّبِيُّ شَفِيعًا وَاُولِيَّ السَّمِيِّ مَنِينٌ ثَابِتٌ بِالْاِحَادِيثِ الصَّحِيْحَةِ فَكَيْفَ يَكُوْنُ
 هَذَا الْاِعْتِقَادُ شَرَكًا عَلَى الْاِطْلَاقِ نَعَمْ اِذَا اَعْتَقَدَ الشَّفَاعَةَ الشَّرْكَِيَّةَ
 اَعْنَى شَفَاعَةِ الْوَجَاهَةِ بِحَيْثُ يَصِيْرُ الْمَشْفُوعُ عِنْدَ مَجِيْرِ رَاجِعِ

التشفع واراد بالولاية الولاية الاختيارية المستقلة او الموهوبة المفوضة بحيث
 ما يبقى الاحتياج الى اذن جديد من الله سبحانه فيصير مشركا وهذا
 مما لا ينازع فيه احد وهو المراد في قوله تع ليس له من دوني ولي ولا شفيع
 لعلمهم يتقون منها ان قال من عظم قبر النبي ووقف عنده كما يقف
 في الصلوة واضعا يده اليمنى على يده اليسرى وسال الشفاعة او الدعاء
 منه فهو مشرك قلت هذا من الغلو المنهى عنه وقد صرح شيخنا الذهبي
 والملكي والماوردي وابن الهمام وغيرهم في اداب الزيارة انه يقف كما يقف
 في الصلوة وروى عن انس رضي الله عنه اني قبر النبي فوقف ورفع يديه قال
 الراوي ظننت انه افتمت الصلوة كيف ولو كان القيام عند قبر النبي شركا
 وكفرا كان السجدة للنبي او غيره شركا وكفرا بالطريق الاولى مع ان
 النبي حين سجده معاذ لم يامر به بتجديد الايمان بل اكتفى على النهي
 فقط ولذلك اختلف العلماء في ان السجدة لغير الله اذا كانت بطريق التحيّة
 لا بطريق العبادة هل هي جائزة او مكروهة او محرمة والراجح تحريمها في
 شر يعتنا فالقول الصحيح ان القيام عند قبر النبي او عند قبر ولي او صالح ولو
 بوضع اليمن على الشمال اذا كان بطريق الادب والتحيّة فهو اما جائز او مكروه ويدعون ان
 شرك قلم يتفوه به من السلف احد نعم اذا كان هذا القيام بطريق العبادة فلا شك في كونه
 كفرا وشركا ولو لم يضع يمينه على شماله ومعنى العبادة قد قد متاك فلا تنس ذلك اذا كان القيام
 بين يدي صتم او شمس او ثور او نصب راية او علم او شجر او حجر مما يعبد المشركون فهو كفر مطلقا
 سواء كان على وجه العبادة او على وجه التحيّة وبالفرد قد بيناه سابقا منها ان قال اذا شئنا

عهد سال من
 هذا القابل لوقوع
 من سلاحيه كما
 قتل المالكية
 الامامية فكل
 حكم القائم على
 ارضين وعلى الارض
 ابن قائل الاول
 القيل واضعا يده
 اليمنى على يده اليسرى
 وعلى الثاني لا بد ان
 من بيان وجه الفرق
 بين القيامين

الرجل لزيارة قبر نبي او ولي او طاف بقبره اودعا الله تع عند القبر او قبله او
 او قد السراج عنده او جاوره او تبرك بجمه او رجع من هناك فتهقري او عظم
 حرم احد غير حرم الله او ارنخي الستر على قبر او الصق الوجه او الخدين بجمل
 غير جدر الكعبة او كنس او بسط الفرش على قبر او نادى غير الله بنفى
 يا محمد يا عبد القادر يا احد اذ فقد صار مشركا وكافرا قلت هذا الكلام
 عجيب فان مسئلة شد الرجل الى غير المساجد الثلاثة مختلف فيه من
 زمن الصحابة والتابعين حتى سافر ابو هريرة لزيارة الطور وكثير
 من علماء السلف والخلف جوزوا السفر لزيارة قبور الانبياء والصلحاء
 مثل امام الحرمين والغزالي والسيوطي وابن حجر المكي وابن الهمام والحافظ
 ابن حجر والنووي وغيرهم فهل كانوا هؤلاء كافرين مشركين بل يلزم
 ان يكون كفرهم اشد على مذهب هذا القائل لا تهم والعياذ بالله ما
 اقتصر واعلى ارتكاب الشرك والكفر بل جوزوا الشرك والكفر اما الطواف
 على القبور فقد جوزة الشيخ ولي الله من اصحابنا في كتاب الانتباه لسلاسل
 اولياء الله وان اخطأ فيه رحمه الله رحمة واسعة والصحيح عندنا كراهته
 او حرمة لقوله الطواف بالبيت صلوة وقوله عليه السلام الطواف مثل
 الصلوة الا انكم تتكلمون والفرق بين وبين الصلوة ظاهر لان
 الصلوة لم تشرع الا لعبادة والطواف قد يكون للتحية فان طاف بالكعبة
 او غيرها يقصد به عبادة غير الله تع يكفر كما لو صلى لغير الله اما لو طاف
 بقبر نبي او ولي وقصد به تعظيم الله سبحانه فيكون مكن صلى لله الى حرمة

عنه يسأل من
 مثل القائل ان لو
 الصق احد وجه
 او خده بجمل المسجد
 النجوى والمسجد
 الاقصى ومسجد
 اخر فهل يصيب
 مشركا وكافرا ام لا
 راجع

غير جهة الكعبة او طاف بمسجد غير الكعبة وهذا مما لا شك في كراهته
 وحرمة ازا كان بلا عذر وكذلك لو طاف بقبر تيمية لصاحب القبر لا عبادة
 له فيكون حكمه حكم مسجد التيمية لغير الله وقد مر بيان من قبل وليت
 شعري كيف جوز هذا الشيخ مع جلالة قدره هذا الامر المكروه او الحرام
 وتبعه علماء مكة حيث صرحوا في رسالتهم الى محمد بن عبد الوهاب
 كيف جعلت الطواف المختلف في تحريمه وكراهته واباحت شركا ولا غيره
 فان الشيخ رحمه الله قد قلد في كثير من المسائل الفقهاء الصوفية كما يفهم
 من كتابه القول الجميل والانتباه ولم يعن النظر فيه ويمكن ان يكون
 رجع عنه ومثل هذا القول صدر من قبل البحر في علوم الشريعة و
 لكل رجل اطوار وتغيرات تعرض من حين ولد الى ان يموت والله
 العاصم واما الدعاء من الله فلا شك في جوازها في كل محل واختلفوا
 في جوازها عند القبر قال بعض العلماء ترجى سرعة الاجابة عند قبر النبي
 او غيره من المواضع المباركة قال الشافعي قبر موسى الكاظم تريا وحج ب
 وروى الشيخ ابن حجر المكي في القلائد عن الشافعي قال اني استبرك
 بقبر ابي حنيفة واذا عرضت لي حاجة اجئت عند قبره واصلى ركعتين
 وادعوا لله عنده فتقضى حاجتي وروى الواقدي ان فاطمة بنت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كانت تاتي قبور شهراء احد وتدعو لوقال هذا القائل
 كما قال الشيخان ان الدعاء عند القبر بدعة او انه شيء مستحدث لم يعهد
 عن الصحابة والتابعين لكان كلاما موهوما قال ابن جرير ان لم يحيد العلم

عن
 المحافظ
 الجزري
 صاحب
 الحصن
 ٢٠٠

عند قبر النبي ففي اى موضع يستجاب ونقل عن مالك انه امر المتصور
 بالدعاء عند قبر النبي ونقل عن مالك خلافه ايضا وقال ابن الاوس بعد
 ان ذكر دلائل الفريقين في ذلك ان الاستغاثه بمخلوق وجعله وسيلة
 بمعنى طلب الدعاء منه لا شك في جوازها اذا كان المطلوب منه حيا
 واما اذا كان المطلوب منه ميتا وغائبا فهو مجاز لان من البدع التي لم
 يفعلها احد من السلف نعم السلام على اهل القبور مشروع ومخاطبتهم
 جائزة انتهى وقال الشوكاني من اصحابنا ان من يقصد القبر ليدعو عنده
 هو احد ثلثة ان مشى لقصد الزيارة فقط وعرض له الدعاء فذلك
 جائز وان مشى لقصد الدعاء فقط اوله مع الزيارة وكان له من الاعتقاد
 ما قد منافى على خطر الوقوع في الشرك فضلا عن كونه عاصيا واذا لم يكن اعتقاد في الميت على
 الصفة التي ذكرناها هو عاصي ثم قال شيخنا ابن القيم هذه الامور المبتدعة عند القبور
 مراتب ابعدها ان يسأل الميت حاجته ويستغيث به فيها وهذا من جنس
 عبادة الاصنام وثانيتها ان يسأل الله به وهذا يفعل كثير من المتأخرين
 وهو بدعة باتفاق المسلمين الثالثة ان يسأل نفسه الرابعة ان
 الدعاء عند قبور مستجاب وان افضل من الدعاء في المسجد فيقصد زيارة
 لاجل طلب الحوائج وهذا ايضا من المنكرات المبتدعة باتفاق المسلمين و
 هي محرمة وما علمت في ذلك نزاعا بين ائمة الدين قلت قد ظهر من كلام الشيخ فساد
 قول هذا القائل فانه جعل مطلق الدعاء عند القبر شركا وكفرا والقسم
 الرابع لي فيه نزاع وعندى انه لا بأس بهذا الظن ان الدعاء من الله تعالى

المواضع المتبركة سيما عند قبر النبي تترجى اجابته بالسرة اما ظن ان الدعاء
 عند القبر افضل من الدعاء في المسجد فلا دليل عليه فهو ظن فاسد والشيخ
 فيه مصيب واما التقبيل فلا يختص بالكعبة ولا بالحجر بل الصحابة كانوا يقبلون
 يد النبي ورجله وكانت فاطمة تقبل النبي وقبّل النبي زيد بن حارثة و
 عثمان بن مطعون وابوبكر رضي الله عنهما وكان عثمان يقبل
 المصحف ونقل على القاري في رسالته الموردة الروى ان العز بن جماعة و
 غيره تمسك في تقبيل القبر ومسه يقول احمد لا بأس به وورد بان معناه
 الاحرمة عليه او لا يستحب قال الغزالي مس المشاهد وتقبيلها عادة اليهود
 والنصارى فالحاصل ان ذكره بعض العلماء تقبيل جماد غير الحجر الاسود ولم
 يقل احد ان شركا واما ارضاء الستور على القبور والباس بها الاروية والاكسية
 فبدعة مكروهة لورود النهي عن الباس الاحجار ولم يقل احد ان شركا
 واما المجاورة واداء الخدمية فلم يقل احد ان مجاورة قبر النبي او قبر غيره من
 الاولياء والانبيا شرك والذين منعوا عنها انما جعلوها بدعة نعم الاعتقاد
 الشرعي بشرائطه عبادة من العبادات فلو اعتكف احد على قبر نبي او وليه
 العبادة لغير الله والتزم شرائط الاعتكاف فقد شرك وقد ضرب امارة الحسن بن الحسن فقه على
 قبر زوجها السنة فجاءت قبره ولا زال السلف والخلف يتبركون باثارة الصلحاء
 ومشاهدتهم ومقاماتهم وبارهم وعبادتهم وكان ابن عمر يتحري
 للصلوة موضعا صلى فيه النبي وتبرك الصحابة بشعر النبي وقد حده الله
 كان يشرب فيه وتبرك عتبان بمصلي النبي وتبركت ام سليم بعرقه وشعره

عنه ويعلمون
 البار بالحداد ههنا
 غير الجاد الذي يبرون
 المشركون بالحجار
 الكعبة او حجار
 مسجد من السجدة
 وقيل ان منين اما
 تقبيل الجاد الذي
 بهما المشركون
 لا يضم والضم
 والون فخر
 مطلقا كما في
 منه
 لله في حال
 بل ان لم يكن
 لا خذ نه حتمنا
 قال ابن كادش
 اي فقهه من
 رحمة الله فانه
 به كما استحب
 بقدر الصلحاء
 الذين تقبلوا في
 سبيل الله ممن
 اولاهم الملائكة

وولعت عائشة بقميص النبي الى الناس في نحبوا

واوصى انس ان يجعل في حنوطه منه ولم يقل احد ان التبرك بمثل هذه
 الاشياء شرك واما التسريح على القبور فهو حرام لان النبي لعن زوار القبور
 القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج واستثنى منه بعض الناس
 ما كان لمنفعة الاحياء من الزاثرين ولم يقل احد انه شرك واما تعظيم
 حرم غير حرم الكعبة فقد اخطأ فيه هذا القائل خطأ فاحشا ولم يدرك
 حرم المدينة كحرم مكة وهو القول الصحيح الذي عليه اهل الحديث كافة
 وبه قال امام الائمة مالك بن انس وليت شعري لو قرأ هذا القائل حديث
 مسلم لما تفوه بهذ او اما مسئلة نداء غير الله فقد مناذكرة وبالجملة
 الامور التي جعلها هذا القائل شر كاليسر شر كما بالله بل شر كما بالنعبة
 او شر كما بالاحياء او شر كما بالملائكة ولو قال ان تلك الامور بدعة مكروهة
 مستحذثة ما نازعناه **فصل** تصور الشيخ ليس له اصل من الكتاب و
 السنة فيكون بدعة قال المشائخ النقشبندية انه مفيد محضو القلب و
 تقوية الربط وخرج له مولا نافضل رحمان اصلا ما روى عن انس وغيره
 كافي انظر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكننا نقول اتباع السنة
 خير من ارتكاب البدعة والبدعة ظلمة محضة لا تزيد الا بعدا من الله و
 المروى عن الصحابة تصور اضطرارى لغوى لا اختيارى اصطلاحى و
 النزاع فى الاصطلاحى الارادى يعنى تصور صورة الشيخ عند الذكر وجعل
 قلبه مقابلا لصدره بالتكلف وتخيل فيض الرحمان كالماء السائل يجيئ اولا
 الى صدر الشيخ ثم منيسيل الى قلب الذاكر قال الشيخ اسما عيل من

عه
 قال الحافظ
 فى التخصيص
 ان امره
 مكية وانى
 المدينة مثل
 ما حرر ابو
 مكية تنقح عليه

سعي

الحق فيهم

الكفر لا يقبل

كافراً حقيقياً

نه

اصحابنا لو تصور الشيخ وظن انه كلما يتصور صورته فهو يطعم عليه و
لا يخفى عليه شئ من احوالى كالصحة والمرض وبسط الرزق وقبضه و
الهم والسرور والموت والحياة واذ انكلمت بكلام او خبرت شيئاً
بالبال فهو يطعم عليه ويسمع صار مشر كما وهذا الكلام يتبع تفصيلاً
وهو ان العلم الخاص باعلام الله سبحانه ليس بمستعد من اولياء الله
فان ابن صياد مع كونه من اعداء الله اخبر النبي بما كان في قلبه وقال
هو الدخ وقال عيسى وابشركم بما تاكلون وما تدخرون في بيوتكم وقال
يوسف لا ياتيكم اطعام ترزقانه الا بنا تكلمت اويله قبل ان ياتيكماو يمكن ان
يؤتى الله بعض اولياءه من العلم الذي اعطى انبياءه اذ ما يصلح معجزة
يصلح كرامته وقد قال النبي فعلت ما في السموات والارض فعلم الشيخ
باحوال مريدة وتلميذ ما هو عجب نعم العلم المحيط الذي يتعلق بكل
معلوم او بالغيب الحقيقي كعلم الفعل الذي يفعله التلميذ غدا او ان باب
ارض يموت او بالغيب الاضافي الذي هو غيب عند الشيخ يختص بالله
سبحانه فمن اثبت لغيره يصير مشر كما ولعل مراد الشيخ اسما عيلا علم
جميع احوال التلميذ من الماضي والمستقبل ومنها ان ايش يفعل غدا
او بابي ارض يموت فاذا اعتقد ان شيئاً يعلمه هذا من غير اعلام الله
سبحانه اياه فقد اشرك **فصل** تدخل تحت الشرك في العادة افعال
كثيرة بعضها تبلغ الى درجة الكفر وبعضها الى درجة الحرمة وبعضها
الى درجة الكراهة تحريماً او تنزيهاً ولكن هذه الافعال كلها لا تجعل

ع
دني ارادة
فكرت كل شي
١٢ سنة

المرء مشركا كافرا اذا كان مبتغيا برئيا عن الاقسام الثلاثة للشرك الاكبر
 مصدر قابض جيد الله تم وحكمها حكم سائر الذنوب اعني يمكن مغفرتها
 من غير توبة كما سيأتي فيما بعد واخطأ من اصحابنا الشيخ اسما عييل
 الدهلوي حيث جعل اقسام الشرك كلها غير مغفورة وادخل فيها الشرك
 في العادة ايضا منها التسمية باسماء تنبئ عن عبودية غير الله كعبد
 الحسين وعبد النبي وامثالها واما التسمية بعلام علي او غلام حسين
 او غلام محي الدين او غلام محمد او غلام غوث وامثالها فاجرة بلا كراهة
 بنص الحديث ولكن ليقل علامي وجاريتي وقتاي وقتاي ومن كرهها
 من اصحابنا او جعل هذه التسمية شركا اكبر فقد اخطأ واحب الاسماء
 الى الله عبد الله وعبد الرحمن وليعلم ان الشارع ولو نهي عن اطلاق
 العبودية لغير الله ولكن ثبت عندنا في احاديث متعددة انه اضاف العبد
 الى المالك العرفي وبهذا ظهر ان التسمية باسماء تنبئ عن عبودية غير الله ليست بشرك الكبر
 اريدت بالعبودية الرقية او العبودية العرفية بمعنى الخدمة ويدل عليه قوله فلما اتهم اصلحا
 جعل له شركاء فيما اتهم اذ الشرك الاكبر لا يصدر عن النبي وكذا يصدر صدوره عن مثل حواء
 زوجته منها قولهم وانشاء الله وانشاء محمد وانشاء الله وانشئت اما لو قال ما شاء الله ثم
 انت او ما شاء الله ثم شاء محمد فلا كراهة فيه منها الكلف بغير الله فان كان الغير صنما
 او طاغوتا وقصد بالحلف تعظيمه يكفر ويجب تجديلا ليمان لقوله من حلف باللات والعزى
 فليقل لا اله الا الله وان كان الغير ابا واما او نبيا او وليا يكره وقيل يباح بحديث افلم
 وابيه ان صدقك والكلف بالكعبة او المسجد او قبر النبي او السولى

مع الشيخ
 عبد النبي
 فقيرا مشهورا
 وهو استاذ
 صاحب البيت
 منة

واختلّفوا في الحلف بنبينا خاصة والجهور على عدم جوازها وقد حلفت
 امر رومان زوجة ابي بكر به صلى الله عليه وسلم قالت وقرّة عيني اما الحلف
 بالقرآن فحائز لان كلام الله والحلف بذات الله وصفاته لا محذور فيه
 منها نذر الله في مواضع الشرك او اوقات الشرك لان الاحتراز من التشبه
 بالمشركين واجب ودليله حديث نحر الابل بيوانة سال فيها النبي هل كان
 فيها وثن من اوثان الجاهلية هل كان فيها عيد من اعيادهم اما النذر لغير
 الله فشرك صريح لان النذر عبادة قال النبي اما النذر ما ابتغي به وجه الله
 ولو نذر لله واوصل ثوابه الى روح نبي او ولي او احد من الاموات فهذا
 يجوز ويسميه الناس بالفاحة في هذا الزمان ص ٣ بجوازها مولانا عبد العزيز
 ومولانا اسحاق وغيرهما وقال بعض العلماء انه ليس لهذا العمل اصل شرعي
 يعتمد عليه فيكون بدعة ومنهيا عنه واجاب عنه البعض بان له اصلا
 شرعيا وهو حديث يبرام سعد وقال ابو طلحة لبيد جاء فهدى الى الله عز وجل
 والى رسوله وفي رواية اخرى صدقة الى الله والى رسوله صلى الله عليه وسلم
 قلت هذا العمل متداول عند الصوفية كافة من غير تكبير واختلاف بينهم
 قائلون اذا نذر الخلاء او الزيت او النقد او الطعام الى قبر ولي او نبي فلا شك
 ان هذا النذر باطل وشرك ومعصية يدل عليه حديث من قدم ذبا بالي
 الصنم وقيل جائز اذا كان النذر لله والارسال الى القبر يكون بطريق
 الاهداء والقياس على الصنم لا يصح كما ذكرنا من قبل فالمهدى الى الصنم
 مشرك اتفاقا والمهدى الى قبور اولياء الله ان كان ناذرا لهم فهو

ايضا مشرك اتفاقا وان كان ناذر الله ففيه الخلاف ثم اختلفوا في ان
 الحلاوة او الزيت النقد او الطعام المنذور والمهدي الى الاصنام والطوغية
 او الى قبور الانبياء والاولياء حرام بالكلية امر لا يصح فقها الاحناف والشافعية
 بتحريمه قياسا على مهر البغي وحلوان الكاهن واستدلوا بانها مما اهل به
 لغير الله وقال الآخرون ان فعله هذا حرام ولا تؤثر الحرمة في الهدية
 بل تبقى حلالا على اصلها وما اهل به لغير الله مخصوص بالحيوان ثم
 اختلفوا فقال البعض المراد به ما نودي عليه باسم غير الله عند ذبحه فلو
 ذكر على حيوان اسم غير الله تعالى كما يقال بقرة السيد احمد الكبير
 او تيس الشيخ صدر الدين او ديك او جلاشاة ثم ذبح على اسم الله فهو
 حلال وقال البعض الذبح عبادة فاذا وقع الذبح لغير الله فهو حرام سواء
 سمي الله عند الذبح او لم يسمى او سمي غيره ويدل عليه قوله لعن الله من
 ذبح لغير الله قال صاحب مجمع البحرين وفي الحديث وما اهل به لغير الله
 قال ما ذبح لصنم او وثن او شجر حرام الله ذلك كله كالميتة وقال فقيه
 الاحناف ذبح لقدم والامير او نحوه كواحد من العظماء محرم وان ذكر
 اسم الله تع قال شيخنا ابن تيمية في كتابه اقتضاء الصراط المستقيم
 قوله تع وما اهل به لغير الله ظاهر معناه ما ذبح لغير الله سواء لفظ به
 او لم يلفظ وتحريم هذا الاظهر من تحريم ما ذبحه وقال فيه باسم المسيح
 وقال الواحدى في تفسيره قال ابن عباس ما اهل به لغير الله ما ذبح
 للاصنام وذكر عليه اسم غير الله وهذا قول جمهور المفسرين وقال علماء

مكة في رسالتهم الى محمد بن عبد الوهاب النذر الشرعي ايجاب
 ما ليس بواجب على نفسه وهو مختص بالله تعالى حرام لغيره فان المؤثر
 بالحقيقة في العالم بالاستقلال ليس الا الله والشئ المنذور من المال
 الطاهر في هذا النذر يبقى على طهارته لا يصير حراما ولا نجسا وان كان
 النذر حراما قلت التقوى هو الاجتناب عن ذلك كله عملا بحديث
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وما بينهما أمثبات ومن اتقى المشبهات
 فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن حار حولا الحى يوشك ان يواقع
 وقوله ادع ما يربك الى ما لا يربك والراح فيما اهدى للاصنام و
 الطواغيت الحرمه مطلقا وفيما اهدى الى قبور الانبياء الصالحاء
 التفصيل ان وقع النذر لهم فهو حرام وان كان النذر لله والارسال
 بطريق الهدية فهو حلال فائد لا شاع بين الناس في زمننا أنهم
 يطبخون الطعام او يصنعون الكلاوة ويقولون هذا لفلان من
 الاولياء او الانبياء فان كان معنى اليناز التحفة او الهدية ولا يقصدون
 النذر لغير الله بل ايصال الثواب الى روحه فحسب فالراح حلت كما
 ذكرنا من قبل والا فالراح حرمته اما علماء مكة فقالوا في رسالتهم
 الى محمد بن عبد الوهاب ان كان النذر لله وذكر النبي والولى لبيان المصداق
 او بطريق التوسل بان يقول يا الله ان قضيت حاجتى اتصدق على
 خدام قبر فلان النبي او الولى او اطعم الفقراء على بابة او يقول يا الله
 ان قضيت حاجتى ببركة فلان اتصدق كذا اى اهدى ثوابه له

او يقول يا نبي الله يا ولي الله ادع في قضاء حاجتي من الله ان قضى الله
 حاجتي اهدى لك ثواب صدقة كذا فالنذر في هذه الصور كلها
 جائز وامامنا يقولون هذا نذر النبي وهذا نذر الولي فليس بنذر
 شرعي ولا اخلاقي النهي وليس فيه معنى النذر الشرعي وما يهدى
 الى الاكابر يقال له في العرف النذر انتهى منها الاستسقاء بالنحو
 والانواء وورد في الحديث عليه لفظ الكفر والمراد به كما قد من الكفر العلي
 كما في حديث من ترك الصلوة متعمدا فقد كفر وفي حديث اخر من حلف
 بغير الله فقد اشر له قال الطيبي من قال هذا معتقدا بان الكوكب فاعل
 مدبر منشيء للمطر كزعم اهل الجاهلية فهو كافر حقيقة ومن قال
 هذا معتقدا بان المطر ينزل من فضل الله اذا اراد والنوء علامة له
 فقد ارتكب امرا مكروها منها الا تيان الى العراف والكاهن والسؤال
 عنها والعرافة والكهانة والعيافة والطرق والطيرة والقول بالعدو
 والصفور والهامة والغول منها عد بعض الايام والتواريخ مسعودة و
 بعضها مشومة منخوسة والذي ورد في القرآن في يوم نحس مستمر
 المراد به انه كان منخوسا القوم عاد وفسره النبي فقال يوم الاربعاء
 يوم نحس مستمر يعني ان المراد باليوم النحس الوارد في القرآن يوم الاربعاء
 ان في هذا اليوم نزل عذاب الله على عاد وليس المراد ان يوم الاربعاء
 منخوس ويروى عن النبي الايام ايام الله والعباد عباد الله منها السجدة
 او الركوع او الانحناء والقيام كقيام الصلوة لغير الله على وجه التسمية و

التعظيم ولو فعل هذه الامور على طريق العبادة لغيره اعنى اعتقاده فاعل
 مستقل مختار بذاته او شريك مع الله او فوض الله سبحانه بعض الامور
 اليه فلا يحتاج فيها الى اذن جديد من الله وحكمه وامره بل يتصرف
 فيها كيف شاء ومتى شاء فقد اشرك وكفر اما القيام الصريف لا كهياة
 الصلوة تعظيما واحتراما للقادم فقد جوزة البعض وكرهه البعض و
 المختار الجواز وكن القيام حول السلاطين والعطاء او المشائخ والعلماء
 والذي يسريه ويامر الخدام بالقيام حوله فليتبوأ مقعدة من النار
 منها تقبيل الارض بين يدي العلماء والامراء والفقراء اختلفوا
 فيه كرهوه وحرّموه والراجح الكراهة منها الاستشفاع بالله على احد
 من مخلوقاته كما في حديث الاعرابي ومنه قول بعض الجهلة يا شيبان
 عبد القادر الجليلاني شيناً لله فانهم يجعلون اسم الله شفيعا عند الشيخ
 اعاذنا الله منه وان ارادوا بقولهم لله لاجل ارضاء الله ولتحصيل الثواب
 من ايده فلا يكون شر كما غير انه يبقى الكلام في نداء غير الله وفيه تفصيل
 كما ذكرناه سابقا منها لبس الحلقة والخيط والتماثم والقلائد المرسومة
 برسمة الجاهلية وكذلك الرقية بالفاظ الجاهلية او بالفاظ لا يعرف معناها
 او بالفاظ متضمنة لاسماء الشياطين او بالفاظ متضمنة لمعاني الكفر والشرك
 والاستعانة بالكواكب و ارواح الشياطين والكفار اما الرقى والتماثم
 والخيوط التي تذكر فيها او عليها اسماء الله تعالى او يكتب فيها اسماءه او كلاً
 او كلمة رسول كالدعاء الماثور واسماء الملائكة والصالحين من عباده

فلا بأس بها وتعليق التائمه مروى عن عبد الله بن عمر وكره السيد من
 اصحابنا تعليقا مطلقا حتى في اعناق الاطفال وكذلك شدتها على
 الساعد او على الرجل وورد في حديث النساء من عقد عقدة
 ثم نفت فيها فقد سحر غيران الشيخ ولى الله من اصحابنا جوز تعليقا الخيط
 الذى تعقد فيها العقود بقراءة سورة الرحمان على كل فباى الاء ربكما
 تكذبان وقال انه يحفظ الطفل من الحصبية والجذري وكذلك كره العلماء
 شد خرقه الضمانه على ساعد المسافر المرسوم في زمننا بين الجهلاء
 يخطون في داخلها الدرهم والدينار ثم يشدونها على ساعد من
 يريد السفر فان كان هذا الدرهم والدينار نذر الله ومرادهم ان
 يتصدق المسافر به في سبيل الله ويعتقدون بان الضامن والمحافظة
 في السفر والحضر هو الله تعالى فهذا الفعل يكون بدعة ومكروها
 اذ لا اصل له من الشارع وان كان نذر الغير الله كاما من الاثمة
 ويفهمون انه يحفظ المسافر من ذلك شره لئلا يخرج فاعله من
 الايمان اعادنا الله منها منها اعتقاد شفاعه الوجاهة والقوة عند الله
 كشفاعة الامراء واران السلطنة عند سلاطين الدنيا والشفاعة
 التى ثبتت من الشرع هى شفاعه عبد ضعيف متضرع الى به باذنه ورضاه
 واشارته وايمانه والحق نفاها الله تعالى مواضع من كتابه هى الشفاعه الاولى
 بحيث يصير المشفوع عنده مجبور اعلى التشفع ومشى كوال العرب كانوا
 يعتقدون بهذه الشفاعه لالههم حيث قالوا هؤلاء شفعاؤنا

عِنْدَ اللَّهِ مَا نَعْبُدُ هُمْ إِلَّا لِيُقَرَّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى مَا تَخَذُوا
 مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ وَقَالَ مَا لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَّلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ
 وَالحق ان الاعتقاد بمثل هذه الشفاعة الشركية داخل في الشرك
 الأكبر الذي يخرج المرء من الايمان وقوله تعالى لعيسى وحيها في الدنيا و
 الآخرة معناه مكرم عند الله لا ان له قوة في حضرة الالهوية عياذا
 بالله منها القول بان هذه الدواء شفتني ونفعتني وتلك اضرتني و
 امرضتني وان بطني اليوم وجع من شرب اللبن والسناء جاءت بالاسهال
 ونحو ذلك والاحسن ان يقال ان الله شفاني ونفعني بهذه الدواء واذ
 اراد الله فالسناء تسهل والماء يرطب والنار تحرق وان كان المؤمن لا يستند
 الاثار الى الاسباب الا مجازا كما قال عمو من يذبح على اسم الله سمي
 اولم يسم ولا يفهم الموتى في الحقيقة غير الله تعالى فلذلك لا يلزم العوام
 على امثال هذه الكلمات اما الخواص من عباد الله فهم محتاطون فيها
 اشد الاحتياط بل يحترزون عن اضافة الملك ايضا الى غير الله فلا
 يقولون ثوبي وداري وازاري وعبدي وامتي ومالي ونحوها من
 الكلمات لان المال كله مال الله وهو الملك حقيقة منها السحر والكهانة
 والنشرة ووفرى مسن ومسمم يزعموا امثالها من الشعابذ والاعمال السفلية
 التي يستعان فيها بالنظر والنجمة والشياطين وبعض الناس جوهر
 النشرة ونص امامنا احمد بن حنبل ان تعليم السحر وتعلمه كفر وقيل
 ان اجراء السحر وتمشيطه كفر والتعلم والتعليم كبيرة والعجب من الرازي

كيف الف كتابا في السحر والنجوم سماه كشف المكتوم أما الأعمال العجيبة
 بتوسط الآلات فلا تدخل في السحر كالتلغراف وفونوغراف وغيرها
 ودانياميت والمراكب الدخانية والسفن الحربية والتلغراف من غير
 سلك ومقياس الحركوالة معرفة الطوفان ومقياس الارتفاع والبارود
 العربية عن الدخان ونحوها من المصانع للطيفة الأروباوية منها المتخاذ
 الأنداد من دون الله وحبرهم كحبر الله والذي يقدر الرأى والقياس على
 حديث الرسول هو متبلى بهذا الشرك أما حب النبي وآله وأصحابه
 فهو داخل في حب الله وكذا حب الصالحين من عبادة قال شيخنا
 ابن تيمية *من ادعى محبة النبي وهو لا يقدم قوله على قول غيره فهو*
كذاب منها التقليد الجاهل الذي اختاره العامة اعنى عدم ترك
قول المجتهد مع وجدان النص على خلافه وهو في الحقيقة شرك في
الرسالة داخل في اتخاذ الأنداد من دون الله يدل عليه حديث عبد
بن حاتم قال الربيع بن انس قلت لابي العالية كيف كانت تلك الربوبية ^{قال} انهم
وجدوا في كتاب الله ما امروا به ونهوا عنه فقالوا ان نسبق اجبارنا
بشيء فما امرنا به ايتنا وما نهوا عنه انتهينا القول لهم فاستنصوا
الرجال ونبتوا وكتاب الله وراء ظهورهم قال شيخنا ابن تيمية فقد
بين النبي ان عبادة تهم اياهم كانت في تحليل الحرام وتحرير الحلال
لا انهم صلوا لهم وصاموا لهم ودعواهم من دون الله فهذا
عبادة للرجال وتلك عبادة للأموال منها الرياء وكونه شركا ما تورد

عن النبي منها الشرك بالكعبة كالطواف حول القبور وحول مسجد
 اخر او حول المرشد والشيخ او مس القبور وتقبيلها والقاء الغلف
 والاردية عليها منها الاشتراك في اعياد المشركين والكفار ومراسمهم
 ومواسمهم واطهار الفرح والسور والزينة في هذه الايام كعيد
 النور وزوال ديوي الى والد سهرة والهولي ونحوها والاصل في هذا البناء
 قوله من تنافى ديار العجم فعمل نير وزهر ومهر جاتهم حشر معهم
 اما الفرح في عيد كرمس اعني يوم ولادة سيدنا عيسى بن مريم
 فكالفرح يوم ولادة نبينا صلى الله عليه وسلم ونحن احق بموسى و
 عيسى وسائر الانبياء من الكفار واختلفوا في مجلس الميلاد المنعقد لاطراف
 الفرح بولادة نبينا صلى الله عليه وسلم الخالي عن البدع المحرمات
 اجازة البعض كابي شامة وابن الجوزي والنووي وابن حجر والسخاوي و
 السيوطي والقسطلاني وخبر جواله اصلا حديث صيام يوم الاثنين وخذ
 صوم عاشوراء وكرهه البعض كابن الحاج والفاكهي والشيخ احمد المجد
 والسيد وشيخنا بشير الدين القنوجي وقالوا ان بدعة والراجح القول الثاني
 لان هذا المجلس لا يعقد الابنية الثواب فلا يدخل في البدع المباحة كعادة
 الناس ورسو مهمم في الاكل والشرب والزواج والتعزية والفرح اما القيام
 عند ذكر الولادة فلا اصل له في الشرع وصح الاكثر بان بدعة قبيحة وكذا
 مجالس الهم والغم التي يذكرونها قصص وفاة النبي او شهادة امامنا
 الحسين بن علي عليها السلام قد اتفقوا على كونها بدعة مكرهة

سنة الالف
 ابن شامة في الامم
 النوفلي في عرس
 بالشيخ في زمانه
 ما يفضل في عام
 في اليوم الواحد
 يوم يورده عليه السلام
 من الصدقات و
 العزائم واطراف الزينة
 والسور والفرح
 مع ياقوت الاصحاح
 للفقهاء مشتمل
 قال ابن الجوزي
 فواضله انما كان
 ذلك العام وقد
 استخرج له الحافظ
 ابن حجر والحافظ
 السبكي اصل
 من السنة وقد
 على انكره في الامم
 في قوله ان على الولد
 بدعة مكرهة
 سيد محمد

عليه سلم نعم يجوز التوسل به صلى الله عليه وسلم وقد علم عثمان
ابن حنيف بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً كان
يختلف الى عثمان فلا يلتفت اليه دعاء وفيه اللهم اني اسالك واتوجه
اليك بنينا محمد نبي الرحمة الى اخره اخرج به البيهقي باسناد متصل و
رجالهم ثقات وليت شعري اذا جاز التوسل الى الله بالأعمال الصالحة
بنص من الكتاب والسنة فيقاس عليها التوسل بالصالحين ايضاً
قال الحزري في المحسن في آداب الدعاء منها ان يتوسل الى الله تعالى
بانبياؤه والصالحين من عباده وورد في حديث اخر يا محمد اني اتوجه
بك الى ربي قال السيد انه حديث حسن لا موضوع وقد صححه
الترمذي الحافظ وورد في حديث الدعاء اللهم محمد نبيك وبسوسل
نجيك ذكره ابن الاثير في النهاية والفتنى في المجمع وروى الحاكم والطبراني
والبيهقي حديث دعاء آدم وفيه يارب اسالك بحق محمد واخرجه ابن
المنذر وفيه اللهم اني اسالك بجاه محمد عندك وكرامته عليك
قال السبكي يحسن التوسل والاستغاثة والتشفيع زاد القسطلاني
والتضرع والتوجه والتوجه بالنبي الى ربه ولم ينكر ذلك احد من السلف
والمخلف حتى جاء ابن تيمية فانكره وقال الشوكاني من اصحابنا لا وجه
للتخصيص جواز التوسل بالنبي كما زعمه الشيخ عز الدين بن عبد السلام
والتوسل الى الله تعالى باهل الفضل والعلم هو في الحقيقة توسل بأعمالهم
الصالحة ومزاياهم الفاضلة وقال في مقام اخر لا بأس بالتوسل بنبي من

الانبياء واولي اولياء او عالم من العلماء والذي جاء الى القبر زائرا او
 دعا الله وحده وتوسل بذلك الميت كان يقول اللهم اني اسالك ان
 تشفيني من كذا او توسل اليك بهذا العبد الصالح فهذا لا ترد في جواز
 انتهى فختصر او قال شيخ شيوخنا مولانا اسحاق في مائة مسائل يجوز
 الدعاء من الله بان يقول يا الله اقض حاجتي بحرمة فلان وقد روى
 في دعاء الاستفتاح بحرمة الشهر الحرام والمشعر العظام وقبر نبيك
 عليه السلام وقال مولانا اسماعيل الشريدي في التقوية يجوز ان يقول
 اللهم اني اسالك بسبب فلان من الاولياء **فصل** اختلفوا في الدعاء بحق
 فلان او حرمة فلان كما هو المرسوم عند الصوفية كلهم فقال البعض
 لا يجوز ان ليس على الله حق لاحد والصحيح جوازه اذ ورد لفظ الحق
 في القران والاحاديث الصحيحة قال الله تعالى وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ
 الْمُؤْمِنِينَ وقال بلى وَعَدُّ اَعْلِيَّ حَقًّا قال دم اللهم بحق محمد عليك وقال الله
 سبحانه لا دم اذ سالتني بحقه فقد غفرت لك صحى الحاكم ورواه
 الديلمي بسند واه وفيه اللهم اني اسالك بحق محمد وآل محمد ورواه ابن
 الجار عن ابن عباس قال سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
 الكلمات التي تلقاها آدم من ربه فتاب عليه قال سال بحق محمد وعلى و
 فاطمة والحسن والحسين قال الدارقطني تفرد به عمرو بن ثابت وقد
 قال يحيى انه لا ثقة ولا مامون وقال ابن حبان يروى الموضوعات قال
 النبي اسالك بحق السائلين عليك وبحق ممشاي هذا اليك وقال

حق العباد على الله وقال ع كان حقا على الله ان يدخله الجنة واما
 الدعاء بالحكمة فهو ما تقرر عن النبي كما بينا من قبل
 تنبيهه من دعا غير الله وتقرب اليه وتضرع عنده زاعما ان بينه
 وبين الله وسائط بحيث لا يبلغ الى الله دعائه ونداءه الا بتوسطهم
 وظن ان الله تعالى كالمملك العظام لا يمكن التوصل اليه الا بتوسط
 الملوك الصغار او الوزراء والامراء فهو مشرك كافر صرح به شيخ
 الاسلام وليس كلامنا في هذا النوع من التوسل فانه ديدن المشركين
فصل هو سبحانه خارج عن العالم بائن عن خلقه لا يتحد بغيره
 ولا يحل في غيره ولا يحل غيره فيه والوجودية الكولوية زنادقة خارجة
 عن الاسلام اما الصوفية الوجودية ومنهم الشيخ ابن عربي فيص
 لا يقولون بالكلول ولا بالاتحاد الصريف بل يثبتون ذات الله
 سبحانه باثنا عن خلقه على عرشه انما يقولون ان الحق عين الخلق
 من وجه يعني من جهة الوجود فان الوجود واحد وهو وجود الحق
 وسائر الاشياء موجودة بهذا الوجود ليس لها وجود مستقل كما يقول
 المتكلمون ان هناك وجودان وجود الواجب ووجود الممكن وغير الخلق
 من وجه يعني من جهة الماهية والذات فان ذات الممكن وما هيته
 تغاير ذات الواجب وما هيته ويفرون بهذا القول عما تفهمه العامة
 من ان النسبة بين الخالق والخلق كالكلال والكوز والبناء والبناء
 اذ هذا بين البطلان لانه لم يكن هناك قبل حدوث العالم شيء غير

عنه ولهذا
 قال الله نور
 السموات و
 الارض فهو سبحانه
 بذاته على
 زينة ايجاد
 المنسبط
 السموات الارض
 فسائر الاشياء
 موجودة بوجوده
 والذي قال في
 الفصول
 الذي خلق الاشياء
 وهو عينها
 ان وجوده سبحانه
 هو عين وجود الخلق
 وان الخلق اذ وجوده
 نعمة كما نعمة المكنان
 صرح بذلك الشيخ
 في الفصول

الحق من اين جاءت هذه الاشياء كلها قال النبي كان الله ولم يكن معه
 شيء وشيخنا ابن تيمية قد شدد الانكار على ابن عربي وتبعه المحافظ
 والتفتازاني وعندى انهم لم يفهموا مراد الشيخ ولم يعنوا النظر فيه و
 انما وحشتهم ظواهر الفاظ الشيخ في الفصوص ولو نظروا في الفتوحات
 لعرفوا ان الشيخ رح من اهل الحديث اصولا وفر وعاء ومن شد المراد
 على ارباب التقليد بالجملة المسئلة دقيقة واللازم على اهل الحديث
 متابعة ظواهر الكتاب والسنة والسكوت عن الشيخ وهجران
 كتبه ومنع الناس عن مطالعتها وتفويض امره الى الله قال الشيخ المجتهد
 انما يخالف للشيخ واقول انه اخطأ في هذه المسئلة ومع ذلك هو من
 اولياء الله تعالى والذي يذمه وينكر عليه هو في الخطر وقال السيد من
 اصحابنا اعتقادنا في الشيخ الاجل محي الدين بن العربي والشيخ احمد
 السهرندي انهما من صفوة عباد الله ولا نلتفت الى ما قيل فيهما
 وكذلك الشوكاني من اصحابنا رجح عن ذم الشيخ في آخر امره و
 قال اني نظرت في الفتوحات وعرفت انه يمكن حمل كلام الشيخ في
 الفصوص على محل صحيح قال الشيخ صفى الدين من اصحابنا مذهبي
 فيه مذهب شيخ الاسلام المحافظ السيوطي وهو اعتقاد ولايته وتحريم
 النظر في كتبه فصل رؤية الله بالبصر في الدنيا جائزة عقلا واقعة
 في الآخرة فيراة المؤمنون في الآخرة في جهة الفوق باعينهم من غير
 زحمة ومضامة كما يرون الشمس والقمر في الدنيا ويتجلى لهم اوله في

صورة ثم في الصورة الأخرى ثم في الصورة الأولى كما ورد في الحديث
فصل هو سبحانه خالق لأفعال العباد من الكفر والإيمان والطاعة
 والعصيان من غير واسطة وهي كلها بإرادته وحكمه وقضائه وقدره
 ومشيته إذا أراد شيئاً فإنه يقول له كن فيكون والقضاء كله حسن نعم
 المقضى منه خير ومنه شر وكله من الله تعالى وللعباد أفعال اختيارية
 يثابون بها إن كانت طاعة ويعاقبون عليها إن كانت معصية ولم
 يغفر الله لهم فلا جبر ولا قدر بل أمرين أمرين وهو مسلك أهل
 الحديث والرضا والمجبة غير المشية والأرادة فالله تعالى يرضى بالحسن
 من الأفعال ولا يرضى بالقبير منها مع أن الكل مخلقه وأمره ومشيته
 وقضائه يهدي من يشاء ويضل من يشاء وعلى الله قصد السبيل و
 منها جائز ولو شاء لهذا الناس جمعين والتوفيق خلق القدرة والداعية إلى
 الطاعة **فصل** تكليف ما لا يطاق جائز عندنا غير واقع والاستطاعة
 بمعنى سلامة الأسباب والألات والجوارح قبل الفعل وهي مدار
 التكليف وأما القدرة عليه فيخلقها الله إذا أراد مع الفعل وما يوجد
 من الألم في المصروب عقيب ضرب إنسان أو الألتكسار في الزجاج
 عقيب كسر إنسان أو الألتحراق عقيب مس النار أو التزطيق التبريد
 بعد القاء الماء كل ذلك مخلوق لله تعالى لا صنع للعبد في تخليقه فاذا
 أراد الله غير ذلك تقع الأسباب ولا تقع الألتار السكين لا تقطع والنار
 لا تحرق وربما تظهر الألتار المخالفة للعادة كل ذلك مشاهد مجرب

فصل المقتول ميت باجله والموت قائم بالميت مخلوق لله تعالى ويظهر
 يوم القيامة في صورة الكبش ثم يذبح والموت والاجل واحد الحكم الرزق
 ورايتصور ان لا ياكل انسان رزقه او ياكل رزق غيره والله هو المسعر
 القابض الباسط الرازق **فصل** القبيح ما نهي عنه شرعا والحسن
 بخلافه ولا حكم للعقل في حسن الاشياء وقبحها بل الحاكم هو الله تع
 فالمولود في شهاق الجبل اذ الم تصبه الدعوة لا يعذب في الآخرة
 حتى على الايمان بالله والتوحيد لان معرفة الصانع وتوحيدته تحب
 بالشرع والموجب هو الله تعالى كسائر الفرائض والمحرمات والنوافل
 والمكر وهات ثم هو ان مات على الشرك والكفر فهل يدخل الجنة
 او يخلد في النار او يبقى بين الجنة والنار فيه ثلثة اقوال وكلها منقوضة
 بالشرع او العقل والصحيح التوقف وقال شيخنا المجدد رحمه انه يحاسب
 ويجزي ثم يقنى كالبهاثم وزعمت العامة ان معرفة الصانع وتوحيدته
 واجبة بالعقل وهذا سفسه منهم نعم معرفة الصانع وتوحيدته هما
 يحصل بالعقل اما الوجوب بالشرع وكذلك النبوة فانها ايضا تعرف بالعقل
 ولكن بعد الاختلاط مع الناس **فصل** لا غرض لفعله سبحانه ولا حاجة
 له فهو الغنى المطلق لا يحتاج الى شئ حتى الى عرشه عرشه ليس حاملا له بل
 هو الحامل للعرش وغيره ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا
 ولئن زالتا ان امسكهما من احد من عبده لاحت عليه ولا يقيد منه ولا كذب
 ولا شر وخلق الشر ليس شره لا ينسب فيما يفعل او يحكم الى جور وظلم

عنه المراد
 بحسن كونه
 سبب الثواب
 بالقبح كونه سببا
 للعذاب منه

يراعى الحكمة فيما خلق وامر ولا يجب عليه شئ بايجاب غيره نعم قد
وعدا لاشياء فيفي بالوعد كوما فضلا ويقدر ان يخالف وعدة ويثيب العاص
ويعذب المطيع ويولم الدواب والاطفال فخالفة الوعد ممكن بالذات و
ممتنع بالغير اما مخالفة الوعيد فقد جوزة بعض اهل السنة كحديث سبقت
رحمتي على غضبي ولم يجوزة البعض ومن ههنا يظهر ان تظير نبينا صلى
الله عليه وآله وسلم ممكن مقدور والله تعالى صح به الشئ شرف الدين
يحيى المنيري ولكنه ممتنع بالنظر الى وعدة حيث جعله خاتم النبيين و
من زعم مع دعوى التنجيم في المعقول انه ممتنع بالذات فهو سفية
جاهل لم يبلغه اثر ابن عباس وفيه نبي كنيكم اذ هو يخالف في الامكان
وابن عباس مصحح بوقوعه فتامل **فصل** لا يجب عليه سبحانه بايجاب
غيره اللطف ولا الثواب ولا العذاب ولا ما هو اصل للعبد في الدنيا ولا تقوى
الا كامر والمصائب ولا ايفاء الوعد اها هو بنفسه فقد كتب عليه الرحمة وحم
الظلم فالظلم مقدر وممكن ولكن الله سبحانه لا يفعله وقيل الظلم مستحيل
عليه وغير متصور في حقه لانه تصرف في ملك الغير يدل عليه حديث
لو ان الله عز وجل عذب اهل سمواته وارضه عذ بهم وهو غير ظالم
لهم قلنا الحديث متكلم فيه من حيث الاسناد ووضع الشئ في غير
محل ظلم ايضا وقال شيخ الاسلام معنى لقد رلهم ما يعذب بهم عليه
فصل يجوز العفو عن الكفر والشرك عقلا وكذا تخليد المؤمنين في النار
وتخليد الكافرين في الجنة ويمتنع شرعاً بالنظر الى وعدة ولكن يخالف الله

عنه قلت
كذلك صح
وقوله الشئ
السبيل معترض
المؤمن خالفة
الشئ نفس
الدين كونه
دعوى في كتابه
وقائق العمان
وهو صح من
ايمان الصوفية
١٢

وعدة وقيل لا يجوز عقلا ايضا لان الحكمة الالهية تقتضي التفرقة بين
 المحسن والمسيئ وما يكون على خلاف قضية الحكمة يستحيل من الله تع
فصل كل صفة من صفاته الذاتية والفعلية واحدة بالذات غير
 متناهية باعتبار التعلق والتجرد وقبلية الله على مخلوقاته زمانية
 كان الله ولم يكن معه شئ حتى الماء والعرش وقيل الماء والعرش قديما
 بالزمان حاد ثان بالذات فخلق الاشياء بارادته وقدرته واختياره
 والاشياء لم تكن معدومة صرفة قبل وجودها في الخارج بل كانت
 موجودة في علم الله فلا يلزم كون المعدوم المحض موجودا مع ان ايجاد
 المعدوم واعدام الموجود ليس بمحال على الله انما البشر لا يقدر عليه
فصل خلق الله سبع سماوات بعضها فوق بعض وسبع
 ارضين بعضها اسفل من بعض وبين الارض العليا والسماء الدنيا
 مسيرة خمسمائة عام وبين كل سماء مسيرة خمسمائة عام والماء فوق
 السماء العليا السابعة وعرش الرحمان عز وجل فوق الماء والله عز وجل
 على العرش والكرسى موضع قدميه ويعلم ما في السموات السبع و
 الارضين السبع وما بينهما وما تحت الثرى لا تخفى عليه خافية يعلم
 متاعيل الجبال ومكائيل البحار لا توارى منه سماء سماء ولا ارض ارضا
 ولا جبل مافي وعرة ولا بحر مافي قعره ودونه حجب من نار ونور وظلمة
 لو كشفها لاحرقت سموات وجهه ما انتهى اليه بصره قال شيخنا ابن
 القيم هذا هو عقيدة امامنا احمد بن حنبل وغيره من اهل السنة

فصل آيات الاستواء والفوقية محكمة وآيات المعية متشابهة
 والجهمية عكست ذلك صرح بذلك شيخنا ابن القيم **فصل**
 بدأ الله سبحانه الخلق بالنور المحمدي ثم بالماء ثم خلق العرش على
 الماء ثم خلق الريح ثم خلق النون والقلم واللوح ثم خلق العقل والنور
 المحمدي مادة اولية لخلق السموات والارض وما فيها ثم خلق الارض
 ثم خلق مادة السماء وهي دخان ثم دحا الارض وخلق ماءها ومزجها
 وقد رفيها اقولها ثم استوى الى السماء فسو منها سبع سموات ثم خلق
 الجنة ثم النار ثم خلق الملائكة ثم خلق الجن ثم خلق الارواح ثم خلق
 آدم ثم حواء وكتب في اللوح بالقلم ما هو كائن في علمه الى يوم القيمة
 من المقادير والارزاق واصناف المخلوقات واجالهم واحوالهم و
 احوالهم واهل الجنة واهل النار فيجب الايمان بالقد رخيلا وشرة و
 حلوة ومررة وقليله وكثيره وخلق الشمس والقمر وهما تدوران
 في فلكيهما والارض ساكنة وقيل الارض متحركة والشمس ساكنة
 وهي من كثر العالم واليوم والليلة بحركة الشمس وقيل بحركة الارض
 والشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت احد ولا لحقبة
 وخلق النجوم والكواكب منها السيارات ومنها الثوابت وخلق الرياح
 والسماب وانزل منه المطر فابرد به وجه الارض واخرج به اشجار
 الحب والنبات والاب والعلف وانواع الفواكه والثمار رزقا للحيوانات
 فالاشجار سابقة على البذور وانشا الرعد والبرق والصواعق وروى عن

سائر آيات
 واداء خلق
 اهل بالخلق الله
 القلم والوح
 ما خلق العقل
 فالله له الاول
 الاصافية

ابن عباس ان الرعد ملك يسوق السحاب وينعق به وخلق في لحي الحجر
 والقوس والهالة والشفق والشهاب النيازك وانزل السدى والطلد
 الصقيع والثلج والبرد وانشأ النار وحدث الزلازل والفصول المختلفة من
 الصيف والشتاء والرياح والخريف والجبال والبحار والافهار وجعل في
 البحار المد والجزر ثم انشأ الحيوانات المختلفة البرية والبحرية ثم اسكن
 الجن في الامراض ثم ارسل ادم وحواء اليها وبث منها رجالا كثيرا ونساء وهو
 استقوى على عرشه واضعاقدميه على كسبيه يدبر الامر من السماء الى
 الارض سبحانه سبحانه فصل عذاب القبر للكافرين ولبعض
 عصاة المؤمنين وتعيمه للمؤمنين حق وسؤال منكر وكبير حق وهذا
 العذاب والتعيم على النفس والبدن جميعا وبه قال جمهور اهل السنة
 فتعاد الروح الى البدن ويقعد الميت ثم يسأل من ربك وما ديتك ومن
 نبيك او من امامك وكيفية الاقعاد ما لا يعلمه الا الله تعالى والاعادة لا يلزم
 ان يكون في جميع اجزاء البدن بل يكفي في جزء من اجزائه فلا ينفى ضيق القبر
 وقال ابن حزم وابن عقيل وابن مرة وابن الجوزي من اصحابنا ان السؤال
 يكون من الروح وكذا التعيم والتغديب في البرزخ يكون على الروح
 فقط وعلى هذا نزول سائر الاشكال قال شيخنا ابن تيمية الاحاديث
 الصحيحة المتواترة تدل على عود الروح الى البدن وقت السؤال وقول ابن
 حزم غلط والاحاديث الصحيحة تردده ولو كان ذلك على الروح فقط لم يكن
 للقبر بالروح اختصاص قلت فانقضى شيخنا ابن حزم عود الروح الى البدن

المثالي لهذا البدن والالامعنى للاقعاد والاختصاص بالقبر لا يدل على عدم الرجوع
 الى البدن الدنياوى لان من الاجساد ما ياكلها السباع ومنها ما تحرق
 فى النار وتلا شئى اجزاءه فى الماء والهواء والنار فليس المراد بالقبر القبر
 الاصطراحي بل المراد الموضع المعين للروح والبدن المثالى وهذا
 الانتقال فى البرزخ فقط اما بين القيمة فتعاد الروح الى اجزاء البدن
 الدنياوى وعذب الروح والبدن معا باتفاق المسلمين حتى اليهود والنصارى
 ايضا فانهم كلهم قائلون بحشر الاجساد بين القيمة يدل عليه قوله تعالى
 قَالَ مَنْ يَحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي اَنْشَأَهَا اَوَّلَ مَرَّةٍ وَهَذَا
 السؤال يعبر المومنين والكافرين والمنافقين والمرتاب من هذه الامة مدفونين
 مدفون مكلفا وغير مكلف جنيا او انسيا فلوا كئنه السباع او احرق
 حتى صار ما د او نسف فى الهواء او صلب وتراى على الصليب او تحرق
 فى البحر وصل الى روحه وبدنه من العذاب ما يصل الى القبور فالسؤال
 يختص بهذه الامة ولغيرها وتوقف فيه اخرون وقال الاشعبي والقرطبي السؤال
 لهذه الامة ولغيرها وتوقف فيه اخرون وقال ابن القيم من اصحابنا
 الصحيح بل الصواب ان الاطفال لا يسألون وكذا الانبياء وكذا الشهداء
 وكذا من مات يوم الجمعة او ليلة الجمعة وكن المرابط فى سبيل الله و
 كذا الذى يقرأ سورة الملك فى كل ليلة وكذا من مات بالاسمهال او الاستسقا
 ثم بعد السؤال يكون التنعيم والتعذيب غير انه يبقى التعذيب لبعض
 العصاة من المؤمنين الى يوم الجمعة او الى يوم معد التعمير فمى تعذيب بعضهم الى يوم القيمة

له كما يدل
 عليه قصصه
 ملحوظ للمعنى
 السيطر
 الصلوة
 الحيات
 قوم
 بالصلوة
 من ذلك
 العجيب
 هذا
 من
 حوت
 له باب
 فينبط
 فيها
 وقى
 من
 الى يوم
 سنة

اما المؤمن المطيع فلا يكون الاضغطة في القبر والسؤال ثم يكشف عنه اما الكفار والمنافقين
 فيمكن ان يكون العذاب لهم دائما والى اجل معلوم وعلى كل حال لا يلزم
 ان تكون ذلك الحيوة مستقرة في البدن بعد ذلك وانما يبقى للروح تعلقا
 باجزاء البدن وان بليت وتمزقت وتفرقت وصارت ترابا او رمادا
 ولذلك تسمع الموتي في القبور سلام الزائرين وكلامهم ويعرفون
 من يسلم عليهم ومن يدعو لهم ويستأنسون فيما بينهم وناس
 منهم يصلون ويقرؤون القرآن ويترأفون ويتلوا القرآن فيستجيبون
 ويلبسون وياكلون من ثمار الجنة ويشربون من مياهها ويعلمون
 باحوال ائمتهم ويرددون سلامهم ويروون اشخاصهم الا انهم لا يقدر وز علمان فيهم
 اصواتهم او يروا اشخاصهم الا حيلة كما نشاءوا ربما يروهم الله لبعض الاجزاء ويسمع كلامهم
 ويلايهمون ولا يعلمون ولا يعرفون تراثيهم بل يكونون ناعمين غافلين
 في القبور او مشغولين في عالم القدس بحيث لا يلتفتون الى قبورهم
 وابدانهم في الدنيا قال شيخنا ابن القيم اما قوله نعم انك لا تسمع الموتي
 وقوله نعم وما انت بسمع من في القبور فسياق الآية يدل على ان المراد
 ههنا ان الكافر الميت القلب لا تقدر على اسماعه اسماعا ينتفع به
 كما ان من في القبور لا تقدر على اسماعهم اسماعا ينتفعون به ولم
 يرد سبحانه ان اصحاب القبور لا يسمعون شيئا البتة كيف وقد
 اخبر النبي انهم يسمعون خفق نعال المشيعين الى اخر ما قال وبسط
 الكلام قال السبكي اما الادراكات كالعلم والسمع فلا شك ان ذلك

ثابت للشهداء ولسائر الموتى وقال شيخنا ابن القيم وقد شرع النبي ﷺ لامته
 اذا سلموا على اهل القبور ان يسلموا عليهم وسلم من يخاطبون فيقول
 السلام عليكم دار قوم مؤمنين وهذا خطاب لمن يسمع ويعقل ولو لا
 ذلك لكان هذا الخطاب بمنزلة خطاب المعدوم والجماد والسلف
 مجمعون على هذا وقد تواترت الآثار عنهم بان الميت يعرف بزيارة
 الحي له ويستبشر به وقال شيخنا ابن تيمية قد يتكلم الميت ويسمع ايضا
 من كلامه والاحاديث والآثار تدل على ان الزائر مقيم جاء علمه به المزمع
 وسمع كلامه وانس به ورد سلامه عليه وهذا عام في حق الشهداء
 وغيرهم وانه لا تقيت في ذلك وقد شرع النبي ﷺ لامته ان يسلموا
 على اهل القبور وسلم من يخاطبونه ممن يسمع ويعقل انتهى قلت
 قد خالفنا في مسألة سماع الموتى المعترلة وفقهاء الاحناف وبعض
 المنتحلين ممن سمي نفسه باهل الحديث وليس من اهل الحديث
 وتمسك بظاهر قوله تعالى وما يستوي الاحياء ولا الاموات قلنا مقصود الآية
 عدم السواة في سماع اجابة الواسع دايمي عادي مثل الاحياء اما السماع
 المختص ببعض الاحيان اذا اراد الله اسماعهم فيدل على سياق الآية حيث
 قال فيها بعد ان الله يسمع من يشاء وقال النبي ﷺ ما اتم باسمع من هؤلاء
 فاذا اراد الله ان يسمعهم كلام الاحياء فهم يسمعون وعليه يحل الحديث ولا بد من التمييز
 بين الكتاب في السنة بالجملة السماع العادي مثل الاحياء منفي عن الاموات
 والسماع المختص ببعض الاحيان ثابت لهم بنصوص الاحاديث

الصحيحة والكتاب لا ينفيد ويقال ان المراد في الآية بالاحياء المؤمنون
 وبالاموات الكافرون وقد اخرج العقيلي عن ابى هريرة قال قال
 ابو رزين يارسول الله ان طريقتي على الموتى فهل من كلام تكلم به
 اذا امرت عليهم قال قل السلام عليكم يا اهل القبور الى اخره قال
 ابو رزين يسمعون قال يسمعون ولكن لا يستطيعون ان يجيبوا
 قال السيوطي اى جوايا يسمعه الحي والافصح يردون حيث لا يسمع
 فصل الموتى يسالون الاموات التى تجيئ عندهم عن احوال الاحياء فى الدنيا
 ويعرفون اقوالهم واعمالهم ويعرفون ما يمكن فى اهلهم بعد هم
 ويستبشرون بصلاح اولادهم وعشائرهم ويهتمون بفسقهم و
 فخرهم وقد تلاقى مع ارواح الاحياء فى المنام وللروح خمسة انواع
 من التعلق بالبدن تعلقها به فى بطن الام جنينا تعلقها به بعد خروجه
 الى وجه الارض تعلقها به فى حال النوم تعلقها به فى البرزخ تعلقها به
 يوم بعث الاجساد فالروح تبقى بعد مفارقة البدن الدنياوى منعمة
 او ناشئة او معدية ولا تفنى بقاء الجسد ولا تفنى فى الدنيا فى جسم
 اخر دنياوى ومدار الاديان كلها على بقاء الروح بعد فناء البدن و
 تختلف الارواح بعد الموت قوة وضعفا وكبرا وصغرا فللروح المطلقة
 من اسر البدن وعلائقه من التصرف والقوة والنفوذ والسرعة وليس
 للروح المهينة المحبوسة فى علائق البدن وعوائقه قيل يعطى للروح
 بعد الموت بدن اخر روحانى مماثل فى الشكل والصورة للبدن الدنياوى

وبه تمتاز الأرواح وتعرف وتحصل لبعض الأرواح قوة التشكل
 بالأشكال المختلفة كالجنة والملائكة وكذا قوة النفوذ والسيارة
 في ابدان الأحياء وربما يحس الحي بذلك النفوذ **فصل** كل مولود
 يولد فيطعمه الشيطان في يوم الولادة أما بحجر التولد أو بعد الأهرام
 وإنما يدعى أمها كما ورد في الحديث وقرأ النبي بعد ذلك **إني أُعِيدُهَا بَكَ**
وَدُرَّتْهَا مِن الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ولهذا يزول الأشكال الذي أوردته بعض
 القاصرين من أن طلب إعادة من أم من يجرأ ما وقع بعد الوضع فلا
 يترتب عليه حفظ مريم من طعن الشيطان وقت نزولها من بطن أمها
 وتوافق الحديث **والآية فصل** اختلفوا في مقر الأرواح بعد الموت
 على ثمانية مذاهب أرواح المؤمنين في الجنة وأرواح الكفار في النار
 بقضاء الجنة أو النار على أفنية قبورها عند الله بالجارية وبرهوت في عليلين
 أو سجين في برنج من الأرض تذهب حيث شاءت عن يمين آدم أو يسار
 وريح ابن القيم من أصحابنا القول الأول والصحيح أنها متفاوتة بالمحاذ
 إلى مقارها بحسب درجاتها من السعادة والشقاوة فبعضها في أعلى عليلين
 وبعضها في حواصل طير خضر أو بيض تسرح في الجنة حيث شاءت
 فتأكل من ثمارها وتشرب من مياهها وبعضها على باب الجنة وبعضها
 محبوسة في قبورها أو في الأرض وبعضها في تنور الزناة أو نهس السم
 وبعضها بالجارية أو برهوت وبعضها في البرنج وبعضها في النار وبعضها
 على باب النار وهو المختار لكنه على كل حال يبقى الاتصال الروحاني

بقبر او موضع تكون فيها اجزاء البدن الدنيا وى مثاله ان النبي راي
 ليلة الاسراء موسى قائما يصلي في قبرة ثمره في السماء السادسة
 قال شيخنا ابن حزم ان مستقر الارواح حيث كانت قبل خلق
 اجسادها وقال شيخنا ابن القيم ثبت بهذا انه لا منافاة بين كون
 الروح في عليين او في الجنة او في السماء وبين اتصاله بالبدن بحيث
 تدركه لتسمع وتصلي وتقرأ قلت بهذا يدفع الشبهة التي اورد القاصر
 انه كيف يمكن استحصال الفيوض والبركات وبرد القلب والانوار
 من ارواح الصلحاء بزيارة قبورهم فان ارواحهم في اعلى عليين
 لان الروح ليس من جنس الاجسام التي اذا اشغلت مكانا لم يمكن
 ان تكون في غيره ولو سلم فلان سرعة الانتقال والحركة ما يسهل
 له العروج الى السماء ثم النزول منه والتوجه الى الزائر كلهم بالبصر
 يشهد عليه قوله تعالى فاعلم ان الله سميع عليم وهذا يظهر ان الله سبحانه
 اذا نزل من عرشه فلا يخلو منه العرش على قول لان الكون في
 مكانين في وقت واحد لما تيسر للروح الانساني الذي هو مخلوق لله تعالى
 فكيف يستبعد من هو خالق الارواح نعم انه محال في الاجسام الكثيفة
 المتمكنة بالمكان الاصطراحي الفلسفي اعني السطح الباطن من الجسم
 المحاوي المحيط بالسطح الظاهر من الجسم المحوي واين هذه من ذلك
 فصل لا يلزم من كون ارواح المؤمنين في الجنة وارواح الكافرين
 في النار نحو لهم في منازل لهم ومقاعد لهم الخاصة التي اعدت لهم

في الجنة او النار فان هذ ايكون بعد الحشر والحساب اما ارواح اطفال
 المؤمنين ففي الجنة وكن ارواح اطفال الكافرين وقيل في النار وتردد
 فيه ابو حنيفة **فصل الروح الانساني** من امر ربنا ما عس فنا
 حقيقته ويقولون انه جسم مخالف بالماهية لهذا الجسم المحسوس
 نوراني علوي خفيف حتى يمتزج ناذ في جوهر الاعضاء سائر فيها كسر بان
 الماء في الورد وهو الانسان حقيقة وقيل انه غير داخل في البدن بالجزيئية
 والحلول بل هي منزهة عن صفات الجسمية متعلق بالجسم تعلق التدبير
 والتصرف واختاره معظم الحكماء واكثر الامامية ومن اهل السنة الغزالي
 والرازي ويرد فنصوص الكتاب السنة ثم انه محدث مخلوق قبل خلق
 الاجساد وهذا هو المختار عند الاكثر من اصحابنا وادعى ابن حزم الاجماع
 عليه وقيل بعد الاجساد واليه مال ابن القيم باق بعد الموت وتغيب
 الجسد واذا خرج من هذا الجسم الكثيف الدنياوي فيبقى على صورته
 التي اخذ منها وقيل يعطى له بدن اخر مثالي على صورة البدن الدنياوي
 به يتميز عن غيره من الارواح وبه يدرك ويسمع ويحس ويصور واختلف
 في ان الروح يفنى او يموت عند القيامة اولا فيه قولان قال السبكي انه لا يفنى
 ابد وفي عجب الذنب قولان والصحيح انه لا يبلى كما ورد في الحديث ومنه
 يركب الخلق يوم القيامة **فصل موطن الروح** من هذا الجسم الدنياوي
 القلب وقيل الدماغ وتعنى بالموطن موضع قوته والا فهو سائر في جميع
 اجزاء الجسم والروح والنفس والقلب والسر والعقل والفؤاد والنخفي

والأخفى مسماها شئ واحد والحشيات مختلفة وقيل الروح غير
 النفس قال بعض الصوفية ان في الانسان خمس طائف من عالم الامر القلب
 الروح والسر والخفي والأخفى وخمس من عالم الاجسام النفس الماء والهواء والنار والتراب
 ولعلمهم عرفوه بالكشف وما وجدت عليه اثاره من الكتاب والسنة
فصل الصور رقرن ينفع فيه اولا فيصعق من في السموت ومن
 في الارض الا من شاء الله وهم الملائكة المقربون وحمة
 العرش وحنة الجنة والنار والحور وتردد بينا صل الله عليه و
 سلم في موسى وصاحب الصور اسرافيل جبريل عن يمينه وميكائيل
 عن يساره قد التقم القرن وحنى الجبهة واصغى السمع ينتظر الامر
 كان عينيه كوكبان دريا لم يطرف قط مخافة ان يؤمر قبل ذلك ثم
 بعد اربعين سنة ينفع فيه اخرى فاذا الناس قيام ينظرون وقيل
 ينفع ثلاث مرات في المرة الاولى يفزعون وفي الثانية يصعقون
 وفي الثالثة يبعثون **فصل البعث** حق وهو ان يجمع الله سبحانه
 الاجزاء الاصلية للبدن ويحيى العظام وهي رميم ثم يعيد فيها الروح
 او يبس كعب على عجب الذنب الذي لا يبلى اجزاء تماثل الاجزاء السابقة
 بالجمل إعادة الارواح الى الابدان وحشرها مع الاجساد متفق عليه
 بين المسلمين ومنكرة كافر ضال ليس من اهل القبلة وليس هذا
 يتناسخ اذ البدن الثاني ليس مغاير للبدن الاول بالكلية ولو اخذ
 التناسخ بالمعنى الاعم اعنى إعادة الروح الى البدن فلا محذور

كما قيل ما من مذهب الا وللتناسخ فيه قد مر اسنه **فصل منكر**
 البعث سفرها حقا اذ لا بد من دار الاجر والثواب للرجل الصالح
 الذي اتعب نفسه مدة عمره في طاعات الله وتحمل الرياضات
 الشاقة وكذلك لا بد من دار الجزاء للرجل عصي الله ورسوله وسنة
 حكم الله وافنى عمره في اللذات والشهوات ولو لم يكن البعث و
 الحشر والعذاب والثواب لاستوى العاصي والمطيع والصالح و
 الفاسق وذلك ينافي كمال عدل الله وحكمته قال الله تعالى **أَمْ حَسِبَ**
الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ
سَوَاءً فَعْبَاهُمْ وَمَا تَهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ وقال **أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ**
آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ
كَالْفَجَّارِ وقال **أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ** وقال
 فمن كان مؤمنا منكم كان فاسقا لا يستورن وقال امن هو قانت
 اثناء الليل ساجدا واقفا يحذر الاخرة ويرجو رحمة ربه قل هل
 يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ولذلك اضطر حكماء
 الهند والبراهمة الى القول بالتناسخ وزعموا ان الرجل يجزى
 بحسناته وسيئاته في الولادة الثانية حيث يولد في بيت الملك
 او الوزير او الامير اذا كان صالحا او يولد من بطن الكلب والخنزير
 اذا كان طالحا وزعم بعضهم ان الصالح يتنعم اياما بحسناته التي
 اتى بها من الدنيا وكذا الطالح يعاقب اياما بسيئاته ثم يرسل الى

دار الدنيا وهكذالمجيب والذهاب والقدم والاياب الى ان تقوم
 الساعة وزعم بعضهم ان الاولاد تعاقب وتتعم في الدنيا بحسنة
 الوالدين اوسياتهما والكل باطل بالعقل اما الاول والثاني فلان
 انجزاء انما يكون جزاء اذا علم الفاعل بفعله الذي جوزى عليه ونحن
 لا نعلم في الدنيا شيئا من احوالنا قبل الولادة ولان العلم صفة
 لا تنفك عن العالم بالكلية فكيف نسينا كل ما علمنا في المرة الاولى
 واما الثالث فلان معاقبة الاولاد مجرايم الوالدين جور محض ينافي
 عدله وحكمته قال الله تعالى ولا تزروا زرة وزر اخرى **فصل**
 الحشر نوعان احدهما قبل الموت يكون في اخر الزمان الى ارض
 الشام والاخر يوم القيمة وهو الحشر الاكبر قال النبي شعار
 المؤمن منين يوم يبعثون من قبورهم لا اله الا الله وعلى الله فليتوكل
 المؤمنون ويكون الناس فيه ثلاثة افواج فوج سراكين طاعينين
 كاسين وفوج تشبههم الملائكة على وجوههم وتحشرهم الى النار
 وفوج يمشون ويسعون حفاة عراة غرلا وكلهم يبعثون من
 القبور حفاة عراة ثم اول من يكسى ابراهيم نبينا صلى الله عليه
 وسلم وتدفق الشمس على قدر ميل ولو كانت ابدان الابخسة
 كابدان الدنيا لا احترقت وصارت رمادا بالكلية ولكنهم يكونون
 على قدر اعمالهم في العرق بعضهم الى العقاب وبعضهم الى
 الركب وبعضهم الى الحق ومنهم ناس يلجمهم الجحام يبلغ اذا هم

وافواهم ويذهب في الارض الى سبعين ذراع اوباع وطول
 هذا اليوم خمسون الف سنة حتى يقول الكافر رب ارحني ولو في
 النار ويحشر في هذا اليوم الجن والانس والشياطين والدواب
 والطير وكلهم ثم ينزل الله تعالى من عرشه الى كرسيه ويناديهم
 بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب انا الملك انا الديان
 ويكون الحشر على ارض اخرى بيضاء عفراء كقرصة النقي ليس فيها
 معلم لا حد كما قال سبحانه يوم تبدل الارض غير الارض و
 السموات وبرزوا لله الواحد القهار اذ هذه الارض لا تسمع المخلوقا
 لورفع عنهم الموت الى ثلاث سنين فكيف تسمع المخلوقات من اول
 الامر الى يوم القيامة وورد في حديث اخر ان الله يخبز هذا
 الارض ويتكفأها يمينا قيل يكون الحشر على هذا الارض وتسوى الوهاد
 والطلال وتوسع والله اعلم بحقيقة الحال **فصل** وزن صحائف
 الاعمال يوم القيمة حتى وتوضع تلك الصحائف في الميزان الذي له
 كفتان فمن ثقلت كفة حسناته على كفة سيئاته ولو مثقال صوابه
 دخل الجنة ومن ثقلت كفة سيئاته على كفة حسناته ولو مثقال
 صوابه دخل النار ومن استوت كفتاه يكون من اصحاب الاعراب
فصل الحساب والكتاب والسؤال يوم القيمة حتى فاما من اوتي
 كتابه يمينا يعني المؤمن فسوف يحاسب حسابا يسيرا وينقلب
 الى اهله مسرورا واما من اوتي كتابه بشماله من وراء ظهره يعني

الكافر فسوف يدعوا ثبوراً ويصلى سعيراً ومن نوقش في الحساب
 هلك قال النبي ان الله تعين ادى يوم القيمة بصوت رفيع غين
 فطيع يا عبادي انا الله لا اله الا انا ارحم الراحمين احكم الحاكمين
 واسمع الحاسبين يا عبادي لا خوف عليكم اليوم ولا انتم تخزنون
 احضروا مجتكم وبيسوا جواباً فانكم مستولون محاسبون يا ملائكة
 اقيموا عبادي صفوفاً على اطراف اقدامهم للحساب ويتم الله
 حساب الخلائق كلهم في نصف يوم ويضع على المؤمن كنفه و
 يستره ثم يسأل عنه اتعرف ذنب كذا اتعرف ذنب كذا حتى اذا
 قرره بذنوبه يقول انى غفر تصالك وسترتها عليك كما استترتها
 عليك فى الدنيا واما الكافر او الذى يريد الله ان يفضى فيختم على
 فيه ثم تشهد عليه فحذره وكفه ويده ورجله ويدخل من هذه
 الامة الجنة سبعون الفاً من غير حساب قالوا يا سبب الملائكة
 ايضا والله اعلم **فصل** الحوض والنهر حتى قيل هما حوضان الاول
 قبل الصراط وقبل الميزان والثانى فى الجنة اسمه الكوثر بين ناحيتي
 كباين جوباً واذرج او كباين ايلة والحفة او كباين صنعاً و ايلة او كباين
 بين المدينة وعمان او كباين عمان و ايلة او كباين صنعاء والمدينة
 او كباين عدن وعمان او كباين بصرى وصنعاء او كباين عمان
 واليمن او كباين ايلة ومصر او كباين الكوفة والحجر الاسود او كباين
 ايلة ومكة او مسيرة شهر او كباين المشرق والمغرب او طول استمارة

عام وعرضه ما بين المشرق والمغرب او لا يدري احد من الخلق
 اين طرفاه زواياها سواء اوانيه او اباريقه او كيزانه او اكاويبه عدد
 نجوم السماء في الليلة المظلمة حافتاه من ذهب او خيام اللؤلؤ وقباب
 الدر وعجراة على الدر والياقوت وعرضه ياقوت ومرجان وزبرجد
 ولؤلؤ فيه ميزابان يمدانه من الجنة احد هما من ذهب والاخر
 من ورق وطينه مسك اذق وحصاة اللؤلؤ ماء اشده بياضا من
 اللبن والثلم واحلى من العسل وابرد من الثلج والطيب ريحان المسك
 من شرب منه شربة لا يظم ابدا ومن قضا من لا يتشعث ولا يسود
 وجهه ابدا يرده طيور اعناقها كالجرد والبخت اعطاه الله لنبينا
 صلى الله عليه وسلم هو يسقى منه وقيل الساقى على ويرد عليه
 ناس من امته ولكن يحتجبون دونه ويدعون فيقول يا رب اصحابي
 اصحابي او اصحابي او اصحابي فيقال انك لا تدري ما احدثت ابعده
 فيقول فسحقا فسحقا ويكون لكل نبي حوض **فصل الصراط** حق
 وهو جس يوضع على ظهر جهنم وجميع الخلائق حتى الانبياء يؤمرون
 بالمرور عليها قال الله تعالى وان منكم الا واردها بجنبه كلاب النار
 حسك كحسك السعدان وخطا طيف تحطف الناس يمينا وشمالا
 وحض مزلة ادق من الشعر واحد من السيف اعلاه نحو الجنة
 الملائكة بجانبه قيام ينادون وكن الانبياء اللهم سلم سلم و
 شعاع المومنين عليه رب سلم سلم ولا اله الا انت والناس

يبرون عليه منهم من يمر كالبرق وكطفة العين ومنهم كالريح
 ومنهم كاجاويد الخيل ومنهم كالفرس ومنهم كالركاب ومنهم
 كالشاد على الاقدام والساعي سعيًا ومنهم كالماشي مشيًا ومنهم
 من يجبو جبو او منهم من يزحف زحفا وتأخذ النار منه بذنوب
 اصابها فجاج مسلم ومخدوش او مكدوش ومكور في النار
 على وجهه منكوس او مكروس مطروح فيها ويختبس بها حتى
 يعلم اينجو ام لا وهي تقول للمؤمن من جن يامق من فقد اطفأ
 نورك لهيبى **فصل** المقاضاة بين الظالمين والمظلومين يوم
 القيامة حتى حتى الشاة الجعاء تقتص من القرناء وروى البخارى
 يخلص المؤمنون من النار فيجسسون على قنطرة بين الجنة
 والنار فيقتص لبعضهم من بعض مظالم كانت بينهم في الدنيا حتى
 اذا هذبوا ونقوا اذن لهم فى دخول الجنة **فصل** الجنة والنار
 حق وهما مخلوقتان موجودتان الآن اهل الجنة يتنعمون فى
 الجنة ابدًا واهل النار يعذبون فى النار ابدًا الا فناء لهما ولا
 لاهلها ولا للتنعم لهما وتعذب لهما وفيه قول شاذ منسوب الى
 شيخنا ابن تيمية ان النار تفتى بعد امد لا يعلمه الا الله ونقل هذا
 عن عمر بن مسعود وابى هريرة وابى سعيد وابى عباس واليه
 ذهب الحسن البصرى وحامد بن سلمة وبه قال الوالى وجماعة
 من المفسرين وانا اظن ان نسبة هذا القول الى شيخنا ابن تيمية

ليست بصحيحة وفي كلام تلميذه ابن القيم دلالة على ان تعذيب
 اهل النار لا يدوم عنده واليه مال الشيخ ابن عربي والخواجه محمد
 ناصر وكثير من الصوفية ان اهل النار لا يبقى تعذيبهم دائماً
 بل عندهم يصير عن باولو بعد قرون متطاولة لان التعذيب
 الدائم على العصيان الموقت لا يناسب عدله ورحمته وفضل
 ولنا قوله تع لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون وقوله تع
 كلما ارادوا ان يخرجوا منها اعيادها فيها وقيل لهم ذوقوا عذاب
 النار التي كنتم بها تكذبون وقوله تع كلما نضجت جلودهم بدلنا
 هم جلودا غيرها ليدوقوا العذاب وقوله تع زدناهم عدداً فوق
 العذاب وقوله تع لا يفتر عنهم وهم فيه مبلسون والاحاديث
 الصحيحة المتوافرة المشعرة بان اهل النار يخلدون فيها ودوام
 التعذيب على المعصية الكبرى والبغى العظيم على المالك لو صدق
 في ان واحد ليس يجزي فان اهل القانون يحبس الرجل مدة عمرة
 اذا ارتكب القتل مع انه يتم في ان واحد وما رواه الديلمي لا يخرج
 من النار من دخلها حتى يكونوا فيها احقاباً والحقب بضع وثمانون
 سنة والسنة ثلاث مائة وستون يوماً كل يوم الف سنة مما
 تعدون ضعيف لا يحتج به ويمكن حمله على عصاة المؤمنين بدليل
 قوله تع للكفار وما هم بخارجين من النار واما الرواية التي ذكرها
 الصوفية في كتبهم ياتي على النار يوم ميضت في قعرها البحر جبر فلم

نجد لها اصلا وما رواه احمد عن عبد الله بن عمر وليا تين على
 جهنم يرون تصفون فيها ابو ابي ليس فيها احد في سنده من
 رمى بالكذب ويمكن حمله على انه لا يبقى فيها من اهل الايمان
 احد وان شئت التفصيل فارجم الى رفع الاستار لا بطل ادلة
 القائلين بقاء النار للشيطان محمد بن اسماعيل الامير من اصحابنا
 فصل اختلف في محل الجنة والنار على اقوال وصحح البعض
 التوقف في ذلك اذ لم يرد نص صريح بتعيين المحل والاصح ان
 الجنة في السماء فوق سبع سموات وفوقها عرش الرحمن كما
 ورد في الحديث ولا نعلم محل النار اذ لا احاطة لنا بخلق الله
 وعوالمه وقيل انه تحت الارض وقيل محيطه بالدينا والجنة
 من ورائها وقيل تحت البحر وكن الك اختلف في جنة آدم ووجه
 فقيل هذه الجنة التي في السماء اعدت للمتقين وقيل انها
 كانت في الارض ووجه شيخنا عبد القادر الاول ولم يرحم شيخنا
 ابن القيم احد القولين بل ذكر لكل منهما دلائل والله اعلم
 فصل مرتكب الكبيرة غير الشرك الاكبر والكفر مؤمن غير انه
 ناقص الايمان لان الايمان يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي
 فلا يخلد في النار وان مات من غير توبة والعفو عن الكبائر غير
 الشرك الاكبر والكفر وكن اعن حقوق العباد من غير توبة و
 استحوال جائر وكن لك العقاب على الصغائر والله تعالى يغفر

المشرك والكافر اذا مات من غير توبة ويغفر ما دون ذلك لمن
 يشاء واستحلال الكبيرة او انكار قريضة قطعية من فرائض
 الدين او صرف النصوص عن الطواهر وردّها الى معان بعيدة
 لا تقتضيهما اللغة والاستعمال كما يدّعيها اهل الباطن والاحاد
 كفر والنياحة (الطبيعية) الذين ظهر وافي عصرنا هم افراخ
 القرامطة والباطنية الذين ظهر وافي المائة الثالثة ينكرون
 وجود ابليس وياولونه بالقوة الشهوانية والغضبانية وياولون
 جبرئيل بالقوة الالهامية وينكرون حشر الاجساد ووجود
 السماء والملائكة والجنة وياولون الحور والقصور ويحملون المعجزات
 على الامور العادية الخفية الاسباب والالات كالشعابندهم
 كفار بلا شك والذي يشك في كفرهم او يعد هم مثل المعتزلة
 من اهل القبلة هو ايضا كافر اما سائر اهل القبلة ممن يطلق
 عليه لفظ الاسلام كالقدرية والمرجية والرافضة والمقلدة
 والناصبية فلا تكفرهم وهو قول اصحابنا اهل الحديث و
 اختلفوا في الجهمية الذين ينكرون كون الله فوق العرش فكفر
 امامنا احمد بن حنبل وغيره من ائمة الحديث لانهم انكروا
 اصلا عظيما من اصول الدين وانكروا نصوص الايات والاحاديث
 التي وردت لاثبات علو الله تعالى خلقه وكونه فوق العرش
 فوق سائر المخلوقات وتوقف احسرون في تكفيرهم وقال المحلى لانكفر

على
 اصحاب
 اصفهان
 الكشميري
 اصفهاني

احد امن اهل القبلة ببدعته كمنكري صفات الله وخلقها افعال
 عبادة وجوارز وقيته يوم القيامة ومنا من كفر هم اما من خرج ببدعتهم
 عن اهل القبلة كمنكري حدوث العالم والبعث والحشر للاجسام
 والعلم بالجزيئات فلا نزاع في كفرهم لا نكارهم بعض ما علم
 بجيئ الرسول به ضرورة وقال الشين ولى الله والسيد من اصحابنا
 لا نكفر احد امن اهل القبلة الا بما فيه نفي الصانع القادر المختار
 او عبادة غير الله تع او انكار المعاد او انكار النبي او انكار ما علم
 مجيئه بالضرورة او الجمع عليه كاستحلال المحرمات وسائس
 ضرويات الدين ومهمات الشرع المبين قلت اما المقلدة فهم
 مسلمون مبتدعون يجوز الصلوة خلفهم مع كراهة بشرط
 ان لا يهينوا الكتاب والسنة ولا اهل الحديث ويعتقدوا ان
 اتباع النبي مقدم على اتباع المجتهد والا فهم كفار لا يجوز الصلوة
 خلفهم **فصل** اختلفوا في حد الكبيرة وتعيين الكبائر على
 اقوال اصحابها ان الكبيرة ذنب علم كونه ذنبا بالليل القطعي
 وورد عليه الوعيد واكبر الكبائر الشرك بالله والكفر ثم قتل
 النفس بغير حق وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات والزنا
 وشرب الخمر والفرار من الزحف والسحر واكل مال اليتيم
 ظلما وعقوق الوالدين والاحاديث في الحسروا كل الربوا والسقاة
 وغير ذلك مما ورد في الاحاديث والاصرار على الصغيرة

كبيرة وان شئت التفصيل فارجم الى الزواجر عن اقرار الكبار
للشيخ ابن حجر المكي الشافعي **فصل** المعصية اذا اطلقت فتشمل
الكفر والفسوق ايضا والفسوق اذا ذكر مقابلا للايمان فالمراد به
الكفر كما في قول الله تع افمن كان مؤمنا من كان فاسقا والمعاصي
على ثلاثة انواع منها كفر ومنها فسوق وليس بكفر ومنها نوع
عصيان ليس بكفر ولا فسوق والكفر اذا ذكر مفردا في وعيد
الآخرة دخل فيه المنافقون واذا ذكر مع النفاق فهو نوع خاص
من الكفر يشمل سائر المجاهرين بالكفر دون المضمرين للكفر اعني
المنافقين وكذلك الشرك قد يقربن باهل الكتاب فقط وقد يقربن
بالملل الخمس وقد يتناول اهل الكتاب ايضا وقد لا يتناولهم
ومن ههنا اختلفوا في ان قوله تع ولا تنكحوا المشركات حتى
يق من محكم او منسوخ باية المائدة وكك لفظ الصالح والشهيد
والصديق يذكرون مفردا فيتناول الانبياء وقد يذكرون مع غيره فيراد
الذي صلح جميع امسه وكذلك ظلم النفس اذا اطلق تناول جميع
الذنوب وقد يطلق الظلم على الشرك والكفر وكذلك لفظ العبادة
يتناول كل ما امر الله بالتوكل عليه والاستعانة والسلام والتحية
وقد يراد بها ما يقابل التحية وقد بيناها من قبل وكذلك لفظ
البر يتناول كل ما امر الله ولفظ الذنوب اذا اطلق دخل فيه
ترك كل واجب وفعل كل محرم ولفظ الهدى يتناول العلم

والعمل ولفظ التلاوة يتناول الخوض في المعنى مع العمل لأنها عن
الاتباع فتلاوة القرآن عبارة عن ان يخوض في معناه ويعمل
به لا مجرد التلفظ باللسان قال امامنا احمد بن حنبل تلاوة
الكتاب العمل بطاعة الله كلها **فصل الشفاعة** ثالثة للرسول
والاخيار كالعلماء والشهداء سيما شفاعة نبينا **صلى الله عليه**
وسلم لاهل الكيثار من امته ومن امر الانبياء الماضين فهو
صلى الله عليه وسلم اول شافع واول مشفع غير ان هذه الشفاعة
شفاعة عبد الى مولاه باذنه ورضائه وامرته وايمانه لا شفاعة
وجاهة وقوة بحيث يكون المشفوع عنده مرعوباً من الشافع
او مجبوراً على قبولها كشفاعة عمائد السلطنة وامراء الملك
الى ملوك الدنيا والكتاب ناطق بنفى الشفاعة واثباتها بالمنفية
هي الشفاعة الثانية والمثبتة هي الشفاعة الاولى والله سبحانه
وعد نبيه **صلى الله عليه وسلم** يقبل الشفاعة ووعد الله
لا يخلف ولكن الاذن يكون في الآخرة كما ورد في الحديث انه **صلى الله**
عليه وسلم يخر ساجداً في السجدة ما شاء ويتثنى ربه
يا حسن الثناء ثم يقال يا محمد ارفع راسك سل تعطه واشفع
تشفع والشفاعة على ستة انواع احدها الفصل القضاء وراحة
الناس من طول الوقوف وهي مختصة بنبينا **صلى الله عليه وسلم**
وثانيها الادخال الجنة بلا حساب وهي ايضا مختصة به وثالثها

لعدم ادخال النار من استحق النار ورابعها لاخراج بعض اهل
 النار من النار وخامسها الرفع الدرجات وهذه الثلث لا تختص
 به صلى الله عليه وسلم وسادسها التخفيف العذاب عن بعض
 الكفار كما ورد في حق ابي طالب وهذا الحديث مخصوص لعنهم
 القرآن فلا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينصرون واسعد
 الناس بشفاعته من قال لا اله الا الله خالصا مخلصا من قلبه
 ومن اكثر من الصلوة عليه ومن احب اهل بيته ومن سكن المدينة
فصل الايمان ان تقم بالله وملئكته وكتبه ورسله ولقائه
 وتقم بالقدر خيرة وشرة وحلوة ومرة من الله وتؤدي
 الفرائض والمحسن وتجتنب الكبائر والمساوي وتقم بالبعث
 اي حشر الاجساد يوم القيامة وللايمان بضع وسبعون شعبة
 افضلها لا اله الا الله اعني تقم الربوبية والا لوهية وادناها
 اماطة الاذى عن الطريق فهو تصديق بالقلب وقول باللسان و
 عمل بالاركان يزيد وينقص قال الحميدي سمعت وكيعا يقول
 اهل السنة يقولون الايمان قول وعمل والمرجئة يقولون الايمان
 قول والجهمية يقولون الايمان المعرفة وهذا كفر وفي رواية
 عن وكيع المرجئة الذين يقولون الاقرار بحزبي عن العمل و
 من قال هذا فقد هلك ومن قال النية تجزي عن العمل فهو
 كفر وهو قول جمهور ولا يسلب اسم الايمان بالكلية عن

عنه واما
 قصة تخفيف
 النار عن
 ابي طالب
 فنامية و
 الشرايط
 مجتنب في السنة
 رافضة

ترك الفرائض او ارتكب المحرم فهو مؤمن ناقص الايمان لا يخلد
 في النار وقال امامنا احمد بن حنبل من ترك الصلوة متعمدا بلا غدر
 فقد كفر اتباع الحديث النبي لكنه يسلب عن اقتصر على
 التصديق القلبي ومحمد باللسان اولم يبرئ نفسه عن الكفار
 واشترك معهم في مس اسم الكفر او عمل اعمال الكفر والشرك
 والا يلزم كون ابليس مؤمنا وكون فرعون وقومه مؤمنين قال
 الله تعالى ومحمد وابها واستيقنتها انفسهم ظلما وعلوا وكفر النبي
 هرقل مع انه كان مستيقنا برسالته حيث قال لو كنت هناك
 لغسلت عن قدميه وخالفتنا في هذا الجهمية فقالت ان الايمان
 نفس العلم والمعرفة ولا يشترط الاقرار باللسان ولا الغرلة
 عن الكفار ولا الاعمال وقد كفر السلف كوكيع بن الجراح واحمر بن
 وايج عبيد وغيرهم من يقول بهذا القول وكذلك خالفناه
 الحنفية والمرجئة وجماعة من الفقهاء الجبلية المتأخرة واهل الكلام
 حيث زعموا ان الايمان تصديق القلب قول باللسان فقط والاعمال ليست بداخلها
 الايمان وعد شيخنا عبد القادر الجيلي في هذه الفرقة من الفرق الضالة والاسلام ان
 تشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وتقيم الصلوة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان
 وتخرج البيت ان استطعت اليه سبيلا وقد يطلق الاسلام على
 الايمان وبالعكس والحق انهما امتلا زمان فلا ايمان لمن لا اسلام
 له ولا اسلام لمن لا ايمان له وقد يطلق الايمان على الايمان

الكامل الجامع للعلم والعمل فينفك عن الاسلام وعليه يحمل
 حديث سعد او مسلم وقد يطلق الاسلام على الاقياد الظاهري
 خوفا من هلاك النفس المال وان لم يكن في القلب تصديق وبهذا
 تنطبق الايتان فاخر جنا من كان فيها من المؤمنين فيما وجدنا فيها
 غير بيت من المسلمين وقوله تعالى قالت الاعراب انما قل لم
 تقموا ولكن قولي لاسلمنا وكذلك الايمان قد يطلق على التصديق
 القلبي فقط اذا قرن بالاسلام او بالعمل الصالح ومنه حديث
 ابي هريرة الايمان ان تقم بالله وملئته ورسله ولقاءه
 وتقم بالبعث الاخر والاسلام ان تعبد الله ولا تشرك به شيئا
 وتقيم الصلوة وتوفي الزكاة المفروضة وتصوم رمضان وهو
 المراد في قوله تقم وما يق من اكثرهم بالله الا وهم مشركون و
 الاحسان ان تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك
 والدين يشمل الايمان والاسلام قال شيخنا ابن تيمية راج الايمان
 اذا ذكر في كلام الشارع مقرونا مع الاسلام فالمراد به ما في القلب
 من الايمان بالله وملئته وكتبه ورسله واليوم الآخر والمراد
 بالاسلام هو الاعمال الظاهرة الشهادة قان والصلوة والزكاة
 والصيام والحج واذا ذكر مجرد داخل فيه الاسلام والاعمال الصالحة
 والدين يشمل الاسلام والايمان والاحسان الاسلام ادنى و
 الايمان متوسط والاحسان اعلى فكل محسن مؤمن ومسلم

وكل مؤمن مسلم اماكن مؤمن فلا يلزم ان يكون محسنا وكذا كل
 مسلم لا يلزم ان يكون مؤمنا قلت قد صرح كثير من الصوفية بان
 الغرض الاصلى من التصوف هو تحصيل مرتبة الاحسان وهذه
 لا تحصل الا بمتابعة الكتاب والسنة واصلاح الاعتقاد والعمل
 بمقتضاها والصحبة مع الاولياء المحسنين العارفين بالله المتبعين
 لشريعته **فصل** الايمان يهدر ما كان قبله من المعاصى وتبقى
 اعمال الخير التي عملها في حالة الكفر ينص الحديث الصحيح نعم
 اذا مات على الكفر او الشرك حبطت اعماله ولا يبقى بعد الردة شئ
 والايمان باق مع النوم والغفلة والاعماء والموت وهو غير مخلوق كما
 روى عن امامنا احمد بن حنبل وينبغي للمؤمن ان يخاف من سوء
 الخاتمة ولا يغتر بكمال ايمانه فلا يقول انا مؤمن حقا وايماني كايامان
 جبرئيل بل يقول انا مؤمن ان شاء الله وهذا الاستثناء ليس
 للشك بل لعدم الاعتماد على نفسه ولتفويض الامر الى الله والتوكل
 عليه قال امامنا احمد بن حنبل اذا كان الايمان قولا وعملا ويزيد
 وينقص فاستثنى مخافة واحتياطاً فالاستثناء تقوية للايمان وروى
 الاثر عن احمد انه لا يستثنى اذا قال انا مسلم لان الاسلام الكلمة
 والايمان العمل **فصل** ايمان البأس وكذلك تقوية البأس غير مقبول
 بحص الكتاب وفرعون مات كافراً واخطأ الشيخ ابن عربي حيث
 زعم ان فرعون مات طاهراً ومطهراً والسعيد من سعد في بطن

امه اى كتبه في الازل سعيد او الشقى من شقى في بطن امه اى كتبه
 في الازل شقيا ثم لا يتبدلان واما ما نرى ان السعيد قد يشقى الشقى
 قد يسعد فهذه التغيير يكون بحسب علمنا ونظرنا ولا تغير في علم
 الله تعالى غير انه قادر على اسعاد الاشقياء واشقاء السعداء وكذلك
 قادر على تكليف ما لا يطاق والمعدوم ليس بشئ اذا اريد بالشئ
 الموجود اها لو اريد به ما يصح ان يعلم فالمعدوم والممتنع شئ والله
 يعلمها **فصل** الالهام ليس بحجة شرعية وكذا الكشف المنام
 واصول الشرع اثان الكتاب والسنة وزاد بعضهم الاجماع مطلقا
 والقياس الصحيح ايضا والحق ان الاجماع الظنى والقياس ليستا بحجتي
 ملزمين ولكن مظهرتان اقناعيتان فيجوز مخالفة الاجماع الظنى
 والقياس اذا قام دليل الكتاب والسنة على خلافهما بل يجب ترك
 القياس اذا وجد الآية والخبر الصحيح على خلافه وزاد ابو حنيفة
 على هذا فقال يترك القياس بالخبر المرسل والضعيف والموقوف
 ايضا وواعجاب الاحناف يدعون انهم مقلدون لابي حنيفة ثم
 يشاققونه في هذا الاصل العظيم ويردون الاحاديث الصحيحة
 باقيستهم الفاسدة واراتهم الكاسدة قال شيخنا ابن تيمية اجماع
 المؤمنين حجة من جهة ان مخالفتهم مستلزمة لمخالفة الرسول
 ان كل ما جمعوا عليه فلا بد ان يكون فيه نص عن الرسول فكل
 مسألة يقطع فيها بالاجماع وبانتفاء المنازع من المؤمنين فانها ما

بين الله فيه الهدى ومخالف هذا ١ الاجماع يكفر كما يكفر مخالف
النص البين وأما اذا كان يظن الاجماع ولا يقطع به فهو هنا قد لا يقطع
ايضاً باثباتها مابين فيه الهدى من جهة الرسول ومخالف هذا
الاجماع قد لا يكفر بل قد يكون ظن الاجماع خطأ والصواب في خلاف
هذا القول وبهذا التحقيق يظهر ان كلا القولين من كون
الاجماع قطعي الدلالة او ظني الدلالة بمعزل عن الصواب والصواب
التفصيل قلت سنتكلم في الاجماع في الجزء الثاني من هذا الكتاب
ان شاء الله تعالى فصل في ارسال الرسل حكمة وقد ارسل الله
تعالى رسلاً من البشر الى البشر ورسلاً من الجن الى الجن ورسلاً
من البشر الى الجن والبشر وكلهم مبشرون ومنذرون مبينون
للناس والجنة ما يحتاجون اليه من امور الدنيا والدين فمابين
الانبياء من احكام الدنيا يجب متابعتهم فيها كما في احكام الدين
نعم الامور الدنياوية التي سكت عنها الانبياء فللناس فيها الخيرة
كما قال النبي انتم اعلموا بماوردونكم اما القول بان امور الدنيا
يجز افيرها مفوضة الى اراء الناس في كل عصر ولا يلزم فيها اتباع
الانبياء فنذقة والحاد وكفرنا الله منه فصل ايده الله سبحانه
الانبياء بالمعجزات اعني الامور الممكنة المخارقة للعادة وهي في الحقيقة
افعال الله تظهر على ايدي عباده الانبياء لتدل على صدق
دعواهم وتقوم خصومهم واعدائهم وهم معصومون

عن الشرك والكفر بعد الوحي وقبله ومعصومون من بعد الوحي
 عن تعدد الكبائر والصغائر والاصرار عليها ويجوز صدور الصغائر عنهم
 سهوا او خطأ في الاجتهاد ولكن لا يثبتون عليه بل ينههم الله
 على زلتهم وخطأهم وكرم من امور تكون مباحة لعامة الناس وهم
 لا يلامون عليها ولكنها تعد من الخطايا والذنوب للانبياء فان شاكهم
 اجل وقر بهم من الحضرة الالهية اعظم واول الانبياء ادم عليه
 السلام واخرهم نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وهو خاتم النبيين
 لا يجيء نبي صاحب شريعة جديدة بعده في الدنيا وله اسماء
 كثيرة منها احمد ومحمد وعبد الله والماحي والعاقب والحاشر
 والرفوف والرحيم وسيد الانبياء وسيد ولد ادم وخاتم النبيين
 والمصطفى وغيرها وسيدنا عيسى بن مريم اذ انزل فهو يحكم
 بشريته ويدخل في امته ويكون محمدا مطلقا كما ما منا المهدي
 عليهما السلام ومضي بين ادم ومحمد عليهما السلام كثير من الانبياء
 لا يحصون فانه ما من قوم ولا قرية الا خلا فيها نذير وقيل عددهم
 مائة واربع وعشرون الف والمرسلون منهم ثلثة مائة وثلثة
 عشر ومن المشاهير بعد ادم عشتار وادريس لقبه المهرمس
 الاكبر عند الحكماء ونوح وهو دوصالح وابراهيم ولوط و
 اسماعيل واسحاق ويعقوب ويوسف وشعيب وموسى وهارون
 ويوشع وعزير وسليمان وايوب واذ والكفل ونزكريا ويحيى والياس

سعد المراد
 بانفسهم
 الكفر الاقناني
 يدل على الالهية
 لا تكاد الصانع
 وتكاد يبلوا في
 وحيها المانع
 الاختلاف بين
 الملك والخلق
 وحيها المانع
 فانه يكون كقول
 في بعض النسخ
 يكون كقول
 بعضها اقناني
 تعديل كقول
 الاسلام واليه
 كقول الشريعة
 العيسى في قوله
 عصم الانبياء عنه
 والشرك لا يتكلم
 باقناني الملك
 التي في قوله
 كذا هو كقول
 ثم لا يقض الايمان
 ولا يكتم في بعضها
 ومن هيدي يعرف
 ان عجزه
 التسمية بالله
 ليست بشرك
 فانها كانت
 حائزة في اشراج
 السابقة ومن
 زعم ان الله
 ايضا يتبدل
 تبدل الايمان
 فهو نقيض
 جاهل بامرته

سعد المراد بانفسهم الكفر الاقناني يدل على الالهية لا تكاد الصانع وتكاد يبلوا في وحيها المانع الاختلاف بين الملك والخلق وحيها المانع فانه يكون كقول في بعض النسخ يكون كقول بعضها اقناني تعديل كقول الاسلام واليه كقول الشريعة العيسى في قوله عصم الانبياء عنه والشرك لا يتكلم باقناني الملك التي في قوله كذا هو كقول ثم لا يقض الايمان ولا يكتم في بعضها ومن هيدي يعرف ان عجزه التسمية بالله ليست بشرك فانها كانت حائزة في اشراج السابقة ومن زعم ان الله ايضا يتبدل تبدل الايمان فهو نقيض جاهل بامرته

واليسع واشعيا واريماع وهو سيع وحجي ودانيال وعيسى بن مريم
 عليهم الصلوة والسلام الى يوم القيام والمذكورون في القرآن منهم
 خمسة وعشرون وانما لم يذكر الله سبحانه انبياء الاقاليم الاخرى
 كانبيا الهند والصين واليونان والفرس وبلاد اوروبا وافريقية
 وبلاد امريكا وجاپان وبرهما لان العرب ما كانوا يعرفونهم فلم
 يكن في ذكرهم فائدة جليدة انما اشار اليهم بقوله منهم من
 قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك ولهذا ما ينبغي
 لنا ان نحمد نبوة الانبياء الاخرين الذين لم يذكرهم الله سبحانه
 في كتاب وعرف بالتواتر بين قوم ولو كفار انهم كانوا انبياء صلحاء
 كالمجندرو وچلمن وكشن جي بين الهنود ووزرا نشئت بين الفرس
 وكنقسيوس ويداها بين اهل الصين وجاپان وسقراط وپيناغود
 بين اهل اليونان بل يجب علينا ان نقول انما بجميع انبياء ورسله
 لا نفرق بين احد منهم ونحن له مسلمون ويزرئهم عما ينسب
 اليهم اهل الكفر من الشرك والكفر والطغيان وكذلك ما ينبغي
 لنا ان ننكر نبوة الناس الذين اختلف في نبوتهم كحضرة لقمان
 وذي القرنين ثم نبينا صل الله عليه وآله وسلم مبعوث الى الجن
 والانس كافة ومن قبله من الانبياء كانوا يبعثون الى اقوامهم
 واهل بلادهم خاصة وقيل نوح ارسل الى الناس كافة وهما
 مخالف للكتاب حيث قال ولقد ارسلنا نوحا الى قومه وكلهم

كانوا مخبرين مبالغين عن الله تع صادقين ناصحين معصومين
 غير معزولين ولا يجوز تفضيل بعض الانبياء على بعض بحيث يؤدي
 الى اهانة الآخر لان توهين الانبياء كفر ومن سب الانبياء قتل ويجب
 علينا المسلمين احترام جميع الانبياء وتعزيرهم وتوقيرهم لا نهم
 كلهم ابناء علات وكلهم ارسلوا من اله واحد خالق عليهم وكذلك
 يجب علينا ان نتغيب باهانة سيدنا موسى وسيدنا عيسى كما
 نتغيب باهانة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ثم نعتقد بان
 نبينا صلى الله عليه وسلم افضل الانبياء واشرفهم واكملهم علمنا و
 عمال لقوله افضل على الانبياء بست انا سيد ولد آدم ولا فخر
 ثم بعدة نوح و ابراهيم وموسى وعيسى عليهم السلام وهؤلاء
 الخمسة هم اولوا العزم من الرسل ولا تعرف اى هؤلاء الاربعة افضل
 وقد ورد في حديث ان ابراهيم خير البرية ولهذا قيل ان ابراهيم خير
 هم وقيل نوح ثم ابراهيم ثم موسى ثم عيسى والله اعلم **فصل**
 الملائكة عباد الله المكرمون خلقهم من نور وخلق الجن من نار من
 نار وخلق آدم من حمأ مسنون ثم صلصالا كالفخار واجسام الملائكة
 لطيفة سريعة الحركة وهم لا يوصفون بالذكورة ولا بالانوثة
 اولوا الجنة مشئى وثلاث ورابع منهم علويون مقربون ومنهم
 موكلون على كتابة الاعمال وحفظ العباد من المهالك والاعداء
 والدعوة الى الخيرات واشترائك مجالس الخير والذكور وانباء النبئات

وانزال المطر وقبض الارواح الى غير ذلك من الاعمال وافضلهم
اربعة وهم اولوا العزم من الملائكة جبرئيل ملك الوحي وهو الروح
الامين ذوقه عند ذمى العرش مكين وراه النبي مرتين في صورته
الاصلية ومرات كثيرة في صورة البشر وميكائيل الموكل على الارزاق
واسرافيل صاحب الصور وعزرائيل ملك الموت ثم حملة العرش
وخزنة الجنة والنار وكل منهم مقام معلوم لا يحصى عددهم الا
سبحان لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون ما يبقون من وزن وكذلك
الجنة عباد الله منهم الصالحون ومنهم دون ذلك مردة وشياطين
ورئيسهم وابوهم ابوجان الحارث الملقب بابليس كان من الصالحين
ففسق عن امر ربه وقيل كان من الملائكة ثم صار جنيا اعنى تنزل
من الملكية الى الجنية وخلق الله الجن من النار واجسامهم ايضا
لطيفة سريعة الحركة ولكن اقل لطافة وسرعة من الملائكة وهم
كالملائكة يتشككون اذا شاءوا باشكال مختلفة فيراهم الناس وربما
يدخلون في بدن الانسان الحي فيزيدون في قوته وتحمل للشدائد
وجلا دته ويتصرفون في افعاله وخياله ويجدهن الحي ثقلا على جسمه
ثم اذا فارقه يجد خفة ونشاطا وراى ابوهريرة شيطانا وراى النبي
شيطانا ونعرض له في صلواته وهاروت وماروت ملكان وقيل جنيان
وقيل كانا ملكين بكس اللام من الانس ومن انكر وجود الملائكة او
الجنة فهو كافر زنديق والصحيح ان الجنى الكافر يعذب بالنار

والمؤمن يتأب بالجنة وقال تعالى ملائكتنا من الجنة والناس اجمعين
فصل لله تعالى كتب انزلها على انبيائه وبين فيها امره ونهييه ووعد
 ووعيدة منها صحف ادم وشيث وابراهيم ومنها التوراة انزلها على
 موسى ومنها الزبور انزلها على داود ومنها صحف اشعيا وارميا و
 غيرها ومنها الانجيل انزلها على عيسى ومنها القرآن انزل على محمد صلى
 الله عليه وآله وسلم وهو آخر الكتب الالهية واعلاها وفضلها و
 اجملها لشهره الكتب السابقة غير ان تعظيمها وادبها واحترامها باق
 على حاله وقد عظم نبينا صلى الله عليه وسلم التوراة وقال امنت
 بك ومن انزلك ووقع التحريف فيها لا يستلزم عدم الاحترام فان
 اكثر ما فيها الى الان كلام الله تعالى مع انه قد اختلف اصحابنا في ان هل
 وقع فيها التحريف اللفظي ام لا فذهب الجمهور الى الاول وذهب طائفة
 الى الثاني منهم ابن عباس وهو مختار شيخنا ابن تيمية واليه مال البخاري
 من اصحابنا والحق وقع التحريف اللفظي ايضا في بعض المواضع بكاء الله ووزنه
 داود المذكورين في التوراة وتخليد دين عيسى وتعزب اهل الجنة المذكورين
 في الانجيل اختلفوا في زندقه وستانا كتاب زارتشت وييد كتاب الهندوك وكن ذلك
 اختلفوا في نبوة زارتشت ولاحظ السكوت وعدم الانكار والامان بجميع
 انبياء الله وجميع كتبهم وكن ذلك اختلفوا في امر الجوس هل حكمهم حكم
 اهل الكتاب او حكمهم حكم المشركين **فصل** المعراج لم رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في اليقظة بجسده من مكة الى بيت المقدس قطعت

بالكتاب ومنه الى السماء الدنيا ثم الى ما شاء الله من العلى حتى ثابت
 بالخبر الصحيح المشهور فمن انكر الاول فهو كافر ومن انكر الثاني فهو
 مبتدع ضال هذا هو قول الجمهور من السلف والخلف وقيل لا سئل
 الى السموات وقع في النوم ويدل عليه رواية شريك الا انه متفرد
 وقيل وقع مرتين مرة في اليقظة ومرة في النوم ثم ان النبي رأى
 ربه ليلة المعراج املا فيه ثلاثة مذاهب الراح انه رآه بعينه وهو
 مختار امامنا احمد بن حنبل وقيل رآه بقوادح قيل لم يره وهو
 منقول عن عائشة وابن مسعود وابي هريرة **فصل** رؤية الله
 في المنام جائزة واقعة وقد رآه النبي في صورة شاب امرده وقره
 ورآه امامنا احمد بن حنبل ونقل عن كثير من السلف لا مشاحة فيه
 لانه يقدر ان يظهر في اى مظهر شاء قال ابن الهمام الحديثان
 حمل على المنام فلا اشكال وان حمل على اليقظة فهذا احجاب الصور
 قال على القارى يعنى التجلى الصورى ولله سبحانه انواع من التجليات
 بحسب الذات والصفات وهو منزّه عن الجسم والصورة والجهت
 بحسب الذات وبهذا ينحل كثير من الشبه في الآيات المتشابهات و
 احاديث الصفات **فصل** من رأى النبي في النوم فقد رآه فان
 الشيطان لا يتمثل به سواء رآه في حليته التي كانت له في الدنيا
 او في حليته اخرى وقيل اذا رآه في صورته التي كانت له في الدنيا
فصل امة بنينا صل الله عليه وسلم خير الامم وشيعته

اكل الشرائع ودينه ناسخ الاديان ولا يزال طائفة من هذه الامة
 قائمة بامر الله لا يضرها من خذلها حتى ياتي امر الله وهي طائفة
 اصحاب الحديث كثرتها الله تعالى واقامها وهي الفرقة الناجية
 المنصورة كما فسرها النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال ما انا عليه
 واصحابي وفي رواية اخرى الذين يصلحون وافسد الناس من
 سنتي ولم يكن صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه احناف ولا مشواف
 بل كانوا عاملين بالكتاب والسنة **فصل** اصحابه كلهم خيار
 لا شك فيهم ولا نطعن فيهم ولا نقول انهم كانوا معصومين
 بل نكف عن مساوئهم ونظهر السنننا عن الطعن فيهم اتباعا
 لحديث النبي وخير القوم قرينة النبي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم وهذا
 لا يستلزم ان لا يكون في القرون اللاحقة من هو افضل من ربا
 القرون السابقة فان كثيرا من متأخري علماء هذه الامة كانوا افضل
 من هوام الصحابة في العلم والمعرفة ونشر السنة وهذا مما لا ينكره عاقل
 ويدل عليه حديث مثل المطر لا يدرى اوله خير ام اخره قال الشيخ
 الجليلي من اصحابنا ان لا يبلغ الولي درجة الصحابي قلت وهو قول
 الجمهور من اصحابنا والمحقق ان الصحابي له من فضيلة الصحبة ما لا
 يحصل للولي ولكنه يمكن ان تكون لبعض الاولياء وجوه اخرى
 من الفضيلة لم تحصل للصحابي كما روي عن ابن سيرين باسنا
 صحيح ان امامنا المهدي يكون افضل من ابي بكر وعمر وورد في حديث

ان من ورائكم ايام الصبر من صبر فيهن فله اجر خمسين رجلا منكم
 وجملة الكلام ان المراد بالفضيلة ان كان كثرة الثواب عند الله و
 ارتفاع الدرجات فذلك لا تعلم الا بنص صريح من الشارع وان
 كان المراد وجوها اخرى كالعلم والجمال والكمال وشرافة الاصل
 وغيرها فكم من متأخر فاق المتقدم بهذه الوجوه والفضيلة المطلقة
 من جميع الوجوه باطلة عاطلة لا يقول بها عاقل فصل كرامات
 الاولياء حق وهي امور خارقة للعادة من غير معاونة الآلات و
 مباشرة الاسباب يظهرها الله سبحانه على يد صالح من عبادة
 تقوية واثبات النبوة النبي الذي هذا الصالح يكون فردا من افراد
 امته وبهذا ظهر الفرق بين المعجزة والكرامة والاستدراج وكل
 ما جازا فيكون معجزة لنبي جازا فيكون كرامة لولي قال ابن السبكي
 تبع القشيري الا نحو ولد دون والد وقلب الحجاد بهيمة فانه لا يكون
 كرامة والولي هو العارف بالله الذي اذا رأى ذكر الله وجمع بين
 الاعتقاد الصحيح والعمل الصالح والمخل باحدهما لا يكون وليا نعم العصمة
 ليست بشرط للاولياء ولكنهم اذا صدق منهم ذنب فينتهي بكون
 على الفور ولا يصرون على المعصية والتائب من الذنب من لا ذنب
 له ولذا قيل الانبياء معصومون والاولياء محفوظون والمراد ههنا
 من الولاية الولاية الخاصة التي تكون للكاملين من المؤمنين و
 الاكل مؤمن وولي بالولاية العامة وكل من زاد تقواه زادت

ولا يشترط للولاية زى مخصوص او لباس مخصوص بل
 يوجد الاولياء في جميع اصناف الامة من اهل القرآن واهل العلم
 واهل السيف واهل التجارة والزراعة والصناعة ولا يشترط ان يكون
 الولي عالما مخيرا او فاضلا متبحرا في علوم الكتاب والسنة بل يكفي
 له علم الكتاب والسنة بقدر الحاجة اعني قدر ما يصلح اعتقاده
 وعمله ومن جهل هذا القدر ايضا فلا يمكن ان يكون وليا ما اتخذ الله
 وليا جا هلا قط قال الشافعي لو لم يكن العلماء اولياء الله فليس لله اولياء
 وكن لك المقلد الجامد على التقليد المتعصب الذي يترك الحديث
 الصحيح مع العلم به ويثبت على قول امامه لا يمكن ان يكون
 وليا ولو طار في الهواء او مشى على الماء قال بعض الاولياء ما بين
 المشرق والمغرب ولى على مذهب ابى حنيفة وادام مثل هذا المقلد
 لان في الحقيقة عدو لله ولرسوله فلا يمكن ان يكون وليها اما الاخوان
 والشوافع المخلصون الذين هم على طريق ابى حنيفة والشافعي يتبعون
 الحديث الصحيح ويتركون الراى والقياس حتى بالخبر الضعيف و
 المرسل فهم كاهل الحديث كمنهم مضوا وهم كانوا اولياء وكم
 منهم احياء يعرفهم الله سبحانه وعلامة الولي الصادق انك
 اذا جلست معه تجد في القلب اشرا حواس وراوضيا فتور او زهد
 في الدنيا ورغبة في العقبى وتوجهها الى المولى واذا صليت خلفه
 تجد نفسك خاضعا خاشعا لله تعالى وعلامة اخرى ان الولي

لا یخاصم احد او لا یعادى احد الا غراض الدنیویة بل یكون حیا
 وبغضه لله ولا یروح عند کلاب الدنیا ولا یرغب فی لقاءهم
 لاجل جلب الفوائد الدنیویة لنفسه اولعیاله نعم یكلف نفسه
 فی بعض الاحیان لقاء اهل الدنیا وهو کاره له بالقلب لدفع الضرر
 عن المظلومین اولمساعدة ارباب الاحتیاج من المؤمنین اولنصرة
 الدین المتین وكسر شوكة الفجرة والكافرین قال شیخنا و مرشدنا
 شیخ الاسلام وقدوة الانام ابو اسماعیل عبد الله الانصاری الهمدانی
 یمین صفات الاولیاء باللسان الفارسیة -

مر جاتوے کہ داد بندگی را داده اند	ترک دنیا کرده اند و از همه آزاده اند
روزها بار و روزها بنشسته اند رگوشها	یا نه شبها در مقام بندگی استاده اند
انفس خود را کرده روح را داده توح +	زاد تقوی بر گرفته پیر مرگ استاده اند
ظرفه العینی بنوده غافل از حضرت علی	سپلها با این همه از دید ما بکشاده اند
یکزمان از نوح همچون نوح غافل نمیتند	همچو یحیی گویند از پیر زاری تراده اند
ز آب کتاب تسبیح الی الله غسل کرده در جهان	روی را بر خاک پاک اسجد و انبها ده اند
راحتی دیدند و ذوقی یافتند از انس و	روز و شب در کج خلوت پیر سر سجاده اند
رینا گویند از ان لبیک عبدی بشنوند	جمله سر مست الست از جبر علین باده اند
تا بدینا آمدند از کلبه کتم عدم +	سوئے حضرت خبر نیاز و ناله نفر ستاده اند
پیر انصار اتومیدانی که ایشان کیستند	فرقه بے که در از زمره دلساوه اند

ولا یشرط للولاية صل و رالکرامات بل الاستقامة علی الشریح

فوق الكرامة فصل الامام الحق بعد رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ابو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ثم الحسن بن علي وبه تم
 ثلثون سنة مدة الخلافة معاوية ومن بعده ملوك لا خلفاء و
 خالف فيه شيخنا عبد القادر الجيلي فقال خلافة معاوية
 صحيحة ثابتة بعد موت علي وبعد خلع الحسن بن علي ولعله اراد
 بالخلافة الحكومة لان الذي يظهر من نص الحديث هو ان بعد
 الحسن بن علي ملك عضوض ولما حزن النبي من رؤية بني امية
 وقال عمر نزلت الآية **وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ فِي الجهاد علي بنى**
امية وبني مغيرة وقال هما الافجران من قيش بنو امية وبني المغيرة
 فكيف تصير حكومتهم خلافة شرعية ولا تعرف اى هؤلاء الخمسة
 افضل وارفع درجة عند الله بل لكل منهم فضائل ومناقب جمّة
 وكثرة الفضائل لسيدنا علي ولا مامنا الحسن بن علي اذ هما جامعان
 لفضيلة الصحبة وفضيلة الاشتراك في اهل البيت هذا هو قول
 المحققين وقال اكثر اهل السنة افضل الناس بعد ان توفى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ابو بكر ثم عمر ثم عثمان او علي ثم علي او عثمان
 وليس على هذا دليل قطعي من الشارع ولا اجماع قطعي بل اجماع
 ظني فلا يضر الاختلاف انما استدلو عليه باثر ابن عمر وهو
 متروك البعض ويعارضه ما روى البزار عن ابن مسعود قال كنا
 نقول افضل اهل المدينة علي بن ابي طالب وابن مسعود روى عن ابن مسعود

عهده افضلية
 الصديقين علي بن
 مات من الصحابة
 في حياته صلوات
 عليه وسلم فضيلة
 اختار في ١٢

من ابن عمر رضي واقد من صحبة واجتهاد في الدين واستدلوا بقوله
 علي من فضلي علي ابى بكر جلدته جلد المغتري وهو حجة لنا لا لهم
 وقوله خير الناس بعد رسول الله ابو بكر ثم عمر وما انا الا رجل
 من المسلمين قلنا هو محمول على التواضع لان الرجل لا يعدح نفسه
 يدل عليه ما روى ابن عساکر عن الحسين بن علي قال سألت
 ابا بكر من خير الناس بعد رسول الله قال ابوك ثم سألت عليا من
 خير الناس بعد رسول الله قال ابو بكر والعجب ان هؤلاء المفضلين
 قرر واصلا ان لا عبرة بالظنيات في باب الاعتقادات ثم يكسر في
 في هذه المسئلة ويتمسكون بالاثار الضعيفة والموقوفة والف في
 هذا الباب شيخنا ولي الله الدهلوى كتبا طويلا سماه ازالة الخفا عن
 خلافة الخلفاء الا انه لم يأت بدليل واحد قطعي على التفضيل وكما
 ذكره ظن وخرص وتخيل وهو لا يجد في هذا المقام في مجال واسع
 للكلام قال امام الحرمين لم يقدم دليل قطعي على افضلية الخلفاء
 الاربعة بعضهم من بعض وما تمسكوا به ظني وقال السيد من اصحابنا
 لا نغنى بافضلية احد من هؤلاء الا فضلية من جميع الوجوه انتهى
 فاتح ان جهات الفضيلة مختلفة ولكل منهم فضيلة على الآخرين
 بمره خاصة به فابو بكر خيرهم باعتبار القدم في الاسلام وطول
 الصحبة مع النبي في السفر والحضر وعمر خيرهم باعتبار جودة الرى
 في السياسة المدنية واشاعة الاسلام وجلادة القلب ونظم الحكومة

وعثمان خيرهم باعتبار النصرة المالية والحيلة والحلم وكون بنتي النبي
 تحته ولذا لقب بزى النورين وعلى خيرهم بالنظر الى قرب القرابة
 من النبي والشجاعة في الحروب والحسن بن علي خيرهم بالنظر الى
 جنسية النبي وجهه اياه لا يقال ان تفضيل الشيعيين مجمع عليه حيث
 جعلوه من امارات اهل السنة لانقول دعوى الاجماع غير
 مسلم وخلاف الواحد مانع بخلاف الاكثر على انه لا بد للاجماع
 من مستند واين المستند ههنا والاحاديث التي وردت في فضيلة
 سيدنا ابي بكر وعمر ورد مثلها بل اكثر وارفع منها في فضل سيدنا
 علي رضي الله عنهم ومن ينسب اليها اصحاب الحديث انهم تفضيلية
 فهو كذاب مفتري بل هو التفضيل العالي الناصبي وكذلك من
 ينسب اليها انما مجسمة او مشبهة او حشوية فهو بطل ممترى بل هو
 النافي المعطل الجهمي سود الله وجهه في الدارين فصل يجب على
 المسلمين تعيين امام قرشي يقوم بتنفيذ الاحكام واقامة الحد ودو
 سد الثغور وتجهيز الجيوش واعداد آلات الحرب وتحصين القلاع
 وتحسين السلاح والكرام وقهر المتغلبة والمتصفة وقطاع الطريق
 وقطم المنازعات الواقعة بين العباد ودفع البغي والفساد والقلة الامم
 في البلاد والسياسة الشرعية والراحة العمومية وتزويج النساء
 اللاتي لا اولياء لهم وقسمة الغنائم واخذ الصدقات من الاغنياء
 وردها على المساكين والفقراء وتربية اولاد المسلمين من اليتامى

والمساكين والافتاق على الارامل والمعزورين وابطال شبهات الكفار
 والملاحدة والمشركين واشاعة كتاب الله وسنة رسوله سيد المرسلين
 ونصرة الدين المتين بارسال الوعاظ الى بلاد الكافرين ثم ان لم يسلموا ولم
 يرضوا بالجزية فاجهاد بالسيف والرافع والبناديق الى ثوالدين وينبغي
 ان يكون الامام ظاهر الاختفيا ولا منتظرا ويجب ان يكون من قرينش
 ولا يجوز من غيرهم وكان ابو حنيفة يفتي سر اوجوب نصرة
 زيد بن علي بن الحسين وحمل المال اليه واخرج معه على اللص
 المتغلب والمتسمى بالامام والخليفة يعنى هشام بن عبد الملك المراد
 مع كونه قرشيا والعجب من الاحناف المجردين عن الانصاف كيف
 يسلمون امامة التركي والقاجارى والافغانى والمغول عليهم مع ورود الحد
 الصحيح الاثمة من قرينش ولا يزال هذا الامر في قرينش واجماع الصحابة عليه
 واما قوله اسمعوا واطيعوا وان استعمل عليكم عبد حبشي فليس المراد
 منه ان يكون العبد خليفة بل المقصود ان العبد اذا استعمل من جانب
 الخليفة فاسمعه اى لا تنازعوا فى استعماله لانه تنازع مع الخليفة ولا
 يشترط ان يكون معصوما او من بنى هاشم او من بنى فاطمة نعم
 الافضل ان يكون من بنى فاطمة ولا ان يكون افضل اهل زمان ويشترط
 ان يكون من اهل الولاية المطلقة سائسا قويا قادرا على تنفيذ
 الاحكام وحفظ حدود دار الاسلام وحفظ الضعفاء من جور
 الاقوياء واستيصال اهل العدوان والجفاء ولا يجوز الخروج عليه بالجور

والفسق ما لم يترك الصلوة والمشاورة مع العلماء والعقلاء واهل الحل والعقد ولم يخل بشعائر الدين ^{لم} يهلك اموال المسلمين في الفسق والفسق فاذا فعل شيئا من ذلك يجب عزله والخروج عليه وخروج امامنا الحسين بن علي بن يزيد لعنه الله لانه ما دخل في بيعته وكذا الكثر اهل المدينة والذين دخلوا في بيعته هم ايضا نكثوا بيعته لما راوا من فسقه وفجوره والحادة كتحليل الخمر والزنا وغير ذلك فهو عليه السلام يذلل نفسه لاجل كلمة الله واقامة الشرع المتين وصار سيد الشهداء والصديقين ومن انكر شهادة الحسين وظنه باغيا فقد اخطأ خطأ فاحشا

فصل الحج والجهاد ماضيان الى يوم القيامة مع كل امام او نائب وكذا مع كل سلطان مسلم او نائب ولو غير قرشي يراكان او فاجر او كذلك

صلوة الجمعة والعيد وسائر الصلوات جائزة خلفه وان كان الاولي الاقترابا امام متورع والنهي عن الصلوة خلف المبتدع محمول على الكراهة بشرط ان لا تبلغ بدعته الى الكفر والا لايجوز الصلوة خلفه وكذا يصلي صلوة الجنازة على كل بروفاجر الا الغال وقاتل نفسه والشهيد ^{عنه} ويجب على المسلمين نصر السلطان المسلم باي نوع امكنت ولو كان غير قرشي او في البلاد البعيدة عنهم اذا استنصر منهم على الكفار او خيف غلبة الكفار غير انهم اذا قام قرشي بالخلافة فيجب عليهم ترك غير القرشي والاجتماع حواله والقرشي ومبايعته واطاعته ^{عليه} فصل من السنة توارثها اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجهم وذكر محاسنهم والتزخم عليهم والاستغفار لهم وكف

سما في الغناه
لانه من عليه ما
احسن حين ذلك الله
رؤى ابن الجوزي
من اصحابنا من
السلف جوار الله
عليه ومنع الغزوة
غلو وهم يلقون
الى قوله تمام ذلك
يقولون القدر
لعمرك الله في الدنيا
والاخر قد اعلم
علا يا ايها الناس
بينا ما اعظم حرقنا
المراد ابا عبد الله
عليه السلام وذلك حرقه
وقتل اهل المدينة و
بئس ما استشاره
بئس ما استشاره
بئس ما استشاره
وقل ودي في بيعة
الله ليتا شيئا من
شبهه او قتل الخرج
وقم لا تسلك في قتل
قتلنا القوم ما
وهل لنا بهيل فاقبل
فان كانت
الراية

صحيح زاد ذلك
في آخر الحديث
وذكر ان من
فمن ان الحسين
عليه السلام
لم يقتلنا حتى
نفسه في راي
بلود انتم في
نينا احد في
من الجهاد في
وهو لا يدين
التاريخ في
العلماء في
بغير مؤيد

اللسان عن مساويهم وما شجر بينهم واعتقاد فضلهم ومعرفة سابقهم
 في الاسلام والاعتزاز بحقوقهم والتشكر لمساخيرهم في الدين وتفضيل
 من انفق منهم قبل الفتح وقاتل على من انفق بعده وقاتل قطعي ثابت
 بالكتاب وتفضيل اهل بدر على غيرهم ثابت بالسنة الصحيحة وما
 عداها من التفضيلات ما رات ظنية قياسية او ما ثوررة عن الصحابة
 وبعضها اجماعية بالاجماع الظني السكوتي كتفضيل الخلفاء الاربعة
 على بقية العشرة المبشرة وتفضيل العشرة المبشرة على بقية
 المهاجرين الاولين من اهل بدر وتفضيل المهاجرين على الانصار
 وتفضيل اهل احد ثم اهل بيعة الرضوان على ما عداهم نعم تشهد
 للعشرة المبشرة وفاطمة وخديجة والحسن والحسين وثابت بن قيس
 بن شماس وسعد بن معاذ وبلال وحاتمة بن سراقه باهم من اهل الجنة
 كما نص عليه الشارع وكذلك اهل بيعة الرضوان كلهم واهل بدر
 ولا تشهد لاحد غير من نص عليه الشارع بانه من اهل الجنة قطعا وهو
 محبوب الله والاصل فيه حديث عثمان بن مظعون لو قلنا اذ ذلك في
 ظننا فلا مشاحة فيه وعليه يحمل قول من قال في حق شيخنا عبد القادر
 الجيلاني ان محبوب السبحان وقطب الرحمان وانكر بعض اصحابنا مثل
 هذه الالقب الابدليل من السنة والكتاب وهو الصحيح واختلفوا في
 اولاد الصحابة والصحيح ان فضلهم بالعلم والتقوى وقيل على ترتيب
 فضل اباؤهم الا اولاد فاطمة فانهم مفضلون على اولاد ابي بكر وعم

حاشية
 بقية حقه
 المتواترة الاربعة
 على شهادتهم
 كابرار ورجال
 الى ابن ابي وبنين
 نعم الله على شهد
 لهذا النسب بل ان
 وابن عمر الامام
 زين العابدين كما
 من في صحيح البخاري
 الذي هو صحيح الكتاب
 بعد كتاب الله منه
 على كما يجب
 نصر المسلمين الذين
 هم في باب الكفار
 نص الآية الكريمة
 واز استنصركم
 في الدين فعليكم
 انصر الله

وعثمان لانهم هم العترة الطاهرة فصل اهل الحديث هم شيعة
 علي رضي يحبون اهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ويتولونهم
 ويحفظون فيهم وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ ذكرهم
 الله في اهل بيتي واني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي اهل
 بيتي ويقدمون قول اهل البيت في المسائل القياسية على اقول
 الآخرين وقد الفنا في عصرنا هذا مولنا المحدث الشيخ حسن
 الزمان كتابا شرحا في فقه اهل البيت سماه احياء الميت واهل
 البيت علي والحسن والحسين وفاطمة واولاد فاطمة واولاد
 الى يوم القيمة وقيل اولاد علي من غير فاطمة ايضا وقيل
 اولاد عقيل وجعفر ايضا وقيل اولاد العباس ايضا وقيل زوجه
 النبي ايضا فصل وكذلك اهل الحديث يحبون ازواج النبي
 امهات المؤمنين كلهن ويؤمنون انهن ازواجه في الدنيا و
 الآخرة ويخصون من بينهن خديجة لانها امر اكثر اولاده واول
 من آمن به وعاضده على امره بنفسه وماله رايه وكان لها منه
 المنزلة العلية والصديقة بنت الصديق لانها كانت حبا وزوجا
 اليه وانزل الله سبحانه في براءتها آيات متعددة واختلف الناس في
 خديجة وعائشة ايتها فضلى وكذلك اختلفوا في خديجة وعائشة
 وفاطمة الزهراء والراحم ان فاطمة بضعة النبي وسيدة نساء اهل
 الجنة بعد مريم ابنة عمران لانساوى بها احد امن نساء العالمين

فهي فضلى ثم خديجة ثم عائشة **فصل** اهل الحديث هم
 القائمون بالقسط في باب التفضيل فيضعون كلام موضع
 لا يُقرّطون ولا يقرّطون ولا يقصرون ولا يطرون فيراعون
 او لا مرتبة الا لوهية والربوبية ولا يشركون فيها احد ابالله تعالى
 ثم يفضلون النبي من بين سائر مخلوقاته مع الاعتراف
 بانه عبد الله ورسوله وكان النبي اذا قيل له عبد الله فرح فرحا
 شديدا لان عبودية الله سبحانه مرتبة عظيمة قال الله تعالى
 لن يستنكف المسيح ان يكون عبد الله ولا الملائكة المقربون و
 قال النبي لا تطروني كما اطرات النصارى انما انا عبد الله ورسوله
 ونهي في حديث اخر عن استعمال لفظ السيد في حقه تضرعا وقال
 ان السيد هو الله مع انه سيد العالمين سد الابواب الشرك وقال
 لرجل قال له ما شاء الله وشئت جعلتني لله ندا وقال اني لا اريد ان
 ترفعوني فوق منزلتي التي اترلتنيها الله انا عبده ورسوله وقالوا له
 انت اخونا فقال قولوا مثل قولكم او بعض قولكم ولا يستجبر بينكم
 الشيطان اما جهلة الصوفية العوام عباد القبور والمولودية فهم
 لا يبالون بحديث النبي لا يستحيون من الله ولا يراعون مرتبة
 الا لوهية فتارة ينكرون على من يقول للنبي ان كان اخانا الاكبر
 او ابانا مع ان الله سبحانه استعمل لفظ الاخ في حق الانبياء فقال
 والى عاد اخاهم هو داو الى ثمى داخاهم صاحب احارة النبي

كما امر انفا وقال عبد الله ربكم واكرموا انفا كما امر الله نفسه وقال وم دت
 انارينا اخواننا وقال لعمر يا اخي وقرأ ابن عباس واني بعد قوله تقوا وارج
 امها تهم وهو ابوهم وقال النبي انما انالكم مثل الوالد لولده وتارة
 يتقوهون بما هو اكبر من ذلك كبرت كلمة تخرج من افواههم ان
 يقولون الا كذبا يقولون ان الذي تقولون لعبد الله الذي تقولون
 له الله هو محمد المشتكى الى الله من هذا الجهل اين الله سبحانه
 خالق كل شئ ومالك كل شئ واين ملوكه ومخلوقه وعبدته محمد صلى
 الله عليه وسلم وتارة يقولون ان احمد بلا ميم او عرب بلا عين
 وتارة يدعون النبي بمدح تخص حضرة الالهية او تودى الى
 سوء ادب بالنسبة اليها اعاذنا الله من هذه الكفريات والسخرات
 قل ابا لله واياته ورسوله كنتم تستهزؤن لا تعتذروا قد كفرتم
 بعد ايمانكم هو لا كفار في الحقيقة وان ادعوا الاسلام ونطقوا بكلمة
 الشهادة بل حكمهم حكم المرتدين يستتابوا ولا يقتلوا وفي قتلهم
 اجر عظيم لمن قتلهم قيل بالفارسية كره حفظ مراتب نه كنى
 زنديقى فالاله والنبي نبي اين الرب واين العبد واين التراب
 من رب الارباب والمجتهد مجتهد خادم للنبي وحامل تعليه اين
 الخادم من الخدم لو اجتمع مجتهد والارض كله على قول وقال
 النبي بخلافه فالقول قول النبي وقول المجتهدين على خلافه
 كضربة البعير او نهي الكبير فصل اهل الحديث يتبرعون من

داب الر وافض الذين يبغضون الصحابة ويسبونهم وكن لك تبترون
 من طريق الخواج والنواصب الذين يبغضون اهل البيت والائمة
 الاطهار فطريقتهم هي الطريقة المثلى والجماعة الفضلى هم سلم لمن
 سالم اهل البيت وحرب لمن حاربهم ولو جرى الحرب بين سيدنا
 علي وبين معاوية في عصرنا لكانت مع علي ثم بعده مع امامنا الحسن
 بن علي ثم بعده مع امامنا الحسين بن علي ثم بعده مع امامنا
 جعفر بن محمد الصادق ثم بعده مع امامنا علي بن محمد الهادي
 التقى ثم بعده مع امامنا حسن بن علي العسكري التقى ثم ازيقينا
 ان شاء الله نكون مع امامنا السيد محمد بن عبد الله المهدي الفاطمي
 المنتظر هو لاء الائمة الاثنا عشر هم الامراء في الحقيقة انتهت
 اليهم خلافة سيد المرسلين ورياسة الدين المتين فهم شمس
 سماء الايمان واليقين واما ملوك بني امية والعباسية فلم يكونوا ائمة
 الدين بل اكثرهم كانوا لصوصاً متغلبين سفكوا دماء المسلمين و
 ملأوا الارض جوراً وظلماً وعدواً وانا كما ملأته في عهد النبي وخلفاء
 الراشدين عدلاً ونوراً واما اللهم احشرنا مع هؤلاء الائمة
 الاثنا عشر وثبتنا على الحق الى يوم النشور فصل اهل الحديث هم
 القائلون على وصية النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال اني تارك
 فيكم الثقلين كتاب الله وسنتي او عترتي فالمقلدة تركوا اعترافهم
 وسنته وتمسكوا باذيال ابي حنيفة والشافعي ومالك وجعلوهم

على بن الحسين بن علي بن ابي طالب مع امامنا الباقر ثم امامنا محمد باقر
 ثم امامنا جعفر بن محمد الصادق ثم امامنا موسى بن جعفر ثم امامنا
 علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب مع امامنا الباقر ثم امامنا محمد باقر

موسى بن جعفر ثم
 جعفر بن محمد الصادق
 علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب
 ثم امامنا جعفر بن محمد الصادق
 ثم امامنا علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب

كالأنبياء معصومين عن الخطاء ولقد قالوا كلمة الكفر اذ قالوا
 ما ينبغي قال قال ولكن ينبغي قال ابو حنيفة وقال الكيد اني منهم
 يجرم رفع السبابة عند التشهد كاهل الحديث فجعل سنة الرسول
 حراما واهان اهل الحديث والرافضة وان تمسكوا بالعترة الطاهرة
 ولكن تركوا كتاب الله وسنة رسوله الباهرة وطعنوا في اصحاب
 الرسول وكذلك الناصبة تركوا عترة الرسول وكفروا وهم فهم
 اخبت الناس اتبعوا الخناس فصل نحن لا نقول ان الصحابة
 معصومون بل يجوز صدور الذنوب منهم ولكن من حيث انهم
 نصروا الله ورسوله وبنوا لانفسهم واموالهم لا علماء كلمة الله
 ومحامدة رسوله صلى الله عليه وسلم فنرجو لهم المغفرة ولو صد
 منهم ذنب والخطاء الاجتهادي ليس بذنب بل يرجي لصاحبه
 الاجر ينص الحديث بالجملة هم خير الخلائق بعد الانبياء سلالته
 الاوليا والاصفياء ثم بعد هم التابعون باحسان من اهل البيت
 كعلي بن الحسين ومحمد بن علي وزيد بن علي ومحمد بن الحنفية و
 جعفر الصادق ثم التابعون من غيرهم وخيرهم اويس القرني
 وقيل سعيد بن المسيب وقيل الحسن البصري ثم بعد هم اتباع
 التابعين من اهل البيت ثم غيرهم وهكذا اكل قرن هو قرين
 بعهد النبي صلى الله عليه وسلم فهو افضل من القرن البعيد
 واهل البيت منهم خير من غيرهم غير ان هذه الفضيلة للجهول

على الجهود لا لكل فرد ومن افراة اذكم من متاخر سبق المتقدم كما سبق *
 فهذه القرون الثلاثة خير القرون بنص الحديث اما على مذهب الرافضة
 فيلزم ان يكون خيرا القرون شر القرون ويبطل الحديث **فصل** في عصرنا
 هذا غلبت القصادى على اكثر البلاد الا سلا مية و فرقت كلمة المسلمين و
 جعلتهم مثل العبيد و سببه از المسلمين تركوا القران والحديث وكل طائفة
 منهم اختارت اماما و مجتهدا لنفسها تقلد بها كما سبوا و تعادى الطوائف الاخرى بل
 قتلهم كفار او تحامى الاعداء على اهلاكمهم و ابادتاهم و تفرج بهلاك اخوانهم
 فالان لا يحصى عن هذا البلاء الا ان يتفوق المسلمون على امام واحد قرشى
 يجتمعون تحت رايته و يتبعون امره و يخلصون انفسهم و بلادهم من الفصا
 بالقوة الاجتماعية والله الموفق من اقل من اقل منى ليهما ان يعد و اجمع طوائف
 المسلمين اخوانهم و يكفوا انفسهم عن الباس فيما بينهم و اذا صالت القصاد
 على طائفة منهم تجتمع سائر طوائف المسلمين شرا و غريا للضمهم و تجزيتهم
 قال الله تعالى ان استنصروكم في الدين فعليكم النصر و ينبغى لهم ان يتكروا العلوم
 الغير المفيدة كالفلسفة القديمة والكلام و يقتصر و من المنطق على قدر يسير
 و اذا فرغوا من تحصيل الكتاب والسنة فليتعلموا علوم الزراعة و التجارات
 و الصناعات اما ملوك الدول الاسلامية المستقلة فيجد و اما استطاعوا لهم
 قوة و هي الاتواجى البناديق المائية و مكرم و ما ز رسيما الاتواجى المشنية التي تضر
 بالسرعة و الباروت و المجيد التي يخرج منها الدخان و المركب الدخاني الحربي الهجينة
 و التاريد و ودايناميت و انكرات التحففة المنسقة الزبيقية و غير هذا ينبغى لهم

ان يسمى اذ لا يراو و يباو امر يكد و جايان ويدخلو ارجالهم بانواع الحيل في معالفتها
 ومصانعها ويتعلمون كل شئ مما يصنع اعداؤهم من عبدة الاوثان واليهود و
 النصارى ولا يستقيموا ان يطلبوا العلم ولو من الكافر قال النبي كلمة الحكمة ضالة
 المؤمن من حيث وجدها فزها حق بها **فصل** لا يبلغ الولي درجة النبي والنبي اعلى
 اشرف من الولاية وهي غير مكتسبة ولا تحصل بها لاسباب انما هي كرامة من الله تعالى وميزة
 غير ذلك فقد لخطا قول الشيخ ابن عربي ان خاتم النبوة ياخذ العلم عن خاتم
 الولاية ظاهرة سوء ادب في حق نبينا صلى الله عليه وسلم اللهم الا ان يقول بتداول
 بعيد وقد شنع على هذا القول شيخنا ابن تيمية تشديدا ليلغا لا يتصور ان يند
 منه ولا يصل الولي الى درجة يسقط عنها الامر وانتهى ما لم يصير محنونا و
 عليه ومن بعد ذلك من هذا فهو **فصل** الاستهانة والاستهانة بالشرعية
 كفر وكذا امانة النبي من الانبياء والهزلة بالكفر وقيل ان لم يعلم انه كفر فهو حذر ولا يحكم
 بكفره الا ان قال ليل عليه قصة حمر بن اشجينة طالب النبي الذي من ماتتم الاعيين والامن من
 عذاب الله واليا من رحمة كفر الايمان بين الخوف والرجا وتصديق الكاهن ما يجبر
 عن الغيب كفر والسؤال عند الاتيان عند للسؤال حرام وحلوان الكاهن
 حرام ولا يعلم الغيب احد الا الله حتى نبينا صلى الله عليه وسلم كان لا يعلم
 الغيب ومن زعم ان الولاية يعلم الغيب فقد كفر والمراد الغيب الغيب المطلق
 يعني ما غاب عن او غاب عن كل مخلوق وخص بعلم الله تعالى اعني الامر
 الخمسة التي ذكرت في القران اما الغيب الاضافي فيجوز ان يعلم غير الله
 من الملائكة والمقربين وغيرهم من ليس عند الغيب نعم لا يعلم من هو غيب

عنه
موركا
الذي
قال
في
البيان

عنده الا باعلام الله تعالى ومنه قوله فعلت ما في السموات والارض لا زلم
يبق حينئذ غيبا عنده **فصل** لا اختلاف بين اهل السنة في ان الاموات
تنتفع بسعي الاحياء في امرين احدهما ما تسبب اليه الميت في حياته والثاني
الدعاء المسالين واستغفارهم والصدقة والحج واختلاف اصحابنا في ثواب
العبادات البدنية كقراءة القرآن وغيرها ومذهب المحققين من اهل الحديث
ان ثواب كل عبادة بدنية كانت كحتم القرآن او مالية كالصدقة يصل
اليهم سواء اهدى لهم كل الثواب او نصفه او ربعه نص عليه الامام حماد
وقال يصل الى الميت كل شئ من صدقة وصلوة وحج واعتمكاف وقراءة
وذكر وغير ذلك وقوله تعوان لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى **فصل** لا يمان
يعني لا ينفع الانسان ايمان غيره ان لم يكن هو مؤمنا والمراد بالانسان
ابو جهل او عقبته او وليد بن المغيرة او منسوخ باية اخرى والذين
امنوا واتبعهم ذريةهم بايمان الآية والله مجيب الدعوات ويقضي الحاجات
قال شيخنا ابن القيم قراءة القرآن واهدائها للميت تطوعا بغير اجره وصل
الثواب اليه وهذا وان لم يكن معروفا في السلف ولكن الدليل يقتضيه
فانه اذا وصل ثواب الحج والصيام والدعاء والاستغفار والصدقة الى الميت
بنصوص الاحاديث الصحيحة فاي مانع يمنع من وصول ثواب القرآن نعم
اذا عمل عملا لنفسه ثم بعد ذلك اراد ان يجعل ذلك لغيره لم يملك ذلك
اول ذلك فيه قولان قلت وبهذا ظهر فساد ما قال بعض اعلامنا من ان
ان اهداء ثواب العبادات البدنية للاموات يدعة نعم الاجماع لقراءة

القرآن او تعيين يوم لهذا الامر لا شك في كونه بدعة ويقاس على ختم
 القرآن ختم صحيح البخاري فانه ما تور عن مشايخنا اهل الحديث كالسيد
 جمال الدين المحدث وغيره واجازة السيد العلامة ومنهم من منع عنه
 جعله بدعة فصل ما اخبر النبي من اشراط الساعة كرفع القرآن وفتح
 الاسلام وقلة العلم وكثرة الجهل والموت والهرج والفسق والفجور وكثرة
 التراز وظهور نار من الحجاز تضيء اعناق الابل ببصرى وتار من قعر عدن
 تحشر الناس من المشرق الى المغرب وظهور الرافضة والخوارج والقدورية
 وخرج ثلثين من الدجالين الكذابين بعضهم يدعي الالهية وبعضهم
 يدعي النبوة وبعضهم يدعي المهودية ومقاتلة فئتين عظيمتين دعواتهما
 واحدة وفتح بيت المقدس وفتح القسطنطينية وحدوث الزلازل والسيول
 وذوات الاذنان وسب السلف الصالح وافتراق المسلمين والتعق في
 القبيد وتحسين الفاظ القرآن وترك الخوض في معانيه والعمل بمطالبها
 السنة وعدم الاعتماد عليها وتفسير القرآن بالرأي وتقصد الامر الى غير
 اهلها والتهاون والتكاسل في اداء الفرائض وتأخير الصلوة عن وقتها وحرمان
 العباد والفقراء وفسق القراء ونقص الاعمار والتمرات وكثرة النساء وقلة
 الرجال وقلة الحجاء وتساقط الناس كاليهاثم وعقوق الوالدين وكثرة الضل
 كلاً وتناول البهيم السود رعاء النساء في البنيان وولادة الامة ربتهما
 وفسق الربوا والزنا وشرب الخمر وكثرة القينات والمعازف والخسف
 والمسح والقذف وغصب الاموال والفرار من الرحف وكثرة الروم يعني النفاق

على
 الترتيب المذكور
 موت النبي ص
 سنة

وشيع البدعات وغير ذلك وظهو السفينان والمهدي والمحمية الكبرى بين
 المسلمين والنصارى وخروج الدجال الا عور العين اليمنى واليسرى ونزول
 عيسى بن مريم عليه السلام وقتله الدجال بباب لد وخروج ياجج وياجج
 والقحطاني وجهجاه وهم ذى السويقتين الحبشي الكعبة وطوع الشمس
 من مغربها وخروج دابة الارض والدخان والريح الباردة وهلاك ارباب
 الايمان وغيرها كلها حتى **فصل** الجمع بين الصلوتين من غير عزروا
 سفر ولا مطر جائز عند اهل الحديث والتفريق افضل واشتراط بعضهم
 ان لا يتخذ عادة ورواه الامامية في كتبهم عن العترة الطاهرة وكذا
 المسح على العمامة والجوربين والخفين وكذا اشرب نبيذ التمر والغنم مالم
 يشتمد ولم يسكر وما اسكر كثيرا فقليل حرام كثيرا وكل مسكر خمر خالفنا
 فيه الحنفية وكذا تلك صلوة التراويح في رمضان سنة عند اهل الحديث
 وهي التهجيد والاولى ان لا يزيد في رمضان ولا غيره على احدى عشرة ركعة مع
 الترويض عد والعشرين بالحديث الصحيح المرفوع وكذلك اهل الحديث
 يوجبون قراءة الفاتحة في كل صلوة للامام والمامو حتى في صلوة الجنازة
 عملا بقوله الا صلوة الا بفاتحة الكتاب يحمرون بيمين خلف الامام في الصلوة
 الكهربية ويواظبون على رفع اليدين عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع
 وعند القيام الى الركعة الثالثة بعد القعدة الاولى ويضعون يمينهم على شامخ
 في الصلوة على الصدر وينوون للصلوة بالقلب ويرون ان النية باللسان عند
 الصلوة بدعة منكرا لم تعهد عن النبي ولا عن اصحابه ويجوزون الدعاء برفع

عمه هاتوان
 من الاثر لا يحصى
 عندهم الا الله مستندهم في
 مبادئ الاقلام في الآثار
 كما ذكره ابن بيجان في الآثار
 الباقية وذكر ابن خلدون في السد
 التي بناها ذو القرنين المبعوث
 وياجج كانت في وسط جبل
 فوق قباضة بورال
 من يرفق التاريخ ان صاحب
 ان ذكر بيجان لما انفجر من سجلا
 اليه شاهده ١٢٠٠ سنة
 هـ يعني بين
 الظهر والعصر بين المغرب
 والعشاء ١٢٠٠ سنة

الايدى في الصلوة اى دعاء كان ولو من قبيل ما يسأل عن الناس ويصلون
 الجمعة في اى محل تيسرت فيه الجماعة قهرية كانت او بدلة ولا يشترطون عدد
 الترات او الاربعين ولا دار الا سلام ولا سلطان الا سلام ويخطبون قبل الصلوة
 خطبتين يذكرن فيها الناس ويعطونهم يا امر ونههم بالمعروف وينهونهم عن
 المنكرات التي شاعت فيهم ويعلمونهم هذه الامور بلسانهم ولا يشترطون
 العربية في الخطبة ولا يلتزمون ذكر الخلفاء ولا ذكر سلطان الوقت لكونه بعد
 غير ما تقرر عن النبي واصحابه ويقنعون فيها على الاذان التي تكون قبيل الخطبة
 حين يجلس الامام على المنبر وهو الاذان المأثور عن النبي اما النداء الثالث
 زاده عثمان رضي عن كثر اهل المدينة ويقنعون على الاستنجاء بالماء بعد البول
 ولا يشترطون الاستنجاء بالحجارة او المدرة بعد البول اذ لم يثبت هذا في حديث صحيح
 مشروع فحصل لا بد للعامة من تقليد العلماء في الاصول الفروع اذ كل حال لا يفتى
 على النظر والاجتهاد فتكليفهم بذلك تكليف لهم بما ليس في وسعهم ولا يطيقون
 اما تقليد عالم او مجتهد معين في جميع المسائل الشرعية الفرعية بالالتزام
 فيكون ذلك الواجب على صاحب العلم الاجتهاد وعلى العامة السؤال عن عالم اى عالم
 يتيسر هذا هو قول الجمهور وادعى شيخنا ابن حزم الاجماع عليه قال شيخنا
 ابن القيم للعامة ان يستفتي من شاء من اتباع الائمة وغيرهم ولا يجب عليه ولا
 على المفتي ان يتقيد باحد من الائمة الاربعة باجماع الامة وقيل يجوز للعامة وقيل
 يجب ولا اعلم من اين اخذوا الجواز مع ان ائمتهم الذين يقلدونهم قد نهوا عن
 وقول الله تعالى فاسألوا اهل الذكرا ان كنتم لا تعلمون ورد في محل خاص والمراد

بأهل الذكر أهل القرآن والحديث ومعنى الآية اسألو عن حكم الله ورسوله
 ان كنتم لا تعلمونه والسؤال عن العالم اذا سأل عنه حكم الله ورسوله لا يسمى
 تقليدا وهذا مما لا اختلاف في جواز مع ان النزاع في تقليد العالم المعين في أهل الذكر
 عام يشمل كل عالم من علماء الدين والقول بالوجوب انشد فسادا اذا لا يجب
 الا ما اوجب الله تعالى وكيف يصح الوجوب بعد اربع مائة سنة من خروج النبي
 وكيف يمكن ان يكون السلف الصالحون تاركين للواجب ومن التقليد ما هو
 حرام كتقليد المجتهد فيما يخالف النص للعارف بالنص ولا اشتغال بتاويله
 لتصحيحه راي المجتهد هذا العسرى عجيب لم لا يقولون ان المجتهد لم يبلغه
 هذا الحديث ومنه ما هو شره كقوله يقول المجتهد على الكتاب والسنة
 وعدم الاعتقاد عليها وهو المأذون في الآداب من دون الله قال شيخنا
 ابن تيمية ولكن من علم ان هذا خطأ فيما جاء به الرسول ثم اتبعه على
 خطأه وعدل عن قول الرسول فهذا نصيب من الشرك الذي ذم الله
 يستحق صاحب العقوبة ولهذا اتفق العلماء على انه اذا عرف الحق لا يجوز
 تقليد احد في خلافه وانما تنازعوا في جواز التقليد للقادر على الاستدلال
 انتهى ولا بأس بالانتقال من مذهب الى مذهب آخر اذا عرف ان المذهب
 المستقل اليه اصح ووافق بالكتاب السنة وهو قول الاكثر من العلماء الذين
 يجوزون التقليد بل نقول ان هذا الانتقال واجب والذي يمنع منه منصفين
 جاهل بمقاصد الشريعة ولا يجوز تقليد المجتهد الميت وحكي بعضهم الا يجمع عليه
 وقيل يجوز ووجه الشيخ ابن القيم لان القول لا يموت وتقليد السلف كقول

الصحابة والتابعين تدل على جوازها وقال ابن مسعود ربه من كان متبعاً
 فليستن بمن مات وخالفنا فيه المقلدة ووافقنا فيه الامامية ثم اختلفوا
 هل يجوز ان يقلد الرجل في بعض المسائل الشافعي وفي بعضها ابا حنيفة
 الصحيح انه لا باس به لان الصحابة كانوا لا يتكروا على من قلدهم
 في مسائل وقلد الآخرين في الاخرى ورحى ابن برهان والنووي هو الحق
 ويدل عليه قوله تعالى فاسالوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون قال نعم ما جعل
 عليكم في الدين من حرج وقال يريد الله بكم اليسر ولا يريد الله بالمشقة
 من هذا ان الرجل يصير اسيراً مجتهداً واحداً بحيث لا يقدر ان يتجاوز
 عنه الى غيره ولو في مواقع الضرورة وكذلك لا باس بتتبع الرخص لقلوبها
 ونعمت واختيار قول اهل المدينة في الغناء واختيار قول اهل الكوفة
 في النبيذ واختيار قول اهل مكة في المتعة اذا اجتهد وعرف ان الحق معهم
 او قل احد منهم ومنع الشيخ ابن القيم عنه تحكم بحج لا دليل عليه وقول
 القطن ليس بحجة قال الشيخ ولي الله من اصحابنا تلقت الرخص ان لم تكن
 مخالفة لنص الكتاب الحديث الصحيح واجماع السلف والقياس الجلي حسن
 ولو منع عنه الفقهاء المتأخرون قال ابراهيم اذا بلغك في الاسلام امران
 فخذ ايسرهما ومثله روى عن الشعبي وفيه حديث صحيح ان النبي ما خير
 بين امرين الا اختار ايسرهما واهوتهما ومع ذلك لا ننكر ان الاخذ بالاشق
 على النفس افضل وقال الله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر
 فلواردنا ما اراد الله لنا ما علينا من شئ وكذلك دعوى الاجماع على منعها

غير مسلم وایمان المقلد صحیح ولا یتكلف العاصی بمعرفة الدلائل اقل
 یفسق بترك الاستدلال وورده الشوكانی من اصحابنا وقيل لا یصح وهو
 المنقول عن الاشعری والمجتهد قد یخطئ وقد یصیب واذا
 اصاب فله اجران واذا خطأ فله اجر واحد لیس كل مجتهد مصیبا بل اذا
 اختلفوا فاحصهم مصیب الاخرون مخطئون لا یجوز خلوا الزمان عن مجتهد قال ابن
 دقیق العید هذا هو المختار والذي ختم الاجتهاد على الائمة الاربعه لمرات بل
 علیه الامن العقول لا من الكتاب السنة بل نقول الاجتهاد الثانی
 یكون اعلم من المجتهد المتقدم غالباً ویتسركتبا لمدین فی هذا الزمان لیس الاجتهاد
 على الناس المحدث فی هذا الزمان یكون اجمع لاحادیث النبی من ابی حنیفة
 ومالك والشافعی ولا ینكره من له عقل سلیم وفهم مستقیم ویجوز تجزی
 الاجتهاد یعنی ان یكون الرجل مجتهداً فی بعض المسائل مقلداً فی بعضها و
 اذا كان عند رجل صحیح البخاری او صحیح مسلم او كتاب من سنن رسول الله
 صل الله علیه وسلم كسنن ابی داؤد والترمذی فله ان یفتی بما یجوز اذا عثر
 منسوخات السنة وهي لا تبلغ عشرة احادیث كما سنبنیها انشاء الله فی الجزء
 الثانی والذین منعوا عندهم لا یتعیون من الله ورسوله حیث جوزوا الفتوی
 من الهدیة والنهاج ولا یجوزون من كتاب رسول الله والصوابه اذا بلغهم حجة
 رسول الله كانوا یعملون به على الفور وكذلك التابعون فاتباعهم خیر من
 اتباع هؤلاء الفقهاء المتكشفة الجبلية فصل كما لا یتعین مجتهد من
 المجتهدین للتقلید كذلك لا یتعین قراءة من القراءات السبعة المشهورة بل یجوز

للرجل ان يقرأ القرآن باي قراءة منها واختلف في القرات الشاذة والصحيح الجواز
 اذ اريت باسناد صحيح وكذلك يجوز قراءة سورة على طريق الكسائي وقراءة سورة
 اخرى على طريق حمزة والترامقوة عاصم ورواية حفص في جميع السور مما لا دليل
 عليه ويجوز للعامة اذا لم يقدر على اخراج الضاد من مخارجها ان يقرأ بها الظاء
 لانها مشابهة لها في كثير من الصفات اما قراءة الدال المغمضة وغير المغمضة
 بدلا عن الضاد كما هو ديدن الجاهل ان كانت لعجز عن اخراج الضاد او عدم
 وقوف فتكفي بجواز الصلوة يدل عليه حديث جابر عن نقرأ القرآن وفيها
 الاعرابي والبعثي فقال اقرأ وافعل حسن ان كانت مع القدرة على اخراج الضاد من محل
 ففسد الصلوة وهو المراج بخلاف ما اذا قرأ الظاء فان ضاد مغمضة ضعفت
 فتجوز الصلوة بالاتفاق الخروج من محل الخراف هو الاولي فصل البيعة التي
 شاعت بين الفقهاء لها اصل من الشرع وهي بيعة التوبة ولكن الباس الخراف
 والقلنسوة والتوام رسوم الفقر التي ليس لها اصل من الشرع والتسمية
 بشاه فلا يشاه فلان مما لا دليل عليه كذلك تقسيم الطرق الى النقشبندية والقا
 واكچشتية والسهروردية تقري في دين الله ويلزم على الكل اتباع السنة وترك
 قول المرشد فعلمنا اذا خالف الحديث فان المرشد الاعظم هو النبي صلى الله
 عليه وسلم وبسائر المرشدين خدامه وحاملوا نعله ويجب علينا ان نحب الاولياء
 كلهم ونعظمهم ونوقرهم من غير تفضيل وتخصيص وتفريق لقوله من عادي
 الى ليا فقراذنت بالحرب العجب من الجهلة الذين يصرفون الايام والليالي في
 ان شاه خاموش افضل الشيخ جي حالي لله اعلم بما وكذا ذلك رايت بعض

حديث البصر
 عطا الخرافة
 الحسن البصر
 من مضمون
 مدحه
 العلاء
 مؤلف
 الن زمان
 باسناد
 اولها
 شنت
 الى القوم
 للفضل
 واليه
 ان الشيخ
 رسالة
 تحف
 بومل
 اثبت
 الحسن
 في
 منه

السفهاء يكتبون رسائل في ان الشيخ عبدالقادر افضل وخواجه معين الدين بخت
 عليهم رحمة الله سبحانه ايش لهم الغرض بهذه الخرافات لا ندري ومنهم من يبحث
 في ان قد محي الشيخ عبدالقادر على رقبة كل ولي الله المعاصر والمقدم والمتاخر او على رقبة
 الاولياء المعاصرين له فقط ولا يتفكر في ان بعد من هو افضل منا كما امننا المهلك
 وناس من قبله كثيرون هم افضل منا بما تب كسيدنا ابي بكر وعمر وعثمان وعلي
 والحسن والحسين رضي الله عنهم فلا بد من حمل علي الاولياء المعاصرين كما صرح به
 شيخنا المجدد **فصل** زعم بعض الصوفية ان عبادة الله تعالى خوفا من النار وطعا
 في الجنة ليست بشئ وشان المؤمنين الكاملين ارفع من ذلك هم انما يعبدون
 ربهم خالصا محبا من حيث ان مرتبة الالهية بنفسها تقتضي العبادة لا خوفا من النار
 ولا طعا في الجور والقصور وانا اقول ان الله سبحانه يبين صفة المؤمنين في كتابه
 فقال يدعون ربهم خوفا وطعا قال ابن عباس في تفسيره اي خوفا من النار و
 طعا في الجنة ولا مشاحة في ذلك اذ الخوف من النار التي هي غضب الله والطمع في
 الجنة التي هي رضاه الله لا يجمعا الا في قلب المؤمن الذي يحب الله ورسوله فالعبادة
 بهذا الخوف والطمع كان عبادة لوجه الله والشوق الى الجنة يساوق الشوق الى لقاء
 الله لان اعظم النعم في الجنة هو رؤية الله سبحانه ومن ههنا دعا النبي بقوله
 اللهم اني اسالك الجنة وما قرب اليها من قول وعمل واعوذ بك من النار وما قرب
 اليها من قول وعمل **فصل** الفقر هو الا خلاص التوكل على الله والزهد في الدنيا
 والاستغفال بذكر الله واتباع الكتاب السنة في الاصول والفروع وفقير من
 يخالف الشرع كاد ان يكون كفرا فضلا عن ان يكون ولاية او تقربا الى الله تعالى

والتسمية بشاه للفقير تدل ان ليس بفقير لان الفقير الصادق لا ينبغي ان يعين
 نفسه عن عوام المومنين بامر من الامور بل يخفى فقره مهما امكن ويظهر للناس
 انه من ارباب الدنيا **فصل** رسل البشر افضل من رسل الملكة لان الله تعالى
 امر الملكة كلهم بالسجود لادم وجعله خليفة في الارض وكذلك رسل الملكة
 افضل من عافة البشر بالاجماع اما تفضيل عامة البشر على عافة الملكة فمختلف
 فيه لا فائدة للبحث في هذه المسئلة اذ لا يتعلق به غرض شرعي في الكتاب السنة
 ساكتان عن **فصل** البدعة الشرعية هي الامور المحادث في الدين بعد القرون
 الثلاثة المشهورة لهم بالخير لم يدل عليه دليل من الكتاب السنة ولم يدخل تحت
 عمومها بل كان في خلافها امر الله به ورسوله وهي المراد في قوله كل بدعة ضلالة
 وقوله مما احدث قوم بدعة الرفع مثلها من السنة وفي رواية ما ابتدع قوم بدعة في
 دينهم الا نزع الله من سنتهم مثلها ثم لا يعيدها اليهم الى يوم القيمة اما البدعة
 اللغوية فهي تقسم الى مباحة ومكروهة وحسنة وسيئة قال الشيخ ولي الله من
 اصحابنا من البدعة بدعة حسنة كالخذل بالنواجذ لما حث عليه النبي من غير عام
 كالنزوح ومنها مباحة كعادات الناس في الاكل والشرب اللباس وهي هنية قلت
 وتدخل في البدعات المباحة استعمال الورد والرياحين والازهار للعرض ومن
 الناس من يهنم عنها لاجل التشب بالهنود الكفار قلنا اذ لم ينو التشبه اوجز الامر
 المرصومين الكفار في جماعة المسلمين من غير نكير فلا يضر التشب كثيرا من الاقبية
 والالبسة التي جاءت من قبل الكفار ثم شاعت بين المسلمين قد لبس النبي حبة
 رومية ضيقة الكمين في قسم الاقبية التي جاءت من بلاد الكفار على اصحابه ومنها

ما هي ترك المسنون تحريف المشرع وهي الضلالة وقال السيد البدعة المحرمة
 هي التي ترفع السنة مثلها والتي لا ترفع شيئاً منها فليست هي من البدعة في
 شيء بل هي مباح الاصل والبراءة الاصلية مستصحية لها وقال شيخنا ابن الاثير
 الجزري البدعة بدعتان بدعة هدى وبدعة ضلال فما كان في خلاف
 ما امر الله به ورسوله فهو في حيز الذم والانكار وما كان واقعا تحت عموم
 ما ندب الله اليه وحض عليه الله ورسوله فهو في حيز المدح ولولم يكن له مثال
 موجود وعلى الاول يحمل الحديث الاخر كل محدثة بدعة تاثير ما خالف اصول
 الشريعة ولم يوافق السنة انتهى مختصراً وقال صاحب المجالس ان كل بدعة في
 العبادات البدنية المحضة لا تكون الا سيئة واستشهد بقول ابن مسعود حيث
 قال للذين كانوا يجلسون بعد المغرب فيهم رجل يقول كبروا الله كذا وسجوه
 كذا القدر جثم بيد عتظماء ولقد فقم على اصحاب محمد علم انتم مختصرون فصل
 امر الخاتمة مبهم ولذلك امر العبد بالتوبة الى الله دائماً وقال النبي ^{الله} اني لا استغفر
 واتوب اليه في كل يوم اكثر من سبعين مرة ومن قال ان الذنوب لا تضر مع الايمان
 فهو مرجئ ضال مبتدع ثم جعل التوبة نرجو العفو ان شاء الله ولا نقول ان
 اسقاط العقوبة بالتوبة واجب على الله تعالى فصل لا ذم للمذهب ليس بمذهب
 فان اهل الحديث كلهم يشبهون جهة الفوق لله تعالى وصحة الاشارة اليه ^{الله} كذا
 الاستواء والنزول الصعود وكن لك اليد والوجه والعين والاصابع وغيرها من
 الصفات التي ردت في الشرع ومع ذلك هم لا يقولون كالكرامية والمشبهية
 انه جسم ولولم تمت الجسمية على من هبهم فمغرل عنها وعن انكارها فصل

الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على كل مسلم حر مكلف عالم بذلك
 بشرط القدرة على وجه لا يوقد في الفساد العظيم وضرر في نفسه وماله واهله
 فلو خاف الضرر وامر وانكر فهو افضل والا نكار باليد لا تامة والسنة وباللسان للعلماء ^{طين} والقلوب
 للعاقل وقيل لكل ما أمكن والثالث اضعف لانهما يختلفان في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ان يكون الامر عملا
 بما يأمرون ولا يشترط وجه الشك ولو كان الامر لا يجعل به ملاما كما قال تعالى اما مروا الناس
 بالبر وتنفسون انفسكم ولا يجونا الا نكار على امور مختلفة فيها بين العلماء كمثل
 الرجل ومسح في الوضوء والتوسل بالاموات في الدعاء والدعاء من الله
 عند قبور الاولياء والانباء وارسال اليدين في الصلوة ووطئ الاذنين والاهماء
 في الدبر والمتعة والجمع بين الصلوتين واللعب بالشطرنج والغناء والمنامير و
 الفاتحة المرسومة او مجلس الميلاء وهو المنقول عن امامنا احمد بن حنبل وقيل يجوز
 الا نكار باليسر السهولة بان يقرأ الحديث على قاعها ولا يعنف ولا يذجر ولا
 يشترط ولا ينهر وروى المروزي عنه انه لا ينبغي للفقير ان يحمل الناس على
 مذهب ويشدد عليهم وقال سفيان الثوري اذا رايت الرجل يعمل العمل الذي
 قد اختلف فيه وانت ترى تحريمه فلا تتهمه وقال شيخنا ابن القيم الراي الذي هو
 موضع الاستنباط لم يلزم السلف احد العمل به ولم يحرموا مخالفتهم ولا جعلوا مخالفتهم
 محال للدين بل خير واين قبوله وردة قلت بهذا ظهر ان من
 الاحناف الجهملة من ينكر على رفع اليدين في الصلوة او الجهملة يامين او رفع السبابة في
 التشهد فهو يجلب لاثم على نفسه فضلا عن الاجر كذلك من ذجر الناس بالنعف و
 التشدد على سماع الغناء والمنامير او عقد مجلس الميلاء او قراءة الفاتحة المرسومة

ويفسقهم او يكفرهم على هذا **فصل** قال شيخنا عبد القادر الجياني
 اهل السنة يعتقدون ان الله يجلس بيننا نحن اصل الله عليه وسلم معه على
 عرش يوم القيمة قال مجاهد هو المراد بالمقام المحمود **فصل** لاهل البدع
 علامات يعرفون بها منها الوقعة في اهل الاثر والظعن عليهم ومنها تسميتهم
 اهل الاثر بالواهبية والعرشية والمجسمة والمخشوية والمجبرية والمشبهة
 والناصبة وكل ذلك تعصب وبغى حسد لاهل السنة لا اسم لهم الا الاسم
 الواحد وهو اصحاب الحديث كثرتهم الله تعالى ابقاهم الى يوم القيمة ومنها
 انهم لا يتبعون في تفسير القرآن الاحاديث واثار الصحابة والتابعين بل يفسرون
 برايهم فيضلون ويضلون ومنها انهم يصرفون اعمارهم في مطالعة الكلام
 والمنطق والجرل والخلاف والفلسفة الالهية الاتحادية والطبعية الدهرية
 وقليل ما يطاقون كتب الفقهاء لاهل التقليد الفقهاء الجبلية ولا يتوجهون
 الى كتاب الله وكتب رسوله ورجاء قرءوا كتاب الله فيقنعون على الالفاظ ويشتركون
 كسر الشعر لا يتخوضون في معانيه ولا يعملون عليه ولا ينوون العمل به بل يفتنون
 الناس عن مطالعة القران والحديث وتراجها والعمل عليها ويصدون
 الناس عن سبيل الله خذلهم الله تعالى وابادهم **فصل** زعم بعض المقلدة
 ان امامنا المهدي حين يظهر فهو يكون مقلدا لابي حنيفة وكذلك عيسى يحكم
 بمنزلة ابي حنيفة والى الله المشتكى من اين عرفوا هذا بالكشف فرئيس اصحاب
 الكشف صرح بخلافه في الفتوحات وشأن المهدي اعلى وارفع من ان يقلد
 مجتهدا يخطئ ويصيب ويترك الكتاب السنة وكذلك شأن سيدنا عيسى

ابن مريم صلوات الله عليه وسلامه يابى عن ذلك وهذا ليس بعجيب
من بعض الاحناف فانهم اصحاب خرافات كثيرة مثل هذا منها ان ابا حنيفة
لقى عدة من الصحابة وروى عنهم لم يثبت ذلك عند اهل النقل ومنها ان
الحضرة تعلم فقها الاحناف في ثلاثين سنة ثم علمه القشيري في خمس سنين
والقشيري جمع في كتب ضخمة ووضعها في صندوق ثم القاه في البحر
فهو يبقى مغمورا في الماء الى ان يظهر المهرى فيخرج الصندوق ثم يخرج منه
الكتب ويحكم بما فيها نعوذ بالله من هذا الكذب والخرافات ومنها ما يروون
عن النبي يكون في امتي رجل يقال له ابو حنيفة هو سراج امتي وهو موضوع
باتفاق المحدثين لعنة الله على واضعه ومنها ان ابا يوسف تلميذ ابي حنيفة
كان يحفظ ثمان عشرة الف احاديث موضوعا فكم كان يحفظ من الصحيح
يتفكر مع ان ابا يوسف القاضي لينة اهل الحديث لم يروا انا را موقوفة عديدة
ولا رواد عنه وكتاب ابن الجوزي الذي هو اجمع الكتب للموضوعات لا تكاد
تجد فيه ربع هذا العدد ولا ثمنه ومنها ما يقو فقيههم تلميذ عبد النبي فلجنة
ربنا اعدا درمل على من رد قول ابي حنيفة وليسال عنه ان ابا حنيفة الغيا
بالله الورد رسول حتى يكون راد قوله ملعونا وانا قلت بدل هذا الشعر
فرحمة ربنا اعدا درمل على من رد اقوالا سنيحة: **فصل** قال النبي صلى
عليه وسلم ستفتترق امتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار الا واحدة
قالوا او ماتلك الواحدة قال من كان على مثل ما انا عليه واصحابي فهذا الاقتراب
وقع في اخر عصر الصحابة والتابعين ظهرت اول ابدعة معبد الجهنفي في القديثم

بدعة واصل بن عطاء ثم بدعة جهم بن صفوان ثم بدعة خلق القران
 وهكذا انشأت بدعة بعد بدعة وافترق الناس في الاصول والفروع
 غير انهم الى المائة الرابعة ما كانوا يوجبون تقليد مذهب معين
 من مذاهب المجتهدين ثم بعد ما اقتضت رايهم لهذا التقليد ونزادوا
 من عند انفسهم منع تقليد مجتهد آخر غير الاربعة والامر ان خرافيان
 محدثان مخالفان عما مشى عليه الصحابة والتابعون والسلف الصالحون
 ثم احاطت هذه البدعة المنكرة بتجميع الناس ولطمتهم لطمه تشديدة
 الا شرفة عديدة صانها الله سبحانه بفضل ورحمة وهي الفرقة الناجية
 المنصورة الى قيام الساعة المسماة باهل الحديث والاثرا بقاها الله وكثر
فصل اصول هذه الفرق عشرة اهل السنة وهم اهل الحديث والاثرو
 اهل البدعة هم الخوارج والروافض والمعتزلة والمرجئة والمشيبهة و
 الجهمية والضرارية والتجارية والكلابية فاهل الحديث طائفة واحدة
 وتحت الفرق الاخرى طوائف متعددة يبلغ عددهم الى ثلث وسبعين
 فرقة فصاعد كما بينها النبي وعقائد تلك الفرق الضالة ومخالفا تهم
 لاهل الحديث والاثر مذكورة في المطولات ولا فائدة لنا في نقلها بل
 منع امامنا احمد بن حنبل عن حكاية اقوال اهل البدعة قلت من
 اهل البدعة الاحناف والشوافع الجاهلون على التقليد التاركون للكتاب
 الله وسنة رسوله يطلق عليهم اسم الا سلام كما قال شيخنا عبد القادر
 الجيلاني في كتابه الغيبة الذي رويناها مسلسلة عن ابن من المرجئة الخفية

اصحاب ابي حنيفة النعمان بن ثابت زعموا ان الايمان هو المعرفة والاقرار
 بالله ورسوله وما جاء من عنده جملة يعني اخرجوا الاعمال من الايمان
 وهو يخالف اعتقاد اهل الاثر ويؤيده رواية نعيم بن حماد مرفوعا تقتر
 امتي على بضع وسبعين فرقة اعظمها فتنة قوم يقيسون الدين براهم
 يحرمون به ما احل الله ويحلون به ما حرم الله وانما اراد الشيخ رضا الرد و
 الانكار على اصحاب ابي حنيفة لا على ابي حنيفة نفسه فان كان امام
 اهل السنة ومحبا اهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وان ضعفه اثمة
 الحديث في الرواية وعبروا عنه بامام اهل الراي قال البخاري سكتوا
 عن رايه وحديثه وقال الدارقطني لم يسنده غير ابي حنيفة والحسن
 ابن عماره وهما ضعيفان اما اصحاب ابي حنيفة فمنهم مرجئة ومنهم معتزلة
 واكثرهم جهمية ويدعون انهم اتباع لابي حنيفة مع انهم يخالفون في
 الاصول والفروع ابو حنيفة يمنع عن التاويل في صفات الله وهو لا
 يؤولون ابو حنيفة يقول ان الله في السماء دون الارض وهؤلاء
 يقولون انه في كل مكان ابو حنيفة يمنع عن قراءة كتاب غير القرآن
 والحديث وهؤلاء يقولون المنطق والفلسفة والنجوم ابو حنيفة يقول
 ان كان قولي مخالفا للحديث فارموا قولي على الجدار واتبعوا حديث الرسول
 وهؤلاء يردون الاحاديث الصحيحة ويمجدون على قول ابي حنيفة
 ابو حنيفة يقول يتروك القياس بالخبر المرسل والضعيف حتى يقول
 الصحابي وهؤلاء لا يتروك القياس مع وجود الخبر الصحيح المرفوع

على خلاف ابو حنيفة يمنع عن الغناء والمزامير وهو لاء يجوز الغناء
 والمزامير بل يعد ونهاطعة يرجون عليها الاجر اما فرقة اليناجرة اتباع
 احمد خان الكشميري فهم ليسوا بمسلمين بل كفار وملاحدة ولا يصح
 عد هم من الامة ولا من اهل القبلة كما ذكرنا من قبل وكذا الفرقة
 ابيكر اوية اتباع عبد الله ابي بكر اوى فانهم انكروا السنة بالكلية وجعلوا
 الاحاديث كلها غير قابلة للاعتقاد لعنهم رب العباد وكذا الفرقة المهدية
 زعمت ان المهدي الموعود هو السيد محمد الجونيوري جاء ومضى
 بسبيله ولهم اعتقادات فاسدة اخرى تبلغ الى درجة الكفر وكذا
 الفرقة القاديانية الضالة التي ظهرت في زماننا من دساش شيخ
 دجال نشأ بقرية قاديان من قري پنجاب اسمه مرزا غلام احمد
 رجل هندي من الموالي تارة يدعي النبي ويقول انا المسيح الموعود وان
 عيسى قدمات ولا يرجع الى الدنيا وتارة يدعي المهدي وتارة يدعي
 انه خاتم النبيين ثم كتاب الايمان والاعتقاد واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

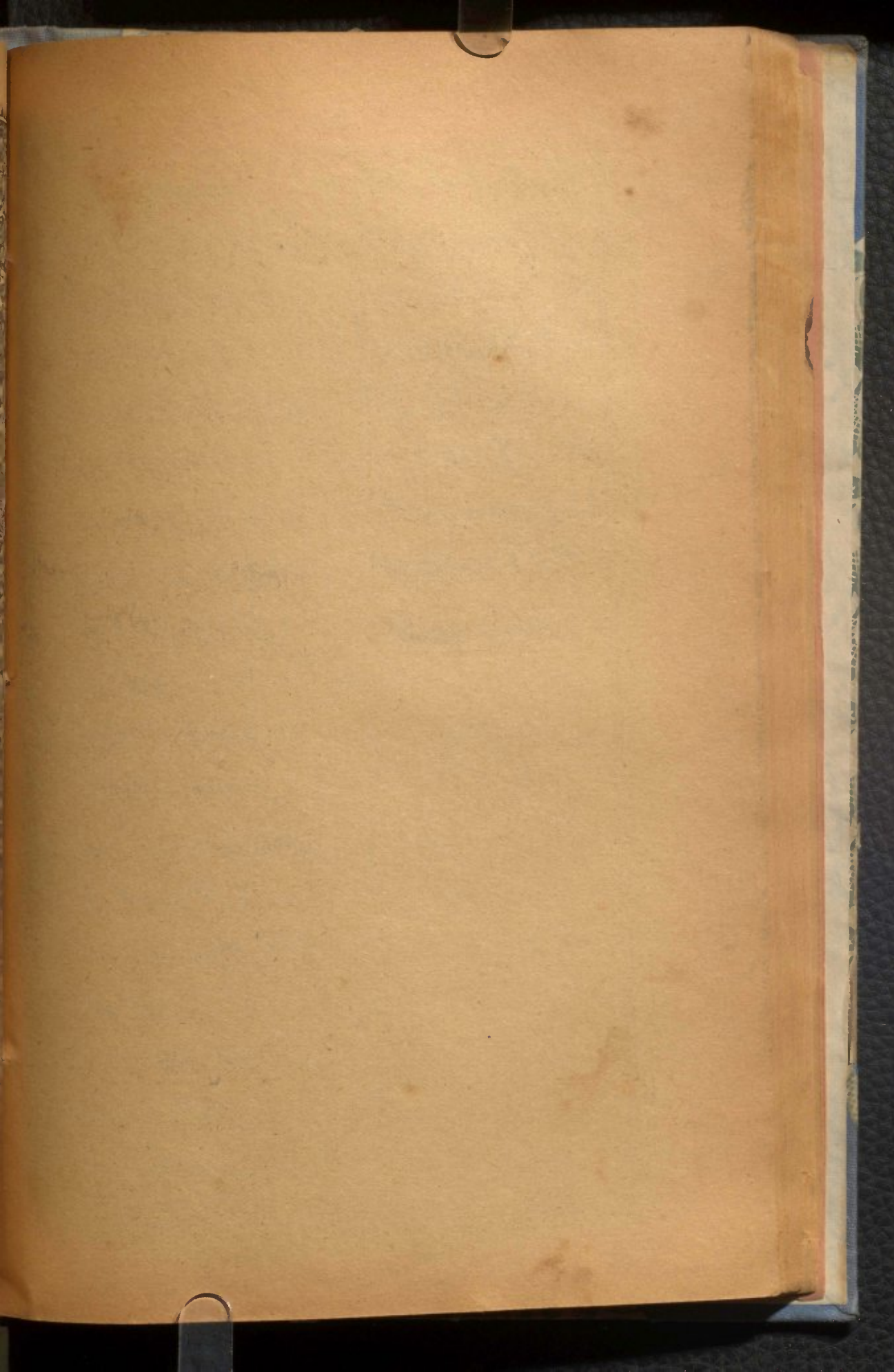
١	فهرس الجزء الاول	٢	فهرست الجزء الاول
٢	خطبة الكتاب	٤	صفة العلم
٥	كتاب الايمان	٨	صفة الكلام
٦	اسماء الله تعالى	٩	الاتصاف بجميع صفات الكمال
٧	صفات الله تعالى		قدمه تعالى وكونه في مكان وجهه

له صورة		في امر الشرك -
١٠	المخلق من صفات الافعال	٣٥ تصور الشيخ
	وكذلك الاستواء -	٣٦ الشرك في العادة واقسامه
١١	الصفات الفعلية حادثة	٣٧ حكم التوسل الى الله
١٢	لا يشبهه ولا يلازمه ولا يند	٣٨ حكم الدعاء بحق فلا يوحى منه
١٣	الشرك الاكبر غير مغضوب	٥٠ هو سبحانه خارج عن العالم
	بيان حقيقة الشرك -	بائن عن خلقه -
١٥	اقسام الشرك الاكبر -	بيان وحدة الوجود -
١٦	الشرك الاصغر واقسامه -	٥١ روية الله تعالى -
١٨	طلب الخواص من الموتى	٥٢ خلق افعال العباد
	شرك ام لا -	تكليف ما لا يطاق
١٩	جواز الاستعانة بالخلق	٥٣ المقتول ميت باجله والحرام
	فيما يقدر عليه -	رزق
٢٠	حكم الاستعانة بارواح الصالحين	القبيح ما نهي عنه شرعا و
٢٢	تحصيل الفيوض والبركات	الحسن بخلاف
	من قبول الصالحين -	٥٣ لا غرض لفعله نعم ولا قبيح منه
٢٣	الدعاء الشرعي عبادة فلا يجوز	٥٣ مخالفة الوعد والوعيد
	من غير الله -	كل صفة واحدة بالذات غير
٢٤	يجوز نداء غير الله ام لا -	متناهية بحسب التعلق
	تشد يد بعض الاخوان	لا يجب عليه بايجاب غيره شيء

المطلوبين		يعجز العفون الكفر والشرك	٥٣
الجنة والنار مخلوقتان موجودتان	٤١	سبع سموات وسبع ارضين	٥٤
لا فناء لها -		آيات الاستواء والفقية محكمة	٥٥
بجث فناء النار -	٤٢	بيان بذ الخلق	٥٦
محل الجنة والنار	٤٣	عذاب القبر وبيان سماع الموتى	٥٧
مرتكب الكبيرة مومن	٤٤	مقر الارواح بعد الموت	٥٨
اختلفوا في حد الكبيرة	٤٥	كل مولود يطعن الشيطان	٥٩
بيان المعصية والفسوق	٤٦	لا يلزم من كون الارواح	٦٠
والشرك والظلم		في الجنة دخولها في منازلها	٦١
الشفاعة	٤٧	حقيقة الروح	٦٢
حقيقة الايمان والاسلام	٤٨	موطن الروح	٦٣
والاحسان		بيان الصور	٦٤
الايمان باق مع النوم والغفلة	٨١	البعث حق	٦٥
ايمان الياس وكذلك توبة الياس	٨٢	منكر والبعث سفهاء	٦٦
غير مقبول -		الحشر نوعان	٦٧
المعدوم ليس بشي والسعيد	٨٣	الوزن	٦٨
والشقي -		الحساب والكتاب	٦٩
الالهام ليس بحجة شرعية	٨٤	الحوض او النهج	٧٠
اصول الشرع اثنا عشر الكتاب والسنة	٨٥	الصراط حق	٧١
الاجماع والقياس ليستا بحجتين	٨٦	المقاصد بين الظالمين	٧٢

يوم القيامة		ملزمتين	
من السنة تولى اصحاب رسول	٩٨	في ارسال الرسل حكمة	٨٣
الله صلح الله عليه وسلم		بيان المعجزات وعصمة الانبياء	٨٤
اهل الحديث هم شيعة علي	١٠٠	وعدد هم	
بيان اهل البيت	٨	الملئكة والجنة	٨٤
اهل الحديث يحبوا زواجر	٨	كتب الله وصحائفه	٨٨
النبي		المعراج	٨٨
اهل الحديث هم القائلون	١٠١	زوية الله في المنام	٨٨
بالقسط في باب التقضيل -		من راي النبي في النوم	٨٨
اهل الحديث يتبراون من	١٠٢	اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم	٩٠
داب الر وافض والنواصب		كرامات الاولياء وتعريف	٩١
اهل الحديث هم القائلون	١٠٣	الاولياء	
علي وصية النبي -		من الامام الحق بعد رسول	٩٢
لانقول ان الصحا ابي معصومون	١٠٤	الله عليه وسلم	
في عصرنا هذا غلبت التصا	١٠٥	مسئلة افضلية الشيعيين	٩٦
وكيف الاستخار ص عنهم		يجب على المسلمين تعيين	
لا يبلغ الولي درجة النبي	١٠٦	امام قرشي	
ولا الى ان يسقط عنه		بيان شهادة امامنا الحسين	٩٨
الامر والنهي -		بن علي -	
الاستهانة والاستهزاء	٨	الحج والجهاد ما ضيان الى	٩٨

لازم المذهب ليس من هـ	١١٤	بالشريعة كفى -	
لاهل البدع علامات	١١٩	الاموات تنتفع بسعي الأحياء	١٠٤
رد ما زعمه بعض الأحناف	١١٩	والثواب يصل إليهم -	
ان المهدي يكون مقلدا	١١٩	اشراط الساعة -	١٠٨
الابى حنيفة رح -	١١٩	مسائل شتى وهي امارات	١٠٩
افتراق هذه الامة على	١٢٠	اهل الحديث	
ثلاث وسبعين فرقة	١٢٠	لا بد للعامة من تقليد العلماء	١١٠
اصول هذه الفرق عشرة	١٢١	اما تقليد محدث معين في جميع	
تمت		المسائل بالالتزام والجود	
		عليه لا يجوز -	
		يجوز قراءة القرآن بأي قراءة	١١٣
		من القرات السبع -	
		البيعة الشايعة بين الفقهاء	١١٣
		لها اصل من الشرع -	
		الفقر هو الاخلاص والتوكل	١١٥
		على الله -	
		رسل البشر افضل من	١١٦
		رسل الملئكة	
		البدعة الشرعية	١١٦
		امر الخاتمة صبرهم	١١٦



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب لعلم قال الله تعالى يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ رُجْرًا
 فصل الفقه العلم بالحكام الشرعية بادلها التفصيلية فلا يقال للمقلد
 فقيه واصول الفقه قواعد التي يتوصل بها الى استنباط الاحكام الشرعية
 عزادتها والدليل فايكن التوصل بصحيح النظرية الى مطلوب خبري وقيل غير
 ذلك والامارة هي التي يمكن ان يتوصل بصحيح النظر فيها الى الظن والظن تجوز
 راجح والوهم تجوز مرجوح والشك تردد ذهن بين الطرفين وموضوع الادلة
 والاحكام وغرض العلم بالحكام الله تعالى او الظن بها والخروج عن حضيض التقليد
 فصل اللغة هي اللفظ الدال وضعا والدلالة على تمام الموضوع لمطابقة
 وعلى جزء تفهم وعلى الخارج التزام الواضع هو الله تعالى وقيل البشر والصحيح
 التوقف والكلام الصق المقطع المسوع والموضوع كل لفظ وضع لغني ويحل
 في المفردات والمركبات الستة وهي الاسنادى والوصفي والاضافي والعددي

في
اللفظ

والمزجج والصوتي والموضوع المعنى من حيث هو وقيل الصورة الذهنية
وقيل الصورة الخارجية وقيل الاعمق منها والوضع يعرف بالنقل المتواتر عن
ائمة اللغة ولا يجوز اثبات اللغة بالقياس نعم يصح بالحديث ككون كل مسكر
خمر **فصل اللفظ الموضوع** ان فصل بجزء منه الدلالة على جزء معناه فهو كـ
والا فهو مفرد والمفرد اما واحد ومتعدد وكذلك معناه فهذه اربعة اقسام
الواحد للمواحد لم يشترك في مفهوه كثير من معرفة والا فكل ما تناول
الكثير على انه واحد فجنس الاقسام جنس على الوجهين ان كان التناول على وجه
التفاوت باولية او باولوية او اشدية فهو لمشكك والافهوا المتعاطى وكل
واحد منها ان لم يتناول وضعه الا فردا معيناً في خاص خصوص الشخص وان تناول
الافراد واستغرقها فعام فاركان الاستغراق على سبيل الاجتماع فهو عموم
شبه وان كان على سبيل البديل فهو عموم بديل وان لم يستغرق وتناول
مجموعه فهو محصور فهو عام عند من لم يشترط الاستغراق كالمجموع المنكر
واسطة عند من يشترط والراجح انه خاص والمتعدد المتعدد ويسمى
المتباين تفاصلت افراده كالانسان والفرس وتواصلت كالسيف
والصارم والواحد المتعدد فالوضع لكل مشترك والافان اشتر في الثاني
فمنقول ينسب الى ناقله والافحقيقة وهجاز والمتعدد للواحد ويسمى المتعدد
وكل من الاربعة ينقسم الماشق وغير مشتق والى صفة وغير صفة والاشقاق
التناسيب في المعنى والتكيب فترد احد هما الى الآخر واركانه اربعة احدها اسم
موضوع المعنى وثانيها شئ اخر له نسبة الى ذلك المعنى وثالثها مشاركة

بين هذين الاسمين في الحروف الاصلية ورابعها تغيير يلحق ذلك الاسم في
 حرف فقط او حركة فقط او فيهما معا وكل منهما ان يكون بالزيادة او النقصان
 او بهما معا فهذه تسعة اقسام وينقسم الى الصغير والكبير والاكبر والمجرب
 عندها الصغير ثم اللفظ ان دل على ذات مبهمة موصوفة تصفة غير معينة
 بتعريف شخصي وجنس فهو صفة والا غير صفة واختلف في ان بقاء وجه
 الاشتقاق شرط لصدق الاسم المشتق ام لا ولذا هو حقيقة في المباشر
 اتفاقا وفي المستقبل مجازا اتفاقا وفي الماضي الذي انقطع حقيقة لقوله
 القائل لا يرث وقيل مجازا والترادف توالي الالفاظ المفردة الدالة على معنى
 واحد باعتبار معنى واحد وهو واقع في اللغة العربية والاشتراك وضع اللفظ
 لحقيقتين مختلفتين او حقائق مختلفة وهو ايضا واقع فيها وفي الكتاب و
 السنة واختلف في جواز استعمال المشتق في معنيين او معاني معا ولم يرد
 جوزه واللفظ ان استعمل فيما وضعه فحقيقة وان استعمل في غيره لعلاقة مع
 قرينة فبحسب استعماله في المعنى الشرعي حقيقة والواضع الشارع والمجاز واقع
 في اللغة والشرع ولا بد من العلاقة فيه وهو اتصال للمستعمل في الموضوع
 لاتصال الكلية والجزئية والحالية والمحلية او السببية والمسببية
 او الاطلاق والتقييد او الزوم والمجاورة والظرفية والمظروفية او البدلية
 او الشرطية والمشرطية او الضدية والجنسية او الكون في الماضي والاول في
 المستقبل وغير ذلك ولا يشترط النقل في بل تكفي العلاقة والايحتمال
 اللفظ عن الحقيقة الى المجاز الا بقرينة والقرينة اما خارجة عن المتكلم والكلام

او معنى في المتكلمه او تكون من جنس الكلام خارجة عن الكلام الذي فيه المجاز
 او غير خارجة عنه ثم هذا على نوعين اما ان يكون بعض الافراد اولى من بعض
 دلالة ذلك اللفظ عليه او لا يكون اولى والقربة قد تكون عقلية وقد تكون
 حسية وقد تكون شرعية والفرق بين الحقيقة والمجاز اما ان يقع بالنص او
 الاستدلال واللفظ قبل الاستعمال لا يتصرف بكونه حقيقة او مجازا والحقيقة
 لا تستلزم المجاز والمجاز يستلزم الحقيقة واذا دار اللفظ بين المجاز والمشارك
 فالجمل على المجاز اولى واذا دار بين الاشتراك والنقل فالاشتراك اولى واذا
 دار بين الاشتراك والاضمار فالاضمار اولى واذا دار بين الاشتراك والتخصيص
 فالتخصيص اولى واذا دار بين النقل والمجاز فالجراز اولى واذا دار بين النقل و
 التخصيص فالتخصيص اولى واذا دار بين المجاز والاضمار فالجراز اولى وقيل هما
 سواء واذا دار بين المجاز والتخصيص فالتخصيص اولى واذا دار بين الاضمار والتخصيص
 فالتخصيص اولى والجمع بين الحقيقة والمجاز وكذا بين المعنيين المجازيين
 لا يجوز فصل بحث الحروف منها الواو لمطلق الجمع بلا معية ولا ترتيب ومنها
 الفاء للترتيب بلا مهلة ومنها ثم للترسخ في الوجود او المنزلة ومنها ياء
 اللطف والاضراب عما قبله بصرف الحكم الى ما بعده وجعلها المسكوت عنه
 ومع كلمة لا نص في النفع وقد يستعمل للترقي وللاضراب عما قبلها بطلاله و
 للافاضة في كلام اخر من غير ابطال وقد تكون ابتدائية ومعنى ان ومعنى
 هل ومنها لكن للاستدراك خفيفة او ثقيلة ويجب في المفرد ان تكون بعد
 النفع وفي الجملة اختلاف ما قبلها وما بعدها اثباتا ونفيًا وقد تجيء للتأكيد ومنها

أو اللابهاوم والتخيير والشك والجمع المطلق والتقسيم والاباحة والاضراب
 والتقريب والشرطية وبمعنى الى والاستثناء والتبعيض وبمعنى لا ومنها
 حتى للغاية وتكون جارة وعاطفة وللتعليل والاستثناء ومنها الباء
 للالصاق والتعددية والاستعانة والسببية والمصاحبة والظرفية والبدلية
 والمقابلة والمجاورة والاستعلاء والقسم والغاية والتوكيد والتبعيض ومنه
 على تكون حرفا واسما وعلى الاول للتعليل والاستدراك والاضراب و
 الاستعلاء وبمعنى مع وزائدة وبمعنى في ومن والباء والشرطية وعلى الثاني
 بمعنى فوق اذا دخل عليه من الحارة ومنها من لابتداء الغاية وبيان الجنس و
 التعليل والبدال وبمعنى عن والباء وفي وعند وربما وعلى والفضل و
 تخصيص العموم ومنها الى لانتهاء الغاية والمعية وبمعنى لام وفي وعند
 ومن ومنها في للظرفية والتعليل والاستعلاء والمصاحبة والمقايسة والتوكيد وبمعنى
 ومن والى وعن وعند وتجيئ زائدة ومنها من للاستفهام والشرط وتكون
 اسما موصولا ونكرة موصوفة وبمعنى ما ومنها هل لطلب التصديق الايجابي ومنها ان للنفى و
 الاستقبال ولا تدل على التابيد ومنها ما ترد اسمية موصولة ونكرة بمعنى
 شيء ومصداقية ومرفعية الاستفهام والنفي والشرط والزمان بمعنى ادم وزائدة كفاية
 وغير كفاية ومنها اذن للجواب الجزاء ومنها اى للتفسير ونداء القريب او
 البعيد او المتوسط ومنها اى بالتشديد للشرط والاستفهام وموصولة ومنها
 اذ اسم للماضى ظرفا ومفعولا به وبد لامن المفعول ومضافا اليها اسم زلف
 والمستقبل في الاصح وترد للتعليل حرفا او ظرفا والمفاجأة ومنها اذا

وضعية فالتكليفية الواجب وهو الفرض والحرام والمندوب والمكروه والمكاتب
 فالواجب ما يمدح فاعله وينمى مقاركة على بعض الوجوه والحرام ويسمى المحذور
 المحرم والمعصية والذنب والمرجور عنه والمتوع على القبيح ما ينمى فاعله
 ويمدح تاركه والمندوب ما يمدح فاعله ولا ينمى مقاركة ويسمى المرغوب المستحب
 والنفل التطوع والاحسان والسنة وقيل السنة فادام عليه الشارع
 كالوتر والسواك ورواتب الفرائض وقراءة سورة آل تنزيل السجدة والدهر
 يوم الجمعة في صلوة الفجر والمكروه ما يمدح تاركه ولا ينمى فاعله ويطلق على ما نهى
 عنه نهى تنزيه وعلى تركه الاولى وقد يطلق على الحرام وهو المعروف في كلام السلف
 والمباح ما لا يمدح على فعله وتركه او الاضرار على فاعله ويسمى الحلال والجائز
 والطلق والكل يثبت بالكتاب وبالسنة وفرقت الاحناف بين الواجب
 الفرض وزعمت ان التاويل لا يثبت بخبر الاحاد والسبب هو جعل وصف ظاهر
 منضبط مناط الوجوه والشروط هو الحكم على الوصف بكونه شرطاً للحكم فعلى ما يستلزم
 عدم الحكم وعدم السبب المانع هو وصف ظاهر منضبط يستلزم وجود
 عدم الحكم وعدم السبب فصل الحاكم هو الشرع بعد البعثة وقبول الدعوة
 وقبلها وكذا الكمال الحسن والقبح شرعيان كما ذكرنا في الجزء الاول والمراد بالحسن
 كون الفعل متعلق للمدح والثواب وبالقبح كونه متعلق للذم والعقاب فصل
 المحكوم به فعل المكلف متعلق الايجاب واجب متعلق الذم مندوب متعلق
 الاباحة مباح ومتعلق الكراهة مكروه ومتعلق التحريم حر ايجوز تكليف ما لا
 يطاق ولا يقع وقيل ايجوز واما التكليف بما في علم الله انه لا يقع فصحيح اجماعاً

وحصول الشرط الشرعي ليس شرطاً في التكليف ولذلك يخاطب لكفار بالله
 أي فرغ العبادات كما يخاطبون بالإيمان والتكليف يتعلق بالفعل وهو
 في النهي كلف النفس هو ثابت قبل الفعل وبقا حال حدوثه وينقطع بعد اتفاقه والجملة في
 الاستطاعة والقدره انهما مع الفعل او قبله تقدمت في الجزء الاول فصل
 يشترط في صحة التكليف بالشرعيات فهم المكلف ولذلك لا يصح طلاق
 النائم والسكران والمعتوه والصبي الغير المميز والمعدوم وليس بمكلف
 وكلام الله تعالى في الحوادث ولو كان غير مخلوق كما امر في الجزء الاول ولا دليل على
 افتناع قيام الحوادث بذاته تعالى **فصل اصول للشرع اثنان الكتاب والسنة**
 وقيل الاجماع والقياس الصحيح ايضاً اما الكتاب فهو كلام الله المنزل على
 محمد صلى الله عليه وسلم المتلو المتواتر وهو منزل على سبعة احرف قيل اي سبع
 قرأت مشهورة فيجوز تلاوته على اي قراءة منها شاء ولا يجوز التلاوة على قراءة
 الاحاد الا ما كانت مروية عن رسول الله بالسند الصحيح ويجوز العمل بها تنزيلاً
 لها منزلة خبر الاحاد وهو اسم للنظم والمعنى جميعاً فلا يقال لترجمة القرآن
 قرآن ولا يجوز قراءة الترجمة في الصلوة بل ينتقل الى بدله كما جاء في الحديث
 والسورة قطعة مترجمة من القرآن توقيفاً وبسمة آية من كل سورة
 غير سورة التوبة فان الصم آية لم يكتبوا في اولها البسمة لعرض الشبهة
 لهم بانها سورة مستقلة او داخله في سورة الانفال واقلاها اربع آيات
 مع البسمة وثلاث آيات بدونها الآية طائفة من كلمات القرآن تتميز
 بالفاصلة ومنها فاضل وهو كلام الله في الله ومفضول وهو كلامه في غيره

٩٠
 في الحوادث

ولا يجوز نقل القرآن بالمعنى اعني روايته كما يجوز رواية الحديث بالمعنى
 وكذا لا يجوز تفسيره بالرأى اما ترجمة القرآن باللسنة العجمية فجاز ^{ري} لان
 لنشر الدعوة الاسلامية وتعليم الامم العجمية واختلف في التاويل ومذهب
 السلف تركه الا فيما لا بد منه للتطبيق كتاويل المعية بالعلم والنصرة و
 الفضل والحفظ وقال شيخنا ابن تيمية آيات المعية محمولة على ظاهرها
 وهي لا تقتضى المقارنة والاصاق فلا تخالف آيات الاستواء للحكمة للشعرة
 بكونه سبحانه على العرش بذاته فانه تعالى على العرش حقيقة ومعنا حقيقة
فصل السور والآيات التي نزلت قبل الهجرة مكية والتي نزلت بعدها
 مدنية وهذا اصطلاح اذ من الكتاب ما نزل في الاسفار والسور المدنية
 البقرة وثلاث تليها والانفال والبراءة والرعد والحج والنور الاحزاب الفتح
 واليها والحديد والتحريم وما بينهما والقيمة والقدر والزلزلة والنصر و
 المعونتان قيل والرحمان والانسان والاحلاص وسائرها مكية والفتحة
 نزلت مرتين ومن حضري وسفري والاول كثير والثاني سورة الفتح نزلت
 بين مكة والمدينة في شان الحديبية وآية التيمم في المائة بدأت الجيش
 او البيداء واتقوا يوم ترجعون فيه الى الله بمعنى وامن الرسول الى اخرها
 يوم الفتح ويسالونك عن الانفال وهذا نخصمان بيدرو اليوم اكملت لكم
 بعرفات وان عاقبة اخر سورة النحل باحد ومنه نهارى وليلى والاول
 كثير والثاني كسورة الفتح وآية القبلة ويا ايها النبي قل لازواجك وبناتك
 ونساء المؤمنين الآيات وآية الثلاثة الذين خلفوا - ومن صيف وشتا في

الاول كآية الكلاله والثاني كالايات العشر فبراءة امنا عاشته رضومند
 فرشي نومي الاول قوله تعال الله يعصمك من الناس اية الثلاثة الذين
 خلفوا والثاني كسورة الكوثر ومنها رضى وسماى وما نزل بين السماء والارض
 وما نزل تحت الارض فى الغار فالاول كثير والثاني كالايات الثلث فموسى
 الصافات وهما من الاله مقام معلوم وواحدة فى الزخرف واسأل من ارسلنا
 من قبلك والثالث الايتان من اخر سورة البقرة والرابع كسورة السجدة
 فصل اول ما نزل بمكة اقرأ الى ما لم يعلم وقيل المدثر وقيل سورة الفاتحة
 وقيل البسمة واول ما نزل بالمدينة سورة البقرة وقيل سورة التطهيف
 واخر سورة نزلت بمكة المؤمنون وقيل النحل وقيل العنكبوت واخر
 سورة نزلت بالمدينة البراءة واخر اية نزلت من القران واتقوا يوماً
 ترجعون فيه الى الله الاية عاش النبي بعد نزولها تسع ليال واحد
 وثمانين يوماً وقيل اية الدين واية الربوا وقيل يستفتونك وقيل لقد
 جاءكم رسول من انفسكم وقيل اليوم اكملت لكم دينكم وقيل فمن كان
 يرجو لقاء ربه وقيل فاستجاب لهم ربهم انى لا اذيع وقيل اذا جاء نصر
 الله قال جابر بن زيد اول ما نزل الله تعال من القران بمكة اقرأ باسم ربك
 انزل والقلم ثم يا ايها المرمل ثم يا ايها المدثر ثم الفاتحة ثم تبت يد ابى
 لهب ثم كورت ثم الاعلى ثم والليل ثم والفجر ثم والضحى ثم الم نشرح ثم والعصر
 ثم والعاديات ثم الكوثر ثم الهنك ثم الماعون ثم الكافرون ثم الفيل ثم الفلق
 ثم الناس ثم الاخلاص ثم والنجم وهى اول ما اعلنها النبي ثم عبس ثم القدر

ثم والشمس ثم البروج ثم التين ثم القريش ثم القارعة ثم القيامة ثم الهزرة ثم
 والمرسلات ثم ق ثم البلد ثم الطارق ثم اقتراب الساعة ثم ص ثم الاعراف
 ثم الجن ثم ليس ثم الفرقان ثم المليك ثم كهيعص ثم ط ثم الواقعة ثم الشعراء
 ثم طس سليمان ثم طسم القصص ثم بني اسرائيل ثم التاسعة يعني يونس
 ثم هود ثم يوسف ثم الحجر ثم الانعام ثم الصافات ثم لقمان ثم السبا ثم الزور
 ثم حم المؤمن ثم حم السجدة ثم حم الزخرف ثم حم الدخان ثم حم الجاثية
 ثم حم الحقاف ثم الذاريات ثم الغاشية ثم الكهف ثم جمسق ثم
 تنزيل السجدة ثم الانبياء ثم النحل اربعين وبقية باب المدينة ثم انا ارسلنا
 نوحا ثم الطور ثم المؤمنون ثم تبارك ثم الحاقة ثم سأل ثم عم ينساء لون
 ثم والنازعات ثم اذا انفطرت ثم اذا انشقت ثم الروم ثم العنكبوت ثم
 ويل للطففين واول ما انزل بالمدينة سورة البقرة ثم آل عمران ثم
 الانفال ثم الاحزاب ثم المائة ثم الممتحنة ثم اذا جاء نصر الله ثم النور
 الحج ثم المنافقون ثم المجادلة ثم الحجرات ثم التوبة ثم الجمعة ثم التغابن ثم
 سبح الحواريين ثم الفتح ثم التوبة خاتمة القرآن فصل معرفة سبب النزول
 فيها فوائد منها معرفة وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكمة ومنها تخصيص
 الحكمة به عند من يرى ان العبرة بخصوص لسبب والاصح ان العبرة
 لعنم اللفظ الا اذا دل الدليل على التخصيص ومنها قصر اللفظ على ما
 صورة السبب اذا قام الدليل على التخصيص ومنها الوقوف على المعنى
 وازالة الاشكال ومنها دفع توهم الحصر ونزل القرآن على لسان عس

عنه من يدعي
 زيد سورة الاحقاف
 لا في المدينة ووافي
 المديريات وقد
 قد منها انما نزلت
 في المدينة ونقل
 على ان جعل اللفظ
 على سبب النزول
 منه

وسعد بن معاذ وزيد بن حارثة وابي ايوب ومصعب بن عمير وتكرر نزول بعض
الآيات كخواتيم سورة النحل واول سورة الروم واية الروح وما كان للنبي واقم
الصلوة وكذلك بعض لسور كالفاحة والاحلاص وقد يتاخر الحكم عن النزول
وبالعكس ومنها انزل مشيعا بالملائكة ومنها انزل مفردا ونزلت ام الكتاب
واية الكرسي وخاتمة سورة البقرة والكوث من كنز تحت العرش واختلف في
كيفية نزول القرآن والاصح انه نزل ليلة القدر الى السماء الدنيا جملة واحدة
ثم نزل بعد ذلك مجزأ في عشرين سنة او ثلث وعشرين او خمس وعشرين
على اختلاف الاقوال في مدة اقامة النبي بمكة بعد البعثة واما سائر الكتب
الالهية فنزلت جملة واحدة وكان جبريل يسمع كلام الله ثم يؤديه من غير
تغيير في اللفظ والمعنى الى النبي وهذا هو الحق وما عدا ذلك من تاويل الكلام
بالكلام النفسى او التلقى الروحاني او التلقى من اللوح المحفوظ كل خيال فاسد
عصمنا الله منه **فصل** لوحى على اقسام احدها ان ياتي الملك في مثل صلصلة
الجرس وهو اشد ها على النبي ثانيا ان ينفث الكلام في الروح نفثا ثالثا ان
ياتي الملك في صورة الرجل ويكلمه رابعها ان ياتي الملك في النوم خامسها
ان يكلمه الله اما في اليقظة او في النوم **فصل** ترتيب السور وقعت باجتهاد
من الصحابة اما جمع الآيات فتوقيفي تولاه النبي بامر جبريل ولذلك يجوز
التقديم والتاخير في قراءة السور دون الآيات وجمع القرآن في عهد النبي
ولكن كان مفرقا في الرقاع والاكتاف والعسب والصدور فجمع ابو بكر رضي
الا انترك بعض الآيات ثم جمع كل عثمان في مصحف واحد ورتب السور

ارسل نسختي الى كل ناحية و امر بما سواه ان يحرق و جمعوا على ان يترتب
 النزول و ابن مسعود و ابي علي غير هذا الترتيب المعروف **فصل** اعراب
 القرآن و علامات الاوقات لم تكن في عهد الصحابة الا انما اشاع الاسلاف
 في بلاد العجم فاجازها المتأخرون للضرورة و الاولى تجريد القرآن منها
 اما اتباع رسم الخط العثماني فاستحسنه بعض المتأخرين و لا دليل على
 وجوبه و كذلك لا دليل على منع كتابة الترجمة بمجرد عز النظم العربي
فصل لسور مائة و اربع عشرة سورة و قيل مائة و ثلث عشرة يجعل
 الانفال و براءة سورة واحدة و قيل مائة و اثنتا عشرة كما في مصحف ابن مسعود
 لانه اخبر المعوذتين و قيل مائة و خمس عشرة كما في مصحف ابي لان جعل
 القبيل القريش سورة واحدة و زاد سورتي الحقد و الخلع **بسم الله الرحمن الرحيم**
 اللهم اننا نستعينك و نستغفرك و ننتهي عليك و لانكفرك و نخلع و نترك من
 يفجر بك بسم الله الرحمن الرحيم اللهم اياك نعبد و لك نصلي و نسبح و اليك
 نسبح و نخفق و نرجو رحمتك و نخشى عذابك ان عذابك بالكفار ملحق
 اما سورة علي يا ايها الذين امنوا امنوا بالنورين انزلناهما يتلوان عليكم
 اياتي الخ فمن مغتريات الروافض لعنهم الله و العجبان بعض الجهال من
 الدراوשת الملاحدة ذكر في كتاب هذه السورة و ظن احد يتاقد سيا نعوذ
 بالله من الجهل **فصل** اختلفوا في عدد الايات و الصحيح انها علمت بتوقيف
 من الشياخ قال ابن عباس جميع آي القرآن ستة الآيات و ستمائة وستة
 عشرة آية و قيل ستة آلاف و قيل و مائة آية و اربع آيات و قيل و اربع عشرة

وقيل وتسع عشرة وقيل وخمس وعشرون وقيل وست وثلاثون وقال ابن
 عباس جميع حروف القرآن ثلاثمائة الف حرف وثلاثة وعشرون الف
 حرف وستمائة حرف واحد وسبعون حرفاً ونقل عن عروة بن موريا قال
 الف الف حرف وسبعة وعشرون الف حرف اما كلمات
 القرآن فعددها سبعة وسبعون الف كلمة وتسعمائة واربع وثلاثون كلمة
 وقيل واربع مائة وسبع وثلاثون وقيل ومائتان وسبع وسبعون ولا يتعلو بعد
 الكلمات والحروف غرض شرعي **فصل** مخرج الضاد حافة اللسان وما
 يليه من الاضراس من الجانب الايسر والايمن ومخرج الدال طرف اللسان
 واصول الثنايا العليا فينبه ما تبين في المخرج وكذلك في الصفات واما الطاء
 فهي وان تباينت الضاد في المخرج ولكنها تتحد مع في الاستعلاء والاطباق وغير ذلك
 من الصفات فمن لم يقدر من العوام على اخراج الضاد ينبغي له ان يقرأ لظاً
 بدلا عن الضاد اما قراءة الدال مفتحة او غير مفتحة بدلا عن الضاد كما هو
 يريدن الجهلاء فلا يجوز **فصل** يجوز ان يقرأ ترجمة القرآن بالجمية خارج
 الصلوة وكذلك تفسيره والذي منع منه هو سفيان نعم هذه القراءة ليست
 بتلاوة شرعية لان ترجمة القرآن لا يسمع قرأنا ولكن الاجر بيد الله وليس لكل
 ان يترجم **فصل** اصح انقسام آيات القرآن الى محكمة ومتشابهة
 فالمحكمة ما عرف المراد منها بالظهور والتاويل او ما وضع معناه او ما لا
 يحتمل الا وجهاً واحداً او ما استقل بنفسه او الفرائض والوعد والوعيد
 او الناسخ والحلال والحرام والحمد والقرانض وما يؤمن به ويعمل به

حاشية

والمتشابهة ما استأثر الله بعلمه كقيام الساعة وخروج الدجال والحزق
 المقطعة في أوائل السور وما خفي معناه أو ما احتمل أوجهها أو لا يستقل
 بنفسه أو القصص والامثال أو المنسوخ والمقدم والمؤخر والامثال أو
 ما يؤمن به ولا يعمل به قال شيخنا ابن تيمية كل فريق يعد الآية التي توافق
 مذهب محكمته والآية التي تخالف مذهب متشابهة وصرح شيخنا ابن القيم
 بأن آيات الاستواء والفوقية وعلو الله تعالى على خلقه محكمة وآيات العية
 وامثالها متشابهة والمحققان تأويل المتشابهة مما لا يعلم إلا الله أوائل السور
 أسرار الله وتفسيرها تحمل وتفسيرها يرى فصل اختلافوا في أن هل وقع
 في القرآن لفظ معرب أو لا قال الأكثرون لا واختاره ابن جرير من أصحابنا
 وقيل نعم واختاره الشوكاني والسيد ومن الألفاظ المعربة لفظ الاستبرق
 والاباريق والاب والسجل والسجيل وغير ذلك ذكرها السيوطي مستوعبا
 في الاتقان والمحققان تلك الألفاظ أصولها كانت اعجمية ثم استعملت بين
 العرب فصارت عربية وبهذا ينفع النزاع ويصح القولان فصل اشهر
 بالتفسير من الصحابة الخلفاء الأربعة وابن مسعود وابن عباس والي
 ابن كعب وزيد بن ثابت وابو موسى الأشعري وعبد الله بن زيد ثم علي
 وابن مسعود وابن عباس كثر عنهم الروايات في التفسير سيما ابن عباس
 فإنه جبرهذه الأمة أن نسبة التفسير للمستقل المشهور بين الناس بالتفسير
 العباسي إلى ابن عباس ليست بصحيحة وأعلم الناس بالتفسير من التابعين مجاهد
 وعطاء وعكرمة وسعيد بن جبيرة وطاوس وزيد بن اسلم والضحاك

وعلقته والاسود والحسن البصرى ومحمد بن كعب القرظى وابو العالية و
عطية وقتادة ومرتضى الهملاني وابو مالك وغيرهم واحسن الطرق عن ابن
عباس طريق علي بن ابي طلحة واسماعيل السدي وطريق الكلبى عن ابي صالح
عن ابن عباس وكذلك طرق محمد بن مروان السدي ومقاتل وبشر بن
عمارة وجويدر والعمى في ضعيف بعضها اضعف من بعض فهو اقل من المفسرين
ثم بعد هذه الطبقة الفت تقاسير مستقلة جامعة لا قال الصحابة و
التابعين كتفسير سفيان بن عيينة ووكيع بن الجراح وشعبة ويزيد
بن هارون وعبد الرزاق وادم بن ابي اياس والسخاق بن راهويه وروح
بن عباد وعبد بن حميد وابي بكر بن ابي شيبة ثم تفسير امامنا ابن
كثير هو احسن التفاسير لم يؤلف مثله ثم تفسير ابن ابي حاتم وابن ماجه
الحاكم وابن مردويه وابي الشيخ ابن حبان وابن المنذر ثم تفسير ابن
كثير ثم تفسير الشوكاني المسمى بفتح القدير وهذا ان التفسير ان من
احسن التفاسير بعد تفسير ابن جرير وجمعها رواية تفسير العلامة
ابن كثير المسمى بالدر المنثور ثم تفسير البغوي المسمى بمعالم التنزيل
ثم تفسير حسن غير انه يتضمن القصص الضعيفة ثم تفسير الواحدي
ثم سيدة العلامة تفسير الشوكاني وسماه بفتح البيان في مقاصد
القران وهو تفسير حسن وكذلك الف الشيخ ثناء الله اليباني بفتح تفسير
امامنا مع اسمه بالتفسير المظهر وهو تفسير حسن لكن يتعصب للاحناف
فيميل الى تاويل الصفات وكذلك تفسير روح البيان للرومي وكذلك

الف من اصحابنا معين بن صفى تفسيرا مختصرا على طريقة اهل الحديث
 سماه جامع البيان وهو جود واحسن من تفسير الجلالين المشهورين
 اما الكشاف والمدارك والتفسير الكبير للرازي وتفسير ابن عربي
 والثعالبي والعباسي والنيشاپوري والبيهقي والحسيني والغزيري والخازني
 بمعتبرة بل ملائمت من اقوال الفلاسفة الجاهلة والقصص الضعيفة
 الباطلة والتاويلات القاتلة والاحاديث الموضوعة العاطلة وكذلك
 التفسير الاحمدى للملاحيون من المتأخرين ليس بشئ ومؤلفا يعرف
 الافقه الحفاف وتفسير العلامة القرطبي للمالكي وان كانت عريضة عن
 هذه المعائب لكنها ملاءمت من تاويلات المتكلمين والى الله المشتكى
 به نستعين **فصل السنة قول النبي او فعله او تقريره** وقد تطلت
 على الوجوب وعلى ما تقابل البدعة وقيل السنة ما واظب عليه النبي صلى الله
 عليه وسلم مع الترتك احيانا وفيه انه لم ينقل عنه ترك الوتر مع انه سنة
 وكذلك ترك قراءة سورة السجدة **والله في صلوة الفجر يوم الجمعة** مع انه لم
 يقل بوجوبها احد والمراد بالسنة ههنا ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 من غير القران من قول او فعل او تقرير **فصل السنة كالقران في**
التشريع والاعتقاد الحديث الصحيح والحسن المسند الى النبي صلى الله عليه وسلم
 سلم يكفي في باب العقائد وقيل خبر الواحد ولو كان صحيحا لا تفيد
 القطع قاز السبكي لا يشترط في الاعتقادات كون الحديث قاطعا متواترا
 بل متى كان حديثا صحيحا ولو من رواية الاحاد جاز ان يعتمد عليه

عقدت فالتفت
 ترك في روايات
 النبي صلى الله عليه وسلم
 في السنة
 بسنة
 الدور
 سنة

ولا يمكن العمل على القرآن الا بتتابع السنة لان القرآن مجمل والمحدث
 بيينه ويفضله وفي القرآن ما اتكلم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا
 والانبيا معصومون عز الكبار وتعد الصغار كما صر في الجزء الاول اما
 النسيان في غير الاقوال البلاغية فيصم وتوعه منهم فصل الفعل يدل
 على الجواز والقول اقوى من الفعل والتم لان الفعل يحتمل الاختصاص
 وايضا الفعل يدل على الجواز والقول على الاستحباب وافعال النبي صلى
 الله عليه وسلم على سبعة اقسام الاول المحركات البشرية والهواجس
 النفسانية وهذا يتعلق به غرض شرعي لكنه يفيد الاباحة الثاني ما
 تتعلق بالعادات كالقيام والقعود وهذا مثل الاول وقيل انه متدق
 الثالث ما فيه احتمال التشريع كالاكل والشرب واللبس النوم على وضوء
 مخصوص ووجه معروف وفي خلاف مثل الثاني الرابع ما علم اختصاصه
 به ولا يقتدى فيه الخامس ما اهمه فليل يقتدى به في ذلك وقيل
 لا السادس ما فعله عقوبة لغيره وهو موقوف على معرفة السبب
 ويجب القضاء بما قضى به اذا فعله بين اثنين السابع الفعل المجرد
 عما سبق فان ورد تصريحا اقتداء به فهو دليل في حقنا وواجب علينا والبرهان الجمل
 فحكمنا حكم ذلك الجمل وان ورد ابتداء وعلمت صفتي حق من وجوب
 او نداء او اباحة فامته مثله في ذلك الفعل الا ان يدل دليل على
 الاختصاص وان لم تعلم صفتي وظهر في قصيد القربة فهو للندب وقيل
 للوجوب وان لم يظهر فهو للندب ايضا وهو الرابع وقيل للاباحة

واختاره بعض المناطقة من اصحابنا اما استمرار الفعل اذا كان بنية
 القربة فيدل على تاكد النذب لا على الوجوب كما ذكرنا من قبل
 ووجوب المضمضة والاستنشاق في الوضوء او وجوب صلوة الجماعة
 لغير المعدن وراخذ من دليل اخر لا من المواظبة ولذلك اهل الحديث
 لم يقولوا بوجوب صلوة العيد و صلوة الوتر مع ثبوت المواظبة عليهما
 واذا تعارضت الافعال فيؤخذ بالآخر فالآخر من فعله وان لم يعلم
 الاخر فالترجيح يكون لما اختاره اكثر الصحابة او يكون لحوط او يكون اوفق
 للمقياس واذا تعارض القول والفعل ففقيه ثمانية واربعون قسما وما
 يكثر وجوده في السنة اربعة عشر قسما الاول ان يكون القول مختصا
 مع عدم وجود دليل يدل على التاسي والتكرار فلا تعارض حقيقة
 والثاني ان يتقدم القول فيكون الفعل ناسخا للقول والثالث ان يكون
 القول خاصا به ويجهل التاريخ فلا تعارض في حق الامة واما في حقه
 ففقيه خلاف الرابع ان يكون القول مختصا بالامة وحينئذ لا تعارض
 الخامس ان يكون القول عاما فالفعل على تقدير تاخره يخص
 عموم القول السادس ان يدل الدليل على التكرار ووجوب التاسي
 ويكون القول خاصا به وحينئذ لا معارضة في حق الامة اما في حقه
 فالمتاخر ناسخ وان جهل التاريخ فقيل يؤخذ بالقول وقيل بالفعل وقيل
 بالوقف السابع ان يكون القول خاصا بالامة مع قيام دليل التاسي
 والتكرار فلا معارضة في حقه واما في حق الامة فالمتاخر ناسخ وان جهل

التاريخ يؤخذ بالقول وهو الراجح وقيل بالفعل التام ان يكون القول
عاما له وللامة مع قيام الدليل على التكرار والتاسي فالمتاخر ناسخ
في حقه وحقنا وان جهل التاريخ يؤخذ بالقول التاسع ان يدل الدليل
على التكرار في حق دون التاسي به ويكون القول خاصا بالامة وحينئذ
فلا تعارض العاشر ان يكون خاصا به مع قيام الدليل على عدم التاسي
فلا تعارض ايضا الحادي عشر ان يكون القول عاما له وللامة مع عدم
قيام الدليل على التاسي به في الفعل فيكون الفعل مخصصا له من العموم
ولا تعارض بالنسبة الى الامة وجود دليل يدل على التاسي به فان جهل
التاريخ ففي ثلاثة اقوال كما مر في القسم السادس الثاني عشر اذ دل
الدليل على التاسي دون التكرار او يكون القول مخصصا به فلا تعارض
في حق الامة واما في حقه فان تاخر القول فلا تعارض وان تقدم بالفعل
ناسخ في حقه وان جهل التاريخ ففي ثلاثة اقوال كما مر الثالث عشر ان
يكون القول خاصا بالامة مع عدم قيام الدليل على التاسي فلا معارضة
في حقه واما في حق الامة فالمتاخر ناسخ الرابع عشر ان يكون القول عاما له
وللامة مع قيام الدليل على التاسي دون التكرار ففي حق الامة المتاخر
ناسخ وفي حقه ان تقدم الفعل فلا تعارض وان تقدم القول فالفعل ناسخ
ومجهل التاريخ يرجح القول في حقنا وحقه واعلم انه لا يشترط وجود دليل
خاص للتاسي بل مجرد فعل لذلك الفعل بحيث يطلع عليه غيره ينبغي ان
يجل على التاسي لقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة الا ان

يكون من الافعال التي لا يتاسى به فيها كافعال الجبلة فصل التقرير
 ان يسكت النبي صلى الله عليه وسلم عن الانكار على قول او فعل قيل او فعل بين
 يديه او في عصره او علم به وشط القدرة على الانكار ليس بصحيح لكنه يشترط
 كون المقرر منقاد للشرع وهل يدل على انتفاء الحرج لمن قرأ أو سائر
 المكلفين في قولان والصحيح الثاني اذا لم يكن مخصصا للعموم سابقا اما اذا كان
 مخصصا له فيكون لمن قرأه واذا كان التقرير في شئ سبق تحريمه فيكون
 ناسخا للتحريم وقول الصحاح كونا نفعل كذا او كانوا يفعلون كذا في عهد النبي
 صلى الله عليه وسلم له حكم التقرير اذا كان مما لا يخفى مثله عليه اما ان كان
 مما يخفى فلا والذي هو به النبي صلى الله عليه وسلم ليس من اقسام السنة و
 قيل سنة لان ابن الزبير هدم الكعبة وبنها كما هو به النبي صلى الله عليه
 وسلم اما الاشارة والكتابة فممن السنة بالاتفاق واختلف في الترك قال بعض
 اصحابنا ان الترك لا يكون سنة وقال الآخرون يمكن ان يكون سنة لانه بمعنى
 كف النفس هو فعل واختاره ابن السمعاني وقال الغير وذا بادي من اصحابنا
 قراءة القلوبي صلاة الفجر سنة وتركها سنة والحق ان الترك احيانا لا يعد سنة
 نعم الترك المستعمل من السنة فترك الرفع عند الركوع وعند رفع الرأس
 لا يكون سنة اما ترك مجلس الميلاد او الفاتحة المرسومة في زماننا هذا وكذلك
 ترك النيازات يكون سنة والاتبان بهابذة ومن جوزها فقد قسم البدعة
 الى حسنة وسيئة والكلام فيها مر من قبل قال صاحب المجالس كما ان فعل
 ما فعل عليه سنة كذلك ترك ما تركه عليه مع وجود المقتضى وعدم المانع

يكون سنة كترك الاذان في العيدين **فصل** الخبر ما يصح ان يدخل الصدق
 والكذب لذاته فمن مقطوع بصدقه ومن مقطوع بكذبه وما لا يقطع بصدقه
 ولا كذبه ولا يترجح شئ منهما ومن ما ترجح صدقه ومن ما ترجح كذبه و
 الخبر في اصطلاح الشرع ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله او فعله
 او تقريره وهو الحديث والمرفوع والسنة والاشرا من يشمل الموقوف والمعقول
 او فعله وتقريره وكذا قول التابعي وفعله وتقريره ايضا وقيل الحديث والاشرا
 مترادفان وعلم الحديث يعرف بأحوال المراد من النبي او الصحابة او التابعين من حيث
 القبول والرد وموضوع المتن والسند أو المراد والراوي وغايته معرفة
 احكام الشرع والفوز بالفلاح والعرفان والنجاة من الشقاء والخسار والالتزام
 عبارة الحديث والاشرا والآسناد حكاية طريق المتن اى رفعه الى قائله و
 السند نفس لطريق وقيل بوحدهما **فصل** الخبر ان كان له رواية كثيرة
 في كل طبقة من الابداء الى الانتهاء بحيث يحيل العادة نواظهم على الكذب
 وكان مستندا انتهى لهم الحسن اعنى المشاهدة والسمع ويفيد العلم الضرب
 فهو متواتر والصحيح علم تعيين العدد فيه وافادته العلم الضروري وهو على
 قسمين لفظي ومعنوي فاللفظي ما عزم وجوده كحديث من كذب على متعمدا
 وحديث الشفاعة والحوض وحديث من بنى لله مسجدا وحديث الاسنة
 من قرئش وحديث حنين الجذع والنهي عن الصلوة في معاطن الابل و
 اهتراز العرش لموت سعد وانتشاق القمر وحديث غد يرخم وحديث
 رفع اليدين عند الركوع وعند رفع الراس من الركوع وحديث المسح على

الخفين وغيرها وقال الحافظ اذا اجتمعت الكتب المشهورة المتداولة على
 اخراج حديث وتعددت طرق تعد التحيل توأطوهم على الكذب افادت
 العلم اليقيني بصحة الى قائله ويصير متواترا والمعنى هو القدر
 المشترك بين اخبار الاحاد وامثلت كثيرة **فصل الخبران لم يبلغ الى**
حد التواتر فهو احاد منه مقبول وهو ما غلب على الظن صدق بثبوت
صدق الراوي او بقربته تلحق به ومنه غير مقبول وهو ما غلب على الظن
كذب او يتوقف فيه ولا قرينة هناك تلحقه بالمقبول فاذا كان مقبولا يجب
العمل به ويترك به القياس عند الاكث ولا يشترط وجود خبر اخر وموافقة
الظاهر له وانتشاره بين الصحابة او عمل بعض الصحابة بموجب
واكوزاوي وقياسا اما ان يفيد العلم اولا في خلاف وصرحنا امانا احمد بن حنبل
ان يفيد العلم اذا كان صحيحا وبه قال داود الظاهر واين حزم من صحابنا
وهو الحق وقالت العامة لا يفيد العلم مطلقا وقيل يفيد العلم بالقرائن لا
بنفسه ثم خبر الاحاد ان كان له طرق محصورة باكثر من اثنين فهو
مشهور وهو المستفيض وقيل للمستفيض اخص منه اعني ما يكون
في ابتداء وانتهاء سواء وعلى هذا القول حديث انما الاعمال بالنيات
يكون مشهورا المستفيض لان له يروى عن غير الة علقمة ثم تفرد به عن
علقمة محمد بن ابراهيم ثم تفرد به يحيى بن سعيد عن محمد واخطأ من
عده متواترا وقد يطلق المشهور على ما اشتهر على الالسنه ولو كان
موضوعا وان لم يروا اقل من اثنين عز اثنين في كل طبقة فهو عز

وليس شرط للصحيح ولا اشتراطه البخاري في جامع الصحيح اذ هذا القسم
 عزيز الوجود قال ابن حبان لا يوجد والصحيح وجوده كحديث لا يورث من
 احداكم حتى اكون احب اليه من والده وولده والناس اجمعين رواه
 ابو هريرة وانس ثم قتادة وعبد العزيز عن انس ثم سعد وسعيد عن قتادة
 واسماعيل وعبد الوارث عن عبد العزيز وان رواه واحد ولو في طبقة فهو
 غريب وفرغ ثم الغرابة اما ان تكون في اصل السند اي منتهاه فهو فرد
 مطلق او تكون في اثنائه فهو فرد نسبي وقد يستمر لتفرغ في جميع الرواة
 واكثرهم وهو ايضا فرد مطلق ومن الغريب ما هو غريب متنا و اسنادا وما
 هو غريب اسنادا الامتنا وما هو غريب متنا لا اسنادا وله يوجد القسم الثالث
 والغرابة لا تنافي الصحة فقد يكون الحديث صحيحا غريبا وقد يطلق لفظ
 الشاذ على الغريب والفرد وح يمكن اجتماع مع الصحة **فصل خبر الاحاد**
 المقبول ان رواه عدل تام الضبط اعلى الدرجة عن عدل تام الضبط مثله
 الى اخر السلسلة متصل الاسناد غير معطل ولا شاذ فهو صحيح لذاته وصحيح
 لغيره ان كان في روايته من هو ادى في درجة في الضبط والاتقان لكنه جبر
 بكثرة الطرق وحسن لذاته ان كان في روايته قصور في العدالة والضبط
 والاتقان ولكن لا يكون احد منهم مجهولا او متماها بالكدب ولا يكون شاذا ويرد
 من غير وجه في جامع الصحيح لغيره وعليه حمل قول الترمذي حسن صحيح وحسن
 لغيره ان كان في روايته مجهول او متهم ولكنه قامت قرينة ترجح جانب القبول
 مثلا ورد في معناه حديث اخر صحيح او حسن في جامع الضعيف وقال

بعض الرواة
 كما يروى
 في بعض
 النسخ
 الصواب فلا
 يصح
 في رواية
 او الصواب
 عدل كلهم
 منه

شيخنا ابن تيمية الحديث اما صحيح او ضعيف فحسب ونقل مثل عن احمد
 فا دخل الحسن لذات في الصحيح والحسن لغيره في الضعيف ولذا قال الجمهور
 ان الحديث الضعيف عندنا اولى بالقبول وا قوى من القياس قال الطيبي
 الحديث الحسن هو مسند من قرب من درجة الثقة او مرسل ثقة وروى
 كلاهما من غير وجه وسليم عن شد وذو علة ويتفاوت درجات الصحيح والحسن
 بحسب تفاوت درجات الرواة في الضبط والاتقان والعدالة وتفاوت درجات
 الجموع والمسائيد فاعلم الاسانيد مالك عن ناضر عن ابن عمر ومالك عن الزهري
 عن سالم عن ابيه ومالك عن ابن شهاب عن انس وابن سيرين عن عبيدة عن علي
 وابن ابي عمير النخعي عن علقمة عن ابن مسعود وقال الحاكم نقل عن ابن ابي شيبه
 اصل الاسانيد كلها الزهري عن علي بن الحسين عن ابيه عن علي وكذا قال
 عبد الرزاق واعلى الصحيح ما اتفق عليه الستة ثم ما اتفق عليه البخاري مسلم
 ثم ما انفرد به البخاري ثم ما انفرد به مسلم ثم ما كان على شرطهما ثم ما كان على
 شرط البخاري ثم ما كان على شرط مسلم ثم ما صح في غيرهما من الائمة والحسن حجة
 كالصحيح وما سكت عنه ابوداود فهو حسن وكذلك ما حسنت الترمذي وغيره
 من ائمة الحديث وتصحيح الحاكم وتضعيف ابن الجوزي مما لا يعتمد عليه الا اذا
 تابعها الذهبي والسيوطي واحسن النقادين للحديث من المتأخرين
 ابن حزم وابن تيمية وتلميذه ابن القيم والذهبي المزني والعراقي والنووي
 والهيثمى العسقلاني ثم الجزري ثم السنجاوي والصبغاني ثم السيوطي ثم
 المشوكاني ومن المتقدمين احمد بن حنبل ويحيى بن سعيد القطان

وابن معين وابوزرعة وابوحاتم والبخاري والترمذي والنسائي وابوداؤد
 والدارقطني وابن خزيمة والخطيب والبيهقي والطبراني وغيرهم وزيادة
 راوي الصحيح والحسن مقبوله ما لم تقع منافية له روايته من هو وثق منه فاذ
 خولفت الراوي بالثقة رجع منه فالراجح المحفوظ والمرجوح الشاذ وان خولفت
 الراوي الضعيف فالراجح المعروف والمرجوح المنكر وقد يطلق الشاذ على
 الرواية التي تفرج بها الثقة من غير مخالفة له وهو من اقسام المقبول
 فان وافق الراوي غيره فهو المتابع وان وجد متن يشبهه فهو الشاهد
 ثم للمقبول ان سلم من المعارضة فهو المحكم وان عورض بمثله فان امكن
 الجمع فهو مختلف الحديث وان لم يمكن وثبت التاريخ فالمتاخر ناسخ عن
 المتقدم منسوخ والا يصار الى الترجيح ثم التوقف فصل خبر الآحاد
 المردود اما ان يكون موجب رده سقط من اسناد او طعن والتسقط
 اما ان يكون في مبادئ السند او من اول السند الى اخره فهو المعلق
 او من اخره بعد التابع فهو المرسل او في اثناء السند باثنين فصاعدا
 مع التوالي فهو المعضل والا فهو المنقطع وقد يطلق المنقطع على ما لم يتصل
 اسناده باي وجه كان وقد يطلق المرسل على المنقطع ايضا ثم التسقط
 قد يكون واخيرا يدرك بعد التلاقي وقد يكون خفيا وهو المدلس يعني
 رواية رجل عن رجل او عاصره ما لم يسمع منه على سبيل يوهم
 ان يسمعه منه والطعن اما ان يكون كذب الراوي او تهمة بذكر
 او فحش غلط او غفلة او فسق او وهما او مخالفة للثقات او جهالة

اوبد عت^٩ او سوء حفظه فالقسم^{١٠} الاول الموضوع والثاني المتروك والثالث^{١١}
 المنكر على راي وكذا الرابع والخامس^{١٢} والوهو ان اطلع عليه بالقرائن
 وجمع الطرق فهو معلول ومعلل وقد يجامع الصحيح اذا كان مشتقاً على
 مخالفة لا تقدر في الصحة كما رسال ما وصله الثقة الضابط والمخالفة
 اما ان تكون بسبب تغيير سياق الاسناد^{١٣} فهو مدرج الاسناد
 اوبد^{١٤} مع موقوف بمرفوع فهو مدرج المتن اوبتقدير وتأخير فهو موقوف
 اوبزيادة رادو من لم يزد لها اتقن من زادها وصرح في موضع الزيادة
 بالسماح فهو المزيدي متصل الاسانيد اوبابد^{١٥} له والصرح فهو المظهر
 وقد يقع الابدال عمد^{١٦} امتحاناً او بتغيير حرف او حروف مع بقاء
 صورة الخط فهو مصحَّف كان التغيير في النقط ومحرّف اذ كان التغيير
 في الشكل ايضاً ولا يجوز تعمد تغيير المتن مطلقاً ولا الاختصار
 ولا الابدال بالمرادف الاعمال وهو الصحيح فان خفي المعنى احتيج^{١٧} الى التبريح
 الغريب وبيان المشكل وللطحاوي والخطابي وابن عبد البر فيها تصانيف
 واجمع الكتب في هذا الباب النهاية لابن الاثير والمجمع لابن طاهر الفتن
 والجهالة تسببها ان الراوي قد يكثر لغوته فيذكر بغيرها اشتهر^{١٨} لبعض
 وصنفوا في الموضوع وقد يكون مقلداً فلا يكثر الاخذ عنه وقد صنفوا
 فيه الوحدان او لا يسمى اختصاراً او صنفوا فيه المبهما فان سمي و
 انفرد واحد عنه فهو مجهول العين او اثنان فصاعداً ولم يوثق فهو
 مجهول الحال وهو المستور والبدعة ان كانت مكفرة فقيده لا تقبل

روايتها صاحبها والصحيح قبولها ان كان صاحب ضبط وورع ما لم ينكر امر متواترا
من الشرع معلوما من الدين بالضرورة وان كانت غير مكفرة تقبل رواية
صاحبها ما لم يعتقد حل الكذب وقيل لا تقبل وقيل تقبل فيما يخالف
مذهبه اولا يؤيد مشربه واختاره النساءى والحوزة قاني وسوء الحفظ
ان كان لازما للراوى فهو الشاذ على راي وان كان طاريا فهو المختلط
وتقبل روايته قبل الاختلاط ان عرف ومتى توبع سيئ الحفظ بعين
فوقه او مثله وكذا المختلط والمستوفى والمرسل والمدليس صا حده يثرم
حسنا **الغيرة فصل** المسند ما اتصل بسنده مرفوعا الى النبي صلى الله
عليه وسلم والمتصل ما اتصل بسنده سواء كان مرفوعا الى النبي صلى
الله عليه وسلم او موقوفا او مرفوعا ما اضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة
من قول او فعل او تقرير سواء كان متصلا او منقطعا فالمتصل قد يكون
مرفوعا وغير مرفوع والمرفوع قد يكون متصلا وغير متصل والمسند
المتصل المرفوع كما هو والموقوف ما انتهى سنده الى الصحاح والمقطوع
ما انتهى سنده الى التابعى ويقال للاخيرين الاثر والاعتبار هو النظر
في حال الحديث هل تفرده او يراه اولاهل هو معروف ام لا فصل اختلاف
في الحديث للمرسل هل هو حجة ام لا فقال ابو حنيفة ومالك وسفيان
الثوري والاوزاعي انه حجة وقال الشافعي ليس بحجة وعزما منا احمد
فيه روايتان وقيل يحتمل به ان ارسله اهل القرن الثالثة لان ارسله
من بعدهم وقيل يحتمل برسل الثقة وقيل يحتمل برسل سعيد بن المسيب

اما المتكلم
بالكذب والرفع
بمثل لا يصح
الحديث حسنا
امنه

نص عليه الشافعي وقيل يحتج بمراسيل الصحابة دون غيرهم واختاره
 جمهور العلماء وقيل يحتج به ان اعتضدوا والاوقيل يحتج بمراسيل كبار
 التابعين دون غيرهم وقيل هو اقوى من المسند وقيل يحتج به ان لم يكن
 في الباب حديث مسند وقيل الاحتجاج به ندب لا وجوب ولا يجوز
 الاحتجاج بالحديث الضعيف كالشاذ والمنكر والمعلول والمنقطع والمُدلس
 ولا ذكر الامع بيان ضعفه او بصيغة الترمذي مثل روى او يروي او يحكى
 او بلغنا ونحوه وقيل يجوز ذكره وقبوله في فضائل الاعمال والمواعظ والقصر
 من غير بيان ضعفه كما يفهم من صنيع شيخنا عبد القادر الجيلاني وروى
 عن امامنا احمد بن حنبل ان ضعيف الحديث احب اليه من راي الرجال
 واختاره ابو حنيفة قال شيخنا ابن حزم مذهب ابي حنيفة ان ضعيف
 الحديث عنده اولى من الراي والقياس اذ لم يوجد في الباب غيره قلت
 ان سلك هذا الطريق اتباع ابي حنيفة لم يبق بينهم وبين اصحاب الحديث فرق
 واختلفوا في ان الضعيف يتجرب بتعدد الطرق ام لا والمختار الانجبار اذ كان
 الضعيف ناشيا من سوء الحفظ او بالارسال فاذا جاءت الرواية من وجه
 اخر يصير الحديث حسنا والا فلا وقول الحنفية ان حديث لامه
 اقل من عشرة دراهم حسن لتعدد طرقه فاسد لان طرقها ضعيفة
 وروايتها متروكون او متهمون بالكذب والوضع وكذلك حديث زيارة النبي
 لا يكون حسنا بكثره لطرقه وقيل حسن حسنه السبكي في شفاء
 السقام قلت رد عليه الحافظ ابن عبد الهاد من اصحابنا في الصارم

سقا الشك في الفوائد
 الرضا عن
 اربعة الكافي
 من لا يشهد
 بعض البعض
 لا يتفق الطرق
 الحسن على
 من

المكي وذب عن شيخنا ابن تيمية اما الحديث للموقوف فليس بحجة
 مطلقا واختاره ابن حزم من اصحابنا واتفق معه السيد والشوكاني
 وهو الراجح وقال عمر بن عبد العزيز لا يقبل الحديث النبي صلى الله عليه
 وسلم وهذا فيما يعقل بالراي اما فيما لا يعقل بالراي كتفسير القرآن وغيره
 فهو حجة عند الاكثر وحكم المرفوع وقيل بعضهم ^{بسط} ان يكون قول
 صحابي لا ياخذ عن الاسرائيليات ومذهب شيخنا ابن القيم انه حجة
 مطلقا واختاره اكثر الاحناف وقالوا يترك به القياس ثم هم يقيسون
 ويجادلون اقول الصحابة بل اقول النبي صلى الله عليه وسلم وافعاله وهل
 هذا الاتهافت ويقال حجة على غير الصحابة اذا سلمه غيره من الصحابة
 او سكتوا عنه ولم يرد المخالف له فيهما اما اقول التابعين وافعالهم
 وفتاؤهم واقول اتباعهم وافعالهم وفتاؤهم فليست بحجة وقيل حجة
 واليه مال الشيخ ابن القيم من اصحابنا وروى صاحب البحر من الاحناف
 عن ابي حنيفة انه لا يصح تقليد التابعي وفي قول شاذ لبعض الاحناف
 ان التابعي از ظهرت فتواه في زمن الصحابة كشرح والحسن وسعيد بن
 المسيب والشعبي النخعي ومسروق وعلقمة وعمر بن عبد العزيز ^{فيما}
 حكم الصحابة قلت لا شك ان اقول العلماء من التابعين واتباعهم وفتاؤهم
 ما يعتد ويستشهد به سيما الصحة الراي والقياس والافقيف يستدل
 البخاري في صحيحه وابن ابي شيبة وعبد الرزاق والطحاوي والبيهقي و
 محمد بن الحسن وابن جرير وابن ابي حاتم وابن المنذر والبويعوسف

وغيرهم بأقول اللهم وقتا وراهم أما قول الصحابي من السنة كذا الحكم حكم المرفوع
 عند الأكثر وقيل ليس بحجة واختاره ابن حزم من اصحابنا وقيل حجة
 ان صمد رهن القول عن مثل ابى بكر لانه لا يمكن حمل على سنة الخلفاء
 واما قول التابعي من السنة كذا فليس بحجة وهو الاصح اما قول الصحابي
 كذا نرى كذا او كنا نفعل كذا او نقول كذا او نحو ذلك فليس لحكم المرفوع
 واختاره الاسماعيلي وقيل له حكم المرفوع مطلقا وقيل اذا كان مقيدا
 بعصر النبي صلى الله عليه وسلم اما قول التابعي كذا نرى كذا او نقول كذا
 فليس بحجة بالاتفاق قال الحافظ حكم الصحابي على فعل من الافعال انه
 طاعته او لرسوله او معصية بمنزلة الرفع فصل الحديث المعنعن
 حكم حكم المتصل اذا امكن اللقاء فيكفي المعاصرة بشرط ان يكون الراوى
 بريئا من التديل ليس خالف فيه امامنا البخارى فشرط ثبوت اللقاء
 ولو مرة واحدة ورجح ابن عبد البر اذعى الاجماع عليه وكذلك
 صحى المنورى وقال هو المختار اما قول الصحابي عن رسول الله ان قال رسول
 الله فحصل على الاتصال الا اذا قام الدليل انه لم يشهد هذه القصة
 فيكون مرسل الصحابي وقد مر الاختلاف فيه وقول الراوى قال فلان
 مثل عن فصل تعد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم كبيرة
 من الكبائر وقيل كفر ولا يجمل رواية الموضوع بحال مع العلم بنوعه
 الامقر نايبيان الوضع ويعرف الوضع باقرار واضعه او ركاكة الفاظه
 او بالوقوف على من اعطاه ومن احسن ما صنف في الموضوعات كتاب شيخنا

ابن الجوزي ولكنه شدد في حكم الوضع فتعقبه السيوطي في الآتي والحافظ
 ابن حجر في القول المسد دللذب عن مسند احمد ثم كتاب الصغاني
 والسفاوي والفتني والشركاني والقاري فصل الصحابي كل مؤمن
 لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا به ومات على الايمان والصحابة
 كلهم عدول قبل زمان الفتن وبعده وهو الحق المعتمد والتابعي كل
 من لقي الصحابي كذلك فابو حنيفة على هذا الحد من التابعين لانه رأى انسا
 رواه ابن سعد بسند صحيح وقيل يشترط طول الملازمة او حتى السماء
 والتميز والمخضرم من اختلف في كونه صحابيا او تابعيا اعني من ادرك
 زمن الجاهلية والاسلام ولم ير النبي صلى الله عليه وسلم والصحيح عدة من
 التابعين فصل قد يكون الاسناد صحيحا والمتمن شاذ او منكرا فلا
 يلزم من صحة الاسناد صحة المتن كما في اثر ابن عباس في كل ارض
 آدم كما دمكم الحديث نص علي الحافظ ابن كثير قلت ومن هذا القبيل
 حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الصبح
 يوم الجمعة بالهاتين السجدة وهل اتى على الانسان زاد فيه الطبراني يدين
 ذلك قال الهيثمي رجاله موثقون وكذا قال الحافظ الا انه اخرج ابن
 ماجه وليس فيه قوله يدين ذلك واخرجه الطبراني عن علي وليس فيه
 ذكر لدوام قال الهيثمي اخرج الطبراني في الكبير عن ابن عباس ان النبي
 صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في كل جمعة في صلاة الغداة لم تنزل الكتاب
 وهل اتى على الانسان وسنده ضعيف وهو الصحيح خلا قوله في كل

جمعة فعلم بذلك ان زيادة الدوام في هذا الحديث ليست بصحيفة وان
كانت روايتها ثقات قال الشيخ الامام صرعي بن يوسف المقدسي الحنبلي
في كتاب دليل الطالب ويس أن يقرأ في فجر الجمعة الحمد السجدة وهل اتى
وتكره مداومت عليها قال شارح المثلث لا يظن الوجوب وكذا حكى شيخنا
ابن القيم الحنبلي في زاد المعاد ومن هذا القبيل حديث انس اذا مات
مبتدع فانه قد فتح على الاسلام فتح قال الخطيب لاسناد صحيح والمتن منكر
فصل ان قل عد السند وينتهي السند الى النبي صلى الله عليه وسلم
فهو العلو المطلق ولو انتهى الى امام ذي شان فهو العلو النسبي وفيه
الموافقة وهي الوصول الى الشيخ احد المصنفين من غير طريق وفيه البديل
وهو الوصول الى شيخ شيخه كذلك وفي المساواة وهي استواء عدد
الاسناد من الراوي الى اخره مع اسناد احد المصنفين وفي المصافحة
وهي الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف ويقابل العلو باقسام الازول
فان تشارك الراوي ومن روى عنه في امر مثل السن واللقى فهو رواية
الاقتران وان روى كل منهما عن الآخر فهو المديح وان روى عن
هو دونه فهذا رواية الاكابر عن الاصاغر ومنه الاباء عن الابناء اما رواية
الاصاغر عن الاكابر او رواية الابناء عن الاباء فكثيرة وهي الجادة المساواة
الغالبة وان اشترك اثنان عن شيخ وتقدم موت احد هما فهو السابق
واللاحق قال الحافظ واكثر ذلك الفصل مما وجدنا مائة وخمسون
سنة وان روى الراوي عن اثنين متفقين الاسم ولم يميز فان كانا

ثقتين لم يضر والاي نظري في وجوه الاختصاص فان خص احدهما وهوثقة
 بيتين المهمل ويكون حجة والا فلا وان روى عن شيخ وجد مرويه
 جز ما رد ذلك الخبر وان محمد احمه الا قبل في الاصح وفي كتاب الدارقطني
 من حدث ونسى وان اتفق الرواة في صيغ الاداء او غيره من الحالات
 والا قول فهو المسلسل ومنه المسلسل بالاولية انا اروي عن شيخنا
 فضل الرحمن وهو عن الشيخ عبد العزيز الدهلوي وهو عن ابي الشيخ
 ولي الله وسنده مشهور ومنه المسلسل بالمصافحة والمشابكة
 والضيافة ومنه الحديث المسلسل بالسبحة وتنتهي الى امامنا الحسن
 البصري قال الراد تبين من قول الحسن ان السبحة كانت موجودة
 في زمن الصحابة قلت لم يضر وجودها في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
 ولا في زمن الصحابة انما صير تسبيح جماعة من صغار الصحابة بالنبي صلى الله
 ولكنه انكر عليهم ابن مسعود وهو افضل ائمة واجلا ائمة وعمر العبد
 عن ابي هريرة بالخيط الذي في عقد ورواية الديلمي مرفوعا عن المذكور
 السبحة لم تضر ويمكن حملها على صلوة النافلة وهو الصواب من المسلسل
 بقوله اشهد بالله واشهد الله وانى احبك والمسلسل بقراءة سورة
 الصنف والمسلسل بيوم العيد ويوم عاشوراء والمسلسل بقبض
 الحية والمسلسل بالمهريين والمصريين والصوفية والاحمديين
 والمسلسل بالحفاظ والمسلسل بالاخريه والمسلسل بقراءة القانت
 وغيرها قال النووي انا اروي ثلثة احاديث مسلسلة بالمشققين

فصل تحمل الحديث على انواع الاول السماع من لفظ الشيخ الثاني القراءة
 عليه والتحمل باحد هذين النوعين لا يحتاج الى الاجازة ومنقول البخاري
 قال لنا فلان وقيل انه اجازة الثالث الاجازة وهي اما اجازة معين
 لمعين او اجازة معين في غير معين او اجازة غير معين في معين
 او اجازة غير معين في غير معين والصحيح جواز الرواية بهذه الاقسام كلها
 واختلف في العمل بها وكذا في اجازة الجمهور والمعدوم والمعلق والصحيح المنع
 ولو قال فلان ولن يولد له اولك ولعقبك جاز كالوقف والاجازة
 للطفل الذي لم يميز صححت لانها اباحة للرواية والاباحة تقم للعاقل
 وغيره وحكى عن الشافعي بطلان الاجازة لمن لم يستكمل سبع سنين
 وكذا اجازة المجاز كاجرت ما اجيز لي و تستحب اجازة من اهل
 العلم لاهل العلم وينبغي للجمهور الكثرة التلطف بها فان اقتصر على الكتابة
 صححت الرابع المناولة اعني دفع الشيخ اصله او ما قام مقامه للطالب
 واعلاها ما يقرب بالاجازة كان يقول اجرت لك روايته او اروة
 اعني ثم يبقية في يده تليكا او عارية الى ان ينسخه والمناولة ان لم يقرب
 بالاجازة فلا اعتداد بها عند الجمهور وقيل هي كالمكاتبة في صحة الرواية
 ومن المناولة قسم اخر تسمى عرض المناولة وهي ان يناول الطالب
 الشيخ سماعا وهو عارف متيقظ ثم يناوله الطالب ويقول هو حديثي
 او سمعي فاروعني الخامس المكاتبة وهي ان يكتب مسموعا لغائب
 او حاضر بخطه او ياذن بكتبه له وهي اما مقترنة بالاجازة او مجردة

عنها والصحيح جواز الرواية على التقديرين ولا بد فيها عن معرفة الملتزم
 اليه خط الكاتب وقد اخرج مسلم في صحيحه كثيرا من هذا النوع والبخاري
 لم يرو به هذا النوع في صحيحه الا في موضع واحد الساسدس لعلام وهو ان
 يعلم الشيخ الطالب ان هذا الكتاب رواية من ^{غير} ان يقول ارواه عنى
 والصحيح عدم جواز الرواية بهذا النوع وجوزة كثير من المحدثين ويلتزم به
 الوصية وحكمها حكم الاعلام السابعة الوجادة وهي ان يقف الطالب
 على كتاب بخط شيخه فيه احاديث فلا يجوز له رواية ما فيها وله ان يقول
 وجدت او قرأت بخط فلان او في كتاب فلان بخطه حدثنا فلان
 ويسوق باقى الاسناد والمتمن وقد استمر عليه العمل قديما وحديثا
 وهو من باب المرسل ثم انهم اختلفوا في رواية الحديث فبعضهم شددوا
 فيها وقالوا لا حجة الا فيما رواه حفظا وتساهل آخرون وقالوا يجوز
 الرواية من نسخة غير مقابلة باصولها والحق انه اذا قام في التحمل والضبط
 والمقابلة بما تقدم مجازت الرواية عنه وكذا ان غاب عنه الكتاب
 اذا كان الغالب سلامته من تغيير ولا سيما اذا كان ممن لا يخفى
 عليه تغييره غالباً فصل صبيغ الاداء سمعت وحدثني ثم اخبرني
 وقرأت عليه ثم قرئ علي وانا اسمع ثم انبأني قال البخاري قال
 لنا الحميد وكان عند ابن عيينة حدثنا واخبرنا وانباؤنا وسمعت ولعل
 ثم ناولني ثم شافهني ثم كتب الي ثم عن ونحوها وقال سمعت وحدثني
 صلحان لمن سمع وحده من لفظ الشيخ وان ^{وقال} يجمع سمعنا

وحدثننا فهو دليل على انه سعه مع غيره وقد يكون الجمع للتعظيم
 فقط واخبرني بعم قراءة الشيخ والقراءة على الشيخ وقيل يختص بالخير
 قال الحافظ تخصيص لتحديث بها سمع من لفظ الشيخ اصطلاحاً
 والا فلا فرق بين الحديث والخبار وصرح المراتب سمعتان حدثني
 قد يطلق في الاجازة ايضاً تدليلاً وقد يترجم حدثني على سمعت ارفعها
 الاملاء ثم السر ويقال اخبرني وقرأت علي من قرأ بنفسه على الشيخ
 فان جمع فهو مثل قرأ علي وانا اسمع والصحيح ان القراءة على الشيخ
 والسماع من لفظ الشيخ سيان في الصحة والقوة ومن انكره فقوله
 مردود ورجح ابو حنيفة العرض على السماع والانباء بمعنى الاخبار الا
 في عرف المتأخرين فهو للاجازة كعن وعنونة المعاصر محمول على السماع
 وعليه اكثر اهل الحديث ورجح مسلم وصحح ابن جماعة والطبري قال البخاري
 وعلى بن المديني يشترط ثبوت اللقاء ولو مرة وكون الراوي غيره لسر
 قال الحافظ هو المختار وادعى ابن عبد البر الاجماع عليه واطلقوا المشافهة
 في الاجازة المتلفظ بها وكذا الكتابة في الاجازة المكتوب بها ويجوز
 كتابة الحديث واجمع السلف عليه وحديث النهي منسوخ بحديث
 ابي شاه او محمول على الكتابة مع القرآن بحيث يختلط احدهما بالآخر
 وكان عبد الله بن عمر ومن الصحابة يكتب الحديث وكانت عند
 امير المؤمنين على صحيفة مكتوبة فيها احاديث فصل الرواة
 ان اتفقت اسماؤهم واسماء آباؤهم وكناهم ونسبهم واختلفت

اشخاصهم فهو النوع الذي يقال له المنتق والمفترق وهو عكس ما تقدم
من للمهل وان اتفقت خطأ واختلفت نطقا فهو المتكلف والمختلف وان
اتفقت خطأ ونطقا واختلفت آباء نطقا او بالعكس فهو المنتشابه ومنه
ان وقع الاتفاق في الاسم واسم الاب الاختلاف في النسبة ويتركب
منه وما قبله انواع منها ان يحصل الاتفاق والاشتباه الا في حرف
او حرفين او يحصل الاختلاف بالتقديم والتأخير او نحو ذلك فصل
ومن المهمة في علم الحديث معرفة طبقة الرواة ومواليدهم ووفياتهم
وبلدانهم واحوالهم تعديدا وتجريحا وجهالة والجرح مراتب اسوءها
الوصف بافعل كاذب الناس ثم دجال او وضاع او كذاب اسهلها
لين اوسعي الحفظ او مختلط اوفيه ادنى مقال اوفى عيني من شئ وبينهم
مراتب كثيرة بعضها اشد من بعض كقولهم ضعيف او ليس بالقوي اوفى
مقال او ليس بذاك او فاحش الغلط او منكر الحديث او ساقط او متروك
او ليس بشئ ولا يعتد بحديثه وكذلك للتعديل مراتب ارفعها الوصف
بافعل كاثق الناس واشبهت الناس واتقن الناس واضبط الناس
او افضل الناس واليه المنتهي في التثبت ثم فاتا كد بصقة او صفتين
كثقة ثقة او ثبت او ثقة ثبت او عدل ضابط او ثقة حافظ او ثقة امام
او ثقة عدل وادناها ما اشعر بالقرب من اسهل التجريح كشيخ
او يقبل حديثه او يروي حديثه او يعتد بروايته وبينها مراتب بعضها
اقوى من بعض كثقة او حافظا وحجة او ضابطا ولا باس به او ليس

به بأس وصدوق او مامون او خيار و تقبل التزكية من عارف باسبا
 ولو من واحد ولهذا قال النساءى لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع
 على تركه ولا يقبل الجرح من غير عارف بالاسباب وكذا جرح المعاصر
 للمعاصر اذا كان هناك قرينة تدل على الهوى او الحسد او التعصب
 او الغرض الفاسد وكذا الجرح المبرهم اذا قابله التعديل ولو من واحد
 اما ان لم يقابله تعديل فالخيار القبول ومال ابن الصلاح الى التوقف
فصل ومن المهم في علم الحديث معرفة كنى المسمين واسماء المكين
 ومن اسمه كنيته ومن اختلف في كنيته او اسمه ومن كثرت كناه
 او نعوت والقاب ومن وافقت كنيته اسم ابيه او بالعكس ووافقت
 كنيته كنية زوجته او وافق اسم شيخه اسم ابيه ومن نسب الى
 غير ابيه او نسب الى امه او الى غير ما يسبق الى الفهم ومن اتفق اسمه
 واسم ابيه وجده او اسم شيخه وشيخ شيخه فصاعدا ومن اتفق اسمه
 شيخه واسم الراوى عنه ومعرفة الاسماء والكنى المجردة والمنفردة
 ومعرفة الالقاب والانساب والانساب تارة تقع الى القبائل وتارة
 الى الاوطان بلادا او ضياعا او سككا او مجاورة وتارة الى الصنائع و
 الحرف ويقع فيها الاتفاق والاشتباه كالاسماء وقد تقع الانساب
 القابا ومعرفة اسبابها ومعرفة الموالي من اعلى ومن اسفل بالرتب
 او بالخلف ومعرفة الاخوة والافراد ومعرفة ادب الشيخ والطالب
 ومعرفة سن التحمل والاداء ومعرفة صفة كتابة الحديث وصفة

عرضة وسماحة واسماعه والرحلة في وصفة تصنيفه اما على المسانيد
 او الابواب او العلال او الاطراف ومعرفة اسباب الحديث فصل
 لكتب الحديث طبقات ففي الطبقة الاولى موطاما لك وصحيم البخاري
 وصحيم مسلم وصحيم ابن خزيمة وصحيم ابن حبان وصحيم الاسماعيلي وفي الطبقة
 الثانية مسند احمد وسنن ابى داود ومصنف عبد الرزاق وابن ابى
 شيبة ومسند ابى داود الطيالسي ومسند الدارمي وسنن الترمذي
 والنسائي وفي الطبقة الثالثة سنن ابن ماجه والبيهقي والطبراني و
 الدارقطني والطحاوي والبعوي والمستدرک للحاكم وفي الطبقة الرابعة
 تواليف ابن عساکر والديلمي والخطيب والشيرازي وابى الشيخ و
 ابن الجديا وابن شاهين وابن النجار وابن مردويه وغيرهم فصل
 ائمة الحديث هم مالك والثوري وبن المبارك وسفيان بن عيينة
 واسحاق بن راهويه وعلي بن المديني ويحيى بن سعيد القطان ويحيى بن
 معين وكيع بن الجراح وعثمان بن سعيد الدارمي ومحمد بن بشار وقتيبة
 ومسدد وعمر بن علي الفلاس والاعمش والاوزاعي وامام الائمة احمد بن
 حنبل حشرنا الله في اتباعه وابو زرعة وابو حاتم وامير المؤمنين في الحديث
 محمد بن اسماعيل البخاري ومسلم وابن خزيمة وداود الظاهري والدار
 والترمذي والنسائي والبوداود وابن ملجة وابن حبان وابو نعيم والحاكم
 وابن اسحق وعبد الرزاق والحارث بن ابى اسامة وابر بن جريه والعبدي
 والدرقي والبعوي وابو داود الطيالسي الحكيم الترمذي وابن

شيبه وابنه حاتم وهناد وابن مندة وابن النجار وابن ابى الدنيا
 وابو يعلى وابن المنذر وابن منيع والسلف والدينورى ومحمد بن نصر
 المروزى والخطيب وابونصر السنجرى والدارقطنى والطحاوى والطبرانى
 والبزار والعقيلي ~~وخمان بن سعيد الدارمي~~ والاسمعيلى وابو الشيخ
 وابن عساكر والعدنى وابن عبد البر وابن عدك والديلمى وابن قانم والخلو
 وابن شاهين وابن سعد والباوردى وابن الضريس والشيرازى و
 الاصبهاني والبيهقى وابن مردويه وابن حزم وعبد بن حميد وسعيد
 ابن منصور واللاكائى والازرقى وابن جرير وابن كثير وابن الجوزى
 والصابونى والمقدسى والفريابى والاجركى وابن تيمية وابن القيم و
 ابن دقيق العيد وابن مناوى ونعيم وابن قدامة وابن عبد الهاد
 وشيخنا عبد القادر الجيلي وعبد الله الانصارى وافضل الحفاظ ابو
 الفضل ابن حجر والحافظ عبد الغنى والسيوطى والمنزى والمنذرى والذهبي
 والعراقى والسبكي والهيثمى والسبخاوى والصنعغانى والبخارى والنووى
 والجزريان والفيروز ابادى والفتنى والشيمى ولى الله الدهلوى ومحمد
 ابن اسماعيل الامير والكردى والشوكانى ومحمد بن ابراهيم الوزير و
 ابن حسن القنوجى وغيرهم ممن لا يحصى عددهم اللهم اجعلنى معهم
 فى البرزخ واحشرني معهم يوم النشر واغفر لي ولمشائخي فى الحديث
 الشيخ عبد الحق الينوتوى والشيخ بشير الدين القنوجى العثماني والعلامة
 تدير حسين الدهلوى والشيخ حسين بن حسن الانصارى اليميني

مقرر كان
 تليق الشبهة
 وهو الخطوط
 وسمي
 وهو صوابنا
 اسمعيل الشهير
 والسيد احمد
 المشهورين
 في الخطبة ١١

والشيخ عبد العزيز اللكهنوي والشيخ احمد بن عيسى بن ابراهيم الشراقي
 الحنبلي والشيخ فضل رحمان المراد ابادي فصل الاجماع هو اتفاق
 مجتهد امة محمد بعد وفاته في عصر من الاعصار على امر من الامور فان
 خالف واحد منهم ولو كان مبتدعا غير كافر لم يكن اجماعا واختلف
 في امكانه ثم في وقوعه ثم في امكان العلم به والحق وقوعه وامكان العلم
 به في عهد الصحابة واما بعدهم فلا ولهذا قال امامنا احمد بن حنبل
 من ادعى وجود الاجماع فهو كاذب وازاد بعد عصر الصحابة واجماع
 الصحابة حجة عند الاكثر وكذا اجماع العترة المطهرة بنصر الحديث و
 اجماع غيرهم ليس بحجة قال ابو حنيفة اذا جمعت الصحابة على شئ
 سلمناه واذا جمع التابعون زاحمناهم والحق انه لم يقدم دليل شرعي
 او عقل على حجية الاجماع بل الحق احق بالاتباع والحجة اثنان الكتاب والسنة
 كما في حديث معا واذ لم يوجد القنوي في الكتاب والسنة فالمصير الى القياس الصحيح
 اجماع اهل المدينة او مكة واجماع اهل الحرمين واجماع اهل مصر والبصرة والكوفة واجماع الائمة
 الاربعة واجماع الخلفاء الاربعة فليس بحجة بل الحق في بعض المسائل
 يعد واما اتفاق علي الائمة الاربعة كمسئلة الجمع بين الصلوتين
 من غير مرض ولا مطر ولا سفر ووقوع الطلاق الواحد اذا طلق
 ثلاثا بلفظ واحد او الفاظ متتابعة وعدم وقوع الطلاق المعلق المشروط
فصل الذين يحتجون بالاجماع يختلفون في انه حجة قطعية
 او ظنية ثم يختلفون فيما ينقد به الاجماع فقال اكثرهم لا بد له من

مصدره عن
 طبراني في معجمه
 للمصنفين في
 قول الشيخ عبد العزيز
 ابن مستشار
 الشيخ طبراني في
 الاجماع في
 السنة
 في الحنابلة
 منه

مستند وقيل يجوز غير مستند يجوز الشافعي الاجماع عز قياس منعه
 اصحابنا الظاهرية فصل قول امام الحرمين والغزالي تبعاً للقاضي ابو بكر
 والاستاذ ابى اسحاق انه لا يعتد في الاجماع بخلاف من انكر القياس
 من الظاهرية فاسد وكذا قول النووي ان مخالفة داود لا تقدر
 في انعقاد الاجماع بين البطلان فان امامنا داود الظاهري افضل
 بمراتب عن النووي واستاذة وكذا قول ابن السبكي ان مخالفة ابن
 حزم وامثاله لا تعتبر فان شيخنا ابن حزم كان جبلاً من جبال
 العلم والدين وهو كان اعلم من ابن السبكي وايب بمراتب عن يفا
 في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن الذي يساويه في علم
 الدين والشريعة غير شيخنا ابن تيمية وقد رآه الشيخ ابن عربي
 في المنام عانق رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتحد وغاب احدهما
 في الآخر هل حصل مثل هذا الاتحاد لابن السبكي او ابيه فصل
 القائلون بحجية الاجماع اختلفوا في انه هل يشترط في انعقاد انعقاد
 اولاً والراجح الثاني وكذلك اختلفوا في الاجماع السكوتي فقول حجة
 وقيل لا واختاره امامنا داود الظاهري وهو الحق وكذلك اختلفوا
 في الاجماع على شيء قد وقع الاجماع على خلافه فان كان الحكم الثاني من
 المجموعين على الحكم الاول فقول يجوز وقيل لا يجوز وان كان من غيرهم
 فلا يجوز عند الاكثر وقيل يجوز واختاره الرازي وكذلك اختلفوا
 في حدوث الاجماع بعد سبق المخلاف فجوزة الاكثر وقيل لا يكون

اجماعا وقيل ان لم يسوغوا فيه الاختلاف صراحة وان سوغوا لم يصح
 اجماعا وكذا لك اختلفوا في انه اذا اختلف اهل العصر في مسألة على
 قولين فهل يجوز لمن بعدهم احداث قول ثالث فمتنع الجمهور
 والمخ الجواز واختاره اصحابنا اهل الظاهر ثم انه لا اعتبار بقول العامة
 في الاجماع وكذا بقول المقلد قال الجويني المقلد عامي فلا يعتبرا
 اجماع المقلدين وقال الشيخ ابن القيم المقلد ليس بعالم ولا يصلح
 للقضاء والافتاء وكذلك اختلفوا في انه لا بد لنقل الاجماع من خبر
 متواتر ويجوز نقله بخبر الاحاد ونقل عن الجمهور اشتراط عد التواتر
 قيل انه اذا لم يبق في العصر الاجتهاد واحد فقوله حجة كالاجماع
 وقال شيخنا ابن حزم قول القائل لا اعلم فيه خلافا لا يدل
 على الاجماع فصل الامر هو قول انشائي دال على طلب فعل غيرك
 وهو حقيقة في الوجوب فلا تكون لغيرة الابقرينة وقيل حقيقة
 في الندب وقيل مشترك بين الوجوب والندب والاباحة ويستعمل
 للايجاب والندب والتاديب والارشاد والاباحة والتهديد و
 الانذار والامتنان والاكرام والتسخير والتعجيز والاهانة والتسوية
 والدعاء والتبني والاحتقار والتكوين والاذن والخبر والتفويض
 والمشورة والاعتبار والتكذيب والالتماس والطهيف والتصبير
 والامر لا يقتضي التكرار اذا كان مجرد اعز التعليق بعللة او صفة
 او شرط فان كان معلقا على علة يجب اتباع العلة واثبات الحكم

يشبوتها فاذا تكررت تكرر وان كان معلقا على شرط او صفة فان
 كان فيها ما يدل على التكرار تكرر والا فلا وكذا لا يقتضي الفور
 او التراخي الا بقريضة وقيل يقتضي الفور والامر بالشئ يستلزم
 النهي عن ضده وكذا النهي عن الشئ يستلزم الامر بصدده والبيان
 بالما موربه على الوجه الذي امر به الشارع يستلزم الاجزاء وسقوط
 القضاء والقضاء لا يلزمه في الامر المقيد الا بما مر جدي وقيل يستلزم
 الامر بالاداء في الزمان المعين اما في الامر المطلق فمتى فعل المامور
 خرج عن العهدة والامر بالامر بالشئ لا يكون امر بذلك الشئ
 والامر بالمأهية الكلية امر بفعل مطلق تصدق عليه المأهية ويخبر
 عنها صدق الكل على جزئياته من غير تعيين واذا تعاقب الامر
 المتماثلان فالثاني للتأكيد فصل النهي القول الانشائي الدال
 على طلب الكف عن فعل على جهة الاستعلاء وهو حقيقة في التحريم
 وقيل حقيقة في الكراهة وقيل مشترك بين التحريم والكراهة ويستعمل
 للكراهة والدعاء والارشاد والتهديد والتحقيق وبيان العاقبة
 والتاسيس والالتماس وهو يقتضي التكرار في جميع الازمنة و
 كذلك الفور وكذلك الفساد والبطلان ان كان النهي عن الشئ
 لذاته او لجزئه او لوصف لازمه اما اذا كان لوصف مفارق او خارج
 فيقتضي الفساد ما دام الشئ متصفا به كالنهي عن نكاح الزانية
 فاذا تاب محل نكاحها للزاني وغيره واختلفوا في طريان الفور

بعد النكاح ففيل يفسد النكاح وقيل لا يفسد^ل يجب طلاقها على الزوج الا
 اذ لم يصبر على مفارقتها فيجوز الامساك اختيار للاخت وخذرا
 عز الوقوع في الاشد فصل العام هو اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح
 له بحسب وضع واحد دفعة واختلف في اتصاف الاحكام والمعاني
 بالعموم ويتميز عن المطلق بالعموم^ل لان العموم المطلق بدلي
 ومن صيغ العموم اسماء الشرط والاستفهام والموصولات والجموع
 المعرفة تعريف الجنس والمضافة واسم الجنس النكرة المنفية
 والمفرد المحل باللام ولفظ كل وجميع ونحوها ما يدل على عموم الحكم
 وثبت بنص الحديث كون هذه الآية فمن يعمل مثقال ذرة خيرا
 يره^ل جامعة عامة وكذلك استدل عمر بن العاص بعموم قوله تعالى
 لا تَقْتُلُواْ اَنْفُسَكُمْ وبالجملة ليس للعموم صيغة تخص بل كل ما فهم منه
 العموم لغة وشرعا وعرفا فهو علم ومن الالفاظ العامة من وما
 واين ومتى في الاستفهام وما ومن في المجازاة وكل جميع واذا تقدمتا
 على النفي كما في قوله في حديث ذي اليدين كل ذلك لم يكن افادتا
 عموم النفي والاتق العموم ومنها اي الشرطية والاستفهامية
 ومنها النكرة الواقعة في سياق النفي او النهي ومنها معشر و
 معاشر وعامة وكافة وقاطبة واهل ومنها الالف واللام الحرفية
 اذا دخلت على الجمع او اسم الجمع او اسم الجنس الحق جامعا على
 الاستغراق الا ان يوجد هناك ما يقتضي العهد فتحمل على العهد ومنها تعريف

الاضافة سواء كان المضاف جمعا او اسم جمع او اسم جنس ومنها
 الاسماء الموصولة ومن نفع الساواة بين الشيين ومنها الفعل
 الغير المتعد في سياق النفي او الشرط او المنعك الذي لم يصرح
 بمفعوله ومنها الامر للجمع بصيغة الجمع ومنها اسماء الشرط ومنها
 جمع الكثرة المنكرة عند شيخنا ابن حزم اما جمع القلة المنكرة
 فليس بعامة بالاتفاق واقل الجمع ثلاثة وقيل اثنان والفعل المثبت
 ليس بعامة وحكي عن ابن الحاجب عموما كما في نهى عن بيع الغرر
 وقضى بالشفعة للجار وقوله تعالخذ من اموالهم صدقة افادخذ
 الصدقة من كل نوع من انواع المال الا ان السنة خصصته
 ببعض الانواع والفاظ الجمع منها ما يختص بالذكور كرجال او بالوث
 كنساء فلا يدخل احدهما في الاخر بالاجماع الا بدليل من خارج ومنها
 ما يعم الفريقين بوضعه وليس للتذكير والتانيث فيدخل كالناس
 والانس والبشر وما يشبههما باصل وضعه ولا يختص باحد هما
 الابيان كمن وما قيدخل فيهما النساء والرجال ومنها ما يستعمل
 بعلامة التانيث في المؤنث ويحدفها في المذكور كسليمان ومسلكت
 وفعلوا وفعلن فلا يدخل فيه النساء الا بدليل وبه قال الجمهور
 وقال اصحابنا الحنابلة واهل الظاهر تدخل فيه النساء وهو المختار
 والخطاب بمثل يا ايها الناس ويا ايها الذين امنوا يعم الذكور
 والاناث والموجودين في عصر النبي صلى الله عليه وآله من بعده

الى يوم القيمة وكذا ياتي الناس بغير الكفار ايضاً وكذا الرسول بنفسه اما
 الخطاب الخاص بالامة فلا يشمله كالخطاب الخاص بالرسول فانه لا يشمل
 الامة والخطاب الخاص برجل ان صرح فيه بالاختصاص مثل محزيك
 ولا يجزي احد بعدك فيختص به وان لم يصرح فيه بالاختصاص فيعم
 ولو ورد في شخص خاص وجماعة مخصوصة والمخاطب بالكسر لا يدخل
 في الخطاب الا بدليل والمقتضى لا يعموم له بل يقدر فادل الدليل
 عليه كالاكل في حرمت عليكم الميتة والنكاح في حرمت عليكم امهاتكم
 والا يكون مجمداً وتقدر الواحد يحصل المقصود وتندفع الحاجة
 وتختلفوا في الفعل هل له عموم او لا اما المفهوم فله عموم وهو قول الجمهور
 وقيل لا يعموله وكذلك ترك الاستفصال في حكاية الحال مع قيام
 الاحتمال يدل على العموم كذلك حذف المتعلق مثل فلان يعطى
 ويمنع عند البعض وكذلك الكلام العام الخارج على طريقة المسح
 اذا ذكره واذا ورد العام على سبب خاص فالعبارة لعموم اللفظ لا خصوص
 السبب والحق في التفصيل فان كان الخطاب جواباً غير مستقل
 فهو تابع للسؤال في عمومه وخصومه وان كان مستقلاً مساوياً
 للسؤال فيجب حمل على ظاهره وان كان اخص منه فيختص ولا يعم
 بخلافه وان كان اعم منه في حكمه اخرج غير ما سئل عنه فيعم
 وان كان اعم منه في ذلك الحكم الذي وقع السؤال عنه كقوله
 ما سئل عن ماء يربضاعة الماء طهور فيعم ايضاً وهو الحق وقيل

عنه كسب العماد
 اللفظ الطائفة
 للاضمار
 منه

لا يعم وقيل بالوقف والتنصيص على بعض افراد العام بالحكم المرافق
 للحكم العام لا يقتضي تخصيص العام اذ لا مفهوم له واذا علق الحكم
 على علة فتعم العلة اعني يوجد الحكم بوجودها في كل صورة بشرط ان
 تكون العلة منصوصة او ثابتة بالقياس الصحيح والعام اذا خص منه
 البعض فيكون مجازا في الباقي وقال اصحابنا المنايعة انه حقيقة فيه
 واختلفوا في انه بعد التخصيص بمبين يبقى حجة في الباقي ام لا والخبر انه
 يبقى اما اذا خص بمبهم فلا يبقى حجة في شيء من الافراد بخلاف واذا
 ذكر العام وعطف عليه بعض افراده فهل يكون المعطوف داخل تحت
 ام لا فيه قولان واذا كان المعطوف خاصا فلا يقتضي تخصيص المعطوف
 عليه وقيل يقتضي وقيل بالوقف ويجوز التسك بالدليل العام
 للعارف بالكتاب والسنة وقيل لا يجوز قبل البحث عن المخصص و
 حكى ابن الحاجب الاجماع عليه والمراد بالبحث غلبة الظن بعدم وقيل
 القطع به والعام الذي اريد به المخصوص ما كان معهودا بالقرينة
 عند التكلم به على ارادة المتكلم به بعض ما يتناول له سواء كان المراد
 اكثر الافراد او قلها وهو مجاز لانه استعمال اللفظ في بعض ما وضع
 له بخلاف العام المخصوص فانه يتناول كل افراده عند التكلم فهو
 حقيقة فاذا اجاء المتكلم بما يدل على اخراج البعض يبقى حقيقة في
 الباقي ويصير مجازا فيه خلاف كما تقدم فصل الخاص اللفظ
 الدال على مسمى واحد سواء كان فردا او نوعا او صنفيا والمخصوص

كون اللفظ متنا ولا لبعض ما يصلح له لا لجميعةه والمخصص يوصف
 به المنكلم والناصب لدلالة التخصيص الدليل والمعتقد لذلك
 والتخصيص خراج بعض ما كان داخلا تحت العموم على تقدير عدم
 المخصص والفرق بين النسب وبينه ان التخصيص يكون لبعض الافراد
 والنسب يكون لكلاهما والنسب تنطبق الى الحكم الثابت لشخص واحد
 واشتراك كثيرة والتخصيص لا يتطرق الا الى الثاني ويجوز نسبه المشايخ
 بشرعية اخرى بخلاف التخصيص النسب رفع الحكم بعد ثبوته بخلاف
 التخصيص فانه بيان المراد باللفظ العام والتخصيص بيان ما اريد
 بالعموم والنسب بيان ما لم يرد بالمنسوخ والنسب لا يكون الا بقول
 وخطاب والتخصيص قد يكون بالعقل والقرائن وسائر ادلة السمع
 والتخصيص يجوز بالاجماع بخلاف النسب ويجوز تاخير النسب عن وقت
 العمل بالمنسوخ ولا يجوز تاخير التخصيص عن وقت العمل بالمخصص
 والتخصيص يكون في الاخبار والحكام والنسب يختص بالحكام ويجوز
 اقتران التخصيص بالعام وتقدمه عليه وتاخره عنه مع وجوب
 تاخر الناسخ عن المنسوخ والتخصيص جائز بالاجماع حتى قيل انه عام
 عام الا وقد خص منه البعض لا قوله تعالى **وَاللّٰهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ** وقوله
تَعَالَى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ اُمَّهَاتُكُمْ وَقَوْلُهُ تَعَالَى وَمِمَّا مِنْ ذَاتِ بَيْنٍ اِنَّهُ
رَفَعَهَا ويجب ان يبقى بعد التخصيص ما يصح ان يكون مدلولاً للعام
 ولو في بعض الحالات وقيل يجوز التخصيص لى ان يبقى اقل الجمع او

عنه اما قوله
 قال الله سبحانه
 عطف فالتخصيص
 من ان الله تعالى
 لا يخرج محالاً
 وذلك قوله تعالى
 من غير بيان
 فان قلت فخص من
 جهة التخصيص
 والناسخ وقوله
 ان الله عز وجل
 فخص من جهة
 وذلك قوله تعالى
 كشمسك
 البراري
 من
 من
 من

البراري كشمسك
 من
 من

الواحد وقيل ان كان العام مفردا كمن وما جازا التخصيص الى الواحد
وان كان جمعا فالى اقل الجمع وقيل ان كان التخصيص بالاستثناء والبدل
جازا الى الواحد والافلا والمخصص متصل او منفصل ومن الاول
الاستثناء المتصل والشرط والصفة والغاية وبدل البعض والحال
وظرف الزمان والمكان والجار والمجرور والتمهيد والمفعول معه وله
فلا استثناء يجوز ان يكون متصلا بالمستثنى منه لفظا او يكون
بعده بقصه يسيرا وكثير عند التذكر اذا كان ناويا للاستثناء و
ينبغي ان يكون غير مستغرق والا يبطل وجاز استثناء الاكثر والمساو
خلاقا امامنا احمد بن حنبل ولو فصل بين المستثنى منه وحرف
الاستثناء بحرف العطف يبطل الاستثناء ويجوز الاستثناء من
شيء معين مشا واليه والاستثناء من الاثبات نفى ومن النفي
اثبات والاستثناء الذي رد بعد جمل متعاطفة يعود الى الجميع نص عليه
امامنا احمد بن حنبل وقيل الى الجملة الاخيرة الا ان يقوم دليل
على التعميم واذا وقع جملة بعد المستثنى منه والمستثنى تصح ان تكون
صفة لكل واحد منهما فهي ترجع الى المستثنى منه وقيل للمستثنى
والشرط مما يتوقف عليه الوجود ولا دخل له في التأثير والافضاء
وهو عقل او شرعي او لغوي او عادي وهو واحد او متعدد والثاني
اما مجموع اي يتوقف الشرط على حصولها جميعا او منفردا يعني يحصل
الشرط بحصول واحد منها وحكم حكم الاستثناء في الاتصال

منه فلو قال لا
انت طالق كان
تاويا بالاستثناء
فلا استثنى لو
بعد شرطه
او يقيم الطلاق
عند اصل الشرط
وصدق قولنا
الزوجه باليمين
ر

والانفصال وقيل لا بد فيه من الاتصال والشرط الداخل على الجمل ترجع
الى كلها وقيل الى الجملة التي تليه ويجوز تقديمو الشرط على الجراء والتأخير
عنه والصفة كالاستثناء اذا وقعت بعد متعدد وان كانت الصفات
كثيرة وذكرت بعد جملة فاما تحمل على الجمع فتقيد بكلمها او على البدل
فبى احد منها وان ذكرت بعد جمل ففيه قولان تعود الى كلها
او الى الاخيرة وان توسطت بين الجمل فتعود الى ما قبلها الا الى ما بعد
والغاية لها حس فان حتى والى وغاية الانتهاء لا تدخل في المغيا وقيل
تدخل ان كانت من جنسه والافلا وقيل ان تميزت بالحس عاقبله
نحو **أَمْ يَأْمُرُ الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ** فلا تدخل وان لم تميز بالحس فتدخل نحو
الى الموافق والى الكعبين واختارة الرازي وغاية الابتداء لغاية الانتهاء
لا تدخل في المغيا وقيل تدخل والغاية الواقعة بعد متعدد حكمها حكم
الاستثناء بعد جمل متعددة والتخصيص ببدل البعض لا يشترط فيه
بقاء الاكثر ويلحق به بدل الاشتمال والحال كالصفة واذا وقع بعد جمل
فيلحق بالجميع وقيل بالجملة الاخيرة وكذا الظرف والجار والمجرور والتمييز
والمفعول له ومعه اذا وقعت بعد جمل فتلحق بالجميع وقيل بالجملة
الاخيرة اما المخصص المنفصل فهو العقل كما في قوله **اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ**
خصص منه الله نفسه بالعقل وقوله تعالى **وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ**
خصص منه الصبي والمجنون او الحس كما في قوله تعالى **وَأُوتِيَتْ مِنْ**
كُلِّ شَيْءٍ او **تُدْرِكُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا** والكتاب او السنة ويجوز تخصيص

الكتاب بالكتاب والسنة بالسنة والكتاب بالسنة العجيبة ولو كانت
 خبر الواحد وبالعكس الخنفية خالفت في تخصيص الكتاب بخبر الواحد
 الصحيح ولم تجوز شأها وواحد مع يمين المدعى ولا تعليم القرآن في المهس
 لثخبطت وخصصت الكتاب وزاد تعليبه بخبر الواحد في مواضع متعددة
 لعدم توريت الانبياء وعدم توريت المسلم الكافر وبالعكس في تحريم
 الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها وعدم جواز الوصية لوارث بل خصصت
 وزادت على الكتاب باخبار ضعيفة منكرة احاد كما في جواز الوضوء بالبيد
 وتقدير المهس ونصاب السرقة بعشتر درهم وهل هذا الاتهافت و
 لا يجوز تخصيص كتاب والسنة بالقياس وقيل يجوز بالقياس الجلي او
 بما كانت علته منصوصة ومجمعا عليها واختاره السيد والشوكاني من
 اصحابنا والخنفية يجوزوه مطلقا ولم يجوزوا تخصيص الكتاب بخبر الواحد
 الصحيح فكان القياس عندهم مقدم على الحديث الصحيح مع ان امامهم يقدم
 الحديث الضعيف والمرسل بل قول الصحابي على القياس الى الله الشك
 من هذه التناقضات ويجوز تخصيص المفهوم المخالف او الموافق و
 قيل لا يجوز بالخالف واختاره الخنفية وكذلك يجوز تخصيص بالاجماع
 كما في قوله تعالى اذ انقضى للصلاة من يؤم الجماعة فاستعوا الى ذكر الله
 خص منه العبد والمرأة بالاجماع ولا يجوز تخصيص بالعادة وقيل يجوز
 ان كانت مشترقة في زمن النبوة واختاره السيد والشوكاني من اصحابنا
 وكذلك بذهب الصحابي وقيل ان كان هو الراوي يجوز تخصيص به

وكذلك بالسياق والاستصحاب ويجوز بقضايا الاعيان كاذن صلى الله
 عليه لم يلبس الحرير للحكمة واذا تعارض العام والخاص وعلم التاريخ فان
 تاخر الخاص يكون ناسخا او بياناً لذلك القدر الذي تناوله من افراد العا
 واز تاخر العام فيبني العام على الخاص وقالت الخنفية ينسخ الخاص وكذلك
 يبني العام على الخاص ان جهل التاريخ وقيل بالتوقف الى ظهور التاريخ
 او الترجيح والمحق البناء لان الخاص اقوى دلالة من العام وفي العمل بالعام
 اهمال للخاص وليس في التخصيص همال للعام فصل المطلق ما دل على
 الماهية بلا قيد والمقيد ما كان له دلالة على شئ من القيود والخطا للطلو
 محمول على الاطلاق والمقيد على المتقيد واذا ورد مطلقا في محل مقيد
 في محل اخر فان اختلفا في السبب والحكم فلا يحمل احدهما على الاخر
 وان اتفقا فيهما فيحمل المطلق على المقيد اتفاقا وان اختلفا في السبب
 دون الحكم فيحمل عند الجمهور ان امكن والا فلا وقيل لا يحمل واختلفا
 الاضاف وان اختلفا في الحكم دون السبب فقيل يحمل وقيل لا يحمل
 فصل الجمل ما لم تتضمن دلالة والمبين بخلاف ذلك والاجمال واقعة
 في الكتاب والسنة وقيل لا وبجزء امامنا اود الظاهري ولا اجمال
 في اية السرقة والمسح على الرؤس كما زعمت الخنفية اذ بينه الشارع
 بالفصل من الكوع والمسح على كل الراس اذ لم يكن عليه عمامة والمسح
 على الناصية واتمامه على العمامة والمسح على العمامة وكذلك لا اجمال
 قوله تعالى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ اَمْهَاتُكُمْ وَحُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ اٰمِيَّتُهُمْ وَلَا نِكَاحُ

المطلق والمقيد

الابولي وآنا الاعمال بالنيات واصلوة الا بطهور واصلوة الابفاتحة
 الكتاب ورفع عن امتي الخطأ والنسيان واصلوة لجار المسجد الا في
 المسجد واصلوة لمن لم يبت الصيام من الليل لوضوح دلالة الكل بل
 الاجمال في لفظ القرء وفي الذي بيده عقدة النكاح والمسعى الشرعي
 اوضح من المسعى اللغوي فيجب الحمل على المسعى الشرعي فان تعدد حقيقة
 يرد اليه تجوزا والمسعى العرفي مقدم على اللغوي والمختاران اللفظ
 المستعمل لمعنى تارة ولمعنيين ليسخ لك المعنى احدهما يحمل محتاج
 الى البيان فان كان احدهما فيعمل به جزما ويوقف الاخر فصل
 البيان اخراج الشيء من حيز الاشكال الى حيز التحلي وهو يكون للكتاب
 بالكتاب والسنة واللسنة بالسنة والكتاب وبالقول وبالفعل ولا
 يجوز بالقياس كما الحق المقلدة سائر المطعومات في باب الربويات
 بالاربعة المنصوص عليها وبعضهم الحق سائر ما يباع بالكيل والوزن
 بالستة المنصوص عليها اما عند ارباب الحديث فلا ربوا الا في الاشياء
 الستة المنصوصة عليها وغيرها لا يلحق بها بالقياس وتأخير البيان عن
 وقت الحاجة لا يجوز ويجوز الى وقت الحاجة ويجوز تأخير النسخ اتفاقا
 فصل الظاهر ادا دلالة ظنية راجحة على معنى مع احتمال غيره مرجوحا
 والتاويل حمل الظاهر على المحتمل المرجوح والظاهر هو النص وقيل النص
 ما لا يقبل التاويل والتاويل في الفروع بالدليل الشرعي القطعي
 جائز والمظنون فاسد ولا شيء لعب بالدين ولا يجوز التاويل في العقائد

واصول الديانات وصفات الله تعالى بل يجري ما ورد فيها على ظاهرها
 واخطأ السيد العلامة حيث قال مذهب السلف ان لهات اويلا
 ولكننا نمسك عنه وجعل اجراءها على ظاهرها مذهب المشبهة اللهم
 الا ان يراد بالظاهر الظاهر المتعارف في حقنا ويشترط في التاويل
 ان يكون موافقا لوضع اللغة او عرف الاستعمال او عادة صاحب
 الشرع والا فلا يقبل ولا يجوز التاويل بالقياس وقيل يجوز بالقياس
 الجلي فصل المنطوق ما دل عليه اللفظ من جهة النطق تصريحاً
 والمفهوم ما دل عليه تلويحاً وكل منهما ان لم يحتمل التاويل فنصر
 الاظهار ثم النص صريح ان دل عليه اللفظ بالمطابقة او التضمن
 وغير صريح ان دل عليه بالالتزام وهو ينقسم الى الاقتضاء والايحاء
 والاشارة والمفهوم مفهوماً موافقاً حيث يكون المسكوت عنه موافقاً
 للملفوظ به فان كان اولى بالحكم من المنطوق فهو محوى الخطاب
 وان كان مساوياً فلحن الخطاب والدلالة عليه لفظية وقيل قياسية
 ومفهوم مخالفة حيث يكون المسكوت عنه نقيضاً للمنطوق ويسمى
 دليل الخطاب وهو حجة عند الجمهور الامفهوم للقب وخالف فيه
 ابو حنيفة رحمه وشرط الاحتجاج به ان لا يعارضه ما هو ارجح منه ولا يقصد
 بالمدكور الامتنان او التمجيد وتاكيد الحال ولا يتعلق بالسؤال عن حكم
 خاص او حادث خاصة ولا يذكّر تبعاً ولا يقصد منه التعميم ولا يخرج
 مخرج الغالب لا يبطل المنطوق وهو على انواع مفهوماً الصفة ومفهوماً

المنطوق والمفهوم

العلة ومفهوم الشرط ومفهوم العدد ومفهوم الغاية ومفهوم المصير
 ومفهوم الحال ومفهوم الزمان والمكان وقيل مفهوم اللقب ايضاً
 اذا دلت عليه القرينة فصل النسخ هو رفع حكم شرعي بمثلهم ترخي
 عنه وهو جائز عقلاً واقع في الكتاب بالسنة وكذلك نسخ السنة
 بالكتاب وبالسنة ويجوز الى بدل مثله او اعلا او اخف او بلا بدل
 وشرطه ان يكون المنسوخ شرعياً والناسخ منفصلاً عن المنسوخ
 متاخراً عنه حكماً شرعياً مثله او اقوى منه ولا يكون المنسوخ مقيداً
 بوقت ويكون المقتضى للمنسوخ غير المقتضى للناسخ ويكون الحكم قابلاً
 للنسخ كسائر الاحكام الشرعية الفوعية فلا يجوز في توحيد الله تعالى واسماؤه
 وصفاته وكذا في الاخبار الغير المتغيرة ويجوز النسخ بعد اعتقاد المنسوخ
 والعمل به وقبل العمل به والمنسوخ على النسخ المنسوخ الحكم دون التلاوة
 وبالعكس منسوخ الحكم والتلاوة معاً وكذلك الناسخ يمكن ان يكون ثابت
 الرسم والحكم وثابت الحكم فقط ويجوز ان يكون الناسخ متقدماً في
 التلاوة على المنسوخ لان ترتيب السور والآيات ليس على وفق ترتيب
 النزول ويجوز نسخ القرآن والسنة المتواترة بخبر الاحاد اذا كان صحيحاً
 وخالفت فيه المقلدة ثم ناقضت قولها وخصمت الكتاب وزادت
 عليه باخبار ضعيفة وآثار موقوفة مع اعترافها بان التخصيص الزيادة
 نسخ والفعل من السنة ينسخ القول كعكسه وقيل الفعل لا ينسخ القول
 لان القول اقوى واذا تعارض القول والفعل فيصير الى القول لان

والنسخ يجوز
 نسخ الكتاب
 بالكتاب

الفعل يحتمل التخصيص ما الاجماع لا ينسخ ولا ينسخ به وقيل يجوز النسخ
 بالاجماع اذا كان له سند وكذا القياس لا ينسخ شيئاً من القرآن والسنة
 ولا الاجماع ويجوز نسخ مفهوم المخالفة مع اصله وبلا اصله ولا يجوز نسخ
 الاصل دون المفهوم وكذلك يجوز نسخ مفهوم الموافقة مع بقاء اصله
 وتبعاً لاصله وفي الاول خلاف والزيادة على النص ليست بنسخ
 خلافاً للاحناف حيث يردون بهن الاصل الفاسد احاديث صحيحة
 ثم يزيدون في مسائل كثيرة على النص باثار ضعيفة منكورة و
 ينقصون اصلهم بانفسهم وهذا العمري اتباع الحق والنقصان من
 العبادة نسخ لما اسقط منها وما لا يتوقف عليه صحة العبادة لا يكون
 نسخاً نسخاً لها اما ما يتوقف عليه ففي خلاف والاصح عدم النسخ في
 الشرط والنسخ في الجزء ويعرف النسخ بمعرفة التاريخ او بتصریح اللفظ
 او بقول الشارع وفعله واجماع الصحابة على المخلاف يدل على وجدان
 النسخ لا انه ناسخ كما مر فصل زعم المقلدة ان معرفة النسخ
 والمنسوخ عويصة مشككة جداً ولذا اوجبوا تقليد المجتهدين وانا قول
 ان معرفة النسخ والمنسوخ يسيرة جداً الان المنسوخ في القرآن اثنا
 وعشرون آية واخرج الشيخ ولي الله منها سبع عشرية فبقية خمس
 آيات ونحن نذكر ههنا الآيات المنسوخة والاحاديث المنسوخة
 تيسير الاحباب الحديث اما الآيات فهي يثبات لو افتم وجه الله
 وكتب عليكم اذا حضر احدكم الموت وكتب عليكم الصيام كما كتب

على الذين من قبلكم وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين وأنقوا
 الله حق تقاته وقل قتال فيه كبير والذين يتوفون منكم ويذرون
 ازواجا وصبية لازواجهم متاعا الى الحول غير اخرج وأن تبدا اما
 في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله واذ حضر القسمة اولوا القربى
 الآية والذين عقدت ايمانكم فأنوهم نصيبهم واللاتي ياتين الفاحشة
 من نساءكم الآية واخران من غيركم آيات الصفر والاعراض عن المشركين
 وترك القتال معهما ان يكن منكم عشرون صابرون الآية انفسوا
 خفافا وثقالا الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة الآية لا يحل لك النساء
 من بعد وأن فاتكم شئ من ازواجكم الآية يا ايها الذين امنوا اذا ناجيتم
 الرسول الآية فم الليل الا قليلا واتقوا يا ايها الذين امنوا
 ليستاذنكم الذين ملكت ايمانكم فهذه اثنان وعشرون آية وقد اختلف
 في نسخ اكثرها وبقيت خمسة آيات فهي منسوخة بالاتفاق الاولى
 واللتى ياتين الفاحشة من نساءكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم
 الآية الثانية كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت الثالثة والذين يتوفون
 منكم ويذرون ازواجا وصبية لازواجهم متاعا الى الحول غير اخرج
 الرابعة ان يكن منكم عشرون صابرون الخامسة اذا ناجيتم الرسول
 فمن حفظ هذه الخمس فقد حفظ منسوخات الكتاب اما منسوخات
 السنة فلا تزيد على عشرة احاديث نص علي شيخنا ابن تيمية وقال
 شيخنا ابن القيم لا تبلغ منسوخات الاحاديث عشرة بل ولا شطرها

او على احد وعشرين حديثا كما جمعها شيخنا ابن الجوزي الاولي حديث
 حذيفة في البول قائما والاصح انه ليس بمنسوخ الثانية حديث ابى
 ايوب اذا اتيمم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها وهو
 ايضا ليس بمنسوخ بل الصحيح ان النهى في الصحراء والجواز في البنيان الثالثة
 حديث ابن عباس تصدق على مولاة ليمونة بشاة فمر بها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال هلا اخذتموها بها قد بغتموه فانتقمتم
 به فقالوا انها مميته فقال انما حرما كالمها والاصح انه ليس بمنسوخ
 وحديث ابن عكيم محمول على الانتفاع باهاب الميتة قبل ان يدبغ
 الرابعة حديث ابى هريرة تقضاء وامامت النار الحامسة
 حديث بسرة من مس ذكره فليتوضأ مختلف في نسخه والاصح انه
 ليس بمنسوخ السادسة حديث الماء من الماء ويقال انه ليس
 بمنسوخ واليه ذهب جماعة من الصحابة قال البخارى اذا التقى
 الختانان فالغسل احوط السابعة حديث ابن عمر اذا جاء احدكم
 الجمعة فليغتسل والحق انه ليس بمنسوخ واليه ذهب ابن حزم
 وكثير من الظاهرية من اصحابنا الثامنة حديث ابى هريرة ان
 النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلوة بعد العصر حتى تغرب
 الشمس والحق انه ليس بمنسوخ وجوازها مخصوص بالنبي صلى الله
 عليه وسلم كهوم الوصال التاسعة حديث التطبيق في الركوع
 العاشرة حديث الكلام في الصلوة الحادية عشر حديث ابى سعيد

اذا رايتم الجنازة فقوموا لها ويقال انه ليس بمنسوخ والامر للندب
 وحديث على محمول على الجواز الثانية عشر حديث ابى هريرة
 من ادركه الصبح وهو جنب فلا يصوم له ويقال انه محمول على
 من جامع بعد طلوع الفجر فيومر بالامسالك ولا يصوم له الثالثة
 عشر حديث افطر الحاجم والمجمر ويقال انه ليس بمنسوخ واليه
 ذهب امامنا احمد بن حنبل وابن المبارك والاوزاعي وغيرهم
 الرابعة عشر حديث الامر بصيام عاشوراء ويقال انه محمول
 على الندب وليس بمنسوخ الخامسة عشر حديث اباحة المتعة
 مع النساء ويقال انه ليس بمنسوخ وهو قول ابن عباس وجماعة
 من التابعين واليه ذهبت الامامية السادسة عشر حديث
 النهي عن اكل لحوم الاضاحي بعد ثلثة ايام ويقال انه ليس بمنسوخ
 بل النهي محمول على الكراهة او مخصوص بزمن الجماعة واحتياج
 الناس لسابعة عشر حديث النهي عن الانتباذ في الدباء والمزفت
 والنقيير والمقيير ويقال انه ليس بمنسوخ وهو المروي عن مالك
 واحمد الثامنة عشر حديث لا تكتبوا عنى شيئا الا القرآن التاسعة
 عشر حديث النهي عن قتل النساء والصبيان في الغزو والمحق انه
 ليس بمنسوخ بل محمول على التعمد او من غير ضرورة العشرة وحديث
 الاحراق بالنار الحادية والعشرون حديث اتى نهيت عن زهد
 المشركين ولا اقبل هدية مشرك ويقال انه ليس بمنسوخ واحاديث

القبول تختص باهل الكتاب او النهي محمول على الكرافة او عدم المصلحة
 او ارادة المولاة و زاد بعضهم ثلث احاديث اخرى اعنى قتل شارب
 الخمر في المرة الرابعة و حديث الجمع بين الصلوتين من غير خوف ولا
 مطر لا سفر و الحق انه ليس بمنسوخ وهو جائز دفعاً للحرج و قيل اذا
 لم يتخذة عادة و حديث النهي عن الجمع ضعيف لا يصلح للاحتجاج فكيف
 يكون ناسخاً للحديث الصحيح و حمله امامنا احمد بن حنبل على المريض
 فجوزله الجمع و حديث قطع الخفين في الاحرام حتى يكونا اسفل من
 الكعبين و الحق انه ليس بمنسوخ و حديث ابن عباس مقيد به جملاً
 للمطلق على المقيد فهذه اربعة وعشرون حديثاً و المنسوخ منها
 بالاتفاق او على القول الرابع اربعة عشر حديثاً الرابعة و التاسعة
 و العاشرة و الحادية عشر و الثانية عشر و الثالثة عشر و الرابعة
 عشر و الخامسة عشر و السادسة عشر و السابعة عشر و الثامنة
 عشر و العشرين و الحادية و العشرين و الثانية و العشرين فمن
 ضبط خمس ايات و اربعة عشر حديثاً فقد عرف المنسوخات و اى
 معرفة تكون يسر من هذا فصل القياس استخرج مثل حكم
 المذكور لما لم يذكر بجامع بينهما و هو حجة ظنية في حق القائل العالم
 بالكتاب و السنة و فتاوى السلف الصالحين ليس بحجة على غير
 الذى هو مثله و لا يجوز له تقليده بل يجب عليه ان يقيس بنفسه
 و انكر من اصحابنا داود و ابن حزم و غيرهما من الائمة الاعلام

تفسيره
 عليه و سلوه
 هديتكم
 و كفى من اهل
 الكتاب واجب
 بان كان محجوباً
 و الجوز اهل
 كتاب عند
 البعض قال
 عن سنن ابراهيم
 سنة اهل الكتاب
 امانه

خلف
 و لو اخرجنا ما
 فيه بقية خبر
 ايات و سنة آحاد

القياس وقالوا انه لاحادثة الا وفيها حكم منصوص عليه في الكتاب
 او السنة او معدول عنه بفحوى النص ودليله وذلك يعني عن القياس
 ويشهد لله قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم وقوله عليه السلام
 تركتكم على الواضحة ليلها كنهها وهردهم نفى القياس لغير الصحيح
 كالاستحسان وغيره لا القياس المجلي الصحيح وهو ما كان منصوفا على
 علته او مقطوعا فيه بنفى الفارق او كان من باب فحوى الخطاب والحق
 اذ هذا النوع من القياس ليس بقياس في الحقيقة بل مدلول عليه
 بدليل الاصل فكانه منصوص عليه ومندرج تحته ومشمول به و
 اتفق اصحابنا اهل الحديث من غير خلاف بينهم انه لا يجوز القياس
 اذا كان الحكم منصوصا عليه في الكتاب او السنة الصحيحة واختلفوا
 في السنة الضعيفة قال امامنا احمد بن حنبل ضعيف الحديث
 اقوى من الراي وهو مذهب ابي حنيفة رح الا ان الاحناف
 تركوه ثم يدعون انهم مقلدون لابي حنيفة وكذلك اختلفوا في قول
 الصحابي اذا خالف القياس والذي مال اليه شيخنا ابن القيم وغيره
 من المحققين انه حجة وكذلك فتاوى السلف والتابعين ثم فتاوى
 تبع التابعين فلا يصح الينا القياس الا اذا لم يوجد الحكم في الكتاب
 ولا في السنة ولا في اقوال الصحابة واقفالهم ولا في فتاوى التابعين
 واتباعهم يدل عليه قول ابن مسعود رضي عنهما من عرض له منكم قضاء
 فليقض بما في كتاب الله فان لم يكن في كتاب الله فليقض بما قضى

به نبيه صلى الله عليه وسلم فان جاء امر ليس في كتاب الله ولم يقض
 فيه نبيه صلى الله عليه وسلم فليقض بما قضى به الصالحون فان جاء
 امر ليس في كتاب الله ولم يقض به نبيه ولم يقض به الصالحون فليجتهد
 رايه فان لم يحسن فليقم ولا يستحي وقال الشوكاني والسيد من
 اصحابنا قول الصحابي فيما لا يدرك بالقياس حجة اتفاقا لانه يحمل على
 السماع من النبي صلى الله عليه وسلم اما قوله في مسائل الاجتهاد
 فالحق انه ليس بحجة ولا فرق بين الصحابة ومن بعدهم في ذلك ثم
 المحبون باقوال الصحابة يقولون اذا اختلفت الصحابة فالشق الذي
 فيه الخلفاء اجماع وان اختلف الخلفاء فالصواب في الشق الذي عليه
 الاكثروان كانوا اثنين واثنين فشق ابي بكر وعمر اقرب الى الصواب
 فان اختلف ابو بكر وعمر فالصواب مع ابي بكر ولا دليل على هذا التفريق
 غير حسن لظن والاشارات متعارضة قال الشافعي رح للعاطبات
 الاولى الكتاب والسنة الثانية اجماع فيما ليس فيه كتاب ولا سنة
 الثالثة قول الصحابي الذي لا يعلم له مخالف من الصحابة الاربعة
 اختلاف الصحابة الخامسة القياس وكان امامنا احمد بن حنبل
 اذا وجد النص من الكتاب او السنة افتى به ولا يلتفت الى مخالف
 كائنا من كان من الصحابة او غيرهم ثم اذا لم يجد النص فياخذ
 بما افتى به الصحابة ولا يعرف له مخالف منهم ثم اذا اختلفت الصحابة
 تخير من اقوالهم ما كان اقرب الى الكتاب والسنة ولا يخرج عن

اقوالهم وكان ياخذ بالحديث المرسل والضعيف اذ لم يكن في الباب
 شئ يدفعه ويقدمه على القياس قال شيخنا ابن القيم ليس
 المراد بالضعيف عنده الباطل ولا المنكر ولا ما في روايته من بل الحديث
 الضعيف عنده قسيم الصحيح وقسم من اقسام الحسن ولو لم يكن يقسم
 الحديث الى صحيح وحسن وضعيف بل الى صحيح وضعيف ثم اذ الراجح
 الفتوى لا في الكتاب ولا في السنة الصحيحة او الضعيفة ولا في اقوال
 الصحابة فيميل الى القياس ولا يستعمله الا للضرورة فهذه اصول
 الخمسة اصول امام اهل السنة فصل اركان القياس اربعة
 الاصل والفرع والعلة والحكم وشرط الاصل ثبوت الحكم الذي
 اريد تعديته فيه وان يكون ثبوته شرعياً وطريق معرفته سمعياً
 وان يكون ثبوته بالنص والاجماع فلا يجوز القياس على الحكم الثابت
 بمفهوم الموافقة او المخالفة وقيل يجوز وان لا يكون الاصل فرعاً
 لاصل آخر وان لا يكون دليل حكم الاصل شاملاً لحكم الفرع
 وان يكون الحكم في الاصل وفاقياً ولا يكون معد ولا به عن قاعدة
 القياس ولا مغلظاً ولا ثابتاً في الفرع قبل الاصل وشرط العلة
 ويقال لها السبب والامارة والداعي والمستدعي والباعث و
 الحامل والمناط والدليل والمقتضى والموجب والمؤثر ان تكون
 صحيحة ثابتة بطريق شرعي مؤثرة في الحكم لحكمة مقصودة للشارع
 وظاهرة جلية سالمة لا يرد هانص ولا اجماع غير معارضتها

منها مطردة وان لا تكون محلا او جزء منه وان ينتفى العلم او انظر
 بالحكم بانتفائها وان يكون الاصل معللا بها بنص او اجماع وان لا
 تكون موجبة للفرع حكما وللاصل حكما غيره وان لا تقجب
 الضدين وان لا يتاخر ثبوتها عن ثبوت حكم الاصل وان تكون
 وصفا معينيا لا مقدرا ومسالك العلة الاجماع والنص ^{عط} والايحاء
 والتنبيه والاستدلال ^{عط} بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وتركه
 او فعل غيره بامر ^{عط} والسبر والتقسيم المنحصر ^{عط} اما المنتشر فليس بحجة و
 قيل حجة في العمليات فقط وقيل للناظر دون المناظر والمناسبة ^{عط}
 والشبه والطرح ^{عط} والدوران ^{عط} وتنقيح المناط وتحقيقه ^{عط} ولا يجري القياس
 في الاسباب وقيل يجري والاعتراض امام المطالبة او معارضة
 او قلاح ^{عط} والاستدلال ^{عط} باليس بنص ولا اجماع ولا قياس له اقسام
 خمسة التلازم واستصحاب ^{عط} الحال واستدامة اثبات ما كان ثابتا
 او نفى ما كان منقيا وهو على ثلاثة اقسام استصحاب البراءة
 الاصلية واستصحاب الوصف المثبت للحكم الشرعي حتى يثبت خلافا
 واستصحاب حكم الاجماع والثاني حجة وفي الاول والثالث قولان
 قيل حجة وقيل ليس بحجة وشرع من قبلنا اذ ابلغنا على لسان الرسول
 او لسان من اسلم ولم يكن منسوخا ولا منصوصا وهو شرع لنا على
 الاصل والاستحسان وهو ليس بحجة خلافا للحنفية والمصالح المرسلات
 ولا يجوز التمسك بها وقال ابن برهان الحق انها ان كانت ملازمة

لا يصل كل واحد من اصول الشرع جاز التمسك بها والافلا ولا
 ياقل ما قيل اثبتته الشافعية وانكره شيخنا ابن حزم وكذلك
 الاخذ بالاحرف او الاشتق ليس بشئ بل يجب الترجيح بالدليل
 واتباعه وان لم يرجح احدهما فهما سياتان والمثبت يخرج الى الدليل
 لا النافي وقيل النافي ايضا واختاره شيخنا ابن حزم وكذلك
 سد الذرائع ليس بشئ والدليل عليه عدم منع عائشة النساء
 عن الخروج وقال مالك يمنع من الذرائع وهو مختار شيخنا ابن القيم
 وكذلك دلالة الاقتران ودلالة الالهام وكذلك رؤيا النبي صلى
 الله عليه وسلم في المنام وان كان رؤيا حق ولكنه لا يثبت حكما
 شرعيا وقيل يعمل به ما لم يخالف شرعا ثابتا **فصل الاجتهاد**
 استفرغ الوسع في طلب الظن بشئ من الاحكام الشرعية والجهل
 من يفعل هذا ولا بد له من ان يكون عاقلا بالغاعلم انصوص
 الكتاب والسنة اى آيات الاحكام واحاديثها فعدد الآيات
 يبلغ الى خمسمائة وعدد الاحاديث كذلك قال شيخنا ابن القيم
 اصول السنن التي تدور عليها الاحكام نحو خمسمائة حديث و
 فرشها وتفصيلها نحو اربعة آلاف وقال ابن العربي هي ثلاثة آلاف
 وقال امامنا احمد بن حنبل اصول التي يدور عليها العلم عن النبي
 صلى الله عليه وسلم ينبغي ان تكون الفاومائتين قال الغزالي يكفي
 مثل سنن ابى داود ومعرفة السنن للبيهقي وقال السيد من

اصحابنا الابدان يكون عالما بما اشتملت عليه مجاميع السنة التي تصنف
 اهل الفن كالامهات الست وما يلحق بها من المسانيد والمستخرجات
 والكتب التي التزم مصنفوها الصحة ولا يشترط حفظها واستحضارها
 في الذهن بل يكفي التمكن من استخراجها عن مواضعها عند البحث
 والحاجة قلت لا ادري من اين اخذ السيد رحمه الله الشرط اذ لم
 يثبت علم جميع الاحاديث التي في الامهات الست وغيرها من
 المسانيد والمستخرجات لاحد من المجتهدين الذين اتفق الناس
 على كونهم صالحين للاجتهااد كما لك وابي حنيفة والشافعي والثوري
 بل لاحد من احبار الصحابة كعبد الله بن مسعود وابن عباس
 وغيرها وابن جمع معاذ ذلك القدر من الاحاديث مع ان النبي
 صلى الله عليه وسلم رخص له في الاجتهاد فالصحيح انه يكفي للاجتهااد
 ضبط آيات الاحكام واحاديث الاحكام في الجملة اعني اصولها وهي
 لا تزيد على خمسمائة حديث كما قرره شيخنا ابن القيم وكذلك
 يشترط للمجتهد ان يتمكن من تمييز الصحيح والسقيم في الاحاديث
 اما تقليد الائمة الحديث واما معرفت بحال الرجال والعلل بعد
 التصريح في كتب المرحم والتعديل والتاريخ وان يكون عارفا بمسائل
 الاجماع عالما بلسان العرب واصول القرآن والحديث والفقه
 ويكفي له ما ذكرنا في كتابنا هذا والحق انه لا يشترط علم الاصول
 وكذا لا يشترط علم الفروع وليعلم ان هذه الشروط للاجتهااد

المطلق لا للاجتهاد الجزئي فيكفي للاجتها الجزئي في مسألة أو مسألة
معدودة ان يحيط الرجل بدلائلها ويعلم مالها وما عليها ولا
يجوز خلوا الزمان عن مجتهد وقيل يجوز وهو بين البطلان لان الاجتهاد
قد تيسر للمتأخرين تيسيرا لم يكن للسابقين ربه ولاحثه وورد
في الحديث ان الله يبعث على راس كل مائة سنة من يجد لها
دينها ولا يزال طائفة من امتي ظاهرين على الحق والمقلدون
ليسوا بظاهرين على الحق بل مجموعون على الباطل في كثير من المسائل
كما نشير اليها اجمالا فحصل اختلافوا في جواز الاجتهاد للانباء
في الاحكام الشرعية واجمعوا على ان يجوز لهم الاجتهاد فيما يتعلق
بمصالح الدنيا حكى ذلك ابن حزم وكذلك اختلفوا في جواز
الاجتهاد في عصره صلى الله عليه وسلم والحق انه كان جائزا لمن
غاب عن حضرته وليس كل مجتهد مصيبا كما ذكرنا بل الحق مع
واحد منهم ومخالفة مخطئ ما جواز اكان قد وفي الاجتهاد حقه و
يجب للمجتهد ان يرجع عن رأيه اذا وجد الحق في خلافه ولا يجوز ان
يكون للمجتهد في مسألة قولان متناقضان في وقت واحد واما
في وقتين فجائز واذا افتى مرة ثم سئل تانيا عن تلك الحادثة
فان كان ذاكر الاجتهاد الاول جازله الفتوى به والى مجتهد تاني
مرة وحكم المجتهد بخلاف اجتهاده باطل ولا يحل له تقليد مجتهد
اخر بالاجماع وقيل يجوز له تقليد من هو اعلم منه قبل الاجتهاد

وقيل يجوز له تقليد الصحابي كما نقل عن الشافعي **فصل** قد مر
 البحث في التقليد في الجزء الاول من هذا الكتاب فلا نعيد وكذلك
 البحث في ايمان المقلد هل هو صحيح او لا والحق انه صحيح بل نقول
 ان ايمان العامي الذي له جزم ثابت باصول الدين خير من ايمان
 علماء السوء اصحاب الوساوس الذين غلب عليهم الفلسفة والكلام
 ولذا قيل من مات على دين الجائر فهو الفائز **فصل** المقلد
 ليس من العلماء ولا هو حري للقضاء والافتاء وان لم يتيسر الجهد
 فقضاءه صحيح ولا فيه قولان وكان ابو حنيفة رح من اتبع الناس
 للكتاب والسنة مجتنباً عن الراي والقياس ذالف الكتاب
 والسنة ويعرف ذلك من تركه القياس في القهقهة وجعله
 اكثر الحيز عشق اياه حتى انه تمسك بالآثار الموقوفة وترك
 القياس في مسألة الآبار فهو رحمه الله كان شديد المتابعة
 للكتاب والسنة غير انه لم تدون في عصره الاحاديث ولم تجمع
 فقامت مسائل وانفق انه وقع قياسه مخالفاً للسنة فلما اوصى
 الناس بترك قوله ورائه اذا وجدوا حديث رسول الله ^{عليه} صلى الله
 على خلافه وقال ابو يوسف تلميذه لا يجمل لاحد ان يعمل برأينا
 حتى يعلم من اين قلنا وهكذا اوصى الشافعي ومالك واحمد بن
 حنبل ونهوا الناس عن تقليد هم وامروا بطاعة الله والرسول ^{عليه} والخلف
 الصادق هو الذي يمشي على طريق امامه ابي حنيفة ويترك

قوله وقياسه اذا وجد الحديث على خلافه ولتذكر ههنا بنو من
 الاقيسة الفاسدة التي صدرت عن بعض المجتهدين او بعض
 العلماء وظننا فيهم خيرا انهم لم يجدوا فيها نصا فقاوا منها
 ردهم حديث رفع اليدين عند الركوع وعند القيام من مع
 انه متواتر رواه خمسون من الصحابة منها ردهم حديث الجهر
 بآمين باثر موقوف لم يثبت صحة وبالقياس على عاء الاستفهام
 منها ردهم حديث تعيين التكبير للدخول في الصلوة منها
 ردهم حديث وجوب الطهانية في الصلوة منها ردهم النصوص
 المحكمة في تعيين قرلة الفاتحة فرضها للامام والمأموم والمنفرد
 منها ردهم الحديث الصحيح الدال على توقف الخروج من الصلوة
 على التسليم منها ردهم الحديث الصحيح الصحيح في اشتراط النية
 للوضوء والغسل منها ردهم الحديث الصحيح من ادراك ركعة من الفجر
 قبل ان تطلع الشمس فقد ادراك الفجر منها ردهم السنة الثابتة
 المحكمة في صحة صلوة من تكلم فيها جاهلا او ناسيا منها ردهم الحديث
 الصحيح الدال على وجوب العادة على من صلى خلف الصف وحدها
 ردهم السنة الصحيحة في جواز الاذان للفجر قبل دخول وقتها منها
 ردهم السنة الصحيحة في جواز الصلوة على القبر منها ردهم السنة
 الصحيحة في صفة صلوة الكسوف وتكرار الركوع في كل ركعة منها
 ردهم السنة الصحيحة في الجهر بالقرلة في صلوة الكسوف منها

ردهم السنة الصحيحة في الاكتفاء في بول الغلام الذي لم يطعم بالنضج
 منها ردهم السنة الصحيحة في لوتر بواحدة مفصولة منها ردهم السنة الصحيحة في انه
 لا يجوز التنفل اذا اقيمت صلوة الفرض منها ردهم السنة الصحيحة في صلوة النساء جماعة
 منها ردهم السنة الصحيحة في السلام عن اليمين والشمال منها
 ردهم السنة الصحيحة في وضع اليمين على الشمال على الصدا باثر
 موقوف ضعيف منها ردهم الحديث الصحيح في صلوة الجنائز في
 المسجد منها ردهم الحديث الصحيح ان الصلوة الوسطى صلوة العصر
 منها ردهم الحديث الصحيح في قول الامام ربنا ولك الحمد منها
 ردهم الحديث الصحيح في اشارة المصلي اذا جلس للشهد منها
 ردهم الحديث الصحيح في جواز التفتيح في الصلوة للضرورة وجواب
 السلام بالاشارة وحمل الصبي ووضع في الصلوة والصعود على
 المنبر والنزول عنه وفتح الباب اذا لم يكن في البيت غيره منها
 ردهم السنة الصحيحة في تعجيل صلوة الفجر وادائها بالغسل منها ردهم
 السنة الثابتة في امتداد وقت المغرب الى سقوط الشفق منها
 ردهم السنة الصحيحة في ان وقت العصر اذا صار ظل كل شئ مثله
 منها ردهم السنة الصحيحة في طهارة بول ما يوكل لحم منها ردهم
 السنة الصحيحة في طهارة النعل بالدلك وطهارة الارض بالقاء
 ذنوب الماء عليها وطهارة بول الغلام بمرش الماء عليه منها
 ردهم السنة الصحيحة في تسليم المصلي اذا انا به شئ في صلوة منها

ردهم السنة الثابتة في اثبات سجدة المفصل والسجدة الاخيرة
 من سورة الحج منها ردهم السنة الثابتة في سجود الشكر منها
 ردهم السنة الصحيحة في جواز الجمع بين الصلوتين جمع تقديم وتأخير
 لمطر وسفر وعدرا وبغير عدرا اذا لم يتخذ عادة منها ردهم
 السنة الثابتة في جواز التخلف عن الجماعة لمطر ونحوه منها ردهم
 السنة الثابتة في نداء المؤذن الاصلوا في الرجال منها ردهم
 السنة الصحيحة في الوتر بخمس متصلة وسبع متصلة منها ردهم
 السنة الصحيحة في جواز صيام الوالي عن مات وعليه صيامها
 ردهم السنة الصحيحة ان من باع متاعا ثلثه اقلس المشتري فوجده
 بعينه فهو احق به وزعمهم انه اسوة للغرماء منها ردهم السنة
 الصحيحة انه لا يجوز للرجل ان يمنع جارة من غرز خشبة في جداره
 منها ردهم السنة من كان له شريك في ارض او ربعة او حائط
 فلا يحل له ان يبيع حتى يؤذن شريكه منها ردهم السنة في جواز
 تعليق الولاية بالشرط منها ردهم حديث الشاهد واليمين منها
 ردهم الحديث الوارد في وجوب التسوية بين الاولاد في العتبة
 منها ردهم حديث المصراة بقياس فاسد منها ردهم السنة
 الصحيحة في جواز العرايا منها ردهم الحديث الصحيح في القسامة
 منها ردهم الحديث الصحيح في النهي عن بيع الرطب بالتمر بالقياس
 الفاسد منها ردهم الحديث الصحيح في الاقراع بين الاعبد السنة

الموصى بعقدهم منها ردم السنة الصريحة في تخريم الرجوع في الهبة وجواز الرجوع للوالد
 فيما يبطل لولد منها ردم السنة المحكمة في القضاء بالقافة منها ردم السنة الصريحة
 في جعل الامتة فراشا منها ردم السنة الثابتة في دفع اللقطة الى من رصف عفا
 ووعاءها ووكاها منها ردم السنة المحكمة في اشتراط البائع منفعة للبيع
 الى مدة معلومة منها ردم السنة المحكمة في تخيير النبي صلى الله عليه وسلم
 الولد بين ابويه منها ردم السنة الصحيحة في جلد الزانيين الكتابيين منها ردم السنة
 الصحيحة في قطع السارق الذي يسرق البيضة والحبل وتقديره بثلاثة دراهم او ربع
 دينار برواية ضعيفة منكرة وهي لا تقطع يد السارق فيما دون عشرة دراهم منها
 ردم الحديث الصحيح اذ انت امت احكمه فليضربها الحد بالرأى الفاسد ان اقامة
 الحد ودمفوضة الى الامام منها ردم الحديث الصحيح لا يجلد فوق عشرة جلدات الا فحل
 من حد ودالله وتبويهم التعزير الى تسع وثلاثين سوطا منها ردم السنة الصحيحة في
 وجوب الوفاء بالشروط سيما الشرط التي تستحل بها الفروج منها ردم السنة
 الصحيحة في دفع الارض بالثلث والرابع منها ردم السنة الصحيحة في ان المدينة حرم
 ومن الناس من جعل شركا اعوذ بالله من هذا الجهل منها ردم السنة الصحيحة في
 تقدير نصاب لعشرة ارب خمسة اوسق منها ردم السنة الصحيحة في جواز النكاح
 بما قل من المهر ولو خاتم من حددين منها ردم السنة الصحيحة في جواز النكاح على تعليم القرآن
 منها ردم السنة الصحيحة في جواز غناء الجوري سيما في ايام العيد والفرح ومنعهم من
 الغناء مطلقا منها فانه من عز الترعير واستعمال الصفرقة والتخصيب بالخناء للرجل
 مطلقا مع ورود الحد الصحيح الدال على جوازها للعروس منها منعهم عن الزنا مطلقا

حتى في النكاح والاعیاد ومراسم الفرح وتراء الحديث الصحيح الوارد
 لضرب الدقوف في النكاح منها ردهم السنة الصحيحة فبمن أسلم
 وتحت اختان انه يخير في امسالك من شاء منها منعهم عن التكلم
 بكلام الدنيا في المساجد مع ان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز لبني
 ارفدة الرقص فيها منها منعهم النساء عن النظر الى الاجانب مع
 ان النبي صلى الله عليه وسلم اقام عائشة لتري رقص بني ارفدة
 وحديث اقميا وان انتما محمول على النظر بالشهوة او على مواضع
 الفتنة منها ردهم السنة الصحيحة في جواز ان يكون عتق الامة صدقة
 منها منعهم النساء من الخروج للحوائج واداء الصلوة في المساجد
 حضور الجمعة والمصلي مع ان النبي صلى الله عليه وسلم امر باحضارهن
 الى المصلي ولو ذوات الخدور والعواتق والحیض وقال لا تمنعوا الماء الله
 مساجد الله وقال ان الله اذن لكن ان تخرجن حاجتكن منها ردهم
 السنة الصحيحة ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يفرق بين من اسلم
 وبين امراته اذ لم تسلم مع بل متى اسلم الاخر فالنكاح بحاله طال
 تزوج منها ردهم السنة الصحيحة بان ذكوة الجنين ذكوة امهاتها
 ردهم السنة الصحيحة في اشعار الهدى وقوله وانده مثله منها ردهم
 السنة الصحيحة في عدم الضمان والاثم على من فقا عين الماطع بغير
 اذن منها ردهم السنة الصحيحة في عدم الضمان على من ضرب المار
 بين يديه بيده وبين السترة وهو يصلي منها ردهم السنة الصحيحة

في النهي عن الجلوس على فراش الحرير منها ادهم السنة الصحيحة في خص
 الثمار في الزكوة والعرايا اذ ابدل اصلاحها منها ادهم السنة الصحيحة
 القولية لا يقتل مسلم بكافر بحكاية ضعيفة ان النبي قتل مسلماً ابد
 منها ادهم السنة الصحيحة انما انا بشر لعل بعضهم يكون الخن بحجته
 من بعض فمن قضيت له من حق اخيه شيئاً فلا ياخذ فانما اقطع
 له قطعة من النار وقولهم ان قضاء القاضي ينقد ظاهراً وبالطناً
 واستحلالهم الفروج المحرمة والمغصوبة بهذا الرأي الفاسد
 منها ادهم السنة الصحيحة في ضمير رأس امرأة الميتة ثلاث ضففاً
 منها تخصيصهم الخمر بالنبي من ماء الغنبي ادهم السنة الصحيحة ان
 كل مسكر خمر وتضعيف هذا الحديث مع انه في اعلى درجات
 الصحيح والافتراء على يحيى بن معين انه ضعف منها ادهم السنة
 الصحيحة في جواز ركوب المرتهن للدابة المهونة وشرب لبنها
 بنفقته عليها وتقاس عليه سكونة المرتهن في الدار المهونة بنفقته
 عليها في صفائها واصلاح ما تنكس منها منها تركهم الحديث الصحيح
 في ان الطلاق الثلث كانت واحدة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
 والصديق وثلاث ستين من خلافة عمر واقتداؤهم بقول عمر
 والذي ندين الله به ان لا نترك الحديث الصحيح بخلاف واحد كما من
 كان والله المستعان - تم الجزء الثاني من كتاب هدية المهدي

فهرس الجز الثاني

صفحه

كتاب العلم	٢
تعريف الفقه وموضوعه وغرضه	//
بحث اللغة	//
اللفظ الموضوع	٣
بحث الحروف	٥
الحكم خطاب الله تعالى وبيان الواجب الحرام والمنذوب والمكروه والمباح	٤
الحاكم هو الشرع	٨
المحكوم به فعل المكلف	//
اشتراط فهم المكلف لصحة التكليف	٩
بحث الكتاب	//
السور والآيات	١٠
اول ما نزل وآخر ما نزل	//
معرفة اسباب النزول	١٢
اقسام الوحي	١٣
ترتيب السور والآيات	//
اعراب القرآن وعلامات الاوقاف	١٤
عدد السور	//
عدد الآيات والحروف	//
فخرج الضاد	١٥
بمؤترجمة القرآن وتفسيره بلسان العجم	//
الحكم والمقشابه	//
هل في القرآن لفظ معرب	١٦

الذين اشتهروا بالتفسير	١٤
التفاسير المعتمدة	١٤
بجث السنة	١٨
السنة كالقرآن في التشريع	//
الفعل والقول وبجث الافعال	١٩
التقرير	٢٢
الخبر والاشتر	٢٣
اقسام الخبر المتواتر	//
الاحاد منها المقبول	٢٤
منها المرود واقسامه	٢٤
الحديث المعنعن	٣٢
بجث الصحابي والتابعي	٣٣
بجث العلوي في الاسناد	٣٤
المسلسلات	٣٥
تحمل الحديث والنواع	٣٤
بجث الرواة	٣٨
معرفة طبقات الرواة	٣٩
معرفة الكنى والاسماء	٤٠
ائمة الحديث	٤١
بجث الاجماع	٤٣
الاجماع حجة قطعية او ظنية	//
فساد قول من قال لا يعتد بخلاف الظاهرية	٤٤
الاجماع السكوتي واجماع المقلدين لا يعتد به	//

بجث الامر	٢٥
بجث النهى	٢٦
بجث العام	٢٧
بجث الخاص	٥٠
بجث المطلق والمقيد	٥٥
المجمل والمبين	//
البيان	٥٤
الظاهر والنص	//
المنطوق والمفهوم	٥٤
النسخ	٥٨
زعم المقلدة ان معرفة الناسخ والمنسوخ مشككة	٥٩
بيان منسوخات القرآن	//
بيان منسوخات الحديث	٦٠
بجث القياس	٦٣
اركان القياس	٦٤
الاجتهاد	٦٨
هل يجوز الاجتهاد للانباء	٤٠
بجث التقليد	٤١
المقلد ليس من العلماء	//
الاقيسة الفاسدة	٤٣

صحت تأمله جلد اول هدیه المهدی

صحيح	غلط	٢٤	٢٥	صحيح	غلط	٢٤	٢٥
بهنا	لهنا	٣	٢٢	القرب	القرب	٨	٢
النبی	النبی	١	٢٥	الغمة	انعمة	١٠	٥
دائمة	ذائمة	٨	٥	حشيت	حيث	٨	٣
وكلها	وكلا	٥	٥	كشفت	كشف	٥	٥
ظما	ظماء	٩	٥	لا لهم	مع رانهم	١٣	٢
ذكره	ذكر	١	٢٦	وصرت	صرت	٦	٥
التشديد	التشديد	١١	٥	والمقدر	والمقتد	٥	٦
سبما	سيما	٥	٥	والحجة والحفن	والحجة	١٠	٤
نبيه	نبينه	١٢	٥	بعدا	بعدا	١٦	٨
عرضنا	عرضنا	٥	٥	قرب	قرب	١٤	٥
الانبياء	الانبياء	١١	٢٨	ولا يعي	ولا يعي	٢	٩
النبی	لنبی	١٦	٥	لا يتزوج	لا يتزوج	٢	٥
راحمجة	راحمجة	١٢	٢٩	يبغى	ينبغي	١٠	٥
المفوضة	المفوضه	١	٣٠	اجعل	اجعل	١٤	١٢
بيناه	ببياه	١٩	٥	يقفون	يقضون	٢	١٥
تترك	يتترك	٢	٣١	المرء	المرء	١	١٤
بقبر	لقبر	١٩	٥	هذا	هدا	٢	١٨
يجب	يجب	١٩	٣٢	بغير الله	بغير الله	٨	١٩
حاجته	حاجته	١٢	٣٣	الدعاء	الدعاء	٣	٢٢
التسريح	التسريح	٢	٣٥	الصوفية	الصوفه	٢	٢٣
بمستعد	بمستعد	٥	٣٦	والادراك	والادراك	٦	٥
انبيك	انبيك	٤	٥	اذا كان	اذا كان	١٨	٥

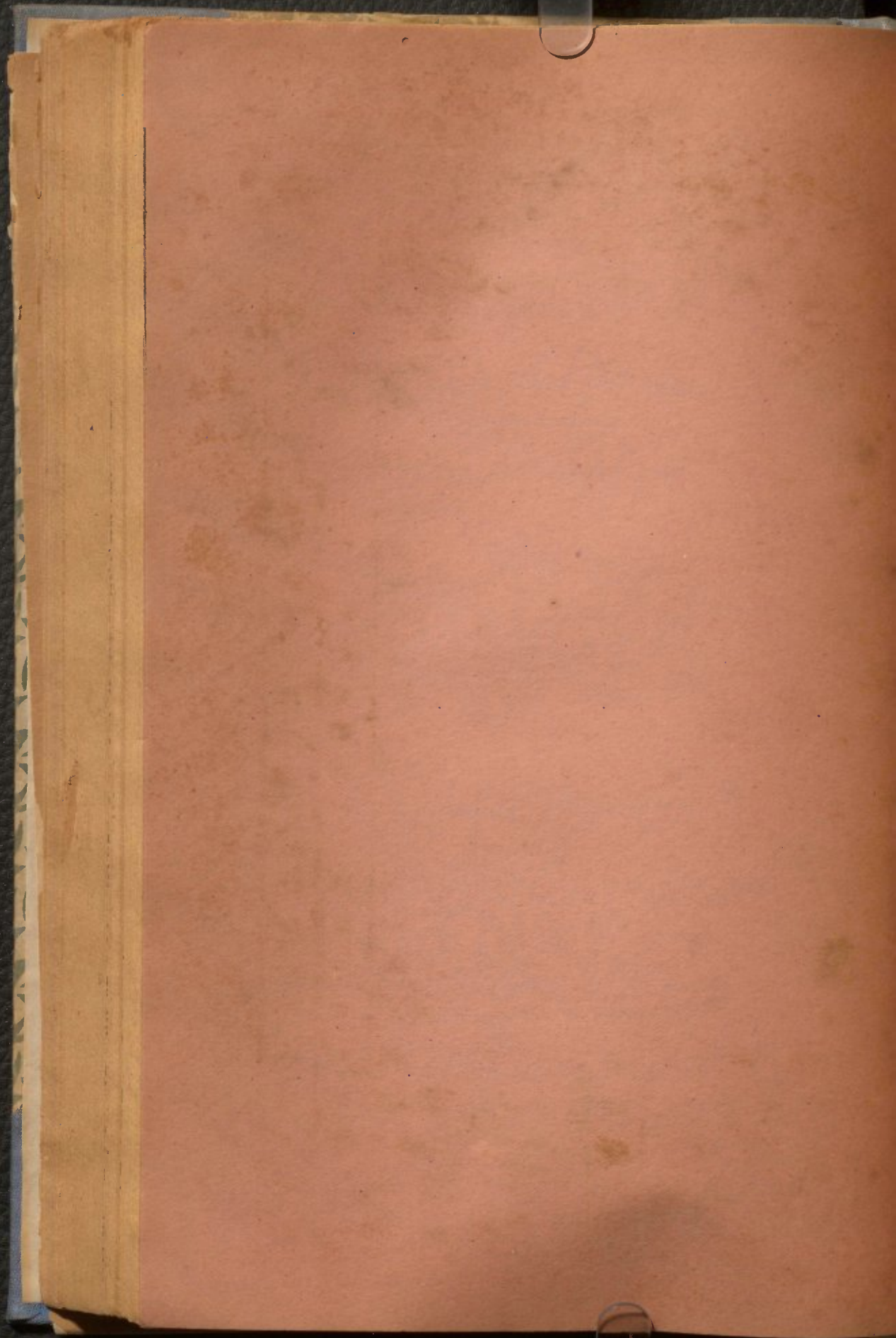
صفحة	سطر	غط	صحيحة	صفحة	سطر	غط	صحيحة
٣٤	١٩	تتن بها	تتن بها	٤١	٤	الموتى	الموتى
٣٤	٢	مغفوة	مغفوة	١٠	١٠	تتلاقى	تتلاقى
١٣	١٣	المعرفة	المعرفة	٢٢	٢	لهذا	لهذا
١٢	١٢	يبعد	يبعد	٩	٩	يتوافق	ويتوافق
٣٨	٤	ابتغبه	ابتغبه	١١	١١	مع الآية	والآية
٤٠	١٣	لا يفتقدون	لا يفتقدون	١٩	١٩	المختار	المختار
٢٣	٤	الموسوم	الموسوم	٤٣	٢	فتبت	فتبت
٢٥	١٣	الربوبية قال الله	الربوبية قال الله	١٢	١٢	يشهد عليه	يشهد
٢٦	٦	قوله	قوله	١٥	١٥	الكثيفة	الكثيفة
٢٤	١٨	لم تثبت	لم تثبت	٦٢	٢	بالمأهية	بالمأهية
٢٨	١٦	والخلف	والخلف	٢٥	٢	أثارة	أثارة
٢٩	١٤	ثابت	ثابت	٩	٩	أضغ	أضغ
١٩	١٩	ممتأى	ممتأى	١٨	١٨	يتناهى	يتناهى
٥٠	١٤	تغابن	تغابن	٦٤	٦	لا تنفك	لا تنفك
١٨	١٨	النسبة	النسبة	٦٨	١٨	ينقلب	ينقلب
٥٨	٣	بالقبر	بالقبر	٦٩	٨	ليسترة	ليسترة
١٢	١٢	الخير	الخير	١٨	١٨	واليمين	واليمين
١٨	١٨	التعذيب	التعذيب	٤٠	١٢	أوصى بأى	أوصى بأى
٥٩	٢	تمريكتف	تمريكتف	٤٢	١٤	بدليل	بدليل
١١	٤	يتعمون	يتعمون	١٩	١٩	كتيم	كتيم
١١	١١	ولا يعلمون	ولا يعلمون	٤٣	٢	تصفق	تصفق
١٢	١٢	لا يفتنون	لا يفتنون	١١	٢	دفع	دفع
٦٠	٤	المزور	المزور	٤٢	٥	النياجة	النياجة
١٨	١٨	بالحجة	بالحجة	١١	٦	الباطنية	الباطنية
٦١	٦	لا تسمع	لا تسمع	١٠	١٠	كالشعابذ	كالشعابذ

صفحة	سطر	عناط	صحيح	صفحة	سطر	عناط	صحيح
١٢٢	١٤	يحدون	يحدون	١٣٣	٥	يحدون	يحدون

صحت نامه جلد ثانی

٦	١٥	حرفاً معین	حرفاً معین	٣٤	٢	من ان یقول	من غیر ان یقول
٨	١٠	فوق	فوق	۱۹	۱۹	وان ینهم سمعاً	وان قانا اسم
٩	١٥	نقیقاً	نقیقاً	٣٩	١٨	او تعبد	او یعتمد
۱۱	١٨	بد ونهوی	بد ونهوی	٣١	٦	مستند الی	مستدلی
۱۲	١٢	او ثمانین	او ثمانین	٣٢	٢	عقارین سعید اللیل	+
۱۳	١٣	الحکمیة	الحکمیة	٣٣	٤	وا زاد	وا زاد
١٤	٢	أبی	أبی	۱۵	۱۵	یعد	یعد
۱۵	۱۵	الظاء	الظاء	٣٤	١٥	والتائیس	والتائیس
١٦	٢	او حها	او حها	٣٤	٥	لان العمی	لان عموم
۱۷	٢	بعد	بعد	٣٨	١٤	المختار	المختار
۱۸	٤	اوائل	اوائل	٣٩	٤	المتبته	المتبته
۱۹	١٣	یهدا	یهدا	٥٢	١٦	و ما یتوقف	وهو یتوقف
۲۰	٢	النسبیا یودی	النسبیا یودی	٥٢	٥	تقریت	تقریت
۲۱	١٣	والدها	والدها	۱۲	۱۲	تقدم	یقدم
۲۲	٨	لعدم وجو	لعدم وجو	٥٤	١٣	كان كان	كان
۲۳	١٩	فعله علیه	فعله علیه	۱۶	۱۶	ارجح	ارجح
۲۴	۱۱	تراكه علیه	تراكه علیه	٥٩	٨	وهذا	وهذا
۲۵	٢	الارجح	الارجح	٦٩	١٩	هذه	هذه
۲۶	٢	الجو جانی	الجو جانی	٤١	٦	العجائز	العجائز
۲۷	١	نص	نص	۱۲	۱۲	اوصی	اوصی
۲۸	٣	الاحادیث	الاحادیث	٤٣	١٥	اذا	اذا
۲۹	٥	قبل بعضهم بان یکن	قبل بعضهم بان یکن	٤٥	٢	بالقافة	بالقافة
۳۰	۱	تقلید	تقلید	٤٦	٤	فعمیاً وان	فعمیاً وان
۳۱	٣	وکیس	وکیس				
۳۲	١١	تشبیه	تشبیه				

یقولون ان یقولون



تاريخ اتمام كتاب من مؤلف

لما اكمل الكتاب قيل للعبد

تاريخه تاريخ هديته الهدي

ايضاً

مبغد ظهور الهدى

١٠

وبالسنة العيسويت

مشبه لايات الباطل من بين يديه ولا من خلفه

ايضاً

صحيحة اتيقة لايات الباطل من بين يديه ولا من خلفه

١٩٠٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ

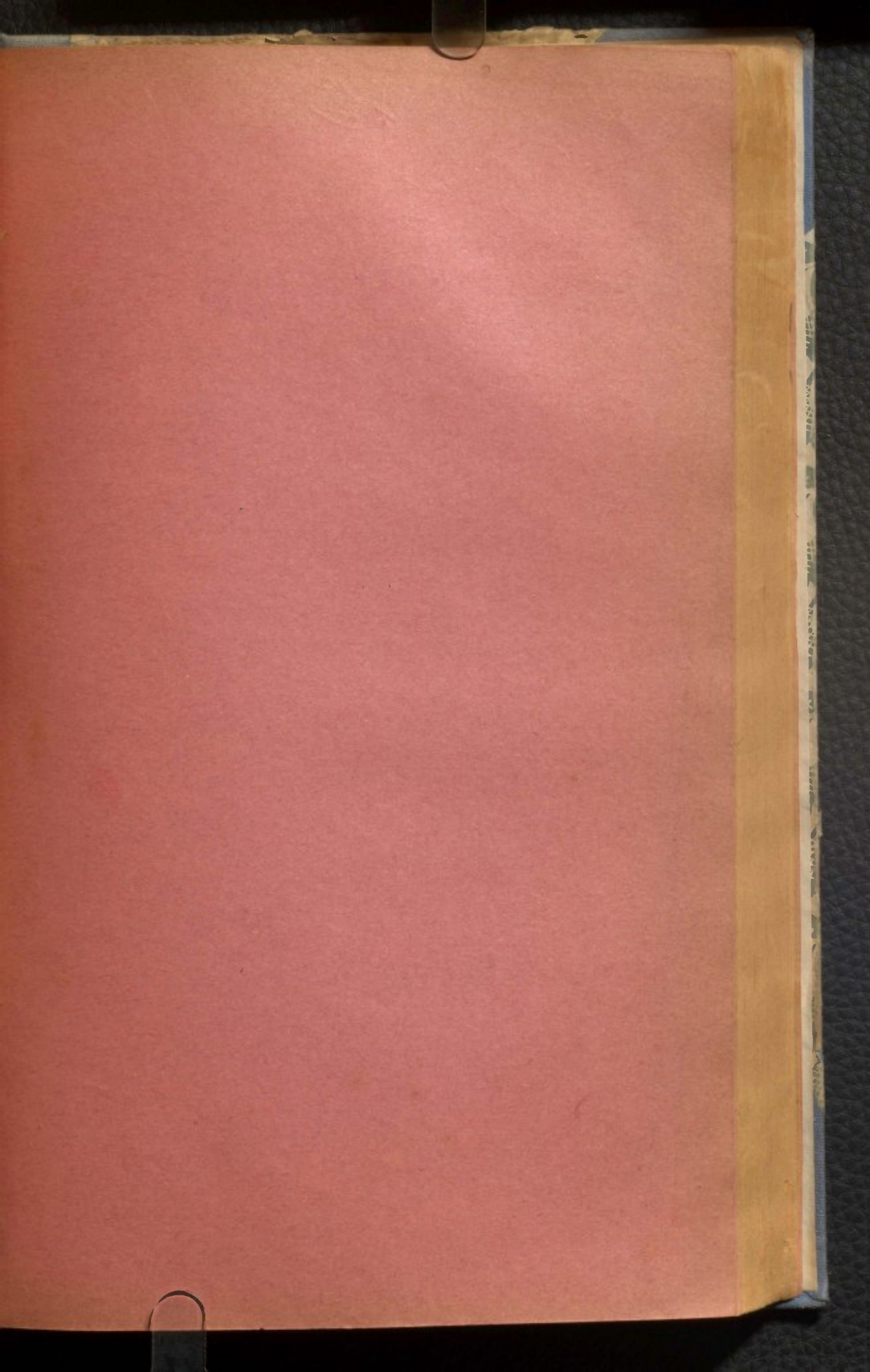
کتاب

مَنْعَةُ الْكَلْبِ

جلد سوم

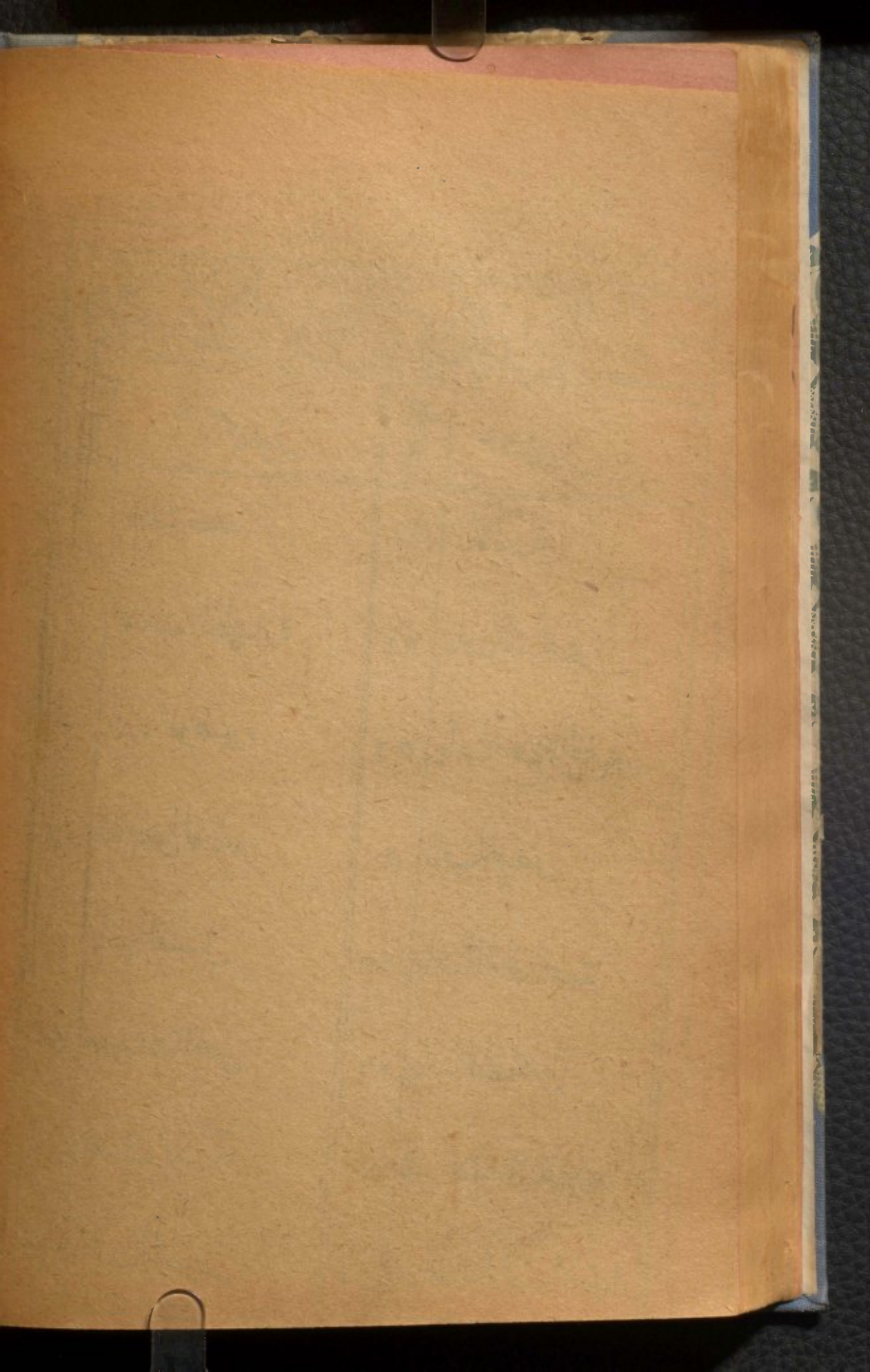
کتاب الطهارة

مطبعة الاملاک
کراچی سن ۱۳۳۵ھ



فهرست کتب هندیة الهمك جلد ثالث

مضمون	رقم	مضمون	رقم
الاسار	۳۷	خطبة كتاب	۲
باب التيمم	۳۸	كتاب الطهارة	۶
باب المسح على الخفين	۴۶	باب الوضوء	۷
باب الحيض	۵۰	نواقض الوضوء	۱۵
باب المستحاضة	۶۷	باب الغسل	۲۰
باب النفاس	۷۲	موجبات الغسل	۲۲
باب الانجاس تطهيرها	۷۴	بحث الماء	۲۷
باب قضاء الحاجة والاستنجاء	۱۰۱	باب البير	۳۵



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَشْكُرَهُ إِلَّا لِيَوْمِ نَدْعُوهُ
إِنَّا كُنَّا لِلَّهِ حَكِيمِينَ

بمؤنة تعالى شان در پس آخر الزمان بطور مقتدر ظهور صاحب انام الی السلام

القطعة الأولى
من بحر الثالث من

کتاب الفیض
در بیان فروع مسائل بحسب
مطلب

ش ۲۵
هجری قمری

تالیف ضعیف عبا و الله المنان المدعو وحید الزمان غفر له الرحمان

مطبعة الآداب
بازار ششمین



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله بارئ العوالم وخلاقها. ومبدئ النعم قبل استحقاقها. المبدع الحكيم
 والبر الرحيم. المتفضل على ما يرى. والمنعم بما يرى. لم يخلق الخليقة سدا
 بل اعطى كل شئ خلقه ثم هدى. وجب شكره. على كل من وصل اليه برة.
 كون الاكوان. وعمها بالاحسان. ركب فيما غراينها وقواها. وما يصلح
 نظامها ويقاها. فهو الرب الحق. وللنعم المطلق. جعلت الفطر على محبتة
 وطاعتة. وقضت العقول بوجوب شكره وعبادته هذا مع عجزها عن
 ادراك ما يليق بجلاله. ومعرفة حرامه وحلاله لاكتنا فيها بالمتضادات والوانع
 المتقابلات وكل صنف مائل بطبعه الى الاستيثار بالبقاء لنوعه بل كل فرغ
 مجبول على حفظ كيانه وان ادى الى الاضرار باقرانه وانوانه فاقضت حكمة الرب
 وعدله ارسال رسله ليلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل فوضح بهم الحجة
 ونصب بهم اعلام الطريق وخذروا نذروا رهب ونبشروا دل على كل خير
 وشر حكوا بالقرآن احكام ناجزة وحدود عن الافراط والتفريط حاجزة سبحانه
 ما اعظم شانه وما اظهر برهانه وما اوضح بيانه فلا اله الا هو لا معبود سواه
 اشهد بذلك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله. ارسله بالسمحة اليمية

والله

والسهلة الواضحة المرضية فمختوب الرسالة ومحابه الضلالة فقال تع هو الذي
 ارسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره الكافرون
 فصدق وعده ونصر عبده وقال اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم
 نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً فشرح لنبيه صدره ورفع له ذكره ووفاه
 اجره فلم يبق لقائل مقال ولا للمتنتع مجالاً وحيداً عند قال صلى الله عليه وسلم
 من احدث في امرنا هذا ما ليس منه فهو رد وقال كل بدعة ضلالة ولا ريب
 ان الاحداث بالزيادة والنقصان فيما هو كامل اخرج له بحاله وتشوير
 الحسن وجماله ومكان الله جل شانغنى عن العالمين وعالم بما يصلحهم في الدنيا
 والدين فهو لا يبيح الزيادة والنقصان في دينه وشريعته للحاهلين. جاء هذا
 الدين والارض مظلمة بدياجي الضلال ومثلثة بصوف الجور والشك الا هو ال
 فآمن به واخذها خالصاً غير مشوب الرعيل الاول ومن اختارهم لنصرة
 نبيه المرسل فاخرجهم به من الظلمات الى النور ومن الخفاء الى الظهور
 واستخلفهم في الارض وجعلهم ائمة وجعلهم الوارثين ثم جاء من بعدهم اقوام
 استقام لهم الامر واستقاموا به وقارنهم النصر والفوز ما اعتصموا به وعقبهم
 اخرون نكثوا ايمانهم ونكصوا على عقابهم ولم يمسكوا بعروة الوثيقة وتسلوا
 لو اذعن جناحه الانيقة وبساتين الرشيقة فحاق بهم الفشل واحاط بهم
 الزلل ونزل عليهم الخزي والبوار وجبل في قلوبهم الذل والخبث والعار
 اختلفوا ففتلوا وجنبوا الى ان ذهب ريحهم وتسلط عليهم الكفار فاذا قوهم
 لباس الخزي والصغار وضربت عليهم الذلة والنوار في ايها المومنون هذا

حذارو عليكم بالفكر والاعتبار فيقوام من سبائكم وتلافوا ما فاتكم
 واستيقظوا من نومكم وانبهوا من غفلتكم فانما قهركم من قهركم
 بتفرقكم في الذين وترككم سنن سيد المرسلين واقتفاكم سنن اعدائكم
 المنفرين عن كتابهم للمتسمين باسم اهل الكتاب حتى اصاب التابعين
 ما اصاب المتبوعين الذين قال الله تعالى فيهم اخبارنا واعتبارنا وقضينا
 الى بنى اسرائيل في الكتب الاية الى قوله وان عدتم عدنا وجعلناهم للكافرين
 حصيرا ايها المؤمنون المرمان لكم ان تتخشع قلوبكم لذكر الله والاتحاد والاجتماع
 لاعلاء كلمة الله واتباع القران وسنن رسول الله اما قراتم وما اختلفتم فيه
 من شيء فحكم الى الله وقال تعالى فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول وجل
 الكلام انا لا نحصل المرام ولا ترفع عنا الملامح المخرج للقران والحديث اما
 ولائنا الغر والتمكين الا بالعود الى اصل الدين الذي كان مرسوما من الصحابة
 والتابعين والتبرئة عما الصواب وكدر صفوة ووجب ضوئه وكذب نوئه حتى صار
 مهلهل حزنا وحره ضمنا ووجه ضغنا صعبوه على السالكين وتعذر الاخذ باحكامه
 على الامراء والسلاطين حتى على عامة المؤمنين فصار به معرضا للطاغين
 واتقاء الجاهلين في ايده ما بال المسلمين وماذا اصابهم فان الله وانا اليه راجعون
 افليس الاسلام هو دين الحق والحقيقة طابق الجملة والقطرة السليمة اليس هو
 العدل والحكمة والرفقة والرحمة وهو المصلح والمصلحة لكل زمان وكل امة
 بل بلى والله شهيد على ذلك وللملائكة والانبياء والمقسطون والمنصفون
 من العلماء ومن عرف حال الاولين من الصحابة والتابعين لهم باحسان

علم ذلك علم اليقين - اللهم وفقنا لاتباع شرعك والايتمار بامرک أما بعد
فان اجل العلوم قدرا واكثرها بعد علم التوحيد والاصول خيرا هو علم فروع الفقه
المتعلق باعمال العباد من حيث الصحة والفساد والحرمة والايجاب والکراهة
والاباحة والاستحباب وقد قال صلى الله عليه وسلم من يرد الله به خيرا يفقهه
في الدين ولما فرغت من تاليف الجزء الاول والثاني من كتابي هدية المهدي
الذي بنيت فيها العقائد والاصول سخر لي ان اولف كتابا اخر اجعله الجزء الثالث
للكتاب المذكور المقبول ابين فيه المسائل الفرعية الشرعية المحكمة يدلائل الكتاب
والسنة مزيفا للذهب المخالف المعروف في الامصار مع التزام طريقة الاجاز
والاختصار قصدت به خدمة اصحابنا اهل الحديث ليستعينوا به ويسيروا
اليه سيرا حثيثا اخترت في كل مسألة ما هو الراجح والصواب والمقصود من
دلالات الخطاب جمعت فيها المسائل واشت في الی الدلائل ليسهل تناولها ويسهل لطلابها ما خذها
ادور الى حيث دار الدليل مع بيان مطابقتها بالمصلحة والعقل وصحة التعليل وتلو
فيه تلو صاحب الهداية للسادة الاحناف مع تحرى الانصاف في نقط الخلاف
فما رابت فيه من الصحيح البقية على حاله ونسجت البجارة على منواله ما ضعف ما خذ به مستعلى وجه
الضعف وبخافة مقادمتوكلا على من يتوكل المتوكلون على رحمتهم وافضال الحقت
في اخره كتاب الفرائض والتركات الذي تركه صاحب الهداية وقسمته على
القطعات فهذا الجزء الثالث كان تهذيب وتكميل واصلاح لهديته الاحناف
وخدمة عظيمة لمذاهب اهل العدل والانصاف وهو بغية الطالب وقررة
عين الراغب يزف الى قارئه شرعية الاسلام في ثوبها القشيب ويرى كأنه ينظر

الى السلف الصالح من مكان قريب بشري لكراميا الاخوان من اهل التوحيد
والايمان فقد جاءه كتاب جامع للعقائد والاصول حاو على الفروع بصحيح
النقول ولا اريد ان يقلد في مقلد فاني لا ارى نفسا اهلا للاجتهاد في مسألة
من مسائل السداد فكيف الاجتهاد المطلق الذي دونه خرط القتاد انما ينبغي
ان يستعان به على فهم الكتاب والسنن ربنا تقبل منا انك انت السميع العليم
باحوال الناس والجمعة وما توفيقى الا بالله عليه توكلت وايرانيب.

كِتَابُ الطَّهَارَةِ

قال الله تعالى - يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ

الاية فوايض الوضوء غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس وغسل الاذنين ومسح الاذنين على قول مخرج
واخاره شيخنا ابن جرير لا يدخل غسل الاذنين ولا المسترسل من المحيطة في الوجه المرفقا
والكعبان يدخلان في الغسل للاية المذكورة ولان غسل ذراع اليمين حتى
جاوز المرفق وكذلك غسل يساره وفي رواية غسل يديه حتى اشبع في العضدين
ورجليه حتى اشبع في الساقين وخروج بعض الغايات محتمل ولكنه رفع بفعله
والغايات ان لم تتميز بالمس قد دخل في المغي على قول وفيه الاحتياط ولان
المرفقين كالكعبين لا يتم الواجب اليمين وما لا يتم الواجب اليمين فهو واجب ويجب
في مسح الرأس امرار اليد المبلولة على كله وهو المختار المنقول في اصح الروايات انه
مسح راسه فاقبل بها وادبر وقيل يكفي المسح على بعضه اذا كان مكشوف الرأس
او على بعضه مع التكميل على العمامة او على العمامة فقط ايما فعل اجزائه والاول

عادتك
من الغيرة
بعض

افضل لما صح عنه انه مسح راسه بيديه فاقبل بهما وادبر بدأ بمقدم راسه ثم
 ذهب بهما الى قفاه ثم ردهما الى المكان الذي بدأ منه كان اكثر ما يداوم على هذه
 الهيئة والصورة الثانية دل عليها انه توضع ومسح بناصيته وعلى العمامة وعلى
 الخفين والثالثة دل عليها حديث الضمري رايته يمسح على عمامته وعلى خفيه
 ولان مسح الراس كله هو المتبادر من الاطلاق واذ كان الراس معهما فالعمامة
 تقوم مقام الراس كالخف يقوم مقام الرجل في المسح وقال الاحناف المفروض
 مقدار ربع الراس وتمسكوا بحديث المغيرة بن شعبه انه اتى سباطة قوم فبال
 وتوضع ومسح على ناصيته وخفيه وقالوا ان الكتاب يحمل الحديث الحق بيان له
 قلنا ان هذا الحديث لم يوجد بهذا اللفظ في كتب الائمة والمروى في صحيح مسلم
 وغيره عن المغيرة انه توضع ومسح بناصيته وعلى العمامة وهو حجة لنا في تكميل المسح على العمامة ولا
 يخالف حديثنا مسح مقدم راسه فلم ينقص العمامة انه هو ساكت عن نفي التكميل قال شيخنا
 ابن القيم لم يصح عنه في حديث واحد انما اقتصر على مسح بعض راسه البته ولكن
 اذا مسح بناصيته كمل على العمامة ومع ان الرواية التي رووها لا تكاد توجد في شيء
 من الكتب يقضى العجب من قولهم هو حجة على الشافعي في التقدير بثلاث شعرات
 وعلى مالك في اشتراط الاستيعاب فان قال الاحناف كيف تجوزون المسح على
 العمامة مع كونه مخالفا للكتاب قلنا لهم كيف تجوزون المسح على الخفين
 مع كونه مخالفا للكتاب وكيف تعيرون ربع الراس مع انه لم ينطق بالكتاب
 فان قالوا بالخبر الصحيح قلنا ان حديث المسح على العمامة صحيح ايضا وهو لا يخالف
 الكتب بل يخصه ويبينه وهو جائز عندنا كما تقر في الاصول ومن الفرائض

النية. ثبت فرضيتها بالسنة لقوله، انما الاعمال بالنيات وانما كل امرئ ما نوى
 ولان الوضوء عمل شرعي مقصوده القربة ويترتب عليه الثواب لقوله، اذ اتوضأ
 العبد للمؤ من فمضمض خرجت الخطايا من فيه للحديث وقوله، من توضع على ظهر
 كتب له عشر حسنات والقربة لا تتم الا بالنية كما في التيمم لو ضرب احد يد لا
 على التراب من غير نية لا يسمى تيمما فكذلك لو غسل احد اعضاءه تطظيفا
 او تبريدا فلا يسمى بالوضوء خلافا للاحناف حيث زعموا انه لا يقع
 قربة الا بالنية ولكنه يقع مفتاحا للصلوة قلنا اذا لم يكن قربة فلا يكون وضوء
 شرعيا ولا يكون مفتاحا للصلوة وقوله، ان يقع طهارة باستعمال المطهر لا يستقيم
 في رفع الاحداث وانما يستقيم في ازالة النجاسات والازالة ربما تكون بالتراب
 والشمس وتنشيف الهواء ونحن لانشرط النية فيها والمضمضة والاستنشاق
 لقوله، اذ اتوضات فمضمض وانزع امر بهما وقوله، هما من الوضوء الذي
 لا بد منه وفي لفظ من الوضوء الذي لا يتم الصلوة الا به والاخيرة صحت مرسله
 وقوله، اذ اتوضاء احدكم فليستنشق وفي رواية اذ اتوضاء احدكم فليجعل
 في انفه ماء ثم لينثر وفي رواية بالغ في المضمضة والاستنشاق الا ان تكون
 صائما ولان الغم والانتفاح محل الرياح المنتنة والاساخ فلا بد من تطهيرها
 وتنظيفها قبل الصلوة التي تكون فيها المحضور عند الملك الجبار وقربة للملائكة
 الابرار الاظهار وقال الشوكاني والسيد من اصحابنا انهما من جملة الوجوه الذي
 ورد الامر بغسله في القرآن العظيم خلافا للاحناف لهم انه لم يرد الامر بهما في القرآن
 قلنا قد ورد الامر بهما في الحديث اذا دخل في الوجه فور والامر بما لا شك فيه انتم قد اوجبتم الوضوء مع انه

لم يرد الامر به في القرآن ومن اصحابنا من استدل على فرضيته بمواظبة النبي
 وعدم ثبوت الترك ولو مرة واحدة وهو منقوض بان المواظبة لا تدل على
 الوجوب كما تقرر في الاصول والترتيب لقوله عن بدء ما بدء الله ولم يثبت
 التقديم والتاخير ولو مرة واحدة للتعليم وقوله عن فتوضاء كما امرك الله وقوله
 اذا توضا تم فابدأ بما منكم وقوله عن هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به
 وهو كان مرتبا ولان الوجه اشرف من اليد ثم الراس افضل من الرجل فبدء
 الغسل بالوجه والمسح بالرأس واما غسل الرجل فمختلف فيه كما قدمنا مع
 قطع النظر عن الخلاف قد ينوب للمسح عن الغسل في الرجل فاعطى له حكم
 المسح خلافا للاحناف واستدلوا بان الواو لمطلق الجمع قلنا هذا فاسد
 بتصريح اهل اللغة فان الواو يجيء كثيرا للترتيب التسمية لمن ذكرها ما لم يسم
 لقوله لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه وقوله ان الله رفع عن امتي
 الخطاء والنسيان ولان الوضوء عبادة وتطهير للبدن فيقاس على الذبح
 الذي هو تطهير للحيوان خلافا للاحناف واستدلوا بقوله من توضأ
 وذكر اسم الله عليه كان طهورا لجميع بدنه ومن توضأ ولم يذكر اسم الله
 عليه كان طهورا للاعضاء وضوئه وقوله ان لم يمضغني ان ارد عليك الا اني
 كنت على غير وضوء وفي رواية الا اني لم اكن على طهارة وقد حوا في ما روينا
 لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه بانه ضعيف لان يعقوب بن سلمة لم يجز
 به مسلم ولا يعرف لابي سماع من ابي هريرة قلنا قد صحح الحاكم وليس في اسناده
 ما يسقطه عن درجته الاعتبار ولطرق اخرى عن سعيد بن زيد والشمس

بهل بن سعد وابي سبرة وامر سبرة وعلى وانس رضى الله عنهم فالحديث
 حسن وهو حجة كالصحيح ولنا حديث آخر توضاً واباسم الله قال البيهقي
 هذا الصح ما في التسمية اما ما استدلوا به بالحديث الاول في سنده متروك
 اضعيفان والثاني معلول ويعارضه الاحاديث الصحيحة المشعرة بذكر الله
 وقرآته القران في حالة الحدث وهم بانفسهم قد تركوا هذا الحديث وهو نزول
 رد السلام وقراءة القران على غير وضوء ثم يجنبون به علينا هل هذا الاشياء
 عجاب فهذه تسعة فرائض في الوضوء واذا دخلت للمضمضة والاستنشاق
 في غسل الوجه فعدد الفرائض سبعة واختلفوا في الولاية ومذهب امامنا
 احمد بن حنبل انها فريضة وهي ان لا يؤخر غسل عضو حتى يجف ما قبله من
 معتدل فحينئذ يبلغ عدد الفرائض الى عشرة او ثمانية وستن الوضوء غسل
 اليدين الى الرسغين قبل غسل الاعضاء المتقدمة ومن استيقظ من النوم
 الكد بالحديث اوس قال رايت توءاء فاستوكف ثلثا ولقوله اذا استيقظ
 احدكم من نومه فلا يغسل حتى يغسلها ثلثا فانه لا يدري اين باتت يداه ولان
 الرسغين دهما يغسلان لاجزاء الماء ويستعان بهما في غسل الوجه فلا بد من
 غسلهما اولاً والسواك عند كل وضوء وكذا عند كل صلوة ولو كان ظهراً
 لقوله ولو لان اشق على متى لامر تهم بالسواك عند كل صلوة والحديث ثمانية
 كان لا يوقد من ليل ولانها فيستيقظ الا يتسوك قبل ان يتوضأ ولان
 الفم لا تزول نواته ونحوه بالمضمضة فقط سيما الاسنان فانها لا تنضف الا
 بالسواك وما يقوه مقامه ونزعت الاحناف انه لا يستحب عند كل صلوة

لان ثلثها
 فغير صحيح ان
 في سبعة
 راسمة

ان كان طاهر المارواه النساءى وفيه عند كل وضوء قلنا قد ورد في اكثر
 الروايات عند كل صلوة فلا وجه لانكاره وتخليل الحية لانه كان يخيل
 لحيته ولم يكن يواظب على ذلك ولان فيه ابلاغ الماء الى اصول الشعر الذى
 هو من متعلقات الوجه والاصابع لقوله اذ اتوضات فخلل اصابع يديك
 ورجليك ولان الماء ربما لا يصل في فروجاتها فتخليلها يحصل الاطمينان
 قال شيخنا ابن القيم وكذلك تخليل الاصابع لم يكن يحافظ عليه وتحريك
 الخاتم لانه اذ اتوضا حرك خاتمه ولان الماء ربما لا يصل الى ما تحت
 الخاتم اذا كانت ضيقة فبالتحريك يحصل الاطمينان قال شيخنا ابن القيم
 حديث تحريك الخاتم ضعيف والدلك لانه توضع فجعل يقول هكذا يدرك
 ولانه يصفى الجسم ويتم التطهير والتيامن الحديث عايشة كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يحب التيامن في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله
 ولان الجانب الايمن اشرف واغنى من الايسر فالابتداء به اولى ولا باس
 لو بداء بالاييس كما روى عن علي رض والتثليث في غير الراس لانه توضع ثلاثا
 ومسح براسه مرة واحدة ولان في التثليث زيادة انقاء للعضو مما للمسح فلا
 فيما لانقاء فلا فائدة فيه من التكرار وتكرار المسح لم ينقل في الروايات المتقدمة
 قال ابوداؤد واحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على ان مسح الراس مرة
 واحدة وقال بعض الاحناف والمذى يروى فيه يعنى مسح الراس من التثليث
 محمول عليه بداء واحد قلنا احاديث تكرار المسح كلها مجردة سيما الحديث
 الذى رواه ابو حنيفة عن خالد بن علقمة عن عبد خير عن علي قال الدار
 قطفي

ذكر فيه ابو حنيفة ومسح راسه ثلاثا وخالف جماعة من الحفاظ الثقات
 وكلهم قالوا ومسح راسه مرة ولا تعلم احد اقل فيه ومسح راسه ثلاثا غير ابو حنيفة
 ولم يجئ في تلك الاحاديث تصريح بهذا الحمل الا في رواية الطبراني ففيها انه
 مسح راسه ثلاثا بماء واحد وسنده ضعيف لا يليق بالاحتجاج وفي رواية
 النسائي انه مسح راسه مرتين قال ابن عبد البر لم يذكر فيه احد مرتين غير ابن
 عيينة ولعله وهم وتاول قوله فاقبل بهما وادبر فجلهما مرتين وقد صح عنه
 انه توءم مرة مرة وهو الواجب توءم مرتين مرتين وهو اقل السنن وتوءم ثلاثا
 ثلاثا وهو كالسنن ويكفي الزيادة لقوله من زاد على هذا ونقص فقد اساء
 وظلم وظلم واساء او تعدى وظلم وفي رواية النسائي فقد اساء وتعدى وظلم
 ولان فيها اضاعة الماء من غير ضرورة اذ بالتثليث يكمل المقصود والمؤلاة
 سنة لان لم يدل الدليل على الفرضية ومن اصحابنا من ذهب الفرضية
 لقوله هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به وقد توءم مرتين متواليا
 وقوله لرجل يصلي وفي قدس لمعتم يصير الماء ارجح فاحسن وضوءك وفي
 رواية امران يعيد الوضوء والصلوة وهو مذموم امامنا احمد بن حنبل
 وهو الاصح عندنا قال الاحناف ان الحديث الاول اسناده ضعيف والثاني
 فيه بنية وهو مدلس قلنا رفعت التدليس برواية الحاكم ورواه جريح بقيادة
 عن انس قال الدارقطني جريح ثقة وتمسكوا بحديث ابن عوف فاغسل راسك
 عندهم فاذا حضرت الصلوة فاغسل ساثر يدك قلنا ان في اسناده
 اسمعيل بن يحيى وهو متروك وكذا الدعاء لما تفرغ عند الفراغ بان يقول

شهدان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله اللهم
 اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين او يقول سبحانك اللهم وبحمدك
 اشهد ان لا اله الا انت استغفرك واقترب اليك ولا باس بان يصب عليه
 غيرة لانه فعل ذلك كما في الصحيحين عن المغيرة ولا باس بالتنشيف ولا
 نفث اليد ببقية ماء الوضوء اما النقص ببقية ماء الغسل فروى عنه صلى الله
 عليه وسلم واحاديث التنشيف وان كانت واهية ولكن لم يرد النهي عنه ففي
 على الاباحة وكرهه بعض اصحابنا قال شيخنا ابن القيم ولم يكن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يعتاد تنشيف اعضائه بعد الوضوء ولا صح عنه ذلك
 حديث البتة بل الذي صح عنه خلافه ويستحب التوضي لكل صلوة ويجوز ان
 يصلي الصلوات بوضوء واحد لان غالب احوالهم كان التوضي لكل صلوة
 وواجب اهل الظاهر وقد صلى يوم الخندق صلوات متعددة بوضوء واحد
 افادة للجواهر ورفعا للحج عن امته والوصل بين المضمضة والاستنشاق
 بان ياخذ نصف الغرغرة لغمر ونصفها لانه هكذا ورد في الروايات الصحاح
 وحديث الفصل المروي عن طلحة بن مصرف عن ابي عبد الله عن جده متكلما فيه
 قال شيخنا ابن القيم لم يجزئ الفصل بين المضمضة والاستنشاق في حديث
 صحيح والاستنشاق باليد اليمنى والاستنشاق باليسرى هكذا روى عن النبي
 صلى الله عليه وسلم والمباغتة في الاستنشاق الا في حالة الصوم لما مر
 من الحديث بالغ في الاستنشاق الا ان تكون صائما وتعاهد الماقين
 لما رواه احمد وكان يتعاهد الماقين ومسح الاذنين والصدغين مع الراس

بالماء الذي بقي في يده بعد مسح الرأس لأنه كان يمسح ظاهرهما وباطنهما ولم
يثبت عنهما ان اخذ لهما ماء جديدا وانما صح ذلك عن ابن عمر وورد من طرق
متعددة عن عدة من الصحابة مرفوعا ان الاذنان من الرأس وورد
عن ابن عباس ثم مسح برأسه واذ نير باطنهما بالسباحتين وظاهرهما بايماميه
وفي رواية مسح اذ نيره فادخلهما السباحتين وخالف ايماميه الى ظاهر اذ نيره
فمسح ظاهرهما وباطنهما ولم يصح في مسح العنق حديث كما اعتاده بعض الخفاف
حيث يسمون على الرقبة بعد مسح الاذنين انما المنقول عن النبي في رواية ان
مسح رأسه حتى بلغ القذال وخطأ الشيخ ابن الهمام الحنفى حيث غوى حديث
مسح الرقبة الى الترمذى مع ان الترمذى لم يخرجوه وحديث مسح الرقبة اما ان
من الغل يوم القيامة لم يصح والنية باللسان قبل الوضوء كما هي ديدن الجاهل
حيث يقولون نويت رفع الحدث او استباحة الصلوة بدعة لا فعلها رسول
الله صلى الله عليه وسلم ولا احد من اصحابه البتة ولم يرو عنه في ذلك حرف
واحد لا باسناد صحيح ولا ضعيف ولم يثبت التقاؤن عن المرفقين والكعبين
في الغسل عن النبي وحديث حتى شرع في العضدين انما يدل على ادخال المرفقين
والكعبين في الوضوء ولا يدل على الاطالة انما روى عن ابى هريرة انه كان
يفعل ذلك ويتاول حديث اطالة الغرة وقيل يستحب اطالة الغرة والتجمل
لقوله من استطاع منكم ان يطيل غرته فليطيل فليطيل فعل واختاره الشوكاني من اصحابنا
ويكره الاسراف في الماء لقوله لا تسرف وسئل هل في الوضوء اسراف
قال نعم وفي كل شئ اسراف وروى ابو نعيم لاخيه في صب الماء الكثير

مسح قال النبي
على الحاكم والمستند
من عبد الله بن زيد
نزل على رسول الله
فيوضاء فاخذ الاذنين
بماء غلاف الماء الذي
اخذ المرأس

في الوضوء وان من الشيطان وهو يتوضأ فقال ما هذا السرف فقال
 اني الوضوء اسراف قال نعم وان كنت على نهر جار قال شيخنا ابن القيم كان يتوضأ
 بالمد تارة وبثلثيه تارة وبازيد منه تارة وذلك نحو اربع اواق بالدمشقي الى
 اوقيتين وكان من ايسر الناس صبا للماء الوضوء انتهى **فائدة الجليلية**
 الوضوء من خصائص هذه الامة ولها ايجابه للعبادات التي تتوقف صحتها عليه
 مطابق للحكمة فان من اراد ان يقف لمخاطبة رب يعتقد له من العظمة ما يقف
 من عظمة ربه الا اقل ولا ايسر له من ان يتنظف ظاهرا بالماء وباطنا بالاسكندرية
 والخشوع مع تحسين النية وحكمة تخصيصه بالاعضاء السبعة والستة انها
 هي البادية في غالب الحالات سيما في السير وعليها يجتمع الغبار والعتير وبها
 تكون المباشرة للاشياء الطيبة والقذرة ولان تبريدها يسكن هجاج
 الحرارة الذي يتبعه الخشوع والخضوع غالبا وهو مع ذلك شير مشق فان
 قيل انه في بعض البلاد الباردة مضر وبعض الأشخاص في بعض الفصول
 قلنا قد قام مقامه التيمم اذ خيف الضرر وديننا يسر قال نبينا صلى الله عليه
 وسلم لا ضرر ولا ضرر قال الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها.

فصل في نواقض الوضوء المعاني الناقضة للوضوء كل ما يخرج
 من السبيلين لقوله نعم او جاء احد منكم من الغائط الايترو قيل بل هي
 ما الحدث فقال فاء واضراط وقد قيل انه نهي بالاحف على الاغظ ونقض
 الوضوء بذلك متفق عليه ورؤى الدارقطني بسند ضعيف مرفوعا لا ينقض
 الوضوء الا ما خرج من قيل او دبر لما قيل صاحب الهداية يستل رسول الله

صلى الله عليه وسلم ما حدث فقال ما يخرج من البيبين ثم فرغ بقوله وكلمة
 ما عامة فيتناول المعتاد وغيره ففيه ان هذا الحديث باطل لوروده في نسخة
 من كتب الحديث ولا يلزم من عدم هذا المعين عدم المدلول لجواز وجود
 دليل اخر او دخوله في عموم قياس مقبول كما قدمنا ذلك وما يوجب الغسل
 والامر في ذلك ظاهر والنوم مضطجعا لا قائما او قاعدا او راكعا او ساجدا
 لقوله ان الوضوء لا يجب الا على من نام مضطجعا فاذا اضطجع استرخت
 مفاصله وهو مخصص لما روى عنه فروعا وكاء السر العيان فمن نام فليتوضأ
 وهذا التخصيص مما لا بد منه لوروده في الاحاديث الصحيحة اذ نام حتى نفع فقام
 وصلى ولم يتوضأ وكان اصحابه ينتظرون العشاء حتى تحقق رؤسهم وفي
 رواية ينامون ثم يصلون ولا يتوضأون والسر في ذلك ان النوم بنفسه
 ليس بجذبة ولكن مظنة للحديث فاذا اضطجع او استلقى على قفاه او نام متكئا استرخت
 المفاصل وقوى مظنة الحديث فيحكم بالحديث احتياطا اما النوم قائما او قاعدا
 او راكعا او ساجدا لا يترخي منه المفاصل فمظنة الحديث مرجوح والاصل
 بقاء الحادث حتى يقوم الدليل على نفيه او يتبرح النفي واكل لحوم الابل لا اكل
 ما مسمت النار والقياس عدم الانتقاض ولكننا تركناه بالحديث الصحيح
 ان توضأ من لحوم الابل قال نعم والقي والقلس والرعاف لقوله من اصاب
 قي او رعاف او قلس او مذي فليتنصرف وليتوضأ في سنن ابن عياش واختلف
 في وصله وارساله ولنا حديث آخر انه جاء فتوضأ ومن اصحابنا من قال
 ان القي والقلس والرعاف غير ناقض للوضوء واختاره مالك والشافعي

ومس الذكر بل مطلق الفرج ببطن الكف او يبطون الاصابع وينقض وضوء
 اللامس والممسوح حديث بسنة بنت صفوان النبي قال من مس ذكره
 فليتوضأ وقد عُدَّتْ احاديث وروايات كثيرة وهو مجردة ان حج وصرح من
 حديث طلق قال شيخنا محمد بن حسن الانصاري وبسنة اصغر سنان من طلق
 فيحتمل ان يكون حديث طلق منسوخا به كما قال ابن حبان ان قدوم
 طلق كان في اول مسنة من سنين الهجرة وشئ اخر ان الاثبات مقدم على النفي
 والمقتضى للحفظ والى من البقعة للاباحة على نزاع معرف في ذلك فالحق الانتفاض واختاره السيد
 والشوكاني من اصحابنا والفرج في ذلك كالذكر لقوله من مس فرج فليتوضأ
 رواه ابن ماجه والاثم وصححه احمد وابو زرعة وفي حديث ابى هريرة اذا قضى
 احدكم بيده الى فرجه وليس بينهما سترة ولا حائل فليتوضأ وقيل لا ينقض
 الوضوء به واختاره الثوري وابو حنيفة واصحابه ومن اصحابنا من ذهب
 اليه قال الاحناف الدم واليقع اذا خرجا من البدن فتجاورا موضعا لمحقه
 حكم التطهير ينقضان الوضوء وقيدوا التي بملاء الفم ثم ذكروا اكلها يردون
 فيه على الشافعي وهو راجح فيما رجحناه واما دم القروح والجروح وقيحها وما
 اذا سالت او لم تسل والتفرغ على كونها نجسة ان خروج النجاسة موثري في زوال
 الطهارة وقولهم هذا الاصل معقول فيقال عليه نجاسة ذلك محل نزاع ولم يدل عليه دليل
 ولو سلم فان ارادوا بزوال الطهارة الحدث الاصغر او الاكبر فهو محل النزاع وجعل اصلا ^{درة} محصا
 وان ارادوا بزوال الطهارة نجاسة المحل الذي لا قاه اليقح والدم بعد التسليم انها يتنجس به
 المحل الملاقى وهو لا يدل على مرادهم باحد الالان وذكره افرق بين البادي من احد السيلين والباد

نقضه

من الجرح والبثور بان الاول ليس موضع النجاسة بل منقذها فينتقض الوضوء
 بيدهما فيه بخلاف الثاني فلا بد من سيلانها عنده وهذا ناصيل لم يدل عليه
 كتاب ولا سنة غاية ما في الباب ان من قال بنجاسة الدم والقيح انما يقول
 يعنى عنهما في الجرح وما عسرا لا حتران عن الا ترى انهم قالوا في الخارج من احد
 السبيلين بما يقارب ذلك ويضارعه في حق المستحاضة والمبسوور من به سلس
 البول او نحو ذلك ثم ذكروا الاختلاف فيما اذا اقاء بلغوا ولم يذكر وادليل على هذا
 الاختلاف ثم قالوا اما النازل من الراس الى الفم فغير ناقض بالاتفاق
 ولو نزل من الراس الى ما لان من الانف نقض اتفاقا لوصوله الى موضع يلحق
 حكم التطهير وانت ترى ان ما نزل من الراس لا يقال له في حتى تفرغ عليه هذه
 التفاريج ونحن لو قلنا لهم ان ما نزل من الراس الى الفم قد وصل الى موضع
 يلحق حكم التطهير لم يكن بينه وبين النازل الى الانف فرق بل الامر اظهر فيما
 نزل الى الفم ولا الدم والقيح الخارجا من الجروح والبثور لان الصحابة كانوا
 يصلون في جراحاتهم روى جابر انه رمى رجل في غزوة ذات الرقاع بدم فرفرف
 الدم فركع وسجد ومضى في صلواته واحتجهم النبي صلى ولم يتوضأ ولم يزد على
 غسل محاجمه خلا فالاحناف واستندوا بحديث الرعاف وبقوله الوضوء من
 كل دم سائل وقوله المستحاضة توضع لكل صلوة قلنا الحكم الوارد في الرعاف
 على خلاف القياس فيختص بهورده ولا يبعد ان يكون لخروجه من الاعماق تاثيرا
 في النقص وحديث الوضوء من كل دم سائل منقطع وفي سنده مجهولان واحمد
 ابن الفرج عن بقية وهو من لا يمتج بجديته وبقية مدلس وقوله المستحاضة لا

حجة على المطلوب لان النزاع في الدم الخارج من غير السبيلين ولا مس المرأة
 ولا المباشرة الفاحشة لحديث عابثة اذا سجد غمزني وفي رواية فوقت يدي
 على قدميه وانزع قبل امرأة من نسائه ثم خرج الى الصلوة ولم يتوضأ وفي
 رواية حتى اذا اراد ان يوتر منى برجله وخالف فيه الشافعي والاحناف اما
 الشافعي فجعل مس المرأة ناقضا للوضوء واستدل بقوله نعم اولاستم النساء وحده
 معاذ ان رجلا لقي امرأة فليس ياتي الرجل الى امرأة شيئاً الا اتاه اليها الا
 انه لم يجامعها فامرته النبي ان يتوضأ ويصلي وفي رواية توضأ وضوء حسناً
 قلنا المراد من المس في الآية الجماع كما روى عن ابن عباس والاحاديث الصحيحة
 المرفوعة تدل عليه فلا نعمل بقول ابن مسعود وابن عمر وعمران المس ما دون
 الجماع والحديث ضعيف لا يحتج به فكيف تعارض الاحاديث الصحيحة ويمكن
 ان يكون الامر بالوضوء للتبرك وازالة الخطيئة يدل عليه قوله عز توضأ وضو
 حسناً ثم صل ركعتين واما الاحناف فنزعم ان المباشرة الفاحشة ناقضة
 قلنا لهم اي دليل يدل على هذا وحديث معاذ مع ضعفه يكفي للرد عليهم
 ولا الضحك ولا القهقهة ولو في صلوة ذات ركوع وسجود لان الضحك والقهقهة
 كسائر افعال المرء ليس لها دخل في انتقاض الوضوء وقد صح عن قتادة عن
 الحسن انه كان لا يري من الضحك في الصلوة وضوء او كذلك روى عن الزهري
 خلافا للاحناف في قهقهة صدرت في صلوة ذات ركوع وسجود واستدلوا
 بقوله الامن ضحك منكم قهقهة فليعد الوضوء والصلوة جميعاً قلنا الجدل
 بجميع طرقه اما مرسل واما ضعيف فلا يصلح للاحتجاج وقول صاحب الهداية

ان الاثر و هو في صلوة مطلقة غير مستقيم.

فصل

في الغسل فريضه للمضضة والاستنشاق وغسل سائر البدن
 مع نية رفع موجبا ما للمضضة والاستنشاق فقد تقدم في الوضوء دليل
 وجوبهما وحيث ان الغسل مشتمل على غسل اعضاء الوضوء وزيادة فوجوبهما
 في من باب اولي وتمسك الاحناف في هذا الباب بحديث باطل المضضة
 والاستنشاق للجنب ثلاثا فريضته مما يقضى من العجب و اعجب من ماتمسك
 به صاحب الهداية بقوله في المضضة والاستنشاق انهما فرضان في الجنابة
 وسنستان في الوضوء حيث لم يوجد في شئ من كتب الحديث وتفريجه بوجودها
 هنا و علم وجوبهما هناك بان الواجب في الوضوء غسل الوجه والموا جهة
 فيهما من عدمه اعجب من الاعجب يقال عليه يا لله العجب اترك سنة المعصوم
 لتعليل لغوي بعيد لا يعرف اهو الصحيح ام عكس الا ترى انه يمكن لتعليل الواجب
 بان يقال الموا جهة مفاعلة ما حوذة من تقابل الوجهين فان معرفة الانسان
 لوجهه قبل معرفته لوجه غيره وتقابلهما وحينئذ فلا يلزم ان مالم تقع بالمقابلة
 او مالم يرمع الموا جهة فليس من الوجه بل لا يلزم ذلك على قوله ايضا فانه لا يجب
 ان يساوى الفرع اصله في كل شئ وايضا لو كان كل ما يواجه به من الوجه لوجب
 غسل القطعة التي بها يواجه كلها من الراس الى القدم في الوضوء ولم يقل
 به احد والحاصل انه لا ينبغي ان ترد السنة بمثل هذه التاصيلات الواهية
 واما تعميم البدن كله بالماء فلقوله اما انا فاخذ ملاء كفي فاصب على
 راسي ثم افيض بعد على سائر جسدي وفي حديث ميمونة ثم غسل سائر جسدي

ولا يلزم على المرأة ان ينقض ضفائر راسها بخلاف الرجل لقوله لا امر سلة انما يكفيه
 ان تحشى على راسك ثلاث حثيات ثم تقيضين عليك الماء فتطهرين وفي رواية
 فانقضه للجنازة والحجض فقال لا الحديث وقوله اما الرجل فلينثر راسه
 فليغسل حتى يبلغ اصول الشعر واما المرأة فلا يعلمها ان لا تنقضه وصاحب
 الهداية ذكر حديث امر سلة هكذا يكفيه اذ بلغ الماء اصول شعرك ولم
 اجده بهذا اللفظ ولا ادري من اين يجيء بالا حديث المقلوبة والموضوعه اما
 قوله لما يدرى في نقض الضفائر من الحج فاعله تعليل صحيح لا يقال ان الرجل
 اذا شد ضفائره ففي نقضها الحج لاننا نقول الرجل لا ينبغي له شد الضفائر ^{تشبه}
 بالنساء فاذا فعل هذا فيومر بالنقض تغيرا له وجزاء لما فعل ويندب لذلك
 لما يمكن ذلك عند الاكثر من اصحابنا وقيل لذلك واجب لان مجرد بل الثوب
 او البدن من دون ذلك لا يسمى غسلا واختاره الشوكاني من اصحابنا ولنا
 قوله ثم تقيضين عليك الماء وما ثبت في الصحيحين ثم يفيض على سائر جسده
 وفي حديث مهمونة ثم افرغ على جسده وافاضته الماء على سائر الجسد والاعفاس
 في الماء يسمى غسلا وغسل اعضاء الوضوء قبله الا القدمين. لما يسجى ويبدأ
 بغسل كفيه ثم يفرغ يمينه على شماله فيغسل فرجه ثم يتوضأ وضوئه للصلاة
 ثم يفيض على سائر جسده ثم يغسل رجله هكذا ورد في حديث عائشة
 في الصحيحين وغيرهما وفي حديث مهمونة فغسل كفيه مرتين او ثلاثا ثم ادخل
 يده في الاثاء ثم افرغ على فرجه وغسله بشماله ثم ضرب بشماله الارض فذلكها
 دل كما شد يداهم توضأ وضوئه للصلاة ثم افرغ على راسه ثلاث حفنات

ملاء كفه ثم غسل ساثر جسده ثم تنحى عن مقامه ذلك فغسل رجله ثمراتيته
 بالمنديل فرداه وفي حديث عائشة ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ثم يأخذ الماء
 ويدخل اصابعه في اصول الشعر حتى اذا ارى ان قد استبرأه حفن على راسه
 ثلاث حثيات ثم افاض على ساثر جسده ثم غسل رجله ومن هما يتبين
 الفرق بين غسل شعر راس الرجل والثلاث الحثيات على راس المرأة المضفرة
 وبالتامل في كيفية غسل راس الرجل منها وغسل راس المرأة في حديثام سلمة
 يظهر ضعف ما زاده صاحب المداية في غسل راس المرأة من قوله اذا بلغ الماء
 اصول الشعر ويندب التيامن لبثوته عنده قوله وفعلاً عموماً وخصوصاً وقد نقل
 في الوضوء فلا تغفل ولو يداً بالايدي جاز ولا يتوضأ بعد الغسل لما قد ثبت
 عنه ان كان لا يتوضأ بعد الغسل وسئل ابن عمر عن الوضوء بعد الغسل فقال
 اى وضوء اعلم من الغسل وكذلك نقل عن حذيفة وغيره من الصحابة وكان
 الغسل تطهيراً كبر مشتمل على التطهير الا صغر فلا حاجة الى الاعادة بل هي اضاعة
 للماء وذهب من اصحابنا داود الى ان الغسل لا ينوب عن الوضوء وكان
 النبي يغتسل من الفرق وهو مكيا ليسع ستة عشر رطلا وهو اثنا عشر مداً وثلاثة
 اصع في الحجاز وقيل الفرق خمسة اقساط والقسط نصف صاع ولا يريد اغتساله
 من ملاء بل يريد اناء يغتسل منه وبالصاع وكان يكفي له هذا القدم من
 الماء مع كثرة شعرة فكيف لا يكفي من هو اقل شعراً منه-

فصل - والمعاني الموجبة للغسل انزال المني بشهوة من الرجل والمرأة
 نوما او يقظة ولو تفكر وعند الشافعية انزال ولو بلا شهوة قال في المداية

وعند الشافعي خروج المني كيف ما كان بوجوب الغسل لقوله الماء من الماء
 أي الغسل من المني قال ولنا إن الأمر بالتطهير يتناول الجنب والجنب في اللفظ
 خروج المني على وجه الشهوة يقال جنب الرجل إذا قضى شهوته من المرأة
 والحديث محمول على الخروج بشهوة أقول للشافعي إن يقول يرد لا حد يش
 عائشة قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجرد ببل لا يذ
 اختلافاً فقال يغتسل وعن الرجل يرى أن قد احتلم ولا يجرد ببل فقال لا غسل
 عليه وقد رويت أحاديث صحاح بمعناه والجنب في اللفظ بمعنى المني والنجاسة
 ويلزم أن لا تتناول الآية من أوج ونزع قبل أن يقضى شهوته منهما وكذا من
 أنزل بتفكر فالحق أن تحمل الآية على ما ورد عن العصور والاقصار عليه
 وقول الشافعي هو الراجح عندي وإن خالفه الأحناف وكثير من أصحابنا
 قال ثم المعتبر عند أبي حنيفة ومحمد انفصاله عن مكانه على وجه الشهوة
 وعند أبي يوسف ظهوره أيضاً اعتبار الخروج بالمرأة إذا الغسل يتعلق بهما
 ولهما انه مق وجب من وجه فالاحتياط في الإيجاب انتهى وقول أبي يوسف
 هو المطابق للحق وقوله ولهما يقال عليه لا شك إن الاحتياط أولى ولكن
 إنما ذلك في بعض الحالات وفيما يتعلق بخويزة نفسك أما الإيجاب على
 الأمة فالاحتياط والخوف في تحايفه والأصل عدمه وخير العلم عند الاستنباه
 لا أدري والتقاء الختانين لقوله إذا قعد بين شعبها الأربع وجهدها فقد
 وجب الغسل وفي رواية إذا مس الختان الختان زاد مسلم وإن لم ينزل وهذا
 الحديث صحيح قال صاحب الهدية لقوله إذا التق الختانان وغابت الحشفة وجب

القبل انزل او لم ينزل قلت رواه عبد الله بن وهب في مسنده واسناده
 ضعيف جدا واخرجه الطبراني عن ابي حنيفة عن عمرو بن شعيب عن ابيه
 عن جده والاثنان بالحديث الضعيف مع وجود الصحيح من خواص صاحب
 الهداية رحمه الله وعفا عنه زاد الشافعي ومالك واحمد وجوبه بالايلاج
 في فرج البهيمية وخالفهم الاحناف وهو الحق عندنا وواجبه الاحناف
 على من وطئ دبر الأدمى وان لم ينزل منه ولم نر على ذلك دليلا والخير
 كل الخير الوقوف في مثل هذا الامور التي لا يتمشى فيه الراى والقياس ثم
 ان ههنا مذهبا آخر وهو عدم وجوب الغسل بالدخول ما لم ينزل عملا بخد
 انما الماء من الماء وقد روى عن عثمان وعلي وطهمة والزبير وابي بن كعب
 وابي ايوب رضى الله عنهم فيمن جامع امراته ولم يمين قالوا يتوضأ كما يتوضأ
 للصلوة ويفعل ذكرا ويرفع ذلك الى النبي واختاره البخارى من اصحابنا
 الا انه قال الغسل احوط وقيل ان حديث الماء من الماء منسوخ كما روى
 عن ابي بن كعب قال ان الفتيا التي كانوا يقولون الماء من الماء رخصته كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص بها في اول الاسلام ثم امرنا بالاعتسا
 بعدها وقال ابن عباس ان حديث الماء من الماء للاختلام وفيه ما فيه
 وانقطاع الحيض والنفاس قال في الروضة لا خلاف في ذلك وقد دل عليه
 نص القران ومتواتر السنة وكذلك وقع الاجماع على وجوبه بانقطاع النفا
 والاختلام مع وجود بلل وهذا ايضا مجمع عليه الا ما يحكى عن النخعي قد تقدم
 عن عابشة سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث ويؤيده حديث نخلة وام سلمة

والمراد بالبلل المنى فان راى بللا ولم يتقن انه منى لم يجب الغسل عند اكثر
 اهل العلم والموت اى يجب على الاحياء غسل الميت وذلك بالاجماع
 وسباق قى الجنازة والحكمة فى هذا الايمان الى تطهير الروح من الالوات
 الدينوية وتوديعه من هذا العالم الى عالم آخر والتهيء للسفر الطويل
 والاسلام لامر عيسى بن عاصم لما اسلم ان يغتسل وقوله لثمامة
 حين اسلم مروان ان يغتسل وكك امر لوات ثلثين الاسقع وقتادة
 وعقيل ولان الكفر نجاسة تتعلق اصلا بالذات بالروح وبتعاو بالعرض للجسم
 فلما طهر بالاسلام وجب معه تطهير الجسم تطبيقا بين الظاهر والباطن
 خلافا للاخاف والشواغف والاحاديث حجة عليهم وسن للجمعة لحديث ^{الصحيحين}
 اذ جاء احدكم بالجمعة فليغتسل وظاهر الامر الوجوب وهو قول طائفة من
 من اصحابنا الا انا حملناه على النذب بقضية حديث اخر رواه الحسن عن سمرة
 من توءاء للجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فذلك افضل وسماع الحسن
 من سمرة قد اثبت على بن المدينى والترمذى والحاكم وعلى تقدير كونه مرسلا
 قد ايد برواية انس والحدردى وابى هريرة وجابر وعبد الرحمن بن سمرة وابن
 عباس وتلك الروايات وان كانت ضعيفة ولكنها مجموعها تكفى للاستشهاد
 والتقوية ولنا حديث اخر رواه مسلم من توءاء فاحسن الوضوء ثم اتى بالجمعة
 فاستمع وانصت غفر له ولم يامر عمر عثمان بالعود الى البيت للغسل ولا عاد
 عثمان وهذا قريب مما لحة للمرف عن الوجوب وزجج ابن الجوزى من
 اصحابنا قول الوجوب وقال ان احاديث الوجوب اصح واقوى والضعيف

مع اى مركبا
 لصلوة الجمعة
 ١١

لا ينسخ القوي والعيدين للحديث فإسناده كان يغتسل يوم الجمعة
 ويوم الفطر ويوم النحر والحلام في سنده لا يضر فان للحديث طرقاً أخرى
 يقوى بعضها بعضاً وأثار جيدة من الصحابة ينشرح الصدر للعمل بها
 قال السيد من أصحابنا ما اعتاد كون المغتسل يصلي صلوة العيد بذلك
 الغسل أي من دون أن يتخلل بين الغسل وبين الصلوة شيء من الأحداث
 فلا حفظ فيه حديثاً صحيحاً ولا ضعيفاً ولا قول صحابي وما أحسن الإقتضائ
 على ما ثبت وأراخه العباد مما لم يثبت وعرفته لما روى عبد الله بن أحمد
 في المسند عن الفاكه بن سعد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
 يغتسل يوم الجمعة ويوم عرفة ويوم النحر ويوم الفطر وقد روى من طرق كلها
 ضعاف لا تصلح للاحتجاج ويمكن أن يقاس على غسل الجمعة مويدة له ولن
 غسل ميتاً وللأحرام ولدخول مكة وصاحب الهداية وغيره من الأئمة
 لم يذكرها وهذه الأغسال وذكرها غسل العيد وعرفة وقد عرفت
 ضعف ما ورد فيها وكان الأولى بهم أن يذكرها وهذه الأغسال لصحة
 الأحاديث فيها ولكن التقليد حاجز عظيم دون إدراك الحقائق لنا قوله
 من غسل ميتاً فليغتسل وحسن الترمذي وصححه ابن القطان وابن خزم
 وأعد بعض العلماء قال الحافظ أسوء حاله أن يكون حسناً وقد قال
 الماوردي رح ان بعض أهل الحديث خرج لمائة وعشرين طريقاً وظاهر
 الوجوب وبه قالت الإمامية وأما صرفناه عن الوجوب بحديث ان ميتكم
 يموت طاهر فحسبكم ان تغسلوا ايديكم وهو حديث حسن وقال ابن عمر

تغسل للميت فمنا من يغتسل ومنا من لا يغتسل وفي الغسل الثاني لنا
 حديث زيد بن ثابت انه رأى النبي تجرد لاهلاله واغتسل وحسنه
 الترمذي وضعفه العقيلي ويويده حديث عائشة عند احمد وحديث
 اسماء عند مسلم ولنا في الغسل الثالث ما روى مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما
 لا يدخل مكة الا باثبدي طوي حتى يصبح ويغتسل ثم يدخل مكة
 نهارا ويذكر عن النبي انه فعله واخرج البخاري معناه. **فائدة**
 ايجاب الشارع الغسل من الجنابة هو من اعظم محاسن الشريعة وما اشتملت
 عليه من الرحمة والحكمة والمصلحة وقد صح بعض افاضل اطباء بان الغسل
 بعد الانزال يعيد الى البدن قوته ويخلف عليه ما يحل منه ويزيد في الحجارة
 الغريزية قدر ما ينقص منها بالانزال اما تقوية للاسراع وتهيئة العبد
 للنشاط والانشراح والانابة والانطراح لعبادة الفتح فقد جرب
 ذلك اهل الصلاح وهو رفع حجاب الحيوانية عن حظيرة القدس وتركيز
 النفس اذا قارن ذلك حسن القصد فهو الطهارة الكبرى للبدن والقلب
 وانما لم يوجب الغسل بعد البول والبراز لكان الحج ولائهما لا يحلان
 شيئا من اجزاء البدن حتى يجبر بالغسل.

فصل في الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به الطهارة من
 الاحداث جائزة بماء السماء والاولدية والعيون والابار والبحار لقوله
 وانزلنا من السماء ماء طهورا وقوله الماء طهور لا ينجس شيء وروى
 بزيادة الا ما غلب على ريعه او طعمه وزاد ابن ماجه او لونه وهذه الزيادة

اجمع اهل الحديث على ضعفها لكن وقع الاجماع على صحة مدلولها
 وصاحب الهداية ذكر هذه الزيادة وغيره ويبدل بعض اللفظ فزادها
 ضعفا على ضعف ووهنا على وهن وقبلها الاحناف طوعا وكرها وهو
 مطهر لغيره وطاهر في نفسه غير مطهر لغيره ومتنجس فالاول هو الماء
 المطلق عن قيد لازم وقد دل القرآن والحديث على طهوريته والثاني هو
 ما تغير بخلاط طاهر بحيث لا يسمى ماء الامقيدا قال في الهداية ولا يجوز
 الموضوع بما اعتصر من الشجر والشركا لانه ليس بماء مطلق والحكم عند فقهاء
 منقول الى التيمم ثم قال اما الماء الذي يقطر من الكرم فيجوز التوضي
 به وعلمه بان ماء خرج بلا علاج وهذا توجيه بلا وجه ثم قال ولا يجوز
 بماء غلب عليه غيره فاخرجه عن طبع الماء كالا شربة والخل وماء الوتر
 وماء الباقلي والمرقة وماء الزرورج لانه لا يسمى ماء مطلقا والماء بماء
 الباقلي ما تغير بالطبع فان تغير بدون الطبع يجوز التوضي به ويجوز الطهارة
 بماء خالطه شئ طاهر فغير احدا وصا فكماء المد والماء الذي اختلط به
 الزعفران والصابون والاشنان ثم قال وقال الشافعي لا يجوز التوضي
 بماء الزعفران واشباهه مما ليس هو من جنس اجزاء الارض لانه
 مفيد الا يرى انه يقال ماء الزعفران بخلاف اجزاء الارض لان الماء
 لا يخلو منها عادة قال ولنا ان اسم الماء باق على الاطلاق الا يرى لانه
 لم يتجدد له اسم على حد واحد واذا فتر الى الزعفران كما فتر الى البيروطين
 ولان الخلط القليل لا يعتبر به لعدم امكان الاحتراز عندهما في اجزاء

الارض فيعتبر الغالب والغلبة بالاجزاء لا بتغير اللون هو الصحيح واقول صاحب
 الهداية قد سم ان الماء الطهور هو الماء المطلق واما تفريجه وتعيينه ان هذا ماء
 مطلق وان هذا ليس بماء مطلق وان هذا الخاطئ يخرج له من الطهورية وهذا
 ليس يخرج وان هذا مضر مع الطبخ وهذا غير مضر مع الطبخ فقد خلط فذلك
 وتناقض في بعضه ونحوه وقول الشافعي في النقطة التي خص البحث بها اصح
 واضبط ولو وجدنا ان احد هما في ماء مثاب بزعفران لكنه قد غير لونه
 وطعمه وريحه وفي الاخر ماء بيرا ونهر وراهما عربي لم يعلم من اين جئ بهما الا ترى
 اني حذف ذكر الاضافة الى البير فيقول لامحالة هذا ماء ولا يحدف التقييد بالزعفران واما قوله
 لعدم امكان الاحتراز منه فيقال عليه متى راج خلط مياه التطهير بالزعفران فضلا ان يقال لا يمكن
 الاحتراز عنه وهذا بالهلس والتمثال شبه الحق ما قد هنا ان الماء طاهر مطهر مادام يسمى ماء بلا قيد لا غير
 فان تغير طاهره مخالط يستغنى الماء عنه ولا يعسر الاحتراز عنه بقى للماء طاهر غير مطهر
 لعدم اطلاق اسم الماء عليه لغته وعرفا وان تغيره بالتراب مع بقاء السيولة
 المزيلة للحدث والخبث فهو مطهر لا السلف لم يتحاشوا عن ماء السيول
 وعن مياه مكدره كغبار التراب ولان التراب شقيقه في التطهير لكثير من
 النجاسات وللحدث عند عدمه وتعدرا استعماله شرعا وحسباً وقد ورد في ان
 التراب طهور المسلم وسياتي ان خلط التراب بالماء شرط في غسل الالباء الذي
 ولغ فيه الكلب ولا يغير الماء ما في مقرة او ممره من الاجزاء الارضية او ما
 عسرا احترازه كالدهن في القرية بغير الماء تقيير ايسيرا وكذلك ما بقى
 فيما من القرظ لان الدين يسر وما جعل عليكم في الدين من حرج ويعسر الاحتراز

وكذلك ما شرع خلطه بالماء كالسدر وغيره لا يضره سوء طبعه او لم يطبخ لان
 اذن الشارع غير مقيد بهذا دون هذا بل التظهير بذلك في مورد سنة
 اذ بقى الماء على سيولته المنقية وان خالطه طاهر يبر لم يرفع عنه الاسم
 المطلق فلا يضر ايضا ثم الجواز بماء الزعفران وعدم الجواز بماء الورد الذي
 قرره صاحب الهداية عجيب فان ماء الورد لا يتغير فيه الا الريح وماء الزعفران
 يتغير فيه اللون والريح معا وهما تؤثر في سيولته فالقياس ان لا يجوز الوضوء
 بهما وهو الحق عندنا لان المقصود من الماء المطلق الشيء المطلق لا مطلق
 الشيء ولو اريد مطلق الشيء لجاز الوضوء بماء مطلق ومضاف مع انه مطلق
 الشيء يجتمع مع المقيد والذي اراد في النص مطلق الماء فمقتضى قول ان الماء
 المقيد المضاف المشاب بشي طاهر كالورد والصابون والياقلى واللحم والتمر
 يجوز الوضوء به وليت شعري كيف يجوز صاحب الهداية الوضوء بنبيذ التمر
 ولم يجوز الوضوء بماء الورد وهذا العمري عجيب والحديث الذي يستشهد به
 على جواز التوضي بماء التمر سيجئ ذكره فانتظر والثالث الى المتنجس هو الماء
 الذي وقعت فيه نجاسة وغيرت احد اوصافه الثلاثة فلا يرفع به الحدث ولا
 تزول به النجاسة ولا فرق بين قليله وكثيره ولا بين وارد ومورود وفاقا
 للامام مالك رحمه فقوله في باب الماء ارجح الاقوال واختاره اهل الحديث
 كافة وقال في الهداية وكل ما وقعت النجاسة فيه لم يجز الوضوء به قليلا
 كانت النجاسة او كثيرة قال ولنا حديث المستيقظ من منامه وقوله
 لا يبولن احدكم في الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من الجنابة اي من غير فصل ^{تنته}

ونقدم حديث المستيقظ من منامه وليس فيه ان يده متنجسة يقينا فغسل
 اليدين هناك ليس لوجوب بل من باب النظافة لئلا يستقدر الماء بالاسك
 كغسل اليد قبل الاكل وبعده واستحباب السواك وما ذكرناه هو ما يدل
 عليه حديث المستيقظ بالمطابقة والدلالة الصريحة واما التماس انه
 انما امر بغسل اليدين لاحتمال مجرد النجاسة لا الهامع غيرها من المستقدرا
 ثم التفرغ على ذلك بان مثل هذه النجاسة تنجس الماء ثم اطلاق تنجيسها
 وان لم تغير احد اوصاف الثلثة فلا شك ان هذا التحميل لهذا الحديث كما
 يحتمل بل هو عند برئ بلفظه ومعناه كيف والاحاديث قد وردت بان
 الماء طهور انه لا يغيره شئ اولا يغيره الا ما غير طهر اولونه اويجره واما ما ذكر في
 حديث الماء الدائم وان من بال فيه لا يغتسل فيه وتقييده له بلا فصل
 فيقال عليه انه كما ورد النهي عن الغسل بعد البول كذلك ورد النهي
 للجنب عن الغسل ولم يذكر البول وورد النهي عن البول مفرقا من النهي
 جاء عن الجوع والافتراء وحديث النهي عن غسل الجنابة على الفرادها ^ح
 مما استدلل به صاحب الهداية فما كان جوابه فوجوابنا ولا نسلم التاويل
 لرد الاحاديث الى موافقة الاقاويل وهو وافقنا في الماء الجارى فلم يفرقا
 بين قليله وكثيره قال وهو ما لا يتكرر استعماله واغرب في هذا التفسير
 فان بطى الجوى لا يعبدان يأخذ المتطهر منه ما تاثر من عضوه قبل ان
 يتجاوزها ولا يعجب ان ياتي التدقيق في التضييق بمثل هذه التحكمات
 على الشرع واللغة والعجب ان صاحب الهداية استدلل بحديث الماء الدائم

الذي ذكره وليس فيه تفتيد وتفریق بين قليل وكثير فاستدل به ثم خالفه
 في قوله والغدير العظيم الذي لا يتحرك احد طرفيه بتحرك الطرف الاخر
 اذ وقعت نجاسته في احد جانبيه جاز الوضوء في الجانب الاخر انتهى وانت
 تمير بان الحركة والحرك لا ينضبطان بل يختلفان بالشدة والضعف ولهذا
 اختلفوا في ذلك قال وقد روي بالمساحة عشرة في عشر بذراع الكرواس توسعة
 للامر على الناس وعليه الفتوى وذكر في العمق ان لا ينحسر الماء بالاغتراف
 يعني لا يظهر قعر الارض او الطرف بالغرف وانظر الى هذا التضييق ثم الادعاء
 بان توسعة الامر على الناس ويقال عليه انه اذا كان الامر شرعيا فهل لاحد
 كما ثنا من كان ان يوسع فيه ويحجر بغير اذن من الشارع اللهم سلم سلم
 واذا كان المختار عندنا ما عرفت من مذهب مالك فلا يحتاج الى استثناء
 ما استثناء غيرنا من نجاسات زعموا ان وقوعها في الماء لا ينحسر بعد قولهم
 بنجاستها فتاوتها صيلا لم يدل عليها دليل ثم نقضوها واستثنوا منها
 بالادلة فاطوا الكلام في الحيوانات التي لا دملها سائل كالبق والذباب
 والنهور والعقرب والصفدع ولم يأتوا في ذلك بما يشفي ويقنع ولا فرق
 عندنا بين مستعمل وغير مستعمل ولا بين ساكن ومتحرك والمتغير بالنجاسة
 بنحس وبالطاهر طاهر غير مطهر وغير المتغير طاهر مطهر ولو كان مستعملا
 ولو كان ساكنا ولو كان قليلا لقوله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا
 اي كثير التطهير وذلك بمقتضى دلالة فاعول على من يكثر منه الفعل وان
 كان قد يدل على مجرد ثبوت الصفة لقوله الماء طهور لا ينحسر شي ولا نية

كان يغتسل مع بعض نساءه وكان يعود الرشاش الى الاناء ووجد انهما كانا يفتقران من اناء
 واحد وتغسل بفضل ما تغسلت به بعض نساءه وقال الماء لا يجنب قوله هذا نص في محل النزاع فان
 معنى قولهم المستعمل لا يرفع الحدث مفسر بان المانع الذي كان قائما باعضاء الحدث اثر
 في الماء وقام به بعد الانفصال من الاعضاء كان الماء صار حدثا
 او جنبا او حايضا والنبي نفاه وكذبه ولانه مسح راسه بما فضل في يديه
 وفي لفظ ببلل في يديه واغتسل من جنابة فراى لمعة لم يصبها الماء فقال
 بجمته فيها عليه ما قال السيد من اصحابنا والشوكاني الحق ان الماء لا يخرج عن كونه
 طهورا بمجرد استعماله للطهارة لان تغيير بذالك ريحه او لونه او طعمه وقد كان
 الصحابة يركادون يقتلون على ما تاقط من وضوءه فياخذونه
 ويتبركون به والتبرك به يكون بغسل بعض اعضاء الوضوء كما يكون
 بغير ذلك انتهى خلافا للاحناف حيث زعم بعضهم ان الماء المستعمل طاهر
 غير مطهر ونزعنا بعض انه نجس ضيق على الناس امر الوضوء والغسل اقول
 قد توسعوا في التقاريع على مسئلةهم في الماء المستعمل حتى ذكر في الهداية
 عن ابن خنيفة رح ان من انغمس جنبا في البير لطلب الدلو يتنجس هو والماء
 لاسقاط الفرض عن بعض اعضاءه باول الملاقاة واذا تنجس الماء تنجس
 الرجل بنجاسة حقيقية بعد النجاسة الحكيمة فزاده الله مرضا بعد مرض وبعضهم
 قالوا ان مسئلة البير حيط وتمسكوا بحديث لا يغتسل احدكم في الماء الدائم
 وهو جنب او لا يبولن احدكم في الماء الدائم وحديث النهي عن فضل الطهور
 المراد وكل ذلك بمنزل عن الاستدلال اما النهي عن الغسل في الماء الدائم

فمحول على النظافة والتجنب عما يكرهه الطبع ويستتقذله النفس ليس فيه ان الماء ينجس به
 ولو سلم لهم بانفسهم يخالفون ما استدلوا به علينا اذا كان الماء الدائم عشرة في عشرة كذلك النهي
 عن فضل طهور المرأة محمول على التنزيه ولو كان لاجل الاستعمال لم يكن لتخصيص الرجل والمرأة
 ويبريضاة كان يلقي فيها الحيض ولحوم الكلاب والنتن ولم تتنفس القول بان ماءها
 كان جاريا باطل صريح البطلان صرح به البيهقي رد اعلى الطحاوي فالصحة كما فوا
 يتوضؤون بماءها ويطهرون به كل نجاسة ولا ندرى هل كانوا ياخذون من جانب بعيد
 عن جانب النجاسة بعشرة اذرع ام ماذا يفعلون كيف وهذا البير كان عرضها
 ستة اذرع فلا يتمشى فيه تاويل الاحناف انه كان عشرة في عشرة ان فذلك
 لعبارة وذكرى لمن توغل في القول ببراءة ونحن لانريد بذلك الطعن على
 امامنا الاعظم ابي حنيفة الا كرميل قصدنا الرد على من قلدها عيبا وصما
 ولم يلتفت الى قول النبي المصوم عن الخطاء صلى الله عليه جاسيا وقد
 قال الامام الاعظم ما جاء عن النبي فعلى الراس والعين فابي مقلد وهم
 الاخوان ^{لهم} تحريا مخالفة صلى الله عليه وسلم ومخالفة سنته اللهم
 وياهم للا اتباع وترك الابتداع ولايين القلتين وما دونها وما فوقهما
 كما اختار الشافعي وقدرهما نجس قرب وفسرهما اصحابه نجس مائة رطل
 واستدل بقوله اذا كان الماء قلتين لم يحمل النجس وفي لفظ لم ينحس شي
 وفي لفظ لم ينجس وانما تركنا الالانه معلول بالاضطراب من حيث الاسناد
 والمتن والمعنى وحديث الماء طهور اقوى منه ما قول صاحب الهداية
 ان اباد او ضعف حديث القلتين فحجيب لان اباد او دسكت عنه

هو صحيح على عادة صححه الحاكم وقال ابن مندة اسناده على شرط مسلم ويكره
 الغسل والبول في الماء الساكن والبول ثم الغسل فيه والوضوء منه لو ورد النهي
 بذلك في الحديث الصحيح وفيه قالوا يا باهرية كيف يفعل قال يتناول تناولا
 قال السيد من اصحابنا من لم يجد الاماء ساكنا واراد ان يتطهر منه فعليه
 ان يجتال قبل ذلك بان يجره حتى يخرج عن وصف السكون ثم يتوضأ
 منه واما ابوهريرة فقد حمل النهي على الانغماس في الماء الدائم ولكنه لا يتم
 في الوضوء فالاولى تحريك الماء قبل الشروع في الطهارة ثم يتطهر به انتهى
 قلت يستثنى من هذا الحديث البحر العظيم يدلالة العقل وقيل بالاجماع
 وقيل ان الماء الساكن لا يجمل التطهير به مادام ساكنا فاذا تحرك عاد له وصفه
 الاصل وهو كونه مطهرا ولا يجوز التوضي بنبيذ التمر لانه ليس بالماء المطلق
 كما قدمنا خلافا للاخاف وتمسكوا بحديث ابن مسعود وابن عباس قلنا
 حديث ابن مسعود في سنده ابو يزيد مجهول وابوقرارة لم يعرف من هو
 وتخرج عن ابن مسعود انه لم يكن معه ليلة الجن وحديث ابن عباس باطل
 في سنده ضعفاء ومتركون والمحفوظ قول عكرمة وهو ليس بحجة وقد قرأتم
 في الاصول انه لا يجوز الزيادة على الكتاب بالخبر الواحد فكيف الزيادة
 بالخبر الضعيف **هـ** مسائل البيير فقد خبط فيها الاخاف خبطا عظيما
 وخطوا فيها خلطا ونجما قالوا اذا بالت الشاة في البير تنجس ماءها
 ووجب نزع كل وان ماتت فيها فارة او عصفورة ونحوها نزع منها
 عشر من دلو او جوبا وثلاثون استحبها باوان ماتت فيها جمل او دجاج

عن شيخنا النجاشي
 كما ذكره التصحيح
 في الحديث ١١٠

عن اللواتي بالبيير في
 المسائل وكان اول من
 في حقه والاولا في
 بوقوع الخبائث عند
 للاخاف ١١٠

ونحوها نزع منها ما بين اربعين الى ستين وان ماتت فيها شاة او كلبه او ماتت
 فيها بقرا او آدمي او كلب او اسد او نمرا او فهد او فيل ونحوها نزع جميع ما فيها
 فان انتفخ الحيوان او نفسح نزع جميع ما فيه ما صغر الحيوان او كبر فهد كخمس
 صور ذكرها صاحب الهداية ولما كان بعض الأبار لا ينزع كل ماءها
 فقد ذكر ذلك بتقادير هي من جنس اصل المسئلة وهي من مائتين الى ثلثمائة
 ثم فرغ على ذلك بان اذا وجد في البيروميتة قبل ان تنتفخ ولا يدري متى وقعت
 اعاد من يتوضأ بمائها صلوة يوم وليلة وغسل كل شئ اصابه ماءها
 فان وجدت منتفخة او متفسخة اعادوا صلوة ثلثة ايام ولياليها قال هذا
 عند ابى حنيفة روى وقال ليس عليهم اعادة حتى يتحققوا انها متى وقت انتهى
 واقول ان من تصور هذا وعرفه تبين له فساد ما يادى بدء وقد عرفت
 الميالة من حديث يربضاعة وغيرها ولا فرق بين ماء وماء الا
 بتغير احد او صاف كما تقدم فاهل الحديث لا يحتاجون الى مثل هذه التفريعات
 والتجريعات التي تباين عنهما العقل السليم كما يابى عنها الشرع المستقيم اما
 قول الاحناف ان روى عن انس اذا ماتت الفارة في البيروميتة نزع منها
 عشرة دلو او عن ابى سعيد في الدجاجة اذا ماتت في البيروميتة نزع منها
 اربعون دلو او عن ابن عباس ان اذ نزع البيروميتة كلها حين مات
 الزبيخي في الزمزم نزع قطع النظر عن جمية الأقوال الموقوفة لم يثبت منها
 قول بالسند الصحيح انما اخرج الطحاوي عن شيخ ابى حنيفة حماد بن ابى سليمان
 انه قال في دجاجة وقعت في البيروميتة قال ينزع منها قدر اربعين دلو

او خمسين وهذا راى من حماد ولا يجوز تقليد لا سيما اذ لم يستشهد له بكتاب
ولا سنة -

فصل في الاسار غيرها عرف كل شئ معتبر بسورة قال صاحب الهداية
سور الادعى وما يוכל لحم طاهر وسور الكلب نجس ويفسل الاناء من ولوغه
نثار سياتى بيان فيما بعد وسور الخنزير نجس وسور سباع البهائم نجس
وسور الهرة مكروه ولو اكلت الفارة ثم شربت على فور الماء يتنجس
الا اذا مكثت وسور الدجاجه المخله مكروه وكذا سور سباع الطير
وسور ما يسكن البيوت كالحيته والفارة مكروه وسور الحمار والبغل
مشوك فيه قيل فى طهارته وقيل فى طهوريته فان لم يجد غيرهما يتوضأ
بهما ويتيمم ويجوز بهما قدم يعنى الوضوء والتيمم وسور الفهرط
عندهما وعند الامام فى الصحيح وكذا جميع الاسار غير سور الخنزير
والكلب ففیه اختلاف بين اصحابنا اهل الحديث ومذهب الجمهور
نجاستهما لقول الله تعالى فى لحم الخنزير انه رجس وقوله فى الكلب
اذ شرب الكلب فى اناء احدكم فليغسله سبعا وفى رواية ويعقر الثامنة
بالتراب واختاره الشوكانى والسيد العلامة والحق عدم النجاسة والامر
بالغسل تعبدى او لما فيه من السمية ويدل عليه قول ابى هريرة اذا اوتيت
الحكماء القليل فلا تطعمه واختاره البخارى وغيره من اصحابنا وتمسك
الاصناف على نجاسة سور السباع بقوله يغسل الاناء من ولوغ الهرة مرة
او مرتين وقوله يغسل الاناء من سور الهرة كما يغسل من سور الكلب

وقوله اذا وثقت الهرة غسل مرة قلنا الحديث الاول والثالث مع ضعفهما
 حجة لنا اللهم والثاني لم يصح مرفوعاً ويعارضه الاحاديث الصحيحة الدالة
 على طهارة سورة الهرة كقوله انها ليست بنجس انما هي من الطوائف
 عليكم والطوائف وكان تمويه الهرة فيصغى لها الاناء فتشرب ثم
 يتوضأ بفضلهما وسئل عن الحياض بين مكة والمدنية فقيل لهما ان
 الكلاب والسباع ترد عليهما فقال لهما ما اخذت في بطونها ولنا ما بقي
 شراب وطهور وقيل ان توضأ بماء افضلت الحجر قال نعم وبماء افضلت
 السباع ويغسل الاناء اذا ولغ الكلب فيه سبع مرات والثامنة بالتراب
 او الاولى او احداهن ولا تحسب من السبع عملاً بالحديث الصحيح المروي
 عن ابي هريرة وعبد الله بن مغفل ولادليل على نجاسة سورة السباع من
 البهائم والطيور وكراهة سورة سواكن البيوت كالفار والحية وشوكية
 سورة البغل والحمار واختلاف الصحابة انها وقع في اياحة الحمار وحرمته
 لا طهارة سورة والحرمته لا تستلزم النجاسة والدليل عليه قوله لها
 ما اخذت في بطونها ولنا ما بقي شراب وطهور وقد اطل صاحب الهداية
 ههنا واتى بتقريات لا طائل تحتها المريات بحجة شرعية ولو اتى بالحجة
 لكن اول من اتبعها ولو وضعها على الراس والعين.

فصل في التيمم قال الله تعالى واركنتم مرضى او على سفر

او جاء احد منكم من الغائط او لامستم النساء فلم نجدوا ماء فتميموا
 صعيدا طيبا قد اجتمعت الامة على مشروعية التيمم وان يبيح الصلوة

وغيرها من العبادات اذ تعين ووجدت شرطه ويستباح به ما يستباح
 بالوضوء والغسل لمن لم يجد الماء عدل على ذلك الكتاب والسنة الصحيحة واقوال
 الصحابة والتابعين ومن بعدهم الاماروى عن عمرو ابن مسعود انهما
 كانا لا يريان التيمم من الجنابة فهو نائب عن الوضوء والغسل فيصلى بهما
 الصلوات المتعددة ولا ينتقض بالفراغ من الصلوة ولا بالاشتغال بخيرة
 ولا بخروج الوقت فمن اراد عبادة كالصلوة او الطواف ولم يجد الماء
 في محله وسر فقتة ونحوها ساغ له التيمم ولا فرق في ذلك بين مقيم ومافر
 ولا من هود اخل البلاد واخرتها ولا يشترط طلبه ميلا من جهة او اربع جهات
 اسباب المذكورة في الآية ثلثة السفر والمرض وعدم وجود الماء وخمس السفر
 بالذكر وان كان يدخل في عادم الماء لانه مظنة عدم الماء او انه لا يلزمه
 ان يطلب للماء في غير رحله عندنا وقد صح ان صلى الله عليه وسلم تيمم في
 المدينة من جدار وعن عمر بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم جعلت لي الارض مسجدا وطهورا ايما ادركتني الصلوة
 تيممت وصليت وعن امامية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 جعلت لي الارض كلها لي ولا مقي مسجدا وطهورا ايما ادركت رجلا من امتي
 الصلوة فعنده مسجده وعندة طهوره وهذا كما ترى ظاهر في المراد
 وليس فيه تقييد نعم عدم الوجدان في الآية مشعوبان هناك طلبا
 وهو لا يدل على ان ثمة ما ذكرناه ومن زعم غير ذلك فعليه البيان قال
 السيد من اصحابنا اذا دخل الوقت المضروب للصلوة واراها لمصلحة

القيام اليها فلم يجد حينئذ ما يتوضأ به او يغتسل في منزله او مسجده او ما
 يقرب منها ساع له التيمم ولا ينبغي له ان ينتظر الى آخر الوقت بل يتمم ويصلي
 ثم اذا وجد الماء والوقت باق فلا إعادة عليه قلت قد خالفنا الأحناف في هذا
 ا شترطوا طلب الماء الى ميل ثم عدم وجدانه لجواز التيمم وهو قول الأئمة
 وتكلف بلاتكليف من الشارع ومن وجد به ثمن مثله واستطاعه فهو
 واجد له ولا علم في ذلك خلافاً وهل يلزم للمسا فقهاء شرائع والمالته هذه امر
 لا محل نظر والظاهر عندي انه لا يلزمه لان الله تعز جعل السفر سبباً متقلاً
 لجواز التيمم فيكفي فيه عدم وجود الماء عند المصلي وقيل يلزمه عليه شرائع
 كالمقيم ان يبيع ثمن مثله واستطاع قال في الهداية ومن لم يجد الماء وهو
 مسافر او خارج للمصريين وبين المصوميل او اكثر يتمم بالصعيد ثم قال
 والميل هو المختار في المقدار لانه يلحقه الحج بدخول المصرو الماء معدوم حقيقة
 والمعتبر للمسافة دون خوف الفوت لان التفريط يأتي من قبله وكلامه
 ظاهر في ان عدم الماء للمقيم من اسباب جواز التيمم وظاهر في ان
 من عدم الماء في مصر التيمم وهو تفريع له يذكر عليه دليل بل الدليل
 على خلافه كما تقدم من فعله ذلك في المدينة وما ذكره من التقيير بالميل
 ثم اناطة الحكم بالمسافة هو رأي له والاحاديث المتقدمه وغيرهالم تقييد
 بمسافة بل فعله نص في خلاف ما قال ولا معنى لقوله والتفريط يأتي من
 قبله لما علمت ان التيمم رخصة شرعية ولنا على عدم اشتراط الطلب قد
 اخبرناه الحاكم وقل صحيح على شرط الشيخين عن ابي سعيد قال خرج رجلان

في سنة حضرت الصلوة ومعهما ماء فيهما صيدا طيبا فضليا ثم وجد الماء في
 الوقت فاعاد احدهما الصلوة ولم يبد الآخر ثم اتى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فذكر ذلك له فقال للذي لم يعد اصابت السنة واجزاك
 صلوتك وحديث آخر رواه اسحق بن راهويه في مسندة عن ابن عباس ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بال شتم يميم فقيل له ان الماء منك قريب قال
 فاعلى لا ابغره ومن خاف من استعمال الماء ضرا او زيادة مرض جازله ان يميم
 وان كان واجدا للماء وذلك لنص الكتاب ولما صح عنه صلى الله عليه وسلم حين
 قال اصحابه لرجل شبع في راسه شرا حنطه ما يجد لك رخصة وانت تقدر على الماء
 فاغسل فمات فتاوه قتلهم الله الاسالوا اذ لم يعلموا فانما شفاء العي السؤل
 انما كان يكفيه ان يميم ويصب على حجر ثم ميمح عليه ويغسل سائر جسده
 واخلم عمر وبن العاص في ليلة باردة فميمح وصلى باصحابه فلما قدم الناس
 ذكره واذا لك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا عمر اصليت مع اصحابك
 وانت جنب فقال ذكرت قول الله تعز ولا تقتلوا انفسكم ان الله كان بكم رحيم
 فميمحت شمسيت فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقبل له شيئا
 ويغسل الصحيح ويميمح على الجياثر وما اخذت من الصحيح للاستمسك ولو كانت
 في اعضاء التيمم لما عرفت من الحديث وفوق الشافعية بين ما اذا كانت الجياثر
 في اعضاء التيمم وغيرها وواجبوا الاعادة في الاول قالوا القوات البدك ^{البدك}
 ولنا انها رخصة فالمسح على الجيرة كاف وقد اكتفى به المعصوم في تعليم امته
 فلا تنريد على ارشاده من عند انفسنا ولم ار في المداينة كلاهما في هذه المسئلة

والظاهر انه موافق لما ولو خاف من استعماله برد اقبله او يمرضه يتيمم ولا إعادة
 خلا قال الشافعية في اجاب الاعادة عليه ولنا حديث عمر كما مر ولو حال دون
 الماء سبع او خاف من قطاع الطريق ان قصده على نفسه او ماله او كان الماء في بير
 وليس عنده ما ينضح به الماء او كان في بركة او حوض او بير وهو لا يقدر النزول
 اليه الممرض في راسه يخاف به ان يسقط فيه تيمم لانه كالعادة للماء وقد اتفق اكثر
 الفقهاء على انه لو وجد الماء يباع بثمن غال اكثر من ثمن مثله لم يلزمه شرائه
 ولو قدر عليه ولان يتيمم فهنا من باب اولي والتيمم جائز بكل ما على وجه
 الارض من اجزائها الطاهرة وفاق الاحناف وخلا قال الشافعية في تخصيصهم
 ذلك بالتراب لان الصعيد المذكور في قوله تيمموا صعيدا طيبا معناه وجه
 الارض واما قوله منه فالمراد ما تيسر من الصعيد ويبدل على ذلك قوله وفعل
 كثير من اصحابه فانه يتيمم بضرته من حائط واما الاستدلال بحديث وجعل
 لي التراب طهورا وفي رواية وجعلت تربتها لنا طهورا على تخصيص التراب فلا يتم
 لان مفهوم اللقب ضعيف كما نقرر في الاصول واقله ضربة واحدة للوجه
 والكفين ناويا مسميا وفاق المالک واحمد وخلا قال الاحناف والشواغخ زعموا
 ان الواجب ضربتان احدهما للوجه والاخرى لليدين الى امر فقيهن استدل
 بقوله التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين وهو حديث ضعيف
 لا تقوم بمثله الحجج وكيف يعارض الاحاديث الصحيحة المستندة لنا حديث
 عمران النبي قال في التيمم ضربة للوجه واليدين رواه احمد وابوداؤد وفي
 لفظ عند الترمذي وصححه امره النبي بالتيمم للوجه والكفين وعند قال

اجنبت فلما صب الماء فتمكت في الصعيد وصلبت فذكرت ذلك للنبي
 فقال انما كان يكفيك هكذا او ضرب النبي بكفيه الارض ونفخ فيها ثم مسح
 بهما وجهه وكفيه متفق عليه اما التينة فقد تقدم حديث انما الاعمال التيممة
 ذكرها الشوكاني وغيره من اصحابنا ولم يذكروها في التيمم دليلا وانما
 قاسوا على الوضوء لان التيمم يدل عند وقد يقال ان قوله كل مردي بال
 لم يبدأ باسم الله فهو ابتداء لعمومه على المراد وعندى انه لا يدل على الفضية
 ولو صح هذا الاستدلال لصح ان يستدل بحديث كل مردي بال لا يبدأ فيه
 بالحمد فهو قطع على وجوب الحمد لانه في الوضوء والتيمم ولم ار من قال به
 واحديث صفة التيمم لم يذكر فيه ما يدل على وجوب ذلك والقياس على
 الوضوء لا يصح لوجود الفارق الكثير بين الوضوء والتيمم بالزيادة ^{لنقص}
 وعندى ان الحق عدم الوجوب اذ لا واجب الا ما اوجبه الله تعالى ونوا
 نواقض الوضوء ولو تيسر له الوضوء وهو في الصلوة او بعدها وفي الوقت
 لم تجب عليه الاعادة بالوضوء فاقا لما لك رحم الله واما الخفيفة فاتفقوا
 في الصورة الثانية وخالفوا في الاولى لان روية الماء من نواقض التيمم
 عندهم فتبطل الصلوة وتجب عليه الطهارة فيتوضا بالماء لانه واجد له الحاجة
 ابي سعيد وله شاهد من حديث ابن عباس كما مر من قبل ان النبي بال ثم
 تيمم فقبل ان الماء قريب منك قال فلعلني ان لا ابغره وهو ظاهر في ان من فرغ
 من الصلوة ثم وجد الماء لا يبطل صلوة من وجد الماء في اثناها لا يبطل
 ما مضى منها بهذا الحديث ايضا وافساد العبادة وابطال الاعمال ممنوع

شرعاً والحديثان يدلان على انه لا يطلب تاخير الصلوة لمن ظن وجود الماء أو يظن
 وخالف في ذلك الأخاف والشواغف ومن وجد الماء بعدة أي بعد التيمم
 قبل الصلوة وجب عليه الوضوء اذا كان قادراً على استعماله لأنه واحد للماء
 والصعيد معاً عند ارادة العباداة وفي حديث أبي ذر ان الصعيد طهور لمن لم
 يجد الماء وقد قال تعالى فلم تجدوا ماء ويصلي به ما شاء من فرض ونفل ما بقى
 شرطه خلافاً للشواغف حيث زعموا انه يتم لكل فرض ولم يأتوا على ذلك
 بحجة ولنا قوله جعل الى التراب طهوراً وقوله الصعيد وضوء المسلم وان لم يجد
 الماء عشر سنين والماء فروغية اذا نسي الماء في رحله فیتيمم وصل على شئ ذكر
 للماء لم يجدها وبه قال ابو حنيفة ومحمد في المسافر ونحوه في غير المسافر لنا
 انه لا قدرة له بدون العلم وهو المراد بالوجود بل هو في حكم المفقود وقوله رفع
 عن امتك الخطاء والنسيان وليس على التيمم طلب الماء اذا لم يغلب على ظنه
 ان يقربه ماء لما تقدم في الاحاديث ايها ادركتني الصلوة تمسحت وصليت
 ولم يذكر الطلب في شئ منها بل حديث ابن عباس عند اسحاق بن راهويه
 ظاهر في ذلك وفاق الطهورين يوفى فاذا اخاف فوت الوقت يصلي من غير
 وضوء وتيمم وقيل يوفى الصلوة الى ان يقدر على احد الطهورين ولنا ان
 الطهارة كستر العورة وغيره من الشرط فيسقط الوجوب عند عدم القدرة
 وهذا الحديث اما الجنب فيبني له ان لا يصلي حتى يقدر على احد الطهورين
 ويتطهر قياساً على الحائض والحائض كالجنب وفي الباب حديث عائشة ^{كتهم} قادر
 الصلوة وليس مهم ماء فصولاً وبغير وضوء والجماعة الا الترمذي

عبيدة قول ابن مسعود
 لا يصلي حتى يتيمم بالماء
 وذلك الكدوى
 من غير ماء

وفي الاستدلال به اشكال لا يخفى على الناقد البصير **فائدة**
 قال في الاعلام ما ملخصه التيمم على وفق القياس الصحيح فان الله سبحانه
 جعل من الماء كل شئ حي وخلقنا من التراب فلنا مادة تان للماء والتراب فعمل
 منهما نشأتنا وقواتنا وبهما تطهرنا وكان اصل ما يقع به تطهير الاشياء من
 الادناس والاقدار هو الماء في الامر المعتاد فلم يجز العدول عنه الا في
 حال العدم والعذر بمرض ونحوه فكان النقل عنه الى شقيقه واخيه التراب
 اولى من غيره ولما كان وضع التراب على الرأس مكروها في العادات وانما
 يفعل عند المصائب والنوائب والرجلان محل ملابسة التراب في اغلب
 الاحوال وفي ترتيب الوجوه من الخضوع والتعظيم لله والذل والاكنت
 ما هو من احب العباداة وانفعها للعبد صدر الامر بتزيين الوجوه لذي استجب
 للساجدان يترب وجهه ويسجد على الارض او على ما هو من جنسه وحرمة
 الامامية السجدة على الثواب او على ما ليس من جنس الارض مما يوجب
 او يلبس وبه تحصل الطهارة الباطنة والظاهرة تبعالها وايضا التيمم
 جعل في العضوين المغسولين واسقط عن العضوين الممسوحين فان
 الرجلين ميمحان في الحف بالاتفاق وبغير الحف على قول وكذا الرأس
 في العامة فلما خفف على المغسولين بالمسح خفف عن الممسوحين بالعفو
 وحيث ان بناءه على التخفيف كفى المسح الى الكفين عن غسل اليدين
 الى المرفقين ولو ينقص في الوجه لاكتشاف كل عادة بخلاف اليدين
 فان المكشوف منهما في الاكثر الكفان اما عفو بقية البدن فمن

باب اولى انتهى مع زيادة وحذف -

باب المسح على الخفين جائز بالسنة

وقد اجمع المسلمون على جوازها في السفر ولم يحظروها غير الخواارج والروافض والائمة
اتفقوا على جوازها في الحضر ايضا الا رواية عن مالك على ما قيل - ونقل ابن المنذر
عن ابن المبارك قال ليس في المسح على الخفين عن صحابة اختلاف وقال ابن
عبد البر لا اعلم من روى عن احد من فقهاء السلف انكاره الا عن مالك مع
ان الروايات الصحيحة مصرحة عنه باثباته والاصل في ذلك ما روى عن
جرير انه قال شعرتوضاء ومسح على خفيه فقبل له تفعل هكذا قال نعم رأيت
رسول صلى الله عليه واله وسلم بال شعرتوضاء ومسح على خفيه قال ابراهيم فكان
يعجبهم هذا الحديث لان اسلام جرير كان بعد نزول المائة المتفق عليه
والاحاديث في هذا الباب كثيرة يجوز للتوضؤ ان يمسه على خفيه اذا لبسه
على طهارة كاملة لحديث المغيرة بن شعبه قال كنت مع النبي صلى الله
عليه واله وسلم ليلة في مسير فافرغت عليه من الاداوة فضل وجهه ونظرا^{عيه}
ومسح برأسه ثم اهويت لائترع خفيه فقال دعهما فاني ادخلتهما طاهرتين
فمسح عليهما متفق عليه ولا يبي داود دع الخفين فاني ادخلت القدمين
الخفين وهما طاهرتان فمسح عليهما ومن ثم قال الشافعي وكثير من
العلماء لو ادخل احد الخفين رجلاه بعد تطهيرها وقبل تطهير الاخرى
لم يكفه حتى يطهر الاخرى وينزع الذي لبسه ثم يلبسه ثانيا وما قاله

ليس فيه فائدة ولا يعود بعائدة وهو أشبه بالعبث منه بالمقاصد الشريعة
 والحديث اذا كان محتمل قال الشافعي ومحتمل ان يكون ليس كل واحد
 منهما بعد تطهير الرجل له والاول ليس للشارع فيه حكمة واذا كان
 كذلك فقرأته ورحمته تجل عن ان يوجب على الامته ويكلفها به بل
 ايما فعل العباد اجزائه للمقيم يوماً وليلة والمسافر ثلاثة ايام ولياليها
 من اول مسح بعد الحدث لحديث شريح بن هاني قال سألت عائشة رضي
 عن المسح على الخفين فقالت سل علياً فانه اعلم بهذا مني كان يسافر مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فسالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ثلاثة ايام ولياليهن وللمقيم يوم وليلة رواه احمد ومسلم والنسائي وابن ماجه
 وغيرهم وعن خزيمة مثله رواه احمد وابوداؤد والنزدي وصححه وقال في
 الهداية ابتداء المدة عقب الحدث باتفاق من الشافعي والامام مالك
 وعل ذلك بان الخف مانع لسراية الحدث فتعتبر المدة من وقت المنع
 ويقال عليه فيلزم ان تكون العمامة مانعة لسراية الحدث الى الراس
 وان تكون الجباثر ولغايفهما مانعة لسراية الحدث حتى الجنابة وغيرها
 عن ما تحتهما وايضاً يلزم بهذا التعليل نفسه ان من توضع ومسح ثم
 انقضت ثلاثة ايام ولياليها اذا كان مسافراً او يوماً وليلة اذا كان
 مقيماً ان يصلي بهذا المسح ما شاء وان زاد على مدته ما لم يحدث و
 ذلك ان لا يلزم غسل رجله اذا نزع الخفين بعد المسح وقولهم
 بوجوبه مناقض لما علل به في ابتداء المدة ولنا ان السؤال وقع في الاخذ

عن مدة المسح لا عن مدة لبسها ومن ثم كان قول من عدّ المدة من اللبس
 اقرب مما ذكر وعلل والله اعلم والمسح الواجب على ظاهرها الحديث
 على رضا لقد رأيت رسول الله صلعم يسبح على ظاهر خفيه رواه ابوداؤد
 وعن المغيرة بن شعبة قال رأيت رسول الله صلعم يسبح على ظهور الخفين
 رواه احمد ورواها ابوداؤد والترمذي ولفظه على الخفين على ظاهرها وقال
 حديث حسن وقد اشترط في الخف شرط من قوته وثخنه وعدم تحزقه
 وامكان تتابع المشي عليه كل لمدة والحق عدم اشتراط ذلك لان
 الاحاديث المتقدمة وغيرها لم تدل على شئ من ذلك والمسح
 على الخفين رخصة فنقبل هذه الهدية ولا نقول ما هي وما لو نها
 ولا نغسر على الامم ما سهل الله لها واختلاق اسباب وعلل لم تذكر
 عن الله ورسوله صلعم لا ينبغي للمتابع لتبويبها ذمها ان الاحتياط في عمل الانبياء
 لنفسه خير مما يتجاوز الى الغلو المذموم شرعا ومثله الجرموق والموق
 والجورب ثخين او غير ثخين خلافا للاحناف في غير الثخين ولنا ما روى
 الامام احمد وابن خزيمة في صحيحه عن بلال قال رأيت رسول الله صلى الله
 عليه واله وسلم يسبح على الموقين والخمار وابدواؤد كان يخرج يقض حاجته
 فاتي به الماء فيتوضأه ويسبح على عامته وموقيه وسعيد بن منصور في
 سننه عن بلال قال سمعت رسول الله صلعم يقول امسحوا على النصف
 والموق وعن المغيرة بن شعبة ان رسول الله صلعم توضأ ومسح
 على الجوربين والنعلين وهو حديث صحيح عند الترمذي وغيره ويسح

لكل وضوء للاتباع في ذلك ولا نه قام مقام غسل الرجل أو مسح راسه
 في كل وضوء وإذا انقضت المدة أو تزعج فيها أو أراد غسلها من جنباً ونحوها
 وجب عليه غسل الرجلين لأن مقتضى التأقيت بالمدة في الأحاديث صريح
 في أن ما بعدها لا يكفي فيه المسح إلا بلبس جديد بشرطه السابقة ومن نزع
 فليس بلائس ومسحهما عن غسل الجنب ونحوها المراد عن الشارع فيه أن
 يبقى على الأصل وهو وجوب الغسل والله أعلم ومن ابتداء المسح وهو مقيم
 فافر قبل تمام يوم وليلة أو مسح ما فر عملاً باطلاق الأحاديث عن صلى
 الله عليه والرسول ولو أقام وهو مسافر ان استكمل مدة مقيم نزع ولااتها
 لأن رخصة السفر لا تبقى بدونه وقال صاحب الهداية لا يجوز للمسح على العمامة
 والقلنسوة والبرقع والقفازين لأنه لا حرج في نزع هذه الأشياء والرخصة
 لدفع الحرج ويقال عليه قد ثبت عند صلى الله عليه والرسول أنه مسح على العمامة
 وقوله أن الرخصة لدفع الحرج غير مسلم بل كما تكون لدفعه تكون تسهياً للبيات
 جواز فعل الخف وقد يكون نقض العمامة برفعها فاصلاحها ان لم يكن أشق
 من نزع الخف لا يكون إيسره ولعل الرخصة في المسح على ما ذكره اتفاقاً
 لما عسى أن يكون من اصابة هواء بارد أو نحوه للراس فاقضت رحمة الشارع
 وتشريع ذلك شفقة ورحمة بالامتنع فاندفع حصة العلة فيما ذكر وإنه على
 فرض صحتها فلا تنافي بإباحة المسح على العمامة وغيرها لما ثبت أنه صلى الله
 عليه والرسول فعله وإجازة لامتد والله أعلم علانا لا نشكر على من لم يكتف
 بالمسح على ذلك ما لم يكن راداً للسنة منكر الجواز لا طاعناً على من عمل بها

والله اعلم **فائدة المسح على الخفين** رخصة وتخفيف ورحمة من الله تعالى وهو مطبق على المصلحة وموافق للعقل اما كونه رحمة فظاهر اما كونه مطابقا للعقل فانه لو تهمل به الطهارة مطلقا وكان المسح في ظاهره لا اسفله لان مسحه اعلاه ازالة للقدر وما عليه من الاوساخ التي لا تليق ان تلبس من قام لها جارة ربه العظيم مع ما في ذلك من الاثيان بما يتيسر مما امر به لقوله اذا امرتكم بامر فاء توامنن بما استطعتم ولم يوجب ولم يكف بالمسح على اسفله اسفل الخف مباشرة للتراب وهو مطهر لكثير من النجاسات وسياتي انه يكفي مسحه ما اصابه من الاتي بالارض ومسحه اسفله بالماء غير واف بالمرد من التطهير بل ربما زادة قذارة ينشأ القدر في كل اسفله وهيا له لان تلتصق به اقدار لولا المسح وبلت لما لصقت باسفل الخف فتبين بذلك ان مسحه اعلاه هو الموافق للمعقول لا اسفله وقول بعض السلف لو كان الدين بالرواي لكان يابن الخف اولى بالمسح من ظاهره محمول على بائس الراي لا على خابره والله اعلم.

بَابُ الْحَيْضِ

دل الاستقراء على ان اقل سنه تسع سنين اى اقل سن تحيض فيه الامراة تسع سنين والدليل على ذلك الاستقراء اى لم يعلم ان امراة حاضت قبل ان تبلغ التاسعة من العمر وعليه الائمة الاربعة ولعريات في تقدير اقله واكثره عن النبي صلعم ما تقوم به الحجة اما الباحثون عن ذلك

فقال الشافعي رحمه واحد من اقله يوم وليلة واكثره خمس عشر يوما بليلتها
 وقال ابو حنيفة رحمه اقله ثلاثة ايام واكثره عشرة ايام وقال مالك رحمه ليس
 لاقله حد واكثره خمس عشر يوما واقل الظهر الفاصل بين الحيضتين
 خمس عشر يوما عند ابى حنيفة رحمه والشافعي وعند احمد رحمه ثلاث عشر يوما
 وقال مالك لا اعلم بين الحيضتين وقت يعتمد عليه واقول ان كل ما قالوا
 صحيح وذلك يختلف باختلاف النساء والبلاد والطباع ولوعرفنا
 احدا من النساء على غير ما قوروه لما ساع للشحيح بدينار يهمل عادتهن
 والامراض مما ذكروه لاستحالة الوقوف على جميع عادات نساء العالم
 كلوه لهذا النكتة لم يات عن الشارع تحديد ذلك بمدة معلومة
 لانتفاءها معينة وانما عرف بما ينضبط كردها الى عادتها والقرائن
 واللون فالحمد لله على نبيه وسلامه على المبعوث بالشريعة الكاملة
 والرحمة العائمة صلى الله عليه واله وسلم فذات العادة المتقدمة نقل عليها
 لقول صلى الله عليه وسلم اذا اقبلت الحيضة فاتركي الصلوة فاذا ذهب قدرها
 فغسلي عنك الدم وصلي اخو جبه الجماري وغيره ولحديث امر ستمتها استفتت
 النبي صلى الله عليه وسلم في امرأة تهراق الدم فقال لتنتظري قدر الليالي والايام التي كانت
 تحيضهن وقد رهن من الشهر فدع الصلوة وغيرها ترجع الى القوائين
 الاستفادة من الدم لحديث فاطمة بنت ابى حبيش انها كانت تستحاض فقال
 لها النبي صلى الله عليه وسلم ان كان دم الحيض فند اسود يعرف فاذا كان ذلك فامسكي عن الصلوة
 واذا كان الاخرف قوضي وصلي فانما هو عرق فدم الحيض يتميز عن غيره

فتكون حايضاً اذا رأت دم الحيض اخرج ابوداؤد والنسائي من حديث
فاطمة بنت جيش ان قال صلى الله عليه والرسول دم الحيض اسود يعرف صح
ابن خزيمة واخرج النسائي من حديث عايشة مرفوعاً نحوه واخرج الطبراني
والدارقطني من حديث ابى امامة مرفوعاً بلفظ دم الحيض لا يكون الا اسود
قال السيد من اصحابنا في الروضة فدللت هذه الاحاديث على انه لا يفتا
للصفرة والكدر في دم حيض ولا يعتد بهما سواء كانت بين دعي حيض او
بعد دم الحيض وليس التخييض بين دعي الحيض مع تخلل الصفرة والكدر
لاجلهما بل لكون ما توسط بين دعي الحيض حياً كما لو لم يخرج دم اصلاً
بين دعي الحيض ولا يعارض هذا ما اخرج في الموطا وعلقه في البخاري ان النساء كن
الى عائشة بالدرجتها فيها الصفرة والكدر من دم الحيض ليسا منها عن الصلاة
فقولهن لا تجملن حتى تزيين القصة البيضاء فان هذا مع كونها راياً منها
ليس بخالف لما تقدم لانها لم تخبرهن بان الصفرة والكدر في دم حيض انها
امرهن بالانتظار الى حصول دليل يدل على ان قد انقضى الحيض وهو خروج
القصة فتى خرجت لم يخرج بعدها دم حيض ولم تأمرهن بالانتظار ما
ما مت الصفرة والكدر وهذا واضح لا يخفى وقال في الهداية اقل الحيض
ثلاثة ايام ولياليها وما نقص عن ذلك فهو استحاضة واكثره عشرة ايام
والزايدها استحاضة وما نزلت المرأة من الحمرة والصفرة والكدر في دم حيض حتى ترى
البياض ناصباً وقال ابو يوسف لا تكون الكدر من الحيض الا بعد الدم
واستدل على تقدير المدة بحديث الدارقطني وغيره اقل الحيض للجارية

بلكر والثيب ثلاثة ايام ولياليها واكثره عشرة ايام قال وهو حجة على الشافعي واقول
 هذا حديث لا تقوم به حجة لان في سنده الضعفاء والمتروكين والرضاعين والكذابين
 وكذلك ما احتج به الشافعي بقوله تمتك احدا كن شطرد هر هاله اصل لي وعفا
 للواقع مع ضعف سنده حجة نبوة على عدم صدور عن الصادق المصدوق الذي لا يخبر بغير
 ومطابقة الواقع واستدل على ان الصفة والكثرة حيض بما تقدم انفاعن ام المؤمنين
 سيدتنا عايشة رضي الله عنها وقد عرفت ما في ذلك وماله وعليه وان لا يدل على ما يخالف
 ما دل عليه الحديث الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من قوله دم الحيض
 اسود يعرف وقد تقدم فعليك بالتأمل والاتصاف في طلب الحق فان الدين بحلاله
 وحرامه وادابه ومحظوماته هو ما شرعه الله على لسان رسول صلعم فاذا كان الحيض
 في نفس الامر يكون اقل من اليوم والليلة واقل من الثلث كما دل على ذلك الاستقراء
 والقضاء بان استحاضة وايجاب الصلاة وتجويز جماعها للرجل فيمن المخاطرة عليها
 وعلى المفتي ما هو معلوم عند العلماء وكذلك القضاء على من رأت الصفة والكثرة
 بانها حائض واسقاط الصلاة عنها وتجويز جماعها على زوجها فيمن المخاطرة مثل
 ما تقدم اذ لم يريد عن النبي ما يفيد ذلك بل ورد ما هو صريح في خلافه كحديث
 امر عطية قالت كنا لانعد الصفة والكثرة شيئا رواه البخاري وليس فيه بعد الظهور
 انما زادة ابوداؤد والحاكم وكذا خرج الاسمعيلى وهو ظاهر في محل النزاع
 فتأمل والحائض لا تصلى ولا تصوم اتفاقا ولما ورد في ذلك من الاحاديث
 الصحيحة كحديث اليس اذا حاضت لم تصل ولم تصوم وهو في الصحيحين وغيرهما
 من حديث ابى سعيد قال في الروضة وهو جمع عليه وكان هذا شار الحائض

في زمن النبوة وايام الصحابة فمن بعدهم انها تدع الصلاة والصوم اياهما حقيقتهم
 ونقضى الصوم ولا تقضى الصلوات لحديث معاذة قالت سألت عائشة فقلت
 ما بال الحايض تقضى الصوم ولا تقضى الصلاة قالت كان يصيبنا ذلك مع رسول الله
 صلى الله عليه واله وسلم فتؤمر بقضاء الصوم ولا تؤمر بقضاء الصلاة وهو
 في الصحيحين وغيرهما وعند الاسماعيليين من وجه اخر بلفظ فلم تكن تقضى وقد اجمع المسلمون
 على ما دل عليه هذا الحديث الصحيح الا ما يحكى عن طائفة من الخوارج في ايجاب قضاء
 الصلاة عليها وههنا لا تنوع المعارضة بان القضاء يجب بدليل الاداء لما نقله
 في حديث عائشة رضي الله عنهن من انهن كن يؤمرن بقضاء الصوم لا الصلاة وظاهره في الفهم
 لم يكن يقضين الصلاة وقد صرح به في رواية الاسماعيلية فاقرارهن على عدم
 قضاء الصلاة حجة لاستحالة ان يقرر الشارع احدا من الامة على باطل وقت نزول
 الوحي ولا توطأ حتى تغتسل بعد الطهر هذا ما تقدم جمع عليه الاما عرفت عن
 بعض الخوارج فيما تقدم اما هذه المسئلة اعنى وطئ الحايض فقد نص على تحريمه
 الكتاب العزيز فقال تعالى وبيأ لونك عن المحيض قل هو اذى فاعتزلوا النساء
 في المحيض وصح عند صلى الله عليه واله وسلم انه قال اصنعوا كل شئ الا النكاح
 وفي لفظ الاجماع ومستقله كافر لانه مكذب للقران ومن جامع جاهلا بوجود
 الحيض او ناسيا فلا اثم ولا كفارة او عامدا عالما مختارا فقد اتى كبيرة يجب
 عليه التوبة واختلف في وجوب الكفارة عليه اذ لم يصح فيهما ما تقوم بحجة على
 الوجوب ومن احتاط فقد استبرأ لدينه والله اعلم اما سب التحريم الى غاية
 الغسل او ما يقوم مقامه عند عدم الماء بعد انقطاع الحيض فلقول تعالى

ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن فأتوهن من حيث امركم الله الاية وعلى
 هذا اكثر اهل العلم بل قال ابن المنذر هذا كما اجماع منهم وقال الاوزاعي وداود
 اذا غسلت فوجهها جزو طؤها واما ابو حنيفة فقد قال بعض الاحناف واذا
 انقطع دم الحيض لا قل من عشرة ايام لم يحل وطبها حتى تغتسل ولو لم تغتسل
 ومضى عليها ادنى وقت الصلاة بقدر ان تقدر على الاغتسال والتحرمة حل
 وطبها لان الصلاة صارت ديناً في ذمتها فطهرت حكماً واقول قوله طهرت
 حكماً غير صحيح فانها لم تطهر حكماً وما مراده بالحكم فانه لم يرد لافي القرآن
 ولا في السنة امره ولا بيانا بان يحل وطؤها في هذه الحالة وان اراد بقوله طهرت
 حكماً يعني تقديراً فيقال فاذا كانت الصلاة صارت ديناً عليها ولم يحجر فعلها
 فكذلك يقال ان قوله تعالى فاذا تطهرن فأتوهن يدل على عدم جواز اتياهن
 قبل التطهر الذي حظر الصلاة بغير طهور هو الذي حظر جماع الحيض قبل
 التطهر تقديراً انها طاهر بصيرة الصلاة ديناً في ذمتها اذا صح ان يكون عليه
 فلما يدل على ان المرأة اذا خرت الغسل مع طلب زوجها للجماع تكون مأثومة
 قياساً على اثمها في تأخير الغسل للصلاة اما جواز فعل الجماع قبل الغسل والتطهر
 فما علة بكرايدل عليه هذا على فرض تسليم تعليقه والحق ما قدمناه له لانه
 الكتاب والسنة عليه وقد عرفت ان قول اكثر العلماء حتى قال ابن المنذر ما
 قدمناه والله اعلم قال واذا انقطع الدم لعشرة ايام حل وطبها قبل الغسل الا
 انه لا يجب قبل الاغتسال للنهي في القراءة بالشديد انتهى وقد عرفت ما هو
 الحق في ذلك. قال ولا تدخل المسجد وكذا الجنب لقوله عليه السلام فاني لا أحل

المسجد الحايض ولا جنب وهو باطلاق حجة على الشافعي في اباحة الدخول على
 وجه العبور والمرو ولا تطوف بالبيت لان الطواف في المسجد وليس للحايض والجنب
 والنفساء قراءة القرآن لقوله صلى الله عليه واله وسلم لا تقراء الحايض والجنب شيئا
 من القرآن وهو حجة على مالك في الحايض وهو باطلاق بيتناول مادون الآية
 فيكون حجة على الطحاوي في اباحة وليس لهم مس المصحف الا بغلاف ولا اخذ
 درهم فيه سورة من القرآن الابصرة وكذا المحدث لا يمس المصحف الا بغلاف
 لقوله عليه السلام لا يمس القرآن الا طاهر ثم المحدث والجنب حلالا اليد فيستويان
 في حكم المس والجنب حلت الفم دون المحدث فيفترقان في حكم القراءة وغلا
 ما يكون متجا فيا عنده دون ما هو متصل به كالجلد المشتر هو الصحيح ويكون مسه
 بالكلمة هو الصحيح لانه تابع له بخلاف كتب الشريعة لاهلها حيث يرخس في مسها
 بالكلمة لان فيه ضرورة ولا بأس بدفع المصحف الى الصبيان لان في المنع تضيق ^{حفظ}
 القرآن وفي الامر بالتطهير حرجا بهم وهذا هو الصحيح انتهى بطوله واقول
 استدلال على منعها عن المرو مجرد يث حجة اني لا احل المسجد الحايض ولا
 جنب لو سلم له صحة الحديث وقطع النظر عن قول البخاري ان عند جسر
 عجائب وان افلت راو به جمول الحال وقول الخطابي وعبد الحق انه لا يثبت
 من قبل اسناده ممنوع لانه اذا تعارض الدليلان واكثر فالبلغى احدهما
 للاخر اذ ليس احدهما باولى من الاخر الا بمرجح وهذا الحديث مع انه مختلف
 في صحته فهو معارض بما هو مثله وبما هو اصح منه فمن ذلك ما ذكره في المتن
 عن عابشة بنت قال لي رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ناوليني الحجر من المسجد فقلت اني

حايض فقال ان حيضتك ليست في يدك رواه الجماعة ^{الا} البخاري
 وفيه عن ميمونة رضي قالت كان رسول الله صلعم يدخل على احدانا وهي حائض
 فيضع راسه في حجرها فيقرأ القرآن وهي حايض ثم تقوم احدنا بخبرته
 فتضعها في المسجد وهي حايض رواه احمد والنسائي وهذا الحديث مؤيد
 ومفسر للحديث الذي قبله وعن جابر قال كان احدنا يمر في المسجد جنباً
 فجازا رواه سعيد في سننه وعن زيد بن اسلم قال كان اصحاب رسول
 الله صلعم يمشون في المسجد وهم جنب رواه ابن المنذر وهذه ادلة من
 اجاز الدخول للمار في المسجد وهو جنب منهم ابن مسعود وابن عباس
 والشافعي واصحابه واستدلوا ايضا بقوله تعالى ^{العبور} الا عابري سبيل
 انما يكون في محل الصلوة وهو المسجد في الصلوة وتقيدها بواز ذلك
 بالسفر لا دليل عليه بل الظاهر ان المراد مطلق المار لان المسافر ^{لك} كبر بعد ذلك
 فيكون تكراهي صان القرآن عن مثله وقد روى ابن جبرين وجال من
 الانصار كانت ابوابهم الى المسجد فكانت تصيبهم جنابة فلا يجدون
 الماء ولا طريق اليه الا من المسجد فانزل الله تعالى ولا جنبا الا عابري سبيل
 وهذا من الدلالة على المطلوب بحمل لا يبقى بعد اريب فتعين تخصيص
 حديث النع بما ذكره وحمله على من يدخل للمكث ان صح وايضا القياس
 الصحيح يدل على جواز العبور لان الصحابة كانوا ينامون في عهد النبي في المسجد
 وهم بتصيبهم جنابة فيها فما كان لهم يد من العبور لو كان مطلق الدخول
 محرماً لمنعهم الشارع عن النوم في المسجد اذ هو يودي في غالب الاحوال

الى ارتكاب الحرام غاية ما في الباب تحتاط الاخفاف لانفسهم اما الاجاب والتحرر
 فلا يصار اليها الا عند صحة ما يقتضيهما من الشارع وعدم المعارضة بمثلها فضلا عما هو
 اقوى منه والله اعلم اما قوله ولا تطوف بالبيت لان الطواف في المسجد انتهى الى
 لان الطواف لا يكون الا في المسجد وقد استدل على منع ذلك بحديث منع دخول
 المسجد المتقدم وقد عرفت ما له وما عليه واهل الحديث انما يستدلون على ذلك بقوله
 انما الطواف بالبيت صلاة فاذا طفتهم فاقولوا الكلام وسياتي في كتاب الحج
 اما استدلاله على منع الحيض والجنب والنساء عن قراءة القرآن بحديث لا تقراء
 الحيض والجنب شيئا من القرآن مع الاختلاف في رفعه فهو حديث مطعون ولا
 يصح عن رسول الله صلعم وقد ضعفه ائمة الحديث نعم بعض اهل الحديث يستدل
 على ذلك بما روى عن علي بن ابي طالب قال كان رسول الله صلعم لا يجنبه وربما قال لا يجنبه
 عن القرآن شئ ليس الجنابة وقد اختلف اهل الحديث فيه بين مصحح ومضعف حتى
 قال لشافعي هل الحديث لا يثبتونه وانت ترى ان هذا حكاية فعل مع اختلاف
 الحديثين فيها لا يصلح للاحتجاج وذكر البخاري من اصحابنا عن ابن عباس انه لم
 يرب القراءة للجنب باسا وقالت عائشة ان النبي ^{كان} يذکر الله على كل ايمان وتجرع القراءة
 على الحيض يوجب الحج وربما يودي الى النسيان ان كانت الحيضة متعلمة
 للقرآن وقوله وليس لهم من المصحف الخ واستدل بالرفق عليه السلام لايس
 القرآن الا طاهر. يقال عليه هذا الحديث قد اختلف في صلاحية الاحتجاج وقد
 ذكر الشوكاني في النيل اختلافا في ضعفه وقال هو من صحيفة غير مسموعة
 وفي رجال اسناده خلل شديد قال والطاهر يطلق بالاشتراك على المؤمن والبط

من الحدث الأكبر والأصغر ومن ليس على بدنه نجاسة ويدل لإطلاقه على الأول
 قوله تعالى إنما المشركون نجس وقوله صلح لابي هريرة المؤمن لا ينجس وعلى الثاني
 وإن كنته جنبا فاطهرا وعلى الثالث قوله صلح في المسح على الخفين دعما فاني
 أدخلت طاهرتين وعلى الرابع الإجماع على أن الشئ الذي ليس عليه نجاسة
 حسية ولا حكمية يسمى طاهرا وقد ورد إطلاق ذلك في كثير من اجاز حمل
 المشترك على جميع معانيه حمله عليها هنا والمسئلة مدونة في الأصول وفيها مذاهب
 والذي يتزعم أن المشترك يحمل فيها فلا يعمل به حتى يتبين وأما الاستدلال
 بقوله تعالى لا يمس الا المطهرون فلا يتم الا بعد تسليم مرجوع الضمير الى القرآن
 والظاهر رجوعه الى الكتاب وهو اللوح المحفوظ لأنه الاقرب والمطهرون الملائكة
 ولو سلم عدم الظهور فلا أقل من الاحتمال فيمنع العمل باحد الامرين ويتوجب الرجوع
 الى البرائة الاصلية ولو سلم رجوعه الى القرآن على التعيين وتنازنا عما تقدم كلمة
 كانت دلالة على اللطوب وهو منع المحدث من مسه غير مسلمة لأن المطهرون ليس
 بنجس المؤمن ليس بنجس دائما المحدث المؤمن لا ينجس وهو متفق عليه لا يصح حمل الطهارة ^{عليه}
 بجنب او حيض او محدث او متنجس بنجاسة اصابته بدنه او ثوبه الذي عليه لأنه
 لا يقال لكل من تطهر عن احد هذه الاشياء على انفرادها مطهرا بل ولا طاهرا على
 الإطلاق وإنما يقال طاهرا من الحدث الأصغر وان كان قد يكون على كل بدنه
 جنابة كما هو مذهب الشافعية وطاهرا من الجنابة والحيض وان كانت على بدنه
 نجاسة عينية نعم يقال لما يعهما مضافا للعبادة كان يقال طاهرا بطهارة الصلاة
 لكن هذا الأخير لا يقول به المانعون لأنهم لا يشترطون في حمل المصحف ومسحه

الطهارة عن النجاسة فتبين بذلك ان اطلاق المطهر والطاهر بلا قيد انما يصلح
 في المؤمن فهو مطهر وطاهر وان كان مجنبا او على بدنه نجاسة ولهذا يقال
 لضلة اعنى الكافر نجس كما قال تعالى انما المشركون نجس ويقال بل لا تكون
 مطهرون اى بالايمان لا بالماء ولو سلم صدق اسم الطاهر على من ليس بمحدث
 حدثا اكبرا واصغرا فقد عرفت ان الراجح كون المشترك جملا فى معانية فلا يبين
 حتى يبين وقوله لا يمس القرآن الا طاهر كذلك لا يتعين على المتطهر من الجنابة
 او المحدث حدثا اصغرا والطاهر عن النجاسة العينية ولو سلم ايضاً ان اطلاق
 على المؤمن انما هو مثل اطلاقه على المتطهر عن هذه الاشياء فالدليل على
 ارادة تعيينه هنا قوله صلعم المؤمن لا ينجس ولو سلمنا ان هذا الحديث اعنى
 قوله ان المؤمن لا ينجس لا يمنع من ارادة منع الجنبة وغيره لا من تقدم
 فتعيين احدهما محل النزاع ترجيح بلا مرجح فتعيينه ليعها مع انه خلاف
 الراجح عند الاصوليين لا يستقيم لانهم لا يقولون بطرد الان من اقامت
 بدنه نجاسة لا يمنعون عن مس المصحف ولا عكساً في المؤمن فانه طاهر ومطهر
 وان كان مجنبا وهم يمنعونه فاستدل الله بمحدث لا يمس القرآن الا طاهر
 مع عدم صلاحية الاستدلال هو نظير استدلال الله بالآية المتقدمة ويمكن
 حملهما على الخبر ومع الاحتمال لا يتم الاستدلال قال السيد العلامة محمد بن
 ابراهيم الوترى من اصحابنا ان اطلاق اسم النجس على المؤمن الذى ليس بطاهر
 من الجنابة او الحيض والحديث الاصغر لا يصح لاحقيقة ولا مجازا ولا لغة وقوله
 هذا قد سبق اليه الصادق صلى الله عليه واله وسلم بقوله ان المؤمن لا ينجس

ثم اورد على نفسه سوا الا و اجاب عنه فقال فان قلت اذا تم ما تريد من حمل الظاهر
على من ليس بمشرك فما جوابك فيما ثبت في المتفق عليه من حديث ابن عباس
ان صلعم كتب الى هرقل عظيم الروح اسلم تسلم الى اخره حاصله ان كتاب النبي
الى هرقل مشتمل على قران وقد مسه هرقل واصحابه وكانوا كفارا منتجبين لامطهر^{ين}
من الاحداث فاجاب بتخصيص ذلك بمثل الآية والايتين فانه يجوز تمكين
المشرك من مس ذلك المقدار لمصلحة كدعائه الى الاسلام ويمكن ان يجاب
عن ذلك بانه قد صار باختلاطه بغيره لا يجوز له مس كتب التفسير والتخصيص
به الآية والحديث وقد عرفت ان ما تقدم في الجنب واما المحدث حدثا اصغر فذ^{هب}
ابن عباس والشعبي والضحاك وزيد بن علي والمؤيد بالله والهادوية وقا^ض
القضاة وود اود الى ان يجوز له مس المصحف انتهى ما اردته من النيل بزيادة ونقصا^ن
والله اعلم اما قوله مفرقا بين الجنب والمحدث حدثا اصغر ان الجنب حلت
جنابته الفم فحوت عليه قراءة القران والمحدث حدثا اصغرا لا يحل حدثه فجاز له
قراءة القران فهو من المصادق لاننا لانسم هذا التفريق وما الدليل عليه وقد عرفت
حكم قراءة القران مما تقدم والغلاف والجلد المشترز وكراهة المس بالكم هي مبنية
على اصل المسئلة وهي المس وقد عرفتة ولحق عندنا انه وان صح قول المانعين
فالتوسع بالمنع الى ما ذكر غير صحيح وما احسن الاقتصار على ما دل الدليل عليه
وقوله بخلاف كتب الشريعة لاهلها حيث يخصص في مسها بالكم مغمومه ان
مسها باليد للمحدث غير مخصص فيه ولعله يكرهه ونحن نترك قوله ولا نرد عليه
فيه لانه مجرد عن الدليل وما هذا حاله فيما شبهه بحكايات الناس المسائرة

في مسامرتهم وما لنا ولها رحمه الله واثابه على حسن قصدا والله اعلم **نظرة**
ثانية لنا على ما قدمنا ذكره عن الامام الشوكاني رحمه الله لما استمدده من كتاب واعد
 ان يكون الصواب وفضل الخطاب في هذه المسئلة واقول انه بعد تحويرها
 نقلته عن الامام الشوكاني رحمه الله قد ظهر لي ان ناسا من المالعين عن مصنف
 قد قرروا دليهم على صورة غير ما ذكرها الامام رحمه الله وذلك بانهم قالوا قد نقل
 المنع عن اكثر السلف بل قيل انه اجماع منهم لولا ما نقل من خلاف داود
 في ذلك وخلافه انما يعد شذوذا ومثل هذا الاجماع يعد حجة في محل النزاع
 عند كثير من الناس انت تعلم ان دعوى الاجماع لا يستقيم مع مخالفة داود
 وابن عباس والشعبي وغيرهم كما ذكرنا في الجزء الثاني من هذا الكتاب
 نعم لهم ان يقرروا استدلالهم بالاية والحديث على وجه اخبان يقولوا ان
 الاية جاءت لبيان شان القرآن وعظمتها وسيقت للتنويه بعلم مرتبة
 ومكانته فقال تعالى انه لقرآن كريم في كتاب مكنون لا يمسه الا المطهرون
 والزهير في لا يمسه ان كان عائدا الى الكتاب المكنون فهو لا يجلو اما ان يراد به
 جود الخبر اي ليس هناك من يمسه غير المطهرين ويكون لو امكن ان يصله
 غيرهم لما كان عليه في المسألة وهذا لا يقضيه سياق الاية وان كان
 المراد ان شانها ان لا يمسه الا المطهرون باعتبار ما اشتمل عليه من كلام الله
 وكلماته فقياس المصنف عليه بان لا يمسه الا المطهرون من باب اولي لان
 القرآن اجل واكرم ما في اللوح المحفوظ على الله تعالى ويمكن ان يقال ان
 ذكر اللوح المحفوظ ووصفه بان لا يمسه الا المطهرون في معرض مدح

القرآن والتتوية بشان تبيينها للمؤمنين على ان ما كان هذا حال عند الله من التكريم
 حيث وضعه بمجل لا يسهى ذلك المحل الا المظهر وينبغي ان يكون عندهم بمجل
 وهو المصحف لا يسهى الا وهم طاهرون وهذا من الاولوية بمجل فهذه
 الاحتمالات والتوجيهات مخرجة على تسليم ان مرجع الضمير الى الكتاب
 الذي لا يراد به غير اللوح المحفوظ اما اذا نفس الكتاب الممكنون بما هو اعم من اللوح
 المحفوظ وذلك بان يقولوا الممكنون المستور والمراد به المصون من التبديل
 والتغيير وظاهر ان المصحف ايضا محفوظ مصون من التغيير والتبديل
 كما قال تعالى انا نحن نزلنا الذكر واننا له حافظون فالقراءن قبل نزوله وبعد
 نزوله في كتاب ممكن وحينئذ لا اشكال في تفسير المطهرون بل شان قبل
 نزوله وبعد نزوله ان لا يسهى الا المطهرون وهذا التفسير اللاتيم القولين الذين ذكرها
 المفسرون وتبعهم الشوكاني وما اذا كان هذا اخبار عن بشان واظهار العظمة
 وكرامة مكانه فهو خبر ومعناه النهى بل قالوا ان ذلك ابلغ من مجرد النهى
 ولا يبقى الاشبهة اشتراك الطاهر والمطهر لفظا في المعاني التي ذكرها الالهام الشوكاني
 وهذه الشبهة غير واردة ولا مانعة للدلالة على ما اردناه بل الدلالة تبينة
 وواضحة صريحة في محل النزاع يوضح ذلك ان الانسان من حيث هو انسان
 بما يعو المسلم المؤمن والكافر طاهر العين اتفاقا منا ومن الشافعية ونحو
 الكافر انما هي معنوية باعتبار ما قام به من الاعتقاد الباطل المستقدر عقلا
 وشرا ولا ينجس ما لا قام من الطاهرات والمسلم هو طاهر مطهر لا ينجس
 حيا ولا ميتا ولكن مع ذلك قد تقوم به اشياء معنوية او حسية تمنع عن كثير

عن هذا عند اكثرهم
 اصحها اما بعضنا
 فزعم ان الكافر
 العين اتفاقا بال

من العبادات فلا يجوز احتاج الى الطهارة الظاهرة بالمطهرات المادية فقيام
 الاحداث والنجاسات بتعويذة الى طهارة مخصوصة شرعا مع طهارته الاعتقادية
 وهذه هي الطهارة الكاملة التي لا يمكن ان يتلبس بالعبادات الشرعية التي من
 شرطها الطهارة الابها ونحن لا ننكر ان الايمان يسوغ اطلاق اسم الطاهر^{عليه}
 وي زيد على الكافر باطلاق اسم المطهر فلا يقال للكافر مطهر وان كان يقال
 طاهر العين من حيث انه ادعى وهذا من حيث العين اما طهارة المؤمن من حيث
 العين والاعتقاد جميعا بقى الطاهر والمطهر المتطهر في العبادات ومباشرة ما يلزم
 تعظيم من المشاعر وغيرها شرعا فاذا طلبت لها الطهارة او قيد فعلها بكونها الفاعل
 طاهر ومطهر ومتطهرا فنحن نعلمها على اتمها واكملها واشهرها استعمالا وهي
 الطهارة الباطنة والظاهرة وحمل اللفظ على اشهر معانيه واكملها هو المتعين شرعا
 وعرفا ولغة والالامتنع طلب الطهارة المخصوصة في قوله لاصلاة الايطهور
 ونحوه ولجاذان يؤد عليه ما اوردت هنا بان يقال المراد بها الايمان او يمنع
 تخصيصها بمعنى دون معنى الابدليل لان ذلك بمنزلة الجمل فيحتاج الى المبين
 وحيث لم يصح ذلك تبين ان حمل اللفظ على اكل معانيه هو المتعين اتفاقا
 عند العلماء ويؤيد ما رخصنا اثباته من دلالة الآية والحديث ما عرف من حال
 النبي صلعم وعادته حتى انه صلعم لا يجيب عن قراءة القرآن شئ غير الجنازة وقد
 قال تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة واذ كان صلعم قد احتاط
 حق في رد السلام وتيمم له فما بالك بقراءة القرآن ومسه وايضا لو صح
 ما اردتم من الحديث لفسد معناه ولم يعد من الكلام المعقول اذ يصير معناه

بها الطاهر من لا يمس القرآن الا طاهر وهذا يصان عن كلام ادنى الناس فصا
 حة
 فضلا عن افضلهم وافصحهم صلعم ولا يخرج من حرج قوله لان سافر وبالقرآن الى
 ارض العدو واذ لو كان هذا مراد صلعم لكان له مندوحة في العدو وعرف بفظ
 مشتبه الى ما هو بين في المراد كان يقول لا يمس القرآن الا مسلم او مؤمن
 وبهذا يندفع ما اعترض واطال به الامام الشوكاني في حقه واتضح دلالة الآية
 والحديث على منع المحدث حدثا اصغرا واكبرا من مس المصحف واما ما ذكره من
 الكلام في صحة الحديث فلا يضرنا في تقرير المسئلة لما عرفت من شمول دلالة
 الآية لذلك على انه يمكنهم ان يجيبوا بان الحديث بعد النظر وجمع طرق كلها
 لا يسقط عن درجته الحسن حتى عند الطاعنين فيه كيف وقد صحح ابن حبان
 والحاكم وغيرهما من المحدثين وروى عن عدة من الصحابة كعمر بن حزم و
 عمر بن حكيم ابن حزم وعثمان بن ابي العاص وثوبان رضي الله عنهم وابدأ عمل الامة
 الذي كاد ان يكون اجماعا في الجنب قالوا وانتم قد اخذتم واستدلتم في كثير من المسائل
 بما هو مثله واحط منه وليس ما اطلتم به الا فقه شتى او شققة ظن والمحق
 معنا وما قلنا ولهذا اختار انه يجوز على الحايض مس المصحف وحمله وقراءة القرآن
 الا اذا كانت متعلبة لان الضرورات تبيح المحذورات والمكث في المسجد الصلوة
 والطواف ومثلها الجنب وكذا المحدث فيما سوى القراءة والمكث اما قراءة القرآن
 للمحدث فاجازة اتفاقا واما مس المصحف فمختلف فيه كما مر والاختار عند الاكثر اصحبا
 الجواز سيما للتعلم والمعدوم المريض فعلا للخرج واختاره الشوكاني والمحقق ما يكون
 فلا يفيد وكذا مس التوراة والانجيل والكتب الباقية السماوية وقد صرح بعض

فقهاء الاخاف بتجريم مسها للحديث امامس كتب التفسير والفقه والحديث وسائر
 كتب الشريعة فلا خلاف في جوازها للحديث الاما نقل عن بعض الاخاف كراهته
 وكذا المحنب لان لا دليل على الحرمه وكراهته بل حديث هرقل يدل دلالة التز
 على جوازها لان كتاب النبي اليرمع كوز مشملا على اية من القران من افضل كتب الشيعه
 واعلاها درجة ولا ريب في كون الكفار محدثين ومجنبيين والصفرة والكثرة والفتنة
 بين دمي الحيض وقبل القصة البيضاء حيض القصة بفتح القاف وتشديد الصاد
 المهملة النون والملاذ البيضاء لما تقدم عن عايشة رضيها الصفره والكثرة بعدد
 القصة اعني بعد الظهر فقد صح عن ام عطية قالت كنا لانعد الكثرة والصفرة شيئا
 ويمكن ان تجبض بعض النساء في الشهر ثلاثة حيضات ذكره الامام البخاري في صحيحه
 عن علي وشريح فان كانت في علا وصاد قهار وحها فذاك والافتات بيبيته من
 يرضى دينه ولو من بطانته اهلها تشهد انها حاضت ثلاث حيض تطهر عند كل
 قرء وتصلي كذا في الصحيح وشرح الفتح واذا راء انها طهرت فغسل وتبع اثر الدم
 بفرصة ممسكة او ما تيسر من اى طيب لما صح عنه صلعم انه قال تاخذ احدكن
 ماءها وسدرتها فتطهر فتحسن الطهور ثم تصب على راسها فتدكده ككاشديا
 حتى تبلغ شئوعن راسها ثم تصب عليها الماء ثم تاخذ فرصة وتتبع الحادة
 بخور الكست ونحوه لما في الصحيح عن ام عطية رضيها قالت كنا نهي ان نخذ على
 مبيت فوق ثلاث الاعلى زوج اربعة اشهر وعشرا ولا نكحل ولا نطيب ولا نليس
 ثوبا صبوغا الا ثوب عصب وقد نخص لنا عند الطهر اذا اغتسلت احدا زامن
 عيضاها في نبذة من كست اظفار الحديث وغير الحادة اذا لم تقدر غسلها

المسك كفاها أي طيب إذ لو كان المسك متعينا لما عدل عنه هنا إلى القسط
ولما احتجج إلى البدل عنه عند تعذر استعماله.

فصل والمتحاضة إن كانت مبتدأة أو مقادة ناسية لعادتها قدر أو وقتا

فدم الحيض تعرف النساء فإذا ذهب قدها فهي كالطاهرة لما صح عنه صلعم إن قال

إن كان دم الحيض فانه أسود يعرف وقد تقهر وإن كانت ذات عادة مستمرة

لا تختلف ولم تميز دم الحيض فتزجج إلى عادتها لأن الشارع اعتبر العادة وفي

الصحيح إذا قبلت الحيضة فتركى الصلوة فإذا ذهب قدها فاعلى عندك

الدم وصلّى وفي مسلم نحوه وأخرج أحمد وم و ابوداؤد وم والنسائي وم وابن ماجه وم

من حديث أم سلمة رضي الله عنها استفتت النبي صلعم في امرأة تهرق الدم فقال

لتنظر قد الليالي والأيام الق كانت تحيضهن وقد رهن من الشهر فتدع

الصلوة وهو حديث صالح للاحتجاج وكذلك حديث زينب بنت جحش

إن النبي صلعم قال في المتحاضة تجلس أيام قرائتها والاحاديث في هذا المعنى

كثيرة ولو نسيت بعض العادة المستمرة وذكرت بعضها عادت إلى العادة فيما

ذكرت وفيما سواها كلبتداء إعطاء كل شئ حكمه وعملا بالاحاديث المتقدمة

فذا رأيت غير دم الحيض فهي كالطاهرة لما في الصحيح عن عائشة قالت اعتكفت

مع رسول الله صلعم امرأة من أزواجه فكانت ترى الدم والصفرة والطست

تحتها وهي تصلّى وفي الباب احاديث كثيرة وتفضل اثر الدم لقوله صلعم فاعلى

عندك الدم الحديث وهو في الصحيح وقد ورد ما يفيد معناه من غير وجه

وتوضاء كل فرض ولو توضأت آخر وقت الأولى وقدمت الثانية

اول وقتها اجرائها وقال الاحناف تتوضأ لوقت كل صلاة فتصلي بذلك
 الوضوء في الوقت ما شاءت من الفريضة والنوافل واذا خرج الوقت بطل
 وضؤها واستأنفت الوضوء لصلاة اخرى قالوا ولنا قوله عليه السلام ^{صلى} المستحاضة
 تتوضأ لوقت كل صلاة وقد روي والفظ الوقت فيما سواه مما ورد بمنا
 في هذا الباب ولم ينقل احد من اهل الحديث هذا الحديث بهذا اللفظ
 انما المروي لكل صلاة وقول بعض الاحناف ان الامر يستعار للوقت يقال
 آيتك لصلاة الظهر اي وقتها مما لانعم احد اقاله وانما دل كلام القائل
 على الوقت بالالتزام لان الظهر من الظهيرة وهو وقت فأضاف الصلاة اليه
 يدل على انها تقع فيه والآتي لها التي في وقتها لان الامر تستعار يدلا عن
 الوقت فهذا مما لم يقع في كلام العرب وايضا ان اوقات الصلاة المقررة
 قد تختلف لضرورة السفر ونحوه وللعذر كمن نام ونسى فان وقت صلاته
 اذا ذكر واستيقظ كما صح ذلك عند صلح فليأمرهم احد امرين اما مخالفة
 الحديث وتجعلوا صلوة هو لاء قضاء في غير وقتها او تناقضا وما ذهبكم
 وهذا لازم عليكم فيما انا من كل وقت صلوة الظهر حتى دخل وقت العصر لنا قوله صلح ان قال في
 المستحاضة تدع الصلاة ايام اقواتها ثم تغتسل وتتوضأ عند كل صلاة
 وتصوم وتصلي وقوله صلح توفوا لكل صلاة ثم صلى وان قطرا الدم على
 الحصى وقوله عند كل صلاة لا يدل ولا يستفاد منه الا انها لكونها ذات
 ضرورة حدث دايم يزداد قدرة ساعة فاعطيت منها تجبيل الصلاة
 عقب الطهارة تخفيفا للمانع عن الصلوة مهما امكنها يوضح ذلك قوله

صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الآخر وان قويت على ان توخرى الظهر وتغلي
 العصر فتغتسلين ثم تصلين الظهر العصر جميعا ثم توخرى المغرب وتغلي الغشاء
 ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين فافعلي وتغتسلين مع الفجر تصلين
 فذلك فافعلي وصلي وصومي ان قدرت على ذلك وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وهذا
 اعجب الامرين التي وهذه الطهارة وان كانت اولى لكن فعلها ليس بواجب
 فلا اقل ان يكون فعلها احب واحسن لمن قدرت عليها فالشاهد فيها كونها
 كافية لغرضين وفي وقتين وهو صريح في الرد على الاحاف والشافعية ومثلها دائم
 الحدث كسب البول ونحوه اى مثل المستحاضة في الوضوء لكل صلاة وذلك
 لتمام العلة واعمالها حكمها في المماثلين ونحو سلس البول سلس المذي
 والريح البواسيري وكل من دام به حدث ضرور من الاحداث المتقدمة ذكرها
 واستفيد من حديث المستحاضة جواز الجمع بين الصلوتين ولو مواظبة للعدوم
 بل كونه محجب واحسن ونقيس الوضوء على الغسل دفعا للرجح عن الامة
 ويتبرأ على المسلمين وقد قال الله تبارك وتعالى لا يريد بكم العسر
 اما اخواننا من الاحاف فهم نيكرون هذا التيسير للعدوم والمنقول عن
 ائمة اهل البيت ولو في كتب الزيدية والامامية جواز للاصحاء فكيف
 لا يجوز للمرضى وقد جوزة امام الائمة احمد بن حنبل رضي الله عنه وعن اتباعه
 وحشنا في اوليائه ولعمري ان ائمة اهل البيت احق بان يقلدوا ومن هو لاء
 المجتهدين الذين لو امر الله ورسوله بتقليدهم ولاختلاف على اتباعهم كما هو من
 نبي صلى الله عليه وآله وسلم على تقليد اهل البيت والتمسك باقوالهم وافعالهم

حيث قال اني تارك فيكم الثقلين ما ان تمسكتم بهما لن تضلوا كتاب الله وعترتي
 اما كون الناقلين متباعدين فلا يضر في هذا الحل اذ لا يتعلق بعضهم ولا يتقوا
 به مشربهم والصحيح قول روايتهم في مثل هذا كما بينا في الجزء الاول فتذكر
 وتامل ولا تغفل وقد اضطربت اقوال الفقهاء رحمهم الله في مسائل المتحائمة
 بحسب اختلاف اصولهم واختلفوا ثانيا في رد افراد كل مسألة الى اصلها
 حتى صارت من اصعب المسائل عليهم في فهمها وعلى النساء في الفهم
 والعمل والشافية قد قسموها الى سبعة اقسام ومنه من زاد على ذلك
 وفرقوا بين للبتداء والمعادة التي نسبت عدتها وجعلوها ثلاثة اقسام
 وسهوها متحيرة وهي اما متحيرة في الوقت فقط او القدر فقط فالاولى
 كانه تقول اعلم اني احيض في الشهر مرة واكون في سادس حايضا مثلا
 والثانية كان تقول اعلم ان حيض سبعة ايام العشر الاول من كل شهر مثلا
 والثالثة المتحيرة المطلقة وهذه المسكينة قد جعلوها وكلفوها انواع المشقات
 التي تنزه الشريعة السهلة السمحة ان تاتي بها فقالوا يعجز عليها وعلى حليها
 وطؤها ومس المصحف والقراءة في غير الصلوة وتصلى الفريضة والمندورة
 والبنائة ابدأ وكذا النوافل وتغتسل لكل فرض وتصوم رمضان وشهر اخر
 كاملين ونهني عليها يومان فتصوم لقضائهما من ثمان عشر يوما من الشهر ثلاث
 ايام اولها وثلاثة ايام اخرها فيحصل لها اليومان الباقيان وقد عرفت مما
 تقدم ان لامتحيرة وان لا بد ان تعرف النساء دم الحيض واذا لم تكن عادة
 محفوظة ولا تميز للدم فانها مطلق المستحاضة وانها كالطاهرة وقد تقدم

فلا فائدة في الاعادة والله اعلم-

فائدة مستفادة من قوله تعالى ويسئلونك عن الحيض قل هو اذى فاعتزلوا
النساء في الحيض فتمجرت بيان النساء وجماعهن ^{الذي} لاسباب احدها حمية
وحفظا للصحة لان دم الحيض لا يخلو غالباً عن ^{الذي} الثمن كثير لما تقارنه الجراثيم
الضرة التي ربما تنقل الى قبل الجماع والثاني الاستقذار الذي ربما ادى
الى نفرة طبع عنها في عقبه عدم الوداد والبغض المودى الى انحلال الزوجية
والثالث تأذى المرأة وربما زادها الجماع ضعفا وتأذى فاقضت الحكمة
منع الجماع لذلك ولئلا يزيد سيلان الحيض بحركات الجماع العنيفة ومنعت
عن الصلاة لان حالتها بهذه الصفة لا تصلح لان تقوم بها للدخول على الحضرة
المقدسة لاداء العبادة المخصوصة المشروطة بالطهارة الكاملة وايضاً
لغالب في النساء حين حيضهن لا يخلون غالباً عن الكرب والغثيان
فتكليفهن الصلاة التي لبها الخشوع وانشراح الصدر احوالهن
فاقضت رافة الشارع الرحيم الحكيم التحفيف والشفقة بمن والصو
لك ذلك بل امره اوضح فان منعها الاغذية مع خروج الدم منهك للقوة
ومثلها المناس لا يقال ان ذلك موجود في المستحاضة ولم تقولوا به
لانا نقول ان الاحكام الشرعية انما تنطبق بما يكثر ويغلب لا بما يند
ويندر في افراد مسبباً عن امراض وضروقات فدم المستحاضة هو شبه
بدم الجرحات ومن قامت به اعدار وامراض وهذه الاشياء لها احكام
تتخصها وعند الضرورات المتحققة بتباح المحذورات وغير ذلك من حجة

الى الطيب الثقة واما وجوب الصلوة على المستحاضة وهي قد يزيد دمها
على دم الحيض فيقال ان دم المستحاضة وغيرها من الادماء سوى دم
الحيض فمختلف في نجاسته واما حشوها المحل وعصبيه بالثغر عليه
فليس هو للنجاسة بل لمنع الخارج وتخفيفه الناقض للطهارة ولئلا تؤذى
ويستقدرها الناس والصوم هي فيه كغيرها من ذوى العاهات فان
اضر بها او قال الاطباء انه يضرها لم تصم لقوله تعالى وما جعل عليكم
في الدين من حرج والله اعلم

فصل والنفاس اكثره اربعون يوماً فما زاد عليه فهو استحاضة لمحدث
ام سلمة قالت كانت النساء تجلس على عهد رسول الله صلعم اربعين يوماً
اخرجه احمد وابوداؤد والترمذي والدارقطني والحاكم والمحدث طرق
يقوى بعضها بعضا الى ذلك ذهب الجمهور قال الترمذي في سننه وقد اجمع
اصحاب النبي صلعم والتابعون ومن بعدهم على ان النفاس تدع الصلاة
اربعين يوماً الا ان ترى الطهر قبل ذلك فانها تغسل وتصلى انتهى وقال
مالك والشافعي ستون يوماً وقال الليث بن سعد سبعون وقيل
غير ذلك ولا حداً قله اذ لم يأت في ذلك دليل بل مادام الدم باقياً فهو
نفاس الى اربعين وان انقطع انقطع حكمه والنفاس هو الدم مع الولد
او عقب وضع الحبل ولو وضعت توأمين فمن الاول ما لم يتجاونا ما بين
وضعهما اربعين يوماً فان تجاونا فدم فساد فاذا وضعت الثاني فهو نفاس
ايضاً الى اربعين اخرى وقال ابو حنيفة ج وابو يوسف نفاسها من الاول وقال

محمد رحم من الولد الاخير قال لانها حامل بعد وضع الاول فلا تصير نفاسا
 كما انها لا تحيض ولهذا تنقض العدة بالاخير ولهما ان الحامل انما لا تحيض
 لانسداد فم الرحم وقد انفتح بخروج الاول وتنفس بالدم فكان نفاسا
 والعدة تعلقت بوضع حمل مضاف اليها فتيناول الجميع انتهى ونقول هم
 قد قوروا ان النفاس هو الدم الخارج عقيب الولادة وكذا بعد خروج
 بعض الولد عند ابي حنيفة رحم ومحمد رحم وعلى قولهما فلو باطأت في الولادة
 بباقيه بعد خروج بعضه كان ذلك الدم دم نفاس وعقب الولادة تماما
 تحسب الاربعين ما لم ينقطع الدم وعلى هذا اصح لنا ان نعلل مسئلتنا بان
 يجعل احد التوأمين بمنزلة خروج بعض الولد الواحد والثاني كخروج بقية
 وما ان عدتها لا تنقض الا بخروج كل الحمل فكذلك مدة النفاس وهي
 الاربعون يوما لا تحسب الا بعد وضع كل الحمل وما قارن الاول والثاني
 كما قارن بعض الواحد الى خروج باقيه والادلة هنا مطلقة كما هي في انقضاء
 العدة فلا نقيدها بآراين بل نتركها على اطلاقها هناك وهنا ما قوله كما انها
 لا تحيض فهذه المسألة قد اختلف العلماء فيها والحق عند بعضهم ان الحمل
 قد تحيض وسيأتي بيان ما هو الحق في ذلك ان شاء الله فانظر وسبب
 وضع حمل ولو علقه او مضغته فيها صورة خفية اى سبب النفاس ذلك
 لانها لا تسمى ولادة الا حينئذ ويجرم به ما يجرم بالحيض كالوطي وترك الصلاة
 والصيام وغيره مما مر وكذا لا تنقض النفاس الصلاة لما روى ابو داود
 من حديث ام سلمة رحم قالت كانت الموائمة من نساء النبي صلعم تقعد في النفاس

اربعين ليلة لا يأمرها النبي صلعم بقضاء صلاة النفاس وقد تقدم الاجماع
 على ذلك في الحيض وهو في النفاس اجماع ايضا والله اعلم.
فصل في الانجاس وتطهيرها والانجاس جمع نجس بالفتح وهو في
 الاصل مصدر ثم استعمل في كل ما يستقدر وكذا النجاسة لغة ومعناها
 شرعا مستقدر يمنع صحة الصلاة ونحوها حيث لا مرخص وهذا تعريفها
 بالحد واختار الكثير العلماء تعريفها بالعد وهو اولى واوضح. وهي غايط
 الانسان وبوله وهذا متفق عليه بين العلماء لا تعلم فيه خلافا واستدل
 على ذلك من وجوه عديدة احدها ان نجاستهما معلوم من الدين بالضرورة
 ثانيها الاستدلال على نجاسة غائط الانسان ايضا بقوله صلعم اذا وطئ احدكم
 بنعله الاذى فالتراب له طهور وفي لفظ اذا وطئ الاذى بنجف طهورها
 التراب رواها ابوداود ورواه ابن السكن والحاكم والبيهقي وقد اختلف فيه
 على الاوزاعي واخرج احمد وابوداود ورواه الحاكم وابن حبان من حديث
 ابي سعيد ان النبي صلعم قال اذا جاء احدكم المسجد فليقلب نعليه ولينظر
 فيها فان اوى خبثا فليمسح بالارض ثم ليصل فيها وريح ابوحاتم في
 العلل وصله واخرج اهل السنن عن امر سامة مرفوعا بلفظ يطهروا ما بعلا
 وعن انس عند البيهقي بسند لا ضعيف نحوه وقد روى ما يقارب ذلك
 ايضا من طرق اخرى والاذى يراد به غايط الانسان وقد اوضح ذلك
 ما صح عنه صلعم انه كان اذا خرج من الخلاء قال الحمد لله الذي اذهب
 عني الاذى وعافاني وثالثها ما رواه عن صلعم من وجوب الاستنجاء بالماء

والاستنجار بالاجار وما في معناها او الجمع بينهما وقد روي ان قوله تعالى فيه
رجال يجبون ان يتطهروا والله يجب المتطهرون نزلت في اهل قباء لانهم
كانوا يستنجون بالماء بعد الحج وقوله تعالى يجبون ان يتطهروا والله يجب
المتطهرين ظاهر في ان غايط الانسان وبوله نجس فان الطهارة شرعاً
تطلق على ازالة النجس هنا والامر في ذلك اظهر من ان يستدل عليه
لاطباق الامتداد بعد جيل عليه وهم انما اخذوا ذلك من تعاليمهم صلعم
ويستدل على نجاسة بوله بما ثبت في الصحيحين من امره صلعم ان يصرق
على بول الاعرابي ذنوباً من الماء وبما صلعم عنده من امره بقبورين فقال انهما
يعذبان وما يعذبان في كبير اما احدهما فكان لا يستبرئ من بوله الحديث
وقدر روي ان عامة عذاب القبور منه وكذا احاديث النضغ من بول الرضيع
والفلس من بول الجارية وهي احاديث صحيحة فكل ما قدمناه وغيره يدل
على نجاسة بول الادعي وغائطه ولا ينافي ذلك الاكتفاء في تطهير بعض
ما لا يمتدح الارض او اجار الاستنجار لان ذلك قد سماه الشارع تطهراً
ولا يصح اطلاق التطهير في ذلك الا بعد ثبوت انها نجاسة وهو المراد
وانما ينبغي ان يقال هذا تخفيف على الامم وتوسعة لها وهو رحمة من الله
تعالى ويكفي نضغ بول الذكر الرضيع بالماء لحديث يغسل من بول الجارية
ويرش من بول الغلام اخرج ابوداود والنسائي وابن ماجه والبخاري وابن
خزيمة وصححه الحاكم واخرج احمد والترمذي وحسنه من حديث علي بن ابي
النبي صلعم قال بول الغلام الرضيع ينضغ وبول الجارية يغسل وثبت في

الصحيحين وغيرهما من حديث امر قيس بنت محصن انها انت باين لها
 صغير لم يأكل الطعام الى رسول الله صلعم فبال على ثوبه فدعا بماء
 ففصح ولم يقبله والاحاديث في المسئلة كثيرة صحيحة وما ذكرناه هو ايضا
 مذهب الشافعي وابي حنيفة وقال احمد بن يول الصبي ما لم يأكل الطعام
 طاهر وقال مالك يفسل من بولهما وهما في الحكم سواء والاحاديث الثابتة
 ترد عليه والله اعلم والروث نجس لقوله صلعم في الروثة انها ركس
 والركس هو النجس لغته وقال القتيبي ان الروث يختص بغائط الخيل والبغ
 والجمير كذا في الرضة الندينية وقال الشافعي وابو حنيفة ينجاسة الايوان
 والارواث من كل حيوان الا ما يروى عن ابي حنيفة من طهارة ذرق الطير
 الماء كول كالحمام والعصافير ووافقهما مالك بن احمد بن يول في غير الماء كول وقالوا
 بطهارتهما من ماء كول اللحم وقالوا ان الروثة تعم ذلك كله وهو غير
 مسلم لما عرفت عن التيممي وقد روى مفيد ابان تلك الروثة كانت روثة
 حمار وقد اختلفوا ايضا في الركس حتى قال ابن بطال لم ار هذا الحرف
 في اللغة يعني الركس وتعقبه ابو عبيد الملك بان معناه الرد من حالة الطهارة
 الى حالة النجاسة وقال الحافظ ابن حجر لو ثبت ما قال لكان بفتح الراء
 يقال اركسه ركا اذا رده وفي رواية الترمذي هذا ركس يعني نجسا
 ويدل عليه رواية ابن ماجه وابن خزيمة في هذا الحديث فانها عندهما
 بالجيم واغرب النسائي فقال الركس طعام الجن وفي القاموس الركس
 رد الشيء مقلوبا وقلب اوله على آخره وبالكسر النجس وقد قيل ان في

الحديث تدليس حفي وقد اجاب عنه الحافظ في الفتح قلت واذا عرفت ما في
الروثة من الاختلاف ثم ما في لفظ الركب مع القول بان في الحديث تدليس حفي
علمت حالة الاستدلال به وتعيين المطلوب منه واذا صح ان الركب يأتي في اللغة
بمعنى الرمد من حالة الى حالة فلا ريب في صحة ما قاله الامام الحافظ النسائي
لان قد صح عن صلعم النهي عن الاستنجاء بالروث وعلل ذلك بان طعام الجن
وقال اني دعوت الله لهم ان لا يروا بعظم ولا بروثة الا وجدوا عليه ما طعاماً
وهذه الصبر وروثه هي انقلاب وروثهما على حالتهما الاولى اي قبل ان تستحيل روثه
فانها كانت طعاماً ثم روثه ثم ردت وصارت طعاماً للجن واذا كانت في الرواية
تدليس فلا يبعد ان روى بعضهم ما هو مكسور مفتوح حاسه والاتحاد صورتهما
خطا ولعل بعض الرواة استبعد معناه مكسور الاسيما اذا كان يرجع في رواياته
الى كتاب عنده لما عرفت ان صورتهما واحد في الخط ولو كانت الرواية بكسر
الواو مخفوفة فقد عرفت ما قال ابو عبد الملك وعلى تسليم عدم صحة شيء مما
ذكرناه وصلا حية الحديث للاستدلال على هذا المعنى للخصوص بالتقييد في بعض
رواياته بروثة الحمار يقصر على المحل الواحد فيه جملا للمطلق على المقيد ولو حل على
عموم فهو لا يتناول غير روث الخيل والبغال والحمير اما قياس خواء سائر الحيوانا
وبعدها عليه فلا نسبل استصحاب الاصل وهو الطهارة في كل شيء اولى فنكتفي
به حتى يرد ناقل صحيح ونحن لو رجعنا الى القياس الصحيح لكان القياس معنا
ايضا الا ترى ان النبي صلعم صلى في مرايض الغنم ومواضع الابل وذلك صريح
في طهارتها لاسيما وامرنا للعرينيين بشرب ابوالهانص في محل النزاع فقياس

ارواث سائر البهائم والدواب عليها اولى من قياس ذلك على الروثة لاسيما وهذا
 قياس مؤيد بان الاصل في الاشياء الطهارة وحديث الروثة تاقل لها عن الكلب
 مع ما عرفت مما قيل فيه فاحسن حالاته قصة على مورده والله اعلم وقد ورد ان
 ان الكلاب كانت تقبل وتدبر في المسجد وفي بعض الروايات وتبول ولم يكونوا
 يغسلون من ذلك واذا كانت ابوالها نجسة كيف لم تمنع ولم ينبه ولو في حد
 واحد على تغيب ابوالها وهي من اكرة الحيوانات عليهم اذ ذاك حتى انه قلما
 يقتلها وهل يتصوره نصف ان اصحابه صلعم يتسا بقون الى زجر الاعرابي عن
 البول ثم هو صلعم يأمرهم بصب الماء على بوله ولا يأمرهم بصب الماء على
 ابوال الكلاب ولا هم يمنعوها عن دخول المسجد اذا كانت ابوالها نجسة
 واذا كانت هذه حالة ابوال الكلاب فما بالك مما سواها وما هو احسن
 حالها من سائر الحيوانات والحاصل ان الانجوس يتكليف الائمة المشرقة
 الله ولا ننكر على من احتاط لنفسه وما اصابه المذي ينضح بالماء وقد صح انه امر
 بغسل ما اصابه وبغسل الفرج والاشيين منه وتارة يبرش الماء على ما ظن انه
 اصابه والغسل يحمل على الاستحباب والكمال والنضح على اقل الواجب وقد روي
 النضح ابوداود والترمذي وصححه من حديث سهل بن حنيف بلفظ يكفيك
 ان تأخذ كفا من ماء فتنضح به حيثما ترى انه اصاب من ثوبك واما المنى فلم يرد
 فيه ما يدل على نجاسته بل ورد ما يدل على طهارته واما فعل بعض الصحابة نزع
 انه لم ينقل عن احد منهم القول بنجاسته صريحا فليس بحجة لاسيما وقد صح
 انه صلى في ثوبه والمنى عليه ومنها دم الحيض وذلك لحديث احمد وابي داود

والنمذى عن خولة بنت يسار قالت يا رسول الله ليس لي الاثوب واحد
 وانا حيض فيه قال فاذا اطهرت فاغسل في موضع الدم ثم صلى فيه قالت يا رسول
 الله لم يخرج اثره قال يكفيك الماء ولا يضرك اثره وفي اسناده ابن لهيعة
 واخرج احمد وابوداؤد والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان من حد
 ام قيس بنت محصن مرفوعا بلفظ حكيم بضع واغسله بماء وسدر قال
 ابن القطان اسناده في غاية الصحة وفي الصحيحين وغيرهما من حديث اسماء
 بنت ابي بكر قالت جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت احدا نا يصيب ثوبها
 من دم حيض فكيف تصنع قال تحتته ثم تقرصه بالماء ثم تنفضه ثم تصل
 فيه والامر بغسله وحكمه بالضع يفيد وجوب غسله ولا يجب في التطهر
 من النجاسة اكثر من ذلك ولا شك ان ذلك يدل على نجاسة دم الحيض كيف
 وقد جعل الصلاة في الثوب المصاب به موقوفا على غسله بالصفة المذكورة
 وما ذلك الا لقوله تعالى وثيابك فطهر اي عن النجاسات وهذا ظاهر واوضح
 قال في الروضة واما سائر الدماء فالادلة فيها مختلفة ومضطربة واستصحاب
 الاصل متعين حتى ياتي الدليل الخالص عن المعارض الراجح او المساوي ولحم
 الخنزير لقوله تعالى او لحم خنزير فاذر جس والرجس والنجس معناهما
 واحد هنا قال الشوكاني في الدر وفيما عدا ذلك خلاف والاصل الطهارة
 فلا ينقل عنها الا نقل صحيح لم يعارضه ما يساويه او يقدم عليه قلت ومن
 المنصوص لحوم الجمر الانسية وميتة الفارة ولم يذكر الامام الشوكاني
 ذلك في الدر ولعله سهو منه ومن الشارح والا فالدليل على ذلك اصح

واصح من دليل نجاسة المروثة وقد سلم ذلك في النيل ودليله ماروي
 عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال لما امسى اليوم الذي فتحت فيه خيبر واقدوا^{انا}
 انا كثيرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هذه النار على اى شئ تو قد قالوا على لحم قال
 على اى لحم قالوا على لحم الحمر الانسية فقال امر يقوها واكثرها فقال رجل
 يا رسول الله او نهر يقها ونغسلها فقال اذك وفي لفظ فقال اغسلوا وعن
 انس قال اصبنا من الحمر يعني يوم خيبر فنادى منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله
 ورسوله ينهيانكم عن لحم الحمر فانهما رجس او نجس متفق عليه وقد روى جمع
 من الصحابة نحوه في الصحيح وغيرها وهذا الحديث نص في النجاسة والحرم
 وروى في الفاراة عن ابن عباس عن ميمونة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن فلاة سقطت
 في سمن فقال يقوها وما حولها فاطرحوها وكلوا سمنكم ولا فرق بين جامد وذائبا
 ومن فرق قائما عول على ما لا يصح مع شدونه انظر في الفتح وغيرها والله اعلم
 والحق فيما اعتقد الحاق كل الميتات بذلك ونجاستها الا ما لانفس له سائلة واقول
 قد اختلف العلماء واضطربت اقوالهم في مسائل النجاسات حتى اشتبه
 امرها على كثير منهم وعلى العامة ووقعوا في حيص بيص وسبب ذلك
 لكثير من الناس الوسواس ومن نسبها راينا من اقوال العلماء مع ادلتهم
 وما لها وما عليها ثم نذكر ما فتح الله به علينا مما نعتقد انه الحق ونسأل الله
 الهداية والاصابة للحق فتقول قد تقدم لنا الكلام في الاسوار والفضلاء
 كالابوالخراء وكذا المنصوص عليها المتفق على نجاستها وبقي الكلام
 على ثلاثة امور احدها المسكر المائع اعني الخمر بجميع اقسامها وثانيها الدم

وملحقاته كالقيح وماء القروح وثالثها الميتة وما اتصل بها من اللحم
 فقد قال بنجاستها بالجمهور واستدلوا على ذلك بالقرآن قالوا لان
 الله تعالى سماها رجساً وهو شرعاً النجس وقالوا هو حقيقة في الخمر
 مجازياً بعدة او هو حقيقة في الخمر وفيما بعد في الآية لكن قواعد
 الشريعة واصولها قد دلت على عدم نجاستها سوى الخمر مما ذكر
 بعدها فكان كالمستثنى واذا كان الرجس معناه الظاهر النجس
 فلا يعدل به عن معناه وتلغى دلالة الحقيقة فيعين حملها على ما
 حمل عليه وهو الخمر واذا امكن الحمل على الحقيقة فلا يجوز العدول عنه
 الى المجاز قالوا ومما يؤيد ما قلناه ان رسول الله صلعم لما نزلت عليه
 هذه الآية وحرمت الخمر اتلف ائنتها وشق زقاقها ثم قال لعنت
 الخمر وشاربها وسايقها وبايعها ومبتاعها وحاملها والمجولة اليه
 وعاصرها ومعتصرها واكسل ثمنها قالوا ولا معنى لاتلاف الائمة
 الا النجاسته واستدلوا ايضا بحديث ابي ثعلبة قال قلت يا رسول
 الله انا بارض قوم اهل كتاب افناكل في ائنتهم قال ان وجدتم
 غيرها فلا تأكلوا فيها وان لم تجدوا فاغسلوها وكلوا فيها متفق
 عليه وعند احمد وابي داود ان ارضنا ارض اهل الكتاب وانهم
 ياكلون لحم الخنزير ويشربون فكيف نصنع بائنتهم وقد وهم
 قال ان لم تجدوا غيرها فاحضوها بالماء واطبخوا فيها واشربوا
 قالوا وهذا يدل على نجاسته الخمر الا ترى ان سوال الصحابي قد

على انه من المقرر عندهم نجاسة الخمر لان جعل ملاقات الخمر علة
 للاشتباه في استعمال آيئتهم ومما لا يبقى شبهة في ذلك
 تقرير النبي صلعم له على ما اظهر من اعتقاده نجاسة الخمر بل زاده
 ايضا حاو تقريره بان امره بتطهيرها كشان سائر النجاسات
 فامر به بغسلها ورحضها بالماء قبل استعمالها قالوا ولئن ساغ لنا عننا
 البحث في منع اطلاق الرجس على الخمر في الآية فان لا يمكنهم
 ان ينادعونا في امره تعالى بالاجتناب والاجتناب ترك الشئ جانبا
 والابتعاد عنه في كل حال ونرمان وهم كان ولا معنى لتطهير
 النجاسة الا الابتعاد عنها ومجانبتها وهذا ما اردناه هنا وايضا حرمته
 الشئ تدل على نجاسته اذا امكن اطلاقها عليه ككونها يباعا وما في
 معناه وقال اخرون الخمر حرام وليست بنجاسة العين وما بنجاستها
 الا نظير نجاسته ما قارنتها في الآية من الميسر والانصاب والازلام
 ولا نفرق بين ما جمع الله الابدليل قطعي والالزم نقض كثير
 من اصول الدين ولا استثنى منها من شاء اما قولكم هو حقيقة
 في الخمر حجاز فيما بعده فيرده ما قرر ورجح اساطينكم من عدم جواز
 اطلاق اللفظ على حقيقته ومجازه معا فبالكم تهدمون اليوم
 ما بنيتوه امس كالتق نقضت غزلها فليست هذه باول منقاة
 تدفعكم اليها التمدد وليست هذه باول قارورة يد فيها
 المتعصب اما قولكم بان الرجس في الآية محمول على الحقيقة وما

بعد الخمر هو في حكم المستثنى فيقال عليه وبأى شئ استثنى ما ذكر
 بعد الخمر فانكم لو تأتوا على ذلك بدليل سالم عن المعارضة وانا
 يعلم الله منا ان الوراينا بايديكم دليلاً قاطعاً للنزاع لكننا اول اخذ به
 واذ ليس فليس يوضح ذلك انه لا يجوز في الوجس المذكور في الآية
 الا ان يكون مجازاً في الكل فلا يدل على النجاسة او حقيقة في
 الكل وحينئذ يلزم الحكم بنجاسة الميسر الانصاب والازلام
 او حقيقة في الكل ويكون بعضها مستثنى وهذا ايضا لا يجوز
 ان لو جاز لبطل دلالة الآية على تحريم المستثنى لان لفظ الوجس
 ذكره ليلا وعلته للحرمة واما ما استدلتتم من اتلاف الآية
 وتشقيق الزقاق فذلك لا يدل على النجاسة بحال وانتم لا تقولون
 ولا تقتضى هذا هبكم اتلاف المتنجس الذي يمكن تطهيره بل
 قد صرحتم ان الاتلاف لما ذكره لا يجوز وقلتم ان المتلف بالكم
 يضمن المتلف بالفتح فالجواب عن جواز الاتلاف مشترك
 والاستدلال بان اتلاف الآية على النجاسة لا يصح اتفاقاً منا ومنكم
 ونحن نجيب عن ذلك تبرعاً بما اجاب به النبي صلى الله عليه وسلم
 حين قالوا له ان في هذه الزقاق منفعة فقال اجل ولكني انا افضل
 ذلك غضباً لله عز وجل لما فيه من سخطه وقد روى وضح عشر
 صلى الله عليه وسلم من طرق متعددة عدم اتلاف او عية الخمر
 ايضا وذلك بعد ان اتلف ما اتلف فقال لابي طلحة حين سأل

عن ايتام في حجره وثوا خمر فقال اهرقها وقال لروحيل يا رسول الله
 الاوعية تنقع بها فقال لروحيل او كيتها فانصبت حتى استقرت
 في الوادي الحديث وهو لم يأمرهم بغسلها فلو كان الامر
 كما ذكرتم من نجاستها لامرهم بغسل الادعية وآما استدلالكم
 بحديث ابى ثعلبة فهو معارض بما روى انهم كانوا في الغزو
 ويصيبون من آنية المشركين واسقيتهم فبتمتعون بها ولا يجاب
 ذلك عليهم وضح انه صلح توضع من مزادة مشركة وانرا جاب
 دعوة يهودى واكل عنده وقد قال تعالى وطعام الذين اوتوا
 الكتاب حل لكم اما قولكم ان سوال الصحابي قد دل على انه
 من المقرر لديهم نجاسة الخمر لان منشاء وعلة تودده شربهم
 الخمر فيها فنقول لا شك ان من المقرر لديهم تحريم الخمر لنجاستها
 وهي اذا وضعت في ظرف وصبت منه تبقى فيها اجزا بها
 يشع من الظرف ريحها ويبقى طعمها فهم اذا اكلوا طعامهم
 في هذه الاوعية لا شك يجدون في طعامهم ريح الخمر
 وطعمها وقد حرمت عليهم قبايلها وكثيرها فلع الصحابي سئل
 عن جواز شرب الماء واكل الطعام الذي يصير هذا حاله
 بسبب هذه الآنية وقد اجاب في النيل بغيره لك نقلا عن الفتح
 وقال وجه الدلالة انه لم يأذن بالاكل فيها الا بعد غسلها
 وبان الفض لو كان لاجل النجاسة لم يجعله مشروطا

بعد الوجدان لغيرها اذ المتنجس لا فرق بينه وبين ما لم يتنجس بعد
 ازالة النجاسة فليس ذلك الا الاستقذار وورد ايضا بان
 الغسل انما هو لتلوثها بالخمور ولحم الخنزير وانتمى قلت والجواب الصحيح
 هو ما قدمتموه والنبى لم يقل للسائل ولم يصرح له ان الغسل للنجاسة
 والسائل لم يقل ان هذه الاشياء نجسة فكيف نفعل فالغسل
 المأمور به يحصل به ازالة النجاسة في الخنزير فقط ويحصل به حفظ
 طعامه عن مخالطة الاجزاء المجرمة من لحم الخنزير والخمير ايضا واذا
 وقع الاحتمال في ذلك بطل الاستدلال به ونقول ايضا لا يفتى على من
 ادنى اطلاع على شرع الله ودينه ان ما استفاض وتواتر من نقل تحريم
 الخمر وعدم صحته نقل واحد في صراحة نجاستها كاف في الجرم بعدم
 نجاستها اذ لو كان ثابتا لنقل في نجاستها ما يقارب ما نقل في تحريمها
 ونحن وان كانت البرأة الاصلية كافية لنا عن الاستدلال
 على طهارتها لكننا نؤيد البرأة بما نقل وصح ان الخمر قد حرمت ثلاث
 مرات كما روى عن ابى هريرة رضي الله عنه قال حرمت الخمر ثلاث مرات
 قدم رسول الله صلعم المدينة وهم يشربون الخمر ويأكلون اليبس
 فأتوا رسول الله صلعم فانزل الله تعالى يسئلونك عن الخمر واليبس
 قل فيها اثم كبير ومنافع للناس الى آخر الآية فقال الناس ما حرمنا
 علينا انما قال فيها اثم كبير ومنافع للناس وكانوا يشربون
 الخمر حتى كان يوما من الايام صلى رجل من المهاجرين ام اصحفا

في المغرب فخلط في قرأته فانزل الله آية اعظم منها يا ايها الذين امنوا
 لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون فكان الناس
 يشربون حتى يأتي احدهم الصلوة وهو مغبق ثم انزلت آية اعظم منها
 يا ايها الذين امنوا الخمر والميسر الانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان
 فاجتنبوه لعلكم تفلحون واذا كانت قد حومت ثلاث مرارة وهي
 في المرة الاولى اثم كبير وفي الثانية لا يقرب الصلاة السكران بها
 وهي طاهرة لم يوجب عليهم تطهير ثيابهم منها فالقول بان التحريم لا يخبر
 قارن الحكم بنجاستها مما يحتاج الى دليل اوضح مما يكون في الظهور واذا
 لم يكن دليل فالقول بان التحريم الاخير انما يفيد التعميم ونشرها
 في كل وقت وهو من جنس الخطر السابق الا ان هذا مقيد يقرب
 الصلاة وذلك اى التحريم الاخير مطلقا والخمر في الثلاث المرات
 محرمة وليست بنجسة وهذا ظاهر يبقى اصل الطهارة في الاشياء
 عاصدا ومؤيدا والله اعلم اما قولم ان الاجتناب مجانبة الشيء
 والابتعاد عنه فيقال نعم ان الله امر باجتنب كل ما هو من
 عمل الشيطان وشرب الخمر داخل في عمله ولهذا خرج معوج العلة
 والاجتناب في كل شئ بحسب شرعا لا لغة الا ترى انها اى الخمر
 كانت محرمة وقت قربان الصلاة ولم يتناول ذلك تحريم مسها
 ولا نجاستها اما قولم ان تحريم الشئ يدل على نجاسته فيبومسلم
 وانتم لم تطردوا بل فرقتم هنا بين المسكر المايع والجامد فقلتم

نجاسة الاول دون الثاني ولم تتوا على ذلك بدليل - بل خالفتم
 الدليل فان الشئ قد يكون حراما مع انه طيب طاهر كيف وقد قال
 تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات وقال تعالى وعلى الذين
 هادوا حرمنا كل ذي ظفر ومن البقر والغنم حرمنا عليهم شحومها
 الا ما حملت ظهورها او اللوايا او ما اختلط بعظم ذلك جزينا هم
 بغيرهم وانا الصادقون فقد سمي الله بعض الاشياء المحرمة طيبات
 والطيب والطاهر يتصادقان بل الطيب طاهر من كل الوجوه
 وقد يكون الطاهر غير طيب من بعض الوجوه وهذه الآية تكسح
 جماهم وتتقضى اصلها الذي اصلوه بلا هدى من الله هذا
 ما ظهر لنا في هذه والامر كما ترى واضح في عدم قيام دليل على
 نجاسة الخمر بل تحريمها مرتين مع مباشرة نعم لها يدل على طهارتها
 واخر الحكم انما قطع ما بقي عندهم من جواز شربها في بعض الافاق
 وسوال ابى ثعلبة لا يفيد اكثر مما افادت الآية الكريمة لانه في
 الحقيقة سوال عن جواز اكل الاجزاء التي تبقى في آنية الكفار وشربها
 كما قدمنا ذلك فاجاب النبي صلعم بالارشاد الى غسلها ثلاثا يغسل
 طعامهم ذلك المحرم وان قل والله اعلم اما قولهم في نجاسة
 الدم غير دم الحيض فلم ادر لهم دليلا يصح للتحويل عليه وغاية ما
 ما يستدلون به غسل بماء العاف من الانف وهو لم يصبح في ذلك
 الغسل لكونه نجسا والنبي صلعم كان يفصل انفسه من المخاط ويفعل

يده بعد الطعام فلو قال لهم ملزم ان ذلك يفيد نجاسة الخاط
 والطعام على اصلكم لم ينفصلوا عن الزامه الا بالرجوع الى نقض
 اصلهم والقول بطهارة الدم لما علمت ان لا ملازمة بين الحرمة
 والنجاسة لاسيما وقد كانت الصحابة يباشرون الحروب فتقويت سيوفهم
 وايدانهم و ثيابهم الدماء ولم ينقل انهم كانوا يغسلونها للصلاة
 وقد يغسل بعضهم ذلك نظافة ولو كان نجسا كيف تترك شهلا ^{نهم}
 ملطخة بالدماء الا ترى انه لو اصاب احد من الشهداء عذرة لم يادروا
 الى ازالته عنده وقد عرفت ان مع ذلك كذا فالاصل في الاشیاء الطهارة
 فلا ينقل عنها الا نقل صحيح لم يعارضها هو مثله والله اعلم اما الميتة ^{دل}
 فقد قدمنا انها كلها نجسة الا ما استثني منها نبص عن الشارع وقد
 على ذلك قواعد الشرع واصول منها حديث الحجر الانسية وفيه
 النص على نجاستها ومنها حديث الفار يقع في السمن وهو في الصحيح
 وغيره ومنها احاديث عامة تتناول الميتة بجميع انواعها واصنافها
 فمن ذلك حديث ابن عباس رضي قال تصدق على مولاة ليمونة
 بشاة فماتت فربها رسول الله صلعم فقال هلا اخذتم اهابها
 فدبغتموها فانتفعتم به فقالوا انها ميتة فقال انما حرمنا كل ما قال
 في المنتقى رواه الجماعة الا ابن ماجه قال فيه عن ميمونة جعل ^{هنا}
 وليس فيه للخاري والنسائي ذكر الدباغ بحال وفي لفظان دابغا
 ليمونة ماتت فقال رسول الله صلعم الا انتفعتم باهابها الا بدمغتموها

فان ذكاته وفي رواية لاحد **و**الدارقطني يطهرها الماء والقرظ
رواه الدارقطني مع غيره وقال هذه اسانيد صحاح وروى انه صلح
مربد رجال يجرون شاة لهم مثل الخار فقالوا اخذتهم اهلها فقالوا
انها ميتة فقال يطهرها الماء والقرظ وصحح ابن السكن والحاكم
قال في النيل وفي الباب ايضا عن ابن عباس **ر**عند الدارقطني
وابن شاهين من طريق فليح عن زيد بن اسلم عن ابي وعلة بلفظ
دباغ كل اهاب طهوره واصله في مسلم من حديث ابي الخير
عن ابي وعلة بلفظ دباغ طهوره وعن ابن عباس **ر**قال سمعت رسول
الله صلعم يقول ايما اهاب دبع فقد طهره رواه احمد ومسلم وابو ماجه
والترمذي **ر**والدارقطني عن عائشة عن النبي صلعم قال طهور كل اديم
دباغ قال الدارقطني اسناده كلهم ثقات قال في النيل روى في ذلك
اعني تطهير الدباغ للاديم خمس عشر حديث وروى بلفظ دباغ ذكاته
احاديث كثيرة ايضا وقوله فانه ذكاته اراد ان الدباغ في التطهير بمنزلة
الذكاة في احلال الشاة وهو تشبيه بليغ كذا في النيل فهذه الاحاديث
واضعها تادل على نجاسة الميتة ولو لم تكن الميتة نجسة لما كان
لتطهير جلدها معنى فان التطهير لا يكون الا لما كان نجسا او متنجسا
وهذا بين ظاهر والقول بان الموت يتنجس به الجلود دون للميتة
لا يصح ان يصدر عن يتفكر في ما يقول اما قول بعض اصحابنا يطهره
الميتة واستدلوا على ذلك بقوله صلى الله عليه واله وسلم انما حرم

من الميتة اكلها فضعيف لانه غفلة منه عن قول صلعم هلا لاخذ
 اهابها فذ بغموه وقد صحت روايات لهذا الحديث نفسه بلفظ
 يطهرها الماء والقرظ والاستدلال بما ذكر على عدم النجاسة انما هو
 استدلال بالمفهوم وهو لا يعارض المنطوق الصريح في الروايات
 الصحيحة او خرج فخرج الغالب بان يقال ان لحم الميتة لا ينتفع
 في غير الاكل غالباً فنية عليه واما ما يمكن الانتفاع به في غير
 الاكل ويمكن تطهيره كالجلد بالديباغ فانه يطهر بالديباغ للحاجة
 اليه في غير اكل ومثل الجلد كل ما يمكن الانتفاع به في غير الاكل
 كالعظم ونحوه وهذا ما اردنا بياناً ونسئل الله التوفيق لا صابة
 الصواب اما ما لا نفس له فليلنجس معفو عنه لا ينجس ما لا يقبل
 انطاهر وعلى القولين هو محرم اما ان لا ينجس ما لا يقبل فحديث ابى هريرة
 ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال اذا وقع الذباب في شراب
 احدكم فليغمسه كله ثم ليطرحه فان في احد جناحه شفاء وفي الآخر
 داء رواه احمد وم والبخاري وم وابود اود وابن ماجه ولا احمد وابن
 ماجه من حديث ابى سعيد نحوه قال في النيل واستدل بالحديث
 على ان للماء (اي ونحوه) لا ينجس بموت ما لا نفس له مسائله في ذلك
 يفصل بين اللوت والحياة وقد صرح بذلك في حديث الذباب
 والخنفسا اللذين وجدها صلعم ميتتين في الطعام فامر بانقائهما
 والتسمية عليه والاكل منه ورواية اناء احدكم (اي بدل شراب

احدكم تشمل اناء الطعام والشراب وغيرهما فهي اعم من رواية شراب
 احدكم والحق بذلك الزنابير والذباب والونزغ وما اشبه ذلك وما قاربه
 اعظام للمثالثين حكم المماثلة والله اعلم وستثنى من الميتة عظامها
 وقرونها واطرافها والريش والشعر واصوافها واورها. لقوله تعالى
 ومن اصوافها واورها اثاثا ومتاعا الاية واما العظام والظلف والحافر
 والقرن والذباب ونحوه فقد اختلف العلماء في ذلك وقال بنحوها
 اكثر الشافعية وغيرهم وقال اكثر اصحابنا بطهارة عظام الميتة
 ونحوه مما تقدم قال في زاد المعاد واما عظامها راي الميتة فمن لم
 ينفس بالموت كابي حنيفة وبعض اصحاب احمد واختيار ابن وهب
 من اصحاب مالك ونقل الامام البخاري عن الزهري قال ادركت
 ناسا من سلف العلماء يتشطون بها ويدهنون فيها لا يرون به
 باسا وقال ابن سيرين وابراهيم لاباس بتجارة العاج قال ولا يصح
 قياسها على اللحم لان احتقان الرطوبات والفضلات الجيثة يختصر
 بدون العظام كما ان ما لا نفس له سائلة لا ينفس بالموت وهو حيوان
 كامل لعدم سبب التنفيس فيه فالعظم اولى وهذا المأخذ اصح
 واولى واقوى من قول الشافعية ومن وافقهم وقال بطهارة الشعر
 ونحوه اكثر اهل العلم وهو مذهب مالك وابي حنيفة واحمد
 والليث والاوزاعي والثوري وداود وابن المنذر والمزني ومن التمس^{بعض}
 الحسن وابن سيرين واصحاب عبد الله بن مسعود وانفرد الشافعية

بالقول بنجاستها واستدل بانها تحملها الحياة كقول تعالى قال من يحيى
 العظام وهي رميم واجيب بان لو كان موت كل ما حلت به الحياة
 ينجم للزمر بنجاسته الزرع والشجر فان حياة النمل الذي في الشعر والعظام
 ونحوها هي موجودة في الزرع فيلزوم القول بنجاسته الزرع وقد تقدم
 ان نجاسته اللحم انما هو بسبب احتقان الرطوبات والفضلات
 الجيثة فيه واما الشعور وما قاربها من العظام ونحوها فانه لو سلم
 احتقان شئ يسير فيها فهو اقل من عفونته اللحم بل لانه بينه ما وقد
 قال تعالى ومن اصوافها وبارها واشجارها اثنا ثمانمائة الى حين
 وهذا يعم احيائها وامواتها والنبى صلعم مر بشاة ميهونة ميتة فقال
 الا انتفعتم باها قالوا وكيف وهي ميتة قال انما حرم لحمها
 رواه احمد في المسند وهذا ظاهر جدا في اباحة ما سوى اللحم والشحم
 والكبد والطحال والالية كلها داخله في اللحم كما دخلت في لحم
 الخنزير والشعر ونحوه لو اخذ في حال الحياة لمكان طاهر بالانفاس
 فلما لم ينجم بجزء في حال الحياة دل على انه لا روح فيه وانما لا ينجم
 بموت حيوانه وهو متصل به لقوله صلعم ما بين من حي فهو ميتة رواه
 اهل السنن وما تقدم عن المسند من قوله صلعم انما حرم لحمها
 هو كالتفسير لقوله صلعم في الحديث الاخر انما حرم من الميتة اكلها
 اى ما يوكل منها فانه قد اشتبه على بعض اصحابنا وقد ذكرنا
 ذلك انفا والجواب عنه والسمك والجراد لا ينجم بالموت والمراد

بالتك ما لا يعيش الا في الماء او ما يغلب اقامته في الماء وقد تقدم
قول صلعم في البحر هو الطهور ماءه الحبل مينة وعن ابن ابي اوفى قال
غزونا مع رسول الله صلعم سبع غزوات ناكل معه الجراد قال
في المنتقى رواه الجماعة الا ابن ماجه وفي الباب احاديث والله اعلم
اما القى وما خرج من الفم من الجوف فقال الجمهور بنجاسته ولو باتوا
بدليل قاطع في نجاسته ولا يلزم من غسل شئ بنجاسته لاحتمال
ان يكون ذلك نظافة عن الاستقذار كالغسل عن البصاق والخبث
ونحوه فحن واقفون مع الاصل.

فصل ويظهر ما تنجس بغسل بالماء اى باسالة الماء عليه ثمان
وم فيه شئ عن الشارع كان الاحب الاقتصار في صفة التطهير على ذلك
الوارد من دون مخالفة بزيادة عليه او نقصان كما ورد في الرغلة
اذ اتلوث بالنجاسة طهر مسح وقد تقدم ما يدل على ذلك وتقدم
ايضا ما ورد في كيفية تطهير ما تنجس بدم الحيض ويلعبا بالكلب
وبالحجلة في كل ما علمنا ان الشارع اكتفى فيه بكيفية التطهير كان
لنا الاقتصار على تلك الكيفية وان عد لنا الى ما هو اعلا اجزاء وما لم يرد
عنه فيه كيفية كان الواجب في تطهيره الماء حتى لا يبقى عين ولا لون
ولا ريح ولا طعم ولو عسر زوال اثر فلا يضر لما تقدم في غسل دم الحيض
ولو وجد عند ماء لا يكفي للوضوء وغسل النجاسة او يكفي له وغسل
بعض النجاسات قدما للوضوء للاتفاق بان شرط في صحة الصلوات

وللاحدِيث الوارِدَة القاضِيَة بِاشْتِراطِها فِيها فَاِنْ بَقِيَ عِنْدَهُ مِنَ الْمَاءِ
 شَيْءٌ بَعْدَ الْوَضُوءِ قَدِمَ تَطْهِيرَ النِّجَاسَةِ الْمَنْصُوصَةِ بِكَيْفِيَّةِ تَطْهِيرِهَا
 الْوَارِدِ ثُمَّ غَيْرِهَا مِمَّا ذَكَرْنَا بَعْدَها وَلَوْ كَانَ الْمَاءُ قَلِيلاً لَا يَكْفِي
 لِلْوَضُوءِ اسْتَعْمَلَهُ فِي بَعْضِ أَعْضَاءِهِ ثُمَّ يَتِمُّ لِبَاقِيهِ مَا وَقِيلَ يَتِمُّ
 فَحَسِبَ لِأَنَّهُ كَعَدَمِ الْوَجْدَانِ وَكَانَ مَحَلُّ ذَلِكَ فِي بَابِ التَّيْمُمِ ذَكَرْنَاهُ
 هُنَا بِإِتِّعَابِ بَعْضِ الْأَحْنَافِ فَلَا تَعْفَلُ وَالنَّعْلُ وَالنَّعْلُ بِمَسْحِ الْأَرْضِ
 الْحَدِيثُ إِلَى هَرِيرَةَ بْنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ بِنَعْلِهِ
 الْأَذَى فَإِنَّ التُّرَابَ لَيُطَهِّرُهُ وَفِي لَفْظٍ إِذَا وَطِئَ الْأَذَى بِخَيْبِ فَطَرِهَا
 التُّرَابَ رَوَاهُمَا أَبُو دَاوُدَ وَعَنْ أَبِي سَعِيدَانَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِذَا جَاءَكَ
 أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَقْلِبْ نَعْلَيْهِ وَلْيَنْظُرْ فِيهِمَا فَإِنْ رَأَى خَيْبًا فَلْيَمْسَحْ
 بِالْأَرْضِ ثُمَّ لِيَصِلْ فِيهِمَا رِوَاةُ أَحَدٍ وَأَبُو دَاوُدَ وَقَدْ رَوَى ذَلِكَ عَنْهُ
 بِرِوَايَاتٍ وَطَرِيقٍ كَثِيرَةٍ قَالَ فِي النَّيْلِ بَعْدَ أَنْ اسْتَوْفَى طَرِيقَهُ وَرِوَايَاتِهِ
 وَهَذِهِ الرِّوَايَاتُ يَقْوَى بَعْضُهَا بَعْضًا فَتَنْتَوِضُ لِلْإِحْتِجَاجِ بِهَا عَلَى أَنَّ
 النَّعْلَ يَطْهَرُ بِدَلِكِهِ فِي الْأَرْضِ رَطْبًا أَوْ يَابَسًا وَعِنْدَ الْأَحْنَافِ إِذَا أَصَابَتْ
 الْخَيْبَ نِجَاسَةٌ ذَاتُ الْجَوْهَرِ رَطْبَةٌ وَجَفَّتْ فِيهِ كَفَى مَسْحُهَا بِالْأَرْضِ قَالُوا
 وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ وَخَصُّوا الْأَحَادِيثَ الْمَذْكُورَةَ بِهَذِهِ الصُّورَةِ وَقَدْ
 عَرَفْتَ أَنَّهَا أَعْمُ مِنْ ذَلِكَ وَالتَّخْفِيفُ مِنْ عِنْدِيَا تَهْمٌ فَلَا تَقْبَلُ
 بِلَادِ لَيْلٍ وَقَوْلُ أَبِي يُوسُفَ هُنَا هُوَ الْحَقُّ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْرُقْ بَيْنَ الْيَابَسَةِ
 وَالرُّطْبَةِ قَالُوا فَإِنْ أَصَابَهُ بَوْلٌ ثُمَّ يَسُّ لَمْ يَجْزِ عَنِّي يَغْسَلُ وَكَذَا

قلت شكك
 الاستحسان في
 الروايات في
 ما يقضي منه
 بالوضوء في
 هذا

كل ما لا جرم له كالخمر لان الاجزاء تتشرب فيه ولا جاذب يجذبها وقال
 بعضهم ما يتصل به الرمل له جرم اي يعطى له حكم ذات الجرم وهذا القول
 موافق للحديث واهله وقد صححه من الاحناف السرخي وقالوا المنى
 نجس يغسل رطبا ويفركه يا بسا قال بعضهم لقوله عليه السلام
 لعائشة فاغسلي ان كان رطبا فاغسلي ان كان يا بسا وما ذكر بهذا
 اللفظ لو صح لا يمكن الاستدلال به لكنه لم يرد في شيء من كتب
 الحديث بهذه العبارة نعم قد صح من فعل عائشة انها تفركه
 وروى انه صلح غسل ثوبه من المنى وهذا لا يدل على النجاسة كما انه
 كان يغسل ثوبه من الاوساخ وكان يغسل يديه قبل الاكل وبعده
 فليس كلما غسل بنجس اما قولهم قال عليه السلام انما يغسل
 الثوب من خمس وذكر منها المنى فلا يصح ايضا وهم كغيرهم ممن
 توسعوا في النجاسات قسمها النجاسات الى مغاظة ومخففة واختلفوا
 فمنهم من جعل المغاظة ما هو عند الآخر مخفف وبالعكس والاحناف
 قالوا قدر الدرهم ومادونه من النجس المغاظة كالدم والبول والخمر
 وخرء الدجاج وبول الحمام تجوز الصلوة معه وان زاد لم تجز ثم
 اختلفوا فمنهم من قال قدر الدرهم بالمساحة ومثل عرض الكف
 وقيل قدر الدرهم بالوزن اي النجاسة التي لا يزيد وزنها عن مثقال
 تجوز صلاة حاملها ثم اختلفوا في اخشاء البقر وخرء ما لا يؤكل
 لحمه من الطيور هل هو مخفف او مغاظة فالاول مخفف عند

محمد وابي يوسف مغلظ عند ابي حنيفة وعنده وعند ابي يوسف
 ان الثاني مخفف وقال محمد مغلظ وقالوا في البول للمغاط لو انتضح
 عليه مثل رؤس الابرقد لك ليس بشئ والخففة عندهم هي كبول
 ما يوكل لحم فتجوز الصلاة معه حتى يبلغ ربع الثوب وقالوا دليل
 التخفيف تعارض النصين مع تعارض الاصلين وانت خير بان
 الاحاديث الصحيحة دللت على جواز الصلاة في مواضع الضموم ومعان
 الابل وصح امره صلعم العنبيين بشرب ابوال ابل ولم يعارضه فيها
 ما يدل على نجاستها ولو بالالتزام فضلا عن النص وانما قال من قال
 بنجاسة ابوالها قياسا على بول الانسان وقاس بعورها واختائها على
 الروث وغايط الانسان وقد تقدم ضعفه لانه قياس معارض للنص
 ولا نسلم اتحاد العلة ايضا وعلم من قولهم على اختلاف الاصلين
 اى المذهبيين ان اقوال الرجال ومذاهبهم هي من اصول الدين
 وهذه جراءة نبرئ الى الله منها - واختلفوا في بول الخيل فعند
 ابي يوسف وابي حنيفة مخفف لكن عند ابي يوسف لانه من ما كوله
 اللحم وعند ابي حنيفة لتعارض الاثار ونحن لانسلم تعارض
 الاثار البنية وقوله صلعم استنزهوا من البول فان علمت عذاب
 القبر منه هو مثل قوله صلى الله عليه وسلم وقد مر بقبرين فقال
 انهما يعذبان وما يعذبان في شيهما احد هما فان لا يستتر
 عن البول الحديث والمراد به بول الانسان لما في صحيح البخاري

وتبدله بالطيب واذا استحال خبيثا صار نجسا كالماء والطعام
 اذ الاستحال بولاً وعذرة فكيف اثرت الاستحالة في انقلاب الطيب
 خبيثا ولم تؤثر في انقلاب الخبيث طيبا والله تعالى يخرج الطيب
 من الخبيث والخبيث من الطيب ولا عبرة بالاصل بل بوصف الشيء
 في نفسه ومن الممتنع بقاء حكم الخبيث وقد زال اسمه ووصفه والحكم
 تابع للاسم والوصف دائر مع وجوده وعدمه فالنصوص المتناوذة
 التحريم الميتة والدم ولحم الخنزير والخمر لا تتناول الزرع والثمار والخبز
 والملح والتراب والخل لا لفظا ولا معنى ولا نصا ولا قياسا والمفروقون
 بين استحالة الخمر وغيرها لم يأتوا بفارق معقول ولم يد لهم على الحصر

مقول ما لا يمكن غسله فيالصعب عليه والزرع من حثي لا يبق للنجاسة
 اثره اذ ابقى ما لا يبق من النجاسة فتغير ابيضته النجاسة اما ما لم يتغير احد
 اوصافه فتزال منه النجاسة مع ما حو اليها ان كان ما يعبا او جامدا
 وتزال من الماء فقط ويبقى طاهر مطهرا اذا لم يتغير احد اوصافه
 الثلاثة باحد صفات النجاسة كما تقدم هذا اذا كانت ذات
 جرم ولون فان لم تكن كذلك فينظر في التغيير وعدمه فقط في المائع
 فان وقع بول ونحوه على الارض او الثوب فيصب على الاول وينسل
 الثاني كما تقدم وعند الاحناف اذا اجفت بالشمس حتى ذهب
 اثر النجاسة طهرت الارض وجازت الصلوة على مكانها وقول اذ علم
 محل النجاسة فلا يد من صب الماء عليها لقوله صلعم صبوا عليه ثوبا

من ماء وقد تقدم والماء هو الاصل في التطهير فلا يقوم غيره بمقامه
 الا باذن الشارع وفي الروضة لان كون الاصل في التطهير هو الماء
 قد وصفه بذلك الكتاب والسنة وصف غير مقيد بل قوله صلح الماء
 ظهوره يشهد الى ما ذكرنا ارشادا تشهد له قواعده علم المعاني وعلم
 الاصول فاذا اثبت عن الشارع ان تطهير شيء من النجاسات يكون
 بغير الماء كمسح النعل بالارض ونحو ذلك فالماء غير متعين
 في تطهير ذلك النجاسة بخصوصها ويتعين الماء فيما عداها وهذا
 هو الحق وقد ذهب الجمهور الى ان الماء هو المتعين في تطهير النجاسات
 وذهب ابو حنيفة وم ابو يوسف الى ان يجوز التطهير بكل مائع
 طاهر وقال حماد بن اعين من الاحناف لا يجوز بغير الماء وقالوا اصل القياس
 ان لا يطهر للماء وانما ترك القياس للضرورة وقالوا لان الماء يتنجس
 باول للملاقات والنجس لا يفيد الطهارة فيبقى المحل نجس ايضا فلما
 لا قلاماء اخر صامر مثل الاول وهلم جرا وقد عرفت ان الماء
 مطهر مما تقدم نقلا وهو كذلك عقلا لا اتفاق جميع البشر
 على ازالته جميع الاقدار بما كونه يتنجس بملاقات النجاسة فقد عرفت
 مما تقدم فاده وان الاصح انه لا يتنجس الا اذا تغيرت احد
 او صافر الثلاثة باحد صفات النجاسة فاذا تغير لم ينزل النجاسة
 بل ينقصها فاذا زال النجاسة وهو غير متغير فقد طهر المحل
 والماء طاهر ومطهر لان النجاسة التي خالطته ولم تغيره هي

بلفظ كان لا يستتر من بوله قال البخاري ولم يذكر سوى بول الناس
 فالتعريف للعهد ولو كان جميع الأبول نجسا لاستغاض فيها النقل
 عن رسول الله صلعم وعلى الأقل يرد ولو حديث واحد في تعيين
 نجاسته بول حيوان واحد بخصوصه غير بول الإنسان وحيث لم يصح
 في ذلك شيء مع توفر الدواعي المنقلبه علم عدمه وحيث إن الأصل
 الطهارة فلا نعدل عنه بما عرفت حاله في الاستدلال به على العموم
 لا سيما وقد عارضه ما هو مثله مما يدل على طهارة ما تقدم وليس
 القياس على ما ذكره أبا ولي منه على ما ذكرنا ويقال للاحناف انتم
 جوزتم صلوة من اصاب ربيع ثوبه بول واستدلتم على نجاسته بقوله ^{صلع}
 استترهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه وقوله في الذي يغتذ
 في قبره انه لا يستتر من البول ومذهبكم يخالف دليلكم وبيننا قضا
 فان التنزله من البول يراد به التحفظ عن قليله كالرشاش والقطرة
 ونحوها فقوله لا بأس بنجس ربيع الثوب به مخالف لدلالة الحديث
 في منصوصه وليس المراد بالتنزله عن البول التنزله عما زاد عن مقدار
 ربيع الثوب ولو بما بال بعض الناس بولا كاملا حسب عادته في بوله
 وكان جميع بوله لا يبطل ربيع ثوبه صلوة فان قيل انما قولنا هذا في بول
 ما يوكل لحم قلنا قد قلتم في بول الإنسان وما لا يوكل لحم يعنى عن
 قدر الدرهم وقد ثمر قهوة في المساحة بما يابوا والكف وقال بعضكم
 المراد به وزن مثقل وهذا يخالف ايضا لما يفهم من معنى الاستتر

الذي يطلق على الرشاش ونحوه او على القطرة ونحوها في آخر البول ووزن
المتقال قد ينقص عند جميع بول مرة واحدة من بعض الناس فلو لم يكن
دلالة الحديث على العموم لم يصلح دليلا لمذهبكم وايضا كيف يبذل
الحديث الواحد على حكمين مختلفين بينهما بون بعيد اعني تحديد بعض
الابوال بالدم وتحديد بعضها بريح الثوب وهل هذا الاثنى عجاب
والاستحالة مطهرة لعدم وجود الوصف المحكوم عليه وفي اعلام الموقعين
فطهارة الخمر بالاستحالة على وفق القياس فانها نجسة لوصف الخبث
فاذا زال للموجب زال للموجب وهذا اصل الشريعة في مصادرها
ومواردها بل واصل الثواب والعقاب وقولها نجسة لوصف الخبث
هو عندنا قول ضعيف وقال به قبله شيخ الاسلام ابن تيمية وكثير
من اصحابنا وكذا ما ذكر بعده في الدم لما عرفت مما تقدم فعلى للمعتد
عندنا ان وصف الخبث هنا انما اثر في الحرمته ثم قال وعلى هذا فالقياس
الصحيح تعديها الى سائر النجاسات (اي والمحمراكلها او شربها) اذا
استحالت وقد قال صلعم نعم الادم الخلل وهو خمر استحالت ونشر صلعم
قبور المشركين في موضع مسجدة ولم ينقل التراب وقد اخبر الله سبحانه
عن اللبن انه يخرج من بين فرت ودم اى وهما خبثان محرم اكلهما
وقد اجمع المسلمون على ان الدابة اذا علفت بالنجاسة ثم حبست
وعلفت بالطاهرات حل لبنها ولحمها وكذا لك الزرع والثمار اذا سقيت
بالماء النجس ثم سقيت بالطاهر حلت لاستحالة ووصف الخبث

قد استجالت في الماء اي صارت فيه كالجاسة المستحيلة اذ لم تنبق
 على اسمها ووصفها الذي هو مناط الحكم فقولهم تطهير الماء للجفاسة
 خلاف القياس انما يرجع الى ما اصلوه من ان الماء يتنفس بمجرد
 ملاقات الجفاسة وقد عرفت ضعفه شرعا وهم لم يولوا ذلك بامر يعود
 الى وصف الماء لا شرعا ولا عقلا فتبين ان القياس الصحيح عقلا مطابق
 لما تقر من ظهوره في الماء شرعا والله اعلم.

فصل في قضاء الحاجة والاستنجاء والحاجة كناية عن خروج
 البول والغايط وهو مأخوذ من قوله صلعم اذا قعد احدكم للحاجة وقد يعبر
 عنها بالاستطامة او المتخلى او المتبرن والعكس عبارات صحيحة تدل على
 معنى واحد وهو ما ذكرناه والاستنجاء مأخوذ من النجو وهو القطع
 وكان المستنجي يقطع به الاذى عن نفسه على المتخلى الاستنجاء
 عبد الله بن جعفر قال كان احب ما استتر به رسول الله صلعم
 الحاجة همدى او حائش فخل رواه احمد ومسلم وابن ماجه قال
 في التنقي وحائش تخل اي جماعته ولا واحد له من لفظه وعن ابى
 هريرة عن النبي صلعم قال من اتى الغايط فليستتر فان لم يجد الا ان
 يجمع كثيبا من رمل فليستد به فان الشيطان يلعب بمقاع بني آدم
 من فعل فقد احسن ومن لا فلا حرج رواه احمد وابوداؤد وابن ماجه
 قال في النيل رواه ايضا ابن جبان والحاكم والبيهقي ومدا تخل
 ابى سعيد الخبر ابى الحمصي وفيه وفي الراوى عنه حصين الخبر ابى احتلا

عنه
 ما زال البول من تحتها
 او كقوله روى
 او جليل
 سعى الغرض
 برعى هذا

وقيل ان الاول صحابي ولا يصح والثاني ذكره ابن حبان في الثقات
 وفيه ان السقوة تكون وراءه ولا يرفع ثوبه حتى يدنو من الارض لما
 ورد من الادلة الدالة على وجوب ستر العورة عموما وخصوصا الا
 عند الضميمة ومنها قضاء الحاجة فلا يكشف عورته الا عند الدنو
 من الارض ويبعد الحديث جابر قال خرجنا مع النبي صلعم في سفر
 فكان لا ياتي البراز حتى يغيب فلا يرى رواه ابن ماجه ولا يداود كان
 اذا اراد البراز انطلق حتى لا يراه احد ورجال رجال الصحيح الا اسمعيل
 بن عبد الملك الكوفي فيه مقال خفيف وقال الشافعية يقدم داخل
 الخلاء يساره والحاج يمينا في الحل المعد لذلك واما غير المعد
 فاذا نوى قصد عمل لقضاء حاجته قدم يساره للحل الذي عينه
 ويمينه عند من ايلت وطرد واذالك في الدخول والخروج الى كل
 قدمه واقدامه وشريفه واشرفه فقالوا اذا دخل الى محل قدمه قدم
 يساره وان خرج منه الى اقدامه قدمها وان خرج من قدمه الى مله
 اقل منه قدارة قدمه اليميني وفي الشريف والاشرف اليميني للاشرف
 هو اليسرى للشريف وان استويا تخيرا قول وهذا ادب حسن ليس
 على من خالفه معتبة شرعا ومثله قولهم يعتمد جالس على رجله
 اليسرى وقت خروج الخراج وعلوه بان له سهلا خروج الاذي او يدخل
 سكينفا فيقضي حاجته فيه وان قرب من الناس والاولى ان لا يورد
 عن الكندي الى غيره من غير ذكره ولا يحمل ما له حرمة الحديث انس

قال كان النبي صلعم اذا دخل الخلاء نزع خاتمته قال في المنتقى رواه
 الخمسة الا احمد وصححه الترمذي وقد صحح ان نقش خاتمته كان محمد
 رسول الله وهو ليدل على تنزيه ما فيه ذكر الله تعالى عن ادخاله الخلاء
 والقرآن بالاولى حتى قال بعضهم يجوز ادخال المصنف الخلاء لغير
 ضرورة ولو دخل به عمد او سهوا غيب بثوب ونحوه لان الميسور لا يقيم
 بالمسور وهو لا يمكن غير ذلك والحالة هذه ولو كان بيهارا خاتمته
 عليه معظم وجب وقت الاستنجاء نزعها لان في تلويثها بالنجاسة اهانت
 اشدهن اهانتهم جود استصحابها الى محل قضاء الحاجة ومن الجائز
 ما ذكره صاحب القنيتة من الاحناف يجوز قراءة القرآن في الخلاء
 وستعرف فيها ياتي ان النبي صلعم يرد السلام حالة البول فكيف
 قراءة القرآن والى الله المشتكى من هؤلاء الفقهاء الجبلية ولا يتكلم
 الحديث ابن عمر رضي الله عنهما ان رجلا من رسل الله صلعم يبول فسلم عليه
 فلم يرد عليه قال في المنتقى رواه الجماعة الا البخاري زاد فيه ابوداؤد
 من طريق ابن عمر وغيره ان النبي صلعم يتمم شتمه على الرجل السلام
 ورواه من طريق المهاجر ابن قنفذ بلفظ انه اتى النبي صلعم وهو يبول
 فلم عليه فلم يرد عليه حتى توفضت ثم اعتذر اليه فقال اني كرهت
 ان اذكر الله عز وجل الاعلى طهر واخرج هذه الرواية ايضا النسائي
 وابن ماجه وهو يدل على كراهة ذكر الله حال قضاء الحاجة ولو كان
 واجبا كره السلام ولا يفتق المسلم الجواب في تلك الحالة بل لا ينبغي له

ان يرد السلام الا بعد ان يتوضأ او يتيمم اذا لم يجش فوتر المسلم
 اما اذا خشى فوتر فهي مسألة اخرى لم يدل عليها الحديث بالمنع لان
 النبي صلعم تمكن من الورد بعد ان توضأ ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها
 في غير معد ويجهان بالصحراء اذا لم يكن بينه وبين القبلة شئ سائر
 اما في المعد فلا يجرم ذلك بل ولا يكره وذلك للحديث ابن عمر رضي قال
 رقيت يوما على بيت حفصة فرأيت النبي صلعم على حاجته مستقبل
 الشام مستدبرا للكعبة قال في المنتقى رواه الجماعة وهو صلعم انما
 قضا حاجته في كنيف معد لقضاء الحاجة وقد جاء مصرحاً به عند
 البيهقي من طريق عيسى الخياط قال قلت للشعبي اني لا اعجب لاختلاف
 ابي هريرة وابن عمر قال نافع عن ابن عمر دخلت الى بيت حفصة
 فحانت مني التفاتة فرأيت كنيف رسول الله صلعم مستقبل القبلة
 وقال ابو هريرة اذا اتى احدكم الغايط فلا يستقبل القبلة
 ولا يستدبرها قال الشعبي صدق جميعا ما قول ابي هريرة في الصحراء
 فان الله عباد املائكة وحناء يصلون فلا يستقبلهم احد يبول ولا غايط
 ولا يستدبرهم اما كنفكم هذه فانما هي بيوت بنيت لا قبلة فيها
 واخرج ابن ماجه مختصرا اما غير المعد مع السائر فالحكم في ذلك معلق
 على ما روى مروان الاصغر قال رأيت ابن عمر انا خراحت مستقبل
 القبلة يبول اليها فقلت ابا عبد الرحمن اليس قد نهى عن ذلك
 فقال بلى انما نهى عن هذا في الفضاء فاذا كان بينك وبين

القبلة بشئ يستترك فلا باس رواه ابن ماجه فان كان قد علم ذلك
 من رسول الله صلعم فالامر ظاهر في اباحة ذلك في غير المعدان كان
 هناك ساتروا الا فالامر محتمل لان يكون فهو ذلك مما رآه حين
 وقاء بيت حفصة ويحتمل ان يكون فهو ذلك من رسول الله صلعم
 فيبقى الحكم في هذه الصورة محتملا لك باحة والحرمه واولى طريقتة
 الجمع القول بالكراهة في هذه الصورة اذ لا يمكن اطلاق الحرمة او الكراهة
 على ما روى عليه صلعم من قضاء حاجته في ذلك الكنيف المستقبل القبلة
 ولا يمكن اطلاق الحرمة على من فعل ذلك عند ساتر لما روى
 عن ابن عمر ولا يقدم على القول بالحرمة الا بدليل قاطع لا يحتمل التخصيص
 واحاديث النهي وان كانت بالفاظ عامة الا ان مثل حديث ابن عمر
 يحتمل ان يكون محصا لها ولذا تبقى دلالتها على الكراهة لا سيما
 وقد روى عن عائشة قالت ذكر لرسول الله صلعم ان ناسا يكرهون
 ان يستقبلوا القبلة بفر وجهم فقال او قد فعلوها حولو مقعدى
 قبل القبلة رواه احمد وابن ماجه قال الذهبي في الميزان في ترجمة
 خالد بن ابي الصلت ان هذا الحديث منكر وقال ابن حزم خالد بن ابي الصلت
 مجهول لا ندرى من هو وقال النووي في شرح مسلم ان اسناده حسن
 فان صح ما قال النووي جاز تخصيصه لعموم احاديث النهي اما
 قول امام الشوكاني رحمة الله لو صح لما كان فيه حجة لان نصه صلعم
 يبين انما كان قبل النهي لان من الباطل ان يكون رسول الله صلعم

نها هو عن استقبال القبلة بالبول والغايط ثم ينكروا عليهم طاعتهم
 في ذلك هذا ما لا يظن مسلم ولا ذوق عقل انتهى وانت ترى ان ذلك
 هو بول مندهم الله لا انه يمكن ان يكون وقع منه صلعم ذلك بعد النهي
 وحينئذ يحمل انكاره عليهم في فهمهم ان النهي عام في كل شيء
 ومحمل حتى مع الساتر وفي المحل المعد لذلك وعلى هذا الوجه ما ذكره النووي
 من حسن لو يمكن في دلالة زكارة والله اعلم ويؤيد ذلك ما
 روى من حديث جابر بن عبد الله بن النبي صلعم ان نستقبل القبلة ببول فرايته
 قبل ان يقبض بعام ليقبلها وقد حسن الترمذي الحافظ والبراء
 وصحة البخاري وابن السكن لا يقال ذلك خاص بصلعم الله عليه وسلم
 لانا نقول لا دليل يدل على الخصوصية انما يدل على الجواز عند الساتر
 والكرهية هنا معناها خلاف الاولى وفعله صلعم لئلا يفهموا دخول
 ذلك في عموم احاديث النهي والله اعلم اما استقبال القبلة واستدبارها
 وان ذلك حرام في غير الموعد فقد دل عليه احاديث صحيحة منها حديث
 ابي هريرة رضي عن رسول الله صلعم قال اذا جلس احدكم لحاجته فلا يستقبل
 القبلة ولا يستدبرها رواه احمد ومسلم اما قول ابي ايوب رضي
 فقد استدبرها الشام فوجدنا امرأ حيض قد بنيت نحو الكعبة فنحرف عنها
 ونستغفر الله فلانك انك انما راى من ابي ايوب قال من قبل نفسه
 وليس يجتهد ما تقدم عن ابن عمر ان راى كنيف رسول الله صلعم مستقبلا
 القبلة هذا ما ظهر لنا في هذه المسئلة العويصة التي اضطربت فيها

لا أقوال لتعارض الاخبار فيها وقد اطل الكلام فيها الامام
 شوكانى رحمه الله فى النيل وذكر للعلماء فيها ثمانية اقوال فان شئت
 ان تعرف ذلك فارجع اليه ونحن ذكرنا هنا ما هو الحق ومن تأمل فى
 ذلك سيظهر له ان ما رجحناه هو المتعين ولا يبول على محل صلب لا في ثوب
 ربح لما روى عن ابن موسى قال مال رسول الله صلى الله عليه وسلم الى دمت الى جنب
 حائط فبال وقال اذا بال احدكم فليرتد لبوله رواه احمد وابوداؤد
 والدمت السهل الرخو وتحرى ذلك المحل وامر بارتياده لمن اراد قضاء
 حاجته لا يعود اليه الرشاش واذا كان غايظا رطبا مانعا
 فليرتد له محل الرخا والحق بالمحل الصلب هب الريح وقت هبوبها
 لا تعاد العلة ولان ^{ذلك} المحل فى عموم قول صلعم استنزهوا من البول الحد
 هو صحيح وحج ما روى قتادة عن عبد الله بن سرجس قال نهى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبالي فى الحجر قالوا الفتادة ما يكره من البول
 فى الحجر قال يقال انها ساكن الجن رواه احمد والنسائى وابوداؤد صححه
 ابن خزيمة وابن السكن والحق به السرباى الشق المستطيل فان فعل
 كره ما تقدم وليلا يؤذى جوارنا ويأذى جوارنا وطريق ومثله
 وموارد الناس وظلمهم لقول صلعم اتقوا اللاعنين قالوا وما
 اللاعنان يا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذى يتخلف فى طريق الناس وظلمهم
 رواه احمد ومسلم وابوداؤد والمراد باللاعنين الامران الجالسان
 لللعن الحاملان الناس عليه والواعيان اليه وذلك من فلهما العن

وشتم يعني عادة الناس لعنه فلما صار اسببا اسند للعن اليها على
 طريق المجاز العقلي والحديث ابى سعيد الحميري تقوا الملائكة عن الثلاث البراءة
 في موارد الحديث وصحة الحاكم وابن السكن وقوله في طريق الناس وظلم
 زاد في رواية لابن حبان وافنيتهم وفي رواية ابن الجارود او مجالسهم
 ولا تحت شجرة مثمرة اى ولو كان ثمرها للتداوى لملائكة
 فتعاف ولا يبول قائما الماروى عن عايشة قالت من حدثكم ان رسول
 الله صلعم بال قائما فلا تصدقوا ما كان يبول الا جالسا قال
 في المنتقى رواه الخمسة الا ابا داود وقال الترمذي هو احسنه
 في هذا الباب وقد روى عنه صلعم النهي عن بول الرجال قائما وروى
 انه بال على سباطة قوم قائما وقد قيل انه انما فعل ذلك لعذر لانه
 قد روى عنه بطرق كثيرة ان بول الرجل قائما من الجفاء والاولى ان
 يقال السنة ان يبالي قاعدا ولبول قائما خلاف الاولى وان كان
 جائزا ووقع ذلك منه صلعم نادر البيان الجواز حيث امن عود الرشاء
 اليد ولا في مستحله لقوله صلعم لا يبولن احدكم في مستحلهم يتوضاء
 فيه فان عامة الوسواس منه قال في المنتقى رواه الخمسة
 لكن قوله شتم يتوضاء فيه لاحد وابى داود فقط ولا يبول في الماء
 الراكد لانه صلعم نهى ان يبالي في الماء الراكد رواه احمد ومسلم
 وابن ماجه وقد تقدم تهيب عن البول شرا لا اغتسال عن الجنابة
 فيه وعن غسل الجنابة فقط وهذه الثلاثة اعني البول قائما وفي المستحله

وفي الماء الركد علة النهي فيها متقاربة وبه يظهر الجواب عما استشكل
 هل الماء الدائم مطهر حال وقوفه لا والحق انه مطهر والنهي يخرج على المعنى
 والسبب الذي ذكرناه هنا ان النبي صلعم كان كثير الخوض على تجنب
 ما يؤذي العباد او ما يؤذي الى ما عساه ان يؤذي وتعمل الجنابة في الماء
 الدائم مما يؤذي ويعاف بالماء لاسيها مع قلة الماء في ذلك القطر وذلك
 الزمان فقول بعض اصحابنا ان الماء الراكد يوصف بكونه مطهرا لا بعد تحريكه
 على الاقل غير صحيح ولا يحمل للماء عرفته كيف وقد اطلق الكتاب السنة كونه مطهرا
 بلا قيد فما ذكرهنا من النهي لا يصح لمعارضته الكتاب لا للتخصيص لاحتمال
 ان يكون علة ذلك ما ذكرناه وحيد نبقى على ما علمنا عليه كتابا لله من ظهوره
 جميع المياه حتى ياتي نص يقتضي التخصيص والله ولا يأس ان يمتد ظرفا
 كقدح وهو ما قربا منه لئلا يبول فيها وقد كان للنبي صلعم
 قدح من عيدان تحت سريره يبول فيه بالليل وهو حديث صحيح عندنا
 وبالله الحمد يجنب الامكنة التي تمنع عن التخلي فيها الشرج والعرف ويقول
 عند دخوله بسم الله اللهم اني اعوذ بك من الخبث والنجاسة حديث
 انس بن مالك رضي قال كان رسول الله صلعم اذا دخل قال اللهم الحديث
 قال في المنتقى رواه الجماعة ولسعيد بن منصور في سنته كان يقول
 بسم الله اللهم الحديث والخبث جميع خبيث والنجاسة جميع خبيثة قالوا
 ان المراد بهم ذكر ان الشياطين وانا نفوسهم وباسكان الباء بمعنى المفرد هو الكثرة
 من الكلام كالشتم ومن الملل الكفر والمراد هنا المكروه

من الغائط والبول والنجاسة المراد بها المعاصي والمكروهات مما يخالف
 آداب قاضي الحاجة وقد تلونا عليك كثير منها وعند خروج
 عفرانك الحمد لله الذي اذهب عنى الاذى وعافانى للحديث عايشة
 قال كان النبي صلعم اذا خرج من الخلاء قال غفرانك قال فى المنتقى
 رواه النجدة الا النساءى وقد صححه غيره واحمد من ائمة الحديث وعن
 انس بن مالك قال كان النبي اذا خرج من الخلاء قال الحمد لله الذي اذهب
 عنى الاذى وعافانى رواه ابن ماجه وصححه السيوطى والامتنعوا واجب
 وفاقا للشافعى واحمد ومالك لكن عن مالك لكن عن مالك فى رواية افران
 صلى ولم يستنج صحت صلواته والاحاديث الصحيحة ترد هذه الرواية وتورد
 مذهب الامتياز حيث ذهبوا الى الامتنعوا سنة بالماء للحديث
 انس بن مالك قال كان رسول الله صلعم يدخل الخلاء فاحمل انا وعلما
 نحوى اداة من ماء وغيره فيستنجى بالماء متفق عليه او بالبحر للحديث
 عايشة بنى قال اذا ذهب احدكم الى الغائط فليستنج بثلثة اججار
 فانها تنجز عن رواه احمد والنساءى وابوداود والدارقطنى وقال
 اسناد صحيح حسن واقله ثلثة اججار فان حصل الانقاء والاوجب
 وسن الايرادى فان لم يحصل الانقاء بالثلاثة الاججار وجب الزيادة
 عليها ويسن الايدان انقى المحل يشفع اما وجوبه فلان مشروعيها
 الامتنعوا هي الازالة عين النجاسة التي يمكن ان تلوث ما لاقت من ثوب
 او بدن بل وجودها بهذه الصفة فى المنفذ يوجب تطهيره

وقد دل على وجوب الاستنجاء بثلاثة اجزاء حديث عائشة المتقدم
 وحديث عبد الرحمن بن يزيد عن سلمان وفيه النبي عن الاستنجاء باقل
 من ثلثة اجزاء وهذا يدل على الوجوب وقال الاحناف ليس فيه عدد
 مسنون واستدلوا بقوله صلعم من استنجم فليوتر من فعل فمن الحديث
 هذا رواه احمد وابوداؤد ابن ماجه وفي اسناده ابن لهيعة وقال البخاري
 في الفتح هذه الزيادة حسنة الاسناد وهذا الحديث لا يقوى على معارضة
 ما تقدم ولا يصار الى المعارضة والتزجيم الا عند عدم امكان الجمع
 بين الاحاديث قال في النيل وقد اشار للصنف الى ما هو الحق وهو
 الذي لاح لي فقال وهو محمول على ان القطع على وترسته فيما اذا زاد
 على ثلاث جمعا بين النصوص والادلة المتعاضدة قد دلت على عدم جواز
 الاستنجاء ببدون ثلاث وليس لمن جوز دليل يصلح للتمسك به في
 مقابلتها وجمعها افضل للحديث ابى هريرة رضي عن النبي صلعم قال نزلت
 هذه الآية في اهل قباء فيرد رجال يجنون ان يتطهروا والله يحب
 المتطهرين قال كانوا يستنجون بالماء فنزلت فيهم هذه الآية
 رواه ابوداؤد والترمذي وابن ماجه واخرجه البزار في مسنده من
 حديث ابن عباس رضي عنهما قالوا اتبع الحجارة الماء وقد روى من طريق
 ضعاف وفرق الشافعية هنا فقالوا يتعين للماء في استنجاء الخنثى
 المشكل في قبليه وكذا الاقلف اذا اصاب الخارج قلقت والمرأة
 اذا تجاوزت الخارج الى مدخل الذكر ونحن نقول هذا تفريق من

عندياتهم فلا وجه للوجوب وكذلك فيما ورد من جواز الاستنجاء بالأحجار
 عن الخارج الا اذا انتقل الى محل لا يصلح الخارج عادة عرفا كان
 انتقل من الارض الى غير محل خروجه حينئذ حكمه حكم سائر النجاسات
 اذا اصابته أو البدن وقد تقدم حكمها في فصل إزالة النجاسات فان
 اليد والله اعلم وفي معنى الحجر كل قالع غير نجس ومحترم لمحمد
 بن خمزة بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الاستطاب فقال بثلاثة
 احجار ليس فيها رجيع رواه احمد وابوداود وابن ماجه والحديث مما
 قاله النبي صلى الله عليه وسلم ان يتمسح بعظم ابي بكر رواه احمد ومسلم وابوداود
 عن ابي هريرة رضي الله عنه ان يستني بروث ابي بكر وعظم وقال انها لا يطهران وروى
 انه نهى عن الاستنجاء بهما لانهما طعام الجن واشترط الشافعية
 في الاستنجاء بالحجر ان لا يجف النجس ولا ينتقل ولا يطراء عليه شيء
 اجنبي وان لا يجاوز الخارج صفحته وحشفتة وهي عندنا شر وطغير
 معتبرة لعدم الدليل عليهما بل ظاهر ما جاء في الاستنجاء خلاف
 ذلك للاطلاق فيها ولو وجد حرا ذنبا لثلاث اطراف جاز ان يتمسح بكل
 طرف مسحة وحل محل الثلاثة الاحجار حصول المراد به ويسن الاستنجاء
 ببسرة اليمين لحديث ابي قتادة اذا ابال احدكم فلا يتمسح بيمينه
 واذا اتى الخلاء فلا يتمسح بيمينه متفق عليه وعن سلمان عن النبي صلى
 الله عليه وسلم في حديث قال فيه ونهى عن الاستنجاء باليمين اخرج مسلم والاحناف
 حيث لم يوجبوا الاستنجاء كما رآنا وقالوا لو جازت النجاسة

مخرجها لم يجز الا الماء او المايح قالوا ويعتبر المقدار المانع وراء موضع
 الاستنجاء عند ابي حنيفة وابي يوسف لسقوط اعتبار ذلك الموضع
 وعند محمد مع موضع الاستنجاء اعتبارا بسائر المواضع يريدون
 ان مقدار النجاسة المعفوع عنها تقدر كما تقدم بمقدار الدرهم البغلي
 اي وهل يعتبر مقدار الدرهم زيادة على منفذ الخارج بان تصيب
 النجاسة مقدار الدرهم مما حو الى المنفذ ام يعتبر المنفذ بما يقدر بالدرهم
 اختلفوا في ذلك كما عرفت وهم استدلوا بحديث الاستبراء عن
 البول على نجاسة جميع الابوال من جميع الحيوانات ومع فساد استدلالهم
 على الجميع براهلوا وجوب الاخذ به في منصوصه وهو الاستنجاء وهذا
 مما يقضى بالجيب والله اعلم والى هنا انتهى الكلام مع الاختصاص
 واختيار المختار عن الوسائل التي هي مقدمات وتهيئ واستعداد
 لما هو مقصود من المقاصد العالية التي توجهها العقول مع صريح
 المنقول ولما كان صدور الكلام والفعل من المختارين يستلزم
 تصويره والتصوير يكون كاملا وناقصا والكامل يستلزم
 تصوير ذاقه وصفاته وفائده وغاياته واسبابه وما هو لاجله
 الى غير ذلك مما يذكر في غير هذا الموضع والمقصود هنا ان
 هذه الوسائل التي انهيها الكلام عليها هي بمنزلة ما يلزم
 اعداده لمن اراد ابراز ما تصوره الى الخارج ولما كانت عبادة
 الاله الخلاق العظيم تشمل طرفين متقابلين احدهما العبد

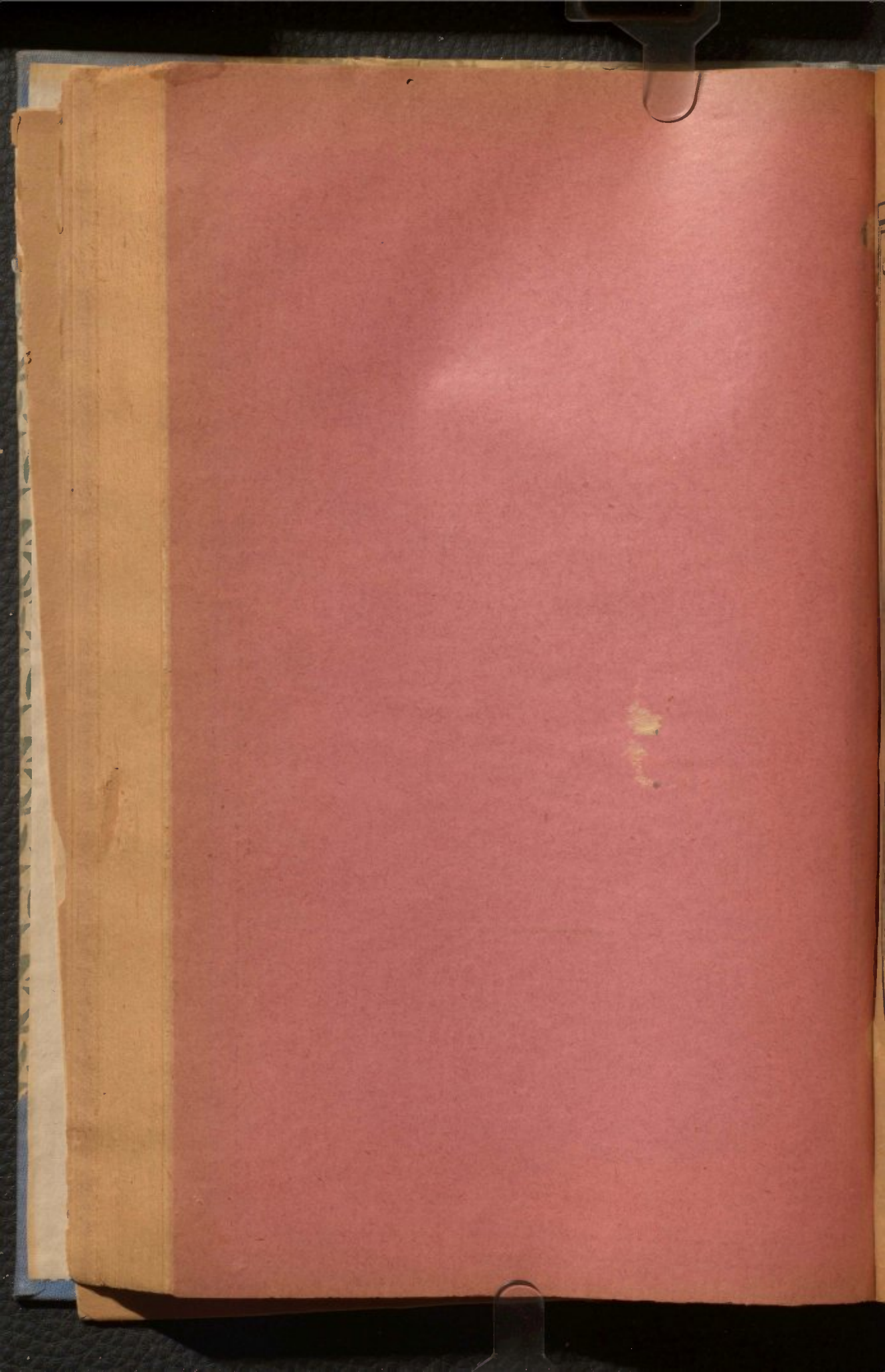
والعابد بخضوعه وذلة وافقاره ورجاءه وخوفه وشكره وثناءه
 والطرف الثاني معبود ذو جلال وعظمة وغناء ذاتي ولما كان
 عبادة هذا الاله هي اجل وافضل اعمالنا وهي لا محالة تدخل الى
 حضرة وتعرض لمخاطبة بشكره والثناء عليه والتذلل والخضوع
 بين يديه ومناجاة في طلب رضاه وجزيل عطاؤه وهو جل شانه
 يعلم بجميع حركاتنا وسكناتنا وهو يقبل على العابد واقرب ما يكون
 العبد من ربه وهو ساجد فلا يدع له وجبت هذه الوسائل والمقدمات
 تطيباً وتطهيراً واستعداداً وتوطيئاً للنفس وترسيخاً للعظمة من
 يريد العبد المتول والقيام بين يديه وفي ايجاب هذه الوسائل
 والالتيان بها على اكمل الوجوه والحالات مقدمة على العبادة
 دلالة ظاهرة على وجوب الطهارة الباطنة اعني طهارة الارادة
 التي هي مصدر الاعمال وسواء كانت هذه الاعمال عبادة الله
 او معاملته ومعاشته مع العباد فما تقدم من ايجاب ذلك ظاهراً على
 العابد يدل على وجوبها باطنا عليه وكل عاقل يعرف من نفسه
 ومن غيره بالقياس والتجربة ان اعمال الظاهرة مرتبطة باعمال
 الباطنة بالعكس ارتباط الاثر بمؤثره والاعمال وان كانت
 فرعا واثرا من آثار الارادة والقصد لكنها قد تكون علته وباعثاً
 لارادة واعمال باطنة وظاهرة اخرى غيرها ومن ذلك يتبين
 ويظهر ان هذه الوسائل والمقدمات على وجهها وان كانت

مما تتعلق بالظاهر قد تكون ولا بد اسبابا ومكملة لاعمال اخرى
 غيرها ظاهرة وباطنة كما امتلاء قلب المشتغل بها عظمة واجلالا
 للآلة الذي يستعد وينتهياء لعبادته ومناجاةه وبهذا ينبغي
 سقوط ما يهدى به الجهلة المنبوذون في المسارح المحبوبون على سائر
 الدين ونقول ايضا قد علم مما تقدم ان هذه اليبادى والوسائل
 ليس هي عبارة عن تغيب ثوب نحو فقط بل فيها مقاصد وغايات
 مع ما قدمناه دليية ودنيا ودية ومنها النظافة المستزمنة
 للابتعاد عما يؤذى ويضر من الاقدار المشتملة على الجرائم المؤذية
 والمخلة بالصحة او ما تعافى الانسان ومنها ما يسقط مرتبة الانسان
 واعتباره بين اقرانه مع ما فيه من المضرات الاجتماعية فالاول كالنجاسة
 وهذا الاخير كزنا العورة وسياتي الكلام عليه في اثناء الكلام
 على المقاصد ومحل ان يذكر في اليبادى ولكن جرت عادة الفقهاء
 بنا خيرة هناك وحيث كان الايتان بجميع هذه المقدمات
 واليبادى والوسائل على كمال وجوهها قد يكون في بعض الاحوال
 وبعض الازمان مشقوقة فاستارحة ارحم الراحمين شفقتهم واظهار
 لكمال هذا الدين وتأسيسه على دعائم الشفقة مع العدل
 والحكمة فشرع التخفيف في بعضها كالتييمم والمسح على الخفين
 والتخفيف في ازالة بعض النجاسات في بعض الحالات والازمان
 ثم هذه الفوائد الدنيوية هي وان كانت تتعلق بالاشخاص

فلا شك انهما مستلزمتا وينتج عنهما من باب اولي اجراءهما في الامور
 الاجتماعية والمرافق العمرانية وقد تقر من اصول ديننا الطاهر
 ان الشخص يجب عليه ان يحب لآخر ما يحب لنفسه فينتج من هذا
 الاصل ان كل من اعتبر هذه الامور مفيدة لذاته ونفسه يلزمه
 ان يعتبرها مفيدة لآخائه واهل وطنه وبلده فإدًا وجمعًا
 فيسبب عن ذلك تنقيتة البلدان وتصفيتها وغيرها الى غير ذلك
 من الفوائد المرتبطة بعظمها ببعض شرعا وعرفا اما الفوائد الدينية
 فقد تقدم في اول هذا البحث بعضها وهي ملاك الامور كصلاح الدين
 متضمن صلاح الدنيا ولا عكس بل لاصلاح الدنيا بلا دين - محال
 ذلك ان يكون فيها الاشارة الى الاستعداد لكل امرهم بما يلزم
 له ويستحقه ومن فوائد ايجاب ما تقدم وتشرجه توطين النفس
 على هذه الاعمال حتى تصير خلقا للنفس بحيث تصير تنفرد عن كل
 ما يخالف النظافة ومن اعظم فوائد ذلك استشعار عظمة الله
 بسبب هذا الاستعداد لعبادته وجعلها امرا مهما يعتنى به
 قبل حلول اوانه وتعظيم الله قضت به العقول لصلاح شؤونها
 في دنياها ومآلها وهو اكبر وانزع للانسان من نفسه وقت قدرته
 وفي خلوته ولا يمكن قيام هذا النظام بدون قيام هذا الوازع
 ومن زعم انه يقدر ان يقيم نظام الممالك والعباد بقوته ومهذبه
 فقد افترى وخالف العقل والمشاهدة ومن اين له ولجندة علم

تم القطعة الاولى من الجزء الثالث من كتاب هدية المهدي
 وتتلوها القطعة الثانية
 اولها كتاب الصلوة
 والحمد لله
 اولها آخر





التماس

(۶۰)

یہ کارخانہ اہل اسلام کی توجہ کا امیدوار۔ اور بہرہ رومی کا
خواہاں اور آپ کے الطاف کا جویندہ ہو کر عرض رہا ہے
کہ امور لاحقہ سے کارخانہ ہذا کو یاد شاد فرما کر اپنے
مشکوروں میں اسکا بھی شمار فرمائیں گے۔

إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْحَسِنِ

(۶۱)

خیر خواہ عام

نمبر مطبع شمس الاسلام واقع چھتہ بازار

اللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هَدِيَّةُ الْمَهْدِ

مِنَ الْفَقْهِ الْمَحْمُودِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الصَّلَاةِ

مُطْبَعُ قَائِمِي فِي بَابِ الْمَدِينَةِ السَّلَامِيَّةِ طَبْعُ شَد

صحتنا ما جزها وهدية المهدي

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
٣	٣	١١	٤٥	٢	١١	٤٥	٢
١٩	١٩	٥	٤٦	١١	٤٥	٢	١١
٢٧	٢٧	١٤	٤٩	١١	٤٥	٢	١١
٨	٨	١	٤٢	١١	٤٥	٢	١١
٥	٥	١٢	٤٤	١١	٤٥	٢	١١
٢	٢	١٣	٤٧	١١	٤٥	٢	١١
١٤	١٤	٢	٤٦	١١	٤٥	٢	١١
٤	٤	١٢	٤٥	١١	٤٥	٢	١١
٥	٥	١٥	٤٨	١١	٤٥	٢	١١
٦	٦	١٥	٤٩	١١	٤٥	٢	١١
١٢	١٢	١١	٤٣	١١	٤٥	٢	١١
٣	٣	٥	٤٤	١١	٤٥	٢	١١
١٤	١٤	٤	٤٨	١١	٤٥	٢	١١
١	١	٣	٤٩	١١	٤٥	٢	١١
١٢	١٢	١٥	٤٢	١١	٤٥	٢	١١
١٠	١٠	١٨	٤٣	١١	٤٥	٢	١١
١٧	١٧	٢٠	٤٥	١١	٤٥	٢	١١
٣	٣	١٥	٤٤	١١	٤٥	٢	١١
١٣	١٣	٦	٤٨	١١	٤٥	٢	١١
٨	٨	٦	٤٩	١١	٤٥	٢	١١
٣	٣	٥	١٠٣	١١	٤٥	٢	١١
١	١	١١	٤٤	١١	٤٥	٢	١١
١٧	١٧	٢٠	١٠٥	١١	٤٥	٢	١١

صحيح	غلط	صفحة	سطر	صحيح	غلط	صفحة	سطر
سبتقلد	سبتقلد	١٩	١٣٦	لا نطن	لا فطن	٦	١٠٦
خطا	خطا	١٢٧	١٣٨	الستره	السترة	١٢	١٠٧
خطا	خطا	١٠	١٣٩	جوانبه	جوانبه	٣	١١٠
السنة	النسبة	٩	١٤٠	ترتضي	ترتضي	١	١١١
اذقري	اذقري	٩	١٤٣	يسدل	يستدل	١٢٧	١١٢
متعينة	متعينه	١	١٤٦	يهذا	لهذا	٧	١١٣
الزيادة	الزيادة	١	١٤٤	البذلة	الندلة	٥	١١٥
براءة	براءة	١٠	١٤٥	المصلحة	المصلحة	١٠	١١٦
فاتحة	افعانه	١١	١٤٨	والمسئلة	والمسئلة	١٣	١١٧
من وافق	من موافق	٢	١٤٩	به او ما	باء وما	١٤	١١٨
يرد	يزد	٦	١٥٠	علمتك	علمتاك	١٨	١١٩
المغضوب	المعضوب	٤	١٥١	يعني بهي	يعني يا	١٠	١٢٠
المتعصبه	المتعصبته	١٠	١٥٠	يجبر	يجبر	١٠	١٢٣
الناس	التاس	٩	١٥١	تسال	تسال	٣	١٢٤
بالصافات	بالاضافات	١	١٥٢	المقتدون	المقتدون	١٢٧	١٢٥
الابتلاع	الابتداء	١٠	١٥٣	التخفة	التخفة	٤	١٢٦
الصلوة	لصلوة	٥	١٥٤	اخطا	اخطنا	٢	١٢٧
كانت	كايث	٤	١٥٣	وابو	وابي	٦	١٣١
كادت	كانت	٩	١٥٤	قصار	فصار	٤	١٣١
ليتقيد	ليتقد	٩	١٥٥	غير موضعها	غيره وضعها	١١	١٣٢
فقط	فقط	٩	١٥٦	نافلا	فائلة	٣	١٣٣
كان يقرا	يقرا	٨	١٥٤	فهو	فهو	٨	١٣٧
وليسرق شي	وليسرق شي	١٥	١٥٥	لا يفرض	لا يفوز	١٤	١٣٦
من الصلوات	من الصلوات	١٩	١٥٦	ضعف	ضعف	١٨	١٣٧
حالتا	حالتا						

صفحة	سطر	غلط	صحح	صفحة	سطر	غلط	صحح
١٥٨	١٤	فاذا	فاذا	١٨٩	٢	للصلوة	في الصلوة
١٥٩	٧	فرفة	فرفة	١٩٠	١٨	يضع	يصنع
١٥٩	١٧	لا تأديتها	اضاعتها	١٩١	١٠	حدوا	جدوا
١٦١	١٣	المعتبرة	لتأديتها	١٩٢	١١	عزوا	عزوا
١٦٢	١٠	يزاد	يزاد	١٩٣	١٤	خفيفة	خفيفة
١٦٣	٥	المراة	المراة	١٩٥	٥	لا من	لا على من
١٦٤	١٤	طاعة	طاعته	١٩٥	١٥	فما يقضى	فما يقضى
١٦٤	٢	لا يجزئى	لا يجزئى	١٩٦	١١	الاحاديث	الاحاديث التي
١٦٥	١٢	عرفا	عرفا	١٩٦	٨	لم يذكرها	لم يذكرها
١٦٨	١٣	لم يثبت	لم يثبت	١٩٦	١٢	فاذا قرئ القرآن	فاذا قرئ القرآن
١٦٩	٥	مارع	فأذرع			فاستعد	فاستعد
١٦٥	٢	يشاؤل	يتناول			اي فاذا اردت	اي فاذا اردت
١٦٣	٨	الفرق	الفوق			ان تشتر في القرآن	ان تشتر في القرآن
١٦٤	١٤	يتدارك	يتدارك			فاستعد	فاستعد
١٦٥	١١	لوثر	لوثر	١٩٨	١٩	انصرح	انصرح
١٨١	١٠	نهض	نهض	٢٠٠	١١	البله	البله
١٨١	١٥	الثور	الثور	٢٠٢	٢	للصلوة	الصلوة
١٨٢	١٣	وان يفجئ	وان يفجئ			مشية	مشية
		عن جنبه	عن جنبه			معد	معد
١٨٤	١	يفعل	يفعل	٢٠٣	١٢	قاله	قاله
	٣	كل منهم	كل منهم	٢٠٣	١٤	السططات	السططات
١٨٢	١٧	السباية	السباية	٢٠٣	١٨	المنقشفة	المنقشفة
	١٤	وركبته	وركبته	٢٠٥	٥	اودج	اودج

صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۲۰۰	۱۳	فقولہ	قلہ	۲۲۸	۳	صرفتہ	صرفتہ
۲۰۸	۲	الراویۃ	الروایۃ		۱۱	امقتناہ	امقتناہ
۲۱۱	۶	يجروا	يجسروا			الہمہ	الہمہ
۲۱۶	۱۷	یریدہ	یؤیدہ	۲۲۹	۱۷	الحق	الحق
۲۱۳	۱۹	صلیتا	صلیتا	۲۳۰	۹	یمینہ	یمینہ
۲۱۷	۴	الصلو	الصلو	۲۳۲	۱۷	کالمندری	کالمندری
۷	۶	لا یثوت	لا ثبت		۱۵	اولم یعی	اولم یلعی
۵	۵	فی عیب علیہ	فی عیبنا				

التاس

جو حضرات اس کتاب کا مطالعہ فرمائیں یہ سب اغلاط حسب محنت نامہ ہذا درست فرمائیں افسوس ہے کہ طبع میں اس قدر کثیر اغلاط رہ گئے مگر اس کا بندوبست میرے امکان سے باہر ہے لایکرم اللہ تعالیٰ و تقیہ الایمان و تسبیحہا والسلام۔

خاکسار مولف عفا اللہ عنہ

۱۸	۷	فی الدار	فی الدار
۳	۲۲۰	جلوسن	جلوس
۱	۲۲۲	بقصہ	بقصد
۱۶	۷	فلیس	لیش
۱۹	۷	لا یطبق	انطبق
۲	۲۲۳	صراط	ضراط
۴	۷	فما بال	فما بال
۵	۷	خیل	خیل
۱۱	۷	خلدہ	خلدہ
۱۶	۷	خلدہ	خلدہ
۱۵	۷	تسلیمات	تسلیمات
۱۱	۲۲۴	فقلت	فقلت
۱۱	۲۲۷	تمہا	تمہا
۱۷	۷	عائبا	عائبا
۸	۲۲۵	تطاطا	تطاطا
۹	۷	ولین	ولین
۶	۲۲۷	ثابت	ثابت

اللَّهُ بِمَنْ تَبَيَّنَ الْإِضْرَاطُ مُسْتَقِيمًا

بعونه تعالى شانه دين آخر الزمان بطور مقدمه و صاحب الزمان عليه السلام

القطعة الثانية

من الجسنة ما ثالث من كتاب



كتاب الصلاة

٣٢٤ جبري قدي

تأليف ضيف عباد الله اللسان المدعو وحيد الزمان غفر له الرحمن

مُطَبَّعٌ فِي مَكْتَبَةِ مَطْبَعَةِ مَدِينَةِ مَكَّةَ الْمُكَرَّمَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الصلاة الكتاب الثاني في اللغة الضم والجمع واصطلاحها اسم الجملة
مختصة من العلم فيها ما ياق على مصدره يته او بمعنى اسم المفعول او الفاعل
والإضافة بيانية وفي الأكثر والغالبين الباب يدخل تحت الكتاب الفصل
تحت الأباب والكل يستعمل غالبا على فائد ومسائل والصلاة لغة قيل هي الدعاء
لاشتغالها عليه وهذا قول جماهير أهل العربية والفقهاء وغيرهم وقيل لانها
ثانية لشهادة التوحيد كالمصلي من السابق في خيل الحلية وقيل مأخوذة من
تخريك الصلويين وقيل غير ذلك واصطلاحا في الشرع هي قوال وحركات
وافعال مخصوصة مفتوحة بالتكبير مختمة بالتسليم غالبا وهي كن من ارتكبا
الدين وفريضة قطعية منكرها كافر وكذا تاركها عمدا من غير عذر لقوله
من ترك الصلاة متعمدا فقد كفر وهو قول امامنا احمد بن حنبل واصحاب الحديث
وقيل لا يكفر بل يقرب من الكفر وحملوا الحديث على التشديد

باب المواقيت والتبليغ هو المنفذ بين الشيين وتقدم معناه اصطلاحا
 والمواقيت جمع ميقات وهو مفعول من الوقت وهو التقدير الجرد للمفعل
 من الزمان والمكان قال تم ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا موقوت وقته
 عليهم وقال تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقس موافقه قانتين
 وحيث كان يشكر الله على نعمه وتغضبه بعبادته والتدليل له واجب شرعا وفاقدا
 خذوا من فضله العبد كل عمره في سجدة واحدة لما فاء بخوابه عليه لكن لما كان العبد
 يحتاج الى صفة كثيره ترك قاته الى ضرورة من اشغاله وحاجاته سهل الله عليه
 بلحاظ عبادته في اوقات مخصوصة لا يتعسر عليه معها سعي في لوازم حياته
 او من يلزمه التكسب لهم فاجب عليه خمس صلوات في اليوم والليلة واختار
 لها احسن الاوقات ووقفها للمصلحة دينا ودنيا والصلوة اجمع المسلمون
 عليها اصل ركبان الاسلام المعلومة من الدين بالضرورة يكفر منكرها وقد
 الكتاب على وجوبها قال في الروضة والامراى في الاية من قوله تع حافظوا على الصلوة
 بطلق الصلوة انما يفيد الايتان بها في زمان ومكان من دون تعيين لا يظنون
 الزمان والمكان من ضروريات الفعل واما الوقت الخاص الذي شرع الله فيه
 الصلوة وكذلك كونها على هيبأة مخصوصة مع شروط مخصوصة فهذه الاية
 عليه الاية بمطابقة ولا تضمر ولا التمام انتهى واقول ليت شعري ماذا يفعل و
 كيف يصلي اعداء السنة الذين لم يعفوا الرسول صلى الله عليه وسلم وجوب طاعة
 حيث قالوا لا يجيب على حاله بل بغيا لقران وهم مع مخالفتهم لايات القران
 الصخرة بوجوب طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم ومحبتة والتاسي به والمحاكمة

كان تابع عليه
 الجكر الواعى
 ظهر وان عفا
 وتوهم من
 ايات السنة
 لا يرون العمل
 بالحدوث وتبين
 حسنا كتابه
 وفي كتابه ما
 يقع في العمل
 بالشيء في الدنيا
 ما يتكلم به
 وما فاهاه عنه
 في حاد طعن
 فيهم ام
 الاصل وسبى
 اهل القران لوبك
 كالخارج حنة
 الشيا الا انتم
 الشيطان
 هو

اليه ثم التسليم بقضائه وعدم وجلان المحرم من ذلك ومع مخالفتهم بما قضته
 العقول والقطر اتفق عليه جميع البشر سواهم ان من سلم ان فلانا مرسل الى و
 رسول الله وجعل عليه بعد التسليم قبول جميع ما جاء به من عند المرسل وامتثال جميع
 ما امر به واجتناب جميع ما نهى عنه وكما ان الرسول صلعم مأمون ومصداق في تبليغ جميع
 القرآن وعدم الكتمان كيف جهل ما الخي به تفسيد وبيان ايراد زيادة على ما في كتاب
 المرسل وقبول هذا وهذا متوقف على الازعان برسالته وتكذيبه في هذا التكذيب
 في ذلك لا فرق في ذلك عند العقلاء وكول الرجل رسول الله يقتضى قبول جميع
 ما بينه عن الله ومن قبل بعض ما جاء به دون البعض من عقلاء وشرا ما قبل
 الكل وورد الكل عن احدا لا امرين لازم اما تكذيبه او تصديقه وليت شعري ماذا
 يقول هؤلاء المذنبون في الصلوة والنكوة ونحوهما من شعائر الدين اذ لم يجزوا
 على معانيهما واركابها المبينة في السنة فهل يجزوا على مجرد المعنى اللغوي فان قالوا
 نعم لمن متمم فظانهم وشعائرا لا يلائم فيها الا من تبلى ونقض يد يده من الدين الاسلامي
 الا ترى ان الصلوة معناها في اللغة الدالة فاذا اتركة هؤلاء السنة وحملوا الصلوة
 على هذا المعنى اللغوي فقد خالفوا الرسول صلعم عليه صلوات الله وجميع المسلمين بل
 كذبوا صلعم وكنوا سلف الامة وخلفها في تقلم الصلوة الواجبة نقل لا يجازل
 نواتر شئ وهذا يفضي الى القدح في نقل القرآن ايضا الى غير ذلك من اللوازم
 المذكورة وايضا الصلوة في الاصل مأخوذة عن تحريك الصلوة فهل يكفي لاداء الصلوة
 هذا التحريك عندهم وكيف ينبغي هذا التحريك الى اليمن والشمال كما تحرك اليك
 لثناء دوس عند ذي الخلصة او الى الفوق والتحت والكل واسع وايضا اذا كان

معنى الصلوة التي هي عماد الدين الدعا فحسب الصادق بقوله القائل (يا الله)
 فهل تصدق دلالة القرآن ونظم على هذا المعنى وفي القرآن الجواب للصلوة كما
 قال تعالى حافظوا على الصلوات الصلوة الوسطى ما منعة بالجمع وما معنى الصلوة الوسطى
 وهل معنى المحافظة ان يستغرق العبد جميع ازمته يدعو الله اتماماً لتمامه ^{في} ~~في~~
 باوقات تدون اوقات واين دلالة القرآن على ذلك وما ايضا كيف تكفي وكيف في حجاج
 الكتاب ساكت عن تفصيل الزكوة والحج وحينئذ تتعطل بشئ ثم الاسلام وتفعلك
 على هذه الاسلام الخاص والعوام حجة الكفرة اللثام وعبادة الاصنام وقد
 اطلت ههنا بما لا يخفى اعرف ان ذلك على منزلة العلم الذي هو القرآن فقط والسنن
 ليست بشئ يعقد عليه والحق وانما لا يستك في الامن سعة نفسه وانما في
 الديانات والرسول ومثل هذا لا ينبغي له تسليم القرآن ايضا اللهم احفظنا
 من الاحن والحن واعصمنا عن البليات والفتن والغرض ههنا بيان مواقيت
 الصلوة اول وقت الفجر اذا طلع الفجر الثاني وهو المعتدض في الافق واخر وقت
 ما لم تطلع الشمس لحديث افاة جبريل انه ام رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يجدد له اوقات الصلوات الخمس فيه قم فضله فصل الفجر حين يرق الفجر
 او قال سطع الفجر في اليوم الناهجين اسفر جدا او كادت الشمس تطام ثم قال
 في اخر الحديث يا محمد صل على هذا وقت الانبياء من قبلك والوقت فيما بين هذين
 الوقتين وقد روى من طرق كثيرة ذكرها في النبيل فان شئت الزيادة
 فارجع اليه وقد قيل ان احاديث التوقيت عنه صلعم متواترة والله اعلم وان
 وقت الظهر اذا زالت الشمس لما في حديث جبريل عليه السلام ايضا انه قال قم

فصله فصله الظهر حين زالت الشمس آخر وقتها اذا صار ظل كل شئ مثله
سوى ظل الاستواء وقد اتفق على ذلك جماهير العلماء ومن الاحناف محمد بن ابو
ولم يخالف في ذلك الا ابو حنيفة رحمه وعنه رواية بقا فوق الجوهري واستدل الاحناف
بقوله الامام بقوله صلعم ابره و ابا الظاهر فان شدة الحر من فيه جهنم قالوا واشتد الحر في
ديارهم في هذا الوقت واذا تعارضت الآثار فلا ينقضه الوقت بالشك وقد يستدل
لهم بما خرج النسخة وابوداؤد من حديث ابن مسعود كان قد رصاوة رسول الله
صلواته عليه في الصبيبة ثلاثة اقدام وفي الشتاء خمسة اقدام الى سبعة اقدام
واقوله اما حديث ابان فهو اخص من مدعاهم فلا يصح دليل المدعاهم ان وقت
الظهر يبقى الى ان يصير ظل كل شئ مثليه في حر وبرد اي صيف وشتاء ولينس
ذكر للظل فضلا عن التقدير المتناهي والمتناهي والحديث الثاني لا يصح دليل المدعاهم ايضا
لانه محمول على البراد وبالسبعة الاقدام في الشتاء تنقضه صلواته صلعم وهو
اقل من ظل الانسان مع ظل الاستواء وايضا لم يذكر في الحديث نسبة الظل الى
شئ وظل اي شئ هو الحديث ليس فيه دلالة لمدعاهم وقد حر فيه ايضا فاذا
في مسنده عبدة بن حميد الطيب الكوفي عن ابي مالك سعد بن طارق وفيه ما
خلط وهو ضعيف لا يقوى على معارضة ما استفاد عن صلعم من الاحاديث الصحيحة
في تقدير اخر قوله بمصير ظل كل شئ مثله وقد عرفت انه حتى لو سلم صحته فلا
دليل لهم من الوجوه التي عرض فيها اما قولهم واشتد الحر في ديارهم في هذا
الوقت فهو كلام مجمل يحتاج الى تفصيل فان اراد ان الحر يزاد من بعد الزوال
الى مصير ظل الشئ مثليه فهذا لا نسلم وليس المراد بالبراد الا ان يواخره

الى ان يجرد واقفاً الجردان البيوت ينظرون وقت الزهايو الايايد ذلك يوجد
قبل نصف وقت الظهر اي قبل ان يصير ظل كل شئ مثل نصفه فلا آثار بقا فته
ولا تنك لتيه ذي يقين وهو اول وقت العصر ^{مماثل} الاختيار الى مصير الظل
ويبقى الى غروب الشمس مع الكراهة فيما بعد الاصفار و قبل اذا اصفر خرج
وقت العصر هذا القول اعتمده الامام الشوكاني من اهل ابناء في الدرر وقرره
الشارح واستدل على ذلك بحديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقت صلاة الظهر ما لم يحضل العصر وقت صلاة العصر ما لم تصفد الشمس قال
وهذا الحديث لا يخالف في روي في بعض الاحاديث ان آخر وقت العصر مصير ظل ^{الشيء}
مثليه لان هذا الحديث قد تضمن زيادة غير منافية للاصل وحل حديث
من ادرك من العصر ركعة قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العشر كان قبل
الغروب قبل طلوع الشمس على صلاة المعدن وروا ذلك في الاعتقاد ضعيف
والحق ما ذكرناه من وجوه احدها ان ما استدل به من حديث ابن عمر هو رواية
وفي رواية اخرى عنه عند مسلم ووقت صلاة العصر ما تصفد الشمس ويسقط
قرنها الاول والن زيادة من الثقة مقبولة اتفاقاً ويقوى ذلك حديث ابى موسى
في الذي سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن مواقيت الصلاة وفيه تراخا العصر فانصرف
منها والقائل يقول احسب الشمس بوجهها ازاحار الشمس يكون موخرا بعد
انقارها ولا يكون الا بعد ان يسقط بعض الشمس للغروب وما في الصحيحين من
قول صلح من ادرك من الصبر ركعة قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبر
ومن ادرك من العصر ركعة قبل ان تفرج الشمس فقد ادرك العصر هو مقرون ^{بشيء}

لما تقدم من الاحاديث وكذا قوله يوم الحندق ما في ما صليتها تحت غربت الشمس
 فحديث ابن عمير الذي استدل به الشوكاني في محموله على الوقت المتخار والمحمول والفرق
 فيه الوجه الثاني ان الخطاب في الاحاديث المذكورة عام فأتى في مقام التشريع
 للامة والرجل لسائل في حديث ابي موسى لم يكن من المعدولين وايضا النبي صلح
 صلح باصحابه في هذه الاوقات فلا يعينان يحل صلواتهم على صلوة المعدولين وهذا
 صحيح من فعله صلحهم هو في الصلوات فلا يبرح بالتحمل والتخيير وايضا اذا حمل روية
 ابن عمر رضي الله عنهما التي ذكرها الشارح على العموم والتوقيت وتحديثات الصلوة والاول
 الاخرى لمقبلة بسقوط قرن الشمس لاول مثلها وهي على ما حملت عليه
 الرواية الاولى والوجه للتفريق وهي زيادة مقبولة لا تنافي الرواية الاخرى
 بل توضيحها الوجه الثالث ان الغرض بالذي ذكرناه صادق لغة بغرض اول جزء
 من الشمس الذي هو سقوط قرنها الاول ومنه الى سقوط باقيها لا يكف لصلاة
 ركعة على نحو ما كان يصلي صلح فظهر ان صلوة الركعة وادراكها قبل الغروب
 المراد به قبل غروب قرنها الاول وعلى هذا تناسق الاحاديث وتتعاقد و
 يكون بعضها مويلا وشارحا للبعض الاخر وما يزيد ايضا كما روى في الصحيحين
 وغيرها انه قال صلح من ادرك من الصلوة ركعة فقد ادرك الصلوة فانه حلال ذلك
 الصلوة بادراك الركعة واوضح منه ما رواه البخاري اذا ادرك احدكم سجدة راي
 ركعة من صلوة العصر قبل ان تغرب الشمس فليتم صلوة الحجة ثم يقتيد ادراك الركعة
 بما قبل لغروب بين في ان الركعة وقعت في وقت الصلوة والا لما كان لهذا التقيد
 فائرة وادراك الركعة من الصلوة ظاهرا وحقيقة في ادراكها في وقتها والنبي

الحق باقى الصلوة بالركعة مرید اما ذكرناه والاما صحح الامام في الوجه الرابع ما ذكره
 شارح الدرر في روضته من ان الشارح جعل الصلوة المفعولة في هذه الاوقات
 المعينة يعنى ما بعد الاصفراء ونحوه صلوة المنافق و صلوة الامراء الذين
 يمتنون الصلوة وذكر ما في الصحيح من حديث النسائي قال سمعت رسول الله صلعم
 يقول تذاك صلوة المنافق يجلس يرقب الشمس حتى اذا كانت بين قرني الشيطان
 قام فقربا ليدكر الله الا قليلا ثم ذكر حديث صلوة الامراء الذين يمتنون
 الصلوة او يؤخرون الصلوة عن وقتها وقال له الراوى فيما تاصر في قال صل
 الصلوة لوقتها الحديث قال وهكذا اما حديث النعمي عن الصلوة بعد العصر بعد
 الفجر قال فكان ما ذكرناه دليلا على ان ادراك الركعة في الوقت الخارج عن الاوقات
 المضربة كوقت طلوع الشمس وغروبها وطلوع الفجر هو خاص بالمعدن وركن موضع
 مرضا شديدا لا يستطيع معه تاديت الصلوة تشرفي وامكنه ادراك ركعة وكالحال
 اذا ظهرت وامكنها ادراك ركعة ونحو ذلك وما ذكره استدلال ساقط لا يدل
 على مراده وغايته ان يدل على ان تعمد تاخيرها الى ما ذكره في الحديث من موام^ع
 حديث صلوة المنافق الذي يرقب الشمس لان الذم فيه معلق على التاخير
 وعلى عدم اتيانه بالصلوة على وجهها وما يؤيد ان تحقق احد الامرين يتعلق به
 انهم على حديثه حديث ابن عمر في الصحيح قال قال رسول الله صلعم لا تخروا
 بصلواتكم طلوع الشمس وغروبها والفقير في الصلوة ذلك الوقت انتهى عنه
 مكرهه والمنافق ذكر في الحديث انه يتعمد ويرقب الشمس اما ان تذاك الصلوة
 خارجة عن الوقت فلا دلالة من الحديث عليها بل الحديث يدل على انها في الو^{قت}

فان رصده ومراقبته للشمس ليل على حوصه وخوفه ان تغرب فتفتوته لئلا تصيبه
 عقوبة وتاديب تارك الصلوة فينه فضم وينظر للناس نفاقه الذي هو حريص على
 اخفائه ففي رقوب الشمس ليل على انه يأتي بزاني الوقت ولو كان اتيانه لها في ذلك
 الوقت خارج وقتها لكان قد تركها في وقتها وتارك الصلوة عن الايسكت عنه الشارح
 بل لا بد من ان يودبه وهذا اظاهر من تأمل وأما حديث الامراء فلا يدل على المطلوب
 ولا له تعلق بمحل النزاع البتة وقول الشارح ان ذلك خاص بالمعد ودرية ما نقلت
 من التقعيد بأدراك الركعة قبل الغروب اذ مفهومه ان من لم يدرك الركعة لم يدرك
 الصلوة وليس حكم المعد وركن ذلك بل من فاتته صلوة بعد وجوب عليه قضاءها
 سواء ادرك من وقتها ركعة او لم يدرك والمختار عند المشارح كما تراهم الحدِيث
 انها اداء فلا معنى للتقعيد بأدراك الركعة فتعين ما ذكرناه وأما ما ذكر من
 ان الحائض اذا ادركت بعد طهرها قد ركعت فقد ادركت صلوة العصر فيرده
 انه يلزمها صلوة الظهر ايضا فالحديث مع احتمال تغير المراد منه على قول المشارح
 غير كاف في دلالة على ما يجب على الحائض اذا طهرت حينئذ ان يلزم ان ينزله
 حديث الصادق صلعم عن حماد بن عمار عليه السلام ومخرج به في السبعة
 وعدم الاضطرار بما في الضمير باحسن الفصاحة التي لم يقاربه صلعم احد فيها
 ونحن لا نتكراهة التأخير ولا ان المعد وريصه حينئذ بلا كراهة ولكننا نمنع
 الحصر والقصر على ما ذكره ودعوا ان وقت العصر اوسع مما رجحه وما ينبغي التنبية
 عليه انه هل يجزئ وقت الظهر نحوه بمصير ظل الشمس مثله ام لا قال في النيل ذهب
 الهادي مالك وطائفة من العلماء انه يدخل وقت العصر لا يخرج وقت الظهر

وقالوا يبقى بعد ذلك قدر أربع ركعات صالحا للظهر العصر اداء واحتجوا بقوله صلح
 فصلي في الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شئ مثله وصلى العصر في اليوم الاول
 حين صار ظل كل شئ مثله وظاهرة اشتراكهما في قدر أربع ركعات وذهب الشافعي
 والاكثرون الى انه لا اشتراك بين وقت الظهر وقت العصر قلت ومنشأ هذا
 الاختلاف ان قوله في حديث جبريل فصل الظهر قوله فصل العصر الظل هو عمل
 على الشرع اعم على الفراغ منها ومن اعم عن النظر عرف وتيقن ان قوله جاء جبريل
 فقال فصل الظهر فصل الظهر حين زالت الشمس ان المتعين هنا انه شرع في الصلوة
 حين زالت الشمس للاتفاق على ان اول وقت الظهر النوال ولو كان قوله فصل
الظهر حين زالت الشمس عجول على الفراغ منها لكان دخوله في صلوة الظهر
 قبل النوال وكلا المتنازعين غير قائل به وبه يترجم مذهب القائلين بشأن
 قدر أربع ركعات بين الصلوتين بناء على ما تقدم وبه يظهر التوفيق بين الاثر
 وانها متطابقة على وتيرة واحدة وان كلاهما يدل على ما دل عليه الاخر وذلك
 بان نقول ان قوله في صلوة اليوم الثاني فصل العصر حين صار ظل كل شئ
 مثليه اي شرع في الصلوة حينئذ اي ولعله فرغ منها مع الاصل والاختلاف
 بالحرة حين سقط قرن الشمس الاول فليتنامل المنصف ومثل العصر
 العشاء ما لم يطالع الفجر والصبح ما لم يطالع الشمس ابو حنيفة رحمه خص ذلك
 بالعصر اي حديث من ادرك المتقدم وقد دعيه الامام ابن القيم في اعداء
 المؤمنين قال رحمه المثال الثامن والعشرون من السنة الصحيحة الصريحة بالحكمة
 في ان من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح يكون

خلاص الاصول وبالمشابه من نهي صلعم عن الصلوة وقت طلوع الشمس
 قالوا والعام عندنا يعارض الخاص فقد تعارض حاضره ومبهم فقد من الحاضر
 احتياطاً فان يوجب عليه إعادة الصلوة وحديث الاتمام يجوز له المضى فيها
 واذا تعارضنا صيرنا الى النص الذي يوجب الاعادة لتيقن برعدة الذممة
 فيقال لا ريب ان قوله صلعم من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس
 فليتم صلوته ومن ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فليتم صلوته
 حديث واحد قال صلعم في وقت واحد قد وجبت طاعته في شطره فتجب
 طاعته في الشطر الاخر وهو محكم خاص لا يشتمل الاوجه واحدا ولا يشتمل
 غير البتة وحديث النهى عن الصلوة في اوقات النهى عام يحمل قد خص منه
 عصر يومه بالاجماع وخص منه قضاء الفائتة واداء الملتبسة بالنص وخص منه
 ذوات الاسباب بالسنة كما قضى النبي صلعم سنة الظهر بعد العصر وافر من
 قضى سنة الفجر بعد صلوة الفجر وقد اعلمه انها سنة الفجر وامر من صلى في
 شرجاء مسجد جماعة ان يصلى معهم وتكون له نافذة قال في صلوة الفجر
 سبب الحديث امر الدا خل والامام يحط ان يصلى تحية المسجد قبل ان
 يجلس ايضاً الامر باتمام الصلوة وقد طلعت الشمس فيها امر باتمام لا ابتداء
 والنهى عن الصلوة في ذلك الوقت نهى عن ابتداءها لا عن استدامتها فان
 لم يقل لا استتموا الصلوة في ذلك الوقت وانما قال لا تصلوا واين احكام
 الابتداء من البدوام وقال سيدنا عمر رضي الله عنهما اطال صلوة الفجر حتى كادت
 الشمس ان تطلع لو طلعت ما وجدنا غافلين وقد فرقت النص والجماع

والقياس بينهما فلا توخذ احكام الدوام من احكام الابداء ولا احكام الابداء
من احكام الدوام في عامة مسائل الشريعة فالاحرام ينأى ابتداء النكاح
والطيبح ون استدامتهما والنكاح ينأى قيام العدة والحرة دون استدامتهما
والحدث ينأى ابتداء المسح على الخفين دون استدامته وروال نحو العنت
ينأى ابتداء النكاح على الامة دون استدامته عند الجمهور والزنا من المرة
ينأى ابتداء عقد النكاح دون استدامته عند الامام احمد ومن وافقه
والذحول عن نية العبادة ينأى ابتداءها دون استدامتها وفقد
الكفاءة ينأى لزوم النكاح في الابداء دون الدوام حصول الغنى ينأى
جواز الاخذ من الزكوة ابتداء اول نيا فيه دواما وحصول الحجر بالسفه
والجنون ينأى ابتداء العقد من الجمهور عليه ولا ينأى دوامه وطريان
ما يمنع الشهادة من الفسق والكفر والعداوة بعد الحكم بها لا يمنع العمل
بها على الدوام ويمنع في الابداء والقدرة على التكفير بما لمال تمنع التكفير
بالصوم ابتداء لا دواما والقدرة على هذا التمتع تمنع الانتقال الى الصوم
ابتداء لا دواما والقدرة على الماء تمنع ابتداء التيمم اتفاقا وفي منعه
لاستدامة الصلوة بالتيمم خلاف بين اهل العلم ولا يجوز اجارة العين
المغصوبة ممن لا يقدر على تخليصها ولو خصمها بعد العقد من لا يقدر المستأجر
على تخليصها منه لم تنفسه الاجارة وخير المستأجرين فمنع العقد امضائه
ويمنع اهل الذمة من ابتداء احداث كنيسة في دار الاسلام ولا يمنع
من استدامتها ولو جعلت لا يتزوج ولا يتطيب او لا يتطهر فاستدام ذلك

منه في النكاح
دعوى
الذين ان طريان
الجنون يفسد النكاح
وقال بعض العلماء
ان حكم النكاح حكم
الابتداء فقط لا الدوام
في تفسيره فنعلم
طريان النكاح ينسب
انكاح طريان
الشهادة وهو المنع
من كل شيء
منه في النكاح
بالتواضع
والفساد النكاح

لم يثبت وان ابتداء حنث واضعاف اضعاف ذلك من الاحكام التي يفرق
 فيها بين الابداء والذام فحتاج في ابتداءها الى ما لا يحتاج اليه في ذوامها
 ذلك لقوة الذام وثبوته واستقرار حكمه وايضا فهو مستصعب الاصل ايضا
 فالرفع اسهل من الرفع وايضا فاحكام التبع يثبت فيها ما لا يثبت المتبوع
 والمستدام تابع لاصله الثابت فلولا يكن في المسئلة نص لكان القياس ^{تقيضا}
 صحته ما ورد به النص فكيف وقد توارد عليه النص والقياس فقد تبين ان
 لم يتعارض في هذه المسئلة عام وخاص ولا نص وقياس بل النص فيهما و
 القياس متفقان والنص العام لا يتناول مخرج الخاص ولا هو داخل تحت
 لفظه ولو قد رصدا لفظه له فالخاص بيان لعدم ارادته فلا يجوز تعطيل
 حكمه وابطاله بل يتعين اعماله واعتبارها ولا تضرب احاديث رسول الله
 صلعم بعضها ببعض وهذه القاعدة اولى من القاعدة التي تتضمن ابطال الحد
 السنين والغاء احد الدليلين والله الموفق ثم نقول الصلوة التي يبطلها
 فيها الصلوة وهي حالة طلوع الشمس اولى بالصحة من الصلوة التي وافقتم فيها
 السنة فانه اذا ابتدأ العصر قبل الغروب فقد ابتدأها في وقت نهى وهو
 وقت ناقص بل هو اولى الاوقات بالنقصان كما جعله النبي صلعم وقت صلوة
 المنافقين حين تصير الشمس بين قرني الشيطان وحينئذ يسجد لها
 الكفار وانما كان النهي عن الصلوة قبل ذلك الوقت حريما له وسدا للذمة
 وهذه بخلاف من ابتدأ الصلوة قبل طلوع الشمس فان الكفار حينئذ
 لا يسجدون لها بل ينتظرون بسجودها طلوعها فكيف يقال تبطل صلوة

من ابتدأها في وقت تأمر لا يسجد فيها الكفار للشمس وتصح صلوة من ابتدأها
 وقت يسجد الكفار للشمس سواء وهو الوقت الذي تكون فيه بين قرني الشيطان
 فإنه حينئذ يقارنهما ليقع السجود كما يقارنهما وقت الطلوع ليقع السجود له فإذا
 كان ابتدأها وقت مقارنة الشيطان لها غير مانع من الصحة من صحتها فلان
 تكون استدامتها وقت مقارنة الشيطان غير مانع من الصحة من بابل اولي
 والاعرى فان كان في الدنيا قياس صحيح فهدى من اصحى فقد تبين ان الصورة
 التي خالفتم فيها النصل ولي بالجواز قياسا من الصورة التي وافقتموه فيها
 انتهى واخرجته بطوله لكثرة فوائد اللطالع من جمع المسائل والنظائر للتوفيق
 بين السنن التي يظن قاصر النظر التعارض فيها وهو لا يخلو عن تشديد ذهن
 وفق بصيرة وبه يتبين موافقته رح لها قرناة من توسيع وقت الصبح والعصر
 والعشاء وقد اثبت ذلك بالأدلة الصحيحة وان لا اختلاف بينها والله اعلم
 قال صاحب الهداية لا تجوز الصلوة عند طلوع الشمس لا عند قيامها في
 الظهيرة ولا عند غروبها الا عصر يومه عند الغروب لان السبب هو الجزء
 القائم من الوقت لانه لو تعلق بالكل لوجب الاداء بعده ولو تعلق بالجزء الما
 فالمودى في آخر الوقت قاض واذا كان كذلك فقد اداها كما وجبت بخلاف
 غيرها من الصلوات لانها وجبت كاملة فلا تتأدى بالناقص قلنا هذا راى
 فاسد بما يقابل النص الصحيح وقد قال امامك ان الراى ولو كان صحيحا
 فهو تيرك اذا خالف الحديث فكيف هذا الراى الفاسد وفساده ظاهر لانا نقول
 السبب هو الجزء الاول من الوقت الا انه سبب للوجوب لا لوجوب الاداء

فوجوب الأداء يمتد الى اخر الوقت وچ لا يكون المودى في اخر الوقت قاضيا بل
 مؤديا وتوكلهم انها اذا وجبت كاملة فكيف تودى ناقصة مدفوع بان من عفو^{الله}
 ونواله ورحمته وفضاله كما ورد عنه صلعم ان الصلوة في اخر وقتها عفو الله
 او نقول ان السبب هو الجزاء المقارن والوجوب في الوقت الاخر ناقص في كل
 صلوة ولا نسلم ان الوقت الاخر من الفجر اولى وافضل كيف انه صلعم كما هي
 عن الصلوة عند غروب الشمس هي عند طلوعها ولفظ العفو يدل على
 عموم النقص في كل صلوة الا فيما وثر النص فيه واستحب الشارع فيه
 التأخير وليت شعري كيف تركت اللى الصحيح الموافق لكتاب الله المقتضى
 لجواز النكاح بما هو مال قليلا كان او كثيرا الجديث موضوع او منكر ضعيف
 ذكر فيه فقد ير المهر بعشرة دراهم وخالفه الاحاديث الصحيحة الواردة في
 عدم تعيين المال كقوله التمس ولو خاتما من حديد وتترك في مسألة الديك
 الاحاديث الصحيحة برأى فاسدا وهذا من اعجاب الجواب عند اول الحج والايام
 واول وقت المغرب اذا غربت الشمس وخرقتها ما لم يرغب الشفق الاخر وذلك
 لقوله في حديث جبريل فصل المغرب حين وجبت الشمس لحديث سلمة بن الأكوع
 ان رسول الله صلعم كان يصلي المغرب اذا غربت الشمس وتوارت بالحجاب قال
 في المنتقى رواه الجماعة الا النسائي وكون اول وقت المغرب بالغروب مجمع عليه
 واما اختلاف في العلامة التي يعرف بها الغروب فقيل بسقوط قرص الشمس
 بكامله وهذا انما يتيم في الصحراء واما في العمران فلا وقيل بربو الكواكب اليلد
 وهو قول القاسمية والامامية واحقوا بقوله من حتى يطلع الشاهة الشاهة النجم

أخرجه مسلم والنسائي من حديث أبي بصرة وقيل بل الظلام واليه ذهب
 زيد بن علي وأبو حنيفة والشافعي وأحمد بن عيسى وعبد الله بن عيسى والمام
 يحيى الحديث إذا قبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا فقد افطر الصائم
 متفق عليه ولما في حديث جبريل **فصل** في حين وجبت الشمس فطر الصائم
 ويؤيد حديث أحمد والطبراني بلفظ لا تزال امتق على الفطرة ما صلوا
 المغرب قبل طلوع الفجر وحديث أبي أيوب **فصل** في عبادس وأصلوة المغرب
 قبل طلوع الفجر وحديث النس ورافع بن خديج قال كنا نصل مع النبي صلعم
 ثم نرى أحدا ما واقع نبله ويتخيم بما ذكرناه أن دخول وقت المغرب
 إنما هو بالغروب فقط وأما قوله حتى يطلع الشاهد فقد قيل أنه مدرج
 من بعض الرواة وهو لا يدل على تأقيت وغايته أن يكون علامة لمن
 اشتبه عليه معرفة الوقت لتغير ضوءه وهل يعمل بالساعات المعروفة
 لمن تعذر أو عسر عليه معرفة غروب الشمس **فصل** في ما تعتقد أن من عنده
 ساعات مضبوطة تتمشى بالصحة جازله العمل بها في التوقيت وهي
 في هذا الزمان من أقوى الامارات لمعرفة الأوقات سيما إذا طبقت
 بعضها ببعض وعن عتبة بن عامر رضي الله عن النبي صلعم قال لا تزال امتق
 بجيرا وعلى القطرة ما لم يؤخر والمغرب حتى تشتبك النجوم **فصل** في ما
 وأبو داود والاحاديث تدل على استقباب المبادرة بصلاة المغرب
 وكراهة تأخيرها إلى اشتباك النجوم وقد عكست الرافض القضية
 فجعلت تأخير المغرب إلى اشتباك النجوم مستحبا والسنة ترد عليهم

أما الأحاديث الواردة في تأخير المغرب إلى قرب سقوط الشفق فكانت
 لبيان الجواز أو تحديد أوقات الصلوة وما ذكرنا من الأحاديث هي اختيار عن
 عادة رسول الله صلى الله عليه وسلم المتكررة التي واظب عليها في السنة هي الاعتناء
 عليها إلا بعد ركعتي الصلوة والطعام وشهوة لما في الصحيحين عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال إذا قدم العشاء فابدأ به قبل صلوة المغرب ولا تعجلوا
 عن عشاءكم وفيها عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 إذا قيمت الصلوة وحضر العشاء فابدأ بها العشاء وفيها عن ابن عمر
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا وضع عشاءك فابدأ به
 بالصلوة ولا تعجل حتى تفرغ منه وفي الصحيحين كان ابن عمر رضي الله عنهما
 لا يطعمون ولا يتقائم الصلوة فلا يأتيا حتى يفرغوا منه لانه يسمع قراءة الإمام
 وعند مسلم لا صلوة بحضرة الطعام قال أصحابنا ذلك عام في كل
 الصلوة يقدم الطعام على الصلوة ولم يأت من مخالفة ذلك بحجة وظاهر
 الأحاديث انه يقدم ذلك مطلقا سواء كان محتاجا إليه اهلا ولا وخفيف
 الجوع كثيرة وان لم يخش فساد الطعام وفاق للظاهرية واحسن والسحق
 ومن الصحابة أبو بكر وعمر وابن عمر ورواه العواقي عن الثوري فقال
 يجب تقديم الطعام كذا في النبيل قال وجزموا بطلان الصلوة اذا
 قدمت وشحن لا تختار الوجوب ولا بطلان الصلوة بل المختار ما ذهب
 إليه الجمهور من حمل ذلك على الكراهة وظاهر الأحاديث ايضا انه يقدم
 الطعام وان خشي خروجه الوقت وهو المختار عندنا وقول صلوة في الحديث

ولا تعجل حتى تفرغ منه حجة على من قال انه يقتصر على تناول لقيمات
 يكسر بها سورة الجوع واما كون آخر وقت المغرب ذهاب الشفق المحصر
 فلحد يث عبد الله بن عمرو بن موفق وذكروا فيه مواقيت الصلوة وفيه ووقت
 صلوة المغرب ما لم يسقط ثور الشفق الحديث وثور الشفق تورانه
 وانتشاره ومعظمه وفي القاموس انه حجرة الشفق الثائرة فيه
 وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الشفق الحمره فاذا غاب الشفق وجبت
 الصلوة وفي السيل قال الد امر قطعي في الغرائب هو غريب وكل روايات
 ثقان وقد رواه ابن عساکر والبيهقي وصحح وقفه وقد ذكره الحاكم في
 المدخل وجعله مثالا لرفع الخرجون من الموقوفات وقد استخرج ابن
 خزيمة في صحيحه عن عبد الله بن عمر فوجاه وقت صلوة المغرب الى ان يذهب
 حمره الشفق قال ابن خزيمة ان سمعت هذه اللفظة اخذت عن جهم الزيات
 عن تفرده بها محمد بن يزيد قال الحافظ محمد بن يزيد صدوق قال البيهقي مرى
 عن الحديث عن عمر بن علي وابن عباس وعبداد بن الصامت وشداد بن
 اوس وابي هريرة ولا يصح فيه شيء والحديث يدل على صحة قول من قال
 ان الشفق الحمره وهم ابن عمر وابن عباس وابو هريرة وعبداد بن الصامت
 والقاسم والهادي والمؤيد بالله وابوطالب وزيد بن علي والناصر من
 اهل البيت والشافعي وابن ابي ليلى والثوري وكان ابو يوسف ومحمد بن
 احناف ورداية عن ابي حنيفة رحم والخليل والعمراء من ائمة اللغة قال
 في القاموس الشفق الحمره ولهم بن كرايم بن قال ابو حنيفة في الرواية الاخرى

والاوزاعي والمزني وبه قال ابا قريبل هو الابيض ولم يأتوا بحجة واستدل
صاحب الهداية بما لا يعرف في شئ من كتب الحديث فقال لقوله صلح
وأخروقت المغرب اذا السود الافق وقال امامنا احمد بن حنبل في الاصحاح
في الصحاري والابيض في البيهقيان وهذا قول لا دليل عليه قال ومن
حجج الاولين ما روي عن صلح انه صلى العشاء لسقوط القمر لثلاثة اشهر
خروج احمد ابوداود والترمذي والنسائي قال ابن العربي هو صحيح وصلى
قبل غيبوبة الشفق وقال ابن سيد الناس في شرح الترمذي وقد علم
كل من له علم بالمطالع والمخارب ان البياض لا يغيب الا عند ثلث الليل
الاول وهو الذي حدث عليه السلام خروجه اكثر الوقت به فهم يقيناً ان
وقتها داخل قبل ثلث الليل الاول يقين فقد ثبت بالنص انه داخل
قبل مغيب الشفق الذي هو البياض فتبين بذلك يقيناً ان الوقت دخل
بنهاية الشفق الذي هو الحمره واذا غاب الشفق دخل وقت العشاء
وامتد الى الفجر والاختيار الى نصف الليل اما كون دخول وقت صلوة
العشاء بمغيب الشفق فلقوله صلح في حديث جابر بن عبد الله العتيبي
غاب الشفق ولما في حديث ابي موسى في الذي سئل عن مواقيت الصلوة
وفيه فاقام العشاء حين غاب الشفق الحديث وهو صحيح في مسلم وغيره
واما كون الاختيار الى نصف الليل فحديث ابي هريرة رضي قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لو ان اسبق علمتني لا مرتهم ان يؤخروا
العشاء الى ثلث الليل او نصفه رواه احمد وابن ماجه والترمذي وصححه

وأما كون وقتها يمتد إلى الفجر فلحد بيث عائشة قالت اعتمر رسول الله صلعم
 ذات ليلة حتى ذهب عامة الليل حتى نام أهل المسجد ثم خرج فصلي فقال
 إنه لو قتها لولا أن اشق على امتي رواه مسلم والنسائي وهو صريح في أنه
 ما خرج صلعم إلا بعد أن ذهب عامة الليل أي الأثره ومجمله ومعظمه وأنه
 لم يشرع في الصلوة إلا بعد ذلك ولا يخفى على منصف صفة صلوة صلعم
 وتطويله فيها والذي يظهر أنه لا يفرغ منها إلا وقد بقي من الليل أقل القليل
 وقوله صلعم أنه لو قتها لولا أن اشق على امتي ليستفاد منه أن ما كان يفعله
 من صلواتها عند غيبوبة الشفق أو ثلث الليل إنما هو رعاية وشفقة
 بهم لئلا يشق عليهم وإلا فاجب صلوة الليل ما بعد نصفه وأفضل صلوة
 المفروضة وإذا لم يصح أن التقدير بالثلث والنصف توقيت وتحريم للصلوة
 العشاء فتبقي استدامة وقتها ما لم يدخل وقت الصلوة التي بعد ها وهي
 صلوة الفجر بيان ذلك أن ما يؤهم التوقيت وتحريمها هو صلواته صلعم
 نصف الليل أو ثلثه لا غير وقد ثبت بهذا الحد بيث أنه صلعم صلى بعد
 أن ذهب عامة الليل وعامته ما زاد على نصفه فتعين أن المراد بقوله
 صلعم صلواتها فيما بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل وكذا من قوله صلعم
 في حديث جبرئيل ثم جاءه العشاء حين ذهب نصف الليل أو قال ثلث
 الليل فصل العشاء أنه بيان لتحديد الوقت الذي لا تكون عليهم مشقة
 بالتأخير إليه على أن حديث جبريل هو كما تراها ليس فيه أنه صلى
 العشاء ثلث الليل أو نصفه بل فيه بيان بحجى جبريل على نصف الليل

ولا يدري اكان الناس مجتمعين حين جاء امرودى بالصلاة بعد ان جاء
 وحينئذ لا بد من مضي مدة يعتد بها بعد نصف الليل لاجتماعهم ثم يكون
 بعد ذلك دخولهم في الصلاة ولا يدري ايضا متى كان الفراغ من هذه
 الصلاة فاعلم بلا شك ان ما روي من اصحابنا الشوكاني والسيد من جرح
 قال الحافظ في نصب الراية وذكروا استدلاله صاحب الهداية على هذه
 المسئلة بحديث آخر وقت العشاء حين يطلم الفجر لم اجد وقال الزيلعي
 غريب ولا ادري من يجيء صاحب الهداية بمثل هذا الحديث الذي لا يوجد
 في شيء من كتب الحديث وقد اكثر في كتابه بامثاله من الاحاديث الموضوعة
 والساقطة والمقاوية والواهية وما يرفع الموقوف وما يضعف الصحيح
 والله يخفى لنا وله قال الطحاوي الخنف يظهر من مجموع الاحاديث ان اخر
 وقت العشاء حين يطلم الفجر وذلك ان ابن عباس وابا موسى والحري
 روى انه اخرها الى ثلث الليل وفي حديث ابى هريرة والنس انه اخرها
 حتى التمسف وفي حديث عائشة انه اعتمر بها حتى ذهب عامة الليل ثبت
 ان الليل كله وقت لها ويؤيد كتاب عمر الى ابى موسى وصل العشاء الى
 الليل شذمت وحديث ابى قتادة ليس في النوم تقريظ انتهى اما التطوع
 فوقت صلوة الليل والوقت اخرها هو بعد صلوة العشاء الى الفجر قال
 محمد بن نصر الرودي احد ائمة الحديث اتفق اهل العلم ما يبر صلوة
 العشاء الى طلوع الفجر وقت الوتر في الصحيحين من حديث عائشة
 كان رسول الله صلح يصلي فيها بين ان يفرغ من صلوة العشاء الى الفجر

احدى عشر ركعة يسلم من كل ركعتين ويوتر بواحدة وقال ابو حنيفة وقت
وقت العشاء اذ انه لا يقدر على صلوة العشاء عند التن كمر للترتيب وهذا
التعليل لا يصح على اصل الاحناف لانهم ما جعلوا الترتيب فرضا فيما
هو منصوص فيه فكيف صح الاستدلال به ههنا والله اعلم **فصل**

افضل الصلوة الصلوة في اول وقتها الا صلوة العشاء فالافضل تأخيرها
عند عدم المشقة والاصلوة الظهر فيبرد بها في شدة الحر لقوله يا على
ثلاث لا تؤخر الصلوة اذ انت والجماعة اذ حضرت الحد يث رواه الترمذى
وقوله الوقت الاول من الصلوة رضوان الله والوقت الاخر عفو الله
رواه الترمذى ايضا وقالت الاحناف يستحب الاسفار بالفجر واستدلوا
بقوله ع اسفروا بالفجر الحد يث وقد اختلف في الاسفار هنا وما المراد به
وهو التبين والتحقق والمراد به تبيين الفجر وتحقق طلوعه والاصل في ذلك
ان القوم اذ ذاك كانوا يتسابقون الى مراضى الله نحر والصلوة هي بعد
التوحيد اصل كل خير فكانوا يأتونها مع اول اذان في آخر الليل قبل طلوع
الفجر ورواها ترك بعضهم محورة عند ذلك ولهذا قال رسول الله صلحتم
لا يغرنكم من سموركم اذان بلال ولا بياض الافق المستطيل هكذا احتج
ببسطه هكذا يعنى معترضاه مسلم وقال ان بلا يؤذن بليل فكلوا
واشربوا حتى يؤذن ابن ام مكتوم متفق عليه ولا احمد والبخارى فانه
لا يؤذن حتى يطلع الفجر لمسلم ولم يكن بينهما الا ان ينزل هذا ويرقى هذا
ولعله بعد قدر الوضوء وقد علم ان الثانى كان يؤذن حين يقال اصبحت

اصبحت فاذا كان اذان الاول بليل والثاني حين يقال اصبحت اصبحت وليس
 بين الاذنين الا ان ينزل هذا ويرقى هذا فلا ينجل الاسفار على ما حمل عليه
 قولهم اصبحت من باب اولى وايضا قد تقر عدد الاحناف وغيرهم انه لا يفصل
 بين الاذان والاقامة بمدة طويلة وانما يفصل بما يكفي لا تمام ركعتين او بما يكفي
 لا كل طع اهل العشاء وهذا الاخير لا يتصور في صلوة الفجر و
 في الصحيح انه صلح بعبارة ركعتين خفيفتين بين النداء والاقامة من صلوة
 الصبح وهذا الفصل والمقدار من الصلوة يكفي للاسفار بمعتاد عند
 الاحناف فتعين ان المراد بالاسفار وقولهم اصبحت اصبحت تحقق لطلوع
 الفجر وتنبيهه وسمعت من شيخنا المحدث عبد الحق الزبيدي تنوي ان المراد تطويل
 القراءة الى ان يسفر بالفجر وهذا امتنعين للجمع بين الاحاديث كحديث ابن مسعود
 الاصحح ان رسول الله صلح صلوة مرة بغسل ثم صلح مرة اخرى فاسفر بها
 ثم كانت صلوته بعد ذلك التغليس حتى مات لم يجد الى ان يسفر واه ابو اؤد
 ورجالهم رجال الصحيح ومن المحال ان يحرض امت على ما هو الافضل و
 الا عظم للاجر ثم يدبر على المفضل الناقص الاجر ولو سلمنا المعارضنة
 وان الاسفار معناه ما يذكو الاحناف لكانت المعارضنة بين هذا الحديث
 ودليلهم موجبا لاسقاط المتعارضين على وفق اصولهم وتبقى احاديث
 الاذان وانه حين يبد واول الفجر حيث لم يكن بينه وبين الاقامة الا ما قد
 عرفت وحديث عائشة وفيه ان النساء ينقلن الى بيوتهن متلفعات
 بمر وطين لا يعرفن من الغسل قال في المنتقى رواه الجماعة وحديث

على ثلث لا تؤخر وحديث الوقت الاول من الصلوة رضوان الله بلمعارض
 وفيها حكاية صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم المواظبة عليها فوجب
 المصير اليها وعن انس عن زيد بن ثابت قال تسحرنا مع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في الصلوة قلت كم كان مقدرا ما بينهما قال قدر خمسين آية
 متفق عليه وذهب الى ما رجحناه العترة ومالك والشافعي واحمد
 واسحق وابوثور والاوزاعي وداود بن علي وابو جعفر الطبري وهو المروي
 عن عمر وعثمان وابن الزبير وانس وابي موسى وابي هريرة وحكي الحازمي
 هذا عن يقية الخلقاء الاربعة وابن مسعود وابي مسعود الانصاري و
 اهل الحجاز كذا في النيل وكتب عمر الى عامله ان صل الصبح والنجوم
 بأدية مشنكة وليت شعري هل يتراء المؤمن المتبع للسنة ما واظب
 عليه النبي او خلفاء الراشدون واهل بيته الطاهرون لاجل ابي حنيفة
 سبحانه هذا خطأ عظيم أما صلوة الظهر فكان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في اول وقتها الا في ايام الصيف وفي حديث جابر بن سمرة قال كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر اذا حضرت الشمس وقد روي انه لم يوضع
 ثيابهم تحت جباههم من شدة الرمضاء وهذه كانت عادة صلوة
 ويؤيد ذلك الاحاديث الواردة في افضلية اول الوقت والى ذلك ذهب
 الجمهور اما ايام شدة الحر فيس فيها الابراد لقوله اذا اشتد الحر فابدوا
 بالصلوة فان شدة الحر من فيم جهنم قال في المنتقى راه الجماعة والمراد
 بالابراد شئ من التاخير ما لم يخرج وقتها السابق ذكره وقد حذر بعضهم

بقدر حصول ظل للمجدد ان يمكن الساعي المثق فيهِ ولا فرق عندنا بين
 قرب المسجد وبعده ولا بين من يصلي في جماعة او منفرد الا ان هذه الرخصة
 في ايام شدة الحر مطلقة والله يحب ان توفى رخصته وسمعت عن بعض
 الاقاضل يفسر حديث الابراد بان المراد منه الابراد بالصلوة فكما ان الماء
 يطغ ويبرد نارا الدنيا كذلك ناره تنهمر تطفيها وتبردها الصلوة واما صلوة
 العصر فلها وقت فضيلة واختيار ما لم تصغر الشمس ثم ما بعد ذلك فوق
 كراهة او حرمة على خلاف بين العلماء فوقت الفضيلة اوله وقول بعض
 الاحناف ان تاخير العصر افضل من تعجيلها لا دليل عليه والاستدلال
 بحديث استيجار اليهود والنصارى والمؤمنين لا يتركان المذكور في رواية
 صحيحة قال اهل الكتابين ولا شك في كون مجموع وقتيهما طويلا بالنسبة الى
 وقت المؤمنين وفي رواية ان هذه المقالة صدرت من اليهود ولا يفي كون
 وقتهم اطول ولنا ما تقدم من الاحاديث في فضيلة اول الوقت وما روى عن
 النبي قال كان رسول الله صلعم يصلي العصر والشمس مرتفعة حية
 فيذهب الذاهب الى العوالي فيأتيهم والشمس مرتفعة قال في المنتقى رواه
 الجماعة الا الترمذي وللبخاري وبعض العوالي من المدينة على اربعة
 اميال او نحوه وعنه ايضا قال صلى بنا رسول الله صلعم العصر فاذا رجع
 من بني سلمة فقال يا رسول الله انا نريد ان نخرج زورا لنا وانما نحب
 ان تحضرها قال نعم فانطلق وانطلقنا معه فوجدنا الجوز لم تقرفخوت
 ثم قطعتم ثم طهر منها ثم اكلنا قبل ان تغيب الشمس رواه مسلم

وقالت الاحناف توخر العصر ما لم تتغير الشمس في الصيف والشتاء و
 خالفوا الاحاديث المتقدمة واطعوا فيها بشبهة ان في تأخيرها تكثير
 للنوافل لكرهتها بعدة اما صلوة المغرب فيستحب تعجيلها بالاتفاق و
 قد تقدم لا تزال امتي بخير الحد يث وقد روى ان كثير من الصحابة كانوا
 يصلون قبلها ركعتين خفيفتين وكانوا ينصرفون منها واحد هم يري
 موافق نبيله وقد تقدم واما صلوة العشاء فالى ما قبل ثلث الليل ونصفه
 وذلك موقوف على حصول المشقة وعدمها والحكميد ومر مع العلة
 المنصوصة فلو كان اهل قرية محترفين في اشغال شاقة وكان ياذيهم
 التأخير الى ثلث الليل فالمستحب في حقهم صلواتها بعد غيبوبة الشفق
 الا سمروا الله اعلم والتعليل بان التأخير لقطع السمر غير صحيح وان كان السمر
 بعد ما كروها الصحة الاحاديث في منعه لكنه لم يرد انه علة للتأخير بل
 المنصوص ان علة ذلك هو ما تقدم من المشقة ويستحب في الوتر بل باللف
 صلوة الليل آخر الليل فان لم يبق بالانتباه او توقيل النوم ان شاء و اذا
 كان غير فيستحب ان لا يجعل على الصلوة حتى يتيقن دخول الوقت
 او يترحم الظن بدخوله ويجهد بالامارات ومنها تقدم بقراءة
 وايراد ومن اقونها الساعات الموجودة بايدي الناس واذ التحقق
 الوقت فلا يؤخر وقال الاحناف يستحب التأخير في الفجر والظهر و
 المغرب والتعجيل في العصر والعشاء وفي كتبهم يجعل ما فيه عين
 يومين وعن ابي حنيفة ربح التأخير في الكل ولم يرد لهم دليل على ذلك

هذا اذا لم يكن مطر ونحوه فان كان فسيأتي حكمه في باب الجمعة والجماعة

فصل في الاوقات المنهي عن الصلوة فيها لا تجوز الصلوة عند طلوع

الشمس ولا عند قيامها في الظهيرة ولا عند غروبها الحدِيث ابى سعيد ان

النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا صلوة بعد صلوة العصر حتى

تغرب الشمس ولا صلوة بعد صلوة الفجر حتى تطلع الشمس متفق عليه

وفي لفظ لا صلوة بعد صلواتين بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر

حتى تغرب رواه احمد البخارى وعن عمر بن الخطاب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال

لا صلوة بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس و

روى ابو هريرة مثل ذلك متفق عليها وفي لفظ عن عمران النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال

لا صلوة بعد العصر حتى تغرب الشمس ولا صلوة بعد صلوة الصبح حتى

تطلع الشمس رواه البخارى ورواه احمد وابوداود وقال فيه بعد صلوة

العصر عن عمر بن عيسى قال قلت يا ابي الله اخبرني عن الصلوة قال

صل صلوة الصبح ثم اقصر عن الصلوة حتى تطلع الشمس وترتفع فانها

تطلع حين تطلع بين قرني شيطان وحينئذ يسجد لها الكفار ثم صل

فان الصلوة مشهودة محضورة حتى يستقل الظل بالمرح ثم اقصر عن

الصلوة فان حينئذ تسبحونهم فاذا قبل الفجر فصل فان الصلوة مشهودة

محضورة حتى تصلي العصر ثم اقصر عن الصلوة حتى تغرب فانها تغرب بين

قرني شيطان وحينئذ يسجد لها الكفار رواه احمد ومسلم ولا بى داود ونحوه

واوله عنده قلت يا رسول الله اى الليل اسمع قال جوف الليل الاخر

فصل ما شئت أن الصلوة مشهودة مكتوبة حتى تصل الصبح انتهى قلت
وهذه احاديث صحيحة صريحة في النهي العام عن كل صلوة بعد الصلوات
المذكورة وفيه تقيد النهي بما بعد الصلوات المذكورة واعلم منها حديث
عقبة بن عامر قال ثلاث ساعات نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان نصل فيهن وان تغير فيهن موتانا حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع
وحيث يقوم قائم الظهيرة المراد به الظل وحين تضعف للغروب حتى تغرب
قال في المنتقى رواه الجماعة الا البخاري قلت وفيه عن ابن عمر قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا طلع حاجب الشمس فاخروا الصلوة
حتى ترتفع واذا غاب حاجب الشمس فاخروا الصلوة حتى تغيب ووجه
الاعتمية في حديث عقبة وابن عمر انه لم يقيد النهي فيهما بما بعد صلوة تلك
الاقوات واخص مما تقدم كله ما روي مسلم رحمه من طريق طاووس عن عائشة
قالت وهم ابن عمر انما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتحرى طلوع الشمس وغروبها
الحديث وفي الصحيح عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتحروا بصلواتكم طلوع
الشمس ولا غروبها وفيه باسناد اخر عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
لا يتحرى احدكم فيصل عند طلوع الشمس ولا عند غروبها وفيه عن ابن عمر
قال اصل كما رأيت اصحابي يصلون لا انهي احد ايصله بليل ولا نهار فاشاء
غير ان لا تتحروا بصلواتكم طلوع الشمس ولا غروبها قال الحافظ زاد عبد الرزاق في مختصر
هذا الحديث عن ابن جريج عن نافع فان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك وقال
انه يطلع قرن الشيطان مع طلوع الشمس وروي لا تحينوا بصلواتكم لا تتحروا

ومحصل ما ورد من الاحتياط في تعيين الاوقات التي تكرر فيها الصلوة انها
 خمسة عند طلوع الشمس وعند غروبها وبعد صلوة الصبح وبعد صلوة
 العصر وعند الاستواء وترجع بالتحقيق الى ثلاثة عند الاستواء ومن بعد
 صلوة الصبح الى ان ترتفع فيدخل فيه الصلوة عند طلوع الشمس وكذا
 من بعد صلوة العصر الى ان تغرب الشمس فيدخل فيه الصلوة عند
 غروبها وقد اختلف اهل العلم في ذلك فذهب طائفة من السلف الى
 الاباحة مطلقا وان احاديث النهي منسوخة قال الحافظ وبه قال
 داود وغيره من اهل الظاهر وبذلك جزم ابن حزم وهو من هب الهادي
 والقاسم ويقابل هذا المذهب ما حكى عن جماعة منهم ابو بكره وكعب بن
 عجرة فان مذهبهم المنع مطلقا حتى من صلوة الفرض وحكى اليعمرى
 عن جماعة من السلف انهم قالوا ان النهي عن الصلوة بعد صلوة الصبح
 وبعد صلوة العصر انما هو اعلام بانه لا يتطوع بعدها ولم يقصد الوقت
 بالنهي كما قصد به وقت الطلوع ووقت الغروب اما مذهب الاحناف فانهم
 قالوا ويكره ان يتنفل بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب
 الشمس وقالوا لا بأس بان يصل في هذين الوقتين الفوائت وليسجد
 للتلاوة ويصل على الجنائز ومحصل مذهب الاحناف جواز فعل كل
 صلوة واجبة في هذين الوقتين وما تسبب في ايجابه على نفسه كالمندرة
 ونحوها ففجواز فعلها خلاف بينهم والمعتمد عدم الجواز واما النقل المطلق
 فقد اتفقوا على منعه واما حين الغروب والطلوع والاستواء فقد منعوا فيه

كل صلوة الا عصر يومه حين الغروب انتهى وقد تقدم رد الامام ابن القيم
 عليهم في التفارقة بين عصر يومه وصبح يومه وذهب الامام الشوكاني والسيد
 من اصحابنا في الدرر الاول وشرحه للثاني باطلاق الكراهة وهذه عبارته
 واولقات الكراهة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس وعند الزوال وبعد العصر
 حتى تغرب وقرر ذلك الشارح وذهب الشافعي والمؤيد بالله وابن القيم
 من اصحابنا ونقله عن شيخه الامام ابن تيمية رحمه الله يجوز من الصلوة في هذه
 الاوقات ما له سبب متقدم او مقارن ما لم يتعين للصلوة فيها قلت وهذا
 المذهب هو المختار عندنا من وجوه احد هان الصلوة بعد العصر وبعد
 الصبح قبل ان تشرق الشمس في الغروب والطلوع انما هي عنها سدا للذريعة
 وليس هو مقصود ابانتهى كما قصد به وقت طلوع الشمس غروبها وقد ارب
 من صلى بعد صلوة العصر ثم قال اخاف ان ياتي بعد كم قوم يصلون
 ما بين العصر الى المغرب حتى يمر ابالساعة التي هي رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان يصل فيهما ثم يقولوا قد مر ابنا فلانا وفلانا يصلون بعد العصر
 وقد روى عن غيره نحوه وفي معنى ذلك ما رواه ابوداود والنسائي باسناد
 صحيح او حسن عن علي بن ابي طالب قال لا تصلوا بعد الصبح ولا بعد العصر
 الا ان تكون الشمس نقية وفي رواية مرتفعة ويدل على جواز فعل المفاتمة
 صلواته صلعم لركعتي الظهر بعد العصر دعوى الامام الشوكاني اختصاص
 ذلك به صلعم غير مسلم والخاص به صلعم انما هو المداومة وما يدل على جواز
 ما سبها مقارن حديث الرجلين الذين امرهما رسول الله صلعم باعادة

صلوة الصبح والاعتدال ان باحتمال ان تكون الثانية هي الفرض مردود لا تقام
 لولم يأتيا مسجدا صلعم ولم يصلبيا لكفتها اصلوتهما الاولى اتفاقا فلا معنى
 لكون الثانية هي الفرض وما يجلي ذلك باخص معانيه قوله من تمام
 عن حزبه من الليل او عن شئ منه فقرأه بين صلوة الفجر و صلوة الظهر
 كتب له كما قرأه من الليل قال في المنتقى رواية الجماعة الا البخاري ولا شك
 ان ما بين هاتين الصلوتين يشمل وقت النهي واحاديث الباب في النهي
 قد نقلت وما ذكرناه فخصص لها اعني احاديث النهي عامة وقد دخلها
 التخصيص بما ذكرناه فيتعين عندنا تخصيصها ايضا باحاديث قضاء الفوائت
 ومجديث ان ثلاثا لا توخر وعد منها صلوة الجنازة اذا حضرت المحدث ومجديث
 صلوة الكسوف واحاديث صلوة الاستخارة واحاديث تحية المسجد ثم
 نقول فاما ان تخص هذه الاحاديث عمومات النهي في هذا الباب او
 تتعارض والقول بالتعارض هو الغناء لما ذكرناه لاحاديث الباب لان
 مقتضى احاديث الباب هو عدم الصلوة ومقتضى ما ذكرناه هو فعل
 الصلوة واذا ثبت عنه صلعم او عن قرده فعل الصلوة في اوقات النهي
 فقد ثبت التخصيص لاسيما واكثر ما نقل انه فعله او امر بفعله فيها مما
 تقدم هو عند الشارح اقل عناية وثوابا من قضاء الفوائت و صلوة
 الجنازة كما ذكرناه الخ ونقول ايضا احاديث النهي قد جاءت على ثلاث
 مراتب كما ذكرنا هاهنا مرتبة فمنها ما النهي فيه من بعد صلوة العصر و
 بعد صلوة الصبح ومنها ما النهي فيه وقت الغروب و وقت الطلوع ومنها ما فيه

ايضاح وبيان كما روى من طريق عمر وعائشة وابن عمر مرفوعا وموقوفا لا تخروا
 وفي بعضها لا تتخينوا وفي المناقب يرقب الشمس حتى اذا اصارت بين قرني
 الشيطان في صلوة العصر وقد روى ان الصبح اثقل الصلوة على المناقبين
 اي فهم يؤخرونها كصلوة العصر وفيما ذكرنا تخصيص احاديث الباب والاehler
 مع قوله لا تخروا والا تتخينوا وكل صلوة ساق الى فعلها سبب قرينة الشارح
 لها فلا بد من فعلها عند حصول السبب والا لعدت اركانها حينئذ مخالفا
 للشارح وهو اذا فعلها لاجل دخول وقتها او وجود سببها لم يكن الا انبيا
 للمهامور بفعله حين وقته غير متعين للصلوة في اوقات النهي فاما مقصد
 التسبب للصلوة في هذه الاوقات فلا شك انه واقف في المنهي عنه والحق
 انه انما ولا تتعقد صلوته والعلة في ذلك منصوبة عنه صلح وتكره صلوة
 النقل المطلق لان فعله لا يكون الا تخينا وما يؤيد ما ذكرنا قوله عمر ادرك
 من العصر ركعة قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر ومن ادرك من
 الصبح ركعة قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح ووجهه انه اجتمع
 وقتان وقت النهي عن الصلوة واخر وقت العصر والصبح والنبي اعترضه
 وقتا للصلوة دون كونه وقتا للمنع عنها فعلم انه لا يعتبر كونه وقتا كراهة
 فيما اجتمع الوقتان بالنسبة الى صلوة لها وقت وسبب مقر شرعا قد
 يقال ان ذلك خاص بموردة لاننا نقول ان امكن الايراد هنا فانه لا يرد على
 قوله من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة لانه يعلم كل
 صلوة لها سبب ووقت يمكن ادراكها فيه او ادراك ركعة منها فية ايضا اذا كان

صلعم قد جوز قضاء ما فات من راتب نفل المطلق في هذه الاوقات
 فجواز اداء ذات الوقت في وقتها اذا صادفت وقت الكراهة من باب الوالي الحري
 والالزم مخالفة امره صلعم بترك ما امر بفعله وايضاً امتثال الامر اقوى
 من حلة النهي الذي هي مقارئة عبادة الكفار في وقت واحد وايضاً في الفعل
 هنا من الاحتياط ما ليس في الترك ولذا قال بعض الصحابة لما قيل له في
 الركعتين بعد العصر ان الله يعذب على فعل عبادته وانما يعذب على تركها
 او كما قال هذا ما ساقنا اليه الدليل لا تخيد الى مذهبه من الله العناية والتوفيق
 وقال الاحناف زيادة على ما امر بتركه ان يتنفل بعد طلوع الفجر بأكثر من
 ركعتي الفجر وبعد الغروب قبل الغرض وحال الخطبة يوم الجمعة وليس
 ما ذكره صحيحاً على اطلاقه وسياتي ما فيه من التفصيل كل في محله و
 هل يكره النفل المطلق في هذه الاوقات في بقاء الحرم المكي في المسجد وغيره
 مما يحرم صيده فذهب الجمهور الى المنع وذهب الشافعي ومن وافقه الى
 الجواز واستدل الشافعي يحميد بن جبير ان النبي صلعم قال يا بني عبد مناف
 لا تمنعوا احد اطاف بهذا البيت وصلاة ساعة من ليل او نهار قال في المنتقى
 رواه الجماعة الا البخاري وهذه غفلة من محمد الدين رحمه فان الامام مسلم
 لم يروه ايضاً وفي النيل اخوجه ايضاً ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني
 وصححه الترمذي ورواه الدارقطني من وجهين آخرين عن جابر قال الحافظ
 وهو معلول فان المحفوظ عن جبير لا عن جابر وجه الدلالة ان رسول الله
 صلعم نهي ان يمنع مرید الطواف والصلوة في جميع الاوقات بشمول اوقات

الكراهة ونقول احاديث الترمذي عن الصلوة في اوقات الكراهة عامة في كل مكان
 وهذا الحديث اعني حديث جبير بن مطعم خاص بالببيت فيبني الخاص
 على العام ويندفع قول الامام الشوكاني وليس احد العمومين اولى بالتخصيص
 من الاخر لما عرفت ان هذا مقيد بالمكان وذلك عام في كل مكان فالتقيد
 بالمكان وعدمه موثر في العموم والتخصيص لان المكان من ضروريات
 الفعل كما ان الزمان من ضرورياته ومن مؤيداته ما ذكرته حديث ابن
 عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يا بني عبد المطلب او يا بني عبد مناف لا تمنعوا
 احد اي طوف بالببيت ويصلي فانه لا صلوة بعد الفجر حتى تطلع ولا بعد العصر
 حتى تغرب الشمس الا عند هذا البيت يطوفون ويصلون رواه الدارقطني
 والطبراني وابو نعيم في تاريخ اصبهان والخطيب في تليصه ويؤيد ايضا
 حديث ابي ذر عند الشافعي بلفظ لا صلوة بعد العصر حتى تغرب الشمس
 ولا صلوة بعد الصبح حتى تطلع الشمس اذ مكة وكررا استثناء ثلثا ورواه
 ايضا احمد وابن عدي وفي اسناده عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف لكن تابعه
 ابراهيم بن طهمان وهو ايضا من رواية مجاهد عن ابي ذر وقد قال ابو حاتم
 وابن عبد البر والبيهقي والمذنب انهم لم يسمع منه ورواه ابن خزيمة في صحيحه
 وقال انا اشك في سماع مجاهد من ابي ذر قلت وهذا لا يدل على ان هذا
 الحديث ساقط بمرّة والشك لا يصلح قد حاططعيا وغايته ان يكون مرسلا
 وقد اختلفوا في المرسل والاحتجاج به وقد منّا ما هو العدة في هذه المسئلة
 والله اعلم أما وقت الزوال يوم الجمعة فقد جوز الصلوة فيه الشيخان ابن تيمية

عنه قوله الزوال
 المراد به وقت
 الاستواء

وابن القيم وهو الذي نعتناه ومختارة قال في زاد المعاد لا يكره فعل الصلوة
 فيه (اي في يوم الجمعة) وقت الزوال عند الشافعي ومن وافقه قال هو اختيارنا
 شيخنا ابن تيمية ولم يكن اعتمادا على حديث ليث عن مجاهد عن ابي الخليل
 عن قتادة عن النبي صلواته كره الصلوة نصف النهار الا يوم الجمعة
 وقال ان تكلمت لتجوز الا يوم الجمعة وانما كان اعتمادا على ان من جاء الى الجمعة
 يستحب له ان يصلح حتى يخرج الامام وفي الحديث الصحيح لا يغتسل رجل
 يوم الجمعة فيبتطهر ما استطاع من طهر ويدهن من دهن او يس من طيب
 بيته ثم يخرج ولا يفرق بين اثنين ثم يصل ما كتب له ثم ينصت اذا تكلم
 الامام الا غفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى رواه البخاري فذهب الى الصلوة
 ما كتب له ولم يمنعها عنها الا وقت خروج الامام ولهذا اقال غير واحد من
 السلف منهم عمر بن الخطاب وتبعه عليه الامام احمد بن حنبل ان خروج
 الامام يمنع الصلوة فجعلوا المانع من الصلوة خروج الامام لا انتصاف
 النهار وايضا فان الناس يكونون في المسجد تحت السقف ولا يشعرون
 بوقت الزوال والرجل يكون متشاغلا بالصلوة لا يدري بوقت الزوال
 ولا يمكنه الخروج وتخطى رقاب الناس حتى ينظر الى الشمس ويخرج ولا يشعرون
 له ذلك وحديث ابي قتادة هذا قال ابو داود وهو مرسل لان ابا الخليل
 لم يسمه من ابي قتادة والمرسل اذا اتصل به عمل وعضدة قياس او
 قول صحابي وكان مرسله معروفا باختيار الشيوخ ورواه عن الرواية
 عن الضعفاء والمتروكين ونحو ذلك مما يقتضيه قوة عمل به وايضا فقد يعضدة

شواهد اخر منها ما ذكره الشافعي في كتابه فقال عن اسحق بن عبد الله
 عن سعيد بن ابى سعيد عن ابى هريرة ذال النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلوة
 نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة هكذا رواه في اختلاف
 الحديث ورواه في كتاب الجمعة حدثنا ابراهيم بن محمد عن اسحق ورواه
 ابو خالد الاسمر عن شيبان من اهل المدينة يقال له عبد الله بن سعيد
 المقبرى عن ابى هريرة عن النبي صلعم وقد رواه البيهقي في المعرفة
 من حديث عطاء بن عجلان عن ابى بصرة عن ابى سعيد وابى هريرة
 قال كان النبي صلعم يتم عن الصلوة نصف النهار الا يوم الجمعة ولكن اسناده
 فيه من لا يحتج به قال البيهقي ولكن اذا انضمت هذه الاحاديث الى حديث
 ابى قتادة احدتت بعض القوة قال الشافعي من شأن الناس التقهير
 الى الجمعة والصلوة الى خروج الامام قال البيهقي والذي اشار اليه الشافعي
 موجود في الاحاديث الصحيحة وهو ان النبي صلعم رغب في التكبير
 الى الجمعة وفي الصلوة الى خروج الامام من غير استثناء وذلك موافق
 لهذه الاحاديث التي ايجت فيها الصلوة نصف النهار يوم الجمعة وروينا
 الرخصة في ذلك عن طاووس والحسن ومكحول انتهى واورده بطوله لان
 في المسئلة اختلاف بين اصحابنا والمحقق ما عرفت والله اعلم فائدة
 لا يخفى على ذي بصيرة ان توزيع الاعمال على الاوقات المناسبة لها هو شأن
 ذوى الالباب وانه يحسن للاسنان على اتمام اعماله والنجاح فيها واحوط
 شئ عن العقلة والاهمال فتعين الاوقات للاعمال هو عادة ذوى العقول والكمال

وخلقهم وقد قد منا ان الزمان والمكان من ضروريات الفعل وقد منا
 ان العقول تلتزم وجوب شكر المحسن وعبادته وان العبد لو امضى جميع
 مدة حياته في سجدة لما وافى بما وجب عليه عقلا ولما كافا الله في احسانه
 عليه وبيننا هنا ان تعيين الاوقات للاعمال اعون للاتبان بها والمحافظة
 عليها ولما كان وجوب عبادة الله جل وعز هي بالمرتبة التي عرفت وجبت
 في اوقات معينة لتخف وتسهل على المكلفين واختير لها احسن الاوقات
 والاكثر واو فقها للمصلحة والحكمة ومن اعظم ذلك الصلوات الخمس في
 خمسة اوقات غالبا اذ لا يليق بالعبد امضاءها بلا عبادة ولا نها اولى من
 خيرها بان لا تمر الا بعبادة فالها الظهري حين تزول الشمس عن كبد السماء
 وذلك حين ما يسكن الغضب المتعلق بالسيئات تهتمر وذلك مما ينبغي فيه
 الاستغفار والتوبة والدعاء الذي لا يوجد اكمله على ان توجهه الا بالصلوة
 بصفتها المعروفة وايضا هذا الوقت هو وقت راحة لاكثر الناس وهو ايضا
 وقت فراغهم من الاعمال الدنيوية وقد يكون في تلك الاعمال ما يوجب
 الاستغفار والتوبة وحينئذ تكون الصلوة مكفرة لذلك فناسية
 الصلوة المصلحة والحكمة والعدل والعقل في هذا الوقت ولما كان وقت
 قائمة الظهيرة سناقا عليهم بسبب قرب فراغهم من اعمالهم الدنيوية
 وهو وقت شدة الحر ووقت الغضب الذي تستجرف فيه بهتمر الا ترى ان
 الانبياء في الموقف لم يجسر منهم احد على القيام للشفاعة الا سيدنا
 ونبينا محمد صلى الله عليه واله وسلم وما كان قيامه صلعم الامعاني

وخصوصيات لا حاجة بنا هنا الى ذكرها فكان تأخيرها الى وقت الزوال
 عدل ووافق تزامها مع ريثما يتأهبون للخروج والانتشار في اعمالهم
 ايضا فناسب ان لا يجزوا اليها الا وقلوبهم قريبة عهد بنكر الله فاجب
 صلوة العصر اذ ذلك وفيه مصلحة اخرى ان وقت العصر وقت المتأغل
 من التجارات في الاسواق وغيرها من المعاملات وهو مقتض للغفلة
 التامة والذهول الكامل عن ذكر الله فناسب ان تفعل في العباد
 تذكري الله تعوي وتغيبا للشيطان فاما اهل الكد والتعب والاعمال الشاقة
 كالأجراء ومن ضاها هم من يشرعون في اعمالهم بعد الظهر فصلوة العصر
 تروحية لهم وتسكين لحوارة قلوبهم وكلال اعضاءهم وانابة واستغفار
 عما عسى ان يكونوا اقترفوه في انشاء عملهم وهم قد وقع لهم التسهيل لهم
 اصالة ولغيرهم تبعالهم فامتد الوقت الى الغروب حتى قال بعض
 العلماء ان حديث جمع صلى الله عليه وسلم بلا خوف ولا سفر ولا مطر على
 ظاهرة لئلا يجرح امته وهو في حق هؤلاء من باب اولي سيما اذ امر وتة
 الامامية عن العترة الطاهرة بالتواتر وايضا وقت العصر قد اتفق اهل
 الملل على انه وقت عبادة فمنهم من اختار اوله ومنهم من اختار اخوه
 حتى ان المشركين لا يخلونه عن عبادة اصنامهم وكذا الجوس يقومون
 تجاه الشمس في هذا الوقت ويعبدون يزدان وينثنون على الشمس فكونه
 وقتا لعبادة الله تعوي وكراهة تأخير صلوة العصر الى وقت الغروب
 انما هو لمن ليس بمعذور والفرق بين النهي عن مقارنة عبادة الشمس

في وقت عبادتهم وعدم النهي عن مقارنته من يعبد الاصنام ونحوها
 في وقت عبادتهم يصلوة ان عباد الشمس يسجدون لها بلا قيد مكان
 وعباد الاصنام تحنق عبادتهم وتخصر في مواضعها فيكون العابد لله
 كالمكثر لسواد اولئك عند غير العالم بالحقيقة بخلاف عباد الاصنام
 فافترقا وايضا الشمس حارية اما حقيقة او عريضة الجوى على تقدير
 حركة الارض فهي معيار اوقات العبادات الشرعية في الحقيقة وسواء
 في ذلك العبادات الليلية او النهارية فلما كانت الاوقات عبادة عن غيرها
 او عن ربيتها كانها تجوى ناسب مخالفة من يعبدها ليظهر لكل ذي بصيرة
 انها ليس لها من الامر في التوقيت وغيره شئ ولا في العبادة لها شئ وانما
 حركاتها اشارة وعلامة لعبادة غيرها وما ذكرناه في التعليل فوق صلوة
 المغرب اولى به واما صلوة العشاء فما اوثق وقتها للصلوة والعبادة لان
 بعدها الموت الا صغر وهو النوم الذي به يفقد الاحساس الظاهري فكانت
 الصلوة قبله من اعظم المنبهات للتوبة والتأهب للموت الحقيقي والروح
 في النوم قد تستعد لملاقة الراح الصالحة الزكية وقد يفيض عليها
 من حضرة القدس ما هي له مستعدة وهذا الاستعداد لا يكون البتة
 لمن اعرض عن خالق الروح فلا بد من العبادة وهي صلوة العشاء و
 تعليل وقت الصبح للعبادة اظهر مما تقدم اما عند الخمس في الصلوات
 فهو يقوم مقام الخمسين كما يظهر من حديث المعراج وقيل ان في جسم
 الانسان خمسون مفصلا فوجب الشكر كل يوم خمسين مرة وقيل فيه

ثلاثة اعضاء رئيسية الدماغ والقلب والكبد فيجب الشكر على صحتها كل يوم
 ثلاث مرات ومن حيث ان وقت الظهر والعصر وكذلك وقت المغرب والعشاء
 مشترك فهذه الخمس في حكم ثلاث صلوات في ثلاثة اوقات واليه الالماء
 في قوله نعم فسيجدهم ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ومن الليل
 فسبحه وادبار السجود واما عدد الركعات ففرض في اول الامر ركعتان
 اعني ادنى مراتب الشفع لكل صلوة غير المغرب ثم زيد في صلوة الحضرة
 اقرت صلوة السفر على حالها وزيدت ركعة في المغرب لجعلها وتراود
 الثلاثة ادنى مراتب التربع الشفع ووجهه ان سائر الصلوات شفع و
 معبودنا لما كان واحدا وترافجت الصلوة الواحدة وتراو بالباقية تركت
 شفعاً وزيدت ركعتان في الظهر والعصر والعشاء لكون اوقاتها وسيرة و
 لانها ساعات الاشتغال بالمشاغل الدنيوية التي تجلب الغفلة واوقات
 النوم فناسب في تلك الاوقات ان يزداد في عبادة الله هذا اما اللهم الله سبحانه
 وقد ذكرناك بالاختصار لان غرضنا في هذا الكتاب انما هو التسمية على المصالح
 العقلية بالايجاز والمعارف لو وسع نظره وفكره لوجد اصناف ما ذكرنا
 واصناف اصنافه وتيقن ان الشريعة المحمدية هي الفلسفة الكبرى
 والحكمة العظيمة ومن لم يجعل الله نوراً فما له من نور **باب الاذان**
 الاذان لغة الاعلام قال الله نعم واذان من الله ورسوله واشتقاقه من
 الاذن بفتح زين وهو الاستماع وشرحا الاعلام بوقت الصلوة بالفاظ
 مخصوصة والاصل فيه وفي الاقامة تقرير رسول الله صلى الله عليه وسلم

بالوحى لرؤيا عبد الله بن زيد المشهورة المسبوقه باجتماعهم للتشاور
 فيما يجمع الناس للصلوة وقد اختلف في اى وقت كان شرع الاذان فقيل
 ان الاذان شرع بمكة قبل الهجرة واستدل به بما لا يصح وقيل ليلة الاسراء
 وهو ضعيف ولا يصح ايضا وقد اطال بذكر هذه الاقوال الحافظ في الفقه
 وذكر ادلتها ووهاها والحق ان الاذان المعروف الاذن لم يشرع الا بعد رؤيا
 عبد الله بن زيد ليلة التشاور وما روى عن عبد الله بن عمر في الصحيح
 وغيره كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتخيمون الصلوة
 ليس يتأدى لها فتكلموا يوم اتي ذلك وقال بعضهم اتخذوا ناقوسا
 مثل ناقوس النصارى وقال بعضهم بل بوقا مثل قرن اليهود فقال عمر ولا
 تبعثون رجلا ينادى بالصلوة فقال رسول الله صلعم يا بلال قم فناد
 بالصلوة فليس هو عندنا محمول على هذا النداء والاذان المعروف انما هو
 ان يقول الصلوة جامعة قال الحافظ اشوجه ابن سعد في الطبقات عن ابي اسيل
 سعيد بن المسيب وحدث ابن عمر ظاهر يدل على ان هذا النداء كان قبل
 رؤيا عبد الله بن زيد وقد رأى ذلك عمر ايضا قيل وبضعة عشر صحابيا
 وفي الفقه قال القرطبي وغيره الاذان على قلة الفاظه مشتغل على مسائل
 العقيدة وذكر وجهه وهو اعلام دخول الوقت والدعاء الى الجماعة واظهار
 شعائر الاسلام واختير القول دون الفعل لسهولته وتيسره لكل احد
 في كل زمان ومكان وعدل عن ناقوس النصارى وبوق اليهود ونحوها
 لما فيه من المشقة والكلفة وقد تتعدى على بعض الناس في بعض الاوقات

والاماكن ولا نهال تناسب ما هو المقصود من العبادات بل هي باللهو
 اللغو واللعب اشبه وقد قال نعم وما كان صلوتهم عند البيت الا مكاء و
 تصديته وذلك ذم لما كانوا يفعلون واختلف في الاذان والاقامة ايهما
 افضل قال الحافظ ثالث الاقوال ان من علم من نفسه القيام بحقوق الامانة
 فهي افضل والاقا لاذان وفي كلام الشافعي ما يوحي اليه واختلف ايضاً
 في الجمع بينهما فقليل بكرة وقيل خلاف الاولى وقيل يستحب وسياتل ذلك
 مزيد بيان ان ثناء الله والاذان والاقامة مشروعان مما تقدم وما يأتي
 الاقامة مصدر اقام وشرعوا الذكر الا في لانه يقيم الى الصلوة قال الله تعالى
 ناديتهم الى الصلوة اتخذوها هزوا ولعباً ذلك بانهم قوم لا يعقلون وقال
 اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة الآية وعن ابى الدرداء رضي قال سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من ثلاثة لا يؤذنون ولا تقام فيهم الصلوة الا
 استحوذ عليهم الشيطان رواه احمد والنسائي وابن حبان والحاكم وقال صحيح
 الاسناد وعند ابى داود ما من ثلاثة في قرية او بلد ولا تقام فيهم الصلوة الا
 استحوذ عليهم الشيطان فعليك بالجماعة فانما يأكل الذئب القاصية وقد
 اختلف في وجوب الاذان والاقامة وعدمه ومنشأ الاختلاف ان مبدء
 الاذان لما كان عن مشاورة اوقعها النبي صلى الله عليه وسلم بين اصحابه حتى استقر
 برويا بعضهم فآثره كان ذلك بالمد وبات اشبه كذا في الفقه وايضاً هو
 اعلام بدخول الوقت واصل مشروعيته لذلك فمن كان بعيداً منفرداً
 وقد عرف الوقت بنفسه فلا معنى للاعلام في حقه وايضاً هو دعاء للجماعة

وقد اختلف في وجوبها ولو سلم وجوبها فلا يسلم ان اقامتها مقصود عليه
 وايضا قد سئل مهلم عن الواجبات اليومية وغيرها وليرين كوالاذان
 فيها ولم يشر اليه صلعم لاسيما وقد صح عنه صلعم انه ترك الاذان واكتفى
 بالاقامة يوم المزدلفة وقيل غير ذلك وبه قال الجمهور قالوا وقد اختلفت
 الرواية في صفة الاذان والمعهود ان الواجب لا يكون الا على صفة واحدة
 اذ ليس هو من الواجب على البدل ولا من الخير وقالوا قد شرع فعله قبل
 الوقت كاذان بلال قبل الفجر ولم يقل بوجوبه احد وقال طائفة ما لعلماء
 بوجوبه وانه يسقط بوجوبه عن الكل بفعل البعض قال في النيل وهو
 من ذهب العائرة وعطاء واحمد بن حنبل ومالك والاضحى ومجاهد
 الوزاعي وداود وسفيان الماوردي عنهم تفصيلا في ذلك فحكى عن مجاهد
 ان الاذان والاقامة واجبان معا لا ينوب احدهما عن الاخر فان تركهما
 او احدهما فسدت صلواته وقال الوزاعي يعيد ان كان وقت الصلوة باقيا
 والا لم يعد وقال عطاء الاقامة واجبة دون الاذان فان تركها لعذر
 اجزأه ولغيره عن رقتي ورزي عن ابي طالب ان الاذان واجب كالاقامة
 وعن الشافعية قول بوجوبها وقول في الجمعة خاصة وعن مالك واصحابه
 انها سنة مؤكدة واجبة على الكفاية وقال اخرون الاذان فرض على الكفاية
 وقد عرفت ما استدل به القائلون بعدم الوجوب واستدل للموجبون
 بما تقدم من حديث ابي الدرداء ذوقوا لترك الاذان والاقامة دل الحديث
 على انه نوع من استحوذ الشيطان فيجب تجنبه واجيب بان ذلك لا يدل

على الوجوب فان الشيطان كما يضل عن العبادات الواجبة يضل عن
 المستحبة ويقال انما قال صلحهم استحوذ عليهم الشيطان لان لتساؤلهم
 في ترك هذه الشعائر الظاهر هو مؤذن وعلاوة لتزكهم الجماعة وعدم مبالغتهم
 بالصلوة عند دخول وقتها الى غير ذلك وبالجملة فقد علم ان الشيطان عدو
 الانسان بيكوه له كل خير فيبتطه عن كل ما يوجوبه ولو كان سنة فابردالة
 الحديث على الوجوب بوجه الخصوص واستدلوا بقوله في حديث ما لك
 بين الحويرث فليؤذن لكم احدكم وفي لفظ البخاري فاذا نزل اقيماً واجيب
 بان فاساكثيرين سألوا رسول الله صلحهم عن الصلوة والواجبات و
 لم يقل لهم ان الاذان واجيب واستدلوا ايضا بحديث النس المتفق عليه
 بلفظ امر بلا وان يشتم الاذان ويوتر الاقامة واجيب بان ذلك كان بعد
 المشاورة وقبل ان يعلم ان الله على قراءة امه وهذا اوحد يكفي في المصنف
 عن الوجوب وايضا ايتى الاقامة ورد في بعض الاحاديث وورد في بعضها
 غير ذلك والفقهاء لا يوجبونها الا يمكنهم الاستدلال على تعيين ايتار الاقامة
 وانه المتعين للوجوب والا للزم رد الاحاديث المؤذنة بشتمها وللزم حمل
 الامر بصيغة واحدة على الوجوب في شئ وعلى التدب في شئ اخر وهو مرجوح
 عند علماء الاصول اما قوله صلحهم في رؤيا عبد الله بن زيد انها لرؤيا حق
 ان شاء الله ثم امر بالتأذين فنقول هذا لا يدل على الوجوب لما عرفت من
 الجواب عن حديث النس وايضا قوله في هذا الحديث ان شاء الله دليل على
 عدم الوجوب اذ التعليق ينافي ما يقتضيه الوجوب من الجزم فيه فان قلب

دليلا عليهم لا لهم ولكن كونه صلعم ينظر اذا اغترافان سمع اذانا كف والا
 اغترافانه لا يدل على الوجوب اذ لو سمع تأمينا في الصلوة ونحوه لكف عن الاغتراف
 عليهم ايضا وهل لو كان كذلك يدل على وجوب التامين في الصلوة
 وكذلك لو سمع القنوت في صلوة الفجر او الاستغفار بعد الصلوة وانما فعله
 صلعم هذا من باب التام في التبصر لئلا تنفع اغترافه على قوم مسلمين واما
 للملازمة من الهجرة الى الموت فيقال قد لازم صلعم على كثير من الاديان و
 المستحبات بالاتفاق فلو كانت الملازمة تدل على الوجوب لما كانت تلك
 مستحبات وايضا هذا غير مسلم على اطلاقه فقد ثبت انه ترك ذلك يوم
 المزدلفة وقد تردد في حكم الاذان من اصحابنا الامام محمد بن اسمعيل في الصحيح
 والحق ان ذلك سنة مؤكدة فيما نعتقد حتى ياتي ما يدل على الوجوب والله
 اعلم نعم هو من شعائر الدين فلو تركه اهل بلد قوتوا وهذا اعلى القول
 بالوجوب اظهر للمكتوبات الخمس اى دون المنذورة و صلوة الجنزة و
 العيد والنوافل وان شرعت لها الجماعة فلا يند بان بل يكرهان لعدم
 وجودها فيها وانما الوارد فيها ان يقال فيها الصلوة جامعة وسياتي ما له تعلق بهذا
 بناء الله نعم قد ليس الاذان لغير الصلوة كما في اذن المولود وعند
 تغول الغيلان ونحو ذلك واما الاذان لدفع الوباء او الطاعون كما اعتادة
 الجهلاء فلا اصل له في الشرع وسياتي كل في محله اما كونها مشروعة عين
 للمكتوبات فلما تقدم ولما ياتي في الاصل في ذلك اظهر من ان يذكروا وقد تواتر
 النقل ووقع الاجماع نقلها وعملا مشروعة غيرتها لذلك ومن اذنا او اقام على صفة

وارادة كفاة واجزأة الاذان قد ثبت بأحاديث كثيرة صحيحة وفي بعضها
 اختلاف بزيادة ونقص وبذلك نشأ الاختلاف بين العلماء فمنهم من اخذ
 بكيفية دون كيفية ومنهم من أباح الكل وجعله من المخير وان كان بعضه
 أولى من بعض عند تساوى المصلحة زماناً ومكاناً وبالنسبة الى اهل المكان
 اما اذا اختلفت فلا يشك في ان المفضل قد يكون بها افضل ويبقى الآخر
 مباحاً وفي الفتح قال ابن عبد البر ذهب احمد والشافعي وداود وابن جرير الى
 ان ذلك من الاختلاف المباح وفي الحجج عندي انها كاحرف القرآن كلها اشاف
 كاف قال شيخ الاسلام ابن تيمية في بعض رسائله وليس لاحد ان يتخذ قول
 بعض العلماء شعراً يوجب اتباعه وينهى عن غيره مما جاءت به السنة
 بل كل ما جاءت به السنة فهو واسع مثل الاذان والاقامة فقد ثبت في
 الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر بلا الاذان والاقامة
 يوتر الاقامة وثبت عنه في الصحيح انه علم بأبى حمزة مرة الاقامة شافعاً
 كالاذان فمن شفع الاقامة فقد احسن ومن افرد بها فقد احسن ومن
 اوجب هذا دون هذا فهو مخطئ ضال ومن عادى من يفعل هذا دون
 هذا مجرد ذلك فهو مخطئ ضال وبلاد الشرق من حين تسليط الله التنزيلها
 كثرت الفرق والفتن بينهم في المذاهب وغيرها حتى نجد المنتسب الى الشافعي
 يتعصب لمذهبه على مذهب ابي حنيفة حتى يخرج عن الدين والمنتسب
 الى ابي حنيفة يتعصب لمذهبه على مذهب الشافعي وغيره حتى يخرج من
 الدين والمنتسب الى احمد يتعصب لمذهبه على مذهب هذا وهذا وفي المغرب

تجد المنتسب الى مالك يتعصب لمن ذهبه على هذا او هذا او حروب
الاحناف والشوافع في نيسابور مشهور قتل فيه الوف وكن ذلك حروب
اهل السنة والامامية وحروب الاحناف مع اهل الحديث الى الان جارية
ان الله وانا اليه راجعون واعداء الدين من الجانب الاخر ^{مستبشرين}
باختلاف اهل الاسلام فيما بينهم وقتل بعضهم بعضا والعجب ان هؤلاء
السفهاء يجامون النصارى على اخوانهم المسلمين ويبيدونهم ويوادون
من حاد الله ورسوله ولا يتفكرون في ثمره هذا الشقاق يجارون لابي حنيفة
والشافعي ويخاصمون لاجل عمر وعلي مع ان اسم محمد صلى الله عليه وسلم
كاد ان يفتى ويتعدم اى شئ يضره ^{الولم يبق} اسم ابي حنيفة والشافعي واسم
السيد المرتضى واليا فنى ينبغي لنا ان تبلغ جهدها لابقاء اسم محمد صلى الله
عليه وسلم وشريعته الحقبة الباهرة ولو يابى شعب من شعابها وتفهم
الاحناف والشوافع والحنابلة واهل الحديث والامامية كلهم اخواننا
مسلمين ونعاهدهم على اعداء الدين فكل ذلك من التنفر والاختلاف
الذى نهى الله ورسوله صلعم عنه وكل هؤلاء المتعصبين بالياطل
المتبعين الظن وما تهوى النفس المتبعين لاهواءهم واباءهم بغاير
هدى من الله مستحقون للذم والعقاب وهذا باب لا تتحمل هذه الفتيا
لبسطه فان الاعتصام بالجماعة والابتلاع من اصول الدين والفرع
المتنازع فيه من فروع الحقيقة فكيف يقدر في الاصل بخفض النوع
وجهور المقلدين لا يعرفون من الكتاب والسنة الا ما شاء الله بل يتمسكون

بأحاديث ضعيفة أو آراء فاسدة أو حكايات عن بعض العلماء والزهاد
 والدروشة والشيوخ قد تكون صدقا وأكثرها كذب وافتراء ومغالطة و
 إذا كانت صدقا فليس صاحبها بمعصوم اذن تمسكهم تمسك بنقل عنقطع
 غير مصدق عن قائل غير معصوم فهل يفيد هذا التمسك عند من له
 ادنى فهم وكيف يرد به النقل المتصل المصدق عن القائل المعصوم وهو
 ما نقله الاثبات الثقات من اهل العلم ودونوه في الكتب الصحاح عن النبي
 صلى الله عليه وسلم فان الناقلين لذلك مصدقون باتفاق ائمة الدين
 والمنقول عنه معصوم لا ينطق عن الهوان هو الاوسى يوحى وقد اوجب الله
 على جميع الخلق اتباعه وطاعته وقال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك
 فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما وقال تعالى
 فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب اليم
 والله تعالى يوفقنا وسائر اخواننا المؤمنين لما يحبه ويرضاه من القول و
 العمل والهدى والنية والله اعلم والاولى ان يشتم الاذان ويوتر الاقامة
 الالفاظ الائمة والتكبير اولها واخرها فتمت مثنى والا التكبير اوله فامر بها
 وكلمة التوحيد اخرها واحدة لحديث عبد الله بن زيد وذكر فيه سر ويا
 الذى امر بالعمل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم واقرها الله وايدها
 بالوحى وفيه نقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر الحديث وفى اخره لا اله الا الله
 وفيه ثم نقول اذ اتمت الصلوة الله اكبر الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله
 اشهد ان محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم على الفلاح قد قامت الصلوة

قد قامت الصلوة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله وهذا الحديث قد اخرج
 كثير من الائمة والحفاظ بطرق صحيحة وحسان وهو صريح فيما ذكرناه وذهب الامة
 مالك وابو يوسف الى تشنية التكبير واستدلوا بما وقع في بعض روايات
 هذا الحديث من التشنية وحدثت ابى محمد ومرة في رواية مسلم وسياتي و
 حدثت امره بلا لا ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة ولنا ان الزيادة من الثقة
 مقبولة ولا نسلم المعاصرة وقال بنزيع التكبير ايضاً الشافعي وابو حنيفة
 واسحق وجمهور العلماء ويدل على ايتاسر الاقامة حديث الشافعي قال امر بلا لا
 ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة ان الاقامة متفق علي وقد استشكل عدم
 استثناء التكبير في الاقامة فانه يشترط كما قد متناه والجواب ان شترها بالنسبة
 الى الاذان فانه في الاذان اربع وعزل النظر عن هذا التوجيه فان تشنية
 التكبير فيها قد ثبت بالرواية الصحيحة فهي زيادة مقبولة قال في النيل
 وقد اختلف الناس في ذلك فذهب الشافعي واسحق وجمهور العلماء الى ان
 الفاظ الاقامة احدى عشرة كلمة كلها مفردة الا التكبير في اولها واخرها و
 لفظ قد قامت الصلوة فانها مشي مشي ودليلهم ما ذكرناه وحدثت ابن
 عمر قال انما كان الاذان على عهد رسول الله صلعم مرتين مرتين و
 الاقامة مرة مرة غير انه يقول قد قامت الصلوة قد قامت الصلوة الحديث
 وقد اختلف فيه وبعضهم صححه قال الخطابي مذهب جمهور العلماء والذم
 جرى به العمل في الحرمين والحجاز والشام واليمن ومصر والمغرب الى اقصى
 بلاد الاسلام ان الاقامة فرادى قال ايضاً مذهب كافة العلماء انه يكرر

قوله قد قامت الصلوة الامالك فان المشهور عنده انه لا يكبر مرها وذهب
 الشافعي في قد يبر قوليه الى ذلك قال النووي ولذا قول شاذ انه يقول في
 في التكبير الاول الله اكبر مرة وفي الاخير مرة ويقول قد قامت الصلوة مرة
 قال ابن سبيل الناس وقد ذهب الى القول بان الاقامة احدى عشر كلمة
 عمر بن الخطاب وابنه والنس و الحسن البصرى والزهرى والاوزاعي واحمد
 واسحق وابوثور ويحيى بن يحيى وداود وابن المنذر قال البيهقي ومن قال
 بافراد الاقامة سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وابن سيرين وعمر بن
 عبد العزيز قال البغوى وهو قول اكثر العلماء وذهب الحنفية والهادوية
 والثورى وابن المبارك واهل الكوفة الى ان الفاظ الاقامة مثل الاذان
 عند هم مع زيادة قد قامت الصلوة مرتين واستدلوا بما في رواية عبد الله
 بن زيد عند الترمذى وابى داود بلفظ كان اذان رسول الله صلعم شفعا
 شفعا فى الاذان والاقامة واسبب عن ذلك بانه منقطع كما قال الترمذى
 وذكر اختلاف اهل الحديث بما يدل ويحبر هذا الا نقطاع ويتقوى به الحديث
 بعض القوة واستدلوا بما رواه الحاكم وغيره من رواية سويد بن غفلة
 ان بلاه كان يثنى الاذان والاقامة وادعى الحاكم فيه انقطاع وقد اجاب عنه
 الحافظ بان فى رواية الطحاوى سمعت بلاه وفيه ما فيه واستدلوا بحديث
 ابى مخنف ان رسول الله صلعم عليه الاذان تسع عشر كلمة والاقامة سبع
 عشر كلمة وقال الترمذى حديث حسن صحيح نثر قال فى النبيل اذا عرفت
 هذا تبيين لك انما حديث ثمانية الاقامة صالحة للاختصاص بها لما اسلفناه

واحاديث افراد الاقامة وان كانت اصح منها لكثرة طرقها وكونها في الصحيحين
 لكن احاديث التثنية مستتملة على الزيادة فالمصير اليها لازم لا سيما مع تلخيص
 تاسريها بعضها انتهى ملخصا مع بعض تصرف واقول قد منا ان الاتيان
 بها على اى كيفية واردة يكفى ويجزى وانما اختلفنا ان الاولى ما ذكرناه لرجحان
 الاحاديث وكثرتها ولان عليه عمل اكثر سلف الامة وكان بلاه لا يزل موزنا
 ولم ينقل انه لقن غير ما كان يفعل سابقا وقد قد منا ان الاختلاف في المسئلة
 هنك هو ان يشبه شئ بالاختلاف في قراءة القران فلا معنى للقول بالنسخ ولا
 تقدم التاسري ولا تاخره واذا كان كل من ذلك كاف تشاف فالاولوية بما ذكرناه
 لا ينبغي ان ينادعنا فيه منازع وذلك ان من حاول القول بالنسخ لا يتم له
 ما ادعاه واذا كان مراد النبي صلعم يعمل بهن او هن كما ان ذلك مراده صلعم في
 قراءة القران على سبعة احرف فلا شك ان ما بيناه واضحه ومخرجه اكثر وعمل
 به اكثر المسلمين فالخذ به احوط لا طمينا القلوب باقوى الخبرين دون
 اضعفهما فان قيل ان تثنية الاقامة زيادة من ثقة يجب قبولها قلنا افرق
 بين قبولها وبين تقدمها على ما هو اصح منها يوضح ذلك ان بلاه هو المؤذن
 الراجح لرسول الله صلعم وقد امره بايتاسر الاقامة ولم يرد انه منعه عن
 ذلك وابو محمد ورثة علمه رسول الله صلعم الاذان والاقامة شفعاً شفعاً
 وهو ليس بمؤذن لرسول الله صلعم راتب مثل بلال وانما كان يؤذن له
 بمكة واذا كان هن ايقير كذا او هن ايقير كذا او كان احد هما اكثر اذنا له
 واقامة لرسول الله صلعم ونقل اقامة احد هما اصح من نقل اقامة الاخر

فلا شك ان اولها اصحها والله اعلم وانما يلزم الاخذ بالزيادة اذ الفقت
 الاقامة من مجموع الاقامتين اما اذا اخذ كل منهما كاملا على حد قولنا معنى
 للاخذ بالزيادة الا القول بجوازها واذا صححت اقامة اخرى اصح منها استدلالا
 وكان العمل بهما في زمنه صلعم جاريا ولكن العمل باحد هما اكثر من الاخرى
 كان العمل بكل منهما جائزا والاولوية تابعة لما عرفت والله اعلم ويستحب
 الترجيح فيه وهو ذكر الشهادتين مرتين سرا بحيث سمعه من بقره عرفا
 قبل الجهر بهما ليتدبرها ويخلص فيها اذها المقصودتان المنجيتان وليتذكر
 خفاؤها اول الاسلام ثم ظهورها الذي انعم الله به على الامة انعاما لا غاية
 وراعاة سمي بذلك لانه مرجع للرفع بعد تركه او للشهادتين بعد ذكرهما و
 قالت الاحناف بعدم استحبابه قال بعضهم لنا انه لا ترجيح في المشاهير كان
 ماروا ابو محمد و مرة تغليما فظنه ترجيعا اى ظنه المستدل او ابو محمد و مرة
 كل محتمل فليتأمل ولنا في ثبوت ذلك ما صح واستفاض عن ابى محمد و مرة
 ان رسول الله صلعم علمه هذا الاذان وفيه اشهد ان لا اله الا الله اشهد
 ان لا اله الا الله اشهد ان محمد رسول الله اشهد ان محمد رسول الله
 ثم يعود فيقول الحديث وقوله كان تغليما فظنه ترجيعا يقال عليه ان كونه
 ترجيعا اقطع في الدلالة نعم ان امكن ان يقال ان ابا محمد و مرة لا يحسن النطق
 بالشهادتين بعد ذكرهما مرتين فكررهما رسول الله صلعم له اربع مرات
 ليعلمه ما كان لا يقدر على نطقه والتلفظ به بعد التكرار فظنه ابو محمد و مرة
 ترجيعا ساغ ان يقال انه كان تغليما لا ترجيعا ثابته في كل مرة من الاذان

وهذا الامكان في غاية البعد فانه لا ينبغي ان يظن مسامحة هذا الظن
القبيل يابي محن ورقة صاحب رسول الله صلعم ومؤذنه العربي القم لان
ذلك يودي الى القدر في دينه وسميه بالعمى والجهة فان من لا يحسن النطق
بالشهادتين بعد التكرار لا يتعلمه اياها اربع او خمس مرات كيف
تصم سابقية للاسلام قبل التعليم وهل يعقل ان العربي القم المبلدى
الشريف بل من عرف شيئا من لسان العرب يحتاج في النطق بها وكالشهادتين
الى تكرار التعليم اربع او خمس مرات على انه لو كان التكرير تعليميا فينبغي
التكرير في الحيعلتين بالطريق الاولى اذ من لا يحسن النطق بالشهادتين
مع تلفظهما مرتين لا يقدر على الحيعلتين ايضا الا بعد اربع او خمس مرات
وهكذا في سائر كلمات الاذان سيما كلمة الشهادة الاخرى كيف يقدر على النطق
بها في مرة واحدة وظاهر انه لا يقول به عاقل فمن له ادنى فهم يتيقن ان
هذه التكرار كان ترجيعا لا تعليميا وايضا لو كانت للتعليم لكرر كل شهادة اربع
او خمس مرات وهذا طريق التعليم للرجل الجاهل السعى الحفظ المنسى
ان تكرر له جملة واحدة لا محتمل ان فما منشأ هذا الاحتمال الا التعصب و
التصليب وهو يعم ويصم ومما يؤيد ما قلناه ويرد ما قالوه ما روى عن ايضا
ان النبي صلعم علمه الاذان تسع عشر كلمة قال في المنتقى راحة الخمسة وقال
الترمذى حديث حسن صحيح وهذا يعين ان الذى فهم انه ترجيعا هو
ابو محن ورواه وقوله تسع عشر كلمة لا يعبر الا اذا كان تلفظ بكل من الشهادتين
اربع مرات وايضا هو فعل ذلك كما روى وفهم في عصر النبي صلعم وبما روى منه

صلحهم ومن اصحابه ومسمعهم فهل نقل ولو حرف واحد ان احدا نكر
 عليه ويقال للاحناف ان ما رووه في شفع الاقامة كلها لا يسلم من مقال
 مع ذلك لم يبق لكم الا الاستدلال بما رووه فيها عن ابي محمد ورواه فاذا جوزتم
 عليه سوء الفهم في التزجيم فانه يمكن لخصمكم ان يحل ما رووه عنه فيها من
 التكرير على التعليم بل قوله اولى من قولكم لان الاصل اقامة بلال باصر
 النبي صلحهم حيث امر بلالا ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة فهذه التوجيه
 يطابق ما رواه ابو محمد ورواه بلال ومن حمل التكرير فيها على التعليم
 لا يلزمه ما لزمتكم من القدم في الصحيحين العربي القم بان يقال كان من عادة
 النبي صلحهم في كلامه وتعليمه ان يورد الكلمة على السامع ليعيها عنه ثابتة
 فهو لما كرر الفاظ الاقامة كلها كان جريا على عادته المألوفة تعليما اذ الاصل
 معلوم في الاقامة انها توتر وليس كذلك في الاذان كانه لم يكره فيه الا
 الشهادتين فكان خلاف عادته فكان التكرير فيه مقصودا ونحن لانقول
 بان شفع الاقامة غير مشروعة وانما بينا ضعف ما قالوه وما حملوا الحديث

عليه ثم تناقض كلامهم وسنخافة ما به استدلالهم والتنويه في اذان الفجر
 لما رووه عن ابي محمد ورواه ايضا قال قلت يا رسول الله علمني سنة الاذان فعمله
 وقال فان كان صلوة الصبح قلت الصلوة خير من النوم الصلوة خير من
 النوم الله اكبر الله اكبر الا الله سر واه احمد وابوداود وابن حبان
 والنسائي وصححه ابن خزيمة ورواه النسائي من وجه اخر وصححه ايضا ابن
 خزيمة ورواه بقى بن مخلد كذا في النبيل وفيه وروى التثويب ايضا الطبراني

والبيهقي بأسناد حسن عن ابن عمر ^{رضي} بلفظ كان الاذان بعد حي على الفلاح
 الصلوة خير من النوم مرتين قال البيهقي وهذا اسناد صحيح وروى ابن
 سزيمة والدارقطني والبيهقي عن انس انه قال من السنة اذا قال المؤمن
 في الفجر حي على الفلاح قال الصلوة خير من النوم قال ابن سيد الناس
 البيهقي وهو اسناد صحيح وفي الباب عن عائشة عند ابن حبان وعن يعين
 التمام عند البيهقي وقد ذهب الى القول بشريعة التشويب عمر بن الخطاب
 وابنه والنس والحسن البصري وابن سيرين والزهرى ومالك والثوري و
 اسهل واشمق وابوثور وداود واصحاب الشافعي وهو روى الشافعي في القديم
 ومكرهه عندة في الجليل وهو مروى عن ابى حنيفة واختلفوا في محله
 فالمشهور انه في صلوة الصبح فقط انتهى ومن استحبها في غير الصبح فلم يأت
 بحجة ومن انكره مطلقا فلا حديث ترد عليه لثبوت ذلك في اذان الصبح كما
 قد منا وما ينكر في حي على خير العمل لم يثبت مرفوعا والمنقول في كتب

الحديث مع وفائيس فيه هذا اللفظ والله اعلم والترتيل فيه وادراجها
 اى التانى والترسل في تادية الفاظ الاذان والاسراع في الاقامة لان الغائبين
 وهى للحاضرين ومن ثم استحب ان يكون الاذان في مكان عال بخلاف الاقامة
 وان يكون الاذان بصوت ارفع منه في الاقامة وقد ورد في ذلك حديث
 مختلف فيه رواه الترمذى وضعفه الحاكم ومال الى تصحيحه عن جابر رضي
 ان رسول الله صلعم قال لبلال اذا اذنت فترسل واذا اقمت فاحد
 الحديث ذكره في المشكوة واخرجه الدارقطني عن عمر مثله موقوفا وعن علي رضي

قال كان رسول الله صلعم يأمرنا ان نرتل الاذان ونحذر الإقامة اخروجه
 الدار قطنية واخرج الطبراني من وجه اخر عن علي قال كان رسول الله صلعم
 يأمر بلا كالمثله قلت وعلى ذلك اتفق العلماء ولم تعلم فيه خلافا وعليه
 عمل الامة خلفا عن سلف وبذلك ينبغي ضعف ما قد منا من الاحاديث
 ويرفع صوته به كحديث ابى هريرة ان النبي صلعم قال المؤذن يغفر له
 مدى صوته ويشهد له كل رطب ويا بس قال في المنتقى رواية الخمسة
 الا الترمذي وعن عبد الله بن عبد الرحمن بن ابى صعصعة ان اباسعيه
 الخدرى قال له انى اراد تحب الغنم والبادية فاذا كنت فى غنمك وباديتك
 فارقم صوتك بالنداء فانه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس
 ولا شئ الا يشهد له يوم القيامة قال ابوسعيد سمعته من رسول الله صلعم
 رواية احمد البخارى والنسائى وابن ماجه قلت وهذه فضيلة عظيمة
 يشهدا رسول الله صلعم فيرفع صوته ما استطاع وهل من كان فى
 بيته من بين نساءه واولاده يرفع صوته بالنداء ام لا يرفع له غلابا
 للصلاة من لا يسمع له بالدخول فى بيته على حريمه لا اتذكر فى ذلك اثرا
 وقد رأيت فى ذلك جوابا لادرسى الا ان ابن رايت له شيخنا ابن القيم وشيخه
 شيخ الاسلام انه لا يرفع صوته لئلا يوذى ويوذى ويعزى بغيره لان
 فى النداء اى الاذان طلب حضور من اراد الصلاة لها فاذا كان لا ياذن
 لاحد فى الدخول للصلاة فلا ينبغي ان يرفع به صوته والحالة هذه وليس
 فى ذلك مخالفة للمحدثين لا اختلاف المورثين اذ حديث ابى سعيد فيمن

هو ببادية ولا يتصور فيه ان يمنع من ياتيه لمشاركته في الجماعة بخلاف
الاول فان قوله يخالف صهيوة واردة وفي الحديث دليل على ان المنفرد
يؤذن وايضا هل يرفع صوته بالاذان في مسجد وقعت فيه جماعة والحق
انه لا يرفع اذله ينقل في ذلك اثر وقد كان كثير من الصحابة فاتتهم الجماعة
وبعضهم جاء الى مسجد رسول الله صلعم فكانوا يؤدون الصلوة ولم ينقل
ان احد اعنهم اذن بل قد نقل انهم لم ياذنوا وصلوا من غير اذان و
اقامة وذلك عند الطبراني واحمد وعبد الرزاق وهي وان كانت ضعاف
الا انها مطابقة للاصل اذ الاذان معلل بامور كالاعلام بدخول الوقت
ولما اشرع فيه رفع الصوت اذ قد رما يرفع صوته يزيد في الاعلام والنداء^ع
للصلوة واظهار شعائر الاسلام وليجتمع الناس للجماعة فاذا كان قد اذن
في مسجد فلا معنى للاذان فيه برفع الصوت بل ينبغي ان يكره في ذلك
لثلاثين كان على الناس ولثلاثين تقع الجهلة والنساء في المغالطة وتظن
بحجبي وقت صلوة اخرى وكان ذلك زيادة في المشروع وما كان عليه السلف
بلا دليل ولو اكتفى باذان الحى او المحلة واقام فقط فهو حسن لما عرفت
وذكر صاحب الهداية في ذلك اثر الاذان الحى يكفينا لكنه لم يوجد في كتب
الحديث انما روى الطبراني ان ابن مسعود وعلقمة والا سود وصلوا بغير
اذان ولا اقامة ورواه ابو حنيفة زاد فيه عن ابن مسعود اقامة المص
تكفينا وان يؤذن قائما مستقبلا ويجعل اصبعيه في اذنيه ويلوى
عنقه عند الكيلة ولا يستدبر اياها كونه يؤذن قائما فلانه المانور

سلفاً وخلفاً وكخب الصيحين قرياً بلال فناد ولم ينقل ان احد اذن قاعداً
 وكان لك استقبال القبلة هو عمل المسلمين قاطبة خلفاً عن سلف الى
 يومنا هذا وقد روى من طريق عبد الرحمن بن ابي ليلى جاء عبد الله بن
 زيد فقال يا رسول الله اني رأيت سر جلا نزل من السماء فقام على
 جدم حايظ فالستقبل القبلة فان كر الحديث وهو عند ابي داود من رواية
 عبد الرحمن بن معاذ واخوه ابن عدي والحاكم من طريق عبد الرحمن بن
 سعد القرظ حدثني ابي عن ابيه ان بلاه كان اذا كبر بالاذان استقبال القبلة
 لكن اني نصب الراية وما رواه الطبراني وابو الشيخ ان بلالاً كان يترك الاستقبال
 في بعض غير الجعلتين فعم مخالفة لما تروى عمل الامة ضعيفاً كما في الفتحة لعم الامة فظاهر اما
 مخالفته لما تروى فانه نقل في الصحاح انه يلوى عنقه او يخرق في الجعلتين
 فقط لم ينقل انه لوى راسه في غيرها ولا معنى للاخفاف الا اذا كان مستقبل
 القبلة باذانه نعم لا بأس باذان المسافر راكبا او ماشياً اذا اقتضى الحال ذلك
 والله اعلم اما كونه يجعل اصبعيه في اذنيه الى اخره فحدث ابي حنيفة رضي
 وفيه فاذن بلال فجعلت اتسبع فاه ههنا وههنا يقول يمينا وشمالاً حتى على
 الصلوة حتى على الفلاح الحديث متفق عليه ولا يروى ايت بلاه اخرج
 الى الابطح فاذن فلما بلغ حتى على الصلوة حتى على الفلاح لوى عنقه يمينا و
 شمالاً ولم يستدرف في رواية رأيت بلاه يؤذن ويد من اتسبع فاه ههنا وههنا
 واصبعاه في اذنيه الحديث وفي النيل بعد كلامهم ورواه ابن خزيمة بلفظ رأيت
 بلاه يؤذن يتبعه بقيه يميل راسه يمينا وشمالاً ورواه من طريق اخرى بزيادة

ووضع الاصمعيين في الاذنين وكذا رواه ابو عوانة في صحيحه وابو نعيم في
 مستخرجيه بزيادة رأى ابو حنيفة بلا لا يؤذن ويدور واصبعا في اذنيه وكان
 رواه البزار وقال البيهقي الاستدارة لم ترد من طرق صحيحة ثم قال بعد
 كلام طويل وقال الحافظ ويمكن الجمع اى على تسليم صحة احاديث الاستدارة
 الضعيفة بان من اثبت الاستدارة عني بها استدارة الراس فمن نقاها
 عني استدارة الجسد كله وفي شرح العمدة لابن دقيق العيد وذكر كلاما
 طويلا على حديث ابى حنيفة المتفق عليه قوله فجعلت اتبع فاه ههنا و
 ههنا يريد يمينا وشمالا فيه دليل على استدارة المؤذن للاسماء عند الدعاء
 الى الصلوة وهو وقت التلفظ بالجميعتين واختلفا في موضعين احدهما
 انه هل تكون قد ماه قارتين مستقبلي القبلة ولا يلتفت الا بوجه دون
 بدنه اول استدراكه الثاني هل يستدبر مرتين احدهما عند قوله حي على الصلوة
 حي على الصلوة والاخر عند قوله حي على الفلاح حي على الفلاح او يلتفت يمينا ويقول حي على
 الصلوة مرة ثم يلتفت شمالا فيقول حي على الصلوة اخرى يلتفت يمينا ويقول حي على الفلاح
 ثم يلتفت شمالا فيقول حي على الفلاح اخرى نقل وكهان لاصحاب الشافعي
 وقد يوضح الثاني بانه يكون لكل جهة نصيب من الصلوة والفلاح وهو
 اختيار القفال والاقرب عندي الى لفظ الحديث هو الاول انتهى قلت
 وظاهر سياق الحديث يدل على ان المؤذن ليستقبل القبلة باذان لان
 التفاتة يمينا وشمالا يدل على انه متوجه الى وجهة ما وانه محاذ على ذلك
 الوجهة لم يلتفت عنها حتى بوجهه الا لضرورة النداء وهو الجعلتان ليس

للمسلم وجهته غير الكعبة فظهر ان المؤذن يتوجه في اذانه الى القبلة والله
 اعلم وفيه دليل على انه يؤذن قائماً واللتعسر عليه الاستدراك بما سواه
 قد مية وليتناظر فيها الترتيب ولا يضر كلام وسكوت وضمان يسير اما الترتيب
 فلا يتباخر ان التقدير والتاخير فيها قلب للمستمر وهو مخالف لامر واشارة
 وكل ما كان كذلك فليس من امره اي هورن فالاذان المنكسر ليس من
 امره وهو رداى مردود غير معتد به وقد اختلف في الكلام الاجنبى و
 الضمان اليسيرين وقد جزم بجوازه من اصحابنا صاحب الصحيح وغيره
 قال في الصحيح باب الكلام في الاذان وتكلم سليمان بن صرد في اذانه وقال
 الحسن لا بأس ان يضحك وهو يؤذن او يقيمه وذكر عن ابن عباس امر
 المؤذن اذا بلغ على الصلوة ان ينادى الصلوة في الرجال وكان يوم
 رزخ فنظر القوم بعضهم الى بعض فقال فعل ذلك من هو خير منى انها
 عزيمة قال الحافظ وحكى ابن المنذر الجواز مطلقاً عن عروة وعطاء و
 الحسن وقتادة وبه قال احمد وعن النخعي وابن سيرين والدرزاعي الكواهي
 وعن الثوري المنع وعن ابى حنيفة وصاحبيه انه خلاف الاولى وعليه
 يدل كلام مالك والشافعي قلت وفي المنهاج من كتب الشافعية وليتناظر
 ترتيب الاذان وموارثه وفي قول لا يضر كلام وسكوت طويلان اما اليسير
 فلا يضر ويكره وهل يستأنف فيه خلاف بينهم ثم قال في الفتح عن اسحق
 ابن راهويه يكره الاذان فيما يتعلق بالصلوة اي كما روى عن ابن عباس رضي
 واختاره ابن المنذر لظاهر حديث ابن عباس ونازع في ذلك الداؤدى

فقال لا يحجته فيه على جواز الكلام في الاذان بل القول المذكور مشروع من
 جملة الاذان في ذلك المحل قلت وهو قولي وقد يجاب عنه بان نقول قوله
 الصلوة في الرحال ليس من الفاظ الاذان المشروعة ولم ترد في الاذان
 الذي لقنه صلعم لمؤذنيه وايضا لو كان من جملة الاذان المشروعة لما جاز
 ابداله بما هو مرادف له ومؤد لمعناه ولم يقل به احد بل لو قال المؤذن
 يا عباد الله وخصه لكم صلوة الجماعة اليوم لجاز ذلك اتفاقا يدل على ذلك
 انه قدر في الاصلوا في رحالكم كن ارضى مرفوعا وفيه زيادة على قول
 ابن عباس الصلوة في الرحال ورضى انه قال في بعض الاحيان ومقبول
 فلا يحججه وقد صح ذلك وهن ايدل على ان هذه اللفظة ليست من الاذان
 المشروعة لفظه بل هي كلام اجنبي اتى به للحاجة اليه اى ولو كانت من
 الفاظ المشروعة لم يجز العدول عنها الى لفظ غيرها وان ادى معناها
 وهن ايرد ما قال الراوى ويدل على ان الاذان لا يشترط فيه ترك
 الكلام الاجنبي عنه كالصلوة وما ذكره البخارى يدل عليه لا محالة
 ونشرط المؤذن الاسلام والتميز والذكورة ويكره للمحدث والجنب و
 الإقامة مثله بلا غلط وذلك للتباعد ولان صوت المرأة عورة ويحشر
 منه الفتنة وذلك عكس ما هو المراد من مشروعية الاذان ولانه يشترط فيه
 رفع الصوت ولانه تولية وقد قال صلعم لن يغلم قوم ولو امرهم امرأة
 الحديث ولانه شهادة بدخول الوقت وهي نصف شاهد لانه يحتاج
 الى اجتهاد بمعرفة علامات دخول الوقت واكثر النساء ليس كن لا يفتنهن

ناقصات عقل ودين والحكمين بالاعجاب فلذ افتنع اذان النساء بجماعة
 الرجال ومثلها الخنثى المشكل ولو اذنت امرأة لنساء او خنثى لهن فلا
 ينبغي المنع بل الجواز هو الراجح وكن ذلك اقامة المرأة في جماعة النساء حين
 يصلين وحدثهن ظاهرها الجواز قلت فيه اثر عائشة رضي الله عنها كانت تؤذن
 وتقيم وتؤم النساء فتقوم وسطهن اخوجه الحاكم في المستدرک وسكت
 عنه اما منع اذنه للرجال فلان النبي صلى الله عليه وسلم جعل لامرأة سورة مؤذنا
 وامرأها ان تؤم اهل بيته كما سيبيعي في بحث الامامة فلم يجز لها الاذان ولو
 لا اهل بيته لوجود الذكور فيه وروى ابن عدي في الكامل والاصمعي في
 في كتاب الاذان عن اسماء بنت ابى بكر مر فوعا ليس على النساء اذان و
 لا اقامة ولا جمعة ولا اغتسال ولا يقدر مهن امرأة ولكن تقوم وسطهن
 في سنة حاكم بن عبد الله الايلي منزول وانكر ابن الجوزي في التحقيق
 هذا الحديث وقال حكى اصحابنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على
 النساء اذان ولا اقامة وهذا لا يعرف مر فوعا انما هو شئ يروى عن الحسن
 البصري وابراهيم النخعي انتهى ويجوز اذان العمى والصبي المميز والمجرب
 والعندين والمخنث اما الكافر وغير المميز فلا لعدم تاهلها للعبادة وعدم
 الاعتماد على خبرها واذا اراد الامام نصب مؤذنا فيلزم ان يختار مكلفا
 ذا امانة ومعرفة بالوقت او مرصدا لا علمه به لان ذلك ولاية فيشترط
 ان يكون من اهلها اما كراهته للمحدث فلان النبي صلى الله عليه وسلم كره من السلام وغير
 طاهرة فلا اذان من باب اولى واحوى وليس ان يكون صبيا حسن الصبوة عدا

اما كونه صدينا فللخبر الصحيح انه صلعم قال لروى الاذان في النوم القه
 على بلال فانه اندى صوتا منك اى بعد مدى صوت وقيل احسن
 لان ذلك ابلغ في الاعلام وابتعث للاجابة وامر غيب للحضور والعدل
 يقبل خبره ولا يتردد فيه ويؤمن نظره الى العورات لاسيما اذا كان يؤذن
 على محل من تقعر كالمنازل ونحوها وتشرط الاذان ايضا دخول الوقت
 واوله افضل الا في الفجر فيشرع له اذنان واحد قبل الفجر والاخر بعده
 اما كونه بعد دخول الوقت فلما تقدم من الاحاديث الدالة على ان تشاور
 النبي صلعم مع اصحابه في امر اعلام الناس بوقت الصلوة يدل على ان التشريع
 انما هي لدخول الوقت واز اعلام به وذلك يدل على انه لا يصح ولا يجوز قبله
 وقد حكى الاجماع على ذلك ولا يوجب الى الالباس والتجهيل وقيل انه
 اذا من اللبس لم يحرم لانه ذكر اما كونه في اول الوقت افضل فلحديث سمرة
 قال كان بلال يؤذناذالت الشمس لا يحرم ثم لا يقيد حتى يخرج النبي صلعم
 فاذا خرج اقام حين يراه راءه احمل ومسلمه وابوداود والنسائي قال في النبيل
 قوله لا يحرم اى لا يترك شيئا من الفاظه الحديث فيه المحافظة على الاذان
 عند دخول وقت الظهر بدون تقديرو ولا تاخير وهكذا اساءة الصلوات الا الفجر
 لما سياتى انتهى وفيه فوائد اخرى ليس هذا محل بيانها اما كون الفجر ينبره له
 اذنان فلحديث ابن مسعود ان النبي صلعم قال لا يمنعن احدكم اذان بلال
 من سحوره فانه يؤذن او قال نيا دى بليل ليرجع قائمكم ويوقظ قائمكم قال
 في المنتقى رواه الجماعة الا الترمذى قوله ليرجع معناه يرد القائم اى المتجهد

الى امرته ليقوم الى الصلوة الصبح نشيطا او يتسحر ان كان له حاجة الى
 الصيام ويوقظ الناس لميتا هب للصلوة بالغسل والوضوء او يتجهز وعن
 سمرق بن جندب قال قال رسول الله صلحكم لا يغونكم من سجودكم اذان
 بلال ولا يارض الا فاق المستطيل هكذا احتج يستطير هكذا يعجز معارضنا
 رواه مسلم واحسن الترمذي ولفظها لا يمنعكم من سجودكم اذان بلال ولا الفجر
 المستطيل ولكن الفجر المستطير في الافق وعن عائشة وابن عمر النبي صلى
 قال ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن ام مكتوم متفق
 عليه ولا جهل البخاري فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر ولمسلم ولم يكن
 بينهما الا ان ينزل هذا ويرقى هذا وقد روى ان ابن ام مكتوم يؤذن بليل
 فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال وقد ذكر ذلك الحافظ في الفقه وذكر ان
 ابن عمر لمذكور قد روى بطرق صحيحة عن عبد الله بن دينار رواه عنه
 شعبة واختلف عليه فيه ثم ذكر ايضا ان له طرقا اخرى صحيحة عن غيره
 عبد الله بن دينار قال وقد جمع ابن خزيمة والضبي بين الحديثين
 بما احصاه انه يحتمل ان يكون الاذان كان نوبتين بلال وابن ام مكتوم
 فكان النبي صلحهم يعلم الناس ان اذان الاول منها لا يحرم على الصائم
 شيئا ولا يدل على دخول الوقت بخلاف الثاني وجزم ابن حبان لذلك و
 لم يرد الاحتجاج وانكر عليه الضياء وغيره انتهى ملخصا وقيل غير ذلك و
 اطال في ذلك الحافظ في الفقه ان شئت فارجم اليه والا فرب ما ذكرناه
 وفيه واعترض ابن التيمي (اي على البخاري) حيث قال قبله يرواه حديث

ابن عمر باب الاذان بعد الفجر فقال هذا الحديث لا يدل على الترجمة لجعله
 غاية الاكل ابتداء اذان ابن ام مكتوم قد ل على ان اذانه كان يقع قبل
 الفجر بقليل انتهى يعني هو مخالف لقوله باب الاذان بعد الفجر واجاب عنه
 الحافظ بان ابن ام مكتوم يؤذن مع طلوع اول جزء من الفجر وليس
 يستبعد من مؤذن النبي صلعم المريد بالملامة فلا يشتركه في من يمكن
 بتلك الصفة والجواب وان كان ان شاء الله هو الصواب الا ان اعتراض
 ابن التيمي ليس في محله وغير وارد على ترجمة الصحيح اذ قوله في الحديث
 ان بلاه ينادى بليل يقتضى ان زداء ابن ام مكتوم لا يكون بليل وهذا
 من دقة فهم الامام البخارى فاعتراض ابن التيمي لا يتوجه على الترجمة
 وانما هو في الحقيقة استشكل ما دل عليه الحديث محمله انه اذا كان
 غاية الاكل ابتداء اذان ام مكتوم وهو لا يؤذن بليل كما يفهم من الحديث
 فكيف يصح صوم من تركه الاكل حين ابتداء اذانه فلما استبعد ذلك لانه
 غير جائز اكل من اراد الصوم بعد الفجر قال ان اذان ابن ام مكتوم
 يقع قبل الفجر بقليل ولا يخفى عليك ان ما فهم ابن التيمي منقوض برواية
 اخرى ان ابن ام مكتوم كان رجلا عمى لا ينادى حتى يقال له اصبح
 اصبح وبه يبطل ما اجاب به الحافظ والجواب الصحيح ان النبي صلعم
 اباح لعامة الناس والنساء اللاتي لا يعرن الفجر الاكل الى اذان ابن
 ام مكتوم لان تبين الفجر جعل غاية للاكل لا طلوع الفجر وكان ابن ام مكتوم
 يؤذن حين طلوع الفجر قبل تنبيهه وظهوره لعامة الناس والنساء

ولا مشاحة فيه قلت وما ذكرناه يدل على جواز الاذان قبل الفجر خاصة
 وهو من هيب الجمهور وقال الشافعي واسم واصحابها انه يكتبه بالمصلاة
 والمحقق انه لا يكتب به بل لا بد من اذان اخر بعد طلوع الفجر وقال ابو حنيفة
 ومحمد وابو ثور لا يجوز قبل الفجر لانه تجهيل لا اعلام للوقت واستدل
 بعض الاحناف بما روى عنه صلعم انه قال لبلال لا تؤذن حتى يستبين
 لك الفجر هكذا او مدي عروضا قال في نصب الراية اخرج ابو داود من
 طريق شدا عن بلال وفيه انقطاع وفي النيل واستدلوا ايضا ما اخرج
 ابو داود من حديث ابن عمران بلا اذان قبل طلوع الفجر فامر النبي صلعم
 ان يرجع فينادى الا ان العبد قد نام قالوا فوجب تاويل احاديث الباب
 بما قال بعض الحنفية ان النداء قبل الفجر لم يكن بالفاظ الاذان وانما كان
 تذكيرا كما يقيم لبعض الناس اليوم واجيب عن الاحتجاج بالحديثين
 المذكورين بان الاول منهما لا ينتهض لمعاصرتهم ما في الصحيحين لاسيما
 مع اشعار الحديث بالاعتناء واما الثاني فلا حجة فيه لانه قد صرح بوقفه
 الكبار ائمة كاسم والبخاري والذاهلي وابو داود وابو حاتم والدارقطني و
 الاثرم والترمذي وجزموا بان سواد الخطأ في رفعه وان الصواب وقفه
 واما التاويل المذكور فقال الحافظ في الفتح انه مردود لان الذي يصنع
 الناس اليوم (من الترحيم والتذكير الراجح في الحومين الشريطين) محدث
 قطعاً وقد تظافت الاحاديث على التعبير بلفظ الاذان قطعاً فحمله على
 معناه الشرعي مقدم وكان الاذان الاول لو كان بالفاظ مخصوصة

لما التبس على السامعين انتهى قلت وذكر في نصب الرواية الحديث
 بلال الثاني شواهد لا تخلو من طعن ومقال بحيث لا تصلح لمعارضته
 ما قدمناه ثم قال وروى الطبراني من حديث ابى هريرة يجهى بن عباد
 ابن شيبان عن جده شيبان قال تسخرت ثرائيت المسجد فاستندت
 الى حجرة النبي صلعم فقال ايجي قلت نعم قال هلم الى الغدا قلت انى
 اريد الصيام قال وانا اريد الصيام ولكن مؤذنتا هذ انى بصرة سواد
 وانه يؤذن قبل طلوع الفجر ثم خرج الى المسجد فحرم الطعام وكان لا يؤذن
 حتى يصير اسناده صحيحاً ونحن نجيب عن ذلك بانه وان كان صحيحاً من حيث
 الاسناد ولكنه لا يلزم منه كون الماتن صحيحاً فهو ليس باصح وارحم ما روى
 فى الصحيحين وايضاً اذا لم يكن قارئاً لهذا وهذا فلا يصح اى التمسح و
 لا يضرب كلام النبي صلعم بعبثه ببعض اذا امكن الجسم وهو ممكن ههنا
 بان نقول اذا كان الثانى والاول نوباً بين بلال وابن امر مكنوم كما عرفت
 مما قدمنا فيحتمل ان تكون هذه الواقعة بعوت حين كان بلال وامور على
 الاذان الثانى وكان اخطأ فى بعض الاحيان للسبب الذى ذكره النبي صلعم
 وما يظن انه اصح من ذلك ما روى عن عائشة رضي قالت كان رسول الله
 صلعم اذا سكت المؤذن بالاذان الاول من الفجر قام فركم ركعتين خفيفتين
 قال الحافظ واسناده جيد وضعف الامام احمد قلت وهو لا يعارض ما فى
 الصحيحين مع ضعف الاحتمال ان تكون الركعتين فى هذا الحديث بخصوصه
 غير ركعتي الفجر وهذان متعين فى الجموع واصح من ذلك ما روى الاسود

عن عائشة قالت ما كان المؤذن يؤذن حتى يطلع الفجر اخبره ابو الشخير
 باسناد صحيح قلت وممن في الصحيحين امرهم ما روي في هذا الباب وهو نصر
 في المسئلة ولا يمكن تاويله الا بطرحه واهماله مع العامة بعينه عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وهذا لا يجزئ عليه مسلم فما بالك بالائمة رحمهم الله
 ولعل لابي حنيفة رحمه الله في ذلك على انه يمكن الجمع ايضا بان يقال
 كما قال الحافظ في الفتح انه في اول الامر لم يكن له صلوة الا مؤذنا واحدا
 فان بلاه كان في اول ما شرع الاذان يؤذن وحده ولا يؤذن للصبح حتى يطلع
 الفجر كان في الفتح وفيه وعلى ذلك تحمل رواية عروة عن امرأة من بني النجار
 قالت كان بلال يجلس على بيتي وهو اعلى بيت في المدينة فاذا راي الفجر
 تطأ ثم اذن اخبره ابو داود واسناده حسن ثم اردف يا بن ام مكتوم
 كان يؤذن بليل واستمر بلال على حالته الا ولى ثم في اخرا امر امر ابن
 ام مكتوم لضعفه ووكى به من يراعى له الفجر واستقر ان بلال بليل وذكر
 سبب ذلك فان شئت فارجم اليه والغرض هنا امكان الجمع وقد عرفت
 فالمصدي اليه معين على ان احاديث الصحيحين مثبتة وحديث عائشة
 هذا ناف وقد تقر ان المثبت مقدم على النافي لان عند زيادة علم
 فعل كل تقديرا ولا وجه للقول بعدم منتهى عية اذان قبل طلوع الفجر
 ليرجم قائمهم ويوقظ قائمهم وما ذكره من التجهيل فهو مدفوع كان الناس
 اذا علموا يا اذانين وغاية كل منها غير غاية الا خوفه يبقى التجهيل قد اختلف
 في وقت الاذان الاول وفي النيل قد ورح ما يستعمل بتعيين ذلك الوقت الذي

كان بلال يؤذن فيه وهو ما رواه النسائي والطحاوي من حديث عائشة
 انه لم يكن بين اذان بلال وابن ام مكتوم الا ان يرقى هذا ويُنزل هذا وكانا
 يؤذنان في بيت من تقع كما اخرجها ابو داود قلت ويمكن انها قالتها في الحديث
 الذي رواه الاسود عنها وقد مرنا انفا من قولها ما كان المؤذن يؤذن
 حتى يطلع الفجر فهو ما فهمته من سرعة طلوع هذا واذانه بعد نزول الاول
 بلا فصل كثير فظنت ان كلامهما انما وقع بعد طلوع الفجر وبهذا ما تقدم
 يزول الاشكال والمقصد هنا ان وقت الاذان الاول قد دل الحديث على انه
 قرب الفجر الصادق وقبله وغايتة ان يتقدم على الفجر بمدة قليلة تكفي للاستعداد
 للصلاة ونحوها كما دل على تعليل مشروع عيته في حديث ابن مسعود المتقدم
 حيث قال ينادى بليل ليرجع قائمكم ويوقظ قائمكم اي لصلاة الصبح واذ
 كان شرع لذلك فلا يتجاوز به عنه والالزام الا ببيان بالمشروع في غير الشرع له
 وذلك ظاهر بعون الله وتأنيده وهل يشرع اتخاذ مؤذنين في مسجد واحد
 الحديث يدل على جواز ذلك واما الزيادة فليس في الحديث تعرض لها
 قد اختلف في ذلك العلماء لكن خير الامور السالفات على الهدى و
 الاقتصار على ما الكتفى به المصطفى السلام عليه وعلى عباده الذين
 اصطفى والاحاديث المتقدمه تدل بالنص على جواز كون المؤذن اعمى
 اذا وجد من يعلمه بدخول الوقت وهو يدل على جواز الاخذ بقول الغير
 في دخول الوقت ولو تخاصموا على اذان قدم انداهم صوتا وان استوا
 افرع بينهم اي اذ لم يوجد شيء من وجوه الاولوية بان يستوا في معرفة

الوقت وحسن الصوت ومدته ونحو ذلك من شرائط المؤذن وكالاته اقرع
 بينهم قال صاحب الصحيح فيه ويذكر ان قوما اختلفوا في الاذان فاقرع
 بينهم سعد وذكر بسنده الى ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول ثم لم يجدوا الا ان ليستموا
 الحديث ويؤذن للفأينة ويقبضون وان كان عليه فوائت اذن للاولى فقط و
 اقام لها ولكل صلوة بعدها الحديث ابى قتادة في قصة نومهم عن صلوة
 الفجر قال ثم اذن بلال بالصلوة فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ركعتين ثم صلى الغداة فصنع كما كان يصنع كل يوم رواه احمد مسلم
 والحديث صرح في مسألتي هذه وفيه فوائد سياقي بيانها في قضاء
 الفوائت وفي حديث عمران بن حصين قال سرينا مع النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم ثم امر بلال فاذن ثم صلى الركعتين قبل الفجر ثم اقام فصلينا الحديث رواه
 احمد في مسنده وابن خزيمة وابن حبان وابن ابى شيبة والطبراني وعن
 ابى عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن ابيه ان المشركين تشغلوا النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم يوم الخندق عن اربع صلوات حتى ذهب من الليل ما شاء الله فامر بلال
 فاذن ثم اقام فصل الظهر ثم اقام فصل العصر ثم اقام فصل المغرب ثم اقام
 فصل العشاء رواه احمد والنسائي والترمذي وقال ليس باسناده بأس
 الا ان اباعبيدة لم يسمهم من عبد الله وفي الباب عن ابى سعيد الخدري
 عند احمد والنسائي ورواه الطحاوي عن المزني عن الشافعي باسناد صحيح
 جليل وفي كل ما قدمنا صراحة باستحباب الاذان والاقامة في الصلوة

المقتضية والى ذلك ذهب الهادي والقاسم والناصر ابو حنيفة واسم
 ابن حنبل وابونور قال مالك والاوزاعي وهو قول للشافعي له قول روجه
 اصحابه باستحباب ذلك واحتم المانعون بانه لم ينقل في قضاياه الاربع
 واجيب عنه بانه قد نقل كما قد منا ذكره قال النووي في شرح مسلم واما ترك
 الاذان في حديث ابى هريرة وغيره فجوابه من وجهين احدهما لا يترى ترك
 ذكره انه لم يؤذن فلعله اذن واهله الراوى ولم يعلم به وغيره لم يهمله
 وعلم به ورواه كما ذكرناه والثاني لعلة ترك الاذان في هذه المرة لبيان جواز
 تركه كذا في النيل ونقلت منه مع تصرف وبعض زيادات ومن سمع

الاذان او الاقامة قال مثل ما يقول في الكل وان شاء ان يقول عند
 الحيلتين لا حول ولا قوة الا بالله وعند لفظ الاقامة اقامها الله وادائها

وعند قوله الصلوة خير من النوم صدقت وبررت واما قولهم عند ذلك
 صدق رسول الله فلم يثبت فالكل خير سواء دل على الاول حديث
 ابى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن وفي
 المنتقى رواية الجماعة وظاهر قوله اذا سمعتم اختصاص الاجابة بمن سمع حتى
 لو راى المؤذن على المنارة مثلا في الوقت وعلم انه يؤذن لكن لم يسمع اذانه
 لبعده او صم او ثقيل سمع لا تشترط له المناجاة كذا في التيل نقلا عن النووي
 ويدل على الصورة الثانية من صور الاجابة حديث عمرو بن الخطاب قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال المؤذن الله اكبر الله اكبر فقال
 احدكم الله اكبر الله اكبر فشر قال اشهد ان لا اله الا الله قال اشهد ان لا اله الا الله

ثم قال اشهد ان محمداً رسول الله قال اشهد ان محمداً رسول الله ثم قال
 سمي على الصلوة قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال سمي على الفلاح قال
 لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال الله اكبر الله اكبر قال الله اكبر الله اكبر ثم قال
 لا اله الا الله قال لا اله الا الله من قلبه مثل الجنة تراه مسلم وابوداود وروى البخاري نحوه
 من حديث معاوية وقال هكذا سمعت نبيكم صلعم يقول وعن شهر
 ابن حوشب عن ابي امامة او عن بعض اصحاب النبي صلعم ان بلاه
 اخذ في الاقامة فلما ان قال قد قامت الصلوة قال النبي صلعم اقامها الله
 وادامها وقال في سائر الاقامة بنحوه من حديث عمر في سائر الاذان رواه
 ابوداود كذا في المنتقى قال في التيل في اثناء الكلام على حديث ابي سعيد
 المتقدم والحديث يدل على انه يقول السامع مثل ما يقول المؤذن في جميع الفاظ الاذان الجعلتين
 وغيرها وقد ذهب الجمهور الى تخصيص الجعلتين وغيرها وقد ذهب الجمهور الى تخصيص
 الجعلتين بحشدهن فقالوا يقول مثل ما يقول فيما عدا الجعلتين واما في الجعلتين
 فيقول لا حول ولا قوة الا بالله وقال ابن المنذر يحتمل ان يكون ذلك من
 الاختلاف فيقول تارة كذا او تارة كذا او يحتمل ان السامع يجمع بين الجعلتين
 والحوالة وهو وجه عند الحنابلة والظاهر من قوله في الحديث فقولوا بالتعب
 بالقول وعدم كفاية امرار الحوالة على القلب والظاهر من قوله مثل ما يقول
 عدم اشتراط المساواة من جميع الوجوه وظاهر الحديث اجابة المؤذن في
 جميع الحالات من غير فرق بين المصل وغيره وقيل يؤخر المصل الاجابة حتى
 يفرغ وقيل يجيب الا في الجعلتين قال الحافظ والمشهور في المنزه كراهة

الاجابة في الصلوة بل يؤخرها حتى يفرغ وكذا حال الجماعة والخلاء قيل و
 القول بکراهة الاجابة في الصلوة يمتدح الى دليل ولا دليل ولا يخفى ان حديث
 ان في الصلوة لشغل دليل على الكراهة ويؤيده امتناع النبي صلعم من اجابة
 السلام فيها وهو اهم من اجابة المؤذن ويجازضه ان هذا الشغل من جنس
 شغل الصلوة فلا يتعلق به الحديث وقد روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان في
 الصلوة والقياس على روح السلام لا يصح اذ السلام وردة يتعلقان بالمعاشرة
 مع الناس والمختار ان اجابة المؤذن سنة لوجود الصارف عن الوجوب
 ولانه صلعم انما رغب في الثواب على ذلك ولم يتوعد على الترك ولا اصل
 الاذان سنة فيكون ردة سنة ايضاً ويقال على الوجه الاخير ان ردة السنة
 لا يلزم ان يكون سنة فان السلام سنة وردة واجب ولا يستحب تقبيل
 الابهامين ووضعها على العينين عند قوله اشهد ان محمداً رسول الله
 كما اعتاده الجهلاء في عصرنا اذ لم يصح في ذلك حديث والعجب انهم يلومون
 على من لم يفعل ذلك ويزكون ما هو السنة من اجابة المؤذن انما نقل السخاوي
 عن بعض الصالحاء هذه التقبيل وذكر ان من فعله لم يرد عيناه والله اعلم
 وعند الفراغ منه يصل على النبي صلعم ثم يقول اللهم رب هذه الدعوة التامة
 والصلوة القائمة ان محمداً الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاهم محمود الذي
 وعدته او يقول اللهم رب هذه الدعوة الصادقة المستجابة لها دعوة الحق
 وكلمة التقوى احبنا عليها وابعثنا عليها واجعلنا من خيار اهلها احياء و
 اموات هكذا ورد في الروايات الصحيحة اما جملة ان لا تختلف اميعة

في الدعاء الاولي بعد قوله وعودته فلم يصح وذلك لما روى عن عبد الله بن
 عمر انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم
 صلوا على فانه من صل على صلوة صلى الله عليه بها عشر ثم سلوا الله الوسيلة
 فانها منزلة في الجنة لا ينبغي الا لعبد من عباد الله وارجوان اكون انا هو من
 سأل الله الى الوسيلة حلت له شفاعتي وفي المنتقى رواه الجماعة الا البخاري
 وابن ماجه وما ذكرنا من الدعاء الاول رواه الجماعة الا مسلمان وقول الذي
 وعودته اي في قوله نعم عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا قال بعض العلماء
 وهو هنا اتفاقا مقام الشفاعة العظمى في فصل القضاء يحمد فيه الاولون
 والآخرين انتهى ويجتهد في الدعاء بين الاذان والاقامة لا ياتهم وقطبيعة
 راحم كحديث النس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرد
 بين الاذان والاقامة رواه احمد وابوداود والترمذي وفي النبل خروجا ايضا
 للنسائي وابن خزيمة وابن حبان والذهبي في المختارة وحسنه الترمذي
 ورواه سليمان التيمي عن النس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا نوى
 بالاذان فتحت ابواب السماء واستجيب الدعاء وروى يزيد الرقاشي عن قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الاذان تفتح ابواب السماء وعند الاقامة لا تزد دعوة
 وقد روى من حديث سهل بن سعد الساعدي رواه مالك عن ابن ابي حازم
 عن سهل بن سعد قال ساعتان تفتح لهما ابواب السماء وقل اتم تود عليه
 دعوته عند حضور النداء للصلوة والصف في سبيل الله روى موقفا
 وروى عنه الحديث يدل على قبول مطلق الدعاء بين الاذان والاقامة

وهو مقيد بما لم يكن فيه اثر او طبيعة راح كما في الاحاديث الصحيحة وقد مر
 تعيين ادعية تقال حال الاذان وبعده وهو وبعد بين الاذان والاقامة
 منها ما سلف ومنها ما اخرجته مسلم والنسائي وابن ماجه والترمذي وحسنه
 وصححه البيهقي من حديث سعد بن ابى وقاص مرفوعا بلفظ من قال
 حين يسمع المؤذن وانا اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا
 عبده ورسوله رضيت بالله ربا وبمحمد رسولا وبالاسلام دينا غفر له ذنبه
 ومنها ما اخرجته ابوداود والترمذي من حديث ام سلمة قالت عليه السلام في رضى الله
 صلعم ان اقول عند اذان المغرب اللهم ان هذا القبل ليملك وادبار نهارك
 واصوات دعائك فاغفر لي وقد عين صلعم فاندحوبه لما قال للدعاء بين
 الاذان والاقامة لا يرد قالوا فما نقول يا رسول الله قال سلوا الله العفو و
 العافية في الدنيا والاخرة قال شيخنا ابن القيم هو حديث صحيح وفي المقام
 ادعية غير هذه انتهى بتصرف ويفصل بين الاذان والاقامة بمجلسة او
 صلوة كحديث عبد الرحمن بن ابى ليلى قال حدثنا اصحابنا ان رسول الله
 صلعم قال لقد اعجبني ان تكون صلوة المسلمين او المؤمنين واحدة وذكر
 الحديث وفيه فجا من الانصار فقال يا رسول الله انى رجعت لما رأيت
 من اهتمامك رأيت رجلا كان عليه ثوبين اخضرين فقام على المسجد فاذا
 ثم قعد قعدا ثم قام فقال مثلها الا انه يقول قد قامت الصلاة وذكر الحديث
 رواه ابوداود وذكر لها في النبيل طرق كثيرة صحح بعضها ابن حزم وابن دقيق
 العيد وفي الصحيح عن عبد الله بن مغفل المزني ان رسول الله صلعم

قال بين كل اذانين صلوة ثلثا من شأء اى قالها ثلثا والمراد بين كل اذان
 واقامة لان الصلوة بين الاذانين ليتمهل المفترضة ولا يمكن فيه التخيير
 وقد توارد شرحه على ان هذا من باب التغليب كقولهم القمر بالشمس
 والقمر يحتمل ان يكون اطلق على الاقامة الاذان لانها اعلام بحضور فعل
 الصلوة كما ان الاذان اعلام بدخول وقت الصلوة كذا فى الفقه وفى الصحيح
 ايضا عن انس بن مالك قال كان المؤذن اذا اذن قام ناس من اصحاب
 النبي صلعم يتدرون السوارى حتى يخرج النبي صلعم وهم كذلك يصلون
 الركعتين قبل المغرب ولم يكن بينهما شئ وقال عثمان بن حذافة وابدؤا
 عن شعبة لم يكن بينهما الا قليل وقوله لم يكن بينهما شئ التنوين فيه للتعظيم
 اى لم يكن بينهما شئ كثير وبهذا ايدهم قول من زعم ان الرواية المتعلقة ^{بها} رخصة
 للرواية الموصولة بل هى مبنية لها ونفى الكثير يقتضى اثبات القليل
 وذلك يدل على ان بين الاذان والاقامة فصل بمجلسة او صلوة فى اى
 وقت صلوة كانت وكذا بعد اذان المغرب قبل صلوته والى ذلك ذهب
 الامام احمد واسحق واصحاب الحديث كذا فى الفقه وذكر من منع منها قبل
 صلوة المغرب ورد ما استدلوا به ثم قال واما قول ابى بكر بن العربى اختلف
 فيها الصحابة ولم يفعلها احد بعد هم فمردود بقول محمد بن نصر المروزي
 وقد روينا عن جماعة من الصحابة والتابعين انهم كانوا يصلون الركعتين
 قبل المغرب ثم اخبر ذلك باسناد متعدد واطال فى ذلك رحمه الله وان
 نرى ان ذلك منقول صحيح من فعل اصحاب النبي صلعم فما رأى من ذلك يدل

على الاستحباب ومن ادعى النسب فلم يأت بحجة تصح له ذلك والمثبت مقدم
 على النافي لان عند زيادة علمه ومخالفت الاحتاف حديثي الباب في الصلوة
 قبل صلوة المغرب وقلدوا امامهم ايا حذيفة ر في الصلوة والجلسة نقل
 عنه انه لا يجلس ولا يصلي سنة بين اذان المغرب واقامته ولم امر لهم
 دليلا وقد عرفت السنة في ذلك والعجب من اهل عصرنا الذين يدعون
 انهم من اهل الحديث ثم يقتدون بسبيل الاحتاف في هذه المسئلة و
 يتركون طريق الصحابة والتابعين وفقهم الله لما هو صواب ومن اذن فهو
 يقيمون ومن اختاره الامام والاقرع وذلك لحديث زياد بن الحارث الصدق^ع
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا اخاه اذ جاء اذن قال فاذنت
 وذلك حين اضاء الفجر قال فلما توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم قام الى الصلوة
 فآراد بلال ان يقيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ جاء اذن من اذن
 فهو يقيم قال في المنتقى ر اة الخمسة الا النسائي ولفظه لا احد هذا الحديث
 في اسناد عبد الرحمن بن زياد بن ابي عمير الا فريقي قال الترمذي انما عرفه
 من حديث الفريقي وهو ضعيف عند اهل الحديث ضعفه يحيى بن
 سعيد القطان وغيره وقال احمد لا كتب حديث الفريقي قال رأيت
 محمد بن اسمعيل يقوى امره ويقول هو مقارب الحديث والعمل على هذا
 عند اكثر اهل العلم ان من اذن فهو يقيم انتهى قال الحازمي في كتابه الناسخ
 والمنسوخ وانفق اهل العلم في الرجل يؤذن ويقيم غيره ان ذلك جائز
 واختلفوا في الاولوية فقال اكثر الفرق والامر منتسب ومن رأى ذلك لم يكن

وأكثر أهل الحجاز وأبو حنيفة وأكثر أهل الكوفة وأبو ثور قال بعض العلماء
 من اذن فهو يقيم قال الشافعي واذا اذن الرجل حديث ان يتولى الإقامة
 واحتم القائلون بعدم الفرق بالكديث الأتي والاخذ بحديث الصدائي
 اولى لان حديث عبد الله بن زيد الأتي كان اول ما شرع الاذان في السنة
 الاولى وحديث الصدائي المأثر بعدة بلا شك فاذا اذن واحد فقط فهو الذي
 يقيم واذا اذن اكثر من واحد مرتباً او دفعة فلامر الى الامام فيما يختار وكذا
 لو اذن واحد فقط وراى الامام مصلحة في ان يقيم غيره تعين اذا كان الامام
 هو الامير او نائبه والافمن اذن والاخيرواذا ترتبوا والقرعة اذا اذنوا دفعة
 ونشأوا والسنة ان لا يقيم في المسجد الا واحد والا واحد ويدل على ان
 الامام يختار من شاء للمصلحة حديث عبد الله بن زيد انه ارى اذنان
 قال فجمعت الى النبي صلعم فاخبرته فقال القه على بلال فالقبتة فاذن
 فاذا دان يقيم فقلت يا رسول الله ان رأيت فاريد ان اقيم قال فاقم انت
 فاقم هو واذن بلال ثم اراه اسجد وابوداود وفي اسناده محمد بن عمرو الواقفي
 الانصاري البصري وهو ضعيف قال ابن عبد البر اسناده احسن من حديث
 الافريقي وقد روته له شواهد وهي ضعيفة ايضاً واشار في النيل لهذا
 الحديث منسوخ بما تقدم اعني حديث من اذن فهو يقيم ورأيت ان طريق
 الجمع اولى من العدول الى القول بالتسمية وما ذكرناه من ان ذلك يعود الى
 اختيار الامام بالمصلحة هو الذي يدل عليه حديث عبد الله بن زيد و
 لا يلزم ابطال النص اعني قوله من اذن فهو يقيم لانا نقول ان من اذن فهو اذن

بالاقامة بالنسبة الى مقير آخر واما اذ راى الامام تغل بغير غيره لها المصلحة فله
 ذلك كما دل عليه حديث عبد الله بن زيد اما القول بان ذلك خاص
 بعبد الله بن زيد وان الحكمة فى التخصيص تلك المزية التى لا يشاركه فيها
 غيره اعنى الرويا فالحاق غيره به مع الفارق لا يجوز كذا فى النبيل ملخصا
 واقول لا نسلم عدم مشاركته فى الرويا اذ نقل ان غيره رأى مثله تلك اللبيلة
 وانما هو اول واسبق من اخبر به النبى صلعم ولو سلمنا ذلك فليستتم ونذر
 له تلك الاولوية فى اقامة كل صلوة فاذن علم ان ذلك مفوض اليه صلعم
 وقد رأى صلعم جبر خاطر اولى حيث ظن ان له الحق فى اقامة لا جمل
 الرويا فكان مثل هذه المصلحة وما قاربها اذا وجدت كان للامام ان يختار
 من قامت به للاقامة وهذا بين وهو اولى من القول بالنسبة واما الاستهام
 حيث لا يختار الامام او لم يكن هناك امام راتب وقد اذ نواذ فعة وتشاخا
 فلما تقدم فى الاذان من انهم عند التنازع ليستهمون فالحقنا الامامة به
 لانها فرع عنه حيث ان من اذن فهو يقيم اى فكل واحد من المتنازعين
 انما يقول انا اذنت فالاقامة محقلى والقرعة تبين ان اذان هذا هو المعتبر
 فيستحق ان يتقدم للاقامة فالقرعة وان كانت فى شان الامامة لكنها فى
 الحقيقة قرعة فى بيان ان من هو اذنه معتبر حتى ترتب عليه الافاقة واجوان
 سيكون هذا هو الحق فى هذه المسئلة والله اعلم ولا يقيم الا بما امر الامام
 نطقا او عرفا وذلك مستفاد من عمل المسالين فى زمانه صلعم وبعده الى
 يومنا هذا وقد عرفت ما تقدم قوله صلعم لعبد الله بن زيد اقول ذلك نص

في ان الاقامة انما تقام بأمره ولو كان امره عرفا كان عرفا وان اذ دخل المسجد
 يريد ان تقام الصلوة او اذا نزل عن المنبر ويبدل على ذلك حديث جابر
 بن سمرة قال كان بلال يؤذن ثم لا يقيم حتى يخرج النبي صلعم رواه مسلم
 ولا يقوموا الا اذا رأو الامام وان كان حاضرا حتى يفرغ منها وما ذكرناه في الصورة
 الاولى هو اختيار البخاري من اعيننا وهو الحق قال في صحيحه باب متى
 يقوم الناس اذا رأو الامام عند الاقامة فالترجمة مشتبهة على استقراء
 وجوابه وقوله اذا رأو الخبر جواب الاستقراء وقد فهم الحافظ غير ذلك ما ذكرناه
 هو الاخرى بحال الامام من جزمه في المسائل التي يصح فيها الحديث على شرطه
 وقد استدلل على ذلك بما رواه عن ابى قتادة عن ابىه قال قال رسول الله
 صلعم الله عليه وسامه اذا قيمت الصلوة فلا تقوموا حتى ترونى انتهى اى
 خرجت قال الحافظ وصرح به عبد الرزاق وغيره عن معمر بن يحيى اخرج
 مسلم ولا بن حبان من طريق عبد الرزاق وحدثه ترونى خرجت اليكم
 وفيه مع ذلك حذف تقديرة فقوموا وقال مالك في الموطأ لم اسمع في قيام
 الناس حين تقام بحد محد الا انى ارى ذلك على طاعة الناس فان منهم
 الثقيل والخفيف كذا فى الفقه قد يقال ان ظاهر هذا الحديث وحديث
 ابى هريرة قال اقيمت الصلوة فسوى الناس صفوفهم فخرج رسول الله
 صلعم الحديث وهو فى الصحيحين مخالف حديث جابر بن سمرة الذى تقدم
 لان نقول لا محالة ويحمل ذلك على الجواز وان بلاه كان يرى النبي صلعم
 قبل الناس فيقيموا ما ارادى وصح انهم كانوا يعدلون صفوفهم قبل

ان يخرج رسول الله صلعم فيميل على بيان الجواز ويقرب ان يكون فعلهم
 هذا اسبباً للنهي في حديث ابى قتادة الذي نتكلم فيه وعلى كل حال فخر بيت
 ابى قتادة هو المقدم في هذا الباب لانه قول وتلك حكايات عن فعلهم و
 القول مقدم على الفعل وفيه النهي عن القيام قبل ان يروى بعد الاقامة
 قلت وقوله اذا اقيمت الصلوة يدل على ان وقت قيامهم حينئذ ولذلك
 خصه بالنهي عن القيام وقال في الفقه ذهب الاكثرون الى انهم اذا كان الالمام
 معهم في المسجد لم يقوموا حتى تفرغ الاقامة وعن النس انه كان يقوم اذا
 قال المؤذن قد قامت الصلوة رواه ابن المنذر وغيره وكذا رواه سعيد بن
 منصور من طريق ابى اسحق عن اصحاب عبد الله وعن سعيد بن المسيب
 قال اذا قال المؤذن الله اكبر وجب القيام واذا قال سحى على الصلوة عدلت
 الصفوف واذا قال لا اله الا الله كبر الالمام وعن ابى حنيفة يقومون اذا
 قال سحى على الفلاح فاذا قال قد قامت الصلوة كبر الالمام وحديث البيهقي
 حجة عليهم ويرد قول ابى حنيفة ما روى مر فوعاً انه اذا قيل قد قامت الصلوة
 قال صلعم اقامها الله وادامها كما امر ولا يعجلوا وليأتوا اليها بسكينة ووقار
 الحديث ابى هريرة عن النبي صلعم قال اذا سمعتم الاقامة فامسوا الى
 الصلوة وعليكم بالسكينة والوقار ولا تسترعوا فما ادرى كتم فصلوا وما فاتكم
 فاموا رواه البخارى وفي هذا الحديث فوائد سيكون لنا انما بها في ابواب
 الصلوة انشاء الله ولا يضر فصل الحاجة بين الاقامة والتحريم وان طال
 الحديث النس قال اقيمت الصلوة والنبي صلعم ينادى رجلاً في جانب المسجد

فما قام الى الصلوة حتى نام القوم وهو نص في جواز الفصل بين الإقامة
والاحرام اذا كان للحاجة اما اذا كان لغير حاجة فمكروه وفيه رد على من اطلق
من الخفية ان المؤذن اذا قال قد قامت الصلوة وجب على الامم التكبير
وفيه عن ابي هريرة قال اقيمت الصلوة فسوى الناس صعوفهم فخرج
رسول الله صلعم فتقدم وهو جنب فقال على مكانكم فرجع فاغتسل ثم
خرج وراسه يقطر ماء فصل بهم وقوله وهو جنب لعله اعلمهم او عرفوا
بالقرآن حيث عادوا واعتسل وخروج والماء يقطر من راسه واذا كان

مطرا او برد شديد او ريح عاصف او نحوها قال المؤذن الاصلوات في الرحال
وفي الصحيحين عن نافع قال اذن ابن عمر في ليلة باردة بضمجنان ثم قال
صلواتي مرحاكم واخبرنا ان رسول الله صلعم كان يامر مؤذنا يؤذن ثم
يقول على اثره الاصلوات في الرحال في الليلة الباردة او المطيرة في السفر
قوله كان يامر مؤذنا في رواية مسلم كان يامر المؤذن وقوله ثم يقول على اثره
صريح في ان القول المذكور كان بعد فراغ الاذان وفي حديث ابن عباس
وخطبته في يوم رزق فلما بلغ المؤذن حى على الصلوة فامر ان ينادى الصلوة
في الرحال فتظن القوم بعضهم الى بعض فقال فعل هذا من هو خير مني
وانها عزفة وقوله من هو خير مني يعنى النبي صلعم وقوله فلما بلغ المؤذن حى
على الصلوة فامر اى اراد ان يقولها فامر اى امره ان يقول الصلوة في الرحال
بداه عن الجعلتين وينبغي ان يقال الا هران جائز ان كما نص عليه الشافعي
لكن بعده احسن ليعتم نظم الاذان كذا في القم لمخصا من بايين ويمكن

ان يعترض على حديث ابن عمر هذا بان الجمع بين الحيعلتين فيه و
 قوله صلوا في الرجال تناقض واجاب عن ذلك الحافظ في الفقه بان يكون
 معنى الصلوة في الرجال مخصصة لمن اراد ان يترخص ومعنى هلموا الى الصلوة
 يعنى الحيعلتين ندب لمن اراد ان يستكمل الفضيلة ويتحمل المشقة و
 استشهد بذلك بحديث جابر عند مسلم قال خرجنا مع رسول الله صلعم
 في سفر فمطرونا فقال ليصل من شاء منكم في رحله وعند الشنا فعية
 ان الرية عز في الليل فقط وليس كذلك ولعل متمسكهم ظاهر هذا
 الحديث لكن قد عرفت من حديث ابن عباس ان ذلك في يوم رزق
 وفي السنن من طريق ابن اسحق عن نافع في هذا الحديث ايضا في الليلة
 المطيرة والغداة القرية وفيها باسناد صحيح من حديث ابى المليلح عن ابى اثم
 مطروا يوما فرخص لهم كذا في الفقه ببعض زيادة وقال لم ارني شيئا من
 الاحاديث التي تخص بعذر الريح في النهار صحاحا لكن القياس يقتضي
 الحاقه وقد نقله ابن الرفعة وجهها وقوله في سفر ظاهرة اختصاص ذلك
 بالسفر ورواية مالك عن نافع الاتية في ابواب الصلوة ان شاء الله مطلقه
 وبها اخذ الجمهور لكن قاعدة حمل المطاق على المقيد يقتضي ان يختص ذلك
 بالمسافر مطلقا ويلحق به من تلحقه بذلك مشقة في الحضرة من لا تلحق
 ولا يشترط اجرة على الاذان لحديث عثمان بن ابى العاص قال اخروا عهد
 الى رسول الله صلعم ان اتخذ مؤذنا لا ياخذ على اذانه اجرا قال في المنتقى رواه
 الخمسة قال في النيل صححه الحاكم وقال ابن المنذر ثبت ان رسول الله صلعم

قال لعثمان بن ابي العاص واتخذ مؤذنا لا يأخذ على اذانه اجرا وقال رجل
 لابن عمر في احبك في الله فقال له ابن عمر في لا بغضك في الله فقال اسمي الله
 احبك في الله وتبغضني في الله قال نعم انك تسأل على اذانك اجرا وروى
 عن ابن مسعود انه قال ارى يوحنا بن علي بن اجرا الاذان وقراءة القرآن
 واللقاسم والقضاء وروى ابن ابي شيبة عن الضحاك انه كره ان يأخذ المؤذن
 على اذانه جعلوا يقول ان اعطى بغير مسألة فلا بأس وقد ذهب اليه خويم
 الا وهو شرط على الاذان والاقامة الهادي والناظم والناصر ابو حنيفة وغيرهم
 وقال مالك لا بأس باخذ الاجر على ذلك وقال ابو اسحق بن عمار عليه و
 لا يواجر وقال الشافعي في الام احب ان يكون المؤذنون متطوعين قال
 وليس للامام ان يرزقهم وهو يجرد من يؤذن متطوعا من له امانة
 الا ان يرزقهم من ماله قال الا احسب احد ابي بلد كخيبر الا اهل يعوزة ابي
 مؤذنا اعيان يؤذن متطوعا فان لم يجرد فلا بأس ان يرزق مؤذنا ولا يرزقه
 الا من خمس الخمس الفضل وقال ابن العربي العمير يجوز اخذ الاجرة
 على الاذن والصلوة والقضاء وجميع الاعمال الدينية فان الخليفة يأخذ
 اجرة على هذه الاشياء وفي كل واحد منها يأخذ النائب اجرة كما يأخذ المستنيب
 والاصل في ذلك قوله صلح ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤذنا على ان يوصل
 انتهى فقياس المؤذن على العامل وهو قياس في مصاباة النص وقتيا
 ابن عمر اتى مرتين لم يخالفها احد من الصحابة كما امرح بن لك اليعمرى وقد
 ابن حبان ترجحة على الرخصة في ذلك واخرج عن ابي محمد ثمرة قال

فالق على رسول الله صلى الله عليه وسلم الاذان فاذنت ثم اعطاني حين قضيت التاذين
 صرة فيها شئ من فضة واخوجه ايضاً للنساء في قول اليعمرى ولا دليل فيه
 لوجهين الاول ان قصة ابى محمد ورة اول ما اسلم لانه اعطاه حين علمه
 الاذان وذلك قبل اسلام عثمان بن ابى العاص فحدث عثمان متاخر
 الثانى انها واقعة حال يتطرق اليها الاحتمال واقترب الاحتمالات فيها ان يكون
 من باب التاليف كحداثة عهداه بالاسلام كما اعطى حينئذ غيره من
 المولفة قلوبهم ووقائع الاحوال اذا تطرق اليها الاحتمال سلبها الاستدلال
 لما يبقى فيها من الاجمال انتهى وانت خير بان هذا الحد يثلا يرد على مرقا
 ان الاجرة انما تحوم اذا كانت مشروطة لا اذا اعطيها بغير مسألة والجمع بين
 الحد يثين يمثل هذا احسن انتهى ما فى النيل وانت ترى ان حالة المسلمين
 غير حالهم فى زمانه صلعم بل وغير حالهم فى زمان هؤلاء العلماء الذين
 تلونا عليك اقوالهم فى عصرنا حال اهل الدين والقائمين ببعض اعماله
 ما يرونها اذ هم فى حالة من البوس والفقر تستوجب ان يرحمهم العدل وفضلت
 الصديق وان حالة الناس الاقتصادية والعمرانية اليوم مبانة كالتهم
 فى الزمان السالف فان من يكدي ويسعى فى التكسب على نفسه وعياله فى هذا
 الزمان لا يكاد يسميه بالتفرغ لتادية الواجبات العينية فما بالك اذا اراد
 صرف بعض معتد به من اوقاته للاذان والاقامة ونحوها من الافتاء
 والفضاء فان لا يسميه احد ممن يستخذمها من باب اولى الحوى ان ترك
 الاستخذام فلا شك انه يلجأ الى التكف والمسألة وقد قل لمنصد قون

فهو لا شك يهلك جوعا وقد تقر ان من اصول الشريعة التفرقة بين حال
 العسر اليسر والضرورة احكام تخصها فحال المؤذن ونحوه في زماننا هذا حال
 ضرورة غالباً فلا شك لدى في جواز اخذ الاجرة ان اعطى بلا شرط وان عرف
 انه لا يعطى الا بشرط فالذي يظهر لي انه يجوز له ان يشترط ذلك وعارضاً
 عارضاً ثم وادى ثم على المسلمين ان يروا المتديبين منهم يتكفون المسألة ولا يغتوبهم
 بما يسد حاجتهم على اني لا اسلم للمنعين مطلقاً ولا اظهر ان يحل قوله
 صلعم اتخذ مؤذناً لا يأخذ على اذانه اجوا على الا فضل والاولى وهذا
 احسن الجمع بينه وبين اعطاء صلعم الصرة لابي محزرة فان اعطاءه
 يقتضي الندب الى الاعطاء بالصراحة وعلى ان المؤذن يجوز له ان يشترط
 مثل هذا العطاء المباح اذ لو لم يكن مباحاً لما فتح باب صلعم واما فتياً
 ابن عمر فليست بحجة اذ لم يصح انه وقع الاجماع عليها مع ان الاحتجاج به
 مختلف فيه وقد عرفت اختلاف العلماء في المسئلة فالحق جواز اخذ
 واشترطه لاسيما في هذا الزمان اما لو كان على المسجد واقف للقائمين
 يشؤونه فلا خلاف في ان اولاهم واحقرهم به المؤذنون ثم الائمة والكناسون
 بعد ما هو ضروري شرعاً من عمارته لا الزخرفة والفروش والقناديل وسائر
 اسباب الزينة مما لا يحتاج اليها فان بقي من اوقافه بعد مؤون ونفقات
 القائمين فيه فيصرف في عمارته الغير الضرورية ولا يتجاوزها اذ لا يكره
 الشرع والله اعلم باب شروط الصلوة التي تتقدمها والشرط بسكون المرء
 هو لغة تعليق امر مستقبل بمنزلة او الزام الشيء والتزامه وبفتحها العلامة

واصطلاحاً ما يلزم من عدمه عدم المشروط له ولا يلزم من وجوده
 وجوده ولا يلزم من وجوده عدمه لذاته والمانع ما يلزم من وجوده عدمه
 وهذا المانع السبب والعللة التامة وهو ما يلزم من وجوده وجود المسبب وتعرف
 الشرط لا يتخلو عن ايراد لانه لا يمنع دخول الركن الذي يسميه بعضهم الفرض
 ويفرق بينه وبين الواجب نعم قد يظهر بعض فرق بين الواجب والفرض
 في ابواب الحج لان بعضهم يجعل الواجب هناك ما يجبر بالدم وعحصل
 البحث في مثل هذه الفرق مبني على الاصطلاح ولا مشاحة فيها والبحث
 بالفحص هو ما يرتب من الاحكام على ذلك لكون الشيء يفسد بترك الفرض
 او الشرط ولا يفسد بترك الواجب وان اثم تركه وسياق البحث عن كل
 شيء من ذلك في محله ان شاء الله تعالى يجب على المصلح ان يقدم الطهارة
 من الاصل ان والامتناع والكلام في هذا المقام من المزالق التي ذلت
 فيها الاقدام وقد اختلف اصحابنا اهل الحديث كغيرهم من سائر العلماء
 فمن قائل بان ذلك شرط واجب لا تصح الصلوة بدونه ومنهم من قال
 ان ذلك واجب ياثم من تركه لكن تصح صلواته اى لا تلزمه الاعداد وقيل
 غير ذلك وذهب الى القول بشرطية ذلك وما ياتي في الصلوة من اصحابنا
 الشيباني وهو ظاهر كلام البخاري في صحيحه وهو من ذهب الاصناف للقادر
 في النجاسة الغير المعفوعنها وهو المعتدل من من ذهب الشافعي ان عام اصل
 لكن عندنا ان من ابتلى بنجاسة يعلمها غير معفوعنها ولم يجد ما يزيلها
 به صلى بالضرورة واعاد بعد ازالته وذهب بعض اصحابنا كالشوكاني

والسيد ومن قال بقولهما الى ان ذلك واجب لا يؤثر عدم صحة الصلوة
 واعلم ان ذلك الاختلاف انما هو في الطهارة عن الجناس اما طهارة
 الاحداث فمما ارفيه للخلاف وحيث ان المقام مظنة الاشتباه على الناظر
 فلا يرى باسما ينقل حجج الفريقين ليظهر الصواب وان ادى الى شئ من
 التساهل قال في النيل وهل طهارة ثوب المصلى شرط لصحة الصلوة
 ام لا فذهب الاكثر الى انها شرط وروى عن ابن مسعود وابن عباس وسعيد
 ابن جبير وهو مروى عن مالك انها ليست بواجبة ونقل صاحب النهاية
 عن مالك قولين احدهما ازالة النجاسة سنة وليست بفرض وتأنيها انها
 فرض مع الذكر سابقا مع النسيان وقد يرقى التثانفي ان ازالة النجاسة
 غير شرط احتج الجمهور بحجج منها قوله نعم وثيابك فطهر قال في البحر والمراد للصلوة
 للاجماع على ان لا وجوب في غيرها ولا يخفك ان غاية ما يستفاد من الآية
 الوجوب عند من جعل الامر حقيقة فيه والوجوب لا يستلزم الشرطية
 لان كون الشئ شرطاً حكماً شرعياً وضعي لا يثبت الا بتصريح الشارع بانه شرط
 او بتعليق الفعل به باداة الشرط او بنفي الفعل بدونه نفياً متوجهاً الى
 الصحة لا الى الكمال او بنفي الثمرة ولا يثبت بمجرد الامر به وذكر ادلة اوجدها
 القائلون بالشرطية واجاب عنها بانها لا تصلح للدلالة على الشرطية وقال
 ومنها احاديث الامر بغسل النجاسة كحديث تعذيب من لم يستنزه من البول
 وحديث الامر بغسل المذي وغيرها وقد تقدمت في هذا الكتاب ويجاب
 عنها بانها او امره لا تدل على الشرطية التي هي محل النزاع نعم يمكن الاستدلال

يا و امر المذكورة في هذا الباب على الشرطية ان قلنا ان الامر بالشئ هي
 عن ضده وان النهي يدل على الفساد وفي كلا المسئلتين خلاف مشهور
 في الاصول لولا ان ههنا مانعا من الاستدلال بها على الشرطية وهو عدم
 اعادة صلعم للصلوة التي خلع فيها تعليقه لان بناءه على ما فاعل من الصلوة
 قبل الخلع مستعربان الطهارة غير شرط وكذلك عدم نقل اعادة للصلوة
 التي صلها في الكساء الذي فيه لمعة من دم ثم قال اذا تقررت فاسقناه
 من الادلة وما فيها فاعلم انها لا تقصر عن افادة وجوب تطهير الثياب فمن صل
 وعلى ثوبه نجاسة كان تاسرا كالواجب واما ان صلوته باطلة كما هو شأن
 فقد ان شرط الصحة فلا لما عرفت قال السيد من اصحابنا في شرح الدرر
 ذهب بجمع الى ان ذلك شرط لصحة الصلوة وذهب آخرون الى انه سنة والحق
 الوجوب فمن صل بلا نجاسة عامدا فقد اخل بواجب و صلوة صحيحة
 والشرطية التي يؤثر عدمها في عدم المشروط كما قرره اهل الاصول لا يصلح
 للدلالة عليه الا ما كان يقيد ذلك مثل نفي القبول او نحو الصلوة لمن صلى
 بنوب متنجس او مكان متنجس او النهي عن الصلوة في المكان المتنجس لردالة
 النهي على الفساد واما مجرد الامر فلا يصلح لاثبات الشرط اللهم الا على قول من
 قال ان الامر بالشئ هي عن ضده فليكن منك على ذكر فانك ان تقطعت
 للبرأيت النجيب في كتب الفقه فانهم كثيرا ما يجعلون الشئ شرطا ولا يستفاد
 من دليله غير الوجوب وكثيرا ما يجعلون الشئ واجبا ودليله يدل على الشرطية
 والسبب الحامل على ذلك عدم مراعاة القواعد الاصولية والذهور عنها

والحاصل ان ما دل على الشرطية دل على الوجوب وزيادة وهو تاتير
 بطلان المشروط وما دل على الوجوب لا يدل على الشرطية لان غاية الواجب
 ان تاركه يذم واما انه يستلزم بطلان الشيء الذي ذلك الواجب جزء من
 اجزاءه او عارض من عوارضه فلا فمن حكيم على الشيء بالوجوب وجعل
 عدمه موجبا للبطلان او حكيم على الشيء بالشرطية ولم يجعل عدمه موجبا
 للبطلان فقد غفل عن هذين المفهومين انتهى واقول قد عرفت كوجوه طهارة
 الا نجاس شرط او فضا للصلوة وفيها بمعنى ان الصلوة لا تكون مجزئة شرعا
 بدونه للقادر غير المعذور وهو مذاهب الجمهور والمتقدمين من اصحابنا
 اهل الحديث وهو الذي نختار وندين الله به وما قال الشوكاني وتبعه
 السيد فالحجاب عنه من وجوه احدها ان نقول قد تواترت الدلة على
 ايجاب الطهارة واقترانها للصلوة وبذلك صرح الكتاب كما عرفت وقد عرفت
 في الجزء الثاني من هذا الكتاب ان لا فرق عندنا بين الواجب والمفروض و
 من فرق فلم يأت بحجة نيرة وكما ان الشرط يتنفي بانتفاء المشروط كذلك
 الواجب المرادق للمفروض لا تكون العبادة شرعية الا به ولو لم يكن كذلك لما
 كان لا فتراضه في العبادة معنى لان ما كان فرضا لعبادة وفيها فهو اما ان يكون
 جزء منها او صفة لها او مؤديها حال تاديتها مقصود للشارع فلا تكون شرعية
 الا به اما قوله لولا ان ههنا ما نفعنا يمنع من الاستدلال بها على الشرطية وهو عدم
 اعادته صلح للصلوة التي تخلف فيها تعليقه لان بناءه على ما فعله من الصلوة
 قبل الخلع مشعر بان الطهارة غير شرطية وكذا لا عدم نقل عادتة للصلوة التي

صلاها في الكساء الذي فيه لمعة من دم لان نقول اما لمعة الدم فقد عرفت
فما تقدم في ابواب الطهارة ان لا تختار القول بنجاسة الدم غير دم الحيض
واما بناؤه في الصلوة المذكورة على ما قبل الخلم فغير وارد لان عدم العلم
بها عذر والشروط والقروض للعبادة منها ما تسقط للعذر المقبول شرعا
ومنها ما لا تسقط مثال الاول التسمية في الوضوء فانها تسقط بالنسيان
مع ورود لفظ دال على الشرطية وهو قوله ولا وضوء لمن لم يسلم الله عليه
اما القادر المستطيع الذي لم يقم به عذر مقبول فلا تجزئ عبادته
الا بشرطها وواجباتها اعني فرضها الا ما نصب له الشارع ببدل لا كبعض
الواجبات في الحج وسياق التثنية الله الكلام عليها هناك مستوفى الثاني
ان الامر وان كان حقيقة للوجوب فمخ لا يسلم انه لا يستلزم الشرطية وذلك
بان نقول اذا كان معنى الشرط انه ما يلزم من عدمه عدم الشرط فالواجب
والفرض هو كذلك والتعريف غير مانع ولا يقع علينا الا ان نقول الواجب
للعبادة فيها قسمان منها ما هو قبلها وفيها ومنها ما هو واجب فيها وكل واحد
من ذلك يلزم من عدمه عدم العبادة لكن ما وجب لها قبلها وفيها قد اطلق
عليه بعض الناس انه شرط والثاني اطلقوا عليه انه فرض والمناقشات
في المعاني لا في اللفاظ اما قولها لا يفيد الشرطية الا ما قرره اهل الاصول
مثل نفي القبول او نحو الصلوة او النهي عن الصلوة في المكان المتنجس الى
اخوه فالجواب في ذلك ان الحصر غير مسلم قال شيخنا وشيخ الاسلام بن تيمية
في رسالته في العقود المحرمة بعد ان ذكر ان الحرام لا يكون صحيحا وان ذلك

مذ هب الصحابة والتابعين لهم بأحسان وأئمة المسلمين وجمهورهم
 ثم قال وكثير من المتكلمين من المعتزلة والاشعرية يمتحنون في هذا الماخذ
 ان بعض ما أتى عنه ليس بفاسد كالطلاق المحرم والصلوة في الدار
 المغصوبة ونحو ذلك قالوا لو كان النهي موجبا للفساد لزم انتقاض هذه
 العلة فدل على ان الفساد حصل بسبب آخر غير مطلق النهي وهو كذا
 لم يكونوا من أئمة الفقه العارفين بتفصيل أدلة الشرع فقبل لهم بأى
 شئ يعرف ان العبادات فاسدة والعقد فاسد قالوا بان يقول الشارع هذا صحيح
 وهذا فاسد وأما هذا فشرطه في صحته كذا أو كذا أو كذا أو كذا ما منع انتفت
 الصحة وهو كذا وأما الحكماء يتكلمون في الأدلة الشرعية الواقعة وهي الأدلة
 التي جعلها الله وسر سوله صلعم أدلة على الأحكام الشرعية بل يتكلمون في
 أمور يقدر من ثوابها في أذهانهم إذا وقعت هل يستدل بها أم لا يستدل و
 الكلام في ذلك لا فائدة فيه ولهذا لا يمكنهم ان ينتفعوا بما يقدر منه
 من أصول الفقه في الاستدلال بالأدلة المفصلة على الأحكام فأفهم لم يعرفوا
 نفس أدلة الشرع الواقعة بل قدروا الأشياء قد لا تقع وأشياء ظنوا انها من
 جنس كلام الشارع وهذا من هذا الباب فالشارع لم يدل الناس قط
 على هذه الألفاظ التي ذكرها ولا يوجد في كلامه شرط البيع أو النكاح كذا
 وكذا أو هذه العبادات أو العقد صحيح أو ليس بصحيح ونحو ذلك مما جعلوه
 دليلا على الصحة والفساد بل هذه كلها عبادات أحدتها من أحدتها
 من أهل الرأي والكلام وإنما الشارع يدل الناس بأوامر النهي والتحليل

والتخريم ويقولون في عقود هذا الايصلي فيقال الصلاح مضاد للفساد فاذا
 قال لا يصلي علمانه فاسد انتهى ما اردته فاذا عرفت ذلك تبين لك ان
 ما ذكر من اهل الاصول من حصر الشرطية فيما ذكره غير صحيح عند اصحابنا
 اهل الحديث وانما الصحة والفساد عند هم مؤسسة على ذلك وعلى
 الامر النهي والتحليل والتخريم فكل عبادة او معاملة محرومة فاسدة
 والدخل في العبادة او المعاملة بهيأة محرومة عبادته ومعاملته فاسدة
 فان الحرام خبيث وفساد والله لا يحب الفساد الثالث ان نقول لو سلمنا
 حصر الشرطية فيما ذكر عن بعض الاصوليين فلا نسلم انه لم يرد عنه صلح
 ما يدل على اشتراط طهارة ثوب المصلي على الطريقة التي ذكرها ونقول ايضا
 ان ما ذكره الشوكاني ورجحه ما يدل على الوجوب قد يقال ليس هو دليل الشرطية
 عند من يوافق على دليل الشرطية وانما دليلهم هو ما ذكره البخاري نتيجة
 باب من قوله صل الله عليه وسلم لا تقبل صلوة بغير طهور قال في الفتح اخرج
 مسلم وغيره من حديث ابن عمر ابوداود وغيره من طريق ابى الياسين اسامة
 عن ابيه وله طرق كثيرة فهذا حديث صحيح صريح في عدم قبول الصلوة بغير
 طهور وقد اخرج ابوداود عن احمد بن حنبل عن عبد الرزاق بلفظ لا يقبل الله
 وحقيقة القبول ثمرة وقوع الطاعة بمحوثة مرفعة لما في الذمة ولما كان الاتيان
 بشرطها مظنة الاجزاء الذي القبول ثمرة صحت ان يقال هذه صلوة بمحوثة
 لما كملت شرطها ولا يتحقق ان الصلوة غير مقبولة الا بتخلف شرط او ركن
 اى فرض من فرضها فاذا تعين ان عدم قبولها لاجل امر معين فلا محالة

ان ذلك الشئ اريد وان يكون اما شرطاً او فرضاً جزئياً من تلك العبادة
 فلا تقبل ولا تصح الامة وعن علي بن ابي طالب رضي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مقتضى
 الصلوة الطهور الحديث صححه الحاكم وغيره واعلمه بعضهم والمنثبت مقدم
 عليه واذا كان الطهور بالضم هو الفعل اى المصدر والطهارة هي النظافة و
 التنزه عن الاقداس واصفة حكمية تثبت لموصوفها جواز الصلوة بها وفيها
 اولها فهذا الاخير ثمرة ونتيجة للطهور الذى هو الفعل فهذا هو المراد بالطهور
 هو ما وهو ما يعمر طهارة الاحداث والنجاس وكان الشوكاني لم يلتفت الى هذا
 او حمل الطهور على الطهارة من الاحداث فقط وتبعه السيد لكن نقول ان
 حمل العام على بعض معانيه دون البعض الاخر لا يصح الابدليل يفيد
 التخصيص فان قيل ان الطهور بالفتح الماء الذى يتطهر به وهو ما نقله
 اهل الحديث في هذا قلنا ان المنقول بالفتح وبالضم كلاهما وبالضم معناه التطهر
 وهو يشتمل الطهارة عن النجاس والاحداث كليهما وقال البعض ان الطهور
 بالفتح ايضاً بمعنى الفعل فتأمل ولولم يجد ما يزيل به النجاسة او تغدأ ان النجاسة
 او نسيها او لم يعلم بها او صلح جازت صلواته ولم يعد وذلك لما تقدم في المستحاضة
 والانصاح الذى صلح والدم فيه عند من قال بنجاسة الدم ومن قال لا والدم
 غير نجس الا دم الحيض فالدم الطهور وهو جواز الصلوة مع تلطم الثوب او الجسد
 بالدم ولولم يتعد مراد الله ولم ينس وعلم به اما فى سائر النجاسات فالحكم كما ذكرنا
 فى المتن اما الناسى ومن لم يعلم فلان القلم قد رفع عن الاول والثانى دل عليه
 حديث خلع النعلين لما اخبره صلح جبريل ان فيهما خبثا وهو لم يعد بالصلح

قبل الزرع وما قال الاحناف من التفارقة بينهما اذا كان ربيع الثوب طاهرا يصله
 فيه واذا كان اقل من ربعه يتخير بين ان يصله عريان او يصله فيه وهو الافضل
 وقال محمد يصله فيه على كل حال ولو صل عريان لا يتخويه فقول محمد هو الموافق
 للدلالة والمؤيد بالقياس وقد تقدم الكلام على النجاسات وكيفية نظيرها
 وانه لا فرق بين قليتها وكثيرها الا ما لا يدركها الطرف كما يلصق برجل الزباب
 الذي يقع على ثوب قاضي الحاجة ونحوه لانه داخل فيما لا يعلمه بمشاعرا ولو اشتبه
 طاهر من نجس تحوى واجتهد فان لم يتعين بالتخوى وصله في اى ثوب اجزاءه ولم يعد
 ولو نجس بعض الثوب او البدن وجعل محلها غسل الكل وان علم محلها او ظنه
 بعلامات غسل ما ظنه فقط خلافا للشافعية ولو اخبره من يقبل خبره بها
 او محلها اخذ بخبره واذا ارادى فرأى ثوبا او حصيرا او اسفا يجوز له الصلوة عليها
 ولا ينبغي السؤال بانه طاهر او نجس ولو وقعت نجاسة في بيت او بساط اجاز له
 ان يصل عليه ما لم يعلم انه صل على موضع النجاسة وحيث لم يجد ما يزيل به
 النجاسة لا يجب عليه قطع الثوب ليصله في باقيه الا ان كان المقطوع يسيرا
 لا يضره في قيمته لان الدين يسر خلافا للشافعية ولا بأس ان يصل في ثوب طرفه
 البعيد الذي لا يتحرك بحركته على نجاسة خلافا للشافعية ايضا لانه صلح قد يصل
 في كساء عليه وعلى بعض نسائه ولا يضر حمل غير مستحرم لحمله اقامة وغيرها
 وكذا او يعسر الاحتراز عن كطين الشارب المتيقن نجاسته ونحو ذلك خلافا
 لتدقيقات بعض الفقهاء وقد ذكروا الاشياء وحكموا بنجاستها بغير دليل وكذلك
 اطالوا في المعقورات عنها بلادليل وكذلك الفروق بين القليل والكثير وفيما اذا كثرت

وانتشرت بعرق وشحوه واما اصحابنا فقد استراحووا واستغنوا بما دل الدليل
عليه فقالوا تغسل كثيرا بنجاسة وقليلها اذا استطاع فتذكو ومع هذا طريق اهل
الحديث ليس فرجة عظيمة من الله سبحانه على عباده وقد تقدم في ابواب نجاسة
ما فيه الكفاية ومن وقعت عليه جيفة او قدر وهو يصله ولم يمكن دفعها عنه
الا يتنجس ساكنا به فليريد فعلها لم تقس صلواته وان امكنه بدون ذلك
لزمه دفعها فور الحديث عبد الله بن مسعود ان النبي صلعم كان يصل عند
البيت وابوجهل واصحاب له جلوس اذ قال بعضهم لبعض ايكم يجيء بسلي
جزور فلان فيضعه على ظهره اذ اسجد فانبعت اشق القوم (عقبة بن
ابي معيط) فجاء به فنظر حتى اذا اسجد النبي صلعم وضعه على ظهره بين كتفيه
وانا انظروا اغنى شيئا لو كانت لي منعة قال فجعلوا يصيحون ويميل بعضهم
على بعض ورسول الله صلعم ساجدا لا يرفع رأسه حتى جاءته فاطمة
فطرحته عن ظهره فرفع رأسه ثم قال اللهم عليك بقريش ثلث مرات الحديث
رواه البخاري في الصحيح وفي الفقه استدلال به على ان من احس ثلث صلواته
ما يمنعه ان عقادها ابتداء لا تبطل صلواته ولو تم ادى وعلى هذا ينزل كلام
المتصف (يعني البخاري) ولو كانت نجاسة وازالها في الكمال ولا اثر لها صححت
انفاقا اما ما امكن ازالها حال بدون تلويث موضع من بدنه بسبب الازالة
فقد دل عليه حديث تزعم النعل الذي به خيث وقد تقدمت الاشارة اليه
وان يستوعورته اي يجب على المصلح ان لا يدخل في الصلوة الا ساكنا عورته
مما استطاع وقد هم الا هم فالاهم فمن استطاعه ولم يفعل لم تصح صلواته

وسائر العورة في الصلوة قد اختلف فيه ذهب الجمهور الى انه شرط من شروط
 الصلوة وعن بعض المالكية التفرقة بين الذكر والناسي ومنهم من اطلق
 كونه سنة في الصلوة لا يبطل تركها الصلوة وقال الشوكاني ونبتة السيد
 لم يرد دليل صحيح على الشريطة قال لان الشرط مسكوك ومنه لا يثبت بمجرد
 الاوامر نعم يمكن الاستدلال للشريطة بمحمد بن عاصم ان النبي صلى الله عليه وسلم
 لا يقبل الله صلوة حائض الانحمار ومحمد بن ابي قتادة عن الطبراني يلفظ
 لا يقبل الله من امرأة صلوة حتى توارى زينتها ولا جارية بلغت المحيض
 حتى تحتمر لكن لا يصفو عن شوب كذا لانه آوله يقال نحن نمنع ان نفى القبول
 يدل على الشريطة لانه قد نفى القبول عن صلوة الابيض ومن في جوف الخمر
 ومن ياتي عار فامع ثبوت الصحة بالاجماع وثانينا ان غاية ذلك ان السائر
 شرط لصحة صلوة المرأة وهو اخص من الدعوى والحاق الرجال بالنساء
 لا يعم ههنا الوجود الفاسق وهو ما في تكشف المرأة من الفتنة وهذا معنى
 لا يوجد في عورة الرجل وثالثا محمد بن سهل بن سعد عند الشيباني و
 ابي داود والنسائي يلفظ كان الرجال يصلون مع النبي عاقدين ازرهم على اعناقهم
 كهياة الصبيان ويقال للنساء لا ترفعن رؤسكن حتى تستوى الرجال جلوسا
 زاد ابو داود من ضيق الازر وهذا يدل على عدم وجوب السائر فضلا عن الشريطة
 وراى محمد بن عمرو بن سلمة وفيه فكنتم اؤمرهم وعلى برودة مفتوحة فكنتم اذا
 سجدت تقامعت عني وفي رواية خرجت اسقى فقالت امرأة من الحى لا تقطوعنا
 سميت قامر نكرم محمد بن اخوجه البخاري وابوداود والنسائي فالحق ان سائر العورة

في الصلوة واجب فقط كسائر الحالات لا شرط يقتضيه تركه عدم الصحة انتهى
 ملخصا مع بعض زيادات قلت والمعتمد عند عامة اصحابنا اهل الحديث
 هو ما ذهب اليه الجمهور من ان لا تصح ولا تجوز صلوة من قدر على ستورته
 ولو لم يستورها ونقول في جواب العلامة الشوكاني اما قوله ويجب عن هذه الأدلة
 بان غايتها اعادة الوجوب المحترجا به ما ذكرناه انما من مذهب الصحابة والتابعين
 لهم باسحان من اهل السنة ان مدار فهمهم لشرائع الاسلام واحكامه
^{الاصول} والنهي والتحليل والتخيير واما قوله صلح في احكام الشريعة لا كذا
 الا يكن الا يقبل الله كذا الا يكن او هذه العبادة او المعاملة لا تصح او لا تجوز
 الا يكن الى غير ذلك ما قد يقوله صلح في بعض الاحيان في بعض الاحكام
 فهذه العبادات ليست هي الاصول لحدود الشرع بل اصول شرعه صلح
 هي الاوامر والنواهي والتحليل والتخيير وبها تعمل الامة وتتحكم تعرف الجائز
 والفاسد وكل ما امر الله ورسوله صلح فهي واجب وفرض لا يعذر احد
 بتركه الا بدليل شرعي مع وجود مقتضيه وعلة العذر وما فعل الله ورسوله
 صلح فلا يجوز تعاطيه وهو فاسد وفساد ومن فعله فقد استحق العتاب و
 العقاب وكل ما اوجبه صلح في حياة عبادة او معاملة فهو معتبر كالجزء
 الواجب منها لا تكون جائزة شرعية الا به ما لم يدل دليل على انه بدلا او انه
 مقيد بحال دون حال وزمان دون زمان ومكان دون مكان وما جعله الاصوليون
 اصولا في هذه المواضع من ان الشرط لا يثبت الا يكن او كذا من عبارات مخصوصة
 والفرض لا يثبت الا يكن او كذا هي اصطلاحان اصطلاحها واخترها اخترعها

لم يأتوا على الحصار ما ذكره فيها بدليل عن الشارح ٦ يوضح ذلك انه صلح
 انما يقول هذه العبادات والالفاظ غالباً بعد استمرار عمل الامة بما شرعه فاذا رأى
 من اهل بيعة الفرائض والواجبات قد يقول لا يكون كذا الا بكذا وقد يقول
 عد وافعل كذا فانك لم تفعله وهذا انما يكون ممن لا علم له بامر صلح تفصيلاً
 في تلك العبادة او المعاملة ولهذا لا يكون ذلك غالباً الا من قريب عهد بالاسلام
 او بالبادية اما كبار الصحابة فهم يفهمون انه صلح اذا امرهم بامر وانما هم عن
 امر لا تكون العبادة عبادة شرعية الا بالانبياء بجميع واجباته اما قولهم ان الشرط
 محكم وضعي فان ارادوا انه وضعي بمعنى ان الشيء لا يكون شرطاً الا بالفاظ مخصوصة
 كقوله لا يجوز كذا الا بكذا او غير ذلك مما ذكره فغير مسلم بل ذلك يثبت بالامر
 والنهي ولا فرق معنوياً بينه وبين الواجب والفرض انما اصطلاحاً اعلاناً فاقدم
 العبادات واستمر فيها من الواجبات والمفروضات يسمى شرطاً وما سواه يسمى
 واجباً وفرضاً ونحن لا ننازعهم في ذلك اذا قالوا ان الكل لا بد منه في العبادة ولها
 لا تكون مجزئة الا به وان ارادوا بكونه وضعياً شرعياً ان الشارح ٦ مرتب عليه
 صحة العبادة وعلى عدمه فسادها فيقال وكذلك الواجب والفرض في العبادة
 لا تكون مجزئة شرعية الا به وتخصيص ما يسمونه شرطاً باحكام اكثر من الواجب
 والفرض لم نزلهم عليه من دليل ونقول ايضاً قد قرر وان كل عمل شرعي لا يكون
 شرعياً الا بالنية واستدلوا على ذلك بقوله صلح انما الاعمال بالنيات وطردوه
 في جميع العبادات ثم غفلوا في موضع آخر لم يكن احط واخفى من حديث انما
 الاعمال بالنيات وهو قوله صلح من عمل عملاً ليس عليه امرنا فهو مردود متفق عليه

وسلف الامة لم يغفلوا عنه بل كان حديث انما الاعمال اصل عظيم من
 اصول الدين فكل ذلك هذا الحديث هو اصل عليه مدار عامة الاحكام
 الدينية وجه الدلالة من هذا الحديث في هذه المسئلة ونحوها ان نقول
 ان صلوة مكشوف العورة ليس من امره ولا من شرعه بل هي مخالفة لامره و
 شرعه وكل ما هو كذلك فهو مردود و مردود اي غير معتد به شرعا فصلوة مكشوف
 العورة مع قدرته على سترها مردودة وغير معتد بها شرعا والشوكاني قال
 في ستر العورة ما قال كما عرفته وغفل عما قاله في شرح هذا الحديث ولكن
 ما جعل الله لوجل من قلبين في جوفه والعصمة لرسول الله صلوات الله عليهم
 وسلامه واما من سواهم فيجوز عليه ما يجوز على امثاله من البشر سواء كان
 ابا حنيفة او الشافعي او مالكا ومن قلدهم في كل ما قالوا ولم يعرض ما قالوا على
 الكتاب والسنة فهو جعلهم انبياء اعادنا الله من هذا التقليد العمياء الصماء
 ودونك ما قال الشوكاني في النيل ومن مواطن الاستدلال بهذا الحديث
 كل فعل او ترك او وقع الاتفاق بينك وبين خصمك على انه ليس من امر رسول الله
 صلعم ومخالفة في اقتضاءه البطلان او الفساد متمسكا بما تقر به في اصول من
 انه لا يقتضي ذلك الا عدم امره يوثق عدمه في عدم كالتشرط او وجود امره يوثق
 وجوده في عدمه كما انه فعلك بمنع التخصيص الذي لا دليل عليه الا مجرد
 الاصطلاح مستندا لهذا المنع بما في حديث الباب من العموم المحيط بكل فرد
 من افراد الامور التي ليست من ذلك القبيل فانه هذا امر ليس من امره
 وكل امر ليس من امره فهو مردود وكل مردود باطل فهذا باطل فالصلوة مستند

التي ترك فيها ما كان يفعله رسول الله صلعم او فعل فيها ما تركه ليس من امره
 فتكون باطلا بنفس هذا الدليل سواء كان ذلك الاثر لمفعول والمترك وانما
 باصطلاح اهل الاصول او شرطاً او غيرها فليكن هذا منك على ذكر انتهى
 اما قوله رحمه الله ممن تمنع ان نفي القبول يدل على الشرطية لانه قد نفي
 القبول عن صلوة الابق الخ فنقول ان اخبار النبي صلعم بان الصلوة المذكورة
 لا يقبلها الله مستند احد من قبولها الى امر معين هو ابلغ في الوجوه من مجرد
 النهي واوضح في الدلالة على الفساد منه وان كان كل من مدلولها فاسداً
 باطلاً لكن هذا الظاهر من ذلك وهل يليق بنا ان نقول هذه الصلوة غير
 مقبولة عند الله بنص رسول الله صلعم لكنها صحيحة مقبولة شرعاً نعم
 قد تخفى علينا موانع عن الصحة والقبول كما نفاق يصلي لا تعلم نفاقه وكن
 صلوه وهو محدث او صلوه فيما سئ يعلمها وخفي علينا حدثه وتنجسه فصلوة
 هو اء غير صحيحة شرعاً ولا مقبولة عند الله مع انها صحيحة في اعيننا لعدم
 علمنا بموانعها ولو علمنا بذلك حكمنا بفسادها وهل يليق بعقل ان يكتفى بما
 هو غير مقبول ثم نقول ايضاً قد يكون اخباره بان هذه العبادة غير مقبولة
 باسباب غير مخصوصة بالصلوة لكونها شرطاً ورضاً للصلوة وغيرها وقد
 يكون الاخبار بعد من القبول معلقاً بحق ادعي او بحق الله وحق ادعي وحق الله
 فحسب وفي كل الصور هي غير مقبولة ولا يقال انها صحيحة شرعاً بل نقول
 لا بد من تلافي ما كان فيها من الخلل فان امكن تلافيه وجب ولا تكون
 الصلوة معتداً بها الا بعد التلافي وعلى ذلك فصلوة الابق وجميع عباداته

ومن في جوفه الخمر ومن اتى الكاهن وصدق بما يقول غير مقبولة عند الله
 ذوى موقوف غير محجورة شرعا عندنا وليست هي كصلاة من لم يقم به ما فرغ
 انما عدم القبول والصحة من غير التوبة وسجود الأذيق كما ورد ذلك في الأحاديث
 فاذا انما اذ ذلك زال المانع وحكمنا بصحة الصلوة ولا سبيل لنا مطا لبتهم
 بغير التوبة والرجوع الى السبيل لانا لو قلنا لهم اعيد الصلوة قبل التوبة
 والرجوع لكان حكم المعادة كحكم الاصل فتعين مطا لبتهم بالتوبة ورجوع
 العبد الى سبيله ولما كان الشارح جعل التوبة حدا او غاية للقبول حكمنا
 بالوقوف في الصحة والكيفية بما اكتفى به وبما ذكرناه يتبين الفرق بين اخبار
 صلحهم بعد م قبول صلوة الأذيق وسجود واضرار بعد م قبول صلوة الحاضر
 الاضراس اذ لا معنى لظهور التوبة فقط مع قدرتها على لبس الحمار والصلوة فيه
 كما انه لا معنى لتوبة المقتصر الا بعد رجوعه الى قبول صلواتها
 الا ان تصلح نجاس وتلزمها التوبة لمنه القننا الا انما قوله كان الرجال يصلون
 مع النبي صلحهم عاقدين اذ هم الحد يث ثم قوله وهذا يدل على عدم وجوب
 الستر فضلا عن الشريطة فجوابه انه فعلوا ما يستطيعون وما كان الواجب
 عليهم واما القول للنساء لا ترفعن حتى تستوي الرجال جلوسا فليس فيه
 صراحة على ان عوراتهم تنكشف عند السجود نعم ذلك في حديث عمر بن
 سلمة ولكن يقال هذا لا يكشف كان من غير نعم لكون التوب مفتوقا وهو
 كان عاجزا عن اصلاحه وعن شراء ثوب آخر والمكلف اذا اتى بما في وسعه
 كفاه واذا وسع الله فوسعوا وايضا استر العورة من اسفل لم يقل احد بوجوبه

والله يقول ما جعل عليكم في الدين من حرج وقد قال صلعم في حديث
 حرم عنه ما سئل عن سائر العورة فان استطعت ان لا يراها احد فلا يرينها
 ثقيل له فاذا كان احدنا خاليا قال فالله تبارك وتعالى احق ان يستحي من
 وقد ورد النهي عن التعري مطلقا والصلوة اولى به وعن ابى هريرة قال سئل
 رسول الله صلعم ان يجتبي الرجل في الثوب الواحد ليس على فوجهه شيء
 وان يشتمل الصماء بالثوب الواحد ليس على احد شقيه منه يعني شيء
 متفق عليه واذا كان هذا النهي عن اشتمال الصماء بما عسى ان يبدي من
 عورة فما بالك بالصلوة عاريا مكشوف العورة وما هي عن بعضه فكله
 اولى بالنهي والنهي يقتضي الفساد والاشتمال الصماء قد جاء مفسرا في الحديث
 فلا حاجة بنا الى ما ذكره اهل اللغة وغاية ما عندهم ان يكون له معاني متعددة
 لكن النهي جاء في معنى مخصوص فنقتصر بالنهي في مورد واحد وما يدل على
 اشتراط السائر للصلوة ما ذكره الامام البخاري في صحيحه معلقا ان النبي
 صلعم قال لا يطوف بالبيت عريان وفي الفقه اشار بذلك الى حديث
 ابى هريرة في بيعت علي في حجة ابى بكر بذلك وقد وصله بعد قليل لكن ليس
 فيه التصريح بالامر وروى احمد باسناد حسن عن حديث ابى بكر نفسه
 ان النبي صلعم بعته لا يجز بعد العام مشترك ولا يطوف بالبيت عريان الحديث
 ووجه الاستدلال به للباب ان الطواف اذا منع فيه التعري فالصلوة اولى
 اذ يشترط فيها ما يشترط في الطواف وزيادة انتهى الا ترى انه واقف كالمع
 هذا الحديث لكنه يصلح عند البيت عريان لصدق ان يقال عليه كبروت

كلمة تجوزهم من افواهمم وانما تجب ستور العورة عند القدر وان كان خاليا في
 ظلمة ويلزمه السؤال اذا عرف ان المستول يجوز به وكذا قبول الهبة كحديث
 امر عطية وفيه يارسول الله احد الذين لها جلاب قال لتلبسها صاحببتها
 من جلابها وهو في الصحيح فان عجز صلي عاصريا واخر كوعه وبجوده ولا إعادة
 عليه فان وجدته فيها استتوبه قورا وبني وعورة الرجل ما تحت سرتة وفوق
 ركبتة اي نفقس السرة ليست عورة لعدم ورود ما يفيد انها عورة بل ورد
 ما هو صريح في انها ليست من العورة كقوله صلعم اذا زوج احدكم خادما
 عبدا او اجيره فلا ينظر الى ما دون السرة وفوق الركبة ودعوى ان ذلك
 انحص من الدعوى غير مسلمة ولتقبيله صلعم سرة الحسن وقد قيل انه
 لا يدل على المطلوب لكن نقول الدليل على مدعى انها من العورة لان
 الواجب البقاء على الاصل والتمسك بالبراءة حيث لم يوجد ما ينقل عن
 ذلك واما كون الفخذ عورة وهو ما فوق الركبة فحديث محمد بن جحش قال
 مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على معمر بن حفص اه مكشوفتان فقال يا معمر
 غط فخذيك فان الفخذين عورة رواه احمد والبخاري في تاريخه وفي الصحيح
 معلقا وعن علي بن ابي طالب في الفخذين ولا تنظر الى فخذ مني ولا ميت من اه ابوداود
 وابن ماجه وفي الباب احاديث ارسند اتمه فيها الى ان الفخذ عورة وهي امر
 وقوله وقد عارضتها احاديث من فعله انه كشف في بعض الحالات عن فخذ
 لكنها لا تقوى على معارضتها ما تقدم من امره وقوله وغايتها جوار ابداء قارب
 الركبة من اسفل الفخذ اذا كان راكبا وتعسر عليه او شق عليه ارسال الثوب

على سائر الفخذ واما ما روى في غير الركبة فقد روى من وجوه احسنها ان يقال
لم يتعين المراد منها الوقوع التردد في رواية مسلم بين الفخذ والساق والساق
ليس بعورة اجماعا اما نفس الركبة فقد صح انه صلعم كشفها عرات ولحيات
عنه ما يدل على انها من العورة التي يجب سترها انما ورد من فعله ما يروى الى
استحباب سترها واما السرقة فقد روى ان اباهريرة استدلال بجواز تقديدها من
الحسن بن علي بتقديله النبي صلعم سرقة ولا فطن يا بني هريرة مع جلالة وكمال
علمه وفقهه ان يستدل بحال الصغير غير المكلف على حال الكبير البالغ بل لعلة
وهو الاقرب انه رأى او سمع النبي صلعم قبل احد ابعد بلوغه في مثل ذلك
الموضع او بلغه عن النبي صلعم ان السرقة ليست بعورة ولهذا اطلب ان يضعفه
حيث وضعه رسول الله صلعم ولو كان من الكبير لانه ليست بعورة لاسيما
وقد عرفت انه لم يعم في كون السرقة عورة حديث فالاصل البراءة واستدل بعض
الاحناف على ان الساترة ليست عورة وان الركبة عورة باحاديث لا تثبت و
لا تقوم لها حجة عند اهل المعرفة بالحديث منها ما ينكر عنه صلعم انه قال
الركبة من العورة جعل هذا الحديث الضعيف اصلا وذكر حديثا اخر ضعيفا
لا يدل على المراد فاوله ليوافق دلالة دلالة هذه الحديث وذلك غير مسلم
من وجوه كثيرة بل لا ينبغي الالتفات الى ما هذا حاله سيما اذا عارض خالف
الاحاديث الصحيحة من فعله وتقريبه وكذا من قوله وامره ما هو اصح مما ذكر
وادل على المراد منه على ان الركبة ليست عورة والمرأة كلها عورة الا وجهها
وكفيها وقيل عورة الامة كالرجل يدل على ما اعتمدناه قول النبي صلعم لا يقبل الله

صلوة حائض الابطحاس قال في المنتقى رواه الخمسة الا النسائي وروى بلفظ
 لا يقبل الله من امرأة صلوة حتى توارى زينتها ولا من جارية بلغت
 الحيض حتى تحتمر رواه الطبراني في الاوسط والصغير والحائض من بلغت
 سن الحيض لا من هي ملائسة للحيض فانها ممنوعة من الصلوة كما اوضح
 ذلك رواية ابن خزيمة في صحيحه بلفظ لا يقبل الله صلوة امرأة قد حاضت
 الابطحاس والخماس بكسر الخاء ما يغط به راس المرأة وهو غاية لتكميل الستر
 جميع يدها ما سوى الوجه والكفين وفي النبل الحديث المذكور استدلال
 به على وجوب ستر المرأة لراسها حال الصلوة واستدلال به من سوى
 بين الحرة والامة في العورة اى في الصلوة لعموم ذكر الحائض لم يفرق
 بين الحرة والامة وهو قول اهل الظاهر فوكت العاترة والشافعي ابو حنيفة
 والجمهور بين عورة الحرة والامة فجعلوا عورة الامة ما بين السرة والركبة
 كالرجل والحجة لهم ما رواه ابوداود والدارقطني وغيرهما من حديث عمرو
 ابن شعيب عن ابيه عن جداه في حديث اذا زوج احدكم خادما عبدا
 او احيية فلا ينظر الى ما دون السرة وفوق الركبة ورواه البيهقي ايضا وبما
 رواه ابوداود ايضا بلفظ اذا زوج احدكم عبدا امته فلا ينظر الى عورتها
 قالوا والمراد بالعورة المذكورة في هذا الحديث ما صرح به بيان في الحديث
 الاول انتهى وما ذكره غير متعين وليس ذلك نصا في الصلوة وقال
 مالك الامة عورتها كالحرة حاشا شعرها فليس بعورة كذا قيل و
 المشهور عنه ان عورة الامة كالرجل قال بعض الاحناف وما كان

عورة من الرجل فهو عورة من الامة وبطنها وظهورها عورة وما سوا ذلك
 من بدنها ليس بعورة واستدل على ذلك بما يحكى عن عمر بن الخطاب
 الخمار يادقرا تشبهين بالحراثة ولا تخرجها لاجتة مولاها في نياح
 مهنتها عادة فاعتبر حالها بين وان المحارم في حق جميع الرجال دفعا
 للحرج انتهى اما ما ذكره من التعليل فمنقوض عند من يروى انه يجوز
 لبعض الحراثة كالحراثة ان يكشف عن وجوههن للضرورة وايضا
 لا نسلم ان جاز للضرورة يجوز في الصلوة اذ يجب ان يحتاط لهما لا يجب
 ان يحتاط في غيرها وقول عمر ليس هو انكار اعليها للاختار في الصلوة
 فليس هو وارح في محل النزاع بعد تسليم القول بان قول الصحابي حجة
 وهم لا يقولون به مطلقا ومن تأمل عناية الشارح بلبس الثياب وحضه
 على اسبغها والاحتياط في التساخر حتى على الرجال كقوله لا يصلين
 احدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقيه منه شئ الى غير ذلك من
 الاحاديث عرف ان الشارح اجل من ان يجوز لامرأة او حرة ان تجرد
 من الثياب فيما سوى ما بين سرتها وركبتها وتكشف صدرها وتديبها
 وهل يجوز عقل ذلك بان تدور امرأة بين الرجال على هذه الهيئة
 فضلا ان تصل بينهم على تلك الحالة ولا درى هل يجوز لها ان تكشف
 عن جنبها او منكبيها او صدرها وتديبها على مذاهب الاحناف ان جاز
 ذلك كان مقتضى ذلك ان لا يلزمها ما يلزم الرجل بسرة بنص النبي صلعم
 من قوله لا يصلين احدكم في الثوب الواحد الحد يث وقد تقدم وقد اختلف

في مقدام عورة الحوة فقتيل جميع بدنهما معد الوجه والكفين وهو
 من هيب التناقضى وابى حنيفة واصحابهم اوقيل غير ذلك اقوال سببها
 الاختلاف في تفسير قوله نعم الا ما ظهر منها والحق ما قد مناه الحد يثام
 سألته انها سألت النبي صلعم تصلى المرأة في درع وخمار ليس عليها ازار
 قال اذا كان الدرع سايقا يغط ظهور قد مبراه اراه ابوداود وعن ابن عمر
 قال قال رسول الله صلعم من جوثوبه خيلاء لم ينظر الله اليه يوم
 القيامة قالت امرسامة فكيف تصنع النساء بذ يولهن قال يرخين شبرا
 قالت اذن تنكشف اقد امهن قال فيرخينه ذراعا لا يزيدن عليه مراه
 النسائي والثرمذى وصححه وراه احمد ولفظه ان نساء النبي صلعم
 سألته عن الذيل فقال اجعلنه شبرا فقلت ان شبرا لا يستمر من عورة
 فقال اجعلنه ذراعا فان قيل اذا فسرت الاستثناء في الآية بما سوى
 ما ذكر في هذه الاحاديث فهو يخالف ما اعتمدت من التسوية بين الحوة
 والامة في الصلوة لان ذلك يخالف ما عليه العمل منذ اول الاسلام حتى
 اذن من انه لا يعرف ان الاماء يرخين ذيو لا لا شبرا ولا ذراعا بل لم يزل
 يمشين في حاجاتهن كاشفات اقد امهن بل ورؤسهن كما صح ذلك عن
 عمر قلنا في الجواب وكذلك الحرات الخ امانات الجواب هو الجواب ايضا نقول
 لم يصح ان الاماء كن يصلين على عهد رسول الله صلعم كاشفات ما سوى
 ما بين السرة والركبة فالحق ما ذكرناه ونشرط الساتر منع ادراك لون البشرة
 اى وان لم يمنع حجمها كالسراويل فلا يكفي زجاج وماء صاف وثوب رقيق

ولا الظلمة لانها لا تسمى ساترا عرفا وكذا اصباغ لا جرم له لانه وان منع
 اللون لا يسمى ساترا انعم ان عدم الثياب وطبقت على عورتها وصلح الاستحباب
 ذلك ولا يجب ويجب من اعلاه وجوانبه لا اسفله كحد بيث سلمة بن الاكوع
 قال قلت يا رسول الله اني اكون في الصيد واصلي وليس على الاقميص
 واحد قال فاذرعه وان لم تجد الا ثنوكه رواه احمد وابوداود والنسائي
 والمراد بجمع طرفيه لثلاثين وعورتها والقميص لا يستتر من اسفل وكذا
 الازار فلو صلى على محل عال او سجد مثلا لم تقصر روية عورتها من ذيله
 وههنا حد بيت اخر وهو في النساء عن رقة الرواس حتى تقوم الرجال
 وهو يدل اقتضاء على عدم وجوب الستر من الاسفل والا لامر الرجال به
 فلو لم يترق قميصه ولم يمش وسطه ورؤيت عوته عند ركوعه من اعلى
 سواء هودأها بنفسه او امكن ان يراها غيره بطلت صلواته الا ان يستترها
 حالا فالكشف الا ان لا يبطل الصلوة ولو بان قبض موضع الزرار بيدة او
 غطي ذلك الموضع بلحيته وشعرها فان لم يجد ساترا الا ما يستتر سوانية تعين لها
 او احدها فيقدم القليل لانه يارز للناظر والقبلة تجاهه فان كان خنثى
 ساتر قبيله فان وجد ما يستتر احداهما فقط ساتر الة ذكر اذا كان يصلي بحضرة
 امرأة وعكسه بحضرة من رجل وبحضرة خنثى مثله يتخير كما لو كان وحده كل ذلك
 احب اليه ان يفعلها اربا وتهديا بحيث لم يرد فيه عن المعصوم صلعم وانا قد
 كلام الاحناف انه لو استتر بثوب محرق يقارب كل خرق يرم العضو الذي
 يستتره كان ذلك محرما وقال ابو يوسف ما لم يكن نصف تجوز الصلوة ونحن

لا تزنى بدن لك لمعاصر ضئته اطلاق الاحاديث واي ستزوج اذا كان اليادي
من كل عضو ما يقارب ربعه او نصفه مع ان التقدير بالربع والنصف
ما لم يدل عليه دليل شرعي ولا غير ولو انهم اخذوا من مسير ربع الراس
في الوضوء ونشتان ما بينهما ولو سلموا لما اخذوا منه لم يثبت بالدليل الشرعي
ايضا اما قول ابى يوسف شئنا على ان لا اكثر حكم الكل فاذا كان الاكثر
مستورا فكان الكل مستورا واذا كان الاكثر مكشورا فكان الكل مكشورا
قلنا ان هذا لا يجوز في كل محل فانه لو غسل عضو في الوضوء ونزل بالربع
او النصف منه فانه لا يتحلونه مفسولا فالحق ان الواجب لا يجوز صلواته
في الثوب المخوق سواء كان المكشوف قليلا او كثيرا او اما غير الواجب فيستتر
ما امكن وهو اوجب من كشف الكل اما لو لم يستتره وصله عريان تجوز
صلواته هذا اذا لم يمكن اصلاح المخوق وان امكن فهو في حكم الواجب
ولا يشتمل الصباء وهو ان يشتمل بالثوب الواحد ليس على احد تشبيه
منه شيء وقد روى النهى عن ذلك في الصهيدين فمن صل كذلك عاملا
عالماتروا عا دلان النهى يقتضى الفساد ولا يستدل وقد ذكرت المعاني
كثيرة فقبل السدل اسبال الرجل ثوبه من غير ان يضم جانبيه يبين يديه
فان ضمها فليس بسدل وقيل هو ان يلتحف بثوبه ويدخل يديه من
داخل فبركع ويسجد وهو كذلك وهذا مطرد في القميص وغيره من الثياب
وقيل هو ان يضع وسط الاذراع على راسه ويرسل طرفيه عن يمينه و
شماله من غير ان يجعلها على كتفيه وقيل هو مجرد ارضاء الثوب كاليهود

حيث يصلون من خيبر اريدتهم وقيل ارسل النوب حتى يصيب الارض
 وعلى هذا فهو الاسبال واحد وقد اختلف في صحة النهي عن ذلك كما اختلف
 في معناه المراد ولا يخفى الاحتياط فيما هذا حاله وبعض صورة لا شك انها
 داخلية في عمومات ايجاب سائر العورة ولا يسيل ازاره خيلاء لعنه الله
 عن ذلك فان استرخى ثوبه لا عن قصد او لا بقصد الخيلاء فلا بأس
 ابن عمر قال قال رسول الله صلعم من جرت ثوبه خيلاء لم ينظر الله اليه يوم
 القيامة فقال ابو بكر ان احد شق ازارى ليسترخى الا ان اتعاهد ذلك منه
 فقال انك لست ممن يفعل ذلك خيلاء قال في المنتقى رحاه الجماعة الا
 ان مسلما وابن ماجه والترمذي لم يذكر واقصة ابى بكر ولا يصلح في ثوب
 حري اى كراه او كثرة لان اطلاق الاسم لا يتحقق بدونه والنهي انما هو عن ثوب
 الحري فمن صل فيه عالما عامدا النور ولم يتجزئ صلوته وعدم الاجراء به اولى
 من عدمه مع ملاقاته النجاسة او الثوب المتنجس لان النهي يقتضي الفساد
 وثوب الشهرة والمصبوغ بالصفرة او الحمرة قد اختلف الاما ديت فيها و
 كذلك ثوب الشهرة لا يتعين المراد منه في كل زمان ومكان وهو مختلف
 باختلاف ذلك ولم نقف لذلك عن السائر مما يتعين به المراد وحيث
 فهو فيما يظهر انه يعتبر فيه ما يعتبره اهل كل زمان بالنسبة ل حالهم و
 باعتبار ما يريد لا بسبب فان فعله حيا للشهرة وهو ثوب شهرة كان ذلك
 حواما والمحمل الاول احب الى والله اعلم ولا في مفسوب وكذا لا يتوضأ
 بماء مفسوب او مسخن بحطب مفسوب وقد دل على المنع من ذلك الكتاب

والسنة فمن صلى في ثوب معصوب او مكان معصوب ونحوه كانت صلوته
 في ذلك الثوب او المكان محرومة موقوفة لا يعطى لها حكم الصحة ولا حكم الفساد
 فاذا تاب الى الله عن تغدي حد وده وارضى وألك الثوب والارض ونحوه
 فقد زال عن صلوته المانع ولهذا يتبين ان كل منى عنه لتعلق حق الله
 به فقط فالمنى فيه يقتضى الفساد ويلزم اعادته وكل ما كان المنى فيه
 كحق العباد فالمنى فيه يمنع العمى المطلقة بمعنى ان تلك العبادة او المعاملة
 موقوفة على التوبة وتوضيئة المالك وصاحب الحق فاذا زال المانع علمنا
 صحة صلوته ومعاملته فان مات رب الثوب او الارض قبل ارضاءه
 فلا يبعد ايجاب الاعادة حيث لم يوجد من يقوم مقامه فان قام احد
 مقامه تبقى موقوفة على ارضاءه فالثوب ليس الشيا ب هو هيات
 الانسان قال الله تعزذ وازينتك عند كل مسجد وبه امتاز عن سائر
 الحيوانات وهو يختلف باختلاف الناس وباختلاف المكان وباختلاف
 الحالات فالمرأة الحرة جميع بدنها عورة غير الوجه والكفين عند الاجانب
 وفي الصلوة عامر وعند المحارم والنساء قد يسأم عاظرهما دون السررة
 وفوق الركبة والاماء فالستند فان عند الاجانب كالحوائر عند المحارم
 فان تحقق خوف الفتنة فكالحوائر عند الاجانب ويجوز رؤية اجنبية
 للشهادة والقضاء ونحوها وللمداواة حيث لم يوجد طبيب محرم او امرأة
 تقوم مقامه في العلم والمعرفة وعورة الرجل هي ما تقدم ويستحب للواجد
 ان يلبس ما يلبسه احد الناس واوسطهم ما لم يكن محرما او مكروها

ولا يجوز كشف السواكين الا للزوج او الزوجة او الامة او رب الامة اذا التزم
 ما تزوجت به غيره وقال احناف يجوز كشف العورة للحامي وهذا امر لا دليل
 عليه ويرد اطلاق الاحاديث اما كشفها للطبيب المعالج فيها لا بد منه
 فيجوز للضرورة ويكره النظر الى باطن الرحم وكذلك كشفها في الخلو الا للحاجة
 او غسل وشهوة واختلف في الافضل وقد اتفق عامة البشر على استحسان
 التستر وبه عملوا وهم لا يزلون يتخرون احسن هيات اللباس في مظاهرهم
 واجتهادهم وقد ركز في طبائعهم التجميل بذلك لتعظيم ملاقاته من
 يرون له عظمة منهم لكن لما كان باعث حب الشهوة والحجاء والبطر قد
 يخرج بهم عن حد الاعتدال فيتنجا وزور الى اللبس الباعث على تصاف
 النفس بصفات رذية كالكبر والى ما يكسر قلوب المحتاجين ويولد في
 انفسهم الحقد الباعث على التقاطع والاضراب بالهيئة الاجتماعية او جب
 الشارح اصل التستر لئلا يكون امر العباد مستهانا ولا ترس في النفس
 منزلة العباد وتعظيم المعبود ولئلا يجوز عدم التستر الى فتن لا تحسم
 فكان ما شرعه من التستر اعدل الافر او سطرها فتمنع من ثياب الشهوة
 كالحبر وشهوة سقط للمساواة ولو من بعض الوجوه لانها اى المساواة اعظم
 اسباب الانضمام الاجتماعية ولئلا يتصف العابد بصفات تنافي ما يقتضيه
 مقامه فيكون حاله مكد بالقوله ورغب في استحسان الثياب واستعمال
 الطيب وشهو ذلك فالمريد الى الكراهة والحكمة سيما في صلوة العيدين
 والجمعة والاعمال بالذنيات فكل من تزين باحسن الثياب واستعمل الطيب

الطيب وغرضه تعظيم المعبود عز وجل واهتم لذلك فوق اهتنامه المحضوا
 عند السلاطين وامراء الدنيا فهو ما جور لا ما زور ورأيت بعض العامة
 هداهم الله انهم يلبسون احسن الثياب ويتزينون باحسن زينة
 لما كان قصدهم لقاء الامراء والحضور عند سلاطين الدنيا والاميرالين
 لو حضر الصلوة الجمعة او العيدين في الثياب الدنلة والورثة فهم قد رآ
 الله خلق قد رآه وليس ان يصلي في الثعابين اذا كانا طاهرين ولو بمسحهما
 بالارض لقوله ثنا الفو اليهودي انهم لا يصلون في تعاليم ولا خفاهم رآه
 ابوداود وقوله اذا جاء احدكم المسجد فليقلب فعليه ولينظر فيها فان رأى
 جنتا فليمسح به بالارض ثم ليصل فيها رآه احمد وابوداود فان اقتضته
 المصلحة ان لا يصلي فيها اما الخوف فتنة وتوقع مضرة او لظن فوان يصلي
 راجحة خلعه او صلى يدونها كما صرح بذلك شيخ الاسلام ابن تيمية وقال
 ان اصول الشريعة تؤيده والعجب من بعض اهل الحنافة الجهمية انهم يعضون
 على من صلى في ثعليه ولا يعضون على ما امرهم فانه يجوز ذلك والمسئلة
 مصرحة في كتبهم متفقة عليها ان يجوز الصلوة في الثعابين والوقت من شرط
 صحة الصلوة ووجوبها ولو تقدم يرا والمراد به ما يعبر وقت الضرورة والعدل وهي
 بعد قضاء قد تقدم الكلام في اوقات الصلوة وتحد يدها والمراد ههنا
 التنبيه على انه شرط لوجوبها كما انه شرط لصحتها وقد نطق بذلك الكتاب
 والسنة فما لم يرد حل اى وقت الصلوة ولو تقدم يرا كما يام الدجال من ليسكن
 في ناحية القطبين ومن ضاهاهم من قد يوجد عند هلالها راء الليل

اربع وعشرين ساعة واما من كان عند هم النهار او الليل اقل من اربع و
 عشرين ساعة بما يكون به الغروب والطلوع فهو لا يصلون نحو ما اتصلى
 فاذا كان النهار عند هرتين وعشرين ساعة متلا فختار ان يصلوا الظهر
 عند الزوال ثم يقدر ان لو وقت العصر بالقي اي فيكون نسبة ظل الشئ اليه في يومه لساوى نسبة
 ظل مثله اليه في يومنا وبالغروب يدخل وقت المغرب ثم ان كان يغيب الشفق عندهم فلامر
 واضر في العشاء والصحيح لانه اذا غاب الشفق فالجور لا محالة يكون موجودا
 عند هم وان لم يغيب الشفق فيصلون العشاء بعد المغرب بفصل يقدر منه
 على نسبة تناسب ضيق الوقت لديهم وتعادل وتناسب نسبة الفرق بين
 المغرب والعشاء عندنا بالنسبة الى ليلنا والمختار عندنا ان من كان ليلهم
 او نهارهم اربع وعشرين ساعة وكان ليلهم او نهارهم زائد اعلى الاخر
 بحيث يعدم عند هم مغيب الشفق ولا يتميز عن الجور فهو لا يجب في حقهم
 التقدير بين المغرب والعشاء اذا صعب بل يصلون كيف تيسر مع التجري
 فان الدين ليسر ما جعل عليكم في الدين من حرج وقد تقدم ان النبي صلى
 عليه في المدينة وجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بلا سفر ومطر
 وقال الراوى لئلا يحرج امته بقى الكلام في البلاد التي لا يمتد فيها وقت المغرب
 الى ان تصلى العشاء والفجر بل تطلع الشمس بعد الغروب بزمان لا يمكن
 ان يصل فيه اكثر من ثلاث ركعات فزعم البعض بعدم وجوب العشاء والفجر
 في تلك البلاد وكذلك في امراض تسعين التي يومها وليلتها سنة كاملة قالوا
 لا يجب هناك الا خمس صلوات في السنة وعندنا يجب ان يصل بالتقدير

استند لا يجد في الدجال فصل الله على ذي الدين القدير الصراط المستقيم
من لدن خبير حكيم برؤف رحيم وقد رأيت منذ عهد بعيد لبعض
الناس كلاما في هذا المقام لا تذكره الآن وما ذكرته هو المختار لمطابقته
الإثارة أما الصوم في تلك البلاد التي لا يمتد فيها وقت المغرب فمعقود عنه
لمكان الحج وقد قال الله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولا يجب
في أرض تسعين لعدم علة الوجوب وهو شهود رمضان وان يستقبل
الكعبة أي يستقبل عين الكعبة ان كان مشاهدا لها او في حكم المشاهد
وجوبا لا تصح الصلاة المفروضة بدونه الا لضرورة او عذر كما سيأتي في
صلوة الخوف والا نافلة وسيأتي ذلك قريبا ان شاء الله تعالى لان من تمكن
من اليقين لا يعدل الى الظن والاحاديث متواترة بوجوب الاستقبال
قد نص على ذلك الكتاب العزيز وكون الاستقبال شرطا او فرضا هو من
الجمهور واختار بعضهم الوجوب وصحة الصلاة بدونه واختار من اصحابنا
الشوكاني وتبعه السيد علي عارضة والسحق ما قد مناه ان من نفل الصلاة
الى غير القبلة بلا عذر عدم الاعتداد بصلوته ولزم القضاء عليه لما قد مناه
انفا من الكلام على ما يجعله بعضهم شرطا وقد عرفت ان مدار ذلك على ما
اصطلحوا عليه والافلاصل ان الصحة ما طابت الامور المحل للفناء وعلم
الاجزاء ما خالف ذلك وصاد منه وكذلك ما هي عنه فانه فساد والعمل
فاسد وما ذكره من حدود الشرط والمانع فيمرد اصطلاح ولو ورد عن
المعصوم فالواجب اعتباره ونحن لا ننكره وانما ننكر الحصر فيه وما ذكر

الشوكا في فلا يمنع الا الشريطة او الفرضية للصلوة بحيث لا تصح بدونه لان
 تلك واقعات ضرورية ولها احكام تخصها وايضا هؤلاء الذين صلوا في الظلمة
 قد ذكر في نفس الحديث النهي بحجزوا عن معرفة القبلة اجتهدوا وعجزوا
 وهو لا يشك ان صلواتهم كلاً على حياله انما كان للضرورة وكذلك صلواتهم
 في يوم الغدير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى غير القبلة لانهم صلوا
 الى الجهة التي ظنوها قبلتهم وذلك هو الواجب عليهم في تلك الصلوة فهذا
 الحديثان على ما فيهما من المقال لا يصلحان للنقض فيما بالك هو عند معاينة
 الاحاديث الصحاح المتواترة معني ولا يصلحان لمعارضته نص الكتاب
 العزيز نعم فيها دلالة على رده مذهب من فرق في وجوب الاعادة بين بقاء
 الوقت وعدمه كما قال في السيل قلت والامر بالاستقبال في حديث المسئ
 صلواته حجة واضحة في ان الاستقبال في الصلوة لا بد منه ولا تجزئ الصلوة
 بدونه وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم قال له مرات ارجع وصل فانك لم تصل فلما
 عجزوا قسم له انه لا يحسن غير ما فعل قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما اذا اتى به اجزأته صلواته اى ما ابدله من الاتيان بلا وقال تجزئ الصلوة
 الا به فيما يروى عنه ابو هريرة في حديث سياقي ان شاء الله فاذا اتمرت الصلوة
 فاسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر الحديث فقوله ثم استقبل القبلة
 واضح في المراد لان تعليمه ذلك بعد قوله ارجع فصل فانك لم تصل هو في
 معنى قوله لا صلوة لمن لم يصل على الصفة التي عملتكم ولذلك جعل الفقهاء
 معيار الفروض الصلوة وسياقي الكلام عليه في باب صفة الصلوة ان شاء الله

فليتامل ومن كان خائفا يصلى الى اى جهة قدس لانه معذوره سياتى
 الكلام عليه فى محله ان نشاء الله تعالى ومن تعذر عليه مشاهدة الكعبة
 استقبال الجهة بعد التوى اى كالاتى الذى لا يمكنه او يتعسر عليه لسها
 ولو بدليل والغائب عنها يتجرى الاستقبال الى الكعبة ويكفيه التوجه الى
 جهتها لان ذلك هو المستطاع له ولقوله ما بين المشرق والمغرب قبلة
 رحاه ابن ماجه والترمذى وصححه وفى المنتقى وقوله فى حديث ابى يوب
 ولكن شرقوا وغربوا يعضد ذلك واطال فى النيل على ذلك فان شئت
 فارجع اليه وقال الا ترم سألته الامام احمد بن حنبل عن معنى الحديث
 فقال هذا فى كل البلد ان الامكة عند البيت فانه ان زال عنه شئ او
 ان قل فقد ترك القبلة وقوله هذا فى كل البلد ان يعنى بهم يستقبلون
 الجهة ولو ظنا بعد الاجتهاد والتوى ومن صلى فى سفينة تحت الكعبة توجه
 حيث شاء لا استواء بعد الجهات بالنسبة لما بينه وبين الكعبة وكذلك اذا
 كان فى ارض تحت عين الكعبة سواء سواء او كان فوق الكعبة فى الطيارة
 (يبلون) وقد يقال فيما اذا كان تحت الكعبة انه يتوجه الى احد القطبين
 لما وقع على طول الزمن من التسطير فى جانب القطبين فمن تحقق ذلك
 او ظنه صحيحا فعليه ان يتوجه الى احدهما اذ هما اقرب جهات الواصف
 تحت عين الكعبة ويلزم على المصلى التوجه الى اقرب الاقواس فيما بينه
 وبين الكعبة مثلا من كان فى الدكن (الجنوب) من الهند يتوجه الى المغرب
 لا الى المشرق وذلك لان التوجه الى الكعبة شرقا اذا كان فى الدكن من الهند

يكون بعد القوس بينه وبين الكعبة ١٩ درجة تقريبا وذلك يعادل
 خمسة اضعاف المسافة بينه وبينها اذا توجه الى جهة المغرب تقريبا
 فالواجب في حق القادر ان يتوجه الى الكعبة المعظمة من اقرب جهات
 حين ارادة الصلوة ولا تكلف العوام بمعرفة عين الكعبة ولا سمت القبلة
 بالاصطلاب والازوت الرياضية والبراهين الهندسية لان نبينا صلعم
 قال نحن امة امية لا نكتب ولا نحسب ومن ههنا تدمرك نكتة جواز
 الصلوة مع ترك الاستقبال في نافذة السفر وصلوة الخوف ونحوها وعليه يحمل
 قوله تعالى فاني نزلوا افئدة وجه الله اى لما كان المتوجه لا بد ان يصادف جهة
 الكعبة في اكثر البلاد الا انه تارة يكون توجهه اليها من قوس قريب وتارة
 من قوس بعيد فاغتفر هذا الفرق للمعذور ولمن يصدى النافذة في
 السفر ولتحقيق ذلك بالبرهان محل اخر ومن تحرى القبلة وصدى ثم علم
 انه اخطا فلا تلزمه الاعادة وفاق للاحناف وهو مذاهب سعيد بن
 المسيب وعطاء والشعبي وغيرهم وعن الزهري ومالك وغيرها
 تجب الاعادة في الوقت لا بعدة وعن الشافعي يعيد اذا اتيقن الخطاء
 مطلقا وهو المختار عند اصحابه وظاهر السنة تزدهن بن القولين و
 قياهم على الحاكم الذي يجد النص بخلاف حكمه غير مسلم ولا صحيح
 لوجود الفارق باختلاف حقيقة المسائلتين وما يترتب عليهما وان احدهما
 عبادة والاخرى اثبات قضية بولاية والعابد يعمل لنفسه بظن وذلك
 يقضى على غيره بحكمه وقد ينسأح في العبادات مما لا يغتفر في المعاملة

ولو رجعتنا في هذه المسئلة الى القياس لكان القياس الصحيح الاتعاد للصلاة
 بعد فعلها بالاجتهاد لان من اجتهد للقبلة وصل فقد اتى بما في وسعه و
 لا يكلف اكثر منه لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها يوضحه جليا اذنه
 للخائف ان يصلي اين ولى وجهه وكذا لك في نافلة السفر فالقياس على هذا
 اولى من القياس على حكم الحاكم الذي ينقض اذا خالف النص على انه
 قد ورد في المسئلة ما يجب الازعان والانتقيا دله عن عبد الله بن عمر
 قال بينا الناس يقياء في صلوة الصبح اذ جاءهم ان فقال ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قد انزل عليه الليلة قرآن وقد امر ان يستقبل الكعبة
 فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام فاستدسوا الى الكعبة ومن ام
 قوما في ليلة مظلمة فتحرى القبلة وصل الى جهة وتحرى من خلفه فصلى كل واحد
 منهم الى جهة غير الجهة التي صلى اليها الامام فمن لم يعلم ما صنع الامام حال
 الصلوة اجزأته وفاق الاحناف ومن علم فهو كمن تقدم عليه في الموقف
 وسياتي حكمه لما تقدم وكان كل واحد منهم توجه الى القبلة في اعتقاده
 بعد التحري ولا يضرهم هذه المخالفة كمن صلوا اذ لك في جوف الكعبة والمخرج
 من حيث النظر عدم الفرق بين من علم بها في الصلوة وبين من علم بعد
 خلاف الشافعية مطلقا والاحناف في التفريق لان جعلهم من صلى كذلك
 لكن صلى في جوف الكعبة يقتضى انه لا فرق ومن كان في سفينة تمشى وتتحرك
 في الماء فيكفيه الاستقبال عند التحريم ثم ينتم الصلوة ولا يبالي الى جانب
 تحركت السفينة لانه معذور وكذلك حكم الريل اي المركب الدخاني الذي

يمشى على سكة الحديد فيجوز الصلوة فيه ولو حين الحركة واذا تغذرت القيام
 او الركوع او السجود فيصلي قاعدا ويومى ايماء فائكة السر والحكمة في ايجاب
 مطلق الاستقبال هو كون الانسان ذا وجهة بصورته وهيكاله كما نرى ذلك
 ووجهته الباطنية اى قصده ومانيته تابع غالبا لتوجهه الصور الظاهر
 فلهن اكان من كمال الحكمة ان يوراهل الملة الواحدة بالتوجه في عبادتهم
 الى وجهة واحدة ولما كان من الثابت المحسوس ان الله خلق الاشياء
 مختلفة في حد ذاتها من حيث الطيب والخبيث والشرف والخسة والكمال
 والنقص وذلك على حسب حكيمته الدالة على كمال ربوبيته بخلقه المتقابلة
 وكانت الكعبة المشرفة زادها شرفا وتعظيما اول بيت وضع للناس الى غير
 ذلك مما اختلفت به من الفضائل والصفات والشمائل وكانت محل ميلاد
 النبي صلعم وقبله ابراهيم واسماعيل عليهما الصلوة والسلام وكانت عظيمتها
 مركزا في قلوب العرب وقلوبهم مستغوفة بنجها وكانوا يظنون انها محل تجل
 الرب ومركز نزول رحمته وهم اول من ظهر بهم هذا الدين فكان من كمال
 الحكمة ان يوروا با استقبال الكعبة المعظمة لتتحد جامعتهم كما اتحد دينهم
 لئلا يكون اختلاف وجهتهم سببا لاختلاف قلوبهم وبيت المقدس كذلك
 كان معظما وقبلة للانبياء الماضين وحيث صرف الله قلوبهم على الاسلام
 فصا روايعادون الاسلام لم يبق فائكة في الاتقاد بوجهتهم بل لذل رجولت
 القبلة الى الكعبة بعد ان صلى النبي صلعم الى بيت المقدس سنة او سبعة
 عشر شهرا ولم تجعل الشمس قبلة وان كانت انوار اجسامها واكبرها واعظها

حذر عن الوقوع في التكرار والتشبه بعباد الشمس وللقبلة الواحدة و
 توحيد الازادة اسرار يضيق هن المقام عن استيفاءها وبسطها وقد دل على ذلك
 بجميع ذلك قوله تعالى وكل وجهة هو مولها فاستبقوا الخيرات الآية فدرك و
 التامل فيها فان كل من بين شقيعا من اسرار القبلة وتعيين الكعبة لهذه
 الامة فاما اخذ شيئا ليسير اما دلت عليه هذه الآية الكريمة ومع هذا لم يجهل
 قلوب اخص الخواص سدى بل راعاها يهدى الآية الكريمة ليس المبران تولوا
 وجوهكم قبل المشرق والمغرب ويقولون لله المشرق والمغرب فأيما تولوا فتم
 وجه الله فسمان ربنا الحكيم العليم **باب صفة الصلوة** اى كيفيتها
 المشتملة على فرائض داخلية في ما هيئتها وتسمى ركنا ايضا واخراجها بمقارنة
 لها وتسمى شرطا وعلى اللسان المؤكدة وغير المؤكدة ومن الاولى ما يجب ليسجد
 السهو ومنها ومن الثانية ما تفوت بالتزكك وسيأتي ذلك مفصلا ان شاء الله
 فاول فروضها النية وهى قصد العبادة المعنوية التى يريد التذرع فيها وانما محلها
 القلب ولا يسن التلفظ بها اذ لم يرد فى ذلك نقل لا عن النبي صلعم ولا اصحابه
 ولا تابعيهم ولا عن احد من ائمة السلف ولو كان فى ذلك خير لسبقونا اليه
 فما يفعله المقلدون من الاحفاف والشواغم من قولهم حين قاموا الى الصلوة
 نويت ان اصلى صلوة كذا (مثلا فرض الظهر) اربع ركعات مقتدا بهذا الاعمام
 مستقبل القبلة اداء الله تعالى وبعضهم يزيد قبل ذلك التعوذ وقرآنة البسملة
 ثم يقول نويت احضار النية نويت ان اصلى وبعضهم يصلى على النبي صلعم بعد
 التكبير ثم ينوي باللسان كل ذلك عادة فترعة وخلة مبتدعة لاستتبع

ما سمعنا بها في الامة السالفة ان هذا الاختلاق وقد قد منا ان كل بدعة
 في العبادات البدنية المحضة بدعة سيئة يجب الاحتراز عنها ولو فتحنا هذا
 الباب لسأل علينا الفتن موجاً موجاً اذ كل احد يجده في الصلوة اشياء
 من عند نفسه ويقول هذا احسن ليس به بأس وقد قال النبي صلى
 صلوا كما رأيتموني اصدى فكل من زاد على صلوته او نقص فهو خاطئ مخطف
 سواء كان حنفياً او شافعيّاً او سنياً او شيعياً والاصل في اعتبار البدنية و
 افتراضها قوله انما الاعمال بالنيات الحديث وقد اجتمع على افتراضها الامة
 الاربعة وغيرهم من المجتهدين وهل يجوز تقديرها على التكبير قال ابو حنيفة
 واحمد يجوز تقديرها بمن يسير وقال مالك والشافعي يجب ان تكون بمقارنة
 للتكبير لا قبله ولا بعده وقال القفال من ائمة الشافعية اذا قرنت النية
 ابتداء التكبير انعقدت الصلوة وقال النووي امام المتأخرين منهم المختار
 انه يكفي المقارنة العرفية العامة بحيث لا يعذر غافلاً عن الصلوة اقتداء
 بالاولين قلت هذا الاخير امر صحيح وهو المطابق لما قرره اصحابنا والله اعلم
 ثم التورية لفظاً وقد اتفق على فرضيتها الائمة الاربعة وسكنى عن الزهري انها
 سنة بالتكبير خلافاً للاحناف واستدلوا بان التكبير هو التعظيم لغة وهو
 حاصل باي لفظ دل عليه ولو كان بغير العربية كالله اجل واعظم والرحمان
 اكبر واجل اول الله اول الله او الله بزرگ ست وهو منقوض لان التكبير
 يطلق ويراد به التعظيم ويطلق ويراد به قول القائل الله اكبر ودلالة على
 هذا الثاني دلالة عرفية شرعية وهي مقدم على اللغوية لقوله تع وربك

فكبر ولقوله في حديث المسعى صلواته اذا قمت الى الصلوة فكبر ولقوله ٤
تحريرها التكبير واصرح من ذلك قوله ٤ لا يقبل الله صلوة احدكم حتى يضع
الوضوء مواضعه ثم يستقبل القبلة ويقول الله اكبر وصرح انه صلح كان
يقتضيه صلواته كان وقد قال صلواتكم اكرم ايتوني اصلي وهذا الحديث يدل
على وجوب جميع ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصلوة من الافعال
والاقوال الا ما ثبت تركه عنه صلح احيانا والتخفيف فيه ويؤكد الوجوب كونها
بيانا للمحل قوله نعم اقيموا الصلوة وسياق ان شاء الله بيان ذلك ومن كان
يحسن التلفظ بالعربية لم يجزئه الا بها خلافا لابي حنيفة رحم ومن تجزئهم
الى اى لغة شاء لان ذلك مستطاعه ويجب عليه التعلم وقد دل الشرع
على وجوب التفتة فيما لا يد منه وما لا يتبر الواجب الادبه فهو واجب ويجزئ
ذلك في كل واجب قولى واذا فرط في التعلم هل يجب عليه قضاء ما صلى
بالوجهه مدة التفريط قال الشافعية نعم قالوا ويجب على الاخرس تحريك
لسانه على مخارج الحروف اذا امكنه ذلك ولا يبعد قولهم لان الميسوس
لا يسقط بالمعسوس وليس للامام رفع صوته به بحيث يسمعه المقتدون
او بعضهم للاتباع في ذلك فان كثروا فلا بأس بالبلغ كما هو مسووم في
الجماعات الكبيرة فيها ناس يبلغون تكبيرات الامام الى من وراءهم وقد
يستدل على ذلك بصلواته صلى الله عليه وسلم في مرضه بايديهم والناس
يقتدون بصلواته صلى الله عليه وسلم وكان الاحناف واذا نوى برفع صوته
الاسماع فقط او اطلق بطلت صلواته وقولهم مردودا مرة صلى الله عليه وسلم

بالتسليم تذكير الماسهاة الامام نعم ينبغي ان ينوى الذكرا والاسماء مع
 خروجها من خلافهم ورفع يديه بحيث يجاذى كفيه بمنكبيه واصحابهما
 اذنيه مقاسا للتكبير ولا يضر تاخير وتقدير يساير ورفع اليدين عند
 تكبيرة الاسواق جمع عليه بل قال داود وبعضهم بوجوبه وحده هو ما ذكرناه
 وفاق الاحناف والشافعية وما ذكر صاحب الهداية عن الشافعية من ان
 الرفع عند هم الى المنكبين غير صحيح بل الموجود في كتبهم هو ما ذكرناه كافي
 التحفة وغيرها ويضع اليمنى على اليسرى ثم يضعها على صدره كحديث
 وائل بن حجر قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضع
 يده اليمنى على يده اليسرى على صدره اخرجه ابن خزيمة في صحيحه وصححه
 وقال الاحناف تحت السرقة واستندوا بما يروى عن علي عليه السلام بالسنة
 وضع الاكف على الاكف تحت السرقة اخرجه احمد وابوداود وهو ضعيف غاية
 الضعف وهذه التحنية لا غاية لها فبعض الجهلة منهم تبلغ اصبعها الى الذكرا
 وهو سوء ادب عياذ بالله وقال بعضهم المقصود من الوضع تستر الذكرا
 وهو عجيب لانه كفى بالثوب ساترا وقال الشافعية فوق السرقة واستندوا
 بحديث وائل الذي ذكرناه وهو لا يدل على مرادهم وعن امامنا احمد بن
 حنبل روايتان كاملان هيبين ورواية ثالثة انه يخبر بينهما قال الترمذي
 والكل واسم وبه قال الاوزاعي وابن المنذر وشيخنا ابن تيمية لكنه قال
 على الصدر اولى وعن مالك روايتان احدهما انه يضع تحت صدره والثانية
 وهي المختارة عند اصحابه ان يرسها ولا يضع احدها على الاخرى واليه

ذهبت الامامية والزيدية فمن جعل الامر سال من شعائر الوافض فقد
 اخطأ غير ان الاولى والاوفق بالسنة هو الوضع على الصدر بعد الفراغ
 من الاقامة وتسوية الصفوف ان كان اماما الحد يث النعمان بن بشير قال
 كان رسول الله صلعم يسوي صفوفنا اذا قمنا الى الصلوة فاذا استويتنا
 كبير ومن طريق اخرى عنه قال كان رسول الله صلعم يسوي في
 الصفوف كما يقوم القدر حتى اذا ضن ان قد اخذنا عنه ذلك وفقهنا اقبل
 ذات يوم بوجهه اذا رجل منتبذ بصدرة فقال لتسبون صفوكم ولين الفرو
 بين وجوهكم اوجه مسلم والتومذى وصحجة كذا في النيل ومن فرضها
 القيام في فرض للقادر غير المعذور رأى ولو في فرض صبي لقوله صلعم
 لعمران بن الحصين وكانت به بواسير صل قائما فان لم تستطع فقاعد فان
 لم تستطع فعلى جنب رواه البخاري زاد النسائي فان لم تستطع فستلقيا
 لا يكلف الله نفسا الا وسعها اما صلوة النقل فسيأتي واما غير القادر كما يرض
 والمعذور كمن كان في سفينة وخاف السقوط في البحر لطر وعوده وان او
 في الريل وخاف ان يسقط فتصيبه نكايه فقد دل الحديث المتقدم على انه
 يعتاض عن القيام ما استطاعه من فتعود وغيره ما ذكر في الحديث ولا يعدل
 عن مرتبة الى ما دونها الا عند عدم الاستطاعة كما هو صريح في الحديث
 ولا عبوة بندرة العذر وكثره انه الم يقيد ذلك صلعم بقيد خلاف الشافية
 ووافق الاحناف ويشترط للقيام ان يكون بجيـث يسمى قائما لغة وهو ان
 ينصب فقاس ظهره فان وقف منحنيا او ما تلا بجيـث لا يسمى قائما مع استطاعة

لم يكفه فان صلى كذلك لزمته الاعادة كما دل على ذلك حديث المسئى صلواته
 فان لم يطق ذلك وصار كواكع اجزائه لانه اولى من القعود كما تقدم في الحديث
 ويلزمه ان يزيد في الانحناء لو كوعه ولو امكنه القيام دون الركوع والسجود
 قام وفعلها بقدر امكانه اى يومى ايماء لها ويجعل ايماء السجود اخفض
 من الركوع لان الميسور لا يسقط بالمعسور ولقوله صلعم اذا امرتكم باسم
 فانوامنه ما استطعت الحديث لا احفظ لفظه الا ان كان الحديث المار
 انقاي دل على جواز ذلك فتأمل وقيل اذا لم يقدر على الركوع والسجود فيصلي
 قاعدا ويومى ايماء ولما وجد لهذا ادليلا يعتن عليه واذا صلى قاعدا فيكوه

الاتعاء الا اذا لم يستطع غيره وليس بعد التوحيد دعاء الاستفتاح ثم
 التعوذ وليسها اى لكل مهمل والمأموم يقرأ ذلك اذا كان موافقا فان شيع
 الامام في القراءة فلا يسن له ذلك بل يقرأ الفاتحة ثم ينصت وقال الشافعية
 يسن له ايضا اذا ادرك الامام في القيام ولم يخف فون قراءة الفاتحة وبعضها
 وقوله صلعم لا تفعلوا الا بفاتحة الكتاب يرد عليهم وقد ورد الافتتاح بأدعية
 كثيرة ايها فعل فقد احسن والتزام احناف سبى انك اللهم وبحمك وعد
 الالتفات الى ادعية اصم واوى منه مما يقضى منه العجب ولو افتقر بدعاء
 غير ما ثور ولا منافض للصلوة كفاة والاولى الما ثور منه اللهم يا عبد بيني
 وبين خطاياى كما يا عدت بين المشرق والمغرب اللهم نقني من خطاياى
 كما ينقى الثوب الابيض من الدنس اللهم اغسلني من خطاياى بالثلج و
 الماء والبرد اخرجه الجماعة الا الترمذى ومنه الله الكبرى والحمد لله كثيرا

وسبحان الله بكرة واصيلا وقال الشافعية افضلها ما رزاه على كرم الله وجهه
 قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة قال وسجعت وجهي
 للذي فطر السموات والارض حقيقا مسلما واما من المشتركين اجعلوا
 وتسدكي وجهي اي وهما في الله رب العالمين لا تترك له وبذلك امرتوا من
 المسلمين اللهم انت الملك لا اله الا انت انت ربى وانا عبدك ظلمت نفسي
 واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا لا يغفر الذنوب الا انت واهدني
 لاحسن الاخلاق لا يهدي لاحسنها الا انت واصرف عني سيئها لا يصرف
 عني سيئها الا انت لمبيك سعديك والخير كله في يديك والشر ليس اليك
 انابك واليك تباركت وتعاليت استغفرك واتوب اليك ثم ذكر دعوية الركوع
 الى آخر الحديث واقصر بعضهم على بعضه الى قوله وانا من المسلمين اخرج
 احمد ومسلم والترمذي وصححه فان شرع في التعوذ او في القراءة قبله فاتاه
 ولم يقرأه لما ورد من رواية ابى هريرة محمله بآية التكبير والقراءة اما التعوذ
 فقد قال تعوذوا قرأت القرآن فاستعد بالله من الشيطان الرجيم ويحدث
 ابى سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان اذا قام الى الصلوة استفتح ثم
 يقول اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزة ونقطة ونقطة
 رزاه احمد والترمذي وقد روى التعوذ بالفاظ كلها متقاربة وكما معاذ خير
 فبايها تعوذ كفاه وهل يتعوذ في كل ركعة قبل كل قراءة قول الحدِيث وارحم في
 فعله ذلك في اول ركعة لكنه لم يان ما يدل على منع الاتيان في كل ركعة وعسوه
 الآية يدل على مشروعية ذلك قبل كل قراءة فالظاهر استحبابه في كل ركعة

كما هو من هب العطاء والحسن وابراهيم وراحم من اصحاب ابن الشوكاذ الاقتصار
 عليه في الاولى والله اعلم ومنها القراءة وتنعين الفاتحة لكل ركعة اما مطلق القراءة
 فقد اتفق الائمة الاربعة على فرضيتها في صلوة الامام والمنفرد في ركعتي الفجر
 وفي الركعتين الاوليين من غيرها قال في رحمة الامة واختلفوا فيما عد ذلك
 فقال الشافعي واحمد تجب في كل ركعة من الصلوات الخمس وقال ابو حنيفة
 لا تجب القراءة الا في الاوليين قلت وكلام الهداية ظاهر في انها فرض في كل ركعة
 وليس الخلاف الا في تعين الفاتحة وسياتي الكلام عليه ثم قال وعن مالك
 روايتان احمد هما كمن هب الشافعي واحمد والاخرى انه ان ترك القراءة في
 في ركعة واحدة من صلوته بسجل للمسهو واجزأته صلوته الا الصبح فانه
 ان ترك القراءة في احد ركعتيها استأنف الصلوة وما ذكرنا في المتن يعلم الفرائض
 والنوافل فوجب قراءة الفاتحة في كل ركعة من السنن والنوافل الرباعية اما
 السورة فسنة كما سياتي اما المأموم فقال ابو حنيفة لا تجب عليه القراءة سواء
 جهرا او اماما خافت بل لا تسن له بحال وكذلك قال مالك واحمد لكن كره مالك
 قراته فيما يهر فيه الامام وان لم يسمه قرأته واستحب احمد ان يقرأ فيها خافت فيه
 الامام والمعتد عند اصحابنا والشافعي افتراض القراءة على المأموم مطلقا يهر
 الامام ام اسرى في كل ركعة وعن الاصم والحسن بن صالح ان القراءة تسن وتختلفوا
 في تعيين قراءة الفاتحة فيما ذكر فقال الشافعي ومالك واحمد في المشهور عنده
 تنعين وهو المعتد عند اصحابنا وقال الاحناف ان قرأ غير الفاتحة اتم واجزأه
 صلوته وقال ابو حنيفة اقل ما يجزئ به آية ولو قصيدة ولو بالفارسية فيكفي عنده

مثل مدّها مئتان أو ترجمته وبأمّ سبأه كما حكى النفاة من الشافعية و
 على هذا القول يجوز بعض الحنّاف أن يقرأ آية هي كلمة وكذا الآية هي حرف
 واحد نحو ص اوق اون لأنها آيات عند بعض القراء وكان رجال من الحنّاف
 يصلّون فإذا قام ما توقف حتى قد مر ما يقرأ آية واحدة إن سألوا عن جواب شيء
 تقرأ وانت قائم قال اقول ساق ثم اسرّكم فالسبب في الإشارة إلى سبحانه المزمع
 واللف إلى الفاتحة والقائ إلى سورة الاخلاص وقال محمد بن ابي يوسف قل ذلك
 ثلاث آيات فصاروا آية طويلة واستدلوا على ذلك بقوله تعالى اقرأوا ما تيسر
 من القرآن فالوالان الزيادة عليه بخبر الواحد لا يجوز لكنه يوجب العمل
 فقلنا بوجوبها أي فالواجب عندهم هو ما ثبت بالسنة والقرض ما ثبت
 بالقرآن وثرك الواجب التزم والعبادة بمنزلة بخلاف الفرض وهذا تقرّيق
 بين احكام الشرع بلا دليل فانه لا يجوز التفرّيق بين الله ورسوله صلّى
 والكل لم نعلمه الا بتوسط صلعم واحكام الشرع كلها من عند الله والله يقول
 ولو تقول علينا بعض الاقاويل الآية وقال وما ينطق عن الهوى وقال
 ان الذين يكفرون بالله ورسوله ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسوله الآية ونقول
 الزا ما كيف زدتم على كتاب الله ان تبتغوا بما مالكم وقد رتتم المهور بعشرة دراهم
 فصاعد ابرواية ضعيفة منكورة بل موضوعة وكيف زدتم على كتاب الله والسارق
 والسارقة فاقطعوا ايديهم ابرواية ضعيفة منكورة لا قطع في اقل من عشرة
 دراهم وكيف زدتم على كتاب الله للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقراب
 ويوصيكم الله في اولادكم للذكور مثل حظ الانثيين وقلتم ان الانبياء كانوا يورثون

واستند للتم على ذلك بخبر الواحد ونظائرهما كثيرة لو بينا كلها طال المكتاب
 فإن قيل ان القرآن متواتر بالاسانيد المعتمدة فتبوتة يقيني بخلاف احاد
 السنة قلنا ان الاحاد بالنسبة الى حال من بلغته قد تنقيد اليقين ايضا
 ولو استزينا في ثبوت حديث منها لم يجوزنا ان نثبت به على الامة حكما ولو نزلنا
 فضلا عن الايجاب وايضا استحباب بقاء الحكيم وعمومه انما هو ظني فرفع
 هذا الظني لانه لا يجوز بالسنة حتى لو سلمنا ان احاديث الاحاد المعتمدة ظن
 وقد مر البحث في ذلك في الجزء الثاني من هذا الكتاب وايضا استدلالهم
 بهذه الالية لا يستقيم اذ فيه افتراض ما تيسر من القرآن وذلك مختلف
 باختلاف الالتماس فمن الناس من يتيسر عليه قراءة ربع القرآن او ثمنه
 فيلزم افتراض هذا القدر عليهم وايضا استدلالهم بالالية على محل
 النزاع هو صرف للالية عن المراد منها ووضع لها في غيره وضعها وغاية
 ما يمكن ان يقال ان ظن المجتهد اداة الى ما قال فهل يسوغ مرد السنن
 الصحيحة وما تواتر من عمله صلعم وعمل اصحابه بمثل هذا الظن و
 الاجتهاد وايضا ذلك ان الله فرض على رسوله صلعم اول ما فرض قيام
 الليل اى معظه بان يزيد على نصفه واكتفى منه بقيام نصفه وانقص
 منه قليل اى لم يكلفه التقدير اليقيني لان ذلك يقتضى كثير مشقة و
 لم يكن حين ذلك ساعات فامثل صلعم امر به وقام هو واصحابه كل ليلة
 حولا كاملا وقيل اقل وقيل اكثر حتى ومرت اقد امهم وسوقهم ثم تخفف الله
 عنهم ونسب وجوب قيام الليل بقوله تعرفى هذه السورة ان ربك يعلم ان تقوم

اذ في من تلقى الليل ونصفه وثلاثة وطائفة من الذين معك والله يفيد
 الليل والنهار علم ان لن تحصى فتأب عليكم الآية وما يدل على نسخ قوله
 ومن الليل فتعجب به فافلح لك عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا وقد كنت
 الاحاديث المتواترة معنى وحكما على نسخ وجوب قيام الليل فان الله تع
 اقالهم عن الحرج وعفا عنهم ما اوجبه والتموه من قيام الليل هو المراد
 من قوله فتأب عليكم وما يزيد ذلك بيانا امره بالتعجب نافلة والنافلة غير
 الواجبة ثم حسن له ذلك بما يبعث همته بغاية النشاط والسرور با جعل
 هذا التعجب من اسباب ما قدره له يوم القيامة من المقام المحمود وهو خاص
 له صلعم والمسبب تابع لسببه فلا تدخل الامة في هذا الخطاب بالقصد
 الاول فاستجاب التعجب للامة انما هو من باب التماسي به صلعم واطلق
 على صلوة الليل القيام لانه معظمها واشققها وذكره تلاوة القرآن فاذا خفف
 عنهم التلاوة فقد خفف عنهم القيام وعلى ذلك فالقاء في قوله تع فاقرأوا
 ما تيسر من القرآن للتفريع والتعقيب وابقاء لقيام الليل وصلوته على الليل
 والاستحباب بعد الافتراض والايجاب والمراد مما تيسر من القرآن ما سهل
 عليهم من صلوة الليل والالزام ان تكون صلوة الليل مطلقا غير مشروعة
 ولا مستحبة وهذا الاقواله الاحناف فتعين ان المراد بالقرأة في هذه الآية
 هي الصلوة والامر للندب بدليل الاحاديث الواردة لعدم وجوب قيام الليل
 واللفظ لا يدل على حقيقته ومجازة معا كما تقر في الاصول والاصناف قالوا
 في تفسير المراد بالقرأة كما عرفت وغلطوا ايضا في تعيين المقدار الذي يجزى

ويكتفى به لانه على تسليح قولهم ان المراد بقراءة ما تيسر من القرآن هي قراءة
 القرآن في القيام في الصلوة يكون تقديرهم ما ذكره غلطاً بيد ان ما تيسر
 من القرآن هو معظم صلوة الليل الباقية عليهم نفل واستحباباً فلا يجوز حمل
 القراءة المتيسرة على آية قصيرية ككلمة او حرف كما هو من ذهب الزمام ابي حنيفة
 ولا على آية طويلة او ثلاث آيات قصار كما هو قول محمد بن ابي يوسف لان ذلك
 مخالف للعدل في اخذ معاني القرآن مما دل عليه سياقه وتحمي خطاياه
 اما استدلالهم بقوله نعم فاقرأوا ما تيسر من القرآن على القراءة في قيام المكتوبة
 فهم مخالف لمنطوق الآية ودلالة سياقتها لما عرفت من انها في صلوة الليل
 وجوباً ثم استحباباً ونفلاً واذا كان قراءة ما تيسر من القرآن يراد به هنا صلوة
 الليل فهو مجاز ارادة المتكلم فلا يجوز لنا اسما على غير ما ارادة وان كان حقيقة
 وان كان يراد به القراءة في صلوة الليل فقد عرفت ما تقدم انه لا يطلق الجزء
 على الكل الا مزية تخصه ككونه اهمها ومعظمها وعليه فلا يعقل تحديده
 بما حذوه من آية قصيرة او طويلة وعندنا لا يصح ان يقال ان قيامكم معظم
 الليل شاق واكتفوا عن بقراءة آية هي كلمة او حرف ان هذا ما يجمل عن كلام الله
 وايضاً العطف في قوله نعم فاقرأوا ما تيسر منه واقبوا الصلوة يقتضي المغايرة
 ويعين المراد بقراءة ما تيسر منه هي صلوة الليل المستحبة وعليه فالنقد يراد
 صلوا ما تيسر من صلوة الليل واقبوا الصلوة المكتوبة وهذا ظاهر لا يخبر عليه
 ومن رام غير ذلك فكلامه لا يخلو عن تكلف وعدول عن الظاهر فنقول ايضاً
 لا خلاف عندكم ان المصلحة اذا شرع في قراءة آية تعيبت عليه ووجب عليه اتمامها

وكانت هي الفرض المعين عليه قرائه دون ما سواها من القرآن وإنما كانت هي
 فرضه بتعيينه ونشره فيها وذلك من عجيب تناقضكم فهلا وسعكم ان تقولوا
 بتعيين اقراض قراءة الفاتحة لتعيين رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك
 وسلمتم من التناقض والجحوة على مخالفة السان الصحيحة اللهم سلو سلم
 واستدلوا ايضا على عدم تعيين الفاتحة بما في حديث المسعى صلواته بلفظ تم
 اقرا ما تيسر معك من القرآن والجواب انه قد ورد في هذا الحديث نفسه ايضا
 بلفظ تم اقرا بالقرآن فقوله ما تيسر مجمل مبين او مطلق مقيد او مبهم مفسر
 بذلك لكون الفاتحة هي المتيسرة لحفظ المسلمين لها من قرانها صلح لها في كل
 صلوة او عمل ذلك في حق من عجز عن الفاتحة وكان يحفظ غيرها من القرآن
 كما جاء في بعض روايات هذا الحديث ايضا عند العجز عن قراءة القرآن بلفظ
 فان كان معك قرآن والافصح الله وكبره وهلاله وقيل ان المراد ما تيسر ما زاد
 على الفاتحة جمعا بين الادلة لان حديث الفاتحة زيادة وقعت غير معارضة
 قال في النبل وهذا الكلام مما يحتاج اليه على القول بان حديث المسعى صلح
 يصرف ما ورد في غيره من الادلة المقتضية للفرضية واما على القول بانه
 يؤخذ بالزائد فالزائد فلا اشكال في تحتمل المصير الى القول بالفرضية بل القول
 بالشرطية لما عرفت انتهى واذا عرفت ان الآية لا تدل ولا تتعين في محل النزاع
 وان حديث المسعى صلواته لا يجب ان تقتصر فروض الصلوة وواجباتها فيه
 ولا تلغى به الزيادات اذا وجدت في غيره من الاحاديث المعتبرة فلما في تعيين
 الفاتحة واقراضها او استنطاقها في الصلوة حديث عبادة الصائم ان النبي صلى

قال لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب قال في المنتقى رواه الجماعة وفي لفظ
 لا يجوز صلوة من لم يقرأ بفاتحة الكتاب رواه الدارقطني وقال اسناده صحيح
 وقد رويت احاديث متعددة صحاح بعضها وفي النيل زاد فيه مسلم وابوداؤد
 وابن حبان لفظ فصاعد الكن قال ابن حبان تفرد به معمر عن الزهري واعلمها
 البخاري في جزء القراءة والحديث معروف من طرق اكثرها صحاح ولم ينقل
 عن النبي صلعم ولا عن احد من اصحابه ولا من بعده هو ممن يوثق به بتروك
 قراءة الفاتحة حتى ولا عن احد من المخالفين في تعيينها ولا شك ان ذلك عمل
 مجمع عليه بين الامة وهذا العمل هو مبين للصلوة التي امر الله بها في كتابه
 قالت ابرك لقراءة الفاتحة القادر على قراته هو تارك لما امر الله به وعلمه يسوق له
 صلعم في بيان كتابه ولو كان يجوز الاكتفاء بقراءة آية قصيرة او طويلا عن الفاتحة
 لوجد فيه نقل او عمل عن المعصوم صلعم او عن احد من اصحابه وحيث لا فهو
 راي منكرو وقد عرفت ما فيه ويقال للاصناف انهم تستدلون بمحدث المسمى
 صلواته على عدم افتراض الفاتحة ثم تتركونه في افتراض التعديل فتلخذون
 متى شئتم وتتركون متى شئتم وهل هذا الا شئ عجاب وفيما زاد خلاف اي
 اختلفوا هل يجب قراءة شئ من القرآن زيادة على الفاتحة فقال بعضهم
 اصحابنا يلزم ذلك وعزاه في النيل الى جمع من العلماء وكلامه يشعر
 بترجيح ذلك والحق عندنا خلافه وانه لا يقو في القيام من القراءة غير الفاتحة
 وقد عرفت ضعف الزيادة المذكورة ويمكن ان يقال المراد بقوله فصاعدا
 على تسليم ثبوته دفع توهم حصر الحكم كما قال الحافظ وقد سبق الى هذا المعنى

البخارى في جزء القراءة فقال ان قوله فصاعدا نظير قوله لا تقطع اليد الا في
 ربع دينار فصاعدا او يحمل ذلك على الذب والاستحياب جمعا للاحادِيث
 انتهى ملخصا من النيل وفيه وقد عورضت هذه الاحاديث اى احاديث
 الزيادة على الفاتحة بما في البخارى ومسلم وغيرهما عن ابى هريرة رضي قال
 في كل صلوة يقرأ فيها اسمعنا رسول الله صلعم اسمعناكم وما اخفف عنا اخفينا
 عنكم وان لم ترد على ام القرآن اجزأت وان زدت فهو خير ثم قال وقد اخرج
 ابو عوانة هذا الحديث كراهية الشيعيين الا انه زاد في اخره وسمعت به يقول
 لا صلوة الا بفاتحة الكتاب وذكر ان الحافظ رحمه رفع الكل واستشكل ذلك
 بالنسبة الى جميع الحديث انتهى ملخصا قلت واذا اظلم رفع ما اخرج ابو عوانة
 من قوله وسمعت اى النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا صلوة الا بفاتحة
 الكتاب وبعده وان زدت فهو خير فلا ريب ان ذلك صريح في عدم لزوم
 ما زاد على الفاتحة وابين من ذلك واصح واولى منه واصح منه صلى الله
 عليه وسلم له عن القراءة خلفه الا بام القرآن وسياتي ذلك ولو كان شئ
 غيرها من القراءة شرضا لاستثناة معها وحيث لا نعين انه لا يجب قراءة

غير الفاتحة وان استحب وبسم الله الرحمن الرحيم آية منها وفي استحياب الجهر
 بها خلاف والراحم عدم الجهر اقول قد اختلف العلماء في ان البسمة هل هي
 آية من كل سورة في اولها ام لا بعد اتفاقهم على انها آية من القرآن في سورة
 الفل قال في النيل وقد اختلفوا هل هي آية من الفاتحة فقط او من كل
 سورة اوليست بآية فذهب ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وطائفة وعطاء

ومكحول وابن المبارك وطائفة الى انها آية من الفاتحة ومن كل سورة غير
 براءة وحكى عن احمد بن اسحاق وابي عبيد وجماعة من اهل الكوفة ومكة واكثر
 العراقيين وحكاها الخطابي عن ابي هريرة وسعيد بن جبير ورواه البيهقي
 في الخلافات باسناده عن علي بن ابى طالب رضه والزهرى وسفيان الثوري
 وحكاها في السنن الكبرى عن ابن عباس ومحمد بن كعب انها آية من الفاتحة
 فقط وحكى عن الاوزاعي ومالك وابي حنيفة وداود وهوراية عن احمد
 انها ليست بآية من الفاتحة ولا من سائر السور في اوائليها وقال ابو بكر
 الرازى وغيره من الحنفية هي آية بين كل سورتين غير الانتقال وبراءة
 وليست من السور بل هي قرآن مستقل كسورة قصيدة وحكى هذا عن
 داود واصحابه وهوراية عن احمد واعلم ان الامة قد اجمعت ان لا يكفر
 من اثبتها ولا من نفاها لاختلف العلماء فيها بخلاف ما لو نفى حرفا جمعا عليه
 او اثبت ما لم يقبل به احد فانه يكفر بالاجماع انتهى فتأمل هذا الاخير والخبر
 الذى لا هوية فيه لانه لو كان آية من الفاتحة ومن اول كل سورة غير سورة
 براءة اذ قد علمه علماء قطعيا ثبوتها خطأ في المصحف القدير في اول كل سورة
 الابرأة وانفق القراء السبعة على قراتها في اول كل سورة حين
 يقرأونها ابتداء وفي حالة الوصل بين اول سورة واخر سورة قبلها
 وروى عن اكثرهم قراتها ومن لم يقرأها في هذه الحالة فعدم قراته
 لا يكون دليلا قاطعا على انها ليست من السورة لاحتمال ان يكون تركها
 لانها مشتركة بين جميع السور الابرأة او ان ذلك مما اختلفت فيه

القرأة في حالة الوصل رحمة بهذه الامة وعليه تكون حالة الوصل مما يجوز
فيه الامران اعني قرأتها وتركها لكل ما اختلف فيه القراء وهذا هو واحسن
ما يقال في الجواب عن اليراد بل هو المتعين وان كان لم يصرح به احد قبلي
اي لم اقف عليه لاحد والله اعلم وما ذكرته يدحض التشكيك في قراتها
قراءة اما ما استدل به المانعون النفاة لقراتها في كل سورة من الاحاديث التي
لم تصرح بالجهر بقراتها في الصلوة او بعدّها من بعض آيات السور وذلك
لا يدل على انها ليست بأية من كل سورة اما عدم الجهر فظاهر اما عدم
التصريح بعدّها آية من سورة الملك فيظهر جوابه مما تقدم على ان الحديث
من الاحاد المختلف في صحته فهو لا يصلح لمعارضته ما قد منا من الاجماع
على ثبوتها خطأ وقراءة على انها معارضة باحاديث اثباتها في القرأة صريحا
كما في الصحيح عن قتادة قال سئل انس رضي كيف كان قرأة النبي صلى فقال
كانت مد ان قرأ بسم الله الرحمن الرحيم بمد بيسم الله ويمد الرحمن ويمد
بالرحيم وعن ام سلمة رضي عنها عند احمد وابي داود نحوه مع زيادة بيان ان ذلك
في قرأة الفاتحة وقد قال صلعم انزلت على سورة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم
انا اعطينا اليه الكون الى آخر السورة قرأه احمد ومسلم والنسائي وعن ابن عباس
قال كان رسول الله صلعم لا يعرف فصل السور حتى يترن عليه بسم الله
الرحمن الرحيم قرأه ابو داود والحاكم وصححه على شرطها وقال فيه الذهبي
اما هذا فتثبت وقال الهيثمي رواه البزار ايضا باسنادين رجال احدهما وبنا
وذاك وعدم تعيين ما استدل به الناقدون على النفي ثبت لدينا يقيناً ان البسملة

عنه
قلت والاولى
قرأتها وعليه
مشي الحفظ
من احكامنا
حيث يقرأ فيها
ساقى اول كل
سورة اذا كانوا
في الصلوة ١٢ منه

آية من الفاتحة كما هي آية من اول كل سورة غير البراءة وانما اطلنا هنا بعض
 الاطالة لما في ذلك من كثرة الاختلاف الذي رما افضى بالناظر الى الحيرة ولو هتكت
 الباحثون الى ما ذكرناه انفا من الجواب عن شبهة اختلاف القراء في تلاوتها عند
 وصل اول سورة يا خروما قبلها لما وقع والله اعلم هذا الاختلاف - اما مسألة
 استحياب الجهر والاسرار بها فالحديث متجاذبة ومتعارضة فيها وعمدة من
 قال بالاسرار هو ما روى عن النس والرواية قد اختلفت الفاظها عنه فتارة
 يروى عنه انه قال لم اسمع احدا منهم يجهر وتارة لا يجهر من ولم يكونوا يستفتون
 بيسم الله الرحمن الرحيم وتارة لم يكونوا يذكرون وتارة كانوا يسرون الخ هذه
 الروايات عن النس تدل على ان الاسرار بالبسملة هو النسبة لكن يضعف ذلك
 ما رواه ابوسلمة قال سألت النس بن مالك ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتي بالحمد
 لله رب العالمين او بيسم الله الرحمن الرحيم فقال انك سألتني عن شئ ما احفظه
 وما سألتني عنه احد قبلك الحديث اخروج الدارقطني وقال هذا صحيح الاستناد
 كذا في النيل فاذا كان هذا حال الراوي فلا يبعد لو قد من احاديث الجهر لاسيما
 وقد روى عن النس نفسه ما يدل على الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم
 كما في الصحيح وقد تقدم انفا فلا تغفل وروى الشافعي باسناده عن النفس
 ايضا قال صلى معاوية بالناس بالمدينة صلوة جهر فيها بالقرأة فلم يقر باسم الله
 الرحمن الرحيم ولم يكبر في الخفض والرفع فلما فرغ ناداه المهاجرون والانصار
 يا معاوية نقضت الصلوة اين بسم الله الرحمن الرحيم واين التكييد اذا ^{خففت}
 ورفعت فكان اذا صلى بهم بعد ذلك قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وكبر واخرج

ر قطن و

الحاكم في المستدررته وقال صحيح على شرط مسلم وقد رويت احاديث مرفوعة
 تدل على الجهر بالبسملة في الصلوة وقد اختلف في صحة بعضها ولا شك في
 ان مجموعها صالح للاحتجاج فلا يبعد تقديمها على ما روي عن النس في عدم
 الجهر لان المثبت مقدم على النافي لا سيما وقد اعترف النس بعدم حفظه
 لذلك وثبت الجهر عند المهاجرين والانصار مقدم عليه وروايتهم عندهم
 اعتراف بذلك ايضا فرواية الجهر عنه مقدمة على غيرها لما عرفت كذا قيل
 وفيه ان النسا لم يحفظ عدم الجهر ولا حفظ الجهر وما روي عنه في الصحيح ليس
 فيه لفظ في الصلوة والاحاديث الباقية التي استدلت بها على الجهر كلها ضعاف
 لا تقوم بها الحجة قال في النيل وقد جمع القرطبي بما اصله ان المشركين كانوا
 يحضرون المسجد فاذا قرأ رسول الله صلعم قالوا انه يذكر من الائمة يعنون
 مسيئة فامر ان يخافت ببسم الله الرحمن الرحيم ونزلت ولا تجهر بصلواتك
 ولا تخافت بها قال الحكيم الترمذي ففي ذلك الى يومنا هذا على ذلك الرسم و
 ان زالت العلة وقد روي هذا الحديث الطبراني في الكبير والوسط عن عبيد
 ابن جبير قال كان رسول الله صلعم يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم وكان
 المشركون يهزأون بمكاهة وتصديقه ويقولون محم يذكو الائمة وكان مسيئة
 الكذاب يسمى رحمان فانزل الله ولا تجهر بصلواتك فتسمم المشركين فيهمز اولك
 ولا تخافت عن اصحابك فلا تسممهم رواه ابن جبير عن ابن عباس فذكره البيهقي
 في التيسير وهذا جمع حسن ان محم ان هذا كان السبب في ترك الجهر وقد قال
 في مجمع الزوائد ان رجاله موثقون قال الزبيعي الحنفى هناك في اسرار البسملة

احاديث منها حديث عبد الله بن مغفل حسنه الترمذي ومنها حديث
 عائشة روى مساه ومنها حديث ابي سعيد بن المعلى اخروجه البخاري و
 منها حديث ابي هريرة حسنه الترمذي وصححه الحاكم وابن حبان ومنها
 حديث النس الذي ذكرنا وحدث النس الذي ذكره الجهر ليس فيه
 قوله في الصلوة فلا حجة فيه واما ما روى الشافعي من حديث معاوية
 فمداراه على ابن خبيثه ضعفه النسائي وابن معين والدارقطني وابن المديني
 مع اضطراب في اسناده فلا تقوم به الحجة ثم ذكر كلاما طويلا قال شيبان
 ابن القيبر في الهدى ان النبي صلعم كان يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم
 تارة ويخفيها اكثر مما يهر بها ولا سريب انه لم يكن يجهر بها دائما فحصل ما ذكرناه
 انه سيان عندنا من فعل من هجر واسرار والاسرار اسرح واكثر ولا تسقط
 عن الاموم ولو مسبوقا قد تقدم ذكر اختلاف العلماء في افتراض قراءة
 الفاتحة في حق الامام والمنفرد اما المؤتمرون قال ابو حنيفة لا تجب سواها
 الامام او خافت بل لا تنس له القراءة خلف الامام بحال وقال مالك واحمد
 لا يقرأ اذا جهرا الامام استدلال المسقطون بقوله تع واذ قرأ القرآن فاستمعوا
 له وانصتوا الآية ويقولون ع واذ قرأوا نصتوا وقوله ع هل قرأ معي احد منكم
 انما فقال برجل نعم يا رسول الله قال فاني اقول مالي ان اذع القرآن قال
 فانتهى الناس عن القراءة مع رسول الله صلعم فيما يجهر فيه من الصلوات
 بالقراءة حين سمعوا ذلك من رسول الله صلعم روى ابو داود والنسائي و
 الترمذي وقال حديثه حسن اما حديث من كان له امام فقراءة الامم القراءة

فهو ضعيف الاستناد ومع ذلك فالصحيح انه مرسل واستدلوا ايضا بقوله
 لما قرأ خلفه بعضهم بسبح اسم ربك الاعلى ايكه قرأوا ايكه القارى فقال الرجل
 انا فقال لقد ظننت ان بعضكم خالجنهها وهو متفق عليه واقول ان من افترض
 القراءة على الامام والمنقر بقوله نعم فاقرأوا اما تيسر من القرآن لا يمكنه التفريق
 في ايجابها على الامام دون المؤتم لان قوله نعم فاقرأوا اما تيسر امر لكل مكلف
 فهو عام وذلك على ما يقتضيه مذهبهم كقوله نعم اقيموا الصلوة فانه عام
 بالانفاق ولا فرق بين الامرين ولا يجوز له تخصيص الآية بخبر واحد مرسل ضعيف
 وهو قوله نعم من كان له امام فقرأه الامام له قراءة لان التخصيص عند زيادة
 والزيادة نسبه قوله نعم واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا الآية عام بالنسبة
 الى الامورين والما مور به فلا فرق من حيث دلالتها بين امام ومؤتم ولا بين
 منفرد وعاكف يتلوفى ناحية المسجد واذا تعارض عموم الايتين فاما ان يضرب
 بعض القرآن ببعض حيث لا دليل على النسبة واما ان يجمع بينهما اذا امكن و
 لا شك ان الواجب الجمع منهما امكن وهو ان نقول هنا ان الاستماع واجب لكن
 دلالة قوله نعم وانصتوا على قارئ القراءة المفروضة في الصلوة انما هي على سبيل
 العموم فلا يعارض صريح قوله نعم في الآية الاخرى فاقرأوا اما تيسر من القرآن
 اذا نصبت هذه دليلا لا يتعارض القراءة في الصلوة كما هو مذهب الاحناف
 ولا تعارض منصوص الاحاديث الصحاح كما هو مذهب اصحابنا اهل الحديث
 بناء على ذلك فالقراءة فرض في القيام على كل مصلى بالقرآن والسنة فيمنع
 ذلك من الامر بالانصات في الآية الاخرى وليستمع فيما سوى ذلك من القراءة

كالسورة وما زاد على الفاتحة وهذا اجتمع حسن لو وجد اذنا واعية وما ذكره
 من قوله ٤ واذا قرأ فانصتوا فذلك هو مخروج على ما حملت الآية عليه اما ذكره
 من منعه القراءة معه فاما ورد ذلك في قراءة السورة كما دل على ذلك لفظ الحديث
 صريحا وقوله ما لي انا ذم القرآن وقوله في الحديث الاخر فتقلت عليه القراءة مما يؤيد
 ان ذلك في غير الفاتحة اذ يبعد من عامة الناس ان تختلط عليه قراءة الفاتحة
 فضلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومع ذلك فليس الاخذ بها بأولى
 مما هو اصح منها واصح كحديث عباد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم
 الصبح فتقلت عليه القراءة فلما انصرف قال اني اراكم تقرؤون وراء امامكم قال
 قلت يا رسول الله اى والله قال لا تفعلوا الا بام القرآن فانه لا صلوة لمن يقرأ بها
 رواه ابوداود والترمذي وفي لفظ فلا تقرؤا بشئ من القرآن اذا همرت به الا
 بام القرآن رواه ابوداود والنسائي والدارقطني وقال رجاله كلهم ثقات
 ومن ذلك كله يعلم ان عملهم كان ان المؤمنين يقرأون بام القرآن وغيرها
 مما يقرأه الامام فاقرأوا عليها وامروا بالانصات فيما سواها وعليه يحمل حديث
 من كان له امام فقرأه الامام له قراءة عنى بها قراءة السورة بعد الفاتحة
 واذا تأملت فيما ذكرنا علمت ان احاديث الامر بقراءة فاتحة الكتاب للامام
 والمؤتمر غير معارضة في الحقيقة بشئ لا بقرآن ولا بحديث وان ما اختاره
 بعض اهل عصرنا من ترك قراءة الفاتحة للمؤتمر في الصلوة الجهرية مع الاربعة
 بانه من اهل الحديث مرجوح اما المسبوق وهو من لم يدرك مع الامام
 من قيامه ما يكفي لقراءة الفاتحة بحسب القراءة المعتدلة ومن ادركه في الركوع

فعن الشافعية سقوط القراءة عن مع الاعتدال بركعتيه واما غير الشافعية
 من اهل المذاهب فقد منعتهم سقوط القراءة عن المؤتمراً مطلقاً وكلهم
 قالون يحرم قائماً ثم يهوى ليدرك الركوع في ركوعه وهل يسقط عن القيام
 والفاصلة امر لا بد من قيام بعد التحريم بقدر الطمأنينة والمعروف عنهم
 الاعتدال له بتلك الركعة وان فاتته القيام والقراءة وهذا كما تراه في الف
 لما تقدم من الاحاديث المصرفة بافتراض القيام والقراءة وان من اخل
 بشئ من ذلك تلزمه الاعادة كما في حديث المسعى صلواته وقد صح حديث
 ما ادركته فصلوا وما فاتكم فاتوا اي فيفرض ان ياتي بما فاته من الفروض
 والشروط ويندب ان ياتي بما فاته من السان المستحبات اذا امكن في هذا
 الاخير بلا تغيير لصورة الصلوة وهياتها اما قولهم انه يكبر قائماً ثم يركع
 ليصير مدارك الوقفة فهو زيادة مخالفة لا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ومعصية اخرى لا امره صلعمان المقتدى يدخل في الصلوة على الحال التي
 يجد الامام عليها وان يتدرك ما فاتته بعد صلوة الامام وهو قد خالفوا
 النبي صلعم في حالة الدخول في الصلوة وعصوا امره بتزكهم تدرك ما فات
 وما يزيد حيرة انهم اسقطوا عند القيام والقراءة ولم يسقطوا تكبير الاحرام
 مع كون الكل سواء في الفرضية واذا ساغ لهم هذا القدر من المخالفة في
 الدخول فلم يبقوا بان يكبر ويقوم ويقرب بالجملة ثم يشترك مع الامام في
 السجدة الاولى او الثانية او في الفعدة التي بينهما كما يفعلها بعض الجهلة بامر
 الصلوة وما استدلل المكتفون بأدراك الركوع الذي هو الاخذ من الاحاديث

فبعضها من غير متعينه دلالة لما ارادوه ومجرد
 احتمال بعضها لا يصلح له ما ذكرناه من الاحاديث الصحيحة الناصية على ايجاب
 القراءة والقيام وافتراضها وقوله صلحها ادر كثر فصلوا وما فاتكم فاموا وفي
 النبيل بعد ان ذكرها استند لو اياه من قوله صلحها بلفظ من ادر كسر كة من
 الصلوة فقد ادر كها قيل ان يقيم الامام صلحها قال وليس في ذلك دليل المطلق
 لما عرفت ان مسمى الركعة بجميع اذكارها وارسالها حقيقة شرعية وعرفية وهما
 مقدمتان على اللغوية كما تقر في الاصول فلا يصح جعل حديث ابن خزيمة
 وما قبله قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي فان قلت فاي فائدة على هذا في
 التقيد بقوله قبل ان يقيم الامام صلحها قلت دفع توهم ان من دخل مع الامام
 ثم قرأ الفاتحة وسر كع الامام قبل فراغه منها غير مدرك اذا تقررتك هذا علمت
 ان الواجب الحمل على الادراك الكامل للركعة الحقيقية لعدم وجود ما تحصل
 به البراءة من عهدة ادلة وجوب القيام القطعية وادلة وجوب الفاتحة التي
 ما اردته وما ذكره من متعين لذلك والله اعلم اما استدلوا لهم بحديث ابى بكر
 حيث احرم خلف الصف مخافة ان تفوته الركعة ثم تقدم الى ان يدخل الصف
 وقوله صلحها زادك الله حرصا ولا تغل ولم يامر باعادة الركعة فليس فيه دلالة
 على مطلوبهم لانه لم ينقل انه اعتدله بتلك الركعة وهو لم يدعه الا بزيادة
 الحرص على حيا الاسراع الى الطاعات فقط واما خصوص ذلك الفعل فقد
 نهاه عن العود اليه قلت وقد ورد ما هو تقيض ما ادعوا به مما هو تشبيه ببعض
 ما استند لو اياه من حيث السند وبالجملة فالحق انه لا يعتد بركعة المسبوق

الذي فاتته القيام والقراءة والامر واظهر ما ذكر وان شئت الزيادة فعليك
 بالنيل ويجب ترتيب الفاتحة ومولاتها الترتيب هو ان يأتي بها على نظمها
 المعروف للاتباع ولا نه مناط الاعجاز وهو واجب في تلاوة جميع القرآن ولو خارج
 الصلوة الا انه في الصلوة من العابد تلاعب واسترازة فهو مبطل للصلوة
 وان لم يكن عايد او يعيد القراءة فان بعد الفصل كان ليرتد كقولك
 الابدرك وعه لم يعتد له بتلك الركعة اما موالاتها فهو ان لا يفصل بين شئ
 منها وما بعده مما يسمى به انه معرض عن الاتمام الاعدس كسره وان ترك
 شيئاً منها سهره واعاده مع ما بعده ان لم يطل الفصل فان طال استأنف
 فلو شك في السهولة انشأها فأكملها مع الشك استأنف لان لك كله لما عرفت
 من وجوب الترتيب والموالاته ولا بد من يراءة الذممة باليقين الاعدس
 الا ان كان بما يتعلق بالصلوة فالاول كسره او جهل او اعياء والثاني كتأمينه
 لقراءة امامه وفتح عليه وكسجوده معه للتلاوة وكسؤال رحمة او استعانة
 من عذاب عند قراءة امامه ايتيهما وليس الترتيل فالذي يقرأ الفاتحة او
 السورة بالجملة هو بخلاف السنة ولو جازت صلواته مع كراهة وقد دل
 على ذلك الكتاب وحديث قتادة قال سئل النبي كيف كان قراءة النبي
 صلح قال كانت مد ان قرأ بسم الله الرحمن الرحيم بمد بسم الحمد بين رواه
 البخاري وفي الباب احاديث وثلاث سكتات احدها بعد التخيير اي ويقرأ
 فيها بداء الافتتاح وقد مر ذكره والثانية بعد الفاتحة قال في زاد المعاد قد قيل
 انها اجل قراءة المأموم فعلى هذا ينبغي تطويلها بقدر قراءة الفاتحة انقول يسكن

ان يكون هذه السكته ادبا وتعظيما وانتظار الاجابة الدعاء كما يفعل بحضرة السلاطين
العظام ويمكن ان يكون لاجل قراة التسمية على قول من يختار الاسرار بها والثالثة
بين الركوع واخر السورة اى لراحة النفس وهى سكتة لطيفة فمن لم يذكرها
فلقصرها ومن اعتبرها جعلها سكتة ثالثة كذا فى الزاد قال فلا اختلاف بين
المرأتين وهن الظاهر ما يقال فى الحديث وقد صح حديث السكتتين من رواية
سمرق وابى بن كعب وعمران بن حصين ذكر ذلك ابو حاتم فى صحيحه عن سمرق بن
جندب وقد قال تبيين ان اخر ما روى حديث السكتتين عن سمرق بن جندب
وقد قال حفظت من رسول الله صلعم سكتتين سكتة اذا كبر وسكتة اذا
فرغ من قراة غير المغضوب عليهم ولا الضالين وفى بعض طرق الحديث فاذا
فرغ من القراة سكت وهذا كالمجمل واللفظ الاول مفسر مبين ولهذا قال
ابو سلمة بن عبد الرحمن للإمام سكتتان فاعتنوا فيها بقراة اثنا تحة الكتاب
اذا انتتم الصلوة واذا قال ولا الضالين على ان تعيين محل السكتتين انما هو
من تفسير قتادة فانه روى الحديث عن الحسن عن سمرق قال سكتتا جفطتها
عن رسول الله صلعم فانكر ذلك عمران فقال حفظناها سكتة فكتبتنا الى
ابى بن كعب بالمدينة فكتب ابى ان قد حفظ سمرق قال سعيد فقلنا لقتادة
ما هاتان السكتتان قال اذا دخل فى الصلوة واذا فرغ من القراة ثم قال بعد
ذلك واذا قال ولا الضالين قال وكان يجبه اذا فرغ من القراة ان يسكت حتى
يتزاد اليه نفسه ومن يجتهد بالحسن عن سمرق يجتهدون التامى وليس عقب
القائمة امين ومع تامين الامامى يؤمن مع تامين الامام وان كان فى انشاء

من وبعضهم
لجنته
لغيره
الحسن عن
سنة السنة

قرأته الفاتحة وقد تقدم ان قرأته لا تنقطع بذلك الحديث ابى هريرة ازسق الله
 صلعم قال اذا امن الامام فامتنوا فان من موافق تامينه تامين الملائكة تغفر له ما تقدم
 من ذنبيه ويجهر به في الجهرية خلافا للمحناف واستدل بعضهم واخر بقال
 لما روينا من حديث ابن مسعود ان الامام ليس باربع التعوذ والتسمية تامين
 وروى ذلك المحن مع انه ليس بحديث بل رأى روى عن بعض العلماء ولم يروه
 احد عن ابن مسعود لا موقوفا ولا مرفوعا ويزد عليهم ما رواه ابو هريرة قال كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تلا غير المعصوم عليهم ولا الضالين قال
 امين حتى يسمع من يليه من الصف الاول واخرجه ابوداود وابن ماجه وقال
 حتى يسمعها اهل الصف الاول فيرتجها المسجد واخرجه اللارقطبي وقال السادة
 حسن والحاكم وقال صحيح على شرطها والبيهقي وقال حسن صحيح كذا في النيل في الباب
 احاديث صحيحة فلا مندوحة لاحد في مخالفتها وتقليد النبي صلعم يعنى عن تقليد
 ابى حنيفة رضي وليس سورة بعد الفاتحة في كل ركعة من صلوة تنائية وفي
 الاوليين من غيرها هذا في الفرائض واما في النوافل فيسن قراءة السورة
 في كل ركعة ولو كانت رباعية كالحديث عائشة ثم يصلي اربعا فلا تسأل عن
 حسنهن وطولهن ولو اكتفى على قراءة الفاتحة يجوز وفي الباب حديث
 جابر بن سمرق قال قال عمر لسعد لقد شكوك في كل شئ حتى الصلوة قال
 اما ان اقامد في الاوليين واحذف في الاخريين ولا الوماقتد بت به
 من صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صدقت ذلك النظر بك
 او ظني بك متفق عليه وقد صححت الاحاديث الكثيرة من فعله بخلاف

فلا تطيل بذكورها وإذا كانت جهرية أو في حكمها جهرية بها امام ومنفرد
 اتفاقا لا يتأخر في ذلك أي ليس بالجهر لمن ذكر بقراءة الفاتحة والسورة في كل
 ركعة من الصلوة الثنائية وفي الاوليين من غير الثنائية إذا كانت الصلوة
 جهرية كصلوة الليل والجمعة والعيد والكسوف والاستسقاء ونحو ذلك
 من صلوة النهار الجهرية ولو نام عن صلوة الصبح مثلا وصلها بعد طلوع
 الشمس فهي في حكم الجهرية وقد صحت الآثار في ذلك عن النبي صلى الله عليه وعلى
 ذلك العمل المعروف عن جماهير المسلمين ورجم بعض الاحناف ايضا
 وقال بعضهم إذا نام عن صلوة الصبح وصلها بعد طلوع الشمس فلا يجهر
 ورجمه بعضهم والوقوف بالقياس والنص هو الاول وقد نازعني في هذا
 بعض المنقلة المتعصبين فارتبهم نصوص فقهاء الاحناف الزامالا احتججا
 وقلت لتمام ذلك عند من صحح يقتضي الجهر من نام عن صلوة او نسيتها
 فليصلها إذا ذكرها فان ذلك وقتها فسكتوا وبهتوا والله يحق الحق ويبطل الباطل
 والافيسن الاسرار فلو جهر في السرية او اسر في الجهرية كركعة ولا يضره لو فعل
 ذلك ولو عند الاحناف يجب سجدة السهو ولا بأس لو جهر يائنة او ما دون ذلك
 في السرية بل ليس كما هو ما نثر عن النبي صلى الله عليه وليس التطويل للمنفرد و
 امام المحصورين من ضواياه والتوسط اولى والتخفيف لعارض من سفر وغيره
 ولو في أثناء الصلوة كما روي ان النبي صلى الله عليه يسمع بكاء الصبي فيخفف مخافة
 ان تقنن امه اما التطويل للمنفرد و امام المحصورين فسيأتي الكلام عليه
 ان شاء الله تعالى في باب صلوة الجماعة واما التوسط في القراءة وكان التخفيف العارض

وكذلك سائر الصلوة ينبغي ان يكون طولها والتوسط والتخفيف فيها على النسبة
 ما كان يصلي النبي صلى الله عليه وسلم قال في زاد المعاد وكان صلى الله عليه وسلم يقرأ
 في الفجر بخوستين آية الى مائة آية وصلاتها بسورة ق وصلاتها بالروم
 وصلاتها يا ذا الشمس كورن وصلاتها يا ذا زلزلت في الركعتين كليهما وصلاتها
 بالعودتين وكان في السفر وصلاتها فاستتم بسورة المؤمنين حتى يبلغ ذكر مو^س
 وهارون في الركعة الاولى اخذته سعاله فركم وكان يصليها يوم الجمعة
 بالآية تنزيل السجدة وسورة هل اتى على الانسان كاملتين (زاد الطبراني
 وكان يدبر على ذلك قال الهيثمي وتبعه الحافظ في آية ثقأت) ولم يفعل
 ما يفعله كثير من الناس من قراءة بعض هذه وبعض هذه وقراءة السجدة
 وحدها في الركعتين وهو خلاف السنة اى ما يفعله كثير من الناس مما ذكره
 واما ما يظنه كثير من الجهال ان يصوم يوم الجمعة فضلت بسجدة فيجعل عظيم
 انتهى ببعض زيادة واما صلوة الظهر فكان يطيل قراتها احياناً حتى قال ابو سعيد
 كانت صلوة الظهر تقام فيذهب ذاهب الى اليقيم فيقضم حاجته ثم ياتي اهله
 فيتوضأ ويدرك النبي صلى الله عليه وسلم في الركعة الاولى مما يطيلها من ايامه وكان يقرأ
 فيها آية بقدر الآيات تنزيل وآية بسم الله ربك الاعلى والليل اذا يغشى وآية
 بالسماذات البروج والسماذ والطارق واما العصر فعلى النصف من قراءة
 صلوة الظهر اذا طالت وبقدرها اذا قصرت واما المغرب فكان هديه فيها
 بخلاف عمل الناس اليوم فانه صلواتها مرة بالاعراف فقرأها في الركعتين ومرة
 بالطور ومرة بالمرسلات قال ابو عمر بن عبد البر في عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قرأ

في المغرب بالمصر وان قرأ فيها بالصافات وان قرأ فيها بسبح الرحمن الخ وان قرأ فيها باسم ربك الاعلى
 وان قرأ فيها بالتين والزيتون وان قرأ فيها بالمعوذتين وان قرأ فيها بالموسلات
 وان كان يقرأ فيها بقصار المفصل قال وهي كلها آثار عمخار مشهورة انتهى قال
 فيه واما المد او مة على قراءة قصار المفصل في المغرب فهو فعل مروان بن
 الحكم ولهذا انكر عليه زيد بن ثابت وقال مالك تقرأني المغرب بقصار المفصل
 وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأني المغرب بطولى الطويلتين قلت وما طولى
 الطويلتين قال الاعراف وهذا حديث صحيح رواه اهل السنن وذكر النسائي
 عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأني المغرب بسورة الاعراف فرقها في الركعتين
 قلت وكذلك الاحناف يتبعون البدعة المروانية في قراءة المغرب ويتركون
 السنة النبوية وفقهم الله للتباعد وتزكوا لا بتداء واما الصلوة العشاء الاخرة
 فقرأ فيها صلح بالتين والزيتون ووقت لمعاذ فيها بالشمس ضمها ووسم اسم
 ربك الاعلى والليل اذا يغشى ونحوها وانكر عليه قرأته فيها بالبقرة بعد ما صل
 معه ثم ذهب الى بنى عمر بن عوف فاعادها لهم بعد ما مضى من الليل فاشاء الله
 وقراء البقرة ولهذا قال له افتنان انت يا معاذ فتعلق التقادون بهذه الكلمة
 ولم يلتفتوا الى ما قبلها ولا ما بعدها واما الجمعة فكان يقرأ فيها بسورة الجمعة
 والمنافقين وسورة سبم والغاشية والاقصص على قراءة او اخر السورتين
 من بابها الذين امنوا الى اخرها فلم يفعله قط وهو مخالف لهديه الذي كان
 عليه يحافظ واما قراءة الاعياد فتارة كان يقرأ سورة ق واقتربت كملت وقراءة
 بسورة سبم اسم ربك والغاشية وهذا هو الهدى الذي استمر عليه الى ان بعث الله

عن رجل لم يشهده شئ وبهذه اخذ به خلفاؤه الراشدون من بعده ولو كان
 تطويبه صلعم منسوخا لم يخفف على خلفائه الراشدين ويطلع عليه التقادون
 واما الحدِيث الذي رواه مسلم في صحيحه عن جابر بن سمرق ان النبي صلعم كان يقبل
 في الفجر والقراة المجيد وكانت صلوته بعد تخفيفا المراد بقوله بعد اي بعد
 الفجر اي انه كان يطيل قراة الفجر اكثر من غيرها وصلوته بعد ها تخفيفا وهذا
 الاضمار هو الذي يدل عليه السياق فلا يجوز العدول عنه الى ما لا يقتضيه
 كقول بعضهم ان صلوته بعد ذلك اليوم كليت تخفيفا اذ لو كان هذا هو المراد
 لاحتج به الى قرينة تدل عليه ولما خفي على خلفائه الراشدين وغيرهم كبر
 الصحابة وقراة سورة يوسف في صلوة الفجر حتى كانت الشمس ان تطلع
 فقال لو طلعت ما وجد تناغافلين واما قوله صلعم ايكم امر الناس فيلخفف
 وقول النس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخف الناس صلوة في تمام
 فالتخفيف امر نسبي يرجع الى ما فعله النبي صلعم واظب عليه لا لشهوة
 المأمومين فانه صلعم لم يكن يا موهرا بامر ثم يخالفه وقد علم ان من ورائه
 الكبير والضعيف وذو الحاجة فالذي فعله هو التخفيف الذي امر به فانه
 كان يمكن ان يكون صلوته اطول من ذلك باضعاف مضاعفة فربما خفيفة
 بالنسبة الى اطول منها وهدية الذي كان واظب عليه هو الحاكم على كل ما تازع
 فيه المتنازعون ويدل عليه ما رواه النسائي وغيره عن ابن عمر قال كان يامرنا
 رسول الله صلعم بالتخفيف ويؤمنا بالصافات والقراة بالصافات من التخفيف
 الذي كان يامر هو به انتهى من الزاد مع زيادة ونقصان ملخصا فتفصل من ذلك

ان السنة ان يفعل ما فعل الرسول صلى الله عليه وسلم وقد ورد انه كان يقرأ أحياناً
 بقصائر المفصل واواسطه وذلك بما يقتضيه الحال والمحل بحسب ما يراه
 المصلحة وهو ما خفف ففي تمام تكون صلواته فمن تتبع فعله في ذلك ^{المصلحة}
 ولم يخل بواجبات الصلوة وسننها التي لم يتركها صلحها في اخف ما خفف من
 صلواته ولم يجرأ ولو لوية في مقل امر صلوة نقلت مطولة او مخففة فقد ^ل
 السنة وكذا الظن بسنننا ابن تيمية حيث نقل عنه انه كان اخف الناس بالصلوة
 وقد روى ابوداؤد من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده انه قال
 ما من المفصل سورة صغيرة ولا كبيرة الا وقد سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يَوْمَ النَّاسِ بها في الصلوة المكتوبة وقد خصص الاحتياق والشوا ^ف
 استحباب بعض القران لبعض الصلوات ولم يأتوا على هذا التخصيص بحجة
 تعين ما زعموه وخصصوا استحباب قراءة قصائر المفصل للمغرب واستدلوا
 بكتاب عمري الى ابى موسى الأشعري الحلبي روى عنه عبد الرزاق لكن اسناده
 ضعيف ومنتقطع وقد لفقوه ودرجوا فيه زياد ان ليست منه وهي مرثية
 بروايات ضعيفة واشبه ما يذكر في هذا الباب حديث سليمان بن يسار
 عن ابى هريرة قال ما رأيت رجلاً اشبه صلوة برسول الله صلى الله عليه
 وسلم من فلان الامام كان بالمدينة قال سليمان فصليت خلفه
 الحلبي وفيه ويقرأ في الاوليين من المغرب بقصائر المفصل الى آخره
 رواه احمد والنسائي وابن ماجه ومحمد بن حنبل بن خزيمة قلت وليس فيه
 دلالة على ما ذكره لان سليمان إنما ذكر انه صلى خلفه بعد ان اخبره

ابو هريرة ولم يذكر انه بقي يصلي خلفه دائماً وقرأة القصار احياً في المغرب
 ما تقرر وقوله كان يطيل الاوليين من الظهر والحديث لا يدل على المد او قلة
 لجواز ان يكون اخباره عن خصوص تلك الصلوة التي صلاها خلفه ايضاً
 الاستدلال بهذا الحديث لا يتم الا اذا سلم انه انشبه صلوة برسول الله صلى
 في جميع اجزاء صلواته وهذا غير مسلم وان ابا هريرة رآه وسمعه يقرأ دائماً
 بما سمعه يقرأه سليمان حين صلى خلفه وايضاً لم يذكر سليمان ان صلى خلفه
 صلوات متعددة ولا دوايم على الصلوة خلفه وليس في الحديث ما يبين
 ذلك وقد عرفت ما كان يفعل ويقرأه النبي صلى الله عليه وسلم في جميع الصلوات عرفت
 انه لم يكن لينقل بقرأة صنف من سور القرآن في صلوة مخصوصة فلو
 ذلك الا ما انشبه صلوة برسول الله صلى الله عليه وسلم انما يقتضي ان كان يتجوز في صلواته
 على نحو ما كان يفعل النبي صلى الله عليه وسلم ومنها عدم التقصير والمد او مدة على قصر
 المفصل ولعل ابا هريرة رآه يصلي كذلك فقال فيه ما قال وان لمن اعظم
 الظلم ترك السنن الصحيحة الصريحة في بيان صلواته صلى الله عليه وسلم حتى ما صح ان
 اخبر ما قرأه في صلوة المغرب هي سورة والمرسلات لاجل اشعاره كان بالاستمرار
 والمد او مدة وقد قد منا ما في ذلك وانه لا يتم استدلالهم بهذا الحديث هذا
 اذا لم يجازضه ما هو مثله او اصغر منه فيما بالك اذا عارضه ذلك كما في البخاري
 وغيره من انكار زيد بن ثابت على مروان مواظبته على قصر المفصل في المغرب
 وقد تقدم ذلك وانه من سنة مروان لا من سنة النبي صلى الله عليه وسلم فنغوذ بالله
 من سنن ذوي الفتن وان يطيل اولى الاوليين وهما على ما بعدهم وذلك الحديث

ابي قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في الاوليين باه الكتاب
 وسورتين وفي الركعتين الاخيرين بفتحها الكتاب وليسمعنا الآية احياناً ويطول
 في الركعة الاولى ما لا يطيل في الثانية وهكذا في العصر وهكذا في الصبح متفق عليه
 وقوله وليسمعنا الآية احياناً قال في النيل فيه دلالة على جواز الجهر في السنة
 قلت والامر كذلك ما لم يجعل ذلك شعراً دائماً وفيه رد على الاحتاف و
 الذين جعلوا السر في الصلوة السرية واجباً او شرطاً وعلى من اوجب في الجهر
 سجود السهو ومن الاحتاف من يبالي في السر حتى لا يسمع نفسه ومثل
 هذه الصلوة غير جائزة لان كل ذكر واجباً كان غير واجب لا يعتد به
 ما لم يسمع نفسه فلو صح الحروف فقط ولم يسمع الصوت فكانه لم يقرأ
 شيئاً لان ادنى القراءة ان يسمع نفسه وقيل بل من يليه وانا كنت اصلي
 الظهر والعصر فجهرت احياناً بآية او نصف آية في اثناء القراءة اذ عابني
 رجل وقال كيف هذا في الصلوة السرية فقرأت عليه هذا الحديث فسكت
 وانا والله اذا بالغت في السر لا اجد ذوقاً في الصلوة ولا يعارض هذا الحديث
 احاديث استواء المقروء في الركعتين الاوليين لجواز اختلاف صفة القراءة
 ولما اختلفت به الاولى من دعاء الافتتاح اما تخفيف الاخيرين فلحديث
 ابي سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الصلوة الظهر في الركعتين
 الاوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الاخيرين قدر قراءة خمس عشرة
 آية او قال نصف ذلك وفي العصر في الركعتين الاوليين في كل ركعة قدر قراءة
 خمس عشرة آية وفي الاخيرين قدر نصف ذلك رواه احمد ومسلم وفيه دلالة

واضحة على استحياب قراءة القرآن مع الفاتحة حتى في الركعتين الاخويتين من
الفرائض الرباعية وعدم وجوب الاقتصار على الفاتحة فيها كما زعم بعض
الناس فاحفظ ذلك والله اعلم وليس ان يقف عند آية الرحمة وآية العذاب
فيسأل عند الاولى ويستعيد عند الثانية كحديث ابن يونس قال صليت
مع النبي صلى الله عليه وسلم وفيه وما امر بآية رحمة او وقف عند هاتين
ولا آية عذاب الا تعوذ منها قال في المنتقى رواه الخمسة وصححه الترمذي قال
في النيل اخوجه مسلم ايضا قلت هذا يعمر الفرائض والنوافل وروى ان النبي
صلى الله عليه وسلم يقول ان عذاب ربك لمواقع ماله من دافع في الصلوة طول الليل
ويبكي وكذلك لا بأس بتكبير الآية مرتين او ثلاث مرات فصاعد او العجب من
القراء والحفاظ في هذا الزمن زمن الفساد انهم لا يقفون عند قراءة القرآن في
الصلوة لا عند آية رحمة ولا عند آية عذاب لا في الفرائض ولا في النوافل حتى
ان بعضهم لا يقف على الوقوف اللازمة ويفسد صلواته وصلوة من خلفه
مثلهم كمثل الذي كان يوم الجاهلين في الترابيح ويقرأ الكافية بدل القرآن
اذ اتي اتاوى واقتدى به فلما شرع يقرأ الكافية فتم عليه فقرأ الامام نصفه ونصفه
هو اداء القوم جاهلون فسكت ان الله وانا اليه راجعون وليس في شئ من الصلوات
سورة بعينها لا يجوز غيرها سوى الفاتحة لما قد مناه في ذلك واذا التزم القارئ فقد
ختمت اذكار القيام قال شيخنا ابن القيم رحمه الله افضل اذكار الصلوة اذكار القيام
واحسن هيات المصلحة هيأة القيام فخصت بالحمد والثناء والمجد وتلاوة كلام الله
جل جلاله ولهذا نهى عن قراءة القرآن في الركوع والسجود لانهما كالتأذي وخصوع

ونظام من وانخفاض اي فلا يليقان لعظمة تلاوة القرآن وانما شرع فيها من الاذكار
 ما هو مناسب لها واسبابها ومن فروض الصلوة الركوع مرة في كل ركعة التي صلوة
 الكسوف كما سياتي دل على ذلك الكتاب والسنة واجمعت عليه الامة وهو لغة
 الارتفاع وشرع الارتفاع الخاص وهو كالسجدة قارة يكون للعبادة وقارة على
 طريق التهيئة والاول كفر لغير الله والثاني حوام فسق لتغييره واقله ان ينحني اي
 القائم بحيث تنال راحتيه ركبتيه مع الطمانينة وفاق الائمة الثلاثة لقوله
 صلعم في الحديث الصحيح المنفق على صحته ثم امركم بحق تطأن رايها قال ذلك
 صلعم مع البعض من جهل ما تجرى به الصلوة والطمانينة من هيبات الركوع
 الذي لا يكون شرعيا الا بها للقادر وفي الصحيح رأي حذيفة سر جلا ولا يتم الركوع
 والسجود فقال ما صليت ولو مت مت على غير الفطرة التي فطر الله سبحانه صلعم عليها
 وفي الباب سنن وانما غير معارضة بشئ وقول الاحتلاف بعد من افتراض الطمانينة
 في غاية الضعف والاحاديث صريحة في رد ما ذهبوا اليه وكن اقوالهم امر كعوا
 والسجد والان الركوع انما هو وقفة الراكم بعد هويته وانخفاضه الى الحد المعتاد
 الذي ذكرناه ولا يقال لمن وصل حوكة انخفاضه ورفعه بحركة واحدة ان ركع
 لاذنة ولا مشرعا لما لم يفصل بين حوكة الهوى وحوكة الرفع فقوله تعالى اركعوا
 معنا افعلوا الركوع في صلواتكم وفعل الركوع وتحصيله لا يكون الا بتغييره عن
 الهوى وعن الرفع وهو سكون اعضاءه المتحركة وهذا هو اقل الطمانينة فاذا
 ثبت لزوم الطمانينة بالقرآن والسنة ووجب تقديروها بما قدره الرسول صلعم
 لقوله صلعم كما رأيتهم في الصلاة وما اشبه صلوة بعض الاحتلاف التي ليس فيها

تعديل بصلوة الجكوا الى الضال حيث غير وضع الصلوة واجاز ما لم يجزه النبي صلى
ولا احد من اصحابه ولا ادرى هل وقع نتيجة عدم ما فراض التعديل غير
ان العوام صارت صلواتهم تلاعبا بالدين وهنكا لعظمة رب العالمين جل
جلاله وما رأينا فرقة من الفرق الاسلامية ضيعت الصلوة كما اضاعتها بعض
الاحناف حتى الرافض والخوارج فان صلواتهم اعدل واكمل من صلوة عمارة
الاحناف وهذا مما انبى عليه ونقول ان الله وانا اليه مرجعون ولا يقصد به
غيره اى لان الكتاب والسنة قد دلا على ان الركوع مقصود بذاته للمصلحة
وذلك ظاهر لمن تأمل الامر بذلك فلو هوى لتلاوة ونحوها فجعل ركوعا
لم يكفه وكذا الوهوى لقتل شوحية وجعله عند بلوغه حد الركوع ركوعا
لم يكفه بل يلزمه ان ينتصب ثم يركع لانه لم يقصد ما امر به وقد من انبه
يلزم القصد لذلك ومثل الركوع سائر الامور كالف في الصلوة لا يحسب له الا مقصوده
ولو عرف بان لا يصرف نيته المنسحبة من اول الصلوة صارت اما لو صرفت
فعله بنية قطع بها النية المستصحبة من اول الصلوة كالذي ذكرناه في ذلك
الفعل لا يكفيه لا تادية تركن قصد غيره وقوله صلح انما الاعمال بالنيات
نص فيما ذكرناه واكمل ان يكبر برافايد يده ويجنح وارضعايد يده على ركبتيه
مفرقا لاصابعها وان يجافي يديه عن جنبيه وان يسوى ظهره وعنقه و
راسه وينصب ساقيه معتد ابا القوة على ركبتيه للائتناع في ذلك كما افا
التكبير عند الهوى الى الركوع فلهذا بنى ابن مسعود قال رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يكبر في كل ركعة وخفض وقبام وقعود رواه احمد والشمس والترمذي وصححه

والاحاديث في هذه الكتيرة وفي الصحيحين عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام
 الى الصلوة رفع يديه حتى يكونا بحذ ومنكبيه ثم يركبهما اذا اراد ان يركع
 رفعهما مثل ذلك واذا ارقم راسه من الركوع رفعهما كذلك ايضا الحسن
 وعن ابى مسعود عقبة بن عمرو انه ركع فحاج في يديه ووضع يديه على كفتيه
 وفجر بين اصابعه من وراء كفتيه وقال هكذا امر آيت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يصلي وقوله فحاج في يديه يعني عن جنبه اما التسوية الظهر والعتق
 فالحديث البراء عند ابى العباس السراج باسناد صحيح ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
 اذا ركع بسط ظهره ومن حديث وابصة عند ابن ماجه نحوه وفي حديث
 ابى حميد عند البخارى في صفة الصلوة قال تتركهم ويضع راحتيه على
 ركبتيه ثم يعتدل فلا يصب راسه ولا يقنعه ولمساح عن عائشة رضيها وكان
 اذا ركع لم يبتخص راسه ولم يصبوبه ولكن بين ذلك واما نصيبا فية فحزبه
 الى الحقوبان لا يثنى ركبتيه فلانه اذا لم يفعله لم يستو ظهره ويكوه غير ذلك
 للرجل كالنطبق وهو كما في حديث مصعب بن سعد قال صليت الى جنب
 ابى فطقت بين كفي ثم وضعت يما بين فخذي فها في عن ذلك وقال كنا نفعل هذا
 فامرنا ان نضع ايدينا على الركب قال في المنتقى رواه الجماعة قال للفرزدق
 التطبيق منسوخ عند اهل العلم وقال لا اختلاف بينهم في ذلك الا ما روى
 عن ابن مسعود وبعض اصحابه انه كانوا يطبقون كذا في النبيل ذكره فيه
 عن غيره ايضا وقد اعتذر عن ابن مسعود ومن وافقه بان الناس لم
 يبلغهم قلت هذا من المسائل التي شغفت على حابر من احبار المسلمين

مثل ابن مسعود الذي هو من فضلاء الصحابة واجلائهم وقد خفي عليه
 جواز التيمم للجنب ورفع اليدين عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع
 فلا غر ولو خفي على ابي حنيفة رحمه بعض المسائل وتكره قراءة القرآن في
 الحد يث ابن عباس قال كشف رسول الله صلى الله عليه وآله الستارة والناس
 صدفوق خلف ابى بكر وفيه الاواني نهيت ان اقرأ القرآن راكعا وساجدا
 الحد يث رواه احمد ومسلم والنسائي وابوداود وبنساعة ان يقول سبحان
 ربى العظيم واختلف في افتراضه وقد روى للذكري وكذا في سجود السهو
 لمن نسبه وقيل واجب مطلقا وهو المختار قد صححت الاحاديث في اذكار
 الركوع عنه صلى الله عليه وآله فعن حذيفة قال صليت مع النبي صلى الله عليه وآله فكان
 يقول في ركوعه سبحان ربى العظيم وفي سجوده سبحان ربى الاعلى
 الحد يث قال فى المنتقى رواه الخمسة وسمى الترمذى وفى التلخيص
 الحد يث يدل على منتهى هذه التسييم فى الركوع والسجود وقد
 ذهب الشافعى ومالك وابو حنيفة وجمهور من العلماء عن ائمة المعتبرة
 وغيرهم الى انه سنة وليس بواجب وقال السخى بن راهويه التسييم
 واجب فان تركه عمدا بطلت صلواته وان نسبه لم تبطل وقال ما منا
 داود الظاهرى واجب مطلقا واثار الخطاين الى اخذنا منه وقال
 احمد التسييم فى الركوع والسجود وقول نسمع الله لمن سجد وربنا لك الحمد
 والذكريان السجدتين وجميع التكييرات واجب فان تركه من شدة
 عمدا بطلت صلواته وان نسبه لم تبطل وسجد للسبح هو هذا هو الصحيح

عنه وعنه رواية انه سنة كقول الجمهور وقد مرى القول بوجود تشييم
 الركوع والسجود عن ابن خزيمة انتهى ما اردته قال شيخ الاسلام ابن القيم
 في كتاب الصلوة وابطل كثير من اهل العلم صلوة من تركها (اي التشييم)
 عمدا او وجب سجد السهود على من سها عنها وهذا ذهب الامام احمد
 ومن وافقه من ائمة الحديث والسنة والاميرين لك لا يقصر عن الامر
 بالصلوة عليه صلعم في التشهد الاخير ووجوبه لا يقصر عن وجود مباشرة
 المصلي بالجهة واليدين قلت وتوجيهه في خصوص تشييم الركوع و
 السجود وجبه والزامة لمن يقول بوجود الصلوة عليه صلعم في التشهد
 الاخير صحيح وحديث المسئ صلوته ليس فيه ما يدل باحدى الدلائل
 ان الصلوة لا يمكن ان يراد فيها واجب بعد واذا كان هذا حاله فالمتعين
 علينا قبول كل زيادة عليه صحت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فان كانت تدل على الوجوب فالوجوب او الندب فالندب او الكراهة
 فكذلك وقوله تم قسيم باسم ربك العظيم وسبح اسم ربك الاعلى يدل
 على وجوب ذلك ولا وجوب في غير الصلوة فتعين ان يكون فيها وقد عين
 محله فيها النبي صلعم كما في حديث عقبة بن عامر قال لما نزلت قسيم باسم
 ربك العظيم قال لنا رسول الله صلعم اجعلوها في ركوعكم قالوا نزلت قسيم باسم
 ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم رواه احمد وابوداود وابن ماجه
 واخرجه الحاكم في المستدرک وابن حبان في صحيحه وهذا الموضوع
 جد يرب بالتامل والحق عندنا وجوب ذلك والله اعلم وادناه ثلاثون

تسبيحات ويندب الاكثر منه على نسبة تطويله في الصلوة ولا يخرج عن
فعل المسنون من ضم اليه سبحانه اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي و
نحو ذلك من المأثور اذ كركوع فقد تقدم ما يدل على تعيين وجوب
التسبيح فيه اما بيان اقل ما يجوز فيه فحديث ابن عباس المتقدم في
التهذيب عن قراءة القرآن يعقيد ويدل على ان المرأة الواحدة تجزئه لانه
بها يكون قد اتى بما امر به لكن هذه الدلالة انما هي على قول من يقول
ان دلالة اللفظ على ادنى واقل ما يتحقق به معناه مقدما وهي مسئلة
اجتزائية اختلف فيها الاصوليون وما ذكرناه وان كان مرجح الاكثرين
الا انه ليس بحجة قطعية لاسيما اذا نص على خلاف ذلك كما روى عن
سعود بن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا ركع
احدكم فقال في ركوعه سبحان ربى العظيم ثلاث مرات فقد تم ركوعه
وذلك ادناه واذا سجد فقال في سجوده سبحان ربى العظيم ثلاث مرات
فقد تم سجوده وذلك ادناه اخرجوه الترمذى وابوداؤد وابن ماجه
وذكرة البخارى في تاريخه الكبير وقال مرسل وقوله فقد تم ركوعه
مفهومه ان من لم يقل ذلك لم يتم ركوعه والاصل في الركوع ان يطلق
على الركوع المفترض ومن لم يتم ركوعه المفترض فصلوته خلا جيلوته
اعادتها كما امر بذلك في حديث المسعى صلوته ثم قوله في الحديث وذلك ادناه
اي ادنى ما يقوله المصل من التسبيح الذى هو تعظيم الرب الذى امر به صلى
في الحديث الصحيح من قوله فاما الركوع فعظموا فيه الرب الرحمن بشواه مسلم

وبذلك يسقط قول بعض الصحاف في قوله وذلك ادناه حيث قال في دني
 كمال الجهم لان ذلك منه اقتراح لما لم يجز له ذكره في هذا الحديث ولا في
 غيره مما ورد في اذكار الركوع ويقال عليه متى ذكر الجهم حتى يراى ويتعين
 ادنى كماله فالضهير لا يعود الا الى مذكور او معلوم وليس في المقام ما يثبت
 الى ذلك فيما ذكرناه هو الحق الصريح فليتناهل المنصف اما الزيادة من التسليم
 فقد دل عليه ما روى عن سعيد بن جبير عن انس قال ما صليت وراء
 احد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم انتبيه صلوة برسول الله صلى الله
 من هذا اللفظ يعني عمر بن عبد العزيز قال فخر زنا في ركوعه عشر تسبيحات
 وفي سجوده عشر تسبيحات رواه احمد وابوداود والنسائي ورجال اسناده
 كلهم ثقات الا عبد الله بن ابراهيم بن عمر بن كيسان ابو يزيد الصنعاني
 قال ابو حاتم صالح الحديث كذا في النبيل وهو يورد على الشافعية حيث
 قالوا لا يزيد امان غير المحصورين الذين رضوا بالتطويل على الثلاث
 تسبيحات قال في الزايد وكان يقول اي في الركوع سبحان ربي العظيم
 وتارة يقول مع ذلك او مقتصر عليه سبحانك اللهم ربنا وبحمك اللهم
 اعظم لي قلت اخوجه اهل الصحاح واحمد الا الزمدي ثم قال كان ركوع
 المعتاد مقداره عشر تسبيحات وسجوده كذلك واما حديث البراء بن عازب
 ومقت الصلوة خلف النبي صلى الله عليه وسلم فكان قيامه فركوعه فاعتدله تسبيحاته
 فحاشاه ما بين المسجدين قريبا من السواء فهذا اقد فهم منه بعضهم
 انه كان يركع بقدر قيامه ويسجد بقدره ويعتدل كذلك في هذا الفهم

شئ لانه صلعم كان يقرأ في الصبح بالمائة آية او نحوها وقد تقدم انه قرأ في
 المغرب بالاعراف والطور والمرسلات ومعلوم ان ركوعه وسجوده لم يكن
 قد ر هذه القراءة انتهى واستدل على ذلك بحديث انس في صلوة عمر بن
 عبد العزيز وقد قدمنا ثم قال فمراد البراء والله اعلم ان صلوة صلعم
 كانت معتدلة فكان اذا اطال القيام اطال الركوع والسجود واذا خفف
 القيام خفف الركوع والسجود وتارة يجعل الركوع والسجود بقدر القيام
 ولكن كان يفعل ذلك احيانا في صلوة الليل وحدها وفعله ايضا قريب
 من ذلك في صلوة الكسوف وهدية الغالب صلعم تعديل الصلوة وتساها
 وكان يقول في ركوعه سبوح قدوس رب الملكة والروح وتارة يقول
 اللهم لك ركعت وبك امنت ولك اسلمت خشع لك سمعي وبصري وشعبي
 وعظمي وعصبي وهذا انما حفظ عنه في قيام الليل قلت رواه الترمذي
 في الصلوة المكتوبة انتهى ملخصا وقال الشافعية لا يزيد شيئا من ذلك
 غير المنفرد واما المصورين والاحاديث تورد عليهم ولم ار الاضاف في ذلك
 نصا والله اعلم ومن فروضها الاعتدال بعد الركوع قائما لمن صلى قائما
 وقاعد لمن صلى قاعدا وهوان يعود الى ما كان عليه قبل ركوعه للحديث
 الصحيح ثم ارفع حتى تعتدل قائما مطمئنا لقوله في حديث النبي صلواته
 ثم ارفع حتى تطمئن قائما وفي رواية صحيحة ايضا فاذا ارفعت راسك من
 الركوع فاقم صديق حتى تزجم العظام الى مفاصلها وفي اخرى صحيحة ايضا
 لا تجزئ صلوة الرجل حتى يقيم ظهوه من الركوع والسجود وفي الباب احاديث

صحيح دللت على ان الاعتدال من الركوع فرض في الصلوة وكذلك الطهارة
فيه ولم يعلم بأحد خالف في افتراضه غير الاحناف تبعاً لما علمهم ابي حنيفة
والاحاديث تورد عليهم لا تفهم صلواتهم من لم يصح صلواته رسول الله صلى الله
عليه وسلم وذلك واضح من حديث المسئى صلواته حيث قال له صلحهم ارجح
فصل فانك لم تصل افا ما تفرده وجعلوه من اصولهم من الغرض ان لا يثبت
بما يزيد على القرآن وان العبادة لا تقسد بترك الواجب فيقال من اين عدا
القاعدة ومن اثبتها وما الدليل عليها ومن اين تقولون بغير ضنية اريدكم
في الصلوة الرباعية وثلاث ركعات في المغرب حيث لم يذكر عدد الركعات في القرآن
وهل دل على هذه القاعدة القرآن او ما تواتر عن الرسول صلى الله عليه وسلم
فان تاصيل مثل هذه الاصول التي تجعل معيارا وميزانا لاحكام الدين
تزد اليها آيات الكتاب وسنن الرسول صلى الله عليه وسلم لا بد وان تكون
مما تدل القرآن بالنص عليها ولا بد ان يوضحها لنا الرسول صلى الله عليه وسلم غاية الايضاح
ثم ينقلها اليها اصحابه جمع عن جمع حتى تصير معلومة لكل مسام بالضرورة
وحيث لم يكن شئ من ذلك فلا ينبغي لمن يعتقد ان للرسول صلى الله عليه وسلم طاعة
واجبة عليه ان يسلم هذه القاعدة بتغير دليل بالصفة التي ذكرناها و
لما كانت هذه القاعدة متمايزة كمال طاعة فلا شك انها متمايزة ومخالفة للقرآن وما كان مخالفا
للقرآن فلا يكون متمايزا بتعظيمه فان القرآن بلجوه امانا نزل على الرسول صلى الله
عليه وسلم والناس بالله ورسوله صلحهم وليتبعوه صلحهم وقد امر الله بطاعته و
ول القرآن على من الايمان بالله تعالى هو اعظم اركان الدين بل اصل

أساسه لا يعتد به لمن لم يطعم الرسول صلعم فلا وربك لا يؤمنون الآية
 فاذا كان الزمان لا يجزي الا بطاعة الرسول صلعم فاولى واحوى لا تجزى
 صلوة من حتم عليه النبي صلعم فعل شئ في صلوته فلم يفعله
 وابن يكون الراى والخص في مقابلة الكتاب والسنة وللقريين كلام
 طويل ليس هذا موضع بسطه فان شئت زيادة بيان فارجم الى كتب
 اهل الحد يث سيما اعلام الموقعين لشيخنا ابن القيم ولا يقصد غيره
 لانه مرتبة من مراتب العبادة في الصلوة فلا بد ان يقصد ولو بالقصد
 المستحب من اولها اعنى نية التخيير اما لو قطع تلك النية كان رفع قرعاً
 من شئ فانه لم يكفه اى لانه لم يرفع للاعتدال ويلزمه والحالة هذه
 ان يعود ويرفع فلو لم يفعل لم تحسب له هذه الركعة فان لم يتعم ترك
 العود او كان جا هلاقي في اخر صلوته بركعة وان كان عالماً عامداً ولم
 يتدارك الركعة في اخر صلوته حتى طال الفصل بعد سلامه عن وقتها
 استأنف الصلوة كلها ولا يعتد بصلوته الاولى لفوات بعض اركانها
 كما دلت على ذلك السنن الصحاح قال بعض الشافعية لو قام من الركوع
 ليقرأ الفاتحة من شئ في قراءتها وعلما انه قراها بعد استوائه قائماً ان
 يكفيه هذا القيام للاعتدال ولا يجوز له ان يعود الى الركوع ثم يقوم
 للاعتدال ثانياً وقوله رحيم لان قيامه هذا وقع لعبادة قصد الله اعلم
 وليس رفع يديه مع ابتداء رفع راسه قائلاً سمع الله لمن حمده هذا
 ثالث موضع يرفع فيه المصلد يديه وقد تقدم محل الرفع عند التخيير

وانه الى اى محل يرفع يديه وقد قد من احدث نافع من فعل ابن عمر يرفع
ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الصحيح وعن علي بن ابي طالب عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم انه كان اذا قام الى الصلوة المكتوبة كبر ورفع يديه
حذ ومنكبيه ويصنم مثل ذلك ان قضى قرأته واذا اراد ان يركع ويصنم
اذا رفع راسه من الركوع ولا يرفع يديه في شئ من صلواته وهو قاعد
واذا قام من المسجد تين يرفع يديه كذلك وكبر مرة واحدة او داود والتروك
وصححه وخالف في هذا الاحناف فقالوا لا يسن الرفع عند الركوع وعند
الاعتدال وعند القيام الى الركعة الثالثة وتقسكو احدث ابن مسعود
لا صلوا بكم صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يرفع يديه الا في اول مرة وحديث
البراء ثم لا يعود وحديث جابر بن سمرة ما لي اراكم راغبي ايد يكم كما انها اذ تاب
خيل شمس ولنا احاديث صحيحة كثيرة وافرة تدل على استحباب الرفع
في المواطن الثلث قال البيهقي رحمه الله نحو من ثلثين صحابيا وقيل رواه
خمسون من الصحابة منهم العشرة المبشرة وقال البخاري لم يثبت من احد
من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم يرفع يديه في هذه
المواطن وحديث ابن مسعود ضعفه ابو داود والدارقطني وابن حبان
وقال ابن المبارك لم يثبت اما حديث البراء في زيادة ثم لا يعود فيه منكرة
او مدسجة ويعارضه ما روى الحاكم والبيهقي عن البراء قال ما رأيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلوة يرفع يديه واذا اراد ان يركع
واذا ارفع من الركوع وحديث جابر بن سمرة في رفع الايدي عند التسليم

كما هو مصرح في رواية مسلم قال البخاري من احتج به على منع الرقع عند الركوع
 فليس له حظ من العلم وحديث لا ترفع الايدي الا في سبعم مواطن
 من سلع ضعيف وتزوي بلفظ ترفع الايدي ومنقوض برفع الاحتاق في
 غيرها كتكبيرات العيدين على ان التزك احيا قالوا سلم ثبوتها فيما في
 استحباب الرقع انما ينافي وجوبه ونحن لا نقول به وهذا ظاهر من باع
 فيه من الاحتاق فهو عجادل مكابر لا يحمله على هذا الا التعصب اعادنا
 الله منه وفي النيل قوله واذا قام من المسجدتين وقع في هذا الحديث
 وفي حديث ابن عمر في طريق ذكر المسجدتين مكان الركعتين والمراد بالسجدة
 الركعتان بلا شك كما جاء في رواية الباقر انتهى قلت وسياق هذا الحديث
 نفسه صريح في ان المراد بالسجدةتين الركعتان لقوله ولا يرفع يديه في شئ
 من صلواته وهو قاعد ثم قوله واذا قام من المسجدتين ظاهر في ان المراد
 بهما الركعتان اي بعد الجلسة الاولى اذ لا يقال قام من المسجدتين وانما
 يقال رقع من السجدة الاولى وقام من الثانية ولان الالف واللام في
 قوله السجدةتين ان كانت للعهد فابن هو ومتى عرفه لنا المتكلم فيبقى
 الكلام مجر ووقت الحاجة الى البيان وهو لا يجوز وان كانت للجنس فليس
 بعد كل سجدةتين قيام بل بعد بعضها رقع وعود لا قيام فتعين ان المراد
 بالسجدةتين الركعتان لا سيما اذا ضم ذلك مع ما ذكره الشوكاني فتأمل
 اما قول المصنف سمع الله لمن حمده فلا فرق عندنا اذ يقوله الامام والمنفرد
 وظاهر كلام الشوكاني ان المقندى كذلك تبع الشافعية واستدلوا بحديث

ابى هريرة رضي قال كان رسول الله صلعم يكبر حين يقوم وفيه ثم يقول سمع الله
 من حمد كحين يرفع صلبه من الركعة ثم يقول وهو قائم ربنا ذلك الحمد الحمد
 وهو متفق عليه قالوا وهو يثنا اول مشروعية ذلك لكل مصلى من غير فرق
 بين الامام والمؤتم والمتمرد انتهى فاذا انصب قائماً ارسل يديه وقال
 ربنا ذلك الحمد اى يقول ذلك المؤتم والامام والمنفرد وقال ابو حنيفة
 لا يقوله الامام وقال صاحباه يقوله في نفسه والاصح عند الاحناف
 ان المنفرد يجمع بينهما واستدل بعض الاحناف لابى حنيفة بقوله صلعم
 في الحديث المتفق عليه اذا قال الامام سمع الله من حمده فقولوا ربنا ذلك
 الحمد قال هذه قسمة وانها تنافي الشركة ولهذا اياقى المؤتم بالتسميع
 عند اخلافاً للشاخي قلنا غايتيه بعد تسليبه ان يكون التسميع خاصاً
 بالامام واما انه لا يقول ربنا ذلك الحمد فليس في الحديث ما يدل عليه
 والمعروف ان المؤتم ايتبع الامام في جميع اذكار الصلوة غير ما استثنى
 ولو كان ما ذكره صحيحاً للزم ان لا يؤتم من الامام لقوله ء واذا قال ولا
 الضالين فقولوا امين وليس كذلك ولو دللت هذه العبارة على القسمة
 كما فهمها الاحناف فكيف قال صلعم اذا امن الامام قاموا في رواية
 رواها الاحناف اذا قال الامام ولا الضالين فقولوا امين فان الامام
 يقوله وقال بعض الاحناف الامام قد حمد الله بالفاحة فيكفره بالتسميع
 والمقتدى ما قرأ الفأحة فلا يسوغ له التسميع ويحتاج الى التمجيد بقوله
 ربنا ذلك الحمد قلنا هذا ابناء الفاسد على الفاسد لان عندنا الامام والمؤتم

سببان في قراءة الفاتحة كما هو تحقيقه واذا كانت قراءة الامام قراءة المؤتم
 عند كبر فيسوغ له التسميع وليت شعري كيف يرد بمنزل هذه التحويلات
 والتوهيات منطوق الاحاديث الصحاح المشعرة بانه صلعم كان هديه المستمر
 الجهم بين التسميع والتحميد وهو لم يزل اماما مقتدى في الصلوة وغيرها
 كما روى عن ابن عباس ان النبي صلعم كان اذا رفع راسه من الركوع قال
 اللهم ربنا لك الحمد ملاء السموات وملاء الارض الحمد يث اخرجه مسلم
 والنسائي فقوله كان اذا رفع الى اخره ظاهر في الاستمرار لا شعاعا كان بذلك
 وهو دليل في ان الامام يجمع بين هذا مع التسميع لانهم اذا انقلوا مثل ذلك
 عن فعله المستمر فانهم انما يتلقون ذلك عنه صلعم وهم مؤتمون به وهو
 امامهم وهذا ما اردنا تحقيقه فسقط ما زعمه الحنفى والله اعلم وليس اطالته
 بقدر الركوع والسجود وقال الشافعية هوركن قصير حتى قال بعضهم
 ان اطالته بما يزيد به عن امر كان الصلوة الطوال مبطل للصلوة وهذا غلط
 واشد غلطا منه قول الاحناف وبعض المالكية انه لو انحط من الركوع الى
 السجود او رفع راسه عن الارض ادنى رفع اجزأه ولو كحد السيف وقد
 قد من افساد هذا الاخبار اما سمع الاحناف قول رسول الله صلعم ثم ارفع
 حتى تعتدل قائما ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا
 ونهيه صلعم عن نقرة كنعرة الديك او الغراب قال ابن الاثير نقرة الغراب
 المتابعة بين السجودتين من غير طمأنينة بينهما اما بلغهم حديث عائشة
 كان اذا رفع راسه من الركوع لم يسجد حتى يستوى قائما واذا رفع راسه

من السجود لم يسجد حتى يستوي جالساً واما قول الشافعية ان الاعتدال و
 الجلسة بين السجدين ركعتان قصيرتان وانهما غير مقصودين بذاتهما
 فليس بعظيم وانما تقصير هذين الركعتين مما حدثته بناومية في الصلوة كما
 احد ثوابها ترك اتمام التكبير وكما احد ثوابها تاخير الكثير وكما احد ثوابها المواظبة
 على قصار المفصل في صلوة المغرب وكما احد ثوابها الدعاء برفع اليدين بين
 الخطبتين وكما احد ثوابها تقدير الخطبة على صلوة العيد وكما احد ثوابها غير
 ذلك مما يخالف هديه واتي ذلك من ابي حتى ظن انه من السنة وصح
 عنه صلعم انه كان اذا رفع راسه من الركوع يمكث حتى يقول القائل
 قد نسي من اطالته لهذا الركن وذكر مسلم عن انس كان رسول الله صلعم
 اذا قال سمع الله لمن حمده قام حتى نقول قد اوهم ثم يسجد ثم يقعد بين
 السجدين حتى نقول قد اوهم وصح عنه صلعم في صلوة الكسوف انه
 اطال هذا الركن بعد الركوع حتى كان قريباً من ركوعه وكان ركوعه
 قريباً من قيامه وروى عنه ان ركوعه ولبجوده والرفع من الركوع و
 القعدة بين السجدين كانت كلها قريبة من السواء متفق عليه وصح
 عنه انه كان يقول في الاعتدال بعد التسميع اللهم ربنا لك الحمد
 ملاً السموات وملاً الارض وملاً ما شئت من شئ بعد اهل السماء
 والمجد احق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا فانملا اعطيت ولا معط ما منعت
 ولا ينفع ذا الجدم منك الجدم وصح عنه صلعم انه كان يقول فيه اللهم اغسلني
 من خطاياي بالماء والتربة والبرد وتغني من الذنوب والخطايا كما يغني

التوب الأبيض من الدنس وباعد بيقي وبين خطاياى كما باعدت بين المشرق
 والمغرب صح عنه صلعم انه كرر فيه قوله لوني الحجر لوني الحجر حتى كان يقدر الركوع
 وفي زمننا هذ اصحاب الاعتدال بعد الركوع والطمانينة بين السجرتين
 علامة بها يمتاز اهل الحديث والسنة عن اصحاب البدعة واكثر الناس
 تهاونا بهذين الركبتين جهلة الاحناف فانهم لا يقيمون صلعمهم في الركوع
 والسجود ولا يعتدلون بعد الركوع ولا يجلسون بالطمانينة بين السجرتين
 ورأيت بعضهم اذا ركع فيسجد بعده من غير قيام بل يحرك راسه قليلا
 الى الفرق واذا سجد فلا يجلس بل يسجد سجدة اخرى كنفرة الديك او
 الغراب وهذه صلوة قال حذيفة لصاحبها لومت مت على غير شريعة

محمد صلى الله عليه وسلم نعوذ بالله من سوء الخاتمة ومنها السجود واقلاه

وضع جبهته وكفيه وركبتيه واطراف قدميه على مصلاة مع الطمانينة
 ويقول سبحان ربي الاعلى ثلاث مرات هذا اقل ما يجوز في السجود عندنا
 فان اخل بشئ منه لم يعتد له ذلك السجود ويلزمه تدارك ذلك ما دام
 في الصلوة ان كان ساهيا او جاهلا وان لم يتدارك حتى خرج منها ولم
 يطل الفضل عرفا فان كان سجود الركعة الاخيرة سجد وتشهد وسلم
 وتعم صلوته وان كان من غيرها اتي بركعة كاملة وتشهد وسلم ايضا
 والدليل على انه يتدارك حد يث ذى اليدين حيث قام صلعمه اتم صلوته
 بعد ان سلم اما ان كان عامدا عالما وطال الفصل بعد السلام او فعل
 ما ينافي في الصلوة بعده فلا يتدارك بل يستأنف الصلوة كما امر صلعم

المسوق صلواته بالعادة والاصل في وجوب ما ذكرناه حديث ابن عباس قال
 امر النبي صلعم ان يسجد على سبعة اعضاء ولا يكف شعره ولا ثوباً الجبهة و
 اليدين والركبتين والرجلين وفي لفظ قال النبي صلعم امرت ان اسجد على
 سبعة اعظم على الجبهة واثار بيده على انفه واليدين والركبتين والقدمين
 متفق عليه وفي الصحيح من رواية شعبة عن عمرو بن دينار عن طاووس عن
 ابن عباس بلفظ امرنا وقوله امرنا اي ايها الامة والامر يوجب علينا الانقياد
 له والايتهام به وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امراً
 ان يكون لهم الخيرة من امرهم وقال ابو حنيفة ومن وافقه لو اقتصر بوضع
 بعض وجهه كالانف مثلاً جزأه لان السجود المأمور به في القرآن يتحقق
 بذلك وما سوى ذلك سنة وقال القدرى وضع القدمين فريضة
 انتهى ملخصاً عن بعض كتب الاحناف واقول قد ذكر والسجود معاني
 ومدارج لغوية وقد اشتهر شرعاً في بعض معانيه اللغوية واقتصر على ذلك
 المعنى وهو في كل حالته يسمى سجوداً لا يخرج عن ذلك لغة ولكن الشان
 في السجود الشرعي اذا عينه الشارع هل يكتف عنه بالسجود اللغوي المخالف
 للسجود الشرعي وكلام الاحناف هنا ظاهره ان الاحكام الشرعية تحمل على
 المعاني اللغوية او على معاني تصح بها الدلالة اللغوية وان لم يجر
 بالمدلول الشرعي وهي جنافية على الشرع شنيعة ومن تناقش الاحناف
 ههنا فنقول ان السجود ونحوه مما يدل على معاني متقاربة بحيث تختلف
 المعاني اختلافاً جوهرياً ولا شك ان اللفظ يدل على تلك المعاني المختلفة

دلالة مشتركة اشتراكا لفظيا وهي في احدها وما زاد عليه جعل يحتاج الى
 مبين فقطصه اى السجود على وضع بعض الوجه هو اقد ام على تحكيم الخيال
 باختيار ما لا يعلم ان الله اراده ولو كان هذا اجازة لما صح قولهم في الاصول
 لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة لان لازم قول احناف ان اختيار
 بعض المعاني الغير المعنية يجوز للمجتهد تعيينه اى وان لم يعينه الشارع
 واذا كان هذا اللازم باطلا بطل تفسير احناف للسجود هنا بما ذكروه وعلى
 مقتضى ما حور في الاصول المتفق عليها يلزم ان السجود المأمور به في القرآن
 هو حتى الان يحمل باق على اجماله هذا اخلاصة ما يلزم على مذهب احناف
 من عدم تجويزهم تفسير السنة لمحمل القرآن ومبهمه وان لا يتعين
 للقرضية ما عينت هذه السنة من ذلك وسموا ذلك زيادة على القرآن ثم هي
 تارة تكون عندهم واجبة لانها تؤثر في صحة المأمور به ولا في فساده وتارة
 سنة لا ياتر من تركها وهم في مقابلة ذلك انما يقدمون المعاني اللغوية
 او بعضها على السائل الصحيحة ومع ذلك يظنون انه يقدمون القرآن المتواتر
 على سنة الاحاد وهذا عندنا غلط منهم منشاءه عدم الفرق بين دلالة
 القرآن على بعض المعاني اللغوية ودلالته على المعنى الذى عينته السنة
 فنحن نقول اولى الدلالات ان تحمل آيات القرآن واحكامه على المعاني الذى
 عينته السنة قولنا او فعلا وهم يقولون الاولى ان تحمل الآيات القرآنية على
 ادنى ما تضمنه الدلالة اللغوية وما فى السنة انما يكون اكمل المعاني الذى
 دل عليها القرآن وبذلك سماهم اهل الراى من سماهم من اهل السنة

اذا عرفت ذلك انكشف لك ما قد يموه به بعضهم من قولهم ان تاسيس
 من هبتنا على تقدير القرآن على اسواه يعنون بذلك سنن الرسول صلعم
 وعلمت انهم انما يقدمون المعاني اللغوية في فهم القرآن على المعاني الشرعية
 المأثورة عن النبي صلعم وليس اكثر مما يذكر من باب تقدير نفس القرآن
 على نفس السنة فاحفظ ذلك وافهمه فان اكثر مما يذكر وزنه من السنن و
 يزعمون انه زيادة على ما دل عليه القرآن هو ليس كذلك في الحقيقة
 وانما هو زيادة على فهمه واستنباده فيه بانها مخرج عن سنن الرسول صلعم
 واهل قرنته والله اعلم ثم نقول لهم ان الله امر في كتابه بالسجود ثم اثني
 على رسوله صلعم وعلى المؤمنين معه ومدحهم على سجوده فهل مدحهم
 على فعل السجود الذي امرهم به ام على سجود غيره والثاني باطل فتعين
 الاول وهو انه مدحهم على فعلهم السجود الذي امرهم به فاذا تعين ان السجود
 المأمور به في القرآن هو ما فعله صلعم وفعله معه اصحابه فسد ما زعمه
 الاصناف من قولهم السجود يكفي ويجزى بوضع الجبهة والالتفات وقال
 بعضهم يجزى بوضع احداهما ولو لم يوضع يديه وقد مية وركبتي على الارض
 لا اذا نظرنا في المأثور لم نر ما يدل على صحة ما ذكره وقد قدمنا ما يدل
 على ان السجود المأثور هو السجود على سبعة اعضاء وذلك صحيح عن صلعم
 لا نزاع فيه اما الطمانينة فيه فقد دل على افتراضها فيه حديث المسئ
 صلواته وقد تقدم اما وجوب قوله سبحان ربى الا على فقد دل القرآن
 عليه وحيث لم يتعين لوجوبها محل غير السجود فقد وجبت فيه حيث

قال صلعم اجعلوها في سجودكم وبه قال الامام احمد وقد تقدم ذلك عند في
 الكلام على الركوع فاحفظه وقوله في الحديث على الجبهة وانشاء بيده على
 انقه استدلال به ابو حنيفة ر^ح على انه يجوز السجود على الانف وحدها
 وجه الدلالة انه ذكر الجبهة وانشأ الى الانف فدل على انه المراد وورد
 بان هذه الاشارة لا تعارض التصريح بالجبهة اى يجوز ان يكون كلا
 من المصريح به وهى الجبهة والمشار اليه وهو الانف مراد له صلعم اى
 فيكون بقوله وانشأ ر^ح مبينا لما يلزم الساجدان بياش ر^ح مسجدة من وجه
 وهو الجبهة والانف وبذلك يستقضى ما اطال به الشوكاني ر^ح في النيل من
 الكلام على تفجير الاشارة الحسية على الدلالة النقطية اذ ليس الكلام
 مقصورا على ذلك بل اذا امكن اعمال كل من الليلين كان هو الاخرى
 والاولى فان قيل يلزم احد امرين وهو اما ان يكون كل من الجبهة والانف
 عضوا مستقلا فتكون اعضاء السجود ثمانية لا سبعة وهو يخالف لصريح
 الحديث واما ان يكونا عضوا واحدا فيلزم ان يكتفى باحدهما عن الاخر
 هو ما يريد الاحناف قلنا وما المانع من ان يكونا عضوا واحدا اى طرفي
 عضو واحد وجزئيه ومع ذلك يجب ان يستجد على جزءي العضو الواحد
 كما انه يجب غسل جميع اجزاء العضو الواحد لا سيما وقد روى هذا الحديث
 نفسه عند النسائي مفسرا حيث قال طائوس ووضع يده على جبهته
 وامرها على انقه وقال هذا واحد فهذا يدل على ان الجبهة هى المصريح
 به لفظا المبين بالاشارة فاعراضه على الجبهة والانف وقوله هذا واحد

نص فيها ذكرناه والواجب على المنتصف الجتمع بين الاحاديث مهما افكر لاسيما
 والامر هنا واضح لا يحتاج الى عناء ومشقة وقد اخرج اسحق بن عمار من حديث وانزل
 قال رأيت رسول الله صلعم يسجد على الارض واضعا جبهته وانفه في سجوده
 واخرج الدارقطني من طريق عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله
 صلعم لا صلوة لمن لا يصيب انفه من الارض ما يصيب الجبين قال الدارقطني
 الصواب عن عكرمة مرسل ورؤي اسمعيل بن عبد الله المعروف بسهوية
 في فوائده عن عكرمة عن ابن عباس قال اذا سجد احدكم فليضع انفه
 على الارض فانكم قد امرتم بذلك وقد قال صلعم في حديث المسمى صلوة
 وتمكن جبهتك يعني في السجود فعلم من ذا ذلك ان السجود على الجبهة فرض
 وهي نعم الانف فيكون السجود على الجبهة والانف الذي هو جزء منها واجبا
 فظاهر الاحاديث وجوب السجود على العضو جميعه ولا يكفي بعض ذلك في الجبهة
 يوضع منها على مسجده ما يمكنه لقوله صلعم وتمكن جبهتك والانف كذلك
 لما تقدم وظاهر ما تقدم عدم وجوب كشف شيء من هذه الاعضاء لان
 مسمى السجود عليها يصدق بوضعها دون كشفها مع عدم المعارض بل قد
 وقع الاتفاق على عدم جواز كشف بعضها كالركبتين فلو كان كشف كلها او
 بعضها لازما على المصل لوقع التفصيل عنه صلعم لما يجوز كشفه ولما يجب
 كشفه وحيث لم يكن شيء من ذلك علم انه انما يراد السجود عليها وهو صادق
 بما لو كانت مكشوفة او غير مكشوفة وقد روي ما يدل على انه يشترع كشف
 الجبهة وقال الشافعية يجب كشف الجبهة واستدل بعضهم بما اخرجوه

ابوداؤد في المراسيل ان رسول الله صلى الله عليه وآله رأى رجلا يسجد الى جنبه وقد
 اعلمه على وجهه فحسر عن وجهه وهو ليس بحجة واستدلوا بحديث خباب بن الارت عند
 الحاكم في الاربعةين والسيره في بلفظ شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وآله
 في جباهنا واكفنا فلم يشكنا قال في النيل واخرجه مسلم بدون لفظ هو
 وبدون لفظ جباهنا واكفنا قال ويجمع بين الحد يثنان بان الشكاية كانت
 لاجل تاخير الصلوة حتى يبرد الحولا لاجل السجود على الحائل اذ لو كان
 كذلك لاذن له بالحوائل المنفصل كما تقدم انه كان صلى الله عليه وآله يصلي على الخمر
 وما ذكوة وجهه وقد عورض حديث حصره عمامة من يجر عليها باحادِيث
 تفيد بالصرحة صحة السجود على كور العمامة لكنها ضعاف كلها وقد قد منا
 ان احاديث الامر بالسجود على سبعة اعضاء لا تدل على وجوب كشفها
 ومن تتبعها متصفا ظهر له منها انه لا يلزم كشف الجبهة ولا غيرها من هذه
 الاعضاء وانظر الى حديث انس قال كنا نصل مع رسول الله صلى الله عليه وآله
 الحرقا الذي يستطعم احدنا ان يمكن جبهته من الارض بسط ثوبه فسجد
 عليه قال في المنتقى رواه الجماعة فتأمل قوله ثوبه فانه يدل على انه ثوب
 المصلي وهو لا يبسطه الا وقت السجود حين لم يستطعم السجود من بشدة
 الحرقا قرن ذلك بما كانوا عليه من قلة الثياب يظهر لك من ذلك كلامهم
 يسجدون على الثياب المتصلة بهم المتحركة بحركتهم وهذا الفهم يستدعي
 التأمل مع الانصاف واصرح من ذلك ما اخرج في الصحيح معلقا عن
 الحسن قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله يسجدون وايدهم في ثيابهم

ويسجد الرجل منهم على عمامته ووصله البيهقي وقال هذا اصح ما في السجود
 موقوفاً على الصحابة واخرج ابن ابي شيبة عن ابن عباس ان النبي صلى
 عليه وسلم في ثوب واحد يتقي بقضوله حوالا ارض وبرودها ذكره في النبيل قال
 واخرجه بهذا اللفظ احمد وابو يعلى والطبراني في الاوسط والكبير قلت
 وروى نحوه الامام احمد قال في مجمع الزوائد ورجال احمد رجال الصحيح
 فظهر مما ذكرناه سقوط اشتراط كشف الجبهة كما زعم الشافعية والله اعلم
 اما السجدة فالاولى فيها ان تقع على الارض او على ما هو من جنسه كالخشب
 والمدر ونحوها ويجوز على الثوب كما مر خلافاً للامامية ويجوز على الحصير
 ونحوه ما لا يؤكل ولا يلبس وفاقاً بيننا وبين الامامية وكان للنبي صلى
 عليه وسلم سجدة مستقيمة تسلم وجهه يصنعها للسجود اى الخيرة والذي كرهه هذا وقال
 انه من شعائر الرافض فقد اخطأ خطأ فاحشاً وانما اصله على السجادة
 الكبيرة من الثوب فاضع المروحة التي هي من الخوص او الحصير موضع
 السجود اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم واتقاء لسنة واما القاء السجادة ان على العواتق
 والتزامها فبدعة مستحدثة لم تكن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه وانما
 كانوا يصعدون على ما تيسر لهم من ارض او ثوب او حصير وجعل صلواتهم
 كانت على الارض او الحصير وهو الاول عندى والله اعلم وان ينال سجدة
 ثقل راسه اى يجب ذلك بان يتأمل عليه بحيث لو كان تحته نحو قطن
 او نكيس وظهر اثره على يده لو كانت تحتها لما تقدم من قول صلعم وان يمكن
 جهة ذلك الحديث وان لا يهوى لغيره فلو سقط على وجهه وجب العود

الى الاعتدال ثم يسجد لما قد منا في الركوع والاعتدال وان ترتفع اساقفه
 على اعاليه لان حقيقة السجود الشرعي المنقول عن المعصوم لا توجد بدون
 ذلك ولقوله تم يخرون للاذقان الآية ان استطاع واما عند عدم الاستطاعة
 فلا بد يجب عليه فعل المستطاع لما تقدم من الصلوة قائما ثم قاعدا الى
 آخره وذلك محمول على عدم الاستطاعة فارجع اليه هذا هو الواجب
 الذي لا بد منه للساجد مع القدرة واكمله ان يكبر لهويه وقال الامام
 احمد بوجوب ذلك بلا رفع ليد يديه رواه البخاري ويضع يديه على ركبتيه
 ثم ركبتيه على مصلاه ثم يديه ثم ركبتيه وانقله للحديث واثل بن حجر
 قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع ركبتيه
 قبل يديه واذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه
 قال في المنتقى رواه الخمسة الا احمد وما ذكرناه من كيفية الهوى وما
 ينبغ ان يكون اول مباشر لمسجده من اعضاءه قال في النيل هو من
 الجمهور واستدلوا له بما ذكرناه قال وحكاة القاضي ابو الطيب عن عامة
 الفقهاء وحكاة ابن المنذر عن عمر بن الخطاب والنخعي ومسلم بن يسار
 وسفيان الثوري واحمد واسحق واصحاب الرواي قال وبه اقول ذهب المعتزلة
 والاوزاعي ومالك وابن حزم الى استحياب وضع اليدين قبل الركبتين ووجه
 الشوكاني من اصحابنا وهي رواية عن احمد وروى الحازمي عن الاوزاعي
 انه قال دركت الناس يضعون ايديهم قبل ركبهم قال ابن ابي داود
 وهو قول اصحاب الحديث واجتوا بحد يث ابى هريرة قال قال رسول الله

صل الله عليه وسلم اذا سجد احدكم فلا يركع كما يركع البعير وليضع
 يديه ثم ركبتيه رماه احمد وابوداؤد والنسائي قال الحافظ هو اقوى من
 حديث وائل بن حجران له شاهدان من حديث ابن عمر صححه ابن خزيمة
 وذكره البخاري معلقا موقوفا انتهى وقال اخرون هو على ما فيه من الطعن
 الشديد مضطرب المتن وقد روى عن ابى هريرة بلفظ ان النبي صلعم
 قال يعد احدكم في صلواته فيركع كما يركع الجمل ولم يزد وقد روى
 عنه بالفاظ توافق حديث وائل اخبر ذلك ابن ابى شيبه هكذا اذا
 سجد احدكم فليسد ابركبتيه قبل يديه ولا يركع كما يركع الفحل و
 رماه الاثرم في سننه عن ابى بكر بن ابى شيبه كذلك وقد اخبر ابو داؤد
 عن ابى هريرة ما يصدق ذلك بلفظ ان النبي صلعم كان اذا سجد بدل
 بركبتيه قبل يديه وروى ابن خزيمة في صحيحه من حديث مصعب
 ابن سعد عن ابيه قال كنا نضع اليدين قبل الركبتين فامرنا بالركبتين
 قبل اليدين قال في الزاد وعلى هذا فان كان حديث ابى هريرة محققا
 فانه منسوخ واطال في المقام بما حاصله ترجيح ما ذكرنا واخترناه و
 الحاصل ان الرواية قد اختلفت عن ابى هريرة وفي كل منها كلام وطعن
 فليس احدها ياولى بالاعتبار من الاخرى قلت واذا وقع في الاحاديث
 ما يشعر بالتعارض او في روايات الحديث الواحد فالواجب على الناظر
 ان يتفكر هل يمكن الجمع بينهما ام لا فان امكن تعيين المصير اليه ونحن في
 هذا المقام اذا نظرنا اختلاف الروايات في حديث ابى هريرة وعلمنا انه

لا مرجح لتقدير احد هاء على الاخرى فانما نجد انه يمكن الجمع بيدها بان تحمل
الروايتين على ما افادته الرواية الثالثة عن ابي هريرة عند البيهقي بلفظ
اذا سجد احدكم فلا يبرك كما يبرك البعير وليضع يديه على ركبتيه وجه
الجمع ان قوله في رواية حديث ابي هريرة التي يظن انها منقضة للحديث
واثل وليضع يديه ثم ركبتيه تحتل ان يراد يضع يديه على مصلاه و
تحتل ان يراد يضع يديه على غير ذلك كالركبتين واذا حمل على وضعهما
على الركبتين فلا منافاة بين روايات الحديث ولا بينه وبين حديث واثل
وهذا الجمع هو المتعين حتى لو لم يرد مرثيا ثم نقول انه لو لم يمكن الجمع كان
حديث واثل اولى بالاخذ لسلامته عن المعارض بعد ان يسقط حديث
ابي هريرة لتعارض الروايات فيه وغاية ما اثبتت هو التمسك ان يكون سجود
احد هه مثل ما يبرك البعير واما وضع اليدين او الركبتين او لا فقد اختلفت
فيه الرواية وغايتها اذا لم يمكن الجمع ان تتساقط فيبقى البحث في لفظة
واحدة وهي هل من وضع يديه على مصلاه قبل ركبتيه يكون سجود
مثل برك البعير او من وضع ركبتيه قبل يديه يكون كذلك الحق
كما قال شيخنا ابن القيم في الزاد ان البعير انما يضع يديه او لا واما
فتولهم ان ركبتا البعير في يديه لا في رجليه فذلك مما لا غرض لنا به
هنا لان وضع الركبتين او اليدين او لا قد قد مناسقوط كل منهما فلا معنى
للبحث في الركبتين وانما بحثنا ههنا لان في ان اي الهياك اشبه ببرك
البعير ولا شك ان مقدم البعير اول ما ينخفض عند بركه وتبقى رجلاه

قائمتان فاذا نهض فانه ينهض برجليه او لا وتيقيداه على الارض وعاد ذلك
 فمن اراد ان يقدم يديه حين سجوده فانه لا بد ان يهوى ويخفص اعاليه
 وهذا هو صورة بروك البعير فظهر بذلك انه لو لم يرد الا قوله صلح فلا
 يترك كما يترك البعير لكان الامر واضحا في ان الساجد ينبغي ان يقدم
 وضع ركبتيه على يديه وما ذكرناه تبيين ركة مما قواه في النبل وصحة ما ذكره
 صاحب الزاد ومعهد الكله لا نقول بعدم جواز وضع اليدين او لا على المصل
 سيما اذ هبت اليه العترة الطاهرة ولكن الكلام في الافضل فتأمل ان هذا
 المقام كما قال في النبل من معارك الانظار ومضائق الافكار فان شق
 عليه ذلك لكبر سن او وجع او لفرط سمن فعل ما سهل وتيسر اي من تقدير
 وضع يديه او احدهما لان الله لم يجعل علينا في هذا الدين من حرج والتمى
 مع كونه مشتتة محمول على عدم العذر ولثبوت ذلك في الجملة وذهاب
 العترة وبعض الائمة اليه كما تقدم وان يفرج يديه عن جنبه لانتباع
 كما روى ذلك في الصحيحين عن ابن بختينة فرج يديه عن جنبه حتى منكبيه
 واصابعها حذواذنيه اي يجعل كفيه حذو منكبيه واطراف اصابعها
 حذواذنيه ذلك مستفاد من حديثين قد صححا عنه صلحهما
 حديث ابي حميد ان النبي صلح كان اذا سجد الحديث ووقيه ووضع كفيه
 حذو منكبيه رواه ابوداود والترمذي وصححه وثانيتها حديث وائل
 ان النبي صلح سجد فوضع وجهه بين كفيه رواه مسلم وقوله بين
 كفيه اي بين اصابعها كما روى مفسراني احاديث اخرى فلا تعارض

وان يعتدل على يديه ولا يبسط ذراعيه انبساط الكلب كما روى ذلك
في الصحاح وان ينثر اصابعه مضمومة الى القبلة لما اخرج به ابن حبان في
صحيحه انه صلح كما كان اذا ركع فخرج اصابعه فاذا سجد ضم اصابعه وان يفرق
بين ركبتيه ويرفع بطنه عن فخذيته وجنبية في سجودة وكذا في ركوعه
وتضم المرأة والخنثى كحديث ابى حميد في صفة صلوة رسول الله صلح
قال اذا سجد فخرج بين فخزيه غير حامل بطنه على شئ من فخذيته رواه
ابوداود وكحديث ميمونة عند مسلم كان النبي صلح يمينا في بيديه
فلوان بهيمة ارادت ان تمر مرث اما المرأة فتضم بعضها الى بعض وتلتصق
بطرفا بفخذيها في جميع الصلوة وذلك لما اخرج به ابوداود في مراسيل عن
يزيد بن حبيب ان النبي صلح مر على امرأتين تصليان فقال ذا سجد تما
فضمها بعض اللحم الى الارض فان المرأة في ذلك ليست كالرجل قال البيهقي
وهذا المرسل احسن من موصولين فيه ثم ذكرها في سنته وضعفهما
والحق بها الخنثى المشكل احتياطاً لانه ربما يبان امرأة قال الحافظ في
طريقي البيهقي الموصولين متزود وروى عن بعض الصحابة والاذن
لا احفظ من خروجها انه تصلي المرأة كما يصلي الرجل ولعل مطلب في سائر
الامر كان غير السجدة ولو سجدت مع ذلك كالرجل تجوز صلواتها فان الرواية
في هذا امر سلة اوضعية وفي قبولها اختلاف الامة كما مر في الجزء الثاني
من هذا الكتاب بان يوجه اصابع رجله نحو القبلة لقوله في حديث
ابى حميد واستقبل باطراف اصابع رجله القبلة اخرج البخاري واستدل

على ذلك بعض الاصناف بما لا يعرف عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما يرى كيف جازله
 اسناد ما لم يقوله النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن اين يجيء بمثل تلك الاقاويل ثم
 ينسبه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان يجتهد فيه من الدعاء مع كمال التذلل و
 الخضوع لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قلت فينبغي
 للعبد ان يعرف هذه المرتبة وعظمة من يتاجيه وليست تشعور وضعف نفسه
 وحقره وفقره الى ربه والهه حتى ينزل عليه من خيرة وفضله ورحمته
 وقد تقدم تقديري سجود صلى الله عليه وآله وسلم وحوزة بعشر تشبيحات وكان ربهما يقول
 مع ذلك سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اعف عنى وكان يقول سبحانك اللهم
 وبحمدك لا اله الا انت وكان يقول اللهم انى اعوذ برضاك من سخطك
 ومعافاةك من عقوبتك واعوذ بك منك لا احصيه ثناء عليك انت كما
 اثبتت على نفسك وكان يقول اللهم لك سبحانك وبك امنت ولك اسلمت
 سبحانك وكفى للذى خلقه وصوره وشق سمعه وبصره تبارك الله احسن
 الخالقين وكان يقول اللهم اعف عنى ذنبى كله دقة وجله واولة واخره و
 علانيته وسره وكان يقول اعف عنى خطيئتي وكهلي واسرائي فى امرى و
 ما انت اعلم به منى اللهم اعف عنى جدى وهزلى وخطائى وعملى وكل ذلك
 عندى اللهم اعف عنى ما قدمت وما اخرت وما اسررت وما اعلنت انت
 الاله الا انت وكان يقول اللهم اجعل فى قلبى نورا وفى سمعى نورا
 وفى بصرى نورا وعن يمينى نورا وعن شمالى نورا واماى نورا وفوقى نورا
 واجعل لى نورا انتهى من الزاد ولم ينقل انه قال ذلك مرة بل قد عرفت

مقلاد سجدة المعتاد ولعله كان صلحاً يفعله ذلك في بعض الاحيان ولعله
 يفعل بعضها مع التسليم في بعض سجدة وبعضها الاخر في سجود اخر و
 الرواة تقل كل منهم ويمكن ان فعل ذلك في صلوة النافلة بالجملة امر النبي
 صلحاً بالاجتهاد في الدعاء في السجود وقال انه قمن ان يستجاب لكم قال
 في الزاد وهل هذا امر بان يكثر الدعاء في السجود او امر بان الدعاء اذا دعا
 في محل فليكن في السجود و فرق بين الامرين واحسن ما يحمل عليه الحديث
 ان الدعاء نوعان دعاء تثناء ودعاء مسئلة والنبي صلحاً كان يكثر في سجدة
 من النوعين والدعاء الذي امر به يتناول النوعين والاستجابة ايضاً
 نوعان استجابة دعاء الطالب باعطائه سؤاله واستجابة دعاء المتني
 بالثواب قال وبكلا واحد من النوعين فسر قوله نعم اوجب دعوة الداع
 اذا دعان والصحيح انه يعبر النوعين انتهى ذلك فاعرفه فانه مقيد ومن
 فروض الصلوة الجلوس بين السجدين مطمئناً وان لا يقصد برفعه
 غيره اى كما تقدم ذلك فيما تقدم من الفروض ولقوله صلحاً للمسي صلحاً
 من حديث ابى هريرة ثم ارفع راسك حتى تطمئن جالساً متفق عليه و
 قال الاصناف لو لم يستوجالساً وصار الى الجلوس اقرب وسجد اخوى اجزأه
 ولم ار لهم دليلاً على ذلك بل الاحاديث ترد عليهم وهذا القول منهم وسع
 الجملته ترك التعديل حتى انى رأيت بعضهم يسجد ثم يرفع راسه بحيث يكون
 الى السجود اقرب ويسجد الثانية مثل هذه الصلوة لا طائل تحتها بل بما
 تكون سبباً للغضب الرب سبحانه ولا تجوز عند احد من الائمة حتى عند

الاحناف ايضاً واكمله ان يرفع راسه مكبراً غير ان يرفع يديه ويرفع راسه
 قبل يديه ثم يجلس مفترشاً يقرش من جلده اليسرى ويجلس عليها ويتصب
 اليمين ويستقبل باصابعها القبلة او يضع اليمنى على عقبه ويكون ركبتاه
 في الارض ويستقبل باصابع من جلده القبلة وقد تقدم انه صلح كان يكبر
 في كل رفع وخفض الا ما خص كالرفع من الركوع وتقدم انه لم يكن يرفع
 يديه في شئ من اعمال تعودة في الصلاة اما كونه يرفع راسه قبل يديه
 فقد دل عليه حديث المسئ صلواته وغيره فان قوله صلح ثم ان رفع راسك
 حتى تطمئن جالساً صريح فان رفع الراس مقدم على كل ما يرفع او كيفية
 جلوسه فلانه لم يحفظ عنه صلح في هذا الموضع جلوسه غير هذين وانما
 ورد غير ذلك في التشهد الاخير او في جلوس المعدوم وقد مر في ذلك
 عن وائل ورفاعة وابي حميد وعائشة وغيرهم فان شئت ذلك فارجم
 اليه في مظانه ويضع يديه على فخذه يجعل حدهم فقيه على فخذه وطرف
 يده على ركبتيه ويقبض ثنتين من اصابع اليد اليمنى كالحلقة ويرفع
 السبابة اى الاصبع التي تلى الابهام يدعو بها وقال الشافعية ينتشر
 اصابعه مضمومة للقبلة كما في السجود ولم يذكروا ذلك مستنداً وكذلك
 قال الاحناف ولنا حديث وائل بن حجر انه قال في صفة صلوة رسول الله
 صلح ثم تعد فافترش من جلده اليسرى ووضع كفه اليسرى على فخذه وركبتيه
 اليسرى وجعل حدهم رقبته اليمين على فخذه اليمنى ثم قبض ثنتين من اصابع
 وحلق حلقة ثم رفع اصبعه فرايته يحركها يدعو بها راحة احمد والنسائي

وابوداود واما كونه برقم سبابة اليمنى فلتصريحه بذلك في حديث ابن عمر
 بلفظ كان رسول الله صلعم اذا جلس للصلوة وضع يديه على ركبتيه
 ورفع اصبعه اليمنى التي تلى الابهام فدعا بها الحد بين رواه احمد ومسلم
 والنسائي قائل اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني واهدني وارزقني ورفعني
 وعافني لحديث ابن عباس ان النبي صلعم كان يقول بين السجودتين
 اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني واهدني وارزقني رواه الترمذي وابوداود
 الا انه قال فيه وعافني مكان واجبرني رواه الحاكم وصححه والبيهقي وابو حنيفة
 ايضا بلفظ ارحمني واجبرني وزيادة ارفعني فقط وعندنا ان اليتيان
 بكل ذلك مستحب لوروده وفي رواية يقول بين السجودتين رب اغفر لي
 رب اغفر لي رب اغفر لي ويستحب ان يطيله بقدر السجود قد عرفت مذهب
 الاحتياط في هذه الجلسة وقال الشافعية بوجوبها واقتضاها كما علمت
 لكنهم قالوا يجب ان لا يطولها ولا الاعتدال قالوا لانها شرعا للفصل
 لاندانيتها فكانا قصيرين فان طول احداهما فوق ذكره المشرع فيه قد
 الفاتحة في الاعتدال واقل التشهد في الجلوس عامدا علما بطلت صلته
 انتهى وهذا الكلام كله غير صحيح اما قولهم انها شرعا للفصل فلن ارادوا
 انها شرعا لمجردة وانها غير مقصود ان بالعبادة فيقال عليه ان هذا خير
 مسلم ولم يرتوا على ذلك يبرهان واما قولهم يجب ان لا يطولها فيقال عليه
 ما دليل هذا الوجوب وايضا كونها غير مقصودين لا يستأنم وجوب
 التقصير ومع ذلك كله ظاهر تعديلهم هنا يخالف مذهبهم في الاعتدال المبرور

حيث جعلوه سجدة للقنوت الذي هو عندهم بعض من ابعاض الصلوة التي
 يسجدون للسجود وتركه فقولهم انهما شرعا للفصل هنا يخالف قولهم هناك
 في الركوع لان القنوت مقصود بذاته وقد قال تعالى وقوم الله قانتين
 وسخن وان لم نقل ان القنوت في الآية هو ما ذكره الشافعية الا ان ذلك
 لازم لقولهم وبه يبطل ما زعموه من وجوب عدم اطالة الاعتدال
 والمجلوس بين السجدين وتدل على بطلانه ايضا احاديث القنوت
 في النوازل وايضا هذا التعليل مع برودة وعدم استناده الى دليل هو
 راي في مقابلة النص فلا يعمم الالتفات اليه واما من الشافعي يرى عن
 امثال هذه التعليلات فلا شافعية ولا مشقة في هذه المسئلة
 ولنا ما روي عن انس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال سمع الله لمن
 قام حتى نقول قد اوهر ثم يسجد ويقعد بين السجدين حتى نقول
 قد اوهر ثم راه متسلم وفي رواية متفق عليها ان انس قال اني لا اوال اصل
 بكر كما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بنا فكان اذا رفع راسه من الركوع
 انتصب قائما حتى يقول الناس قد نسى واذا رفع راسه من السجدة
 مكث حتى يقول الناس قد نسى قال في الزاد وكان هديه صلى الله عليه
 وسلم هذا الركن بقدر السجود وهذا هو الثابت عنه في جميع الاحاديث ثم قال
 وهذه تركها اكثر الناس من بعد ان قرأ عصر الصلوة ولهذا قال ثابت
 وكان النس يضع شيئا لا اراكم تصدقونه يمكث بين السجدين حتى نقول
 قد نسى وقد اوهر واما من حكم السنة ولم يلتفت الى من خالفها قاته

لا يعياً ما خالفه من الهدى وقال الحافظ في القم بعد ان ذكر صلوة النبي
 لكن السنة اذا ثبتت لا يعياً الى من تمسك بها مخالفة من خالفها وقال النووي
 صاحب المراجح ان الجواب عن هذا الحديث صعب قلت الشواهد والاحناف
 فيما سلف كانوا ينسبون انفسهم الى الشافعي وابي حنيفة للاسم فقط ومعنى
 هذه الانتساب انهم كانوا يتبعون اجتهادها في المسائل التي لم ترد فيها
 نص واذا ورد النص فكلهم كانوا يحولون بين يتبعون ما قال او فعل محمد
 صلى الله عليه وسلم ومثل هذا الانتساب لا يضر فهذا العهد الشيعياني
 يقول في مسائل قول اهل المدينة احب الي من قول ابي حنيفة وهذا
 الطحاوي يترك في مسائل قول ابي حنيفة وهذا الحافظ يخالف الشافعي
 في مسائل عديدة اما في زمننا هذا فقد قامت القيامة الاحناف حملوا
 على قول ابي حنيفة والشواهد من على قول الشافعي ويرون نصوص الاحاديث
 مخالفة لها ومع ذلك يتركون الاحاديث اقوال النبي المعصوم وافعاله و
 يتبعون ما قال اما هم الذي يخطئ ويهيب فما لهم من السنة نهيبوا هم
 عجيب واسلامهم ضعيف هذا هو الله تعالى ووقفهم لا يتابع النبي الكريم
 ثم يسجد الثانية كالاولى لقوله في حديث المسعى صلوة عن ابي هريرة
 وفيه ثم السجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ثم السجد
 حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع ذلك في الصلوة كلها رآه البخاري في الصحيح
 ولتسجد جليسة خفيفة بعد السجدة الثانية التي يقوم عنها وفاقا
 للشافعية وقالت الاحناف لا يجلس وبذلك قال شيخنا ابن القيم في الزاد

استدل الاحناف بحديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينهض في الصلاة على صمد ورقد مديه رواه الترمذي باسناد ضعيف وقالوا احد بيت جلوسه صلى الله عليه وسلم محمول على حالة الكبر قالوا ولا انها جلسة استراحة و الصلاة ما وضعت لها ويقال عليهم ان ما استد لوايه لا يجتنبه فلا يصح ان يا اول لاجله ما هو اصح منه وايضا يارضه حديث ابي هريرة في قصة المسوق صلواته عند البخاري في كتاب الاستيذان وهذه اقوى من رواية الترمذي وايضا لو سلم صحة ما استد لوايه فانه لا يعارض حديث ثبوت الجلسة كحديث ترك الرقعة لا تغافل حديث الرقعة وقولهم انها جلسة استراحة الخ يقال عليه اولا ان هذا هو اصلها في التسمية والشارع ما سماها استراحة فلا تورد اجله السنن الثابتة الصحيحة وثانيا لا نسلم ان الصلاة لا تشترع فيها الاستراحة اذا كانت بمعنى الالتيان بافعالها واقولها بالانواع بل المعروف من السنة ان الالتيان بها واليهما انما يكون بالسكينة والوقار والفصل بين فعل وفعل وقول وقول وقد تقدم انه صلى الله عليه وسلم كان عديه في القراءة الترتيل وفصل قراءة الآية عما بعدها حتى يترجم اليه النفس ومن هذا الباب السكينة بعد المفاتحة والسكينة بعد القراءة المنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولذلك والله اعلم امر بالطائفة في جميع الاركان ولم يجتد به صلوة مخالفة عنها والاحناف قد خالفوا في ذلك فلا عزوان خالفوا في جلسة الاستراحة بدعوى ان هذه جلسة استراحة والصلوة لم توضع للاستراحة ولم يعلموا ان الخشوع لا يكون

في غير صلوة المتأني الذي يصلي بسكينة بحيث يفصل بين افعال
 الصلوة واقوالها وهذا الخشوع الذي هو سر الصلوة ولها لا يحصل
 للمستعجل الذي يمثل نفسه في صلوته بدورة عجلة دو لا فتراه
 ينقر في ركوعه وسجوده كنقر الغراب ولذلك منع الحاقن من الصلوة
 لانه يستعجل في اداء الاركان بلحوق الحاجة البشرية وقال تعالى
 فاذا فرغت فاذهب والى ربك فارغب فجلسة الاستراحة عندنا
 هي كفصل آية عن آية وقيل عن فعل وهو وان كانت فعلا لكنها تأخرت
 عن الافعال المفترضة بكونها سنة ولهذا استحب تحقيقها بحيث يكون
 من التكبير كافيها وللقيام حيث لم يرد لها ذكر يخصها وما استدلو
 به لا يدل على مطلوبهم من نفي هذه الجلسة لان قوله كان ينهض
 في الصلوة على صدر ورقدميه انما يدل على استحباب النهوض كان
 وذلك لا يتأني ان يكون ذلك النهوض بعد الجلسة وعليه فيستحب
 للمصل ان ينهض منها كذلك ومثل ذلك النهوض من التشهد
 الاوسط واستدل اصحابنا بحدِيث مالك بن النوير ان رأى النبي
 صلح يصلي فاذا كان في وتر من صلوته لم ينهض حتى يستوي
 قاعد اقال في المنتقى رواه الجماعة الا مسأما وابن ماجة فقوله في
 من الحدِيث الصحيح فاذا كان في وتر من صلوته الحظا هم في ذلك
 كان هديته في كل صلوة تراها الراوي وذلك لا شعاعا كان ودلايتها
 على المد اومة والاستمرار على فعلها قال في النيل بعد ان ذكر هذا الحدِيث

فيه مشروعية مجلسة الاستراحة وهي بعد الفراغ من السجدة الثانية
 وقبل النهوض الى الركعة الثانية والرابعة وقد ذهب الى ذلك الشافعي
 في المشهور عنه وطائفة من اهل الحديث وعن احمد بن ابي حنيفة وذكر
 الخليل ان احمد رجع الى القول بها ولم يستح بها الاكثر واحتج لهم الطحاوي
 بحديث ابي حميد الساعدي المشتمل على وصف صلوته صلح ولم
 يذكر فيه هذه الجلسة بل ثبت في بعض الفاظه انه قام ولم يتورك
 كما اخبره ابو داود قال فيتمثل ان فاضله في حديث مالك بن الحويرث
 لعلة كانت به ففقد من اجلها ان ذلك كان من سنة الصلوة ثم
 قوى ذلك بانها لو كانت مقصورة للشرع لها ذكر مخصوص وتغيب
 بان الاصل عدم العلة وبان مالك بن الحويرث هو راوي حديث
 صلواتكم ارايتموني اصيل فحكاياته لصفات صلوة رسول صلح
 دخلة تحت هذا الامر وحديث ابي حميد يستدل به على عدم
 وجوبها وان تركها البيان الجواز لا على عدم مشروعيتهما على ما لم تنفق
 الرايات عن ابي حميد في نفي هذه الجلسة بل اخبره ابو داود
 والنومدي واحمد عنه من وجه اخر يات ثبوتها قال الكافي انكر الطحاوي
 ان يكون جلسة الاستراحة في حديث ابي حميد وهي كما تراها فيه
 واما الذكر المخصوص فانها جلسة حفيفة تجد الاستغنى فيها بالتكبير
 المشرع للقيام واحتج بعضهم (يريد شيخنا ابن القيم) على نفي كونها
 سنة بانها لو كانت كذلك لذكرها كل من وصف صلوته صلح وهو

متعقب بان السنن المتفق عليها لم ييسر غيرها كل واحد من وصف
 صلواته صلحها وانما اخذ مجموعها من مجموعهم واحتجوا ايضا على
 عدده مشتمرو عينها كما وقع في حديث وائل بن حجر عند البراء بن رافع
 كان اذا رفع راسه من المسجد نزل استوى قائما وهذا الاحتجاج
 يرد على من قال بالوجوب كما قال بالاستحباب لما عرفت على
 ان حديث وائل قد ذكره النووي في الخلاصة في فضل الضعيف
 واحتجوا ايضا بما اخرج الطبراني من حديث معاذ انه يقوم كانه
 السهم وهذا الايه في الاستحباب المدعى على ان في اسناده متبها
 بالكذب وقد عرفت فما قد من في حديث المسيح صلواته ان جلسته
 الاستراحة من كورة فيه عند البخاري وغيره لا كما زعمه النووي
 من انها لم تنكر فيه وذكرها فيه يصلح للاستدلال به على وجوبها
 لولا ما ذكرنا فيما تقدم من اشارة البخاري الى ان ذكر هذه الجلسة وهم
 وما ذكرنا ايضا من انه لم يقل بوجوبها احد وقد صرح بمثل ذلك
 الحافظ في الفتح وقدم الطحاوي بحديث ابى حميد لانه جلسته
 الاستراحة ثم تركه لهذا الحديث في مرفع اليدين فما يقضه من العجب
 ان اخذون ببعضه وتكرونها ببعض ومن جملة ما احتجوا به القائلون
 بنفي استحبابها حديث وائل بن حجر عند ابى داود المتقدم قبل
 حديث الباب وما روى ابن المنذر عن النعمان بن ابى عياش قال
 ادركت غير واحد من اصحاب النبي صلحهم فكان اذا رفع راسه

من السجدة في اول ركعة وفي الثالثة قام كما هو ولم يجلس فذلك
لا ينافي القول بانها سنة لان التواضع لها من النبي صلى الله عليه
وآله وسلم في الحالات انما ينافي الوجوب فقط وكذلك ترك بعض الصحابة لها
لا يقدح في سنتها لان تركها ليس بواجب جازم انما هي ذكرته
برمته لما فيه من الفوائد وما ذكره مع ما قد منا لا يتبع تشبهه
في استحباب تلك الجلسة والافضل ان ياتي بها احيانا ويتركها
احيانا اقتداء بالنبي المعصوم صلى الله عليه وآله وسلم واذا

قام نهض على صدره وركبتيه معتمدا بيديه على فخذي
لما قد منا ولقوله في حديث وائل بن حجر وذكر فيه كيفية الهوى
الى السجود الحديث وفيه واذا نهض نهض على ركبتيه واعتمد على
فخذي يديه رواه ابوداود وقد ذكرت صدر القدمين في الاحاديث
استدل بها من دقي جاسة الاستراحة كما قد منا ذلك فلا تغفل
ومع هذا القيام على صدر القدمين سنة فيجوز تركه وكذا
يجوز الاعتناء بيديه على الارض كما ورد في رواية مالك بن

الحويرث اخبرني الشافعي سيما اذا عسر لكيرسن او عزوان

يبد التكيير من حين يرفع راسه من السجدة الى ان يستوي قائما
اي اذا سهل عليه ذلك ولم ينقطع نفسه لما قد منا من ان
جلسة الاستراحة لقصرها جرد الكفة لها بمد التكيير وحيث
لم يرد فيها يروي لها ذكر مخصوص وقد ثبت انه كان يكبر لكل خفض

ورفع ولم ينقل انه كبير مرتين اعنى حين رفعه من السجود وحين
نهوضه من الجلسة علم انه يكتفى في ذلك كله بتكبيره واحدة و
اختاره شيخنا الشوكاني في النيل ويقعل في الركعة الثانية مثل
ما فعل في الركعة الاولى لقوله عم في حديث المسئ صلواته ثم
افعل ذلك في الصلوة كلها الا انه لا يستفتح ويخففها عن الاولى
لما قدمنا فلا تغفل وهل يتعوذ قبل القراءة فيه خلاف ورجح
من اصحابنا ابن القيم والشوكاني انه لا يتعوذ والذي نراه انه
يتعوذ سرا ولقصر الاستعاذة وكونها سرا لم يذكرها
سكتة اذ مقدار ما يصرف لها من الزمن هو اقل او يساوي مقدار
وقت ترداد النفس وذلك قد يجفى على المقتدى وقد ثبتت في الاولى
نصا فلا يد ما يصح بنفيها في الثانية وما ذكره انما يجتمل ذلك وهو
لا يصح لنفي الثابت وقد قال تع فاذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا
وقت وسبب التعوذ ولا يجوز نزك ما قرب وقته وسببه في القرآن
عند وجود مقتضيه الابدليل قاطع وهو هنا غير موجود واما
قول بعضهم ونوحيه بان القراءة في الركعة الاولى والركعة الثانية
وما بعد هاهي كالقراءة الواحدة فيكتفى بالاستعاذة في قراءة الركعة
الاولى ففيه نظر وعندى ان ذلك ساقط لما قدمنا من لزوم قراءة
الفاتحة في كل ركعة كما قدمنا ذلك وذلك بين في ان لكل ركعة
قراءة مستقلة لا تصح ولا يعتد بتلك الركعة الا بها وذلك ظاهر بذلك

يسقط ما اطال به في الزاد والنيل من عدم استتمها بالتغوذ وليس
اذا رفع راسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية ان يجلس
للتشهد الاوسط والاولى ان يقرأ في ركعة اليسرى فيجلس عليها و
ان يتصب اليمنى ويوجه اصابعها نحو القبلة ولا يخرج عن السنة
يا النور او وهو ان يقرأ في ركعة اليسرى على الارض ويتصب اليمنى
ويوجه اصابعها نحو القبلة لو ورد ذلك في حديث المسع صلواته
عن رفاعه وفيه فاذا جلست في وسط الصلوة فاطمئن واقرئ
فذلك اليسرى تشهد رواه ابوداود وفي اسناد محمد بن اسحاق و
لكنه صرح بالتحدث ويضع يده اليسرى على فخذه اليسرى ويبسط
اصابعها واليمنى على اليمنى كذلك الا انه يقبض من اصابعها الخمسة
والبنصر شحاق حلقة بالابهام والوسطى ويرفع اصبعه السبابة
ويحركها ويدعو بها وقالت الاحناف يبسط اصابع يديه وزعم
بعضهم ورد ذلك في حديث وائل وهو غلط سببه عدم الاطلاع
وقصور الباع في علم الحديث واما ما يذكر في بعض الروايات من
الاقتصار على سجود الوضوء فليس فيه دلالة متعينة لما ذكره و
غابتها احتمال احد الامرين القبض كما ذكرناه او مطلقا والبسط كما
ذكرناه واذا كان الامر كذلك فلا وجه لترجيح البسط وجهه المستحب
المتعين دون ما سواه وترجيح احد المتساويين لا يرتفع تحكيم غير
مقبول ثم هل يجوز تراخي النص الصريح لما هنالك حاله وانما الواجب

حمل المطلق على المقيد بل قبول الزيادة الصريحة على البين متعين
 فما بالك بخير البين مما يتطرقه الاحتمال ومن ثم قالوا اذا وجد
 الاحتمال بطل الاستدلال وقوله مران في البسط توجيه اصابعه
 الى القبلة فيقال عليه ان في قبضتها وبسط السبابة اشارة الى التوحيد
 وان ما سوى الله مقهور تحت قبضته وفي توجيهها ورفعها اشارة الى
 التوحيد ان المراد المتصرف في خلقه وهذه حكمة لا ينبغي ان تغلو عنها الصلوة
 المشتقة على انواع تعظيم الاله وحالات التذلل له من العبادة سيما في
 المحل المناسب لذلك ولا يوجد في الصلوة محل النسب لذلك من
 اذكار التشهد ولا سيما وبسط الاصابع الى القبلة قد اخذ له نصيب و
 محل اخر من الصلوة كالسجود وغيرها فلو لم يكن الا القياس والتعليل
 لكان مقتضاها ان ما ذكرناه النسب بهن الموضع لا ما ذكرناه وقد عرفوا
 ان الاسلام جاء بين اظهر اقسام غرقت في انواع الشرك فيما كان شئ
 اظهر فيه من اظهار التوحيد والتشهاد اظهار له باللسان ورفع السبابة
 اظهار له بالجوارح وفي قلب المؤمن شهادة اخرى فجمع الشهادات
 قلبا ولسانا وجارحة وما احسنها وما اجملها وبعض المتأخرين
 من الاصناف كالكبيد ابي وغيره كاد كيد اعظيما وجعل الامر استحسن
 وخيرا ولم يشعر هو اعلم بما قال ابو حنيفة ام محمد الشيباني الذي هو
 من مخلص تلامذته وبه نشر علم ابي حنيفة وهو قال في موطنه
 بيتي وهو قول ابي حنيفة والعامية من ففها سنا والجملة من شيبان المجد

كيف رجم عدل الاشارة مع ورد الاحاديث الدالة على اتقانها وصحة
 النقل عن ابي حنيفة بثبوتها واعجب منه قوله ان هذا غير ظاهر
 الرواية اذ ما جعله ظاهرا هو اخفى من ديب النمل واقطع لم يرو
 المبسوط او الزيارات احد بالسند الصحيح المتصل عن عمر بن الخطاب
 موطاه بالسند الصحيح متصل ويقال ايضا هذا التعليل وقياس غير
 مستند الى اصل صحيح وبلاغة جامعة وايضا لو كان صحيحا فلا يجوز
 عند وجود النص ولم لا يقولون هنا كما قالوا في الرفع ان مبنى الصلوة
 على السكون فتحريك الاصبع لا تلائم مبناه وقد عرفت ان الصلوة
 مشتقة من تحريك الصلوة وهي عبارة عن الحركات المختصة
 فبمبناه على الحركة لا على السكون ومثل هذه التعليلات يفتك
 عليها البلاء والصدبان وهل يجدي مثل هذا الا وهام والظنون
 يوم لا يتفهم مال ولا يتون واستدل اصحابنا بحديث واثل بن حجر
 انه قال في صفة صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقترش رجله
 اليسرى ووضع كفه اليسرى على فخذه وركبته اليسرى وجعل حد مرفقه
 اليمين على فخذه اليمنى ثم قبض الشنيتين من اصابعه وحلق حلقة
 ثم رفع اصبعه فزايتها بحركاتها يد عوبها راحة احمد التستائي وابوداؤد
 وقد روي في قبض اصابع اليمنى ونصب السبابة روايات بالفاظ
 متقاربة وهي محمولة عندنا على الهيئة التي اخترناها والرواة عبروا
 بالفاظهم وادادتهم معنى واحد وهو ما ذكرناه وقالت الشافعية

لا يجوز المسبحة اى السبابة وكرهوا ذلك كما حرم الكيد اى الاشارة
 كاهل الحديث وبالغ بعضهم حتى قالوا تبطل الصلوة به ولو كان هذا
 القول عند هم ضعيفا ومن كره ما فعله رسول الله صلعم او حرمه
 فحقه ان يجلس حتى يتوب او يعزى تغزير اشديد الاول لم يعرف
 الاحتاف ان ابا يوسف امامهم حدثت يوما ان النبي صلعم كان يحب
 الدباء فقال رجل انا لاحب الدباء قد عاب ابو يوسف بسيف ونطم
 وقال اقتل هذا الرجل فانه صا من تدوا وانشأ شيخنا الشوكاني
 فى النيل الى ترجم القول بعد ما استجاب التحريك والحق ما ذكرنا و
 اختاره ابن القيم فى الزاد وعليه دل الحديث صراحة كما عرفت
 ولا يعارضه حديث ابن الزبير كان يتشرب بالسبابة ولا يجوزها الحديث
 رواه احمد ابوداود والنسائى وابن حبان فى صحيحه لان هذا ناف
 وما قد مناه مثبت ويمكن الجمع بان التحريك وقع عند الدعاء و
 لم يستوعب ساكروقت التشهد ولم يراوى هذا الحديث الا بصيغة
 صلعم حين الدعاء بل رأى قبله او بعده قليتا مل وبيسن اذ يتشهد
 بالماثور وهو التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليها
 النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
 تشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ولا يحصل
 السنة فى الاول بدون الماثور ولا تفهم الصلوة فى الجلسة الاخيرة الا به
 لورث ذلك عن ابن مسعود قال ان محمدا صلعم قال اذا قعدت

في كل ركعتين فقولوا الحمد يثاب الى اخره رواه احمد والنسائي اما كونه
 بدون المأثور لا تحصل السنة في الاول وانه لا تقم للصلوة بدونه
 في الاخير فقد دل عليه حديثه وهو عند الجلاء كما في المنتقى بلفظ
 علمني رسول الله صلعم التشهد كفي بين كفيه كما يعلمني السورة
 من القرآن الحديث فقوله كما يعلمني السورة من القرآن صريح في عدم
 الاعتدال بغيره اى لتأدية السنة او القرض ومفهوم قوله في بعض
 الروايات يتخير من المسئلة ما شاء او يتخير من الدعاء ما اعجبه
 ان ما ذكره من الفاظ التشهد ليس هو مفوضا الى مثبيه المصلح
 وقد ورد التشهد من طرق كثيرة وفي بعضها زيادة على بعض ويجوز
 للمصلح ان يقرأ ما شاء من الفاظ الواردة وانما اقرأ التشهد ابن
 مسعود وما تشهد ابن عباس وما الاخر واحب ان يجري على
 لساني ما جرى على لسان حبيب الله ورضي عنه واخذت لغوا في ايها
 افضل فن هب اصحابنا وجهور الفقهاء الى ان تشهد ابن مسعود
 افضل لان مرجحاته كثيرة وانفق عليه الائمة السنة لفظا ومعل
 قال النووي وانفق العلماء على جوازها كلها يعنى التشهيدات الثابتة
 من وجه صحيح وكذا نقل اجماع القاضى ابو الطيب الطبرى
 كذا في النبل ثم يتخير من الدعاء اعجبه اليه ليدع به مرة واحدة
 ذلك عنه صلعم ورواه ابن مسعود وغيره وهو اذن منه صلعم
 المصلح ان يدعوى في هذا الموضع بعد التشهد بما شاء من امور الدين

او الدنيا ولا يلزم عليه الاقتصار على ما ورد عنه صلحهما او في القرآن
 وقال احناف ان سأل الله تعالى ما يسأل عن الناس مثل زوجتي فلا تة
 تفسد صلوته وهذا الكلام قاسد لا دليل عليه بل الدليل يقتضي
 خلافه وليس لاحد ان يحجروا سماعا وما استحب به عملا الا تيان باكمل
 الصلوة على النبي صلحهما اي وهما تحب الا تيان به من الادعية الماذون
 لنا فيها اي وان لم تكن ما نثورة الصلوة على النبي صلحهما والصلوة على
 اله معه صلحهما وعدم ذكورها في التشهد المانور لا ينفى استحباب الا تيان
 بها في الدعاء الماذون لنا فيه وقالت المشافعية لا تنس الصلوة على
 ال اول معه في التشهد الاول مع قولهم بسنته الصلوة على النبي صلحهما
 حتى انهم شرعوا النار كما سجد السهو ولم ياتوا ببرهان على هذه التقاريع
 اذ لم تبتنى على اصل صحيح والذي ينبغي ان يقال انه اما ان تشترج الصلوة
 عليه صلحهما قاله مثله بنعله واما ان لا تشترج فذلك والدليل انما يدل
 على عكس ما زعموه والنبي صلحهما قد هي ان يصلح عليه الصلوة البتراء
 والصلوة البتراء هي ان يقولوا اللهم صل على محمد وميسكوا فما الحق
 ما ذكروه بالكرهه واعجب العجب وقوع الخلاف بينهم في بطلان صلوة
 من صلح على ال اول معه في هذا الموضع واعتبروا يا اولى الابصار و
 اما من الشافعي برئ عن امثال هذه الترهات والسفطات انها هو
 صنيع المتأخرين من الفقهاء المنقشقة الذين يبتغي قرب الاله و
 الرسول في التبعده عنهم وقالت احناف لا يزيد المصلح في هذا الموضع

على تشهد ابن مسعود وقوله من ادرك ركعة من الصلوة قبل ان يركع ركعة اخرى
صلى بها في الحديث يلفظ ثم ليتخير احد ركعتي الدعاء اعجبه اليه وليدع
به سر به عز وجل الحديث وقد تقدم وقول الاحتياق هنا من اعرب
ما يتصور فانهم استدلوا ببعض الحديث وردوا بعضه الاخر وكذلك
صنيعهم في مواضع اخرى كما في حديث من ادرك ركعة من الفجر
فقد ادرك الفجر ومن ادرك ركعة من العصر فقد ادرك العصر
فتمسكوا بالنصف الثاني وانكروا النصف الاول وما ادسرى بما اذا
يجيبون اذا سألوا يوم القيمة تجاه النبي الكريم عن مثل هذه الامور
واما قول بعضهم ولا يزيد على هذا في القعدة الاولى مستند عليه
يقول ابن مسعود علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد
في وسط الصلوة واخرها فاذا كان وسط الصلوة نهض اذا فرغ من
التشهد واذا كان اخر الصلوة دعا لنفسه ما شاء فيقال عليه ارهذه
حكاية فعل وما قد مناه قول وهو مقدم على الفعل وهذا فعل صلح
وذلك امره لا مته والواجب الاثمار ويقطع النظر عن هذا كله
فما ذكرناه زيادة غير معارضة فيلزم تسليم مقتضاها وعايته
استواء الفعل والترك واما ترجيح الترك مع ما عرفت فلا وجه للنبذة
وايضا ما ذكرناه ليس في الصحيح المتفق بل هو ما ذكرناه وليخففه في
اتمام وذلك بان يختصر في الادعية بعد التشهد والصلوة على النبي
صلحهم وذلك للاتباع في ذلك قال في الزاد وكان صلح يخفف هذا التشهد

جد اجتهت كانه على الرصيف وهي الحجارة المحلاة وينهض مكبرا على صدره
 قد امية وعلى ركبتيه معتدل اعلى فخذة كما تقدم في القيام عن جلسته
 الاستراحة وعلى هذا الوقت وقد تقدم بعضها والنهوض على
 الصدور سنة فيجوز تركه والاعتماد بيديه على الارض سيما اذا عسر
 تكبير سن او رجع في الركب او غيرها فاذا استوى قام ثم ارفع يديه
 كما فعل عند التورم خلاف الاحناف ولنا ما روي مسلم من حديث
 ابن عمر انه كان يرفع يديه في هذا الموضع وقد جاء ذلك مصرحاً به
 في حديث ابى حميد الساعدي وهو حديث طويل تمسك ببعضه
 الاحناف وخالفوا بعضه كما هود ابهم قال في الزاد بعد ان ساقه
 بطوله هذا السياق ابى حاتم في صحيحه وهو في صحيح مسلم ايضاً وذكره
 الترمذي مصححاً له من حديث علي بن ابى طالب عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه كان يرفع يديه في هذا الموضع ايضاً ثم كان يقرأ
 الفاتحة الحمد والسر في ذلك ان الشارع جعل كل شفع صلوة
 فشرع الرفع حين الشروع في الشفع الثاني كما شرع حين الشروع في
 الشفع الاول تامة وانما لم يكن التشهد الاوسط واجباً ولا فقه
 لان النبي صلى الله عليه وسلم تركه سهواً فسبح الصلابة فلم يعد له بل استمر
 سجد للسهو ولو كان واجباً لعادله عند ذهاب السهو بوقوع التثنية
 من الصلابة فلا يقال ان سجود السهو يكون لغيره الواجب كما يكون
 لغيره غير الواجب لاننا نقول على الدليل ههنا هو عدم العود لفعله

بعد التنبيه على السهو واما امد او منه صلح لفعله فلا يكفي للدلالة
 على الوجوب والفرضية قلت واعظم ما استدل به من قال بالوجوب
 ههنا ان فعله صلح المستمر هو بيان لمحل واجب ولذلك قال صلح
 صلوا كما رأيوني اصدل واستظمر واعل ذلك ايضا بما يذكر في بعض
 روايات حديث المسئ صلوته عن رفاعه بن رافع عن النبي صلح
 قال اذا قمت في صلوتك فكبر ثم اقرأ ما تيسر عليك من القرآن فاذا
 جلست في وسط الصلوة فاطمئن وافترش فخذ الييسر ثم تشهد
 رواه ابوداود قال في النيل هذه الزيادة اعنى قوله فاذا اجلست في
 وسط الصلوة الخ تفرد بها ابوداود وفي اسنادها محمد بن اسحق ولكن
 صرح بالتحديث انتهى ببعض تصرف واستدلوا ايضا بان قول صلح
 في حديث ابن مسعود اذا قعدت في كل ركعتين فقولوا التحيات
 الحديث امر والاصل في الامر الدلالة على الوجوب وقد اجاب صاحب
 الروضة عن هذا الاخير بان بعض التشهد تعليم كيفية وتعليم
 الكيفيات وان كان بلفظ الامر لا يدل على وجوبها وما نحن بصدد
 من ذلك انتهى قلت لا يصح جعل الامر للوجوب في حديث ابن مسعود
 الا بعد اثبات وجوب القعود بعد كل ركعتين لان الامر بالتشهد فيه
 انما يتوجه الى من قعد فاذا لم يدل دليل على وجوب القعود فالتشهد
 انما هو تابع له وكل فعل وحالة من حالات الصلوة فنكرها تابع لها
 فما كان واجبا من ذلك فاذا كاره واجبة وما لا فلا وهذا اولى ما يقال

في الجواب وان لم يرد كروة واما استدلالهم برواية سرفاعة فالجواب
 انها شاذة وفي اسنادها محمد بن اسحق وهو مع الشذوذ ولا تجوز روايته
 وان صرح بالتصديت وايضا لو صح الاستدلال به على الوجوب لا يقتضي
 وجوب الافتراض ولم يقل به احد فيما نعلم واما قولهم ان فعله لبيان
 الواجب المجمل فممنوع على اطلاقه لان العلماء انما نصبوا البيان للمجال الواجب
 ما هو كحديث المسح صلواته ولم يقولوا ان كل ما يفعله النبي صلعم
 في صلواته واجب ودعوى المداومة والملازمة المستمرة غير مسلم لان
 لم يقل من قال بعدم الوجوب الا لعدمها وذلك لعدم مرجوعه صلعم
 لفعل ذلك بعد تنبيه اصحابه له عن السهو فلا يرد ان جبران الواجب
 لعله يكون بسجود السهو لما عرفت انه لا سهو بعد التنبيه فتأمل ذلك
 على ان المعروف مما دل عليه الاحاديث ان من ترك فرضا واجبا من
 الصلوة ولم يتمكن من استتيانها ان يعيد صلواته كما دل على ذلك
 فقوله صلعم للمسيء صلواته ارجع فصل فانك لم تصل ولو كان شيئا
 من ذلك ينجز بسجود السهو لم يبينه صلعم له ومن فروضها التثنية الاختيار
 وعوده والصلوة على النبي صلعم فيه وذلك لحديث ابن مسعود ^{رضي} قال
 كنا نقول قبل ان يفرض علينا التثنية السلام على الله السلام على
 جبريل وميكائيل فقال رسول الله صلعم لا تقولوا هكذا ولكن قولوا
 التحيات لله وذكره قال في المنتقى برهانه الدارقطني وقال اسناده صحيح
 وهذا الخبر ورأيت من ابن مسعود بانه فرض بعد ان لم يكن عليه

فلا يعارضه حديث المسعى صلوته والاصل في قول الصحابي فرض علينا
 الرواية لا الراي لاسيما اذا تعينت الراوية بقريظة كما هنا قال في النبيل
 ولا يخفى ان كلامه هذا خارج عن مجزى الرواية لانه بصددها لا يصدق الراي
 وقول الصحابي فرض علينا او وجب علينا اخبار عن حكم الشرايع
 وتبليغ الى الامة وهو من اهل اللسان العربي وتجويزه ما ليس بفرض
 فرضا بعيد فالاولى الاقتصار في الاعتذار عن الوجوب على عدم الذكر
 في حديث المسعى صلوته وعدم العلم بتأخره عن اعنه انتهى قلت وهذا
 الاقتصار في الاعتذار غير سديد لان قبول الزيادة من الثقة متعين
 والله اعلم واذا ثبت وجوب التشهد وجب قعوده با تفاق من اوجبه و
 روى النبي صلى الله عليه وسلم له محلا غير القعود كما في حديث ابن مسعود
 وغيره ويحرم الدعاء كالكلب كحديث ابي هريرة قال سألت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن ثلاث عن نفرة كنفرا ليدك واقعاء كاقعاء
 الكلب والتفات كالتفات الثعلب رواه احمد قال في مجمع الزوائد
 اسناد احمد حسن وهو يقتضى الفساد ومقتضى قول من اطلق
 الكراهة عدم الفساد وهذا اذ هول عما صلوة من ان النهى يقتضى
 التوجيه والفساد والحق ان فعل المنهى عنه حرام وفساد فمن فعل
 ذلك علما عمد ابطلت صلوته عندنا بنص هذا الحديث فان قيل
 يلزم مكران تقولوا يبطلان صلوة من التفت كذلك قلنا والا مركز ذلك
 لو كما نقل انه صلى الله عليه وسلم التفت في صلوته وعليه ففعله صلى الله عليه وسلم

عنه وهو ان
 يضم اليه
 يد يد على الارض
 ويضرب ساقيه
 هذا هو الذي
 روى عن ابي
 بكر اهله واما
 النوع الذي
 من الاقواء
 هو ان يضم
 اليه على
 عقبيه ويكون
 ركبته في الارض
 فهو سنة في
 الجاوس بين
 المسجد بين
 رواه ابن
 عباس و
 فعلت العبادة
 ١٢ منه

للنهي في الالتفات الى الاباحة للحاجة كالخوف ونحوه اى كما يعذر الرجل
 في ترك فروض الصلوة لذلك اويقال ان الالتفات بالصفة المذكورة
 في الحديث مبطل اعني تواليه وتواتره من غير حاجة كالتفات التغلب
 والتفاتة صلحهم ما كان على الصفة المذكورة وليست تنبسط من هذا الحديث
 وجوب القعود للثشهد الاخير لعدم تعارض الاحاديث فيه بخلاف
 القعود لجلسة الاستراحة والنتشهد الاوسط كما تقدم ذلك فتأمل
 والاقعاء المنهى عنه هنا هو ان يلصق اليديه بالارض وينصب سبقيه
 ويضع يديه على الارض كاقعاء الكلب وما سوى ذلك فكيف قد جاز
 اى لا يعتقد الاجماع على جوازه وتحصل باى هياة ما توفرت لجلسة الاخص
 بمحل فالسنة ان يخص بمحله الذي عين له والتورك في الاخير اولى
 خلافا للاحناف استدلال احناف على ان الافتراض في التشهد الاخير
 هو الاولى كالاول بمحليته وائل وعائشة قالوا ان ذلك اشق على البدن
 فكان اولى من التورك قال بعضهم وحديث التورك ضعفه الطحاوى
 او يحل على حالة الكبر ويجاب عن استدلالهم بمحليته وائل وعائشة
 بان الافتراض قد ورد مقيدا في كثير من الاحاديث بالتشهد الاوسط
 وبقطع النظر عن ذلك كله فعائشة ان يدل ذلك على مشروعية الافتراض
 مطلقا واما كونه الاولى في الاخير فمما لم يذكر في هذا الحديث الذي
 استدلوا به واما قولهم ان ذلك اشق على البدن فكان اولى من التورك
 فيقال عليه ان هذا التعليل لم يردل عليه دليل وهو غير صحيح في كل ما يكون

فيه الاختلاف والافتراء لم يشرع بالاولوية في التشهد الاوسط لان
 بعض الجلسات اشق منه بل لكون التخييف فيه مطلوباً لان المصلحة
 فيه كالمستوفز للقيام وذلك اسهل لمن يريد القيام ولم يكن علة
 ذلك المشقة وعد مهاثر نقول ان التورك في الاخير هو الاول لئلا تشغله
 مشقة الجلوس مفترشا عن الخشوع المطلوب في الصلوة فان كان
 مثل تعليقه لم يجد للتشريع وبيان الاولى عن غيره فما ذكرناه من التعليل
 هو اول ما ذكره ودليلنا ما هو نص في محل النزاع عن ابي حميد ان قال
 وهو في نظر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ ركع لصلوة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذ اكب جعل يديه حذاء منكبيه واذا ركع امكن يديه
 من ركبتيه ثم هصر ظهره فاذا رفع راسه استوى حتى يعود كل فقار
 مكانه فاذا سجد وضع يديه غير مفترش ولا قابضهما واستقبل باطراف
 اصابع رجليه القبلة فاذا اجلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى
 ونصب اليمنى فاذا اجلس في الركعة الاخيرة قدم رجله اليسرى ونصب
 الاخرى وقعد على مقعدته رءاه البخاري واما تضعيف الطحاوي
 فما لا يلتفت اليه ومن اين ساع للطحاوي تضعيف ما صحح البخاري
 وقد لا كفاية من الضعاف والمنكرات وليستدل بها اذا كانت موافقة
 لمن هبه غفر الله تعالى لنا وله واما سألهم ذلك على حالة الكبر ففي غاية
 السقوط لان الراوي وصف صلوته صلح النبي واظب عليها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وقد وافقه على ذلك عشرة من الصحابة ولم يخصوا ذلك بحالة

الكبر والعبرة بعموم اللفظ وقد قال صلح صلوا كما رايتون في اصله كذا العجب
 الحافظ في نصب الرأية قلت وقوله يجمل على حالة الكبر برودة لفظ
 الحد يث الذي ذكرناه فانه ذكر فيه الافتراض للتشهد الاول و
 التورك الجلوس للتشهد الاخير فاذا كان صلح يفعل ذلك في الصلوة
 الواحدة كما هو صريح الحد يث وظاهر سياقه فهل يصح ان يجمل
 ذلك على حالة الكبر والضعف اللهم الا ان يجملوا ويقولوا ان التشاب
 القوي قد يهرم ويضعف في المدة الفاصلة بين التشهد الاول
 والاخير من الصلوة الواحدة فان قالوا ذلك كان غاية في التحقيق
 والله المستعان وبه نستعين اما وجوب الصلوة على النبي صلح مطلقا
 فلا خلاف فيه وقد دل على ذلك القران الكريم قال تعالى يا ايها الذين
 امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وقد اختلف في وجوبها في الصلوة فقال
 الشافعي وجماعة من السلف والخلف بوجوب ذلك وقال احمد في شهر
 ربيع الاخير تبطل الصلوة بتركها وقال ابو حنيفة وما لك لا تجب في الصلوة
 قال بعض الاحناف والصلوة على النبي صلح خارج الصلوة واجبة
 اما مرة واحدة كما قاله الكرخي او كلما ذكر النبي صلح كما اختاره الطحاوي
 واقول لما لا ريب فيه وجوب الصلوة عليه صلح بنص قوله يا ايها الذين
 امنوا صلوا عليه الآية ثم الواجب اما ان يكون خارج الصلوة او فيها
 وقول الكرخي ومن وافقه بوجوبها مرة واحدة في العمر انما يخرج عن
 اقوال اهل الجدل فانه لا يوجد في الشرح ايجاب ما يسهل تحصيله

كما نحن بصدد مرة في العسر واما كان الحج كذلك المشقة وكثرة
 المؤن والمصارف واما الصلوة على النبي صلعم فهي اليسر من كل يسير
 مع ما فيها من الاجر الكثير ولولم يوجب الله ذلك في كتابه لكان العقل
 دارة على وجوب الشاء عليه والدعاء له وذلك لما له صلعم من المنة العظيمة
 على كل مؤمن اذ شكر المنعم كما لم عقلا عند تجد ذلك نعمة كان صلعم هو
 الواسطة والسبب في حصولها ولهذا اجاء في الحديث من سن سنة
 حسنة كان له اجرها واجر من عمل بها الحديث اي لكونه السبب فيها و
 ايضاً ان الامر بالصلوة عليه صلعم في الآية قد وقع موقع الجواب لقوله
 تتحان الله وعلا فكنه يصلون على النبي ولما كان قوله تعالى يصلون فعل
 مضارع وهو يقتضيه الدلالة على الحال والتجدد في الاستقبال كان لما تروى
 عليه حكمه وذلك يرد قول من حمل الامر في الآية على مرة في العسر فتعين
 ان وجوب الصلوة عليه صلعم من الواجب المتكرر فاذا بحثت في وقتها
 ومحلها وسببها بحث منصف فلا اقل من ان تجب حيث وجب شقيقها وهو
 السلام عليه عليه اكل الصلوة واذكى التسليم وارق التختية ويريد قوله
 في حديث فضالة ثم ليصل على النبي صلعم وفي رواية عن سهل بن سعد
 ان صلوة لمن لم يصل على النبي صلعم رواه الحاكم وقال صحيح على شرطها وفي
 رواية عن ابي مسعود مرفوعاً من صل صلوة لم يصل على فيها ولا على اهل
 بيتي لم يقبل منه اخوجه الدار قطن وفي سنده جابر الجعفي ضعيف
 ورواه من حديث عائشة ايضاً وفيه عمرو بن شمر مزك وقد تقدم

اند ما ج السلام واند راجه في التشهد فهو مستحب من جملة التشهد
 الاول المستحب وواجب من جملة التشهد الاخير الواجب وقد فهم ذلك
 اصحابه كما روى عن كعب بن عجرة قال قلنا يا رسول الله قلنا او عرفنا
 كيف السلام عليك فكيف الصلوة (كانهم طلبوا التشریح قوله تعنا صلوا
 عليه وسلموا التسليما وتفسيرة بعد نزوله) قال قولوا اللهم صل على محمد
 وعلى آل محمد كما صليت على آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم بارك على محمد
 وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم انك حميد مجيد قال في المنتقى رواه
 الجماعة الا ان الترمذی قال فيه على ابراهيم في الموضوعين لم يرد كراهه و
 عن ابی مسعود قال اتانا رسول الله صلعم ونحن في مجلس سعد بن
 عبادة فقال له بشيئين سعد امرنا الله ان نصل على علي فكيف نصل
 عليك قال فسكت رسول الله صلعم حتى قمنا ان له لم يسأله ثم قال
 رسول الله صلعم قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الحديث وأخوه
 والسلام كما قد علمت رواه احمد ومسلم والنسائي والترمذی وصححه
 ولا احمد في لفظ آخر نحوه وفيه فكيف نصل عليك اذا نحن صليين في صلواتنا
 وهذه الزيادة اخرجها ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والحاكم
 واخرجها ابو حاتم في صحيحه فقول الصحابة رضوان الله عليهم قد عرفنا
 السلام اي حيث علمتنا اياه في ضمن التشهد فهم قد فهموا ان الصلوة
 تكون حيث يكون السلام ولذا قالوا قد عرفنا السلام عليك (اي في
 ضمن التشهد) فكيف نصل عليك اذا نحن صليين عليك في صلواتنا

والنبي صلعم قد اقرهم على ذلك القهم فعلمهم الصلوة الواجبة وقال و
 السلام كما علمتم فكانه كمل لهم تعليمهم الواجب في قوله تعالى صلوا
 عليه وسلموا تسليها وخالصة ان الصلوة والسلام عليه صلعم فرض
 واجب بنص القرآن ولا يجوز جملة على مرة في العمر لما عرفت وان ما يجب
 في العمر مرة فهو كغيره من الواجبات لا بد من بيان وقته ومجمله ايضا
 وما هنا ليس كذلك ولا بد ان يكون مشروطا باستطاعة او مسببا
 بسبب يبعد وجوده كما عرفت حيث لم يكن شيئا من ذلك فتعين احد
 الامرين اما ان توجب في الصلوة كما فهم الصحابة او كلما ذكر صلعم وعلى
 كل تقدير فيتعين افتراضها في التشهد الواجب اذ فيه ذكر النبي صلعم
 مرتين قال الشافعي من لم يصل على النبي صلعم في التشهد الاخير وصلوته
 فاسدة فان قيل يلزم على هذا الجوابها في التشهد الاول ايضا وكما ذكر
 قلنا القول بوجوبها في التشهد الاخير متعين للقرائن والمؤيدات و
 لا يبعد التزام القول بذلك في التشهد الاول وكما ذكر صلى الله عليه وسلم
 فتأمل ذلك فانه حوى بالتأمل وان بحث الشوكاني خلافه في التشهدين
 وتبعه السيد كوكبي ان ينتشهد ويصل على النبي صلعم بكلامهم من المانور
 وقد تقدم ان افضل التشهدات تشهد ابن مسعود في النبل قال
 النووي في شرح المذهب ينبغي ان يجمع ما في الاحاديث الصحيحة وذكرها
 لترقال وقال العراقي بقى عليه ما في الاحاديث الفاظ وهي خمسة يجمعها
 قولك اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الامي وعلى آل محمد

وازواجه امهات المؤمنين وذريته واهل بيته كما صليت على ابراهيم وعلى
 آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم بارك على محمد النبي الامي وعلى آل محمد وازواجه
 وذريته كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد
 ذكر ذلك شيخنا واقرة وهو حسن في بيان الافضل واي كيفية فعل ما صح
 في كافية لتأدية الواجب وما يفعله في الاول فيندب في الاخير ويخصه
 بالتورك والتطويل وقد تقدم ذلك بماله وعليه ودلت على ذلك الاحاديث
 المعتبرة ويتخير من الدعاء اعجبه من امور الدين او الدنيا كما حدث على ذلك
 من رسول الله صلعم وقد تقدم وهذا سنة للامام والمؤمن وقد جاء الامر
 بذلك في بعض الاحاديث الصحيحة فيكون تركه لما ذكرنا والمخلاف في وجوب
 بعضه ولا فرق بين الدعاء الاخرى والدينى ولا بين ما يشبه كلام الناس
 وما لا يشبههم ومن فرق فلم يأت بدليل بل الدليل على خلافه وقد قال
 النبي صلعم اذا سألت فاسأل الله واذا استعنت فاستعن بالله ولو انقطع
 تشفع نعل احدكم فليسأل الله وما تفرقة افضل اى المنقول عنه صلعم
 افضل من غيره لانه صلعم اعرف بما يليق في كل محل بخلاف غيره صلعم
 ومنه اللهم اغفر لي ما قدمت وما اخرت الى اخره وهو ما اسررت وما اعلنت
 وما اسرفت وما أنت اعلم به مني انت المقدم وانت الموفق الا انت رواه
 مسلم ومنه ما يروى عن ابي هريرة رضي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا فرغ احدكم من التشهد الاخير فليتعوذ من اربع من عذاب جهنم و
 من عذاب القبر ومن فتنة الحيا والممات ومن شرفة المسير الرجال

وورث نحو ذلك من حديث عائشة وهو في الصحيحين وغيرهما وفي الرخصة
 فيكون هذا التعوذ من تمام التشهد واقول قوله صلعم اذا فرغ احدكم من
 التشهد صريح في انه ليس من تمام التشهد وعليه يحل اطلاق الرواية
 الاخرى ويبدأ بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ليكون اقرب الى
 الرحابة لقوله صلعم فيمن تركها في دعائه عجل هذا الحديث وراه فضان
 ابن عبيد اخروجه الترمذي وصححه وقد رويت ادعية في الصلاة لم يكن لها
 محل مخصوص فمن دعا بشئ منها او غيرها في اي محل يبندب فيه الدعاء فقد
 احسن قال في الزاد واما المواضع التي كان يدعوا فيها في الصلاة فسيعة بمواطن
 احدها بعد تكبيرة الاحرام في محل الاستفتاح الثاني قبل الركوع وبعد الفراغ
 من القراءة في الوتر والقنوت العارض في الصبح قبل الركوع ان صح ذلك
 فان فيه نظرا الثالث بعد الاعتدال من الركوع كما ثبت ذلك في صحيح مسلم
 من حديث عبد الله بن ابي اوفى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رفع
 راسه من الركوع وذكر الحديث الى اخره الرابع في الركوع الخامس في سجدة
 وكان فيه غالب دعاء السادس بين السجدين السابع بعد التشهد وقبل
 السلام قلت وكذا بعد التشهد الاول وقبل القيام كما تقدم في حديث عبد الله
 ابن مسعود فهذه مواطن الدعاء في الصلاة وللمصلين يدعوا بها شاء في
 احد هذه المواضع سيما من الادعية الماثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم وردت
 بتعيين المولى او من غير تعيين ومما فعل فقد احسن واذا سرفعه الايد
 في الدعاء اذا كان قائما او قاعدا وقد اخبر الترمذي عن الفضل بن عباس

مرفوعاً الصلوة منتهى تشهد في كل ركعتين وتختتم وتضع وتمسك ثم
 تقنع يديك بقول ترفعها الرابك مستقبلاً ببطونها وهك وتقول يا رب
 يا رب ومن لم يفعل ذلك فهو كذا او في رواية فهو خداج ومن حصل هذا
 الحد بين على الدعاء بعد الصلوة فقد اخطأ وسياق الحد بين على اخطأ
 ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله رفع اليدين بعد الصلوة الا في رواية شاذة
 ولا يثبت انه صلحها كان يلزم الدعاء بعد الصلوة نعم كان يذكروا الله بعد
 الصلوة احياناً يا دعوية واذكار سبحة ذكرها واحياناً كان يروح اذا سلم
 يميناً وشمالاً لاجتهه ولا يدعو والجب من اهل عصرنا سيما من الاحناف
 انه لم يلزم الدعاء بعد الصلوة برفع اليدين ومن لم يدع كان في الجديون
 عليه وهذا جهل عظيم بالسنة وياتي كون الدعاء في الصلوة في اكثر المواضع
 التي ثبتت عن النبي صلى الله عليه وآله فيها ولا يجوزون فيه رفع اليدين مع ان
 حقيقة الصلوة هي الدعاء وهي ادلولها لغة وعن بيتنا الفضل عليه السلام
 واخرها التسليم وقيل هو واجب تصحيد يده وباتوا تركه وقيل ليس
 بواجب السلام في آخر الصلوة منشرع بالجماع وهو ركن عند الشافعي ومالك
 واحمد وقتل الاحناف هو واجب احتياطاً وليس هو من الصلوة وعبد الله
 الوجوب قد نقله في النبيل عن جماعة وعن منهم ابا حنيفة وفي الهداية خلافة
 ولعل مراد صاحب النبيل بعدم الوجوب عدم الفرضية وهو صحيح على من علم
 الاحناف واختارها صاحب النبيل عدم الوجوب لكنه قال انما كتبه على القول
 بالوجوب والسيد في الرخصة او لا يجمع القول بالوجوب ثم اضطررنا في آخر كلامه

حتى انه صرح بعدم الوجوب استدلال الاحناف بما يروى من حديث ابن
 مسعود في التشهد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ بيد عبد الله فعمله التشهد
 في الصلوة ثم قال اذا قلت هذا فقد قضيت صلواتك ان شئت ان تقوم
 فقوم وان شئت ان تقعد فاقعد قالوا والتغيير بينا في الفرضية والوجوب
 الا اننا اثبتنا الوجوب بما رواه احتياطاً ومثله لا يثبت الفرضية والله اعلم
 وما ذكره فاسد من وجوه احد هان هذه الزيادة في حديث ابن مسعود
 قد تكلم اهل الحديث فيها وذكروا ذلك في النيل واما حديث ابن مسعود
 فقال البيهقي في الخلافات انه كالتناذ من قول عبد الله واما جعل كالتناذ
 اكثر اصحاب الحسن بن الحليم يذكروا هذه الزيادة لا من قول ابن مسعود
 مفهولة من الحديث ولا مدرجة في اخره واما رواه بهذه الزيادة عبد الرحمن
 ابن ثابت عن الحسن فجعلها من قول ابن مسعود وزهير بن معاوية عن
 الحسن فادرجها في اخر الحديث في قول اكثر الرواة عنه وروىها شباب بن
 سوار عنه مفهولة كما ذكر الذاق قطره وقد روى البيهقي عن طريق ابى الاحوص
 عن ابن مسعود ما يخالف هذه الزيادة بلفظ مفتاح الصلوة التكبير وانقضاءها
 التسليم اذا سلم الامام فقوم ان شئت قال وهذا الذي صححه عن ابن مسعود
 وقال ابن حزم قد صح عن ابن مسعود ايحاب السلام فرضاً وذكر رواية ابى الاحوص
 هذه عنه البيهقي ان تعليم النبي صلى الله عليه وسلم التشهد لا ينسحب
 كان قبل فرض التسليم ثم فرض بعد ذلك وقد صرح بان تلك الزيادة
 المنكورة مدرجة جماعة من الحفاظ منهم الحاكم والبيهقي والخطيب وقال البيهقي

في المعرفة ذهب الحفاظ الى ان هذا وهم من زهير بن معاوية وقال النووي
 في الخلاصة انفق الحفاظ على انها ملحة انتهى وقد رواه عن الحسن بن الحر
 حسين الجعفي ومحمد بن عجلان ومحمد بن ابان فانفقوا على نزك هذه الزيادة
 في اخرا الحديث مع اتفاق كل من رمى التشهد عن علقمة وعن غيره عن ابن
 مسعود على ذلك انتهى فقوله لنا ما مر بينا من حديث ابن مسعود قد
 عرفت ما فيه الوجه الثاني انه لو سلم صحة ذلك عن ابن مسعود فهو موقوف
 عليه لانه مما لا يخبرنا فيه مجال وهو ليس بحجة الوجه الثالث ما عرفت ما تقدم
 عن البيهقي وابن حزم من ان الصحيح عن ابن مسعود ما يخالف ذلك وعليه
 فالواجب حمل المطلق على المقيد اي فما رمى عن ابى الاحوص مقيد بالتحديد
 لمن سلم الوجه الرابع ان ما رمى عن ابن مسعود اذا لم يصح ان يدل على
 الفرضية لمنافاة التحديد لها فكيف صح ان يكون دليلا للموجب ولئن سوغ
 الاحتياط القول بالواجب فلم لم يسوغ القول بالفرضية فانه لا فرق بين
 هذا او ذلك اذ كل منهما حكم شرعي ولا يجوز لاحد ان يشرح من الدين ما لم
 ياذن به الله بقى علينا الجواب عما اعترض به السيد كتبا للشوكاني حيث
 قال وما كون التسليم واجبا او غير واجب فقد تقدم ان المرجع حديث
 المسيح صلوته وانه لا وجوب لغير ما لم يذكر فيه الا ان بينت ايجابه
 بعد تاديه حديث المسيح ايجابا لا يمكن صرفه بوجه من الوجوه انتهى
 علما ذلك بان تاخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز بالاجماع قال في العيل
 ولا سيما وقد ثبت في الروايات (اي روايات حديث المسيح صلوته) فاذا فعلين

ذلك فقد تمت صلواتك انتهى واقول ان التشهد الاوسط والافتراش فيه
 قد ذكر في بعض روايات المسيح صلواته وقد اختلفوا في وجوب الاول و
 اتفقوا على عدم وجوب الثاني اعني الافتراش في جلوس التشهد المذكور
 وايضا التشهد الاخير لم يرد في شيء من رواياته وكذلك النية في اول
 الصلوة لم تذكر فيه ونبأ على ما ذكرنا يجوز ان يكون معيار الجملة الواجبات
 تعير اذا اخذنا وجمعنا جميع طرقه الصحاح فان كل ما فيه واجب لا يعتد
 بصلوة من ترك شيئا منها وزيادة ذكر جلسة الاستراحة او التشهد
 الاوسط والافتراش له في بعض رواياته قد ردها امام اهل هذا الشأن
 محمد بن اسماعيل البخاري ولا يخفى دقة مداركه في نقل الاحاديث واذ كان بعض
 الواجبات لم تذكر فيه عند جمهور العلماء فجعله معيارا لجميع الواجبات قاعدة
 غير متفق عليها والحق ان صديقة الامراء اجادت في حديث الفوتور على
 الوجوب وان لم يرد حديث المسيح صلواته على من لو اهلها لا سيما اذا لم يعلم
 تأمرينها او علمت اخوة وخلاصة القول هنا ان يقال ان حديث المسيح صلواته
 والتعليق الذي بينه صلواتها كان سببه جهل ذلك الرجل واخلاقه باءاء
 الواجب الذي سبب ما يخفى على مثله فلهذا النبي صلواته كيف يودي ما رآه اخل به
 من الصلوة ولا يبعد ان ذلك الرجل كان يخطئ صلواته بالنسبة في كل مرة
 من المرات التي امره ان يعيدها لان حفظ لفظ السلام عليه كبر ليس بالاشهر
 المسيير لا سيما النبي صلواته وجميع المسلمين لم يزلوا يفعلونه في كل فرض
 ونقل فاذا لم يعلمه صلواته فانما اكتفى بما رآه من اتيانه به واما قوله صلواته

فاذا فعلت ذلك فقد تمت صلواتك فلا يعارض ما ذكرناه من اوتراض التسليم
 لان السلام هو تحليلها ولا شك ان التحليل والخروج منها ان يكون الا بعد
 اتمامها وهو صلعم لم يبين له كيفية الخروج والتحليل منها فهو اما مسكوت
 عنه لما عرفت ان الصلوة تكثر بما قبل السلام واما لكونه اكتفى بما رآه من
 انيانه بدل ذلك كما تقدم واذا وقع الاحتمال في تركه صلعم التعليم بطل الاستدلال
 بحديث المسعى صلواته على عدم اوتراض السلام واذا ضم الى ذلك ان تعليم
 النبي صلعم لابن مسعود كان قبل فرض التسليم كما ذكر ذلك البيهقي كما ذكر ذلك
 في غاية القوة لان به يظهر احتمال ثان وهو انه يمكن ان يكون وقع تعليم
 المسعى صلواته قبل اوتراض التسليم كما سبما وقد قال ابن مسعود كنا نقول
 قبل ان يفرض علينا التشهد السلام على الله الحديث فاذا كانوا يصلون
 الصلوة المفروضة قبل ان يفرض فيها التشهد الاخير وقبل ان يفرض في
 اخرها التسليم فما المرجح للقول بتاخير حديث المسعى صلواته عن حديث
 اوتراض التشهد والتسليم واذا لم يكن مرجح فترك ما علم عنه صلعم كما
 منشاكوه مما لا يجوز كما سبما اذا امكن الحكم كما قد منا ذلك من الاحتمالات
 بل احتمال تاخر حديث التشهد والتسليم عن حديث المسعى صلواته اقوى
 من ضده لتصريحه فيه بان ذلك فرض بعد ان لم يكن فرض وليس في حديث
 المسعى صلواته شيء من ذلك وهو ما ذكرناه يبين فساد ما شكك به الازناني
 واستقر وما اعترض به في النبيل واما الجواب عن عدم ذكر النية في حديث
 المسعى صلواته فيقال انه من البدعي ان من قام الى الصلوة فهو لا يقوم اليها

لا يقصد فعلها وهذا هو النية فاكتمل عن تعليمه اياها لظهوره ومن ابعد
 البعيد ان يفعل احد فعلا اذ اذ يلا يقصد فهو اذ المر يقصد الصلوة
 فلا بد ان يقصد غيرها من رياء او رياء نية بد نية ونحوها ولهذا جاء الحديث
 بالترديد بين احد امرين فقال فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فحجرتة
 الى الله ورسوله ومن كانت هجرته لديننا يصيبها او امرأة ينكحها فحجرتة الى ما هجر
 اليه الحديث لان المختار المستجمع لا يحسنه لا يصح الى عمل لا يقصد ولا يكون
 غافلا عن فعلها يفعلها مطلقا فهو ان لم يتو بقوله هذا فلا محالة هو يتو
 ويقصد غيره وما لم يعمل خالصا لله فهو لا يقبله لانه اغنى الشركاء عن الشرك
 فمن عمل عملا اشرك فيه غيره تركه وشركه فعلم ان النية فرض لا بد منه في
 الصلوة وغيرها من جميع الاعمال وان لم تذكر في حديث المسئ صلواته وانما
 اطلنا ما ذكرناه لئلا يغتر احد بما اطل به صاحب النيل وتبعه السيد من
 اصحابنا واذ اطل ما ذكرناه فلنا قوله صلعم مفتاح الصلوة المهور وتوحيها
 التكبير وتحليلها التسليم قال في المنتقى رواه الخمسة عن ابن ابي شيبة وقال
 الترمذي هذا اهم شئ في هذا الباب واحسن وليت شعري اذا اعترفوا
 بفرضية الجزء بين الاولين من الاجزاء الثلاثة المذكورة في هذا الحديث
 فليس يتكرون فرضية الجزء الثالث المذكور فيه بنسق واحد قال في النيل
 والى الوجوب ذهب اكثر العترة والشافعي قال النووي في شرح مسلم وهو
 مذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم قلت وهو الصحيح
 فيما اختاروا لولو نقل بفرضية لا يطبق علينا ما نقل عن القفال من انه شرع

في الصلوة فقال الله بزرگ ست نتر قال دو باغ سبز نتر کم تم نقر نقر تین
 من غیر توقف و هكذا فعل في الركعة الثانية نتر صراط في آخره وقال تمت صلوتی
 وعلى الاول اقل الوجوب السلام عليكم مرة لما اخرج النساء عن جابر بن
 سمرة قال كنا في صلوة خلف النبي صلعم فقام اياك هؤلاء يسلمون بايديهم كانوا
 اذ تاب خيل شمس انما يلقى احد هم ان يضع يده على فخذه نتر يقول
 السلام عليكم السلام عليكم وقد مر في من طرق يقوى بعضها بعضا انه
 صلعم كان (احيانا) يسلم تسليمة تلقاء وجهه وفي بعض الروايات يسلم
 تسليمة واحدة وقد مر في النبيل على من زعم انه لا يصح في تسليمة واحدة
 شئ فراجع ان شئت وافضله السلام عليكم ورحمة الله بالجزم بالتطويل
 والحمد مرتين مرة عن يمينه ومرة عن يساره لورود ذلك في اكثر الروايات
 الصحيحة عنه دلهم ونراه اكثر ما داوم عليه صلعم يلتفت حتى يرى خذ
 كن او كن اى يمينه ثم لا يحل بيت ابن مسعود ان النبي صلعم كان يسلم
 عن يمينه وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله
 حتى يرى بياض خذ قال في المنتقى راحة الخمسة وصححه الترمذي ويشذ
 من اوجب ثلث تسليما اوسطها التسليم على الامام وعلى المأموم الذي
 خلفه او على المأموم الذي يابن يديه والقول بوجوب التسليمين ضعيف
 كما في منا ولا يزيد على السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فان زاد على هذا
 فقد خالف السنة واما من زاد وبركاته فانه يخالف السنة واما يكون عاملا
 على غير ما ترى انه داوم عليه صلعم في الاكثر وقد ذكر في النبيل زيادة وبركاته

عند ابي داود من حديث وائل قال واخرجها ايضا ابن حبان في صحيحه من حديث
 ابن مسعود وكن لك ابن فاجة من حديثه قال الحافظ في التلخيص فينتجب
 من ابن الصلاح حيث يقول ان هذه الزيادة ليست في شيء من كتب الحديث
 الا في رواية وائل بن حجر وقد ذكر لها الحافظ طرقا كثيرة في تلخيص الافكار لتزويج
 الاذكار لما قال النووي ان زيادة وبركاته رواية فردة ثم قال الحافظ بعد ان
 ساق تلك الطرق فهذه عدة طرق تثبت بها وبركاته بخلاف ما يوهمه
 كلام الشيخ انها رواية فردة انتهى وقد صحح في بلوغ المرام حديث وائل المشتمل
 على تلك الزيادة ولا تكون الصلوة صحيحة شرعية الا بالترتيب المعروف فان
 تركه عمدا بان يسجد قبل ركوعه بطلت صلواته اجماعا للتلاعب وكان وضع
 الصلوة على هذا الترتيب امر توفيقى علمه الله نعم نبياه صلعم بواسطة جبريل
 فلا يجوز تبديل صورتها التي نقلت عنه صلعم وامره الله تعالما وبقوله صلعم
 صلوا كما رايتهم في اصيل فان تركه سهوا فمما بعد المتروك بعد وليكمل صلواته
 بما ترك لان ما تركه وقع في غير محله ان لم يتذكره فان ما تركه قبل ان ياتي بمثل
 المتروك من الركعة الثانية عاد ليكمل المتروك فور التلا يكون عاتبا في
 الصلوة بالزيادة فيها وبترك الترتيب المتختم مراعاته كما مر ذلك والله اعلم
 ومن يتيقن في اخو صلواته او يعد سلامه قبل طول الفصل حيث لم يتلبس
 بما لا تقم صلواته معه ترك سجدة من الركعة الاخيرة سجدها واعادتها
 او من غيرها الزمة ركعة والدليل على ذلك كله حديث ذى اليمين
 وان شك في كونها من الاخيرة او غيرها جعلها من غير الاخيرة اى لياتي

بركعة لا سجدة لان يدلك يحصل له اليقين في تكميل صلواته قالت
 الشافعية فان علم في قيام ثانية ترك سجدة من الاولى او شك فيها كان
 كان جلس للاستراحة بعد سجدة سجدة فورا من القيام والجلس ثم
 سجد قالوا وان علم او شك في آخرها بعية ترك سجدة ثانيا او ثلاث جهل وضعها
 وجبار ركعتان او اربع فسجدة ثم ركعتان او خمس او ست فتلا ثلاث ركعات او
 سبع فسجدة ثم ثلاث ركعات وسجد للسهم في كل ذلك وما ذكره هو مما يعسر
 على العامة فهم من صعب عليه معرفة الملوغ مما يعتد به له من صلواته
 فالاولى له ان يستأنف صلواته ويسن للمصلحة ان تطأ رأسه اديا
 واتباعا واستحسن بعضهم تغميض عينيه وكرهه بعضهم وليس
 ان يدخل في الصلوة بنشاط وفراغ قلب لقوله تع فاذا فرغت فانصب
 ولب الصلوة الخشوع والخضوع وقال الصوفية لا صلوة الا بخشوع القلب
 وليس الذكر بين السلام من الصلوة كحديث ثوبان قال قال رسول الله
 صلوا اذا انصرفتم من الصلوة استغفروا ثلاثا وقال اللهم انت السلام و
 منك السلام تنبأ ركت يا ذا الجلال والاكرام قال في المنتقى اخرجه الجماعة الا
 البخاري وقوله اذا انصرف اي اذا سلم وعن المغيرة بن شعبه ان النبي صلى الله
 عليه وسلم كان يقول في ديبر كل صلوة مكتوبة لا اله الا الله وحده لا شريك له
 له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير اللهم لا مانع لما اعطيت ولا معطي
 لما منعت ولا ينفع ذا الجح منك الحد منتفق عليه وعن عبد الله بن عمر قال
 قال رسول الله صلوا خمس صلوات لا يجصبرها رجل مسلم الا دخل الجنة وهما يسير

ومن يجعلهما قليل يسبغ الله في دبر كل صلوة عشرين ويكبره عشرين ويحمد
 عشرين قال فرأيت رسول الله صلعم يعقدها بيده فتلك خمسون ومائة
 باللسان والالف وخمسمائة في الميزان واذا وى الى فراشه يسبح وحمد وكبر
 مائة مرة فتلك مائة باللسان والالف بالميزان قال في المنتقى رواه الخمسة و
 صححه الترمذى قال في النيل اعلم ان الاحاديث وردت باعداد مختلفة في
 التسبيح والتكبير والتحميد وسنتشير اليها اما التسبيح فورد كونه عشرين كما
 في حديث الباب يعني حديث ابن عمر المذكور وحديث النس عند الترمذى
 والنسائى وحديث سعد بن ابى وقاص عند النسائى وحديث على بن
 ابى طالب عند اسهل وحديث امر مالك الانصاري عند الطبراني وورد ثلثا
 وثلثين كما في حديث ابن عباس عند الترمذى والنسائى وحديث كعب
 بن عجرة عند مسالم والترمذى والنسائى وحديث ابى هريرة عند الشيخين
 وحديث ابى الدرداء عند النسائى وورد خمس وعشرين كما في حديث زيد
 ابن ثابت عند النسائى وعبد الله بن عمر عند ايضاً ^{ان ورد احد عشر كما في}
 بعض طرق حديث ابن عمر عند البزار وورد ست كما في بعض طرق حديث
 النس وورد مرة كما في بعض طرق حديث النس ايضاً عند البزار وورد سبعين كما
 في حديث ابى زميل عند الطبراني في الكبير وفي اسناده جهالة وورد مائة كما
 في بعض طرق حديث ابى هريرة عند النسائى وفيه يعقوب بن عطاء بن ابراهيم
 وهو ضعيف واما التكبير فورد كونه اربعا وثلثين كما في حديث ابن عباس
 عند الترمذى والنسائى وحديث كعب بن عجرة عند مسالم الترمذى والنسائى

وحديث كعب بن عجرة عند مسلم والترمذي والنسائي وابن الدريجاء عند
 النسائي كما تقدم في التسييم وابي هريرة عند مسلم في بعض الروايات وابي ذر
 عند ابن ماجه وابن عمر عند النسائي وزيد بن ثابت عند ايضاً وعبد الله
 ابن عمر عند الترمذي والنسائي وورد ثلاثاً وثلاثين من حديث ابي هريرة عند
 النبيين وعن رجل من الصحابة عند النسائي في عمل اليوم والليالي وورد
 خمسا وعشرين كما في حديث زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر عند من تقدم
 في التسييم خمس وعشرون وورد احدى عشرة كما في بعض طرق حديث
 ابن عمر عند البزار كما تقدم في التسييم وعشرا كما في حديث الباقين الذي
 ذكرناه وعن انس وسعد بن ابى وقاص وعلي وام مالك عند من تقدم في
 تسييم هذا المقدار ومائة كما في حديث من ذكرنا في تسييم هذا المقدار
 عند من تقدم واما التجميد فورد ثلاثاً وثلاثين وخمسا وعشرين واحدى
 عشرة وعشرا وما ~~كان~~ كما في الاحاديث المذكورة في اعداد التسييم وعند
 من رآها - قال ~~وهو~~ وورد من هذه الاعداد فحسن الا انه ينبغي الاخذ
 بالزائد فالزائد انتهى واما قوله في حديث ابن عمر الذي ذكرناه فتلك الخمسون
 ومائة باللسان اى المجموع بعد الصلوات الخمس ووردت اذكار غير ما ذكرنا
 محلها الكتب المبسوطة والكل خير فمن اراد الاكثر منه فعليه بذلك
 في مظانه - ويمكن في موضعه مقدار ما يقول اللهم ~~مسلم~~ ومنك
 السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام للتتابع كما روى عن عائشة مرفوعاً
 اخرجه احمد ومسلم والترمذي وابن ماجه وفي النبيل ذهب بعض المالكية

الى كراهة المقام للامام في مكان صلواته بعد السلام ويؤيد ذلك ما اخرج به
 عبد الرزاق من حديث انس قال صليت وراء النبي صلعم فكان ساعة
 يسلم يقوم ثم صليت وراء ابي بكر فكان اذا سلم وثب فكانما يقوم عن مصفة
 ويؤيده ايضا ما سياتي في باب لبث الامام انه كان يمكث صلعم في مكانه
 يسيرا الحمد لله وبهذه يظهر جهل من التزم الدعاء برفع اليدين بعد الصلوة
 المكتوبات وطعن على تاركه فان التارك له مستحق للمدح ومنع للسننة
 فان كان وراءه نساء مكث حتى ينصرفن بحديث امر سامة قالت كان رسول الله
 صلعم اذا سلم قام النساء حين يقضن تسليمه وهو يمكث في مكانه يسيرا قبل
 ان يقوم قالت فترى والله اعلم ان ذلك كان لكي ينصرف النساء قبل ان يركعن
 الرجال رواه احمد والبخاري قال في النيل فيه انه يستحب للامام مراعاة احوال
 المأمومين والاحتياط في الاجتناب عما يقضى الى عهد واجتناب مواضع اليهم
 وكراهة مخالطة الرجال النساء في الطرقات فضلا عن البيوت ومقتضى
 هذا التعليل المذكوران المأمومين اذا كانوا رجالا في خطبة لا يستحب هذا المكث
 وعليه حل ابن قدامة حديث عائشة انتمى الى المتقربم ذكره قلت وفيه دلالة
 على انه ينبغي للمقندين ان لا يقوم من موضع صلواته ما لم يقم امامه
 قد عورضت احاديث تخفيف اقامة الامام في موضع صلواته بالاحاديث
 الدالة على استحبابه لذكور بعد الصلوة قال في النيل وانت خير بيان لكراهة
 بين مشروعية الذكور بعد الصلوة والقعود في المكان الذي صلى المصلى
 تلك الصلوة فيه لان الامتنان يحصل بقلعه بعد ما ساء كان ما سببا

اوقاعد افي محل اخر نعم ما ورد مقيد ان قوله وهو فان رجليه وقوله
 قبل ان ينصرف كان معارضاً ويمكن الجمع بحمل مشروعية الاسراع
 على الغالب او على ان اللبث مقدار الاتيان بالذكر المقيد لا يتناقض
 الاسراع ويكون اللبث مقدراً مما ينصرف النساء من بها التسع لاكثر
 من ذلك احياناً وهذا الاخير هو المختار عند نسبة وبه يجمع بين
 اطراف الاحاديث الذي مما يتبادر ويقرهم فعارضها ويقبل على
 الما مومنين بوجهه ولا بأس اذا استقبل من على يمينه فقط
 ودل على الاول حديث سمرة قال كان النبي صلماً اذا صلى صلوة
 اقبل علينا بوجهه رواه البخاري وعن يزيد بن الاسود قال حججتنا
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع قال فصلبنا
 صلوة النبي ثم انخرف جالساً فاستقبل الناس بوجهه الحديث
 رواه احمد وابوداود والنسائي والترمذي وقال حسن صحيح وما
 يدل على الثاني حديث البراء بن عازب قال كنا اذا صلينا خلف النبي
 صلماً احببنا ان نسير عن يمينه فيقبل علينا بوجهه رواه مسلم
 وابوداود وذكر في المنيل اختلافاً في حكمه هذه الاستقبالات واولها
 رفع ايها من في التشهد معهم صلى ما ذكره عن الزين بن المنذر
 قال استند ياد الامام الما مومنين ايما هو الحق الا ان تسمى فاذا انقضت
 الصلوة زال السبب واستقبلوا لهم حينئذ يرفع الخيلاء والترفع
 على الما مومنين والنبي صلماً يستقبل جميع الما مومنين تارة

واهل جهة الميمنة فقط اخرى وقيل في الجهم في ذلك وان ينصرف
 في جهة حاجته والافجهة يمينه ما لم يجعله متخماى وان لم يكن
 له حاجة في جهة معينة فلينصرف في يمينه لعموم الاحاديث
 المصرحة بفضل التيامن والاستمرار على الاصل المنزى اذا لم يجعله
 واجبا لا يخرج فيه بل يثاب ويوجر عليه ولا ينافيه انه ليس في كل
 عبادة الذهاب في طريق والرجوع في اخرى لاننا لنستحب التيامن
 الا اذا امكن ان يرجع في طريق غير الاولى والا فمراعاة مصلحة العود
 في اخرى هو الاولى لان الفائدة فيه بشهادة الطريقين له اكثر
 اما من اعتقد ان الانصراف الى جهة يمينه حق لازم في كل
 له ذلك وفي هذا قال ابن مسعود لا يجعلن احدكم للشيطان
 شيئا من صلواته يرى ان حقا عليه ان لا ينصرف الا عن يمينه
 لقد رأت رسول الله صلعم كثيرا ينصرف عن يساره وفي لفظ
 اكثر انصرافه عن يساره قال في المنتقى رواه الحكيمة الا الترمذي
 وعلى الاول يحمل حديث النسب قال اكثر ما رايت رسول الله
 صلعم ينصرف عن يمينه رواه مسلم والنسائي وعن قبيصة بن
 هلب عن ابيه قال كان رسول الله صلعم يؤمن ان ينصرف عن
 جانبيه جميعا ~~عنه~~ وعلى شماله رواه ابوداود وابن ماجه
 والترمذي وقال صح الامران عن النبي صلعم قال في النيل
 وظاهر قوله في حديث ابن مسعود اكثر انصرافه عن يساره

وقوله في حديث انس رضي الله عنه ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينصرف
 عن يمينه المتأفة لان كل واحد منهما قد استعمل فيه صليخة
 افعل التقضيل قال النووي ويجمع بينهما بان صلعم كان
 يفعل تأرة هذا وتارة هذا فاذا خبر كل منهما بما اعتقد انه الاكثر
 وانما كره ابن مسعود ان يعتقد وجوب الانصراف عن اليمين قال
 الحافظ ويمكن الجمع بوجه آخر وهو ان يحمل حديث ابن مسعود على
 حالة الصلوة في المسجد لان حجة النبي صلى الله عليه وسلم كانت من جهة يسارة
 ويحمل حديث انس على ما سوى ذلك كحال السفر وقيل غير ذلك و
 ما ذكرناه هو احسنها قال في الحجة ان اصل الصلوة ثلاثة
 اشياء ان يخضع لله بقلبه ويزكر الله بلسانه ويعظمه غاية التعظيم
 يجسده فهذه الثلاثة اجمع الامر على انها من الصلوة وان اختلفوا
 فيما سوى ذلك وانتهى واعلم ان الصلوة تشتمل على عدد من الركعات
 وكان اول كل صلاة القيام بان يقوم العبد بين يدي ربه و
 الهاء خاشعاً متادياً كالاستجيب لدعوة الحق والممثل لاحكامه
 فاذا اتى من حول نفسه وقوى قلوبهم من الاستقلال له من امره
 وصار كالمتهيب لقبول ما عسى ان يصدر عليه من حضرة مليكه
 فتناسب هذا المقام ان يخاطب ربه بما يدل على ما قصد من مقام
 ذله وخضوعه ولا احسن من ان يختار من القول ما علمه عبادة
 على لسان رسوله من كلامه وام القرآن الفاخرة هي الجامعة لما يناسب

هذا المقام ومن ثم اوجبه النبي صلى الله عليه وسلم على كل مصل فكان المقام
 مشتقاً على ما يدل على استسلام العبد وانقياداً له ثم على تلاوة كلام
 ربه إشارة الى قبول كل ما انزل على رسوله من شرعه واحكامه
 فالقيام في الصلوة ككلمة الاخلاص مقدمة واساس لصحة
 الايمان والاسلام واعقب القيام بالركوع مكبراً افعالاً يديه
 دفعا لما عسى ان يداخل نفوس بعض العباد من الكبر والخيلاء
 والاعجاب حيث تنزل نفسه منزلة من يخاطب ملكه ويتلق
 احكامه وليسمعها اخوانه فلا احسن من ان يكبر الله بلسانه
 وقلبه ويرفع يديه كالمتبري عما ذكرناه وعن غيره من يخاف
 الدنيا وليدل الاعمى والاصم على التقي للانتقال ويخفي بجسده
 تصغير النفس وتذل للابن يدي مولاة ويترهبه ويعظه بلسانه
 ايضاً ثم يعود مهلاً ومعلناً بقرب ربه وان العالم لما ظهر وخفي و
 انه السميع المجيب لمن شكوه وحمده وتقربه ودمعه رافعا يديه
 كالمتبري عن غيره وعما ينافي هذه الهيئة والعبادة وانه
 لم يعبد الله حق عبادته ^{لما من له ليمع له صموا ولم يعنى}
 فيقوم هنيئاً ^{لشكرك الله ويشقى عليه لما يسره له من القيام بين يديه}
 والى ^{تخرج مكبراً مستشعر العلو ربه بجميع معانيه ويضع}
 اشرف اعضاء بدنه على الارض مع ساثر الاعضاء السبعة فيخص
 ربه بالعلو والرفعة قولاً وفعلًا ويصير ملقى بين يديه كالعاجز

المعذور والمضطرب ولما كان الترتيب من الالادنى الى الالاعلى مما تحبب الملوك
 ويسرون به فناسب للعبد اولا القيام الذى هو فى المرتبة الالادنى من
 التعظيم ثم بعد الركوع الذى هو اعلى منه ثم بعد السجود الذى
 هو غاية مراتب التعظيم ونهايته وانما خص السجود على السبعة
 الاعضاء ليخالف ساثرهيات فجمعات الراحة ونحوها ومن
 ثم كان مما ينبغي الاجتهاد فيه فى الدعاء لانه فى اقصى مراتب
 الذل والعبودية والاستصغار والاستحقاق ولهذا ورد اقرب
 مما يكون العبد من ربه وهو ساجد اى اذا اتى به على وجهه مع
 الخشوع ولهذا خص السجود فى شريعتنا بالله تعالى ولم يجوز لغيره
 ولو كان على وجه التحية وانما لم يشرع رفع اليدين عند الخفض
 للسجود لان المحمى رفع عند القيام من الركوع متصل به فلا حاجة
 الى الالارفع التالى مما عند الخفض السجود التالى فهو وارثى راية
 وان كان الالارحمتوا وقيل لم يشرع رفع اليدين مع الالارفع والالانخفاض
 للسجود لان غاية ذلك هو التبرى عن ان يكون قد اتى بما يمكن
 ويستطيعه من عبادة ربه ولا يحسن السجود الكامل هو غاية
 ما يستطيع العبد من هيات التذلل لى شىء عه فيه الالارفع لان
 لا يمكنه ان ياتى باحسن مما اتى به ويقال فى الجاوس بين السجودتين
 نحو ما قيل فى الالاعتدال ولما كان السجود هو با مرتبة التى عرفت
 كرر الالانذار بالترخيره وايضا السجدة الثانية كانه تشكرا لوفاء الله تعالى

من العبادة التي هي في اقصر مراتب التعظيم ولأنه من اعلم مقاصد
 الصلوة فلو حصل للمصلي غفلة وذهول في اكمال مقامات
 عبادته واقصر درجات خضوعه امكن له تدبير ما فاتة بالسجود
 الثاني ولان في تكبيره اظهار لكونه احب وارضى عند ربه من
 سائر الامور كان وهذه هي الحكمة في تكرار السجود في كل ركعة وواسعاه
 من اعمال الصلوة وشرع الجلوس والشهد في آخر الصلوة بعد ركعتين
 جانبا على ركبتيه لان هذه هياة من هيات التذلل فتاسب
 ان لا تخلوا افضل العبادات منها فكانت عبادة وراحة بعد كل ركعتين
 ليكون النشط للعبادة فيما يستقبله من عبادته ولانه اكرام من الرب لعبده
 بعد ان اوفى بمراتب التعظيم كلها حيث اجازة للجلوس في حضرته
 وليكون خروجه من الصلوة بسكينة ووقار وليكون ذلك بالتدرج
 اذ لا يليق به ترك العبادة كالجمع الناظر وقد اتفق اهل الملل على
 انه كلما كانت العبادة اكمل كان رضا الرب عن عبده باقدا عظمت وافر
 واجرة له اطيب واكثر وان لا ينتهيا العبد للاخيار اب الى حضرة القدس
 والا تسلك في سلك الملائكة ^{الابرياهيم} بياخذ نفسه بعبادة
 ربه اكمل العبادة التي لا تتجمع الا في الصلوة التي شرعها لنبويه
 صل الله عليه وسلم ^{بما فيها الجامعة لكل الاحوال والا قوال التي يمكن}
 للعباد ان يعبد بهاسر به وحيث كان دينه صلح اكل الاذي واورها
 وافضلها فصلوته مشتتة على سائر الامور التي امرت بها الامم

الماضية مع زيادة واستيعاب وما بقي بعض من ابعاض جسمه الا وقد
 اخذ حظا من عبادة خالقه فيها نثران في صلواتنا وراء الاسرار الربنية
 اسرار وتواتر دينوية لا تحصر ولا تستقصى فكما انها طهارة للقلب
 وتزكية له كذلك طهارة ونظافة للاجسام وحفاظة من الكسل والمرض
 وقد جمعها الله تعالى في جملة مفيدة من كلامه المجرى فقال ان الصلوة
 تنهى عن الفحشاء والمنكر وذلك انها تقير وترسح في النفس نزعاً
 وفرادعاً وهو خوف الله وخشيته ومرآته في السر والعلن وهو
 ملاك الاخلاق الحسنة والشهائم المرضية واذا وجد ذلك في الافراد
 انتظمت الهيئة الاجتماعية وتر الامن والامان وقام العالم بالعدل
 والاحسان لانه لا يجزم فرد عن مرغوبه وخصوصاً في خلواته الا اذا
 استشعر الخوف من يد غيبية مطلعة على جميع خطراته وخطواته
 وسكناته وحرآته وذلك لا يحصل الا بالبوليس والضبطية ولا
 بالجنود والآلات البية ولا بالقوانين البشرية الوضعية بل بما
 تزيد هذه الاشياء عموماً وتمرد او خيانة وخديعة وانما يحصل
 ذلك بفسوخ عظمة المعبود المستحق للعلية ذي العقاب الاليم
 الفضل العميم وهذا انبذ من تبيين اثار الشرع لا يحيط بها الا الله تعالى

بيد المؤلف القطعة الثانية من الجزء الثالث وتتلوه القطعة الثانية

ان شاء الله تعالى ١٢ جمادى الاولى سنة ١٣٢٤ هـ

فہرِس مافیہ من الابواب

باب	صفحہ
کتاب الصلوٰۃ	۲
باب المواقیت	
الوقت الافضل	
الاوقات المنہی عن الصلوٰۃ فیہا	
باب الاذان والاقامة	
باب شروط الصلوٰۃ	
باب صفة الصلوٰۃ	

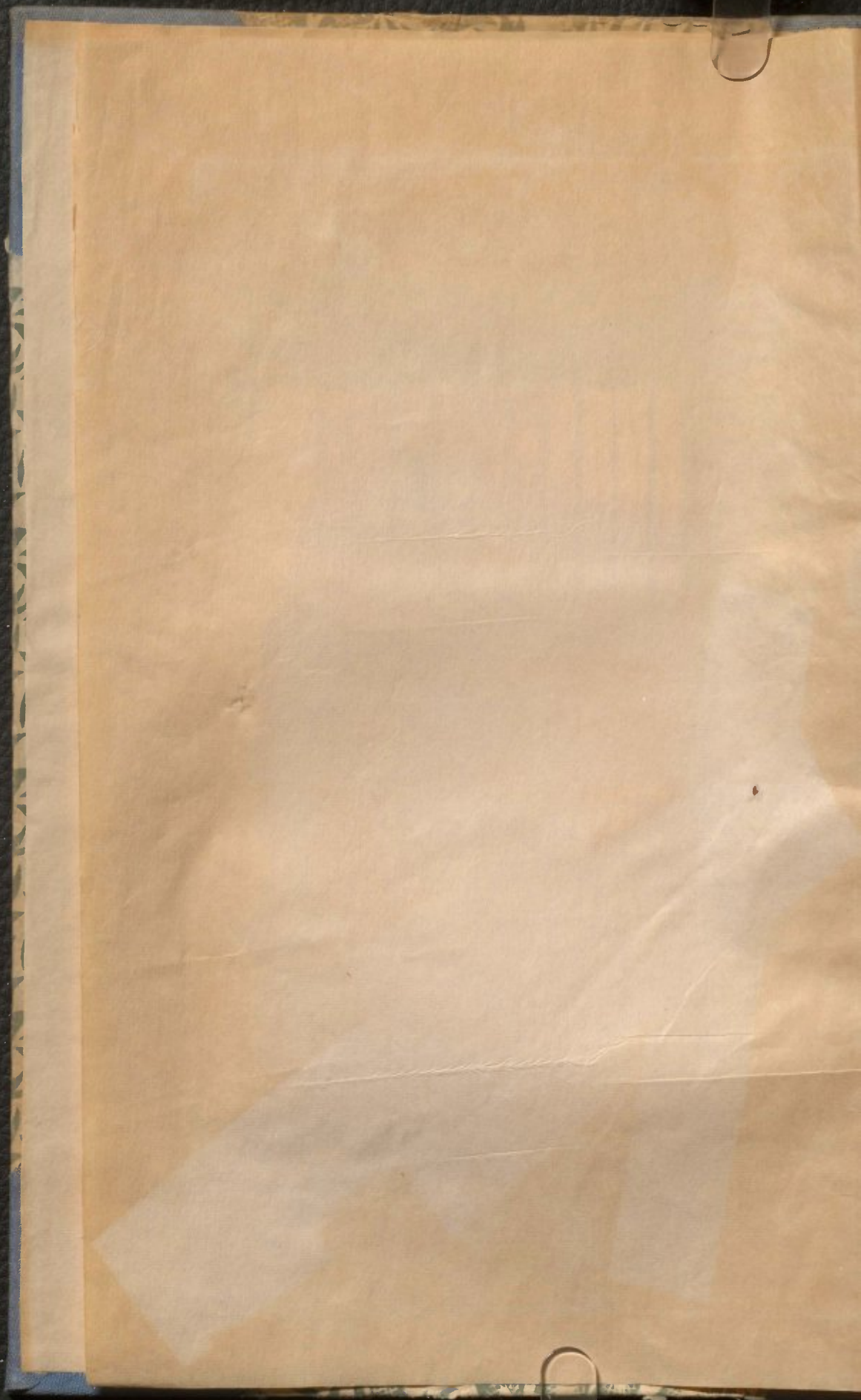
۲۳۵

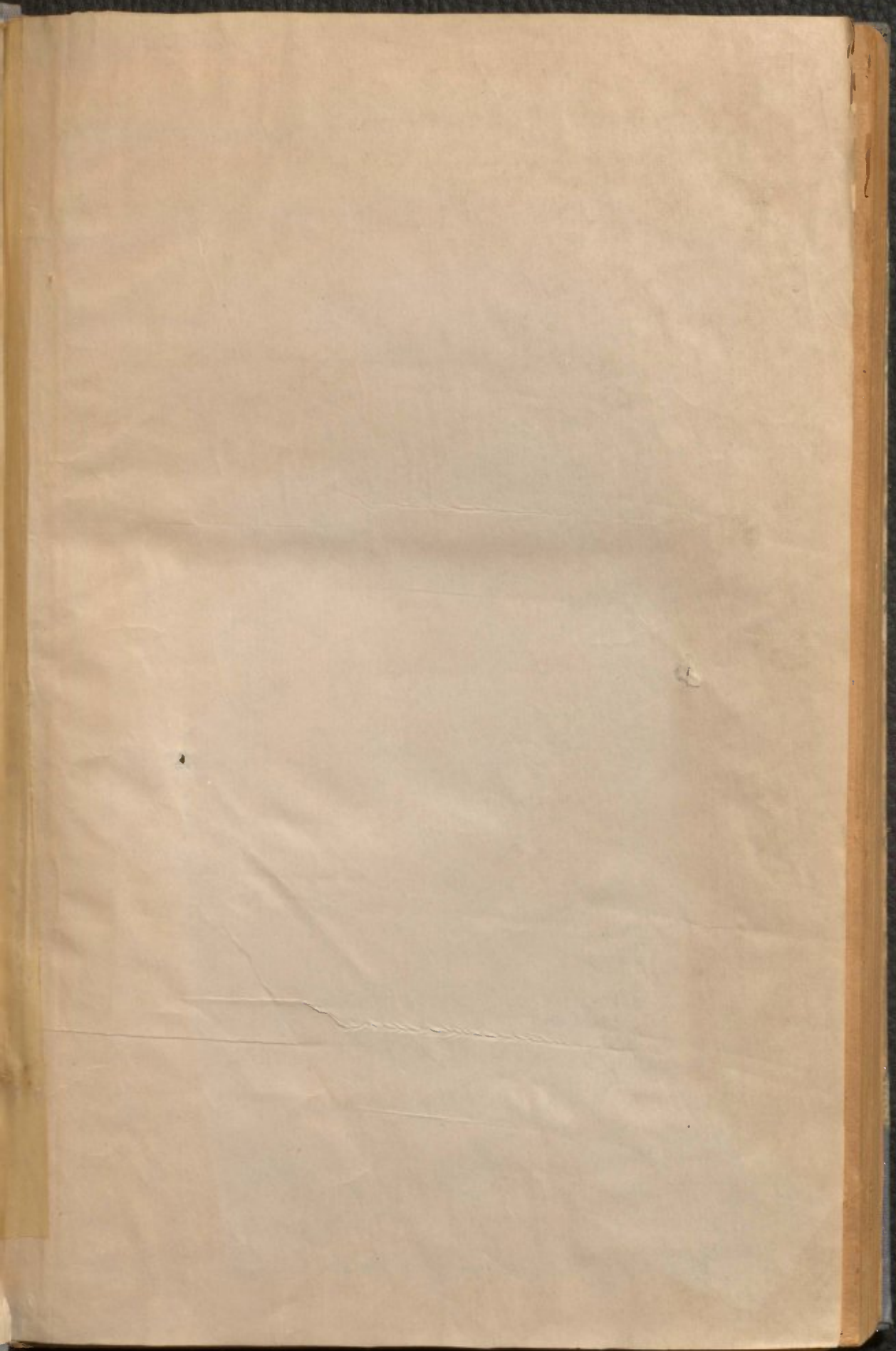
التماس بخیر

الحمد لله کہ جو تھی جلد کتاب بریہ العدیٰ ...
 باب الامامة سے اخیر کتاب الصلوٰۃ تک ...
 آخر میں لگا کر ...
 اس کے علاوہ ...

والسلام

وجید الزمان عفا اللہ عنہ





40266

